شرح کبیر صمدیه
سید علیخان

شرح کبیر صمدیه
سید علیخان

نبيه صلعم من المنزلة والزلفى ما لا يوثر فيه صلوة مصل ولا سلام

١

نبيه صلعم من المنزلة والزلفى ما لا يوثر فيه صلوة مصل ولا السلام مسلم كما نطقت به الاخبار وصرحت
به العلماء الاخيار وهما اما معطوفان على الحمد فيكونان موصوفين بالاحسنية والاخيرية واما مبتدأان خبرهما
جملة مستانفة على سيد الانام متعلق بالسلام وهو مطلوب للاول معنى ولا يجوز تعلقه به ان جعلنا عطفهما
على الحمد وان جعلناه مبتداء فهو خبر المبتداء والمعطوف عليه فيتعلق بكائنان معنى والسيد من ساد قومه
فهو سيد ووزنه فيعل فاصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وفي استعماله في غير الله
ومحلى ويشهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا ومن السنة قوله انا سيد ولد آدم وفي المقتفى
لابن منير حكاية ثلثة اقوال في المسئلة جواز اطلاقه على الله وعلى غيره وامتناع اطلاقه على الله حكاه عن
مالك وامتناع اطلاقه الا على الله تمسكا بما روي من انه صلعم قيل له يا سيدنا فقال انما السيد الله وقد ثبت
ان في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك والانام كسحاب والانام بالمد والانيم كامير وهو الخلق او الجن
والانس او جميع ما على وجه الارض كذا في القاموس وآله الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه
كذا في الصحاح وآل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل فاطمة والذرية
وقيل اتقياء المؤمنين واصله اهل بدليل تصغيره على اهيل ابدلت الهاء همزة توصلا الى الالف ثم
ابدلت الهمزة الفا لا انه قلبت الهاء الفا لم يجئ في موضع حتى يقاس عليه ولما قلبت الهمزة الفا فتبين وقيل
اصله اول واختاره غير واحد من المحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء المذكرين فلا
يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا
يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي وابي جعفر النحاس والزبيدي واجازه غيرهم وهو الصحيح
الامجاد جمع ماجد وهو من الجموع المطردة في كل فاعل صحيح العين كشاهد وسفرة وفاجر وفجرة والمجد
الكرام جمع كريم والكرم ايثار الغير بالخير سيما ابن عمه اي لاسيما ابن عمه حذفت لا تخفيفا
مع انها مرادة كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وهو تصرف في لا سيما حكاه
وغيره لكن ذكر البلياني في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا لا نظير له في كلام العرب
والصواب انه لم يسمع في كلام العرب ولعل مراده نفي حذف لا في غير القسم واما في القسم فشائع كما في
الاية وقول امرئ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اي لا
ابرح قال بعض المحققين وهو يقتضي استعمال سيما بدون لا كثيرا ما يوجد في كلام المتاخرين من علماء
العجم فينبغي تحريره وقال العلامة اثير الدين ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز حذف لا من لا سيما
لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقال به الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون ان
حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار ولذلك اصل وضعها ان يكون على حرف
او حرفين وما وضع منها على اكثر فبعيد عن الفعل فاختصر في حذفه وضعه لا يناسبه للحذف انتهى وهاهنا لا
لنفي الجنس وسي كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو وهو اسم لا عند الجمهور وما بعد لا سيما

ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا

اذا كان مفرداً اما مجرور فعلى انه مضاف اليه وما نافية واما مرفوع خبر مبتداء محذوف والجملة صلة
ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت نكرة موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الصلة
الواقعة صلة او صفة كما صرح به الرضي على انه يقبح خطاء دلزوم اطلاق ما على من يعقل وهو ممنوع
وعلى الوجهين فتقدير حق اعرابه لانه مضاف واما منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كانت نكرة
كما يقع التمييز بعدها في نحو لو جئنا بمثله مددا او ما كافة عن الاضافة والفتحة بنائية مثلها في لا رجل وقيل
على الاستثناء في الوجهين فيمتنع جواز نصبه اذا كان معرفة وكم ورد بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل
من باب الاولى واجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها او على هذا فيكون
استثناء منقطعا قيل ويقدح في الاستثناء اقترانها بالواو ولا يقال جاء القوم ولا زيدا فالقول بها
ضعيف بل قيل اقترانها بها واجب قال الرضي من استعملها على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بداره
جلجل فهو مخطئ اجيب بان نحو القائل بالاستثناء ان لا سيما مع واو بعد فيما نزلت منزلة الا في
الاستثناء وعلى التقادير بالاستثناء الاول خبر لا محذوف … عند الاخفش اي لا مثل ابن
عمر موجود من الال فينبغي ان يكون الصلوة والسلام عليه ابلغ من الصلوة والسلام على غيره والجملة حالية واداة
هي اعني لا سيما مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة كما قال الرضي وعند الاخفش ما خبر لا … قطعا
عن الاضافة من غير عوض قيل ويكون خبر لا معرفة واجيب بانه قد يقدر ما نكرة موصوفة او يكون قد جمع
الحق لسيبويه في لا رجل قائم ان ارتفاع الخبر … بلا النافية قال ابن هشام في المغني
ولا يخفى ان الجواب الثاني لا يجدي نفعا فيما نحن فيه كما اشار اليه بعض المحققين وفي الهيئات لا ربط
الفارسي اذا قيل قاموا لا سيما زيد فلا سيما حال … اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام قال ابن
هشام ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم تكرر لا وذلك واجب مع الحال
المفردة كما تقول رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد واجاب الدماميني عن شقي الاعتراض اما
عن الاول فبالتزام دخول الواو عندنا عتقادا انه منصوب على الحال … قولك قاموا ولا
زيد لا … سيأتي لا يكون حالا بل هو اسم لا التبرئة فلم يلزم دخولها على الحال حينئذ على انه
مفرد واما عن الثاني فبالتزام وجوب التكرار وقد وجد معنى فان انتفى لفظا والتكرير اللفظي ليس
بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا
ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا سيما زيدا في معنى قولك لا مساوين لزيد في حكم القيام
ولا اولى منه به على ما تقرر في ان المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم انتهى وقد نوقش في كلامه بين
بما لا نطيل بذكره وقد بقي فضل كلام في لا سيما طويناه هنا على غرة ولعلنا نلم به في بحث الكلام
انشاء الله علي بدل من قوله ابن عم او عطف بيان ويحتمل الاوجه الثلثة المذكورة في قوله
وان لم يساعف دسم لخط النصب امير المؤمنين ابي الحسن ابن ابي طالب عبد مناف بن عبد المطلب واسمه

شيبة الحمد ويجتمع نسبه بنسب النبي صلعم فهو ابن عمه لان ابا طالب اخو عبد الله بن عبد المطلب وهو ابن هاشم واسمه
عمرو بن عبد مناف واسمه المغيرة بن قصي واسمه زيد بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن كنانة
وامه فاطمة بنت اسد بن هاشم بن عبد مناف وهي اول هاشمية ولدت هاشميا قال ابن الصباغ
المالكي ولد علي بمكة المشرفة داخل البيت الحرام في يوم الجمعة الثالث عشر من شهر الله الاصم رجب الفرد الحرام
سنة ثلثين من عام الفيل قبل الهجرة بثلث وعشرين سنة وقيل بخمس وعشرين وقبل المبعث باثنتي
عشرة سنة وقيل بعشر سنين ولم يولد في بيت الحرام احد سواه وهي فضيلة خصه الله بها اجلالا له واعلاء
لرتبته واظهارا لتكرمته وكان هاشميا من هاشميين واول من ولده هاشم مرتين انتهى وحكى ابو عمر
الزاهد في كتاب اليواقيت قال قال ابن الاعرابي كانت فاطمة بنت اسد ام علي حاملا بعلي وابو طالب
غايب فوضعته فسمته اسدا ليحيي به ذكر ابيها فلما قدم ابو طالب سماه عليا انتهى وفي ذلك
يقول ابو طالب سميته بعلي كي يدوم له عز العلو وفخر العز ادومه وهو اول من امن بالله ورسوله صلعم
قاله ابن عباس وانس وزيد وارقم وسلمان الفارسي وجماعة ونقل بعضهم الاجماع على ذلك ولم يعبد
الاصنام قط وهو اخو رسول الله صلعم بالمواخاة وصهره على ابنته سيدة نساء العالمين وابو السبطين
وسيد علماء الربانيين والشجعان المشهورين والزهاد المذكورين اخرج الطبراني وابن ابي حاتم
عن ابن عباس رض قال ما انزل الله يا ايها الذين امنوا الا وعلي اميرها وشريفها واخرج ابن عساكر
عن ابن عباس قال ما نزل في احد من كتاب الله ما نزل في علي هذا وانا لو ذهبت اذكر يسيرا من
مناقبه الجليلة واوصافه الجميلة لخرجت عن المقصود وكنت كمن قال لذكا ما انوك ∴ ولخصائصه ما
افرد له في الكتب المفردة لذلك ما فيه الكفاية وقد صح النقل انه رضي ضربه ابن عبد الرحمن ابن ملجم ليلة
الجمعة الحادي عشر والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة اربعين من الهجرة ومات من ضربته ليلة
الاحد وهي ليلة الثالثة من ليلة ضرب واختلف في موضع دفنه والمشهور انه بالغري موضع معروف
وهو الذي يزار الان وما كان المقصود من التعرض لهذا الصدد عن ذكر الا التبرك به وللتقدم
المصنوع نوعه باسمه الشريف فكان علينا ذكر شيء من ترجمته الشريفة وانما خصه بالذكر لما فيه من براعة
الاستهلال لانه الواضع لعلم النحو كما سيأتي عن قريب انشاء الله ثم الذي نصبه اي رفعه واقامه علما
للاسلام العلم بالتحريك ما ينصب في الطريق ليهتدى به وفيه استعارة مرشحة شبهه بالعلم وقرنها
بما يلائم المستعار منه وهو النصب والاسلام عبارة عن الانقياد بالاشياء وقيل الاقرار باللسان والتصديق
بالجنان والعمل بالاركان فيكون مرادفا للايمان وهو في الاصل الانقياد والاتباع فلا يطلق على غير
هذا الدين الشريف ورفض كسر الاصنام جمع صنم بالتحريك وهو ما اتخذ الها من دون الله كالوثن وفي
انه صعد … حتى … الى كسر الصنم الذي كان على البيت … النبي صلعم على منكبيه وانما عبر عنه بالجمع
اشارة الى تعظيمه لانه كان اكبر اصنامهم فكانه كان عندهم بمنزلة اصنام كثيرة وحكاية كسر الصنم

المذكور ما ذكره في رياض النضرة قال روى عن علي رضي الله عنه قال حين اتينا الكعبة قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس
فجلست الى جنب الكعبة فصعد على منكبي فذهبت لانهض به فراى مني ضعفا تحته فقال اجلس فجلست
فنزل عني وجلس لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اصعد على منكبي فصعدت على منكبيه فنهض بي فانه يخيل الي
اني لو شئت لنلت افق السماء وذكر صعدة البيت في شواهد النبوة سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا حين صعد على
منكبيه كيف تراك قال على ارانى كان الحجب قد انشقت ويخيل الي اني لو شئت لنلت على افق السماء فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم طوبى لك تعمل الحق وطوبى لي اني احمل الحق انتهى قال فصعدت البيت وكان عليه تمثال من
صفر او نحاس وهو اكبر اصنامهم وتحيى رسول الله صلى الله عليه وسلم اية ايه جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان
زهوقا فجعلت ازاوله اقول عالجه عن يمينه وعن شماله ومن بين يديه ومن خلفه حتى استمكنت منه
قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اقذف به فقذفت به فتكسر كما تنكسر القوارير وزاد الحاكم فما صعدت حتى الساعة
ويروى انه كان من قوارير وعلاه المعنى وقال اخرجه احمد وزاد الترمذي ثم ان عليا رضي الله عنه اراد ان ينزل
فالقى نفسه من صوب الميزاب تادبا وشفقة على النبي صلى الله عليه وسلم ولما وقع على الارض تبسم فسأله النبي صلى الله عليه وسلم عن
تبسمه قال لاني القيت نفسي من هذا المكان الرفيع وما اصابني الم قال له كيف يصيبك الم لقد رفعك
محمد وانزلك جبرئيل انتهى قلت وفي كتاب المناقب للموفق اخطب خوارزم ما يشعر بان هذه الحكاية كانت
قبل الهجرة وصحح في المواهب اللدنية بان ذلك كان يوم الفتح وهو الظ ولعله ما حرمها اي قاطع من
الجزم وهو لغة القطع اعناق النواصب اللئام الاعناق جمع عنق وهو الجيد والنواصب والناصبية واهل
النصب بفتح النون وسكون الصاد المهملة المتدينون ببغض علي رضي الله عنه لانهم نصبوا له اي عادوه يقال نصبت
لفلان اذا عاديته وعلى ذكر النصب فما الطف ما حكاه القاضي احمد بن خلكان الشافعي في تاريخه وفيات
الاعيان وابناء ابناء الزمان قال ذكر ابو الفتح ابن جني في بعض مجاميعه ان الشريف الرضي الموسوي رضي
الله عنه التمس في النحو وهو طفل جدا لم يبلغ عمره عشر سنين فلقنه النحوي وقعد معه في الحلقة فذاكره بشيء من
الاعراب على عادة التعليم فقال له اذا قلنا رايت عمر فما علامة النصب في عمر فقال له الرضي بغض علي فتعجب
السيرافي والحاضرون من حدة خاطره انتهى واللئام ضد الكرام في الاخلاق والحسب وبغض علي في قلوب
اللئام لما ورد في ذلك من الاثار الكثيرة والاخبار الشهيرة منها ما رواه عبادة بن صامت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول لعن زعم انه امن بي وبما جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس بمؤمن وكم من هنا وواضع علم النحو
لفظا كلا اتفق العلماء على ان اول من وضع علم النحو وابتدعه وانشاه علي رضي الله عنه قال ابو القاسم الزجاجي في اماليه
حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن مسلم
الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه فرايته متفكرا فقلت
له فيم تتفكر يا امير المؤمنين قال سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت
ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم

حكاية لطيفة

الكلام

الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى
ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء
ليس بظاهر ولا مضمر وانما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت
منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر
لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها قال بل هي منها فزدها فيها انتهى ثم من عناية الله سبحانه
للعربية قيض لها في كل زمان قوما يحصون من حقائق هذا العلم ودقائقه حتى صنفوا فيه الكتب الجمة
والرسائل المحررة واشرب القلوب محبة هذا العلم حتى انه يتعلمه من ليس من العرب ولا له فيهم اصل
لتعم لطفا منه بهذه اللغة الشريفة لئلا تضيع وتختل قواعدها فبقيت على مر الزمان وهي مشيدة
الاركان ومما احسن ما انشده لعلامة اثير الدين ابو حيان لنفسه من قصيدة طويلة يمدح فيها النحوي
سيبويه والخليل ثم ختمها بمدح ابن الاحمر وهو لعلم الا كالعلم شيء تراه ؛ لقد فاز باغيه وانجح قاصده
وما فضل الانسان الا بعلمه ؛ وما امتاز الا ثاقب الذهن واقده ؛ وقد قصرت اعمارنا وعلومنا
يطول علينا حصرها وتكابده ؛ وفي كلها خير ولكن اصلها ؛ هو النحو فاحذر من جهول يعانده
وناهيك من علم علي مشيد ؛ مبانيه اكرم بالذي هو شائده ؛ وما انا لهذا العلم تنميه سادة
جهابذة تختاره وتقاصده ؛ ولقد ابدع الصفي رحمه الله في بلاغته الاحتمالات في ذكر الكلمة والكلام والابتداء
والخبر والعلم والرفع والنصب والكسر والجزم وهو من محاسن البديع المرغوب فيها ويبعد بالبيان
على القوم لقطعه عن الاضافة لفظا وهو ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهنا صالح للامرين باعتبار اللفظ
والبناء باعتبار الرقم والواو للاستيناف وهذا عامل في الظرف فيما يفهم من السياق مثل قولك اما علم
فهذه الفاء لانه دخلت على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها وقيل الاصل اما بعد فحذف
اما وعوض عنها الواو تخفيفا لدلالة الفا عليها واشارة مجازية لان الحقيقة انما تكون
للمشاهد المحسوس الحاضر فاذا اشير بها الى المعدومات او الموجودات المجردة او المادية الغائبة
عن الحس كان ذلك مجازا تنزيلا لحضوره عند العقل منزلة المحسوس الحاضر ثم الاشارة هنا الى
المعنى للمعبر عنه بالعوامل الحميرية والمراد منه اما الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة
واما المعاني المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة اولا والمعاني ثانيا واما المركب من الثلثة والاخير
منها وليس شيء منها حاضرا في الخارج سوى النقوش لما الالفاظ فلعدم حضورها في الخارج محققة
واما المعاني فظاهر واما المركبات فلاشتمالها لا اقل على جزء معدوم في الخارج ثم مجموع النقوش الحاضرة
ليس الا شخصا اما هو مطلق المتن وهو مطلق النقوش الدالة على تلك الالفاظ فان اسماء الكتب ليست من
الاعلام الشخصية والا كان اطلاقها على غير شخص واحد مما يشهد به مجازا بل من الاعلام الجنسية
الموضوعة للاشارة الى الحقائق الكلية وليس لها حضور في الخارج فيطلق تقديره الاشارة الى النقوش تكون

والبيت

تكون الاشارة الى الحاضر في الذهن هكذا حرره غير واحد من المحققين وهو التحقيق فيما وقع في كثير من كتب
المؤلفين من ان الاشارة فيه هنا تارة تكون حقيقية وتارة تكون مجازية بحسب وضع الخطبة

العوائد الصمدية ال للعهد الحضوري ومحو هذا الرجل والفوائد جمع فائدة وتجيء معناها العدة وصرفها
والصمدية نسبة الى عبد الصمد على ما تقرر من ان المركب الاضافي للعرفية بجزئه تكون النسبة الى الجزء وتحذف
الياء الصدر لان الجزء هو المقصود بدلوله كالزبيري نسبة الى ابن الزبير وكذا اذا كان كنية ككلثومي نسبة
الى ام كلثوم والحق بهما ما خيف فيه اللبس كاشهلي نسبة الى عبد الاشهل مضاف نسبة الى عبد مناف وهي بما
ماثلها مثل من بعض الصفات منسوبا اليه كعبشمي نسبة الى عبد شمس شاذ ومحفوظ منه الفاظ يسيرة فلا
يقاس عليه **في علم العربية** اي كائنة فيه وفي تشبيه ملابسة ما بين اللفظ والمعنى بالملابسة الظرفية فتارة
يجعل المظروف كالمعنى للصم من جهة كونه حاصلا له اخذ بجانبيه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف
من المعنى وهو امر شايع بين هذه الادلة في حكم كذا وهكذا الكتاب في علم كذا وتارة يجعل اللفظ طرفا
للمعنى كما في هذه المسئلة في كتاب كذا وهو ظاهر شايع ان الالفاظ اوعية المعاني وقوالب لها وفيه
الكسوة واللباس والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط اذ لم يشتمل الكتاب على غيره وكثيرا ما يطلق عليه على
الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه كما صرح به بعضهم حيث قال علم العربية وعلم الادب هو علم يحترز
به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وقسموه الى اثني عشر قسما فمنها اصول والبحث فيها اما عن المفردات فان كان من حيث جواهرها وموادها
فعلم اللغة او من حيث صورها وهيآتها فهو علم التصريف وان كان من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فهو علم الاشتقاق
واما عن المركبات على الاطلاق اي موزونة كانت او غير موزونة فان كان باعتبار هيآتها التركيبية و
تاديتها لمعانيها الاصلية فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فهو علم المعاني وان كان باعتبار
تلك الافادة في مراتب الوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات الموزونة فان كان من حيث وزنها فهو علم
العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية ومنها فروع والبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة
فهو علم الخط او يختص بالمنظوم باعتبار النظر في محاسنه ومعانيه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم
المسمى بقرض الشعر ويختص بالمنثور وهو علم انشاء النثر من الرسائل والخطب ومنها ما لا يختص بشيء
منها بل يكون شاملا لهما وهو علم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي المعاني
والبيان وبعضهم يجعله قسما برأسه وهو الاولى فتكون الاقسام حينئذ ثلاثة عشر **حوت** اي جمعت واحرزت
اي حواه اي جمعه او احرزه **من هذا الفن** اي فن العربية والاشارة هنا ايضا مجازية ومن للتبعيض
ما نكرة موصوفة اي شيئا **يحتاج** من نفع ما المحتاج فيجوز ان يكون الجار والمجرور ظرفا لا
محلا او موصولة بمعنى الذي فلا يجوز الحالية حينئذ بل الجار والمجرور متعلق بمحذوف لا غير **ومعرفة المبتدي**
في هذا العلم وهو المتعاطي ابتداء فيه ولم يصل منه الى الحالة التي ينتقل فيها لتصوير المسائل الى انها بلغ الحالة

ينتقل

ينتقل فيها بتصوير المسائل فهو المتوسط واما انه يستقل بالتصوير وما يحفظ غالب الاحكام في ذلك العلم ولا يمكنه
اقامة الادلة عليه فهو المنتهي **اهم** من معرفة ما المتوسط **تضمنت** اي اشتملت على **فوايد** جمع فائدة
وهي لغة ما حصلته او حصل من علم او مال وعرفا ما يترتب من المصلحة على فعل من حيث ترتبه عليه وهو من حيث
انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية فيختلفان اعتبارا وتبعات الافعال الاختيارية وغيرها وثمرة العرض
فقد يفسر بما لاجله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية له باعتبارين فان العلة بالقياس الى الفعل
والغرض بالقياس الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه الترتيب فيكون اعم من الفائدة والغاية من وجه
لذلك قيل قد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقاده وقد يفضي بفائدة مترتبة على الشيء
من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا يجب فيه الترتيب فيكونا اخص من الفائدة والغاية مطلقا
جليلة اي عظيمة من جل الشيء اذا عظم ومنه الجلل للامر العظيم **في قواعد الاعراب** اي النحو وانما سماه
به مع انه باحث عن الاعراب والبناء معا لكونه اشرف اذ هو الاصل في الاسماء على الاصح ويطلق الاعراب ايضا على
اجراء الالفاظ المركبة على ما تقتضيه الاحكام النحوية كما في اعرب هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية
جريها على قواعد النحو او ادب هذا المعنى ايضا هنا الصحيح **وفوائد** جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة او الفرايد هي
الدرر الكبار التي نظمت وفصلت بغيرها والمراد بها هنا النكت اللطيفة والفوائد المرغوب فيها
كيف يحل اي لم ينظمها **يطلعنا الا اولو** اي ذوو وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه كما سيأتي
بيانه **الالباب** اي العقول جمع لب فانه لب كل شيء خالصه ولب الانسان عقله لانه سبب العقول
كلها في الدارين قال ان النفيس في كتاب طريق الى الفصاحة ولفظ اللب يجمع استعمالا يقبح مفردا او لا يقبح
مجموعا كقوله تعالى لاولي الالباب قال ولم يرد لفظ اللب مفردا الا مضافا كقوله ما رأيت من ناقصات عقل
ودين اذهب للب الرجل الحازم من احديكن او مضاف اليه كقول جرير يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به
وهن اضعف خلق الله انسانا انتهى ويدل هذا البيت والتي قبله اغزل شعر قالته العرب وقبله ان
العيون التي في طرفها حور قتلننا ثم لم يحيين قتلانا **وصنفها** اي صنفتها والفتها **للاخ الاعز**
اي للجانب وفي القاموس الاعز العزيز ابي تراب **عبد الصمد** بن حسين بن عبد الصمد العاملي وهو اخوه
الاصغر كان شيخا فاضلا نبيلا الا انه لم يكن في رتبة اخيه وله خلف الى زماننا هذا مستوطنون ببلاد العجم
في الصحاح صمده صمدا اذا قصده والصمد السيد لانه يصمد اليه في الحوائج وعن ابن عباس هو الصمد السيد الذي كمل في سودده وفسره بعضهم
لغيرهم بالمصمت الذي لا جوف له وورد بان ذلك لا يكون الا من صفة الجسم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
جعله الله اي صيره وهي جملة خبرية لفظا انشائية معنى **من العلماء العاملين** بعلمهم والبقاء له بلا
نهاية فالمادة المحتمل لها وورد في ذلك من الاثار وصحيح الاخبار **ونفعه بها وجميع المؤمنين** الايمان في
الشرع هو التصديق بالقلب اقرار باللسان ومعرفة بالجنان وعمل بالاركان والاسلام هو الاول فقط او هما او هما وفيه
كلام في اربعة اقوال اخر والكلام في ذلك طويل وليس هذا محله **وتنحل** اي هذه الفوائد الصمدية

على نفس هذه النتف

جمع حديقة وهي الروضة ذات الشجر والبستان من النخل وكل ما احاط به البناء او القطعة من النخل
كذا في ق وهي استعارة مطلقة فان قلت هذه الحدائق هي نفس الفوايد والمعضل لاشتمال الشيء على نفسه
اشتمالها عليها ان يتسلسل اشتمال الكل على اجزائه باعتبارات لاشتمال المجموع على الاجزاء قلت
سميناوان للعلم مجموعها معانا ولانه مجموعها الا معا على حاد الاجزاء بالاسم ولما اشتمل عليه كل واحد
والنفوس وبالحدايق للمعاني او بالعكس اذ يصح ان يبقى الالفاظ قوالب المعاني كما يصح ان تبقى المعاني
قوالب للالفاظ باعتبارين كما ترى وجه الحصر في هذه الخمسة ان المذكور فيها اما مقصود بالذات لا غير
او ما يتوصل به اليه مع نوع مقصود بالذات الثاني الحديقة الاولى والاول اما ان يبحث فيه عن
المفردات الاول الحديقة الرابعة والثاني الحديقة الخامسة ولا تبغي خروج البيان
لان المراد حصر المقصود بالذات او ما يتوصل به اليه الحديقة الاولى فيما افاده تعريف
العلم الذي هو بصدده وفايدته وموضوعه وتعريف موضوعه واشياء اخر مما من بيان تعريف
انشاء الله تعالى وانما قدم ذلك لما تقدم من ان من اراد الشروع في علم من العلوم على الوجه الاكمل
ينبغي له ان يتصور اولا حقيقة ذلك العلم بحد ليحصل له احاطة بجهة الوحدة التي باعتبارها صارت
المسائل الكثيرة علما واحدا فيامن من فوات ما يعنيه والاشتغال بما لا يعنيه وان يعرف فايدته وغايته
ليصون سعيه عن العبث وان يعرف موضوعه الذي به يمتاز عما سواه ليكون على زيادة بصيرة في طلبه
فيتنبه لذلك كله مقدما له فقال غرة اي هذه غرة بضم الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة وهي بياض في
جبهة الفرس فوق الدرهم وهي من الشهر ليلة استهلال القمر وفي الصحاح غرة كل شيء اوله واكرمه
التغير بين الاولين يكون فيه استعارة مطلقة النحو قال ابو الفتح بن جني في الخصائص هو انتحاء سمت
شايع اي نحوت نحوا كقصد قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم كما ان الفقه في الاصل مصدر
فقهت الشيء اي عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم وذكر له نظاير في خصيصة كان شايعا
في جنسه على جنايا امره قال وقد استعملته العرب ظرفا انشد ابو الحسن يحدو بها فوق هياتي وعن
نحو البيت عامدات انتهى قيل وانما سمي هذا العلم به لقول امير المؤمنين ع لما املا اصوله على ابي الاسود
فتيمن به تبركا بلفظه الشريف واصطلاحا علم وهو كالجنس يدخل فيه جميع العلوم على تفاوتها
بقوانين الفاظ العرب القوانين جمع قانون وهو في الاصل لفظ يوناني او سرياني في موضوع المسطر
الكتابة وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقولنا كل فاعل يجب
رفعه وكل مفعول يجب نصبه وكل مضاف اليه يجب جره وقد تقدم ان القاعدة والاصل والضابطة هذا فصل
اخرج به ما ليس بقوانين الفاظ العرب وعلم اللغة فانه ليس بقواعد كلية بل بجزئيات وقوله من حيث
الاعراب والبنا اخرج به ما عدا العلم المقصود فانطبق التعريف عليه جامعا مانعا واعلم ان هذا الحد
على عرف الناس الان من جعل علم التصريف قسيما له ومباينا غيره واما في علم النحو والمتقدمين فهو قديما شامل

علم النحو

5

علم النحو ولهذا كثيرا ما تجد مسايل من احد الفنين في الاخر لما بينهما من شدة الارتباط ولم يكن الا مؤلف
كسيبويه فمن بعده يفردون احدهما عن الاخر بالتصنيف الا اول من ابي عثمان المازني في
وتلاه ابو الفتح بن جني والزمخشري وابن الحاجب وابن هشام صنيعهم كاللمع هنا وفي التهذيب
وممن سلك عرف المتقدمين من المتاخرين جمال الدين بن مالك وناظر الجيش وابو حيان وعليه فيقال
عوضا من قولهم من حيث الاعراب والبنا من حيث الافراد والتركيب وفايدته حفظ اللسان عن الخطاء في
ادى الكلام والاستعانة على فهم كتاب الله تعالى والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم بعضا قيل
من ثم كانت معرفته واجبة لان تعلم الشرايع الواردة بلغة العرب لا يتم الا به وكل ما لا يتم الواجب المطلق
الا به فهو واجب ثم اللحن من اقبح الاشياء في الانسان قال بعضهم لان اقرأ فاسقط احب الي من ان اقرأ فالحن
وكتب كاتب لابي موسى الاشعري الى عمر من ابو موسى الاشعري فكتب اليه عمر عزمت عليك لما ضربت كاتبك
سوطا وذكر ابو عبيدة ان هذا الكاتب هو حصين ابن ابي الحر العنبري واولاده ينكرون ذلك اشد الانكار
وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النائبة فيحب ان يتجمل فيها فيستعير من
اخيه دابته وثوبه ولا يجد من يعيره لسانه ولقد رحم من قال النحو يبسط من لسان الالكن
والمرء تكرمه اذا لم يلحن فاذا طلبت من العلوم اجلها فاجلها منها مقيم الالسن وموضوعه موضوع كل
علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهي اللاحقة له لذاته او لجزئه او لعرض يساويه اما كالتعجب اللاحق
للذات لا بواسطة وكالحركة الارادية اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان ولا شك انه جزء والانسان
وكالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب الكلمة والكلام هذا احد الاقوال الثلاثة في موضوع علم النحو
فقد قيل ان موضوعه الكلمة فقط لانه انما يبحث فيه عن الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ولا ريب ان ذلك
من الاحوال اللاحقة للكلمة واما الحكم على بعض الجمل بالاعراب المحلي فلتنزيلها منزلة المعرفة ووقوعها
موقعه وقيل ان موضوعه الكلام فقط لان الكلمة لعدم استقلالها وحدها وعدم حسن السكوت
عليها لا تقع في المحاورات الا في ضمن الكلام بل لا يظهر اثر الاعراب والبناء فيها الا في ضمنه لا
سيما عند من ذهب الى انها قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وقيل موضوعه كلاهما نظرا الى كلا
الوجهين وقيل بناء على تعارف القدماء من ادراج علم الصرف تحت النحو وعليه فكان نص على المص
ان لا يذكر الا موضوع علم النحو مجردا عن غيره لان كتابه لم يشتمل التعليم لا غير فاستمداده من
الكلام العرب ومسائله المطالب التي يبرهن عليها فيه كقولنا باب الفاعل مرفوع والمفعول
منصوب الى غير ذلك وال في الكلمة والكلام للعهد الذهني لمصطلح عليهما عند النحاة فالكلمة
شرع في الكلام على حقيقة الكلمة والكلام لانه انما يبحث عنهما والفا فصيحة اي اذا عرفت ان
موضوع الكلمة والكلام فالكلمة وال فيهما للعهد الذكري فان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت
عين الاولى كما اذا اعيدت النكرة معرفة وهذا اغلبي لا كلي وفيه كلام طويل ليس هنا محله

لغة يقال للجمل المفيدة والقصيدة كقوله تعالى وكلمة الله هي العليا اي لا اله الا الله وقولهم كلمة الحويدرة لقب شاعر
شعر جاهلي واسمه قطبة بن محصن دعا حسانا فانه قيل له انشدنا قال انشدكم كلمة الحويدرة يعني
قصيدته التي مطلعها بكرت سمية غدوة فتمتع وغدت غدو مفارق لم يرجع وهو اما من باب اطلاق
الجزء مرادا به الكل او من باب الاستعارة المصرحة من حيث ان الكلام لارتباط اجزائه بعضها
ببعض كالكلمة الواحدة واصطلاحا عند المنطقيين الفعل على ما قيل وعند النحويين **لفظ** اي ملفوظ وهو
في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا ثم خص بالرمي من الفم ثم اطلق عليه من باب اطلاق المصدر على
اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق الا ان هذا الاطلاق صار حقيقة عرفية والخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوي
واشتهر تعريف اللفظ بانه صوت المشتمل على بعض حروف الهجائية لكن انتقد بانه لا يشمل اللفظ البسيط
فمن ثمة اختير في تعريفه ما قيل صوت معتمد على مقطع الفم حقيقة او حكما فالاول كزيد والثاني كالمحذوف
في قسم المقدرات بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه الحقيقيين ان كان حقيقة فيهما او الحقيقي
والمجازي ان كان حقيقة في احدهما مجازا في الاخر ولا مخلص عندنا من المسئلة وهم لا يكثر الاصحاب
انه موضوع للامر بينهما كما قال ابن هشام في شرح اللمحة وانما لم يقل لفظة لكونه في الاصل مصدرا
ومن حقه ان لا يؤنث ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة التي من شانها ذلك مع ان اللفظ اخص ولو عبر
بالقول بدلا عن اللفظ لكان اولى لان القول اخص منه لاختصاصه بالموضوع على الاشهر فكل قول لفظ
ولا عكس بالمعنى اللغوي ولم يكن يحتاج الى التقييد بقوله **موضوع** والوضع لغة جعل الشيء في حيز
واصطلاحا قيل تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق المخصص به فهم المخصص وقيل تعيين شيء لشيء بحيث
اذا علم الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني ويسمى الاول دالا والثاني مدلولا **مفرد** وهو ما لا يقصد بجزء منه
الدلالة على جزء المعنى المقصود من حيث الجزئية كزيد فان اجزاءه وهي ذوات حروفه الثلثة التي هي ز ي د
كل منها لا يدل على معنى ووقع في عبارة كثير من المتاخرين ان المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد فان
اجزاءه وهي الزاي والياء والدال لا تدل على معنى فيه وهو غلط لان الزاي والياء والدال ليست اجزاءه
بل هذه الفاظ مسمياتها اجزاؤه ومسمياتها لا تدل على معنى كما نبه لها حروف المباني وتطلق بازاء
حروف المعاني التي هي قسيمة الاسماء والافعال كما نبه عليه بعض المحققين واندرج في المفرد ما لا جزء له كهمزة
الاستفهام وما له جزء غير دال على المعنى كما مر وما له جزء يدل على معنى ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله علما
وما له جزء دال على معنى هو جزء المعنى المقصود لكن لم تقصد دلالته عليه من حيث الجزئية كالحيوان
الناطق علما للادمي فان المعنى غير مقصود في عبد الله والدلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق
فافهم قال بعضهم واعلم ان الافراد للفظ بالذات وللمعنى بالعرض يظهر ذلك بالتامل الصادق
فحقيقتهما يجعل صفة للفظ كما وقع في عبارته او للمعنى يجعل صفة للمعنى كما وقع في عبارة ابن
الحاجب انتهى وهذا القيد مخرج للكلام فانه احترازا بين اللفظ وان كان في التعريف بمنزلة الجنس وهو هنا

ياتي

ياتي به لبيان اصل الذات لا للاخراج شيء اذ ليس قبله غير اللفظ الذي يؤذن بمباينته ما عداه المعرف وفي هنا
معنى الاحتراز بالجنس كما افاده ابن هشام في شرح اللمحة فلذلك لا يحتاج عنه ادرك ان الجنس هنا وهو اللفظ
لما كان اخص من الفصل من وجه صح الاحتراز به من جهة خصوصيته ولما تقييده من الجنسية دون الفصلية
فلكونه اظهر وصفا في الكلمة قدم وجعل جنسا واحترز به عما ليس بلفظ كالدوال الاربع وهي الاشارة
والنصب والعقد والخطوط فانها موضوعة وليست بكلمات وخرج بالموضوع غير الموضوع كالمهملات
والحركات والالفاظ الدالة بالعقل والطبع وبالمفرد المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه فان حسن
السكوت عليه فهو التام والا فهو الناقص كزيد قائم وعبد الله علما واورد ان نحو ضرب مفرد مع انه لا
يصدق عليه تعريفه ويصدق عليه تعريف المركب لانه جزؤه وهو المادة يدل على الحدث وجزؤه الاخر
وهو الهيئة يدل على الزمان وعلى نسبة ذلك الحدث الى الفاعل المعين او المبهم على الخلاف في ذلك
والتحقيق هو الاول فانتقض التعريف جمعا ومنعا واجيب بان المراد بالجزء المعتبر في التركيب ما يكون
مرتبا في السمع والهيئة مع المادة ليست كذلك بل يوجدان مسموعين معا فلا انتقاض هذا وانما
يخرج المركب بقيد المفرد على القول بانه موضوع والا فقد خرج بقيد الوضع كما هو مذهب جمع من
المحققين منهم الرازي وابن الحاجب وابن مالك قالوا ليس المركب بموضوع و
دلالته على معناه عقلية لا وضعية واحتج له ابن مالك في كتابه الفيصل على المفصل بوجهين
احدهما ان من لا يعرف من كلام العرب الا لفظين مفردين صالحين للاسناد احدهما الى الاخر فانه
لا يفتقر عند سماعهما مع الاسناد الى معرفة معنى الاسناد بل يدركه ضرورة وثانيهما ان الدال بالوضع
لا بد من احصائه ومنع الاستيناف فيه كما كان في المفردات والمركبات القائمة مقامها فلو كان
الكلام دالا بالوضع وجب ذلك فيه ولم يكن لنا ان نتكلم بكلام لم نسبق اليه كما لا نستعمل في المفردات
الا ما سبق استعماله وفي عدم ذلك برهان على ان الكلام ليس دالا بالوضع انتهى والاصح كما قال الشيخ
وعزي الى الجمهور ان المركب موضوع اي بالنوع لا بالشخص فيكون خارجا بقيد المفرد كما قررناه وذلك
ان الوضع اما شخصي بان تعلق بالفاظ معينة سماعية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة ونوعي بان تعلق
بالفاظ معينة يعرف فيه مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم الصرف كما بين ان كل اسم فاعل على
من الثلاثي المجرد على زنة فاعل وكل اسم مفعول منه على زنة مفعول الى غير ذلك من القوانين
المتعلقة فيه او يعرف به مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان كل مضاف مقدم
على المضاف اليه والفعل على الفاعل الى غير ذلك من القواعد النحوية فالوضع جار في المفردات
والمركبات معا **تنبيهات الاول** زاد ابن مالك في التسهيل في تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج
ابعاض الكلمات كحروف المضارعة والف المفاعلة وتاء قائمة وياء النسب فانها ليست بكلمات
لعدم استقلالها ومن اسقط هذا القيد كالمصنف راى انها تنحى الى الوضع من انها وما هي فيه كلمتان

ما لنا لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة على انه اورد على ابن مالك ان مقتضى هذه الزيادة خروج
ضمير الفاعل كقمت مثلا فانه غير مستقل مع انه كلمة واجيب بان المراد بالمستقل بما ادخره وبان
الاصل في الضمير ان يكون مستقلا نحو انا وانت ونحو فلا ينتقض بعروض اتصاله لمعنى **ثم ان** للمفرد ستة
معان فانه كما يطلق على ما يقابل المركب كما هنا يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع على حد ما في
باب الاعراب بالحركات وعلى ما يقابل المضاف وشبهه كما في باب النداء ولا النافية للجنس وعلى ما
يقابل الجملة كما في قولهم الاصل في الخبر ان يكون مفردا وعلى ما يقابل العلم المزجي والاضافي و
الاسنادي كما في باب العلم وعلى بعض الواحد كما في باب اسماء العدد لا يقال فاستعماله في التعريف هنا لانا
نقول انما يكون استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود معيبا اذا لم تقم قرينة تعين المقصود اما اذا قامت
قرينة تعينه فلا وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدمها
وضعا ليوافق الوضع الطبع ومن قدم الكلام فلانه المقصود بالذات **وهي** اي الكلمة باعتبار نوعها
ثلثة **اسم وفعل وحرف** اي منقسمة الى هذه الانواع منحصرة فيها كما يفيده السكوت في مقام البيان والتقسيم
اذ الاصل فيه ان يكون حاصرا والادلة على هذا الانحصار ثلثة احدها الاثر وهو ما روي عن
امير المؤمنين ع وقدمناه والثاني الاستقراء التام من ائمة العربية فانهم تتبعوا كلمات العرب فلم يظفروا
بغير هذه الثلثة ولو كان ثم نوع اخر لعثروا عليه الثالث الدليل العقلي ولهم في ذلك عبارات منها
ان الكلمة موضوعة لمعنى فتكون دالة لا محالة لان الوضع من اسباب الدلالة وحينئذ فنقول اما
ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية اولا الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقتران معناها
باحد الازمنة الثلثة اولا الاول الفعل والثاني الاسم ومنها ان الكلمة اما ان يصح اسنادها
الى غيرها اولا ان لم يصح فهي الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة الثلثة اولا فان اقترنت
فهي الفعل والا فهي الاسم ومنها ان العبارات بحسب المعبر عنه والمعبر عنه من الالفاظ لا يخلو
ذات وصفة عن ذات وواسطة بين الذات والحدث يدل على اثباته لها او نفيه عنها فالذات
الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف وزاد ابو جعفر بن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو
اسم الفعل لانه خلف عن الفعل ولم يقل بذلك احد غيره ولم يلتفت اليه احد واعلم ان
تقسيم الكلمة الى هذه الثلثة من تقسيم الكلي الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس
وغيرهما فيصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه وبهذا يندفع ما قد يتوهم ان العطف بالواو
يقتضي ان تكون الكلمة مجموع هذه الثلثة ومن جعلها اقساما للكلام فهو من تقسيم الكل الى اجزائه
كانقسام السكنجبين الى خل وعسل فلا يصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه **فائدة** قال بعض المحققين
جرت عادة ارباب التاليف بتعقيب الحدود بالتقسيمات وفائدته اما تكميل معرفة المحدود او
تحصيل معرفة الاقسام ببيان ما يختص بكل من الاحكام انتهى وسبق الاسم لانه اشرف ا هـ

من السم

7

من السمة او من السمو على ما تقدم لانه علامة على مسماه او لسموه على اخويه باستغنائه عنهما
في الاخبار به وعنه ولهذا قدم عليهما في الذكر والفعل ثانيا لدلالته بالتضمن على الفعل اللغوي
الذي هو الحدث ثم اتبع به الاسم للاخبار به لا عنه والحرف ثالثا لكونه على حرف انحطاطه
والكلام من الكلام من حيث انه لا يدل على معنى في نفسه وانه لا يقع عمدة في الكلام بخلافهما ولهذا اخره عنهما
لغة يطلق على ستة معان الخط وشرطه ان يكون معبرا عنه باللفظ المفيد ومنه تسميتهم ما
بين دفتي المصحف كلام الله والاشارة المفهمة ومنه قوله: اذا كلمتني بالعيون الفواتر * رددت
عليها بالدموع البوادر * واللفظ الذي لا يفيد قيل ومنه الحديث ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء
من كلام الناس فانها تبطل ولو بالكلمة الواحدة وما يفهم من حال الشيء وهو المسمى بلسان
الحال ومنه قوله شكى الي جملي طول السرى ومعلوم ان الجمل لا يتكلم وانما فهمت الشكوى من
لسان حاله واسم للحديث الذي هو التكليم ومنه قوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية اي تكليمك
هندا وما في النفس من المعنى ويعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كان يقوم بنفسك معنى
قام زيد وقعد عمرو ونحو ذلك الذي تخيلته كلاما وهو المسمى بحديث النفس ومنه قول الاخطل
ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا قال ابو حيان في الارتشاف والذي
يصح ان ذلك كله على سبيل المجاز لا سبيل الاشتراك خلافا لمن ادعى ذلك واصطلاحا
لفظ اي ملفوظ ولو عبر عنه بالقول لكان احسن لما مر واحترز به عما ليس بلفظ وانه كالـ
جنس لما تقدم **مفيد** اي دال على معنى يحسن السكوت عليه لان الفائدة في الاصطلاح
حيث وقعت قيدا للفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة اعني التركيبية لا الناقصة التي
هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظرهم والمراد بحسن السكوت عليه ان لا يكون مفتقرا
الى شيء كافتقار المحكوم عليه الى المحكوم به وعكسه فلا اثر لافتقاره الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها وهل
سكوت المتكلم او السامع اوهما اقوال ارجحها الاول لانه خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك
السكوت صفة له وخرج بها ما لا فائدة فيه كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى به ككتاب قرنا(؟)
ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالسماء فوقنا والارض تحتنا والنار حارة الا ان يراد بالمفيد ما الفعل ولا
يتعلق مستفاد عليه جرى جمع وصرح به ابن مالك في شرح التسهيل ونقله عن سيبويه وغيره من المحققين
بل الاكثر ونص على خلافه والا لم يكن شيء من القضايا البديهية مع كثرتها كلاما مع انها كلام جيد بلا
وكل جزء كلام ونازع ابو حيان في شرحه على التسهيل فيما نقل ابن مالك عن سيبويه وقال لا اعلم احدا منع
قال زيد النار حارة ولا قال الكل اعظم من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول العجب من هؤلاء النحاة
يجيئون لا يصدق القضايا بانحصاره ليس بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان
لا يجتمعان وقد يرتفعان ويلزمهم بانهم لما شرحوا الكلام بانه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم ان الكلام

اذا طرق سمعه لا انشا فاستفاد منه شيئا ثم طرقه ثانيا وقد علم مضمونه اولا انه يكون كلاما باعتبار المرة
الثانية لانه لم يفد علما لم يكن يعلم فيكون الشي الواحد كلاما غير كلام بحسب افادته السامع صفا انتهى
قوله **بالاسناد** وهو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى ليفيد المخاطب فائدة تامة والباء للسببية والاستعانة
او الالصاق او المصاحبة متعلقة بالمفيد وصفة مصدره اى افادة متلبسة به وذكره من قبيل
التصريح بما علم التزاما لان المفيد بالمعنى المذكور مستلزم للاسناد لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة
في التعريف صرح به لان المقصود من الحدود بيان الماهية وهى لا تعرف الا بذكر جميع اجزائها تصريحا وقد
يقال انه احترز به عن مثل غلام زيد عمرو وعلى سبيل التعداد اى الاحصاء فانه لفظ مفيد مع انه ليس
بكلام قطعا فتامل واعتبر بعضهم في الكلام القصد اى قصد المتكلم افادة السامع لاخراج كلام النائم
ونحوه فانه خال عن القصد وقد منع كون ذلك ليس بكلام كما صححه ابو حيان ولو سلم فلا حاجة الى
التصريح بالقصد كما في التصريح لان حسن سكوت المتكلم يستدعى ان يكون قاصدا لما تكلم به اولا ثم
خرج بقيد الافادة واعتبر بعضهم اتحاد الناطق ايضا فلو اصطلح شخصان على ان يذكر احدهما
اسما او فعلا ويذكر الاخر خبر المبتدا او فاعل الفعل قال ابن مالك وهذا غير محتاج اليه لوجهين احدهما
انه كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا كذلك لا يعتبر اتحاد الناطق في كون الكلام كلاما والثاني
ان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى
وفي الوجه الاول تسليم ان الكلام الواحد قد يصدر من اثنين وهو لا يتصور وبالضرورة ان كل
كلام مشتمل على نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة امر نفساني لا يقبل التجزي ولا يقوم الا بمحل واحد
نبه عليه المرادي قال بعضهم وهذا يعني اعتبار اتحاد الناطق لم ينقل عن نحوي فيما اعلم وانما ذكره
بعض من تكلم في الاصول انتهى الاسنوي قال البدر الدماميني في شرحه على التسهيل ولا كان
العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي حيث ذكر هذه المسئلة في كتابه المسمى بالكوكب الدري
الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على الاحكام النحوية فرتب على الاختلاف في هذه القاعدة فروعا
منها لو وكل وكيلين بطلاق زوجته فقال احدهما فلانة يعني الزوجة المذكورة وقال الاخر طالق
وقال ان بنيناه على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت
استحالة الوجه الاول فكيف يبنى عليه حكم شرعي فتامله انتهى **قلت** تاملته فوجدته محض تحامل على
الاسنوي فانه لم يقل ذلك في كتابه المذكور اصلا وهذه عبارته قال بعد ان ذكر المسئلة وصحح عدم اشتراط
ذلك في الكلام ومن فروعها ما اذا كان له وكيلان باعتاق عبد او وقف او غير ذلك واتفقا على ان يقول
احدهما كذا ويقول الثاني كذا ولا استحضر فيها الان انتهى كلامه في الكوكب الدري بنصه ومنه
نقل فاين ما نقله من بناء الحكم الشرعي على المسئلة وهل هذا الا تشنيع بحت **ولا يتاتى** اى يحصل
الكلام **الا في** ضمن **اسمين** ولهما اربع صور مبتدا وخبر كزيد قائم ومبتدا وفاعل او نائب سد

مسند الخبر

مفيد

مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران واسم فعل وفاعل نحو هيهات العقيق وملفوظين
كان الاسمان كما ذكر او مقدرين كنعم في جواب أزيد قائم او احدهما مقدرا كزيد في جواب من جا **او**
في ضمن **فعل واسم** هو فاعله او نائب عنه كقام زيد وضرب عمرو وملفوظين كما مثل او مقدرين
كنعم في جواب اقام زيد او احدهما مقدرا نحو بلى زيد في جواب لم يقم احد اى لا يتحقق هذا الكلام
الا في ضمن هذين القسمين قال بعض المحققين ولا ينسب جعل في بمعنى من ووجه عدم تاتي الكلام
الا فيهما ان التركيب العقلي الثنائي بين الثلثة الاقسام لا يعدو ستة اقسام اسمان وفعلان وحرفان
واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف فالكلام لا بد له من الاسناد وهو لا بد له من المسند والمسند
اليه وهما لا يتحققان الا في الاسمين ليكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه او فعل واسم ليكون
الفعل مسندا والاسم مسندا اليه واما الاقسام الباقية ففي الفعلين المسند اليه مفقود وكذا في
الفعل والحرف وفي الحرفين المسند والمسند اليه كلاهما مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود اذ لو جعل
الاسم مسندا فلا مسند اليه وان جعل مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد ادعو
خلافا للبعض حيث جعل ذلك كلاما وذهب ابن طلحة الى ان اللفظ الواحد وجودا وتقديرا قد تكون
كلاما اذا قامت مقام الكلام وجعل من ذلك نعم ولا في الجواب وهو خلاف المشهور والصحيح مامر
فعلم انحصار الكلام في المسند والمسند اليه وانه تارة يتركب من اكثر منهما وله اربع صور جملتان اما شرط
جزاء نحو ان قام زيد قمت او قسم وجوابه نحو احلف بالله لزيد قائم وفعل واسمان نحو كان زيد قائما
او ثلثة نحو علمت زيدا قائما او اربعة نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا فصور
تاليف الكلام ستة **تنبيهان الاول** ينقسم الكلام الى خبر وانشاء لانه ان احتمل التصديق والتكذيب
كان خبرا والا فانشاء والاصح انحصاره فيهما كما عليه الحذاق من النحاة وغيرهم واهل البيان
قاطبة وذهب كثير الى انقسامه الى خبر وطلب وانشاء قالوا لان الكلام اما ان يحتمل التصديق
والتكذيب اولا الاول الخبر والثاني ان اقترن معناه بلفظه فهو الانشاء وان لم يقترن بل تاخر
عنه فهو الطلب والمحققون على دخول الطلب في الانشاء وان معنى اضرب مثلا وهو الطلب
مقترن بلفظه واما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه قال بعض
المحققين ونعم ما قال لك ان تجعل الخلاف بين من ثنى القسمة ومن ثلثها لفظيا فمن ثناها جعل
لفظ الطلب الذي قال ان الكلام خبر وطلب كابن مالك في الكافية او لفظ الانشاء الذي قال انه
خبر وانشاء لمعنى واحد وهو ما لا يحتمل التصديق والتكذيب عبر عنه بعبارتين لانه قسمين متخالفين
ما يتاخر وجود معناه عن وجود لفظه وما يقارن وجود معناه وجود لفظه ومن ثلثها جعل لفظ
الطلب اسما للقسم الاول من ذلك المعنى ولفظ الانشاء للقسم الثاني منه انتهى **الثاني** الخلاف
المشهور عند النظار في كون الخبر والطلب بديهيين فلا يحتاجان الى التعريف او لا فيحتاجان

الى التعريف اولا فيحتاجان اليه رجا فى الكلام لان مباحثة الخص تستلزم مباحثة الاعم وقد نقل الخلاف
فى الكلام بجدام لا بعض كبار الائمة حكاه بعض المتاخرين ابتداء لكل واحد من الكلم الثلث بعد
و بعض خواص الاسم و الفعل وما يعرف به الحرف **الاسم كلمة معناها مستقل** بالمفهومية اى لا يحتاج فى تعلقه
والدلالة عليها الى ضم ضميمة فقوله كلمة شامل للكلم الثلث وقوله معناها مستقل يخرج الحرف
فان معناه غير مستقل كما سيأتى فخرج عن قوله انشا واشتريتم وقوله **غير مقترن باحد الازمنة** الثلثة
اى الماضى والحال والمستقبل يخرج للفعل فانه مقترن باحدها كما سيأتى والمراد بعدم الاقتران كونه بحسب
الوضع الاول لان الوضع الاول لتدخل اسماء الافعال نحو صه وبعد وهيهات للاسناد والعلى معنى مستقل
هو الحدث غير مقترن فى الوضع الاول لان الوضع الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل
موجود فى الوضع الاول غير مقترن ويدخل نحو يزيد ويشكر علمين لان معناهما العلمى غير مقترن
بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة نحو عسى وكاد لان معانيها مستقلة مقترنة فى
الوضع الفعلى لها فانها فيه موضوعة لهذا الحدث والزمان ويخرج عنه المضارع المشترك بين الحال و
الاستقبال على راى ايضا لانه فى الوضع الاول لاحد الزمانين معينا واللبس انما حصل عند الاستعمال
بالاشتراك وكذا يخرج اسماء الفاعل والمفعول لانهما وان كانا لا يعملان الا بمعنى الحال او الاستقبال
الا ان ذلك الزمان مدلول عليه بالعارض لا مدلول لهما بحسب الوضع الاول وكذا نحو القتل والضرب
فانه وان وجب وقوعه فى احد الازمنة الثلثة معينا فى نفس الامر لكن ذلك الزمان المعين لا يدل
عليه المصدر بحسب الوضع واما نحو الصبوح والغبوق فلم يقترن بزمان معين من الازمنة المذكورة وان
اقترن بالزمان لان معناهما يصلح لان يقع ماضيا او حالا او مستقبلا ولهذا يحتاج الى تجديد صيغة للدلالة
احدها كاصطبح ويصطبح ولا ينتقض الحد بلفظ الماضى والمستقبل لانهما يدلان على نفس الزمان فالزمان
غير مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذى انقضى والذى لم يات فالمراد ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فتوهم انه له ولو سلم انه له فالماضى حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل
حدث معدوم له انتقال الوجود وليس مدلول شئ منهما زمان معين بل الزمان المعين من لوازم تحققها
كالمصادر ولما حد الاسم اخذ يذكر بعض خواصه ليزداد الطالب معرفة به فقال **ويختص الاسم بالجر**
اى بدخوله عليه لانه من خواصه وهو الكسرة التى يحدثها العامل اخر سواء كان العامل حرفا او مضافا
وخاصة الشئ اصطلاحا ما يوجد فى الشئ ولا يوجد فى غيره فان وجدت فى جميع افراده فهى خاصة
شاملة ثم انه لم توجد فى شئ من اغياره فهى خاصة حقيقية والا فاضافية هذا هو المشهور وقال
بعض المحققين من شراح الكافية خاصة الشئ عند النحاة ما لا توجد بدونه وقد توجد ذلك الشئ
ذلك الشئ بدونه وبها صرح به المص فى شرح المنظومة وغيرهم وما اشتهر من جواز شمولها الجميع افراده
الشئ فهو عند المنطقى انتهى واما الحد فهو المعرف الجامع المانع سواء دل على حقيقة الماهية او لا

الناطق

الناطق فى تعريف الانسان ويختص عند المنطقى باسم الحد التام لا كالحيوان الضاحك فى تعريفه
ويسمى عنده رسما **فان قلت** الذى يتبادر الى الفهم من اختصاص شئ باخر هو كونه مقصورا على الاخر
معناه كونه بحيث يختص الاخر به لا بغيره وغيره فكان عليه ان يقول ويختص الجر بالاسم **قلت**
فى لفظ الخصوص وما يتفرع منه انه يستعمل بادخال الباء على المقصود عليه الذى يتبادر اعنى الخاص
فيقال اختص المال بزيد اى المال له دون غيره وذلك كما لو قلنا ويختص الجر بالاسم وهذا هو الاستعمال
العربى الذى يسبق الى الفهم لكن شاع فى العرف ادخال الباء على المقصور عن الخاص كما استعمله المص
وذلك اما بناء على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا فى العرف او على تضمين معنى التمييز والتقدير
فيلاحظ المعنيان معا وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز لان تخصيص شئ بشئ فى قوة تمييز
الاخر به وهو الانسب بمثل هذا المقام كما لا يخفى والى بعض هذا الاستعمال وشدد النكير على من
خالفه قيل ما انما اختص الاسم بالجر لكونه اثر حرف الجر وهو من خواص الاسم فكذا الجر والا لزم تخلف
الاثر عن المؤثر قال الفاضل المحشى وفيه نظر ووجهه انه لا يلزم من اختصاص المؤثر فان الاثر قد
يثبت بمؤثرات شتى الا ترى ان لن من خواص الفعل واثرها وهو النصب لا يختص الفعل به بل يدخل
فى الاسم بمؤثرات اخر واجيب بانه لك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان له مؤثر خاص
فلا وههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر وهو بناء على ان العامل فى المضاف اليه حرف و
هو بناء على ان العامل فى المضاف اليه حرف الجر مقدرا والاصح خلافه كما سيأتى واحسن ما قيل فى
تعليل ذلك ان الاسم اصل فى الاعراب والمضارع فرع فحط اعراب الفرع عن اعراب الاصل بجعل ما
هو اصل البناء اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلثة **و** يختص
بدخول **اللام** الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل ويعبر عنها بال فخرج نحو لام الابتداء وجواب القسم
وجواب لو ولولا لدخولهن على الفعل والمراد باللام المذكورة اللام المعرفة اذ هى المتبادرة عند
الاطلاق حتى اذا اريد غيرها قيدت فيقال ال الموصولة او الزائدة قيل وانما اختصت بالاسم لانها
للتعريف للذات والموضوع للذات هو الاسم وفيه نظر ويجوز ان يراد باللام ما هو اعم من المعرفة
الموصولة والزائدة ويحمل دخولها على المضارع كاليجدع فى قوله الى ربه صوت الحمار اليجدع على انه
ضرورة خلافا للاخفش وبعض الكوفيين وابن مالك فتدبر وفى تعبيره باللام اشارة الى
اختياره مذهب سيبويه فيما اشتهر عنه ان اداة التعريف هى اللام وحدها وسياتى تفصيل الاقوال
فيها ان شاء الله تعالى **و** يختص بدخول **التنوين** عليه وهو فى الاصل مصدر نونت الكلمة اذا الحقتها نونا
ثم غلب على نون تثبت لفظا لا خطا واستغناء عنها بتكرار الحركة فخرج بقولنا لا خطا سائر النونات
المزيدة ساكنة كانت او غيرها لثبوتها خطا وهذا الحد احسن الحدود واخصرها كما قيل وانواعه
ستة على المشهور والمختص بالاسم منها اربعة **الاول** تنوين التمكن وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف

تاء الجمع بالفوقية والجمع غير المنصرف اعلاما بمغايرته على ما الترجيح لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف
ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجال الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية
فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه
اخر وزعم بعضهم ان تنوين رجل للتنكير ورده ابن الحاجب ببقائه بعد جعله علما قاله الرضى وان الذى منعنا
من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في رجل يفيد التنكير
المختص بالمثنى واسم الفعل هو المتمحض للدلالة على التنكير كما قاله بعضهم الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق
للجمع بالالف والتاء نحو مسلمات جعل في مقابلة النون في جمع المذكر السالم اذ ليس للتمكين والا لم يثبت مع التسمية
به كعرفات وتنوين التمكين لا يجامع العلمية ولا للتنكير لانه انما يلحق المبنيات كما مر ولا عوضا عن الحركة
اذ لا اضافة ولا عن الفتحة نصبا كما قيل والا لم يوجد في الرفع والجر على ان الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما
هذا العوض الثاني فتعين كونه للمقابلة وهو نحو مناسب يمكن اعتباره الرابع تنوين العوض وهو
اللاحق للاسم عوضا عن حرف اصلي او زائد او مضاف اليه مفردا او جملة فالاول كجوار وغواش فان التنوين
فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح وهو مذهب سيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة
عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن
المحذوف خلافا للاخفش الثاني كجندل فان تنوينه عوض عن الالف في جنادل قاله ابن مالك وتبعه
ابن هشام والذى يظهر انه للصرف ولهذا يجر بالكسرة الثالث تنوين كل وبعض واي اذا حذف ما اضيفت اليه
نحو وكل في فلك فضلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والمحققون على ان التنوين في ذلك
للتمكين يرجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه الرابع اللاحق لاذ في نحو وانتم حينئذ تنظرون اي
حين اذا بلغت الروح الحلقوم فحذفت الجملة المضاف اليها تخفيفا وعوض عنها التنوين وكسرت الذال
للساكنين وقال الاخفش للتمكين والكسر اعراب لمضاف اليه وانما اختص الاسم بهذه الاقسام
الاربعة من التنوين لانها لمعان لا توجد الا فيه واما التنوينات الاخر فخامسها تنوين الترنم و
هو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء في انشاد كثير من تميم
كقوله وقولي ان اصبت لقد اصابن وكذا الطرفين المصرعة والمقفاة كقوله قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل والفرق بين التقفية والتصريع ان التقفية على المشهور جعل العروض الموافق
للضرب في الزنة موافقا له في الروي والتصريع جعل العروض الذي حقه ان يخالف الضرب في الوزن موافقا
له فيه والعروض اسم لاخر جزء في النصف الاول من البيت والضرب اسم لاخر جزء من البيت والروي الحرف
الذي تبنى عليه القصيدة واما القافية فالمختار عندهم من اقوال سبعة انها عبارة عن المتحرك قبل الساكنين
الى اخر البيت وقد يجتمعان ايضا ان كان كما قرر في محله وظاهر كلام جماعة ان هذا التنوين يحصل به الترنم
وبه صرح ابن يعيش زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وتبعه السيدي

شرح اللباب فقال هذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا
ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم انتهى وعلى هذا تكون تسميته بتنوين الترنم
حقيقة والمحققون على انه جيء به لقطع الترنم الحاصل من حروف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا
انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون بدلا منه لقطعه فعلى هذا تكون تسميته اما مجازا او من باب الحذف اي
تنوين ترك الترنم او من باب التضاد كقولهم داود القياسي وفي الحديث القدرية مجوس هذه الامة
داود ينفي القياس والقدرية ينفون القدر ويقولون الامر انف قاله ابن عقيل وهو مبني على ان القدرية
طائفة ينكرون ان الله قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا وصار القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم افعال العباد
الى انفسهم واثباتهم القدرة فيها لهم فقول ابن هشام في حواشي التسهيل ان قول ابن عقيل ليس بشيء لان
القدرية اثبتوا القدر لانفسهم مبني على الثاني وكلام ابن عقيل على الاول نبه عليه الشمني في حاشية
المغني الثاني تنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي اخرها ساكن ليس حرف مد كقوله كانت فقيرا
معدما قالت وان وكذا الاعاريض المصرعة كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن وسمي غاليا من
الغلو لما قلته وقصره في الكلام اولتجاوزه حد الوزن وفائدته الفرق بين الوقف والوصل فاذا جيء به اذن
بالوقف وجعله ابن يعيش من نوع الترنم والذي يتجه ان تسمية هذين القسمين تنوينا مجاز
لعدم اختصاصهما بالاسم ومجامعتهما ال وثبوتهما خطا ووقفا وحذفهما في الوصل نص عليه ابن مالك في التحفة
وزاد بعضهم تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة والمنادى
المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين شذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وتنوين
الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فتحكيه بتنوينه وجعل ابن الخباز كلا من تنوين ما لا
ينصرف وتنوين المنادى قسما براسه فتكون الاقسام على هذا عشرة ونظمها بعضهم فقال اقسام
تنوينهم عشر عليك بها فان تقسيمها من خير ما حرزا مكن وعوض وقابل والمنكر زد ورنم واحكم اضطر
غال وما همزا و يختص بالنداء بالمد مع كسر النون وضمها وهو دعاء سمي الطلب بحرف نائب عن
ادعو كيا زيد ويا فلان يا بعض قيل وانما اختص به لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما قيل
فكان الاولى ان يخصص بمطلق المفعول به لا بخصوص النداء واجيب بان ذلك خاصة خفية لا يدركها المبتدي
بخلاف النداء بانه خاصة والمقصود من ذكر الخواص تعريف الفهم من المبتدي والا فاحدها مغن عنها تنبيه
اذا وليها ما ليس بمنادى كالفعل في الا يا اسجدوا وقوله الا يا اسقياني قبل غارة سنجال والحرف في يا
ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله والاقوام
كلهم والصالحين على سمعان من جار فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم
الاجحاف بحذف الجملة كلها وفاقا لابن مالك وليها دعاء كهذا البيت او امر كالاية فهي للنداء لكثرة
وقوع النداء قبلهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا والا فهي للتنبيه قاله ابن

ما قاله ابن هشام في المغني و يختص بالتثنية والجمع لان فيهما معنى النعت والنعت من خواص الاسم لانه لا بد من اختصاص
المنعوت ليفيد الانتفاع بعده والفعل والحرف لا يخبر عنهما فلا يصح نعتهما وهذا التعليل احسن من غيره ولما
نحو يضربان ويضربون فالتثنية والجمع انما وردا على الضمير الذي هو الاسم لا الفعل وقول الحجاج يا حرسي
اضربا عنقه اى اضرب اضرب وقوله رب احبسون على تاويل احبس احبس احبس جعلوا الجمع فليس الواو تثنية
ولا الالف جمعا اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مثليه او اكثر في اللفظ غيره في
المعنى واضربا وارجعون بمعنى التكرار كما ذكرنا والتكرير ضم شيء الى مثله في اللفظ والمعنى التاكيد في
التقريب فالغالب التاكيدان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى
والمجموع لمشابهته لهما من حيث التاكيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان ايا في المعنى
ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله ربي فارجعون فارجع البصر كرتين في كونها للفظ في صورة
المثنى وليس به قال الرضي تنبيه كتب العلم في الحواشي وجعل بعضهم التصغير ايضا من خواص
واورد عليه ما احسنه ونحو بانه شاذ انتهى قلت ومثله قول الشاعر يا ما اميلح غزلانا شدن
لنا : من هؤليائكن الضال والسمر : قال ابن هشام في المغني لم يسمع تصغير افعل في التعجب الا في
احسن واملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه حملا على افعل التفضيل لشبهه به وضعا
واصلا وافادة للمبالغة ولم يحك ابن مالك اقتياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال ابو بكر بن
الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه اشهى وقيل هو مما اتم فعل الفعل مقام المصدر للدلالة عليه
بلفظه وقيل ان التصغير راجع الى المتعجب منه اى هو من مليحات على معنى التشفق نحو يا بنى نزيهنا
وضع غيره موضعه كما قامت هند وقيل انه راجع الى الاسم واقتصر على السبب الحق والتصغير يا سيبويه
لكن لما لم يمكن تصغيرها اى لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضميمة جاء له التصغير في
فعل التعجب لانه هو جوهرهما و الفعل كلمة معناها مستقل بالمفهومية اى لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه
بها الى ضميمة كما قلناه في الاسم واعلم ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان الحدث الذي هو المصدر والزمان و
النسبة الى الفاعل وهي نسبة فعلية حكمية ملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها والة لتعرفهما لانها
مرتبطا احدهما بالاخر ولا خفاء في ان هذه النسبة معنى حرفي لا يستقل بالمفهومية فالمراد باستقلال معنى
الفعل ليس تلك النسبة و وصف المعنى بالاقتران بالزمان يعين كون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى
ليس معناه المطابق بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فقوله كلمة شامل للكلمات الثلاث وقوله معناها مستقل
مخرج للحرف وقوله مقترن باحدها اى باحد الازمنة الثلاثة المتقدم ذكرها مخرج للاسم لانه غير مقترن كاسم
والمراد باقترانه باحدها اقترانه بحسب الوضع الاول لتخرج اسماء الافعال وتدخل الافعال المنسلخة عن اقترا
معناها بالزمان بحسب الوضع الاول كما تبينه ويختص بقد الفعل بعد الحرفية اذا كان متصرفا خبريا
مثبتا مجردا من ناصب وجازم وحرف تنفيس نحو قد يقوم وهي معه كالجزء فلا يفصل منه بشيء الا بالقسم

كقوله

١٢

كقوله : فقد والله بين لى عنائى : وسمع قد لعمري بت ساهرا : وقد يحذف ما بعدها لدليل كقول النابغة
افد الترحل غير ان ركابنا : لما تزل برحالنا وكان قد : اى وكأن قد زالت وانما اختص بها لانها لمعان لا
تصلح الا له وهي ستة احدها التقريب ولذا تسمى حرف التقريب من الحال نحو قد قامت الصلوة الثاني التحقيق نحو قد يعلم الله
الثالث التقليل نحو الكذوب قد يصدق وسيأتي مزيد كلام على هذه المعاني في حديقة المفردات ان شاء الله
الرابع النفي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف والبه اشار في التسهيل بقوله وربما
نفى فنصب الجواب بعدها قال ابن هشام وهو غريب وحمله على خلاف ذلك الخامس التكثير كقوله قد
اترك القرن مصفرا انامله : كان اثوابه مجت بفرصاد : والاحسن الاستشهاد على ذلك ببيت
العروض قد اشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب : السادس التوقع نحو قد يقدم
الغائب وهو مع المضارع واضح لما مر انه فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون
الخبر و يختص بلم لانها لنفي الفعل وهو معنى لا يتصور الا فيه وهي مختصة بالمضارع والحرف كلمة
معناها غير مستقل بالمفهومية اى يحتاج في تعقله والدلالة عليه بها الى ضميمة لانه انما يكون ملحوظا
باعتبار انه آلة للغير فيحتاج الى ملاحظة الغير من حيث انه متبوع له فلا يكون مستقلا كالابتداء الذي
هو مدلول من في قولك سرت من البصرة فانه لا يتصور ولا يتعين الا بذكر السير والبصرة ولا يتعقل
الا بتعقلهما وقس على ذلك سائر معاني الحروف واما الابتداء الذي هو مدلول لفظ الابتداء فهو معنى
مستقل ملحوظ للعقل بالذات يمكنه ان يحكم عليه وبه ولا ترد الاسماء الموضوعة للنسب لانها معانيها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية هنا وتحقيق المقام يتوقف على تمهيد مقدمات احدها
ان وضع الحروف كلها من وضع العام للموضوع له خاص وان وضع الاسماء الموضوعة للنسب انما هو
من قبيل وضع العام للموضوع له عام الثانية ان النسبة بين الامرين انما يتعقل بتعقلهما انطلاقا
وانحصاصا خاصا غاية ان افراد النسب لنسبة لا احصاء لها الا افراد حقيقة اذ مفهوم الكلية والجزئية
مخصوص بالمعاني المستقلة الثالثة ان مدلول مدلول اللفظ مستقلا بالمفهومية منه على احد امرين اما
ان يكون ملحوظا بالذات لتعرف احواله الا بالتبع بان يكون التلفظ بالملاحظة ما هو حال له من احواله بل يكون
اللفظ الدال عليه كافيا في احضاره في الذهن بحيث لا يتوقف على ذكر ضميمة وان لوحظ بالتبع اذا تمهد
هذا فنقول انما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة بالمفهومية لانها لما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة
بالمفهومية لانها لما كانت بموجب المقدمة الاولى موضوعة لنسب جزئية توقف تعقلها بمقتضى المقدمة
الثانية على تعقل متعلقاتها المعينة ثم كان تعقلها الة لملاحظة تلك المتعلقات ولم تكف الفاظ
الحروف في احضارها في الذهن بل لا بد معها من الضميمة وهي الالفاظ الدالة عليها لم تكن مدلولاتها بمقتضى
المقدمة الثالثة مستقلة بالمفهومية بخلاف مدلولات الاسماء الموضوعة للنسب فانها لما كانت موضوعة
لنسب كلية يكفي في تعقلها تعقل متعلقاتها اجمالا وكانت هي كافية في احضار تلك المتعلقات كانت مدلولاتها

مستقلة بالمفهومية لكن لما كانت لا تستعمل في مفهوماتها الا مضافة الى المتعلقات مخصوصة لاشتراط الوضع بذلك وضعا
لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات فاندفع ما يتوهم من اشكال حد الاسم بها جمعا وحد الحرف منعا فقوله كلمة
شامل للكلمات الثلث وما بعده مخرج للاسم والفعل وقوله ولا مقرب قيد لتحقيق ماهية الحرف لا للا
بد عن شيء ولا يجب القيدان يكون للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهية او للايضاح وقال ابن الخباز
في شرح الدرة الالفية لابن معط وادعاء تركب الحجاج في الحقيقة الى اصل الحرف لا انه كلمة محصورة
ويعرف اي يتميز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواص اخويه الاسم والفعل المذكورة او غيرها وانما ميزه بذلك
مع ان الحد مغن عنه تسهيلا على المبتدي وتفهيما له لان حد الحرف مما اطال فيه المحققون الكلام واضطربت
فيه اراء الائمة الاعلام ونحن بحمد الله قد اتينا لبابه بالتحقيق فعليك بالتمسك به فانه زبدة التحقيق
تنبيه قال ابن الخباز في شرح الدرة ما معناه ان تمييز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواص اخويه
دوري لانه حينئذ يتوقف معرفة الحرف على معرفة تلك الخواص ومنها ما هو حرف فيلزم الدور واجيب
بان توقف معرفة الحرف على تلك الخواص انما هو من حيث انها علامات ولما توقفها عليه من حيث انها
حروف فاختلفت الجهة فلا دور هذا تقسيم للاسم من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ان يضم اليه قيود متباينة
او متغايرة فقط ليحصل من انضمام كل قيد اليه قسم منه الاسم ان وضع لذات اي معنى قائم بنفسه بحيث يتميز
مقابلة فاسم عين وقد يقال اسم شخص وهما بمعنى والاول اشهر كزيد وجمل او وضع لحدث اي معنى
قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي ولم يصدر كالطول والقصر فاسم معنى كفهم كضرب وقول
بعضهم ان العين يطلق على المعنى نحو عين اليقين وعين الرضا فكيف يحصل قسيما للمعنى ليس بشيء
لان العين مشترك بين الشخص والحقيقة تنبيه المراد بالقيام بالغير كونه نعتا للاعيان بحيث
يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالقائم من القيام والضارب من الضرب او كونه حاصلا في الغير ومختصا به بحيث تكون
الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر تحقيقا كالضرب في الضارب او تقديرا كالاصوات القائمة بالاجسام
والعلوم والمعارف القائمة بالمجردات والصفات القائمة بذاته تعالى فان شيئا من هذه الامور سوى
الاجسام غير مشار اليه بحسب الحس لكن كل واحد منها بحال لو امكن الاشارة اليه عين الاشارة
الى حامل فيه لانه كان يحتمل الشيء وعين الاشارة الى المحل لانه كان انما الاذى فيه محله ولما تعسر بالتبعية
في التحيز فينتقض بصفات الباري تعالى وصفات المجردات بل الصفات النسبية للمتحيزات كذا قرره
بعض المحققين فتامله او وضع لمنسوب اليه حدث نسبة تقييدية ومشتق وهو ما اخذ المنسوب اليه
الحدث اما ان يكون ذاتا ما اي مبهمة لا تعين لها اصلا ويسمى صفة وهو اما ان ينسب اليه الحدث على وجه
الحدوث وهو اسم الفاعل كضارب او على وجه الثبوت وهو الصفة المشبهة كحسن او وقع عليه وهو
اسم المفعول كمضروب او فيه زيادة موصوف على غيره فيه وهو اسم التفضيل كافضل واما ان يكون ذاتا متعينة
باعتبار فاما ان يعتبر كونه زمانا للحدث وهو اسم الزمان او كونه مكانا له وهو اسم المكان او كونه آلة له

لحصوله وهو اسم الآلة وانما قلنا انحصرت في هذه الثلثة جاعلا بعض الصفات لانه يقع في مقام مثلا امكان
غير القيام للشيء او ذات ما فيه القيام بخلاف القائم فان معناه ذات ما له القيام كذا قرره بعض الاعاظم من
المحققين فتدبر والمراد بالذات هنا ما يستقل بالمفهومية لا ما يقوم بنفسه ليدخل نحو مفهوم وعدم فيما
يقوم بغيره من المشتقات وايضا مصدر آض اذا رجع وهي كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق و
يمكن استغناء كل منهما عن الاخر فخرج بالشيئين نحو جاء زيد ايضا مقتصرا عليه لفظا او تقديرا و
بالتوافق نحو جاء ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقع في شيء من ذلك و
هو مفعول مطلق حذف عامله سماعا كما نقل او حال حذف عاملها وصاحبها اي وارجع الى تقسيم الاسم
رجوعا او اقول راجعا الى الاسم ان وضع لشيء بعينه فمعرفة والمراد ليستعمل في شيء بعينه وليس المراد التعيين
الشخصي بل التعيين بوجه ما وقيد الحيثية مراد اي ليستعمل في شيء بعينه من حيث انه بعينه وحاصله
الاشارة الى معين عند السامع من حيث هو معين بوجه ما وبهذا تخرج النكرات عن التعريف لانها
وان وجب تعيينها عند السامع لكن لم يقصد في اللفظ اشارة اليه بخلاف الضمائر الراجعة اليها فان فيها اشارة الى
ذلك التعيين وكذا المعرف بلام العهد اذا كان المعهود منكرا كما في قوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول فان الاول نكرة والثاني معرفة ولا فرق بينهما الا ما ذكرنا من الاشارة وعدمها ثم ان معنى المذكور في تعريف
اعم مما وضع له اللفظ كما في الاعلام ومما وضع لما يصدق عليه كسائر المعارف وهذا مبني على ما اشتهر من ان المعتبر
في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع سواء كان معينا في الوضع ام لا ليندرج فيه الاعلام الشخصية
وغيرها من الضمائر والمبهمات وسائر المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح في
انا ان يراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد
المتكلم وهو باطل اتفاقا اذ لا يمكن ان يتصور واضع اللغة اجمالا كل واحد من الخصوصيات التي يطلق
عليها لفظة انا فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها
في افراده المعينة دونه وقس عليه سائر المعارف سوى العلم ولهذا صرح العلامة التفتازاني ان ما سوى العلم
انما وضعها لكلية لتستعمل في افرادها المعينة هذا هو المشهور عن اهل العربية ونسب الى الجمهور لكن
انتقده بعض المتاخرين باستلزامه كون هذه الالفاظ الشايعة الاستعمال مجازات لا حقائق لها اذ لم
تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا كيف لا
ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان
يتمسك في ذلك بامثلة نادرة قال والحق ما افاده بعض المحققين من انها موضوعة لكل واحد من جزئيات تلك
المفهومات الكلية وضعا واحدا عاما وتلك المفهومات جعلها الواضع آلة لملاحظتها عند الوضع فلا تستلزم
الاشتراك ولا كونها مجازا في شيء منها ولا وجود المجاز بدون الحقيقة وتعريف المعرفة محمول على الظاهر فتقسم
المعارف على المشهور كلها سبعة بادخال المعرف بالنداء كما ذهب اليه ابن مالك واختاره المصنف

الاختصاص فيها انه التعيين للمشار اليه في لفظ المعرفة اما ان يحصل بجوهر اللفظ وهو العلم وهو اما جنسي ان كان
الحاضر المعهود جنساً او معينة كاسامة او شخصياً ان كان فرداً منهما كزيد او يحصل بحرف وهو قسمان لانه اما
الى القصد وهو المعرف باللام وما يحتاج اليه وهو المعرف بالنداء او بتعيين القرينة في الكلام وهو المضمر
تعيين الاشارة الحسية الى نفسه وهو اسم الاشارة او بتعيين الاشارة العقلية لان النسبة معلومة للسامع اما
خبرية وهو الموصول اولا وهو المضاف لكن المضاف الى معين معين لا بتعيينه تعيينا وهو المضاف الى المعهود

الجنس الاول من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده بقية المعارف
وهو نوعان كما علمت شخصي وجنسي فالشخصي منه نوعان اولوا العلم كزيد وغيرهم مما يولف كالقبائل
كقولهم البلاد كعدن والخيل كلاحق والابل كشدقم والبقر كعراد والغنم كهيلة والكلاب كواشق و
ينقسم الى مرتجل وهو ما استعمل من اول الامر علما كفقعس وموهب ومنقول وهو الغالب
وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله اما من اسم عين كاسد وثور او اسم معنى كفضل وزيد او
من مشتق اما وصف لفاعل كحارث وحاتم ومحسن او لمفعول كمنصور ومحمد او غير ذلك
لابن معط في الفيته منه انه من مرتجل حيث قال : ثم الادمة الناس منه مفرد : مرتجل مثل ادد : فهو
واما من فعل اما ماض كشمر وكعسب ومضارع كيشكر وتغلب وامر كاصمت بقطع الهمزة لبلد
على القفل علم لبرية معينة وقيل هو علم جنس لكل مكان قفر كاسامة وكسر ميمه والمسموع
في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين
واما من جملة اما فعلية كشاب قرناها او اسمية كزيد منطلق وليس مسموعا ولكنهم قاسوه ثم التقسيم
الى مرتجل ومنقول هو راي الاكثرين وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يعرف جهل اصلها قيل وهو ظاهر
مذهب سيبويه وقيل كلها مرتجلة وهو مذهب الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه نقل من محل الى
هنا وموافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد قالوا والتقسيم انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب
والاقدام على علميتها بالغلبة لا لمنقول ولا لمرتجل وينقسم ايضا الى مفرد كزيد وهند والى مركب وهو ثلاثة
انواع مركب اسنادي كبرق نحره وشاب قرناها وحكمه الحكاية كقوله : كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني
شاب قرناها تصر وتحلب ومزجي وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما منزلة تاء
التانيث فيبنى الاول على الفتح ما لم يكن اخره ياء فيبنى على السكون كبعلبك ومعدي كرب واما
الثاني فيعرب ما لم يكن اسم صوت كويه من سيبويه فيبنى على الكسر واضافي وهو الغالب وهو كل
اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وابي سعيد وحكمه ان يجري الاول بحسب
العوامل ويجر الثاني بالاضافة والعلم الجنسي ثلاثة انواع اعيان لا توالف كالسباع والحشرات
كثعالة واسامة وام عريط للاسد والعقرب واعيان توالف كهيان بن بيان للمجهول العين والنسب وابي
المضا للفرس وامور معنوية كسبحان للتسبيح ويسار للميسرة وبرة للمبرة وفجار للفجرة ثم

العلم

العلم باعتبار ذاته شخصيا كان او جنسيا اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو واما لقب
وهو ما يقصد به اصالة المدح او الذم كالمصطفى والمرتضى وتاج الدين في المدح وقفة وبطة وعائد الكلب في
الذم او كنية وهو ما صدر باب او ام كابي الحسن وام كلثوم وابي المضا للفرس وام عريط للعقرب
وبنات الوضحى او ابن او بنت كابن اوى وبنت وردان قال والفرق بينها وبين اللقب معنوي ان اللقب
يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم
التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف بان تخاطب باسمها وقد وجه بعضهم بقول الشاعر : قصيدة
ابا المحاسن كي ادله : بشوق كان يجذبني اليه : فلما ان رايت فداه : ولم ادعه بغير ابنا الدبير :
قال فلاحظ في الكنية ما دلت عليه من المعنى الاصلي وسلبه عن المكنى به والجواب بانه من الوضع
ان الكنية من حيث انها كنية لا يعظم المكنى بها لا مطلقا وافادتها للتعظيم فيما ذكر ليس من حيث
انها كنية بل بالخصوص المادة فلا اعتراض فليتامل وقال شعبان في الفيته : بكنية عظم ونحو في
اللقب : وقيل في تبت يدا ابي لهب : تهكم اوللاعجاز بيزي : في وجهه اوللاسم عبد العزى : وقد
يكون الشخص بالاعلام الثلاثة كابي الحسن لامير المؤمنين علي كرم الله وجهه وقد يكون في الصغر تفاؤلا لانه يعيش
حتى يصير له ولد اسمه ذلك كما في القسم واذا اجتمع الاسم واللقب اخر اللقب عن الاسم غالبا لكون اللقب
اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ومن غير الغالب قوله
انا ابن مزيقيا عمرو وجدي : ابوه منذر ماء السماء : ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ثم ان كان اللقب وما قبله
مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو هذا زيد بطة وسعيد كرز على تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم كانك
قلت هذا صاحب هذا الاسم ولم يجز عند البصريين اوجمهورهم في ذلك الا الاضافة واجاز الكوفيون فيه الاتباع
والقطع بالرفع والنصب وهو الاولى لقولهم هذا يحيى عينان وان لم يكونا مفردين فلا بد من الاتباع
سواء كانا مركبين نحو هذا عبد الله انف الناقة او احدهما مركبا كهذا زيد عائد الكلب
وهذا عبد الله بطة وصحح بعض المتاخرين جواز الاضافة اذا كان مجرد الاسم مفردا تنبيه محل
الاضافة اذا كان تجرد الاسم في المفردين حيث لا مانع كان يكون الاسم مقرونا بال كالحارث فقرة او
كان اللقب وصفا في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نبه
على ذلك ابن خروف قاله في التصريح تتمة ومن العلم ما كني به عن علم كفلان وفلانة فيجري مجرى
المكني عنه واسماء الايام عند الجمهور اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال للمح كالحارث و
العباس ثم غلبت فصارت كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وباقيها
من الواحد والثالث والرابع والخامس وذهب المبرد الى انها غير اعلام وان اللام فيها للتعريف فاذا
صارت نكرات والاول اصح واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين
كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهو علم على ذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره

وهو منقول لانه نقل من مدلوله هو المعنى الحاصل لولاخو قال الرضي ولا يبطل التصغير العلمية سواء كان
تصغير ترخيم او غيره وما قيل من ان تصغير الترخيم يبطله امر مردود بقول الشاعر وكان حريث في عطائي
جلعدا يريد الحرث بن وعلة ولو كان منكرا لدخل عليه اللام قال ابن جني تعالى وقد يتنكر العلم وصورة
ذلك بوجهين احدهما ان يراد به مسمى بكذا وجعل منه قولهم لا زيد كزيدين ثابت والثاني ان يراد به
الصفة كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار ولكل مبطل محق قال بعض المحققين والتحقيق
ان مدار التعريف هو الوضع فباستعمال العلم في احد هذين المعنيين وهو مجاز قطعا لم يخرج عن كونه معرفة
فالقول بتنكيره مبني على المسامحة وهو حسن وقدم المص التمثيل للعلم بناء على النزاع في المعارف وهو
قول الصيمري وينسب لسيبويه والكوفيين وفي ترتيبها الخلاف سياتي ذكره في اخر البحث ان شاء الله تعالى
الرابع من المعارف المعرف بالاداة نحو الرجل وكونها ال كلها مذهب الخليل والهمزة عنده اصلية قطعية
حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وصححه ابن مالك ونقل عن سيبويه ما يوافقه في كونها الاسم لكن
يخالفه في ان الهمزة عنده زائدة معتد بها في الوضع والمشهور عنه ان اللام وحدها والهمزة وصلية
جلبت قبلها لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت مع ان الاصل في همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال
ونقل ابو حيان هذا القول عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الى المحققين وتظهر
فائدة الخلاف في نحو قام القوم فعلى الاول حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم تكن ثم همزة
حذفت بل لم يؤت بها لعدم الحاجة اليها لتحرك ما قبل اللام وعند المبرد ان اداة التعريف هي
الهمزة وحدها وجلبت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام فائدة قال المرادي في الجنى اعلم ان
من جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزته اصلية عبر عنه بال ولا يحسن ان يقول الالف واللام كما لا يقال في قد
القاف والدال وكذلك ذكر عن الخليل قال ابن جني كان يقول ال ولا يقول الالف واللام ومن
جعل اللام وحدها عبر باللام كما فعل المتاخرون ومن جعله ثنائيا وهمزته همزة وصل زائدة
فله ان يقول ال وان يقول الالف واللام وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير بالامرين واللام التي
هي على كل قول اما جنسية او عهدية او زائدة فالجنسية ان خلفها كل من دون تجوز نحو ان
الانسان لفي خسر فهي لشمول الافراد وان خلفها بتجوز نحو انت الرجل ادبا فهي لشمول خصائص الجنس
مبالغة وان لم يخلفها كل نحو جعلنا من الماء كل شيء حي فهي لبيان الحقيقة والعهدية اما ان يكون
مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح
في زجاجة الزجاجة او معهودا ذهنيا نحو اذ هما في الغار اذ يبايعونك تحت الشجرة او معهودا حضوريا نحو اليوم اكملت
لكم دينكم والزائدة نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان
تعريفها بالصلة وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى
او لارتجالها كالسموأل او لغلبتها على بعض من هي له في الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم

للثريا

المعرف بال

للثريا وهذه في الاصل للعهد الذهني تنبيه الالف في التشغير الاسم كما يشعر به ما في الصحاح حيث قال لا اغلبية سبرة في
الخليقة اخلد لكل امراة بجمع فيه و نصبه على المصدر وكذا في العباب للصغاني والقاموس لمجد الدين ونقل يعقوب في
عن سيبويه ان ال الذي مع كونها للتعريف وقطع الهمزة سماعي والثانية لغير اللازمة نوعان واقعة في
الفصيح بكثرة او قلة فالاولى هي الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها كالحرث والعباس تقول
فيهما الحرث والعباس وهو يتوقف على السماع فلا يقال في محمد واحمد المحمد والاحمد والثانية ضربان ما
في شعر او شذ في النثر فالاولى الداخلة على علم لا لمح الاصل كعمرو ويزيد في قوله باعد ام العمرو عن اسيرها
حراس ابواب على قصورها وقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا، واما الداخلة على العلمية فالتي لا الكل
والثانية كالداخلة على ما هو واجب التنكير نحو ادخلوا الاول فالاول وجاءوا الجماء الغفير وارسلها
العراك وليخرجن الاعز منها الاذل على قراءة من فتح الياء ولم يعتبر الاذل مفعولا مطلقا على حذف
مضاف اي خروج الاذل ومن اعتبر ذلك لم يحتج الى دعوى الزيادة مسئلة ذهب الكوفيون وبعض البصريين
وكثير من المتاخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي الماوى ومررت برجل
حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن والمانعون يقدرون
له في الاول ومنعه الاستاذ وقيده ابن مالك بغير الصلة قال الزمخشري في وعلم ادم الاسماء ان الاصل اسماء
المسميات وقال ابو شامة في قوله بدات ببسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي فجوزوا نيابتها
عن الظاهر وعن ضمير الحاضر والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب والثالث من
المعارف اسم الاشارة نحو ذا بالف ساكنة للمفرد المذكر وتي وذي وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه
بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال هذا في الدفتر حبرة دنو
فكلف قوم ما جد مصدود يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء
فيهما للضرورة والاصل فيهما ذا والفه اصلية عند البصريين لا نائبة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي في
الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح قاله في التصريح وفي المراد
الصون اختلف البصريون هل عينه ولامه ياء فيكون من باب حييت او عينه واو ولامه ياء فيكون من
باب طويت ثم حذفت لامه تخفيفا او قلبت العين الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهناك اقوال وليس
التمرين والاخذ فيه منه والمبني لا يدخله التصريف وقال ابو حيان لو قيل بان ذا ثنائي الوضع نحو ما
وان والالف اصل بنفسها غير منقلبة عن شيء واصل الاسماء المبنية ان توضع على حرف او حرفين
لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى قال لكن رايت هذا المذهب للسيرافي والحشني ونقله عن غيره
انتهى والرابع من المعارف الموصول الاسمي نحو جاء الذي للمفرد المذكر العالم وغيره واطلق التي
للمؤنث كذلك والخامس من المعارف المضمر نحو هو وسياتي الكلام على هذه الثلاثة مستوفى في ابوابها
ان شاء الله تعالى فلنقتصر تتمة في الضمير الغائب على النكرة اربعة مذاهب اصحها انه نكرة مطلقا

من المعارف اسماء الاشارة

من المعارف الموصول الاسمي

الثاني معرفة مطلقا الثالث ان يرجع الى واجب التنكير كما في ربه رجلا فهو نكرة والا فمعرفة وانما قال الى
رجل في المثال واجب التنكير لانه تمييز والتمييز واجب التنكير الرابع ان يرجع الى نكرة مخصوصة بصفة
او حكم نحو مررت برجل كريم واخيه وجاءني رجل فضربته فهو معرفة والا فنكرة فتكرة والحق
انا الضمير العائد الى نكرة معرفة مطلقا لان التعريف هو التعيين اي الاشارة الى المعلوم الحاضر في
ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة
ولهذا يجري عليه احكام المعارف اتفاقا **والسادس** من المعارف **المضاف الى احدها**
اي الى احد الخمسة المذكورة ولو بواسطة نحو غلام ابيك **معنى** مفعول مطلق اي اضافة معنوية اي
اضافة مفيدة محضة واحترز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وانما تعرف
بالضافة ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما سياتي في باب الاضافة ان شاء الله
والسابع من المعارف **المعرف بالندا** نحو يا رجل لانحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه معرفة
بغير الندا على الصحيح المختار عند ابن مالك والمراد بالندا مقصودا واغفل اكثرهم هذا النوع لكونه
داخلا في المعرف بال بناء على ان تعريفه بها مقدرة وهو مذهب المتقدمين قال ابو حيان انه
صححه اصحابنا او لكونه فرع الضمير لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب واستظهره بعضهم و
المفهوم من ظاهر قول سيبويه ان تعريفه بالاشارة والمواجهة قال ابن مالك واذا كانت الاشارة دون
مواجهة معرفة لاسم الاشارة فلان يكون معرفة ومعها المواجهة اولى واحرى قال وهو الظاهر وبعد
من التكليف فجعله قسما شايعا براسه اولى **تنبيهان الاول** كتب المصنف في الحاشي انما
اخره كي يغني المعرف بالندا عن المضاف الى احدها لئلا يدخل عليه ما اورده على ابن الحاجب انتهى يريد ان
ابن الحاجب اخر ذكر المضاف الى احدها عن جميع المعارف فاوردوا عليه انه يلزم من ذلك
صحة الاضافة الى المنادى ايضا والمنادى لا يضاف اليه اصلا فاخر المص ذكره فسلم من ذلك و
رام صاحب الفوائد الضيائية التفصي عن ذلك فقال لا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها
بالنسبة الى كل واحد فلا يرد ما اورده انتهى قال عصام الدين لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر
صحة الاضافة الى الكل من الخمسة **الثاني** هذا الترتيب الذي استعمله المص في المعارف لما عدا ذكره
والذي عليه الجمهور ان اعرف المعارف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام او الندا
والمضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فهو في رتبة العلم ومذهب الكوفيين ان اعرف
العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الاداة وعند ابن كيسان ان اعرفها المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة و
ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن
مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغايب السالم عن ابهام ثم المشار
به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب ما يضاف اليه وقد يعرض للمعرفة ما يجعله

مساويا

من المعارف المضاف

من المعارف المنادى

مساويا او فايقا كقولك لمن لا شركة في اسمه لمن قال لم من ابنا انا فلان وعندنا يوسف في البيان
لم يستفد بانا بل بالعلم كالموصول في قولك لمن قال لك من انا انا الذي فعل كذا ومن هذا القبيل سلام
الله على من انزل عليه القران وعلى من بعث له الملك وامن حرم بين زمزم والمقام وقد اختلف في اعرفها
اختلافا كثيرا حتى قال ابن هشام سمعت من يقول انه قيل في كل واحد من المعارف انه اعرفها وقال
ابو حيان لم يذهب احد الى ان المضاف اعرف المعارف **الثالث** قال الغير والصحيح تنفي عما تقرب اسم الله تعالى
فهو اعرف المعارف بالاجماع انتهى قال بعض المحققين وتحقيق لا حاجة الى هذا الاستثناء لان
الكلام في التفاضل بين الانواع **والا** يكن الاسم وضع لشيء بعينه بل لشيء لا بعينه **فنكرة** كرجل
وفرس وليت الا هنا للاستثناء كما قد يتوهم وانما هي ان قرنت بلا النافية نحو قوله الا تنصروه فقد
نصره الله قال بعض المحققين تقسيم الاسم الى المعرفة والنكرة المراد به منع الخلو لا منع الجمع ايضا لثبوتهما
في المقرون بال الجنسية كاللئيم في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ومن ثمة جوزوا في الجملة بعده
ان تكون حالا او صفة انتهى قال بعضهم وفيه نظر فان المتبادر من التقسيم منع الجمع والخلو معا و
الاستدلال على الاجتماع بالمقرون بال الجنسية انما يتم لو كان بعد في اصطلاح القوم نكرة حقيقة
كما انه عندهم معرفة حقيقة وكلامهم كالصريح او صريح في خلافه انتهى **وايضا** تقسيم اخر للاسم باعتبار
التذكير والتانيث **ان وجدت فيه** اي في الاسم **علامة التانيث** وهي التاء وللبيان بها ء
في الوقف خلافا لمن زعم ان التانيث بالهاء وانما تبدل تاء في الوصل والالف المقصورة والهمزة التي
قبلها مدة وهي عند البصريين مبدلة من الالف المقصورة ومذهب الكوفيين والزجاج ان الهمزة ليست
مبدلة من الالف وانما هي علامة التانيث ومذهب الاخفش ان الالف والهمزة معا علامة
التانيث وزاد الكوفيون في علامة التانيث تاء بنت واخت والالف والتاء في نحو مسلمات
ونحو قاله في الارتشاف وذهب الزمخشري الى ان الياء ايضا علامة التانيث في نحو ذي و
الاخفش والمانف في نحو تقومي وتقومين والفاعل مستتر قال الرضي والاولى انه في نحو هذه
الصيغة يكاد لها موضوعة للمؤنث كتا وليح اسم الاشارة ما هو على حرف واحد وهو الياء في تغليظ
في الاولى انه اسم لا حرف تانيث انتهى **ولو** كان وجودها **تقديرا** اي مقدرا فما وجد فيه علامة
التانيث لفظا **كالكاملة** وتقديرا **كنار فمؤنث والا** توجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا
فمذكر وهو الاصل لدليلين احدهما انه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني انه لا يفتقر
الى زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة وعلى هذا فكان الانسب تقديم المذكر الا انه اخره لان تعريفه يتوقف
على سلب تعريف المؤنث والسلب مسبوق بالايجاب في التعقل فجعل في الذكر كذلك **تنبيهات الاول**
لا يتحقق التذكير والتانيث في الاسماء الا اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ
وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجا يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وتعم الهوا

ان تذكير حروف الهجا لا يجوز الا في الشعر قاله الرادي في شرح التسهيل **الثاني** لا يقصد من علامتي التانيث الا
التا لانها وضعتا على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف فهي تقدر قياسا في صفات
المختصة بالمؤنث على وزن فاعل او مفعل كحائض ومرضع اذا اريد الثبوت سماعا وقيل تخصيصها بعض
اثنان موضع عند سيبويه وبعض النسبة اي ذات حيض وذات رضاع عند الخليل لا للاختصاص بها
بالمؤنث كما ذهب اليه الكوفيون لورود الضامر بلا اختصاص وللمرضع مع الاختصاص وسماعا في
نحو العين والاذن قال الرضي ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير نحو هنيدة
في هند وقديرة في قدر واما الرابع على الثلاثة فحكموا فيه انهم بتقدير التا قياسا على الثلاثي اذ هو
الاصل وقد تدرج التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة انتهى **الثالث** يعرف تانيث ما لم تظهر علامة
فيه بتصغير ان كان المكبر ثلاثيا ويقع في غيره شذوذا كما ذكر في عصفر ونحو بالمعنوي لا الصناعي
ليشمل الخنثى نحو عينيها اذن واعينة فيهما عن جماعة كما مر من عيين ايضا والخبر نحو دابلته وا
والحال نحو ولسليمن الريح عاصفة وبضمير نحو والشمس وضحيها وبالاشارة اليه نحو تلك الدار وبتجريد
عدده من الثلاثة الى العشرة من التا نحو ثلث اذرع وعشر ابحل ونحو على مثال الخاص بالمؤنث كفعلى
من الصفات كطولى وحوائض ويعلى مثال الغالب فيه وفعلت فيما هو على وزن فعال كجذدلع وكراع
بعين جمعهما في المؤنث غالبا على افعل كقبجاء في المذكر قليلا كمكان وامكن ويعلم ايضا بالحاق
علامة التانيث بفعل المسند اليه نحو طلعت الشمس والتفت الساق بالساق **والمؤنث**
ينقسم الى حقيقي التانيث ولفظيه فهو **ان كان ذا فرج** سواء كان ظاهر العلامة كضاربة وحبلى
وخنساء او مقدرها كزينب وسعاد **حقيقي** التانيث ولا يكون الا حيوانا **والا** يكن ذا فرج
سواء كان ظاهر العلامة ايضا كغرفة وصحراء وبشرى او مقدرها كما تقدم **فلفظي** التانيث وهو قد يكون
حيوانا ايضا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر **فائدتان الاولى** قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى فالاول كقوله
ترى رجلا منهم اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا ذكره على معنى العضو والثاني كقول بعضهم جاءته
كتابي فاحتقرها فيما حكاه الاصمعي عن ابي عمرو وقال سمعت رجلا من اهل اليمن يقول فلان لغوب
جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له اتقول جاءته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب
قال الاحمق ومن تانيث المذكر حملا على المعنى تانيث المخبر عنه لتانيث الخبر نحو قوله ثم لم تكن
فتنتهم الا ان قالوا انث للمصدر المنسبك من ان والفعل وهو المخبر عنه لتانيث الخبر وهو فتنتهم
الثانية اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر وبذلك استدل على انه الاصل وهذا التغليب يكون
في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد قاله في الاشباه والنظائر وهذا **تقسيم**
آخر للفعل **الفعل اما ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض** كتب الحسن في الهامش كثيرا ما يقرؤون
الفعل مقترن وهو يصدف الجواب عن الفعل اللغوي وهو المراد هاهنا قوله فماض خبر مبتدا محذوف

اي ضو ماض

اي هو ماض ويمكن ان يرد عليه ان الضمير في راجع الى الحدث وليس هو المراد هاهنا وقد يدفع بان ههنا الا
استخداما
اشتمل كلامه والاستخدام هو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره الاخر وبيانه هنا ان الفعل
له معنيان اصطلاحي ولغوي فاراد به اولا اللغوي ثم اعاد عليه الضمير مريدا به المعنى الاخر وهو الا
وينبغي ان يراد بالحدث هنا اعم مما هو مدلول مادة الكلمة او صيغتها لئلا يخرج المقسم بصيغة الامر
فانه جعله مقترنا بالحال كما ستراه وليس حدثه المقترن بالحال مدلول مادته بل مدلول صيغته
كما ستبينه بخلاف الماضي والمضارع فان حدثهما المقترن بالزمان السابق او المستقبل والحال انما
هو مدلول مادتهما فيكون حدث الامر غير مندرج في الحدث الذي هو المقسم ويصح ان يراد بالفعل
الذي هو المقسم الفعل الاصطلاحي ويراد باقترانه اقتران حدثه فقسمنا على التقسيم المذكور ويكون
الاقسام داخلة فيه وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض بنحو لم يضرب ولما يضرب ونحو ذلك
من المضارع الذي انصرف الى المضي باداة كما سيأتي ولا يجمع بانحو ضربت وبعت واشتريت
مريدا للانشاء ونحو ذلك مما انصرف فيه عن المضي الى الحال او الاستقبال نحو غفر الله لك فان دلالته
على ذلك ليس من جهة اصل الوضع وانما هو لعارض وسمي هذا الفعل ماضيا باعتبار تمام استعماله
منه وقدمه في التقسيم لانه زمانه وعلى الاصل اذ هو متحقق
وهي راجعة الى تائين احديهما تاء التانيث الساكنة وهي تلحقه متصرفا كان او جامدا
الا افعل في التعجب وحبذا في المدح وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وكفى في
قولهم كفى بهند ولا يقدح في كونها افعالا ماضية لان العرب التزمت تذكير فاعلها واختصت الساكنة
به لانها انما سكنت للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء وكان التاء بالسكون احق لتجبر ثقل الفعل
بتركيب معناه ايضا من الحدث والزمان والنسبة بخلاف غيره فانه خفيف لبساطة معناه غالبا والمراد
بالساكنة الساكنة بالذات فلا يضر تحركها العارض كالتقاء الساكنين نحو قالت امرأة العزيز وقالت
اخرج بكسر الاولى وضم الثانية في قراءة ابي عمرو والتقييد بالساكنة للاحتراز عن المتحركة فانها تلحق
الاسماء كقائمة والحروف كربت وثمت الا ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد
تكون في الاسم حركة بناء كلا حول ولا قوة والثانية تاء الفاعل قال الرضي الا ان وتقييد هذه التاء
باضافتها الى الفاعل او لعدم تقييدها بالاضافة الى المتكلم او المخاطب لان الفاعل يعمهما وذكر
مانع من دخول تاء الخطاب او المخاطب لدخلت تاء انت فيلزم كون ما اتصلت به فعلا انتهى
وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها فاعل فلا بد لها من فعل وهو ما اتصلت به وهي
تنقسم الى ثلاثة انواع تاء المتكلم نحو ضربت بضمها وتاء المخاطب نحو ضربت بفتحها وتاء المخاطبة
نحو ضربت بكسرها فالتاءات اربع وهنا تفنن من المص في العبارة وقد افردت تاء التانيث
بلحوقها بلا ملحقاتها بينهم كما افردت تاء الفاعل بلحاقها بتباينات كما قيل وقال الشهاب البخاري ان

تقبل التاء بمن تقول تباركت يا الله وتبارك اسماء الله وهو حسن ان ساعده السماع والا فلا يجوز
به اذ اللغة لا تثبت بالقياس **أو** يقترن الفعل **بزمان مستقبل** وهو بكسر الباء وفتحها والاول
افصح والثاني اشهر وهو الزمان المترقب بعد زمن التكلم الى اخر زمان الامكان **او** بزمان
حال وهو زمان التكلم وليس هو متمانا الآن من الزمان خارجا عن الماضي والمستقبل بل هو
اجزاء ملفقة من اواخر الماضي واوايل المستقبل فهو حقيقة في المستقبل والحال معا
هنا قيل وفيه اربعة اقوال احدها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الثاني عكسه الثالث
انه حقيقة في الحال ولا يستعمل في الاستقبال اصلا لا حقيقة ولا مجازا الرابع عكسه وما ذهب اليه
المص هو المشهور وهو ظاهر كلام سيبويه على ما ذكره ابو حيان في الارتشاف قال ابن الحاجب في شرحه
على المفصل وهو الصحيح لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب القول به كسائر الكلام
واختار الرضي القول الاول من الاقوال الاربعة وهو كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال قال
لانه اذا خلا من القراين لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا القرينة وهذا شان
الحقيقة والمجاز وقوله وضعا اي بحسب اصل الوضع فلا ينتقض بغير ما المض فيه الحال والاستقبال
لما في كانه ولا بما انصرف عنه الى المض بادوات نحو لم ولما الجازمة ولو الشرطية غالبا واذ او
بما وقد التقليلية دائما والتحقيقية في بعض المواضع فانه ينصرف الى المض لكن ليس ذلك بالا
الوضع فلا نقض وسمي هذا الفعل مضارعا اخذا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في
ان كلا منهما تطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة فيفتقر التمييز
بينهما الى الاعراب فالاسم كما في نحو ما احسن زيدا اذا قصدت النفي وتنصبه اذا قصدت التعجب
وتخفضه مع رفع احسن اذا قصدت الاستفهام عما هو الاحسن منه والفعل كما في نحو لا تاكل
سمكا وتشرب لبنا ترفع تشرب اذا اردت النفي عن الاول واباحة الثاني وتنصبه اذا اردت
النهي عن الجمع بينهما اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وتجزمه اذا اردت النهي عن كل منهما
وقضية ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها الا
الرافع والناصب والخافض لما هو احسن والمعاني المتعاقبة على المضارع يميزها غيره
كاظهار العوامل المقدرة من ان في النصب ولا الناهية في الجزم والقطع في الرفع كان الاسم اشد
احتياجا الى الاعراب من المضارع فكان اصلا في الاعراب وذلك فرعا فيه هنا قال ابن مالك
قال وهو اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومحاذاة اسم الفاعل
لان المشابهة بهذه الامور بعيدة عما جيء بالاعراب لاجله بخلاف التي اعتبرتها قال ابن
هشام وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين فان البصريين لا يلتفتون قبوله ويرون
اعرابه بالشبه والكوفيين يعكسون ويرون اصالته كالاسم وابن مالك يسلمه ويدعي ان الاعراب

بالشبه

بالشبه لا بالاصالة **ويختص** المضارع **بالسين** اي سين الاستقبال فان اللام للعهد وهي عوض عن الجزء
منه ولذا لم تعمل فيه مع اختصاصها بها وكذا كل حرف اختص بشيء وتنزل منزلة الجزء فانه لا يعمل
بخلاف ما اذا لم يتنزل وليست السين مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين ومدة الاستقبال
معها اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيهما حرف تنفيس حرف توسيع
وذلك انها تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح
من عباراتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال لقوله في المغني واما اختص المضارع بها لانها تخلصه
الى الاستقبال وهو مخصوص به قال ابن هشام وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب
او مكروه افادت انه واقع لا محالة ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل
فدخولها على ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومأ الى ذلك في سورة
البقرة فقال في فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر الى حين وصرح به في
سورة البراءة فقال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي توكد الوعد كما توكد
الوعيد اذا قلت سانتقم منك انتهى **او** يختص **بلم** وكذا الجوازم وانما اختص بلم لانها لمعنى
لا يصلح الا له وهو قلبه ماضيا وقيل تدخل على لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع
ومعنى المض باق فيه وحجة الاول ان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ فالمراد في
المتن الداخل واللفظ والصحيح الاول لان له نظيرا وهو المضارع بعد لو ولا القول الثاني لا نظير له وقال
ابن مالك في شرح الكافية وتمييز المضارع بلم مغن عن علامة الاخر وانتسابا وعتنوا الاختصاص
يختص بافتتاحه **باحدى الزوايد الاربع** اي الزوايد التي يجمعها كلمة انيت او نايت او اتين وانما سميت زوايد
لانها ليست اصلية في الفعل وتسمى حروف المضارعة واذا اريد تمييز المضارع بها اشترط في
الهمزة ان تكون للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا وفي النون ان تكون للمتكلم ومعه غيره مذكرا كان
او مؤنثا او مختلطا او المعظم نفسه ولو ادعاء وفي الياء ان تكون للغايب المذكر واحدا كان او
اثنين او جماعة او لجمع الغايبات وفي التاء ان تكون للمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة مذكرا
كان او مؤنثا او للغايبة او للغايبتين وبهذا يظهر ان تعبير المص بانيت انسب بالنسبة الصحيحة
من تعبير غيره بنأيت وأتين ونأتي وغير ذلك وانما اشترطنا هذا الشرط لانه قد توجد حروف بعد
توجد في الماضي نحو اكرمت زيدا وتعلمت العلم ويممت عمرا وتممت الكتاب فلا يصح
ان يميز بها المضارع ولا يكون مختصا بها **او** يقترن **بالحال** وقد عرفت معناه بتوقعاتي
وتكون الطاء ... فخرج بقيد الوضع فانه وان دل في بعض الاحيان على الحال فقط
الا انه في اصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال قاله اللم في الحاشية قلت وهذا مخالف
لما عليه جمهور النحويين من ان الامر مختص بالاستقبال فقط والا لزم تحصيل الحاصل كما لا يخفى

شيوخنا العلامة محمد الحرفوشي في شرح على تهذيب المص والحق انه يقي ان فيه الامر بطلب الفعل على
جهة الاستعلا كما هو عند ارباب الاصول فهو للحال الكما ذكر وان فسر بانه حدث واقع في زمن الاستقبال
فهو المستقبل انتهى ولشيخنا الامام العلامة محمد بن علي الشامي كلام في تحقيق المقام بريقيين مغزى
كلام المص بما لا مزيد عليه وهو غاية ما يقال فيه ونصه الحق عندنا ان الامر بالصيغة قسم من
الفعل برأسه لا مندرج تحت قسم المضارع وانه موضوع في اصل اللغة بالوضع النوعي على القانون
الكلي لطلب ادخال حقيقة الفعل او فرد منها منتشر في جنسه في الوجود على النحو الذي لذلك
الفعل من الوجود من فاعل معين بالخطاب وان معنى الطلب مستفاد من نفس الصيغة بسبب وضعها
له لا من لام الامر المقدرة والطلب لكونه نسبة يقتضي بطبعه التعلق بمطلوب فيحل معنى
هذه الصيغة الى حدثين احدهما مسند في المعنى الى المتكلم وهو الطلب في الحال والاخر مسند في اللفظ
الى المخاطب وهو متعلق الطلب بايقاعه في المستقبل فالاول مدلول الهيئة الكلية والثاني
مدلول المادة فالمقصود باللفظ انما هو افهام الحدث الاول والثاني انما وقع قيدا له وان كان
الغرض من افهام الاول هو التوصل به الى وقوع الثاني فمن نظر الى جانب اللفظ حكم بان
الامر للاستقبال ومن نظر الى جهة المعنى حكم بانه للحال لكن الاول انسب بمصطلح الفنون
الباحثة عن الاحوال اللفظية والثاني اليق بمباحث العلوم المتكفلة بالمباحث المعنوية
فالجري على خلاف ذلك خلط بين الاصطلاحين فان احتج على كونه للاستقبال على كل حال
بانه انما يدل عليه بالتضمن لا ان دلالته عليه من جهة كونه فعلا ومعنى الحال بالالتزام لان
دلالته عليه انما هي لضرورة وقوعه انشاء ولكن كلامنا انما هو في الزمان الذي يقترن به الحدث
في الفهم عن لفظ الفعل عارضناه بالمثل بان نقول انما يدل على الحال بالتضمن لان دلالته
عليه من حيث كونه فعلا فالمعتبر في فعليته انما هو الحدث الذي وضع له لا الحدث الذي وقع عليه
ما وضع له ومعنى الاستقبال بالالتزام لان دلالته عليه لضرورة امتناع تحصيل الحاصل غاية ما في
الباب انه بالنظر الى جانب اللفظ او جهتان يقول انه يتضمن كلا الزمانين لتضمنه لكلا الحدثين
فتدبر هذا الكلام ومعنى هذا الفعل امرا اما عند المص فظ لكونه موضوعا لطلب الفعل على جهة الاستعلا
واستعماله في غير ذلك مجاز كما صرح به الرضي واما عند النحويين فلاستعماله غالبا في طلب
الفعل على جهة الاستعلا **ويعرف** اي يميز عن قسيميه **بفهم الامر** اي من نفسه لا بانضمام غيره اليه
ليخرج نحو لتقم فانه وان فهم الامر منه لكن ليس من الصيغة نفسها بل هو ناشئ من اللام والمراد
بالامر المفهوم الامر اللغوي فلا يتوقف اخذ الامر في ما يعرف به الامر هيئة لزوم الدور ولابد
مع فهم الامر منه من **قبوله** اصلي **نوني التوكيد** الثقيلة والخفيفة نحو قومن وقوما فلو
فهم الامر من كلمة ولم تقبل احدى النونين التاكيد فهي اما اسم فعل كنزال بمعنى انزل وحده لك بمعنى

ادرك او مصدر كضربا زيدا او جملة خبرية نحو كلا يعني انته او قبلتهما ولم يفهم منها الامر ففي مضارع
ليسجنن وليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس بامر على الاصح بل على صورته **تنبيه**
كل من نوني التاكيد اصل برأسه عند سيبويه والبصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل في
فرع ومعناهما التوكيد ...ل التطليل والتوكيد بالثقيلة ابلغ قاله الخفا الصريح وقد اجتمعتا في قوله تع
ليسجنن وليكونا من الصاغرين قال امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا
وهما من خصائص الفعل واما قوله اقائلن احضروا الشهودا فضرورة سوغها شبه الفعل في الوصف
ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعائيا كقوله فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي
مطلقا وشذ قوله دامن سعدك ان رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا والثنى سهل
انه بمعنى افعل واما المضارع فله خالات ذكرها في التوضيح احدها ان يكون توكيده بهما واجبا و
ذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لاكيدن
اصنامكم ولا يجوز توكيده بهما ان كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتؤ او
كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيامة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ او
كان مفصولا من اللام مثل ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون الثانية ان يكون قريبا
من الواجب وذلك اذا كان شرطا لان الشرطية المؤكدة بما نحو واما تخافن فاما ترين
ومن ترك توكيده قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي وهو
قليل وقيل يختص بالضرورة الثالثة ان يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد اداة طلب كقوله تع
ولا تحسبن الله غافلا الرابعة ان يكون كثيرا قليلا وذلك بعد لا النافية وما التي لم تسبق
لم تسبق بان الشرطية كقوله تع واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقوله ومن
عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث الخامسة ان يكون اقل وذلك بعد لم و
بعد اداة جزاء غير اما كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما وكقوله من تثقفن منهم فليس بآيب هذه
يتعلق باحكام اقسام الفعل واذ قد تحققت مدلول كل من الافعال البناء لاستحقاقها عن الاعراب
باختلاف صيغها لاختلاف المعاني المعتورة عليها وبناؤه **على الفتح** ثلاثيا كان او رباعيا او خماسيا او سداسيا
ولا يزيد على ذلك وبني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو
جاء الذي ضرب وخبرا نحو زيد ضرب وحالا نحو جاء رجل قد ضرب وشرطا نحو ان ضربتني ضربتك وخص
بالفتحة طلبا للخفة سواء كانت منقلبة عن واو نحو غزا او ياء نحو رمى فان
اصلهما غزو ورمي قلبت الواو والياء الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيكون مبنيا على السكون
للاعلال المذكور هذا مفهوم كلامه وهو خلاف ما صرح به النحاة من ان المعتل الاخر مبني على الفتح
تقديرا والسكون عارض ولهذا اذا اتصل به سكون الاخر رجعت الواو والياء فقيل غزوت ورميت

نعم وقع في شرح الزنجاني للعلامة التفتازاني ما يوافق كلام المص ولعل المص منه اخذ فانه قال يبنى الفعل الماضي على الفتح الا اذا اعتل اخره نحو غزا ورمى لكن تعقبه المحقق الكافيجي في حاشيته عليه فقال في كون الفعل المعتل اخره مستثنى من قوله على الفتح نظر لان وجود الالف فرع عن فتحها انقلبت عنه فان قلت هو مستثنى باعتبار الالف فانها الان اخره قلت قد استوى في البناء مقتضيا في الحرف الاصلي فلا السكون في الالف بناء انتهى وهو في محله **او اتصل به ضمير رفع متحرك** فيكون مبنيا على السكون ايضا نحو ضربت بتثليث التاء كراهة توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وخرج بتقييد الرفع ضمير النصب نحو ضربك فانه مفعول وليس كالفاعل في شدة الاتصال وبالمتحرك الساكن غير الواو نحو ضربا فهو في هاتين الحالتين مبني على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه **او** اتصل به **واو** الجماعة فيكون مبنيا على الضم لمجانسة الواو نحو ضربوا واما نحو دعوا واشتروا فالاصل دعووا بواوين اولاهما مضمومة واشتريوا بياء مضمومة فقلبت الواو والياء الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين هي والواو كذا قال غير واحد وظاهر انه لا يتعين ذلك بل يجوز ان يقال استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين هي وواو الجماعة وذهب بعضهم الى ان الماضي مبني على الفتح مطلقا والسكون في نحو ضربت والضم في نحو ضربوا عارض اوجبهما ما مر قال بعضهم وهو التحقيق ولا ينافي ذلك قولهم الاصل في المبني ان يسكن لان ذلك في المبني من حيث هو وهذا في الماضي فقط قال بعض المحققين ويعارض القول بان نحو ضربوا مبني على الفتح تصريحهم عند الكلام على القاب البناء ان الفتح لا يدخل الفعل وكذا الكسر فليتامل **والفعل المضارع اذا اتصل به نون اناث** سواء كان ضميرا او حرفا ولم يقيدها بالمباشرة لانها لا تكون الا كذلك **كيضربن** من نحو الهندات يضربن ويضربن النساء **بني على السكون** ردا على الاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضي لاعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبني على السكون لانه الاصل في البناء ولان تعليل الحكمين معا بالحمل على الماضي المتصل بضمير رفع متحرك وتعليلهما فيما اذا كانت النون ضميرا بان الضمير يرد الاشياء الى اصولها وفيما اذا كانت حرفا بالحمل عليه طردا للباب وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لاشتغال محله بالسكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين وعزاه ابو حيان في شرح التسهيل الى السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين ورد بان ابن مالك ادعى الاتفاق على بنائه **او** اتصلت به **نون التاكيد** خفيفة كانت او ثقيلة **مباشرة** اي متصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا **فيبنى على الفتح** من نحو ليضربن وليضربن هذا مذهب الجمهور وعلة البناء تركيبه وصيرورته معها كالكلمة الواحدة فلو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله في وسط الكلمة ولا اعراب في الوسط ولو دخل عليها لزم دخوله على الحرف ولا حظ للحرف في الاعراب وقيل هو معرب مطلقا فان ما اتصل به نون التاكيد منه باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف

الاعراب

الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار ذا الاعراب مقدرا كما في غلامي على ما ذهب اليه بعضهم وتقييده بقوله مباشرة احترازا عن المفصول بينها وبين الفعل بالف الاثنين وواو الجماعة او ياء المخاطبة فان الفعل باق على اعرابه معها نحو ولا تتبعان فان الالف حاجز لفظا ونحو لتبلون فلا يصدنك فان الواو في الاول حاجز لفظا وفي الثاني تقديرا ونحو اما ترين فان الياء حاجز لفظا وذهب قوم الى البناء مطلقا لانه اتصل به ما يختص بالفعل واما قوله اقايلن احضري الشهود فضرورة كما تقدم واما ما حكي عن الامام ابي الفتح ابن جني من قوله دل هذا على ان نون التاكيد لا يختص بالفعل فغريب ورد ابن مالك هذا المذهب ودليله بانه كان يلزم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لانها تختص بالفعل بل هي اليق من جهة انها ناسبت لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا لا معنى لان معناها يصلح للاسم وهو التاكيد قاله المرادي في شرح التسهيل **والا** تتصل به نون اناث ولا نون تاكيد مباشرة **فرفع ان تجرد عن ناصب وجازم** [illegible] ناصب وجازم والنكرة في الاثبات قد تكون للعموم واما قول ابي طالب يخاطب النبي صلعم محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من امر تبالا * فعلى تقدير الجازم وهو لام الطلب اي لتفد والتبال الوبال ابدلت الواو تاء كما في تراث ووراث وتجاه ووجاه واما قول امرئ القيس اليوم اشرب مجزوما فانما هو مرفوع ولكن حذف الضمة للضرورة او على تنزيل ربع من قوله اشرب غير منزلة عضد فانه قد يجري المنفصل مجرى المتصل فكما يقال في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ربع بالفتح ربع بالاسكان قال ابن هشام في شرح الشذور وفيه امران احدهما حذف لام الطلب في الاول والثاني حذف حركة الاعراب في الثاني وكلاهما مما اختلف في جوازه اما حذف لام الطلب فالذي حققه في المغني وصحح غيره انه مختص بالشعر وقيل باطراده في نحو قل له ليفعل وعليه الكسائي وقيل بجوازه بعد القول مطلقا وعليه ابن مالك وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال في البيت انه لا يعرف قائله مع احتمال ان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر لك الله ويرحمك وحذفت الياء تخفيفا واجتزاء عنها بالكسرة واما حذف حركة الاعراب فقيل بجوازه مطلقا وعليه ابن مالك وقال انه ابا عمرو وحكاه عن لغة تميم وخرج عليه ايات من القران منها قوله وما يشعركم وبعولتهن فيمن قرا بسكون التاء وقول الشاعر وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال الصحيح الرواية في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم اسقى وقيل بالجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور وقال ابو حيان واذا ثبت نقل الجمهور وكاد يجمع على المنع من قاله في السعة ويحكى بيان الخلاف في رافع المضارع في الحديقة الرابعة ان شاء الله تعالى فليتنظر **واذا** لم يتجرد عن ناصب وجازم **فمنصوب** بحرف ناصب من النواصب التي ذكرها في الحديقة الاتية **او مجزوم** بحرف جازم من الجوازم التي ذكرها فيها ايضا **وفعل الامر** مبني على وفق الاصل كلاما ويبنا في **على [illegible] الجزم مضارعه** للمعلوم فيبنى على السكون اذا كان صحيحا لم يتصل باخره الف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء الواحدة المخاطبة نحو اضرب وانطلق

فان مضارعه يجزم بالسكون الا اذا كان مضعفا نحو رد فيجوز تحريكه بالحركات الثلث وبما روى قوله
ذم المنازل بعد منزلة اللوى ※ والعيش بعد اولئك الايام وعلى حذف النون اذا اتصلت به احدى الكلمات
سواكنا صحيحا او معتلا نحو اضربا واغزوا واخشيا وارميا واضربوا واغزوا واخشوا وارموا واضربي
واغزي واخشي وارمي لان مضارعه يجزم بحذفها وحرف العلة اذا كان معتلا ولم يتصل به نون الاناث و
لا نون التاكيد المباشرة نحو اغز واخش وارم فان مضارعه يجزم بحذفه فان اتصلت به نون الاناث
بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين ياهندات او نون التاكيد بني على الفتح نحو اغزون واخشين
وارمين يا زيد كالصحيح في الوضعين هذا هو الاصح عند جمهور البصريين وذهب الكوفيون والاخفش
من البصريين الى انه مقتطع من المضارع فهو معرب مجزوم بلام الامر الا انها حذفت حذفا مستمرا في
نحو قم واصله لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة ولهذا ابن هشام
النطق قال وبقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف
ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او نهيا خارج عن مقصوده
ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش ※ كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة
جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغزوا واخش وارم واضربا و
اضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء
مجردة عن الزمان كبعت واعتقت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها
عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل فعليته فلا
ادعوا ان اصله ليقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى بنصه وقال الدماميني في شرحه لا اشكال
فانه افعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لا دلالة له على الزمان
بحسب الوضع من حيث انشائيته وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته
على الحدث المطلوب من المخاطب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا
لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء قال
وبهذا كذا اذا قلنا بان الانشاء لابد له من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في ساير الانشاءات
لم يشكل الامر لانا نقول له زمنان زمن ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو
الحال وزمن حدثه المسند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وح فالانشاء نوعان انشاء
حدثه مسند الى المخبر المخاطب كبعت وهذا حالي فقط وليست الحال عنده لازمة بل من ضرورته وقوعه
وانشاء حدثه مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو
انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المامور فهو مستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار
انتهى وفيه بحث يظهر من مراجعة كلام شيخنا الذي اسلفناه عند ذكر الامر في تقسيم الفعل فليرجع

اليه

اليه هذا **فصل** في حد الاعراب والبناء وانواعهما **الاعراب** لغة يطلق على معان كثيرة قال ابن
فلاح في المغني وفي نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين خمسة اوجه **احدها** انه منقول من الاعراب
الذي هو البيان ومنه قوله صلعم الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين
معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه **الثاني** انه مشتق من قولهم عربت معدة البعير اذا فسدت و
اعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب كما تقول اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان
الاعراب ازال عن الكلام الالتباس معاينة **الثالث** انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب
على هذا ان الكلام كان فاسدا بالالتباس لما اعرب فسد بالتغيير الذي يلحقه وظاهر التغيير فساد وان
كان صلاحا في المعنى **الرابع** انه منقول من التحبب ومنه امراة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى على هذا
ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع **الخامس** انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان المتكلم
بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب
موافق للغة العربية انتهى ويجوز كونه من الوجه الثالث بعلاقة التضاد واصطلاحا على القول بانه
لفظي **اثر** من حركة او حرف او سكون او حذف **يجلبه** بضم اللام وكسرها اي يحدثه **العامل**
وهو ما اثر في اخر الكلمة اثرا يتعلق بالمعنى التركيبي بخلاف ما لا يجلبه عامل كحركة النقل والاتباع و
الحكاية والتقاء الساكنين فليس اعرابا **في اخر الكلمة** من اسم متمكن وفعل مضارع مجرد
عن نون الاناث والتوكيد اذ لا يعرب من الكلمات سواهما والتقييد بالاخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز
به عن شيء اذ العامل لا يجلب اثرا في غير الاخر خلافا للكوفيين والمراد به ما كان حقيقة كدال زيد او ما نزل
منزلته كدال يد وكذا افعال الخمسة فان علامات الاعراب فيها النون وحذفها وليستا اخر الكلمة ولا
متصلة بالاخر بل بالضمير الذي هو فاعل لكن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنتا
عشرة فان الاعراب فيهما في جزء الكلمة واما الجزء الثاني فقال ابن هشام الذي يظهر لي انه
حال محل النون وهي بمنزلة التنوين وهو لا يخرج ما قبله عن ان يكون اخرا كما ان النون فهو
كذلك ولا يخفى ان ادخال ذلك كله انما هو بالعناية و اللفظ غير شامل له فالاحسن ان يقال
في الاخر لانه صفة المعرب وهي لا تكون الا بعد تمام الموصوف **لفظا** اي ملفوظا به ويعبر عنه
بالظاهر كيقوم وان زيدا لن يقوم ومررت بزيد ولم يقم **او تقديرا** اي مقدرا وجوده لمانع كالفتى في
يخشى وان الفتى لن يخشى ومررت بالفتى ولم يقم الفتى وهلم الا انه من الاخر وتقسيمه اليهما هو
وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر ومنوي وخص المقدر بما الفه منقلبة عن ياء مقصورة نحو ملهى والمنوي على
الفه غير منقلبة عن شيء نحو حبلى وادعى وبغير الالف كغلامي قال الرضي في الهمع ثم القول بان الاعراب لفظي هو
اختيار ابن خروف والشلوبين والاستاذ ابي علي وابن الحاجب وذهب اليه ابن مالك وعزاه الى المحققين
وعلى القول بانه معنوي هو تغيير اخر الكلمة او ما نزل منزلته لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا ا

اوتقديرا قيل ويدل عليه انه بقي حركات الاعراب فلو كانت الحركات للاعراب وما يجري مجراها العلى بالم يضيف
الى للاعراب لان الشئ لا يضاف الى نفسه قال ابن مالك وهنا قول ضاد عن للتامل له للتاضافة احد
الاسمين الى الاخر مع تخالفهما معنى او تقاربهما والمعتبر في كلامهم باجماع واكثر ذلك فيما تقدم ولهما بعضا
الوعا والثاني كلا او جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله ابطال
ما ذكرنا هنا والقول به مذهب كثير من المتاخرين بل جعله ابن ايان قول اكثر اهل العربية وتقسيمه
الى اللفظي والتقديري هو المعروف ايضا كما مر في اللفظي وحيم بعضهم الى لفظي وتقديري ومحلي
وفسر المحلي بموضع الاسم المبني بمعنى انه لو كان فيه كلمة معربة لظهر فيها الاعراب **تنبيهات**
ما فسر انه العامل هو معناه الاعم وهو الذي ينبغي ارادته هنا لينطبق على عامل الاسم والفعل
وله معنى اخص وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وهذا انما ينطبق على عامل الاسم فلا يصح ارادته
في هذا الباب اذ المقصود تعريف مطلقا سواء كان في الاسم او في الفعل وبهذا يندفع ما توهمه بعضهم
من استلزام الدور في تعريف الاعراب **الثاني** الاصل في العامل ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من
الاسم والاصل فيه ان يفترق مع المعمول في النوع فان كانا من نوع واحد فلشبهه بما لا يكون من نوع المعمول
كاسم الفاعل العامل ولا ينبغي لعامل اثرين في محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد
الا في التقريب نحو ليس زيد بجبان خلافا للفرا في نحو قام وقعد زيد ولا يمتنع ان يكون للعامل
معمولات قاله في الارتشاف الصحيح في الاعراب انه زايد على ماهية الكلمة كما جزم به ابو حيان
خلافا لابن مالك في انه جزء منها وبعضها وذكر الزجاجي في اسرار النحو ان الكلام سابق على الاعراب في المرتبة وهل
نطقت العرب به زمانا غير معرب ثم رات اشتباه المعاني فاعربته او نطقت به معربا في اول تبلبل السنتها
به ولم يتقدم ذلك في سبق بنية الكلام كتقدم الجسم الاسود على السواد وان لم يزايله خلاف للنحاة
في الباب لا يجب البقا ان المحققين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب
لا بد ان يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي ان يضع الاعراب مقارنا للكلام قال في الهمع وهو عند البصريين
اصل في الاسماء فرع في الافعال كما مر وعند الكوفيين اصل فيهما وعند بعض المتاخرين ان الفعل احق بالاعراب
من الاسم قال ابو حيان وهو من الخلاف الذي لا يكون فيه كثير منفعة والاعراب يحصل بحسب
انواع **وانواعه** عند النحاة اربعة بالاستقراء **رفع** بحركة او حرف **ونصب** بذلك او بحذف
وخفض بحركة او حرف ويقال الجر **وجزم** بسكون او حذف وانما كانت اربعة لانه اما سكون
فهو خاص وحركة وهي ثلثة ومن المانعين ان الجزم ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب قاله في
الهمع وهو مذهب الكوفيين وفيه نظر **تنبيهان الاول** التعبير بالانواع كما فعل اولى من تعبير بعضهم
بالالقاب لان حق الالقاب مساواة كل منها الملقب والملقبات يطلق كل منها على الملقب كما ان في
الرفع النصب وهذا الملقب كما في الاعراب الرفع فكل منهما ممتنع لاستلزام العلة حمل الخ

عليها انه

بما بينه و النا في حمل الاخص على الاعم فثبت ان هذه الامور انواع داخلة تحت الاعراب وهو جنس لها الا انها القاب وقد
لقب بها قاله القاضي في شرح الشذور وغيره وانما قال اولى الامكان ان يوجه انه من عبر بالالقاب فمراده القاب الانواع
فيصح التعبير بها ايضا **الثاني** خبر قوله انواعه مجموع قوله رفع ونصب وجر وجزم لا مجرد الرفع والموافق
معطوفة عليه والا لزم ان يكون كل من الاربعة انواعه وتحقيق ذلك ان العطف في مثل هذا يتاخر عن ربط
المعطوف عليه بشئ وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع او الربط بالمجموع وما نحن فيه من قبيل الثاني لكن
جعل الثاني هذا داخلا في المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في الخبر
لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المعنى
مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب الكل على الكل دفعا للتحكم ونظير ذلك قولهم جاء في القوم ثلثة
ثلثة فهو لان الكل هو المجموع للفصل بهذا التفصيل مستحق المجموع اعراب واحد الا انه اجرى على الاسمين دفعا
للتحكم فليس هنا عطف بل صورته وما قيل من ان العطف مقدم على الربط مسامحة كذا قاله عصام الدين
في شرح الكافية وقدم الرفع كما فعله كثيرون لانه اشرف لانه اعراب العمدة ولا يخلو منه كلام ثم النصب لاشتراك
الاسم والفعل فيه ولانه قد يكون فضلة في العمل له بالاصالة فيكون معمولا اصالة بالنسبة للجر وقدم الجر
لاختصاصه بالاشرف وسيبويه قدم النصب لانه يصح مجيئه انواعه اكثر قاله ابو حيان ولو قدم الجر
لانه مختص بالاسم التي الاعراب فيه اصل لاتجه ايضا **فالاولان** من انواع الاعراب وهما الرفع والنصب
يوجدان في كل واحد من **الاسم والفعل** نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم اما وجودهما في الاسم فبالاصالة لان
الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والفاعل والمفعول لا يكونان الا اسمين واما وجودهما في الفعل
فبطريق الحمل والتفريع على الاسم وذلك لقوة عاملهما بالاستقلال **والثالث** من الانواع وهو المقتضي
يختص بالاسم لان عامله لا يستقل لافتقاره لما يتعلق به فلا يمكن حمل غيره عليه لضعفه **والرابع** وهو
الجزم يختص **بالفعل** لكونه كالعوض من الجر فيهما فانه من المشاركة فيحصل لكل واحد من صنفي المعرب
اوجه من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وما ادى وجوده الى عدمه
وما ادى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء ان جزم التقى فيه ساكنان الحرف المجزوم
والتنوين فيحذف الساكن الاول فيؤدي وجود الجزم الى عدمه وغير المنون محمول عليه قال ابو حيان والصواب في ذلك ما ذكره
بعض اصحابنا ان التعريض لتعليل الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق التاء الساكنة للماضي واشباه ذلك من تعليل
الوضعيات والسؤال عن مبادي اللغات وذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤال الا انه ما من عام شئ الا ويقال فيه
لم كان كذلك وانما يسال عما كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا هنا جر الفعل المضارع اذا اضيف اليه اسما
الزمان نحو هذا يوم ينفع وجزم الاسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الاول ان الاضافة في المعنى
للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذف الحركة بعد حذف التنوين
اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلالان من جهة واحدة انتهى **والبناء** لغة وضع شئ على شئ

كيفية

على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحًا على القول بانه لفظ كيفية من شبه الاعراب لا يجلبها عامل ولا يختلف باختلاف العوامل وليست حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فقولنا من شبه الاعراب بيان للكيفية اي من الكيفية المشابهة للاعراب في كونه حركة ضم او فتح او كسر او سكون وفي كونها آخر الكلمة فاما ما في حشوها وعلى الثاني لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وصح للمص هنا قابل لحمله على القولين لكن الاول جرى على الاول كما فعلنا ليطابق حد الاعراب اذ هو لفظ كما عرفت ولا يخفى ان تحمله على ايهما حملنا لاحتياجه الى زيادة قيد ليتم بها والا فيكون ناقضا اما اذا حملنا على الاول فلاحتياجه الى زيادة قيد من بيان الكيفية والا انتقض بكل كيفية لا يجلبها عامل في آخر الكلمة سواء كانت في اول الكلمة او في حشوها والى تقييدها بكونها ليست حكاية نحو من زيدا في جواب من قال رايت زيدا فان الصحيح انها ليست حركة اعراب خلافا للكوفيين وابتاعا كالا بعده كقراءة بعضهم الحمد لله بكسر الدال او نقلا كقراءة ورش قد افلح او تخلصا من سكونين نحو من بنات الشرط كما ذكرناه والا انتقض بذلك كله ايضا واما اذا حملناه على الثاني فلاحتياجه الى تقييد الكيفية بكونها في الاخر والا انتقض بما علمت والى تقييدها بكونها لغير اعتلال والا انتقض بمثل الزم في الفتى للاعتلال بقلبها ثم الفا فان قلت كيف نحكم على المص انه لا اقل هذه الحدود انه انه قصد تعريفه من حيث اللفظ وهو قد اجيز فيه ان يكون اعم من المعرف كما قررته في محله تنبيها الاول قال في الهمع محل البناء آخر الكلمة ولا يكون فيما قبله الا في موضع انتهى قال بعض المحققين وفيه نظر كيف وقد صرحوا بان نحو ياء منص مرخما على لغة من لا ينتظر مبني على الضم المقدر على العين دون اللام التي هي الاخر وكذا نحو لا رجلين ولا مسلمين ويا زيدان ويا زيدون واحد عشر وبعلبك وبين بين ويوم يوم وبيت بيت وقوما وقوموا وقومي وامثالها فالبناء في هذه كلها لم يقع فيما تنزل منزلة الاخر فتدبر الثاني ليس الاعراب والبناء صفتين للاخر لانه يكون على الحرف الاخير من الكلمة لانهما في الحقيقة من صفات الاجسام فلا تحمل الصفات بل المراد انه لما كان يأتي عقيب الحرف الاخير بلا فصل بعض حروف المد سمي الحركات بعضا كانت حركة الحرف في مخرج ذلك الحرف ومن ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حرفا تاما فاعلمه انتهى ملخصا من الايضاح المديد لشيخ شيخنا الحرفوشي رحمه الله تعالى وفيه كلام طويل ضربنا عن ذكره طلبا للاختصار والبناء ايضا جنس تحته انواع

انواعه اربعة بالاستقراء ضم وكسر وفتح وسكون وبقي فيه وقف وهو الاصل لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنها الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها مختصة بما كلام الاشتباه وكونها لها اصل في التمكين كاول وكشبهها بالمعرب كضرب قال في التصريح تنبيهان الاول لم يفرق المصنف في التعبير في جانبي الاعراب والبناء فعبر في الموضعين بالانواع وابن الحاجب فرق بينهما فعبر في جانب الاعراب بالانواع وفي جانب البناء بالالقاب ووجه بعض شراح كلامه بانه انما لم يقل الحركات البناء

والوقف انما لقب به لكون نحو سكونا لان الابتدا بالتنظر الى الاصل لا ان يكون جنس البناء منحصرا في نوع واحد هو السكون بالفعل فانهم قالوا الاصل في البناء السكون فلما كان من حق البناء ان لا يقسم هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل انتهى الثاني انما سمي الاولان اعني الضم والفتح من ضم الشفتين او للانضمام بعضهما ثانيا والثاني كسر للتكسير من انجرار اللحي الاسفل انجرارا قويا والثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم قاله في التصريح الثالث اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقا من غير ترتيب والاول هو الاقوى قاله في التبيين وهو خلاف الامر له الرابع اختلفوا في القابلين للمعربات والمبنيات هل يطلق كل منهما على الاخر فيقال للمعرب مضموم او منخفض مرفوع ام لا على ثلاثة مذاهب فمنهم من قال لا يصح مجازا فالمجاز لابد له من قرينة وقد تكون القرينة بقيد و منهم من قال يجوز اطلاق اسم البناء على الاعراب ولا ينعكس قاله الشيخ بهاء الدين النحاس في تعليقته على المقرب وفي شرح الكافية للرضي اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين فهو لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة يطلق على حركات الاعراب ايضا والكوفيون يطلقون القابا حد النوعين على الاخر مطلقا انتهى فالاولان من انواع البناء وهما الضم والكسر يوجدان في كل واحد من الاسم والحرف لخفتهما بالنسبة الى نوع واحد وانما لم يوجدا في الفعل لكونهما ثقيلين لاحتياجهما الى اعمال العضلتين وكلاهما والفعل ثقيل كما عرفت فلم يجمعوا بين ثقيلين اما وجود الضم في الاسم فهو نحو حيث وبنيت عند غير فقعس لافتقارها الى الجملة افتقار الاداة وكانت البنا على حركة فرقا بين ما اصله البناء وبين ما طرأ عليه للاشعار بانها اصلا في الاعراب وكانت الحركة ضمة لشبهها بالغايات ووجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت من ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وذهب الزجاج الى ان حيث موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي كذا قيل وفيه نظر وقد تفتح للخفة وتكسر على اصل التقاء الساكنين وفي حيث وحاث بتثليث الثاء فيهما ايضا ففيها عشر لغات وقراءة بعضهم سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر يحتمل لغة فقعس ولغة البناء على الكسر وهي ظرف مكان اتفاقا قال الاخفش وترد للزمان ووافقه ابن هشام في المغني وغالبا كونها في محل نصب بالظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ام قشعم وجوز قوم وقوعها مفعولا به في قوله الله اعلم حيث يجعل رسالته قالوا ولا تكون ظرفا لانه تعالى لا يكون في مكان اعلم منه في مكان ولان المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وعلى هذا فالناصب لها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا به لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به الا ان اول بعالم في راي بعضهم وقال ابو حيان الظاهر اقرارها على الظرفية المجازية وتضمين اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فالمعنى الله انفذ علما حيث يجعل اي هو نافذ العلم في هذا الموضع قال ابن هشام ولم تقع اسما لان الا في قوله لابن مالك ولا دليل له في قوله ان حيث استقر من انت راجيه حمى فيه عزة وامان لجواز تقدير حيث

حيا وحى اسما فان قيل يوم ذى الحجل المكان فلما هو تطيق قولك ان فى كثرة دار زيد ونظيره فى الثمان انه فى يوم الجمعة
ساعة الاجابة اسمى قال ابو حيان والصحيح انها لا تتصرف لكنها جرت عن كثيرة وبقى شاذ ادبعى والبا والى
ولدى ولم تجى فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا اسمى وسياتى الكلام على لزوم اضافتها الى الجمل فى
بحث الاضافة ان شاء الله تعالى و اما وجود الكسر فى الاسم فنحو امس عند اهل الحجاز مطلقا اذا اريد به
معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر ولم يصغر وبنى لتضمنه معنى لام التعريف وكان البنا
على حركة اشعارا بان له اصلا فى الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين
واكثر بنى تميم يوافقهم الا فى حالة الرفع فيعربه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الامس و
منهم من اعربه كذلك مطلقا فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف فى اعرابه ومن ثم وان
استعملت الجرمية للاد بر معين ظرفا فانه كان مبنيا على الكسر بالاجماع لتضمنه معنى الحرف وقد نظم العلامة
الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدى ضابط بناء امس فقال جر وعن ال امسا اذا شئت بنا ولا تضف ولا تقل
مصغرا والقدر وعينا ظرفا كجامع المنتهى بالاتفاق عند كل العرب وان فقدوا اعربه بلا خلاف
فى سوى الاخير ومع خلاف بينهم شهير فى فقدك الاخير منها وحده كامس خير من غد فعده فسائر
الحجاز قالوا بالبنا ايضا كما لو كان ظرفا مبنيا اما التميميون قالوا يعربه ممنوع صرف ذا البعض مذهب
وبعضهم اعربه منصرفا فاشكر لنظم بالشروط قد عرف قلت قد علمت ان اكثر التميميين يوافق الحجازيين
الا فى حالة الرفع وبعض الكثير يمنعه الصرف مطلقا هذا هو المشهور عنهم فى ... بل البيت الاخير
ومن لم يخص ذا الاعرابا بحال رفع فافهم الصوابا و اما وجود الضم فى الحرف فنحو منذ ونظير التمثيل
لوجود الضم فى الاسم فانها فى لغة من جر بها حرف وفى لغة من رفع بها اسم وبنيت الاسمية لقطعها عن ...
... فى المعنى لان معنى قولك منذ يوم الجمعة والمدة يوم الجمعة فقد تضمنت المضاف اليه ... قبل و بعد
عند الحذف وكان البنا على حركة لما مر وكانت ضمة لشبهها بالغايات تنبيه قال ابن الدهان فى
الغرة لم يبن من الحروف على الضم الا منذ ... لبعض المحققين وهو منقوض بنحو ربت بالضم فى لغة و
الكاف فى ذلكم وذلكن والتاء فى انتما وانتم وانتن والهاء فى اياه واياهما واياهم واياهن واما
وجود الكسر فيه فنحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث نحو لزيد قال الرضى وقد نقل فتحها
مع جميع المظهرات والاخيران يوجدان فى الثلاثة الاسم والحرف اما السكون فلخفته
واما الفتح فلكونه اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما
يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرف الشفة والثانى انما يحصل بالعضلة الواصلة الى
الاسفل تنبيه الكلم ليس جمعا للكلمة خلافا للجرجانى وجماعة لانه يجوز تذكير ضميره والغالب
على الجمع التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لانه له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف
ذلك بل هو اسم جنس لولا التزام الماهية من حيث هى وهل هو افرادى او جمعى خلاف ذهب الى الاول

جماعة

جماعة تمسكا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والمختار عند المحققين الثانى فهو لا يقع الا على فوق كلمتين و
عند الاكثرين لا يطلق الا على ما فوق العشرة فوجود الفتح فى الاسم نحو اين استفهامية كانت او شرطية وبنيت
لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط وكان البنا على حركة لما مر وكانت فتحة الاستفهام الضم والكسر بعد اليا
و وجوده فى الفعل نحو قام وضرب وكان بناؤه على الفتح لما مر و وجوده فى الحرف نحو سوف
وبنيت على الحركة وكانت فتحة لما قلنا فان قيل ... دخل السين كما مر وقال البصريون هما اصلان
منها لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ... منها سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير وسى بحذف
وقلب الوسط ياء مبالغة فى التخفيف حكاه صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها
نحو ولسوف يعطيك ربك قال ابو حيان وانما امتنع ادخال اللام على السين كراهة توالى الحركات
فى لسيدحرج ثم طردا الباب ... والغالب على سوف استعمالها فى الوعيد والتهديد وعلى السين
فى الوعد وقد تستعمل سوف فى الوعد والسين فى الوعيد اسمى و وجود السكون فى الاسم نحو كم
سواء كانت استفهامية بمعنى اى عدد او خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت فى الموضعين لشبهها بالحرف وضعا
ولتضمن الاستفهامية همزة الاستفهام والخبرية حرف التكثير اما محققا وضعه نحو رب ومن الجنسية
ولما مقدرا وسياتى الكلام عليها فى بحث المعرفات ان شاء الله تعالى و وجوده فى الفعل نحو قم
على الاصح عند جمهور البصريين كما مر و وجوده فى الحرف نحو هل وقد تكون حركات البنا مقدرة كفتح
الضم فى يا سيبويه والفتح فى نحو لا فتى الا على فائدة اذا جاء شئ مما الاصل فيه البنا مبنيا فلا يسئل
عن سبب بنائه لمجيئه على اصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسال ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك
او حركة يسال عنه سؤالا لانه عدل الى الحركة فلم كانت الحركة كذا وان جاء شئ مما الاصل فيه الاعراب مبنيا
على السكون سئل عنه سؤال واحد لم بنى وعلى حركة سئل عنه ثلثة اسئلة لم بنى فلم عدل
الى الحركة فلم كانت الحركة كذا كما ذكرنا ذلك كله فيما مر من الامثلة هذا فصل فى علامات الرفع
علامات الرفع وهو ما يحدثه العامل سواء كان لفظيا او معنويا وهذا هو النوع الاول من انواع علامات الاعراب
وهى اربع بالاستقراء لا زائد عليها فان قلت ما وجه جمع المص العلامة جمع كثرة والعلامات
كلها اربع وجمع الكثرة اقله باتفاق النحاة احد عشر قلت قد يعتذر عنه بانه من وضع جمع الكثرة
موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء وانه اراد التنبيه على مسئلة غريبة ذكرها السعد التفتازانى
فى التلويح والمشهور خلافها وهى ان جمع الكثرة والقلة متفقان باعتبار المبدا مفترقان
باعتبار المنتهى فمبدا كل منهما الثلثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة قال وهذا
اوفق بالاستعمالات وانه صح بخلافه كثير من الثقات فيصح على هذا تعبير المص منه بنحو تجوز وبه
يحصل ... لاتفاق الفقهاء على ان من اقر بدراهم يقبل منه تفسيرها بثلثة ولا حاجة للحصول الجمع
واستشكل له بعدم قبول التفسير من الناطق بحقائق الالفاظ فلا تقييد بالمجاز والعلامات الاربع

احدها الضمة وهي الاصل لان الاعراب بالحركات اصل للاعراب بالحروف ومن ثمة لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها ولذلك قدمها والثانية الالف وهي فرع نائب عن الضمة عند تعذرها لكونها اخت الواو المتولدة منها عند اشباعها اذ هما من حروف المد واللين فكان الانسب تقديم الواو عليها كما فعل صاحب الاجرومية وغيره لكنه اراد ان يجيب على تقديمها تقديم المثنى على المجموع في المواضع التي تنوب فيها هذه الفروع كما سيأتي فقد فات ذلك من فائدة الثالثة الواو وهي ايضا فرع نائب عن الضمة عند تعذرها لكونها متولدة منها عند اشباعها كما قلنا فهي بنتها الرابع النون وهي ايضا كذلك لكونها مقاربة للواو في المخرج ولهذا تدغم فيها ولكل من هذه العلامات مواضع تخصها فاما الضمة فيكون علامة للرفع اصالة في اربعة مواضع احدها الاسم المفرد والمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة منصرفا كان نحو جاء زيد او غير منصرف نحو قال ابراهيم المؤنث نحو جاءت هند ومذكرا كما مر ظاهرة فيه الضمة او مقدرة كقام عمرو قال

تنبيه قال بعضهم استشكل هذا الاطلاق بان من المفرد ما لا يرفع بالضمة كملحقات المثنى والجمع ويمكن الجواب بان هذه القاعدة واشباهها اغلبية وبان الالف واللام في المفرد للجنس وبان المراد بالمثنى ما يشمل المثنى حقيقة او حكما وكذا المجموع وثانيها الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده اما بزيادة ليست عوضا كصنو وصنوان ونقص كتهمة وتهم او بتغيير شكل من غير زيادة ولا نقصان كاَسد واُسْد او مع زيادة كرجل ورجال او مع نقص كرسول ورسل او معهما كغلام وغلمان تحقيقا كما مر او تقديرا كفلك مما الجمع والواحد فيه متحدان في الصورة نحو في الفلك المشحون وترى الفلك فيه مواخر فانه فيما اذا كان مفردا ضمته كضمة قفل واذا كان جمعا ضمته كضمة اسد واما جنب وان كان يطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد نحو زيد جنب والزيدان جنب والزيدون جنب فانهم لم يعدوه من هذا الباب وان امكن التقدير فيجعل جنب للمفرد كعنق وللجمع ككتب وذلك لانه لم تسمع له تثنية تقوم دليلا على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف مدلوله بل استعمل بلفظ واحد في الاحوال الثلاث بخلاف فلك فانه سمع له تثنية حيث قيل فلكان فدل ذلك على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف المدلول فسلك بالجمع سبيل المثنى تقديرا فكان الفرق واضحا واما من ثنى جنبا فقد جمعه ايضا وقال ابن مالك في باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير انتهى تنبيهان الاول ما ذكرناه من التقسيم هو تقسيم ابن مالك واعترض عليه بانه غير محرر فيه لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتهم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه قاله في التصريح وفي الجواب الثاني نظر الثاني يرد على الاطلاق قالوا انه من جموع التكسير ما لا يرفع بالضمة كملحقات جمع المذكر السالم نحو سنين وارضين ويجاب بان هذه القاعدة واشباهها اغلبية كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير جمع

يفارق جمع التكسير جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة يختص

بالعقلاء

بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه معرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله [illegible] ذكره في التصريح مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة فللقلة افعال وافعل وافعلة وفعلة وجمع مطلق التصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة والمراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة وبغير ذلك كثير وقد نظم بعضهم جموع القلة فقال الا ان افعالا مثال لا وافعلا وفعلة للجميع القليل وافعله كجمل واجمال وفلس وافلس وفتية وصدق والقتال واقتله ومن جمع بجمع الصحيح كالزيدون والهندات نحو جاءت مقبلة وثالثها جمع المؤنث السالم وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما او وصفا وعبر بعضهم بما جمع بالف وتاء مزيدتين وهو اولى ليشمل ما كان مفرده مذكرا كاصطبلات وحمامات وما سلم فيه بناء الواحد وما تغير فيه ذلك كسجدات لا يقال يرد ذلك على تعبير المص لانا نقول التعبير به جرى على الغالب او ان في الكلام حذف مضاف او صيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوف اي الجمع المؤنث السالم وما الحق بصيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتاء من جمع المذكر ولما تغير فيه بناء مفرده لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وان كان في الحقيقة جمع مذكر او مكسر او انه لم يلتفت لما جمع بالالف والتاء من جمع المذكر او المكسر لقلته وجاء بهم [illegible] ذكر ما هو الغالب والاكثر لا ما هو الاقل والانسب وان المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالف وتاء مزيدتين مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الجمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكفي في صحة المجاز فان قلت فيلزم ان يكون جمع المؤنث السالم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في بعض مثال لهما وعلى التقديرين يلزم المجاز على الخلاف في جواز الاول قلت هو مجاز مشهور على انه يمكن ان يجمع ان نحو اصطبلات وسجلات جمع مؤنث سالم حقيقة فيه لا مجازا تنبيهان الاول قوله السالم صفة للجمع كما قال بعضهم وجوز بعض المحققين كونه صفة للمؤنث فانه موصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد الثاني اورد على قولهم ما جمع بالف وتاء مزيدتين ان الذي جمع بهما هو المفرد وليس هو المراد قطعا الجمع المذكور واجيب بان الذي جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما جمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره ضابط الذي يجمع بالف وتاء قياسا [illegible] خمسة انواع احدها ذو التاء مطلقا اللهم الا نحو شاة وشفة وامة وامرأة وفلانة وفعلة ونقل في اسم اسبات وامهات وعجائز المنقول عن العرب الثاني علم المؤنث مطلقا الا نحو حذام على لغة تميم واشترط ابن الربيع العقل الثالث صفة مذكر لا يعقل بخلاف صفة المؤنث والعاقل الرابع مصغره بخلاف المؤنث الخامس اسم الجنس المؤنث بالالف الا فعلاء فعلان او افعل غير منقولين الى الاسمية ويجمع حرف الجيم فما كان فيه الفتحة فحرم وما بالاجماع

فبقى فيه على القصريات تغليبا لا لفا المقصورة يا وعلى المديات بالتاء دبالهمزة **و** نابعها الفعل **المضارع**
الذى لم يتصل به ما يوجب بناءه كاملا ينقل اعرابه كما اذا اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير المؤنثة المخاطبة
فيكون علامة رفعه ما استعرفه ولا فرق بين ان يكون الفعل المضارع المذكور صحيح الاخر او معتله فاذا كان
معتلا كانت الضمة فيه مقدرة نحو يدعو ويخشى كما نحيا **و** اما **الالف** فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة
فى موضع واحد وهو **المثنى** وحده المص تبعا لابن هشام فى الاوضح بقوله **وهو ما دل على اثنين**
واغنى عن متعاطفين قال الشارح فقوله ما دل جنس وقوله على اثنين فصل اول مخرج لما وضع لاقل كرجل
او لاكثر كصنوان وقوله اغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين وثنتين وشفع
وزوج وشبه بالمثنى اسم للشيئين وعمل فيه نحو القمرين الشمس والقمر انتهى ولعترض بعضهم على هذا
التعريف بانه صادق على الضمير فى قمتما وعلى اثنين واثنتين اذ هو مغن عن انت وانت وعن رجل
ورجل وامراة وامراة وفى صدقه على الاخيرين بحث انما صدق كل من الاثنين فالاثنين ذات متصفة
بالاثنينية مطلقا دون تعرض لكونه رجلا او امراة فتدبر وزاد بعضهم فى الحد بتجرده من لفظه احترازا عن القرين
والعمرين من الفا التغليب فليس مثنى بل ملحق به وسكوت المص عن ذلك وعدم عده فى الملحقات دال على ان
فى حد المثنى والمسئلة موضع خلاف فمن اخرجه من باب المثنى وادخله فى الملحقات ابن مالك فى التسهيل
حيث قال وما اعرب اعراب المثنى مخالفا لمعنا او غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به وقال ابن
هشام فى التذكرة ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى ولو صح ذلك فى بعض
تعاليقه بزيادة فقال اخراج هذا النوع من باب المثنى لا يعرف لغير ابن مالك ولا نجد احدا يذكره فيما
حمل على المثنى سواء لعلمهم بشمول اسم المثنى له وذلك انما جاز بعد ان قدر تسمية الشمس قمرا ونحوه انتهى
فان قلت هذا انما يصح عند من لم يشترط اتفاق المعنى فى التثنية كابن مالك تبعا لابن الانبارى واما عند من
اشترط فلا يصح وقد ذهب الى اشتراطه اكثر المتاخرين فلا يقال العينين للشمس وعين الذهب ولحنوا
الحريرى فى قوله جاد بالعين حين اعمى هواه * عينه فانثنى بلا عينين **قلت** قال العلامة التفتازانى
فى شرح التلخيص بناء على هذا القول يكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز وجميع باب التغليب
من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وقال فى شرح المفتاح ولا تاتيا ان التغليب فى العلاقة فيه
وانه من اى نوع منه فلم ار احدا حام حوله انتهى وقال الدمامينى فى الفصل اقول يمكن ان يجعل الملحق
فيه من قبيل المشاكلة فعبر عن مدلول الحجر مثلا بلفظ عمرو وعن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه
فى صحبته تحقيقا وظاهر كلامهم فى المشاكلة انها جهة التجوز هى وقوع مدلول هذا اللفظ فى صحبة الاخر
تحقيقا او تقديرا فهو من قبيل العلاقة فيه المجاورة انتهى وكونه ما ذكره هو ظاهر كلامهم فى جهة
التجوز لعلى لطلاقه قال المحقق الشريف فى شرح المفتاح المشاكلة هى ان يذكر الشىء بلفظ غيره لوقوعه
فى صحبته فان كان بين ذلك الشىء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال

ويكون

علاقة
ويكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما بين السيئة وجزائها وان لم تكن فلا بد ان يحصل الوقوع فى الصحبة
مصححة للمجاز فى الجملة والا فلا وجه للتعبير عنه انتهى وفى ضوء المصباح والتحقيق ان مقتضى الصحبة علاقة
باعتبار انها دليل المجاز فى الخيال فهى لعلاقة فى الحقيقة والاولى اصاحبة فى الذكر بعد الاستعمال والعلاقة
تصحح الاستعمال فتكون قبله انتهى **تنبيهات الاول** قال بعض المحققين هنا اشكال وهو ان التغليب
مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال لكل منهما مجاز على ان
اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة فى كل جمع والجواب ما اشار
اليه المحقق الشريف فى حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا من اللفظ وههنا
اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقى والمجازى لجواز ان لا يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا
يقصدان بارادة واحدة فى استعمالات الالفاظ انتهى **الثانى** هذا النوع من نحو القمرين والعمرين مسموع لا يحفظ
ولا يقاس عليه تارة يغلب الاشرف كالابوين وتارة الاخف كالعمرين وتارة الاعظم نحو مرج البحرين فانه
فى المهر وانما كان هذا من قبيل التغليب لان احد البحرين الملح والعذب والبحر خاص بالملح كذا قيل ومحكى
اختصاصه به مبنية على المشهور والا فقد صرح جماعة من اهل اللغة ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا
فعلى هذا لا يكون من باب التغليب **الثالث** يشترط فى كل ما يثنى عند الاكثرين سبعة امور الافراد والاعراب
وعدم التركيب والتنكير فما لعلم ينكر ثم يثنى واتفاق اللفظ والاتفاق وقد علمت ما فيهما وان لا يستغنى بتثنيه
غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء استغنا بسيا وهذه الشروط تعتبر فى الجمع ايضا كما صرح به فى الهمع غيره
الرابع الاسم اذا ثنى وكان صحيحا غير ممدود او منزلا منزلته لحقته العلامة من غير تغيير كرجلان
وامراتان ودلوان وظبيان وشنايان وحضيان او ممدودا فان كان ما قبل الهمزة الف زائدة والهمزة
المنقلبة واصل اقرت كقران فى قراءة بضم القاف وتشديد الراء المهملة وهو الناسك او مبدلة من اصل
فالقياس ابقاؤها على كلتا فى كسا اصله كساو وشذ كسايان او للحقة باصل فقلبها واوا اولى كعلباوان
فى علبا اصلها علباى بياء لالحاقها بقرطاس ثم ابدلت الياء همزة او بدلا من الف التانيث كحمراوان
فى حمراء او كان معتلا منقوصا لحقته العلامة من غير تغيير ايضا سوى رد يائه كقاضيان وقاضى
او مقصورا فالقصر ان كانت ثالثة والهمزة اصل اقرت كقرات فى قراء بضم القاف وتشديد الراء المهملة
على ثلثة او بدلا عن ياء او مجهولة الاصل واميلت قلبت ياء كجليان فى جلى وفتيان فى فتى
ومتيان فى متى مسمى به والا قلبت واوا كعصوان فى عصا وكذوان فى كذا مسمى به **ويلحق به** اى
بملحقات المثنى والمراد بها الفاظ شابهته فى الدلالة على معناه وليست منه لفقدها اعتبره فيه من
الشروط **وهى** خمسة الفاظ **كلا** للمذكرين **وكلتا** للمؤنثين ولا ينفكان عن الاضافة الى الظاهر
او مضمر وانما يلحقان بالمثنى بالشرط الذى ذكره بقوله **مضافين** الى الضمير **العكس** مبنى على التغليب والتانيث فى
وهو ثلثة الفاظ كلاهما وكلتاهما ونحو كلاكما وكلاهما وكلتانا فلا تكون الالف فيها علامة للرفع انما

بكونها كذلك ولما اذا اضيفا الى الظاهر فانهما للازمة ولعرابهما بحركات مقدرة عليهما لانهما لا تقبل الحركات وذلك
لانهما باعتبار لفظهما مفردان وباعتبار معناهما مثنيان فلفظهما يقتضي الاعراب بالحركات ومعناهما يقتضي
الاعراب بالحروف فروعي فيهما كلا الاعتبارين فاذا اضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظهما
الذي هو الاصل واعربا بالحركات التي هي الاصل نحو جاء في كلا اخويك ورايت كلا اخويك ومررت
بكلا اخويك واذا اضيفا الى المضمر الذي هو الفرع اعربا بالحروف التي هي الفرع نحو جاء في كلاهما ورايت
كليهما ومررت بكليهما وعلى هذه التفرقة الا ان اصحها الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة وثانيها
الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء وغيره قال الرضي ولا ادري ما صحة ذلك
وزعم بعضهم انهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما جرا ونصبا للتشبيه بـ
على ولدى قال ابن مالك وفي لغة كنانة دليل على ضعف هذا القول تتمة ولكون كلا وكلتا
مفردان لفظا مثنيان معنى جاز في ضميرهما الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى وقد اجتمع الامران
في قوله: كلاهما حين جد الجري بينهما : قد اقلعا وكلا انفيهما رابي : وقال تم كلتا الجنتين آتت
ثم قال وفجرنا خلالهما قال ابن طاهر وقوم لا يجيزون كليهما قام لانهم جعلوهما قام لانهم جعلوهما
مثنى حقيقة في الثلث الملحقات الاخر بالمثنى للمذكرين ومعرفان وهما اثنتان في لغة الحجاز وثنتان
في لغة تميم وكلاهما للمؤنثين ولم يقيدهما بما مر في الملحقين السابقين لانهما ملحقة بالمثنى مطلقا سواء
اضيف الى مضمر ام لا لان وضعهما وضع المثنى وان لم تكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد لا في المذكر
ولا المؤنث ولا المثنث قيل هذا الاطلاق يوهم جواز اضافة الثلثة الى كل ضمير وليس كذلك فانها لا تضاف
الى ضمير مثنى فلا يقال جاء الرجال اثناهما والمراتان اثنتاهما او ثنتاهما قياسا على جاء اثنيهم لانهم
لا تضمين التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه وقد اجيبت
عن ذلك في شرح الارشاد ولو دعت ما ذكره الحريري في درة الغواص في هذا البحث وتكلمت عليه
فيرجع اليه الرابع الملحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف كهو وينصب ويجر
باليا مثله ايضا كما شيئا ويجوز فيه ان يجري مجرى سلمان فيعرب عراما لا ينصرف للعلمية و
زيادة الالف والنون ولما دخل عليه الالف واللام جر بالكسر الخامس نون المثنى لا يجوز الا كسرها
مطلقا عند البصريين واجاز الكسائي والفراء فتحها مع اليا لا مع الالف واجاز بعضهم ضمها
مع الالف لغة واما مع الياء فلا يجوز حكاه الشيباني وقيل من العرب من يجعلها معتقب
الاعراب فعلى هذا تفتح مع اليا نصبا وتكسر جرا وحذفها للاضافة كثير ويشبه الاضافة في اثنى
عشر واثنتي عشرة وللتقصير للاضافة نحو لبيك وبيدي زيد وللتقصير الصلة مطلقا
عند سيبويه والفراء خلافا للمبرد اذ قصره ذلك على قولك اللذا واللتا قال الرضي اللذان واللتان
واما الواو فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين احدهما الجمع المذكر السالم

احد

وهو ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في اخره مع سلامة بناء مفرده ومن ثم سمي سالما ويسمى بالجمع الذي على
المثنى لتشبيهه له في كونه معربا بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة وقد يقال الجمع
بالواو والنون تسمية له باسم ما فيه والجمع على هجاءين لكونه يأتي على وجهين تارة بالواو وتارة
باليا قال الاسفراوي في شرح المفصل وقد عد بعضهم لهذه الواو ثمانية معان فقال هي علامة الجمع والسلامة
والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير اشمس وفيه من التسامح ما لا يخفى ويشترط في كل
ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الثاني ان يكون
للمذكر فلا يجمع نحو زينب ولا حائض الثالث ان يكون لعاقل فلا يجمع نحو واشق علما لكلب وسابق
صفة لفرس ثم يشترط ان يكون اما علما غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع نحو برق نحره ومعدي
كرب واما صفة تقبل التاء او تدل على التفضيل نحو قائم ومذنب والافضل فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح
وصبور وسكران واحمر قال ابن هشام في الاوضح تنبيهات الاول ينبغي تقييد تاء التانيث بكونها
غير عوض فلو كانت عوضا من فاء الكلمة نحو عدة او لامها نحو ثبة وجعلت ما هي فيه علما جاز جمعه بالواو والنون
كعدون وثبون ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره كشفات او يعتل لامه كعدي فيلزم جمعه بالالف
والتاء كديات هذا مذهب سيبويه وخالف المبرد فقال لا يجوز في عدة الا عدات ولا يجوز عدون
الثاني قال ابن مالك المراد بالمذكر المسمى لا اللفظ فان تذكير الاسماء ليس شرطا في هذا الباب بل الشرط
خلوه من تاء التانيث فلو سميت رجلا بزينب وسعاد جاز ان يقال في جمعه زينبون كما لو سمي بزيد
جمع بالف وتاء كزينبات الثالث التصغير قائم مقام الوصف فلذلك لو صغر نحو رجل وغلام جمع بالواو والنون
مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لان التصغير وصف في المعنى قاله المرادي وكذا المنسوب نحو بصري وبصريون
الرابع ما وقع في الفصيح من التعبير بلفظ العاقل هو المشهور وقال غير واحد الاولى التعبير بالعالم
ليشمل نعم الماهد وفن لا يبطل عليه تم انه عاقل لابهام العقل المنع من القبائح الجائزة على ذاته
تعالى الله عنها علوا كبيرا قيل وفيه انه ليس قياسا بل مقصورا على السماع صرح به في التسهيل وانه
جمع مجازي لجعل الواحد بمنزلة المتعدد فتامل الخامس اشترط الماذني في العلم ان لا يكون معدولا
ولا يجوز في نحو عمران يجمع هذا الجمع بل ان لا يثنى ولا يجمع مطلقا والجمهور على خلافه فان قلت
الاسم العلم اذا جمع زالت العلمية منه ضرورة ان تثنية العلم وجمعه يقتضي اخراجه عن حقيقة كونه
علما اذ يصير نكرة لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه لكونه لم يوضع علما الا مفردا
موضوعا دالا على الوحدة والتثنية والجمع بد لا من على التعدد والوحدة والتعدد متضادان قلت اجيب
بان معنى كلامهم ان الاسم اذا كان علما بشرطه صح ايراد الجمع عليه وذلك انه يتنكر فليس المراد انه يبقى
علما ويجمع على تلك الحالة فيؤول الامر الى ان ما يشترط وجوده شرط للاقدام على الحكم وقد نظم العلامة
في ذلك لغزا فقال : ايا علماء الهند لا زال فضلكم : مدى الدهر يبدو في مناذ لسعد : الم

بكم شخص غريب لتحنوا ؛ بارشاد معنى السؤال لعقيده ؛ وها هو يبدو بما اقترحه فهمه عليه لتهدي
الى سبيل رشده ؛ فيسأل اما امر شرطتم وجوده ؛ لحكم فلم نقض القياس بوجوده ؛ فلما وجدنا ذلك الا دريا صح ولا
منعتم ثبوت الحكم الا بفقده ؛ وهذا المعنى في الغاية غاية ؛ مثل من جوابه تتموج لبرده ؛ السادس قال
بعضهم ان اريد بالجمع المذكر ما هو جمع في الاصل وفي الحال ورد عليه جمع جعلت نونه معتقب الاعراب نحو
قنسرين فانه يعرب بالحركات والياء ملتزمة كالالف في مثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال الخرج جمع العلم
المعرب بالواو والياء انتهى واجاب بعض المحققين باختيار الاخير ولا يضر خروج الجمع العلم لانه شاذ
السابع حكم الاسم اذا جمع هذا الجمع كالمثنى من لحوق العلامة من غير تغيير ولا يستثنى الا المنقوص والمقصور
فان اخرهما يحذف لالتقاء الساكنين ثم يضم ما قبل اخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة الحرف نحو جاء
القاضون ورايت القاضين ومررت بالقاضين ويفتح ما قبل اخر المقصور دلالة على ما حذف نحو وانتم الاعلون
لمن المصطفين ملحقاته وقد تقدم بعضها وهي اربعة انواع الاول اسماء جموع وهي اولو بمعنى صاحب اسم جمع
لذو لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو كقوله تعالى ولا يأتل اولوا الفضل منكم وتكتب بواو بعد الهمزة حملا على اولي
وكتبت اولي بالواو لئلا تشتبه بالى وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى التسعين بادخال الغاية فكلها
اسماء جموع وليس عشرون جمعا لعشر ولا ثلاثون جمعا لثلاثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين
على تسعة لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الكلمات تدل
على معان معينة ولا تعيين في معاني الجموع كذا قيل قال بعض المحققين وفي كلا التعليلين نظر اما الاول
فان اريد الاطلاق على سبيل الحقيقة فالتعيين على ثلاثين ممنوع لجواز كون عشرين منقولا لمرتبة معينة من الجمع
الا هذا العدد المعين واطلاق المنقول على المعنى الاصلي مجاز وان اريد به الاطلاق على سبيل الحقيقة
او سبيل المجاز فمسلم لكن بطلان الثاني ممنوع لجواز ان يكون استعمال عشرين في ثلاثين على سبيل المجاز
وفيه ذلك اخواتها واما الثاني فان اريد انه لا تعيين في الجموع اصلا فهو ممنوع لجواز وضع الجمع
لنوع معين وان اريد انه لا تعيين في الجموع من حيث انها جمع فمسلم لكن لا يلزم منه عدم كون عشرين
جمعا انتهى والاولى ان يقال هذه الاعداد ملتئمة من الفاظ حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار
مراتب الاعداد كما في هذه الاعداد كما قيل انها لا واحد لها من لفظها ومن اسماء الجموع المذكورة عالمون
بفتح اللام اسم جمع لعالم وهو ما سوى الله تعالى قاله ابن النحاس وغيره وليس جمعا لعالم بل عن العالم وانما
لم يكن جمعا للعالم لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده
لذلك ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين
والاعراب خاص هذا قول ابن مالك ومن تبعه وذهب كثير الى انه جمع لعالم فيكون جمع تصحيح
لم يستوف الشروط من حيث ان عالما اسم جنس وليس بعلم ولا صفة وبالجملة فهو من ملحقات الجمع
المذكور الثاني جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها اهلون ووابلون جمع اهل ووابل لانهما

ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا غير عاقل الثالث جموع تكسير جمعا لثلاثي حذفت
لامه وعوض عنها التاء ولم يكسر كعزة وعزين وعضة وعضين بخلاف نحو ثمرة لعدم الحذف
ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ونحو يد ودم لعدم التعويض وشذ ابون واخون ونحو اسم وبنت
لان العوض غير الهاء وشذ بنون ونحو شاه وشفة لتكسيرهما على شياه وشفاه الرابع ما سمي
به منه او مما الحق به كزيدون علما وعليون اسم لاعلى الجنة وهو في الاصل جمع علي بكسر العين
واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو تنبيهات الاول يجوز في هذا النوع
المسمى به ان يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات ظاهرة على النون منونة ان لم يكن
اعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف ودون هذا ان يجرى مجرى
هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كهارون او يجرى مجرى عربون
في لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلاث على النون منونة ودون هذا لزوم الواو وفتح النون
مطلقا ذكره السيرافي وبعضهم يجري بنين وباب سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين بالتنوين على
لغة بني عامر وبني تميم على لغة تميم قال ؛ وكان لنا ابو حسن علي ؛ ابا برا ونحن له بنين ؛ وقال حقا
من يحذو فان سنينه ؛ لعبن بنا شيبا ؛ وشيبننا مردا ؛ وبعضهم يطرد هذه اللغة في لزوم الياء
والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وكل ما حمل عليه الثاني نون الجمع المذكر وملحقاته
مفتوحة وقد تكسر ضرورة وقيل من العرب من يكسرها على الاصل وتسقط للاضافة وفي صلة كقراءة
الحسن والمقيمي الصلاة بنصب التاء وفي الشعر كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم اي وان الذين
وقيل لام ساكنة كقراءة من قرا غير معجزي الله بنصب الهاء وفي شذوذ كقراءة الاعمش وما هم بضاري
به وفي ضرورة كقوله لو كنتم منجدي حين استعنتكم قال في الارتشاف والثالث
اث الضمير لانه فرق بين المراة من زوجها كابيه وقد يطلق الرجل من فجر
كابيها وصح في القاموس باطلاقه عليهما بلا تفصيل ايضا حبه لكن دون تقيح
تعظيم ما اضيف اليه والموصوف به بخلاف صاحب فيهما والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الالفاظ
الستة لم يعرف الفقهاء والمحدثون ومنهم من عدها خمسة بنقص الهن منكرا جوازا تمامه والحق
الجواز في اخلة قليلة ولقلتها وعدم شهرتها انكرها من انكر وكان على المص التنبيه على قلته
لئلا يتوهم مساواته لمن قال ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب ولو خلى من الفضل
باو فرنصيب وقد لغة واحد الا ضعف فيه النقص بحذف الاخر وجعل ما قبل اخره فيعرب بالحركات الثلاث
ظاهرة عليه قال ابن هشام وهذه اللغة مع كونها اكثر استعمالا هي افصح قياسا لان ما كان ناقصا في
الافراد فحقه ان يبقى على نقصه في الاضافة كما في يد ما حذفت لامها في الافراد وجعل الاعراب على ما
قبل اللام استصحابا لذلك حال الاضافة فعربت بالحركات قيل وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس

في الجنة

كرجل وفرس ونحو ذلك وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة فاحترز باضافته ذو الحال
عن ذو الموصولة فيلزمها الواو ومبنية على السكون لا على الواو خلافا لمن وهم ويتجه في الطائية لانها
انما تكون في الحال وقد تعرب كهذه نحو قوله وحسبي من ذي عندهم ما كفانيا في رواية ذي بالياء
فكان الاحسن تقييدها بالمعرب ككافية الكافية والعمدة لابن مالك لكن العمران انما هو عن ذو بمعنى الذي فيها
على لغة اعرابها فانها تجري مجرى ذو بمعنى صاحب فينبغي ادخالها فانما يكون الواو علامة الرفع نيابة
عن الضم في هذه الاسماء وكذا الالف والياء عن الفتحة والكسرة فيها كما سيأتي حالة تركيبها مفردة فلو كانت
مثناة او مجموعة اعربت اعراب المثنى وذلك الجمع مكبرة فلو كانت مصغرة لعربت بحركات ظاهرة و
ذلك في غير ذو اذ لا تصغر مضافة الى غير الياء وعدل عن قول كثير الى ياء المتكلم لان التقييد بذلك
كما قال ابن هشام حشو اذ ليس لنا اسماء يضاف اليها سواها كانت الاضافة لفظية كما مر او تقديرا كقوله
خالط من سلمى خياشيم وفا اذ التقدير خياشيمها وفاها فلو كانت مضافة الى الياء لعربت على الاصح
بحركات مقدرة كما سيأتي وكلها تضاف الى الياء الا ذو فانها لا تستعمل مضافة لغير الياء بل لاسم الجنس
الظاهر اصلا واما قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ ولحن وزاد بعضهم قيدا رابعا
وهو ان تكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات وهو متجه متعين ويقيد الفم
قبل وقد يستغنى عن ذكر هذه القيود بالنطق بالاسماء المذكورة كذلك واعتذر عمن لم يذكرها بذلك
وهو غير سديد اذ لا استغناء عن ذكرها لان النطق بها كذلك يوهم ان الشرط اضافتها لضمير الغائب
فلذلك لم يكتف المصنف في بيانه بالمثال وكذا ابن الحاجب عن اكتفائه به في غيره نعم الاكتفاء بنطق
فوك كذلك عن تقييده بالخلو عن الميم صحيح فان لم يخل منها اعرب بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه ودونه
منقوصا وبحركات مقدرة مقصورا كعصي وفي ذلك تثليث فائه تضعيفا وقصرا ونقصا فابتلها الميم
فهذه عشر لغات كاملة ذكرها ابو حيان في الارتشاف وغيره واقتصر في التسهيل على تسع تذنيب الاول
ما ذكر من اعراب هذه الاسماء بحركات مقدرة حال اضافتها لليا قال بعض المحققين لا يظهر فرق اذ الفرق
بينه وبين مسلمي تحكم لا ان يقال في حال النصب يوجب الحكم بان الياء اعراب وبعد منه فلما قيل
في مسلمي علم ان الياء للضم ثبتت في الاحوال الثلثة على نحو واحد وان اعرابه على ما كان عليه في حال الافراد
دون حال اضافته انتهى وتحقيق في الفرقان الياء في اعيدت حال الاضافة لئلا يبقى الاسم
المتمكن على حرف واحد بخلافه في مسلمي تقدير الثاني لا يختص النقص بالهن بل يجوز في الاب والاخ
والحم بقلة ومنه قول رؤبة بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم وحكى ابو زيد جاء اخي
اخك والقراءة هنا حمك وقصرهن اولى من نقصهن كقوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
وقول بعضهم مكره اخاك لا بطل وقولهم للمرأة حماه حكاه الاصمعي واما النون فيكون علامة
للرفع نيابة عن الضم في الفعل المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى وهو

الالف سواء كان في الضمير حاضرا او غائبا والنون بعده مكسورة غالبا وقرئ اتعدانني بفتحها وتدغمانه
بضمها او جمع وهو الواو وكذلك او المؤنثة المخاطبة وهو الياء والنون بعدهما مفتوحة ويفعلان
بالياء المثناة التحتية للاثنين الغائبين وتفعلان بالتاء المثناة الفوقية للاثنين المخاطبين
والغائبتين ويفعلون بالياء المثناة التحتية لجماعة الذكور الغائبين وتفعلين للواحدة المخاطبة
وتسمى هذه الافعال الامثلة الخمسة لانها ليست افعالا باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل
كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان ويستويان ونحوها وكذلك الباقي وانما جعلوها
خمسة نظرا للفظها كما هي الاسماء الستة بنظر الفن ولو عبر بهذا لذلك ولم يصرح بالضمير لكان اولى
ليكون الالف والواو اعم من ان يكونا ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين
نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا فصل في علامات
النصب وعلم النصب وهو امر يجلبه عامل سواء كان العامل اسما او فعلا او حرفا خمس لا زائد
عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احديها وهي الفتحة وهي الاصل لما مر ولهذا لا يقوم غيرها مقامها
الا عند تعذرها ومن ثم قدمها و الثانية الالف وهي فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لكونها
ناشئة عنها عند اشباعها و الثالثة الياء وهي ايضا فرع نائب عند تعذرها لكونها اخت الالف
فنابت كاختها و الرابعة الكسرة وهي ايضا كذلك لكونها اصل الياء التي هي علامة النصب في
بعض المواضع فنابت حملا على فرعها و الخامسة حذف النون وهو ايضا فرع نائب عن الفتحة عند
تعذرها لانه لما كان ثبوتها علامة الرفع لم يبق الا ان يكون حذفها علامة للنصب ولكل من هذه
العلامات مواضع تخصه فاما الفتحة التي هي الاصل فتكون علامة للنصب في ثلثة مواضع
احدها الاسم المفرد المقدم ذكره سواء كان منصرفا كرايت زيدا او غير منصرف كرايت احمد
فيه الفتحة كاملة او مقدرة كرايت موسى و الثاني الجمع المكسر المقدم بيانه منصرفا كان كرايت
رجالا او غير منصرف كمخلت مساجد ظاهرة فيه الفتحة كما مر او مقدرة كقوله نعم والكل الايامى
منكم و الثالث الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب من نواصبه الاتي ذكرها فلم يتصل به شيء
باخره شيء يوجب بناءه او ينقل اعرابه كما مر صحيحا كان اخره نحو لن نضرب او معتلا نحو لن نخشى
فالفتحة في هذا مقدرة كما سيأتي بيانه و اما الالف فيكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في
موضع واحد وهو المثنى المقدم ذكرها نحو دابا ابال اخوها و اما الياء فيكون
علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين وهما المثنى وجمع المذكر السالم المقدم ذكرهما والحقهما
مقدرة كما نحوه رايت الزيدين والزيدين بفتح ما قبل الياء في الاول وكسره في الثاني وملحقات
كليهما وللمرايتين كلتيهما وعددت عشرين من الدراهم وقس على ذلك و اما الكسرة فتكون علامة النصب
نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو جمع المؤنث السالم المقدم بيانه نحو رايت الهندات وحمل عليه

اولات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات بمعنى صاحبة نحو وان كن اولات حمل و
كتبت الواو بعد الفه حملا على مذكره اولو وما سمي به منه كعرفات ولما نصب هذا الجمع بالكسرة
حملا للنصب على الجر كان اصله وهو الجمع المذكر السالم وقضيته الحاقه ان الكسرة علامة للنصب
فيه ولو كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو مذهب البصريين وذهب بعضهم الى ان المحذوف
لامه اذا لم ترد اليه اللام في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة وابن مالك في التسهيل على ان الخلاف لغة
والكسرة فيه اعراب خلافا للاخفش والمبرد في انها بناء و اما **حذف النون** فتكون علامة للنصب نيابة عن
الفتحة عند تعذرها في موضع واحد وهو **الافعال الخمسة** المتقدم ذكرها نحو الزيدان لن يفعلا وقس
على ذلك واما قوله تعالى الا ان يعفون فالواو فيه لام الكلمة والنون ضمير النسوة عايد على المطلقات وفيه
يفعلن فلهذا لم تحذف عند دخول الناصب بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة كالواو في
والنون علامة الرفع فتحذف عند دخول الناصب فتقول ان يعفو فالام وان تعفوا اقرب للتقوى و
اصله تعفوون بواوين اولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها
الضمة وبعدها واو ساكنة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الاولى ثم دخل
الناصب فحذفت النون وقد تقدم نظيره وانما اختصت الاولى بالحذف دون الثانية لانها جزء الكلمة
والثانية كلمة وحذف جزء اسهل من حذف كل ولانها اخو الفعل والحذف بالاواخر اولى ولانها
لا تدل على معنى بخلاف الثانية وحذف ما لا يدل اولى من حذف ما يدل ولهذه الاوجه الثلاثة
حذفوا لام الكلمة في غاز وقاض ونحوهما دون التنوين لانه جيء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولانه صفة لازمة
بانه اخر وبزيد وجها رابعا وهو انه صحيح والياء معتلة قال ابن هشام في شرح الشذور
قال ابن هشام في شرح اللمحة سميت الافعال المذكورة خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين
واللاحن ان تعد ستة انتهى قال بعض المحققين وفيه بحث من وجهين احدهما ما قدمناه من
ان عدها خمسة نظرا الى اللفظ هو الانسب بنظر الفن والثاني ان تسميتها خمسة ليست مبنية
على ادراج المخاطبتين فقط تحت المخاطبين بل على ادراج الغائبتين ايضا تحت الغائبين كما
علم مما مر في علامات الرفع ومن هنا توجه القدح في قوله واللاحن ان تعد ستة اذ اللاحن على ما
بناء على ما بيناه ان تعد سبعة تامل **فصل** في علامات الجر وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل
حرفا ام اسما **ثلث** لا زايد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احدها **الكسرة** وهي الاصل في بابها
لما مر ولقاقيها و الثانية **اليا** وهي فرع نايبة عن الكسرة عند تعذرها لانها تنشا عنها عند
اشباعها فهي بنتها فقامت مقامها و الثالثة **الفتحة** وهي ايضا فرع نايبة عن الكسرة عند تعذرها
لان الكسرة عند تعذرها نايب عنها في جمع المؤنث السالم فكافاتها هنا اما **الكسرة** فتكون علامة
للجر اصالة في ثلثة مواضع احدها **الاسم المفرد** الثاني **الجمع المكسر** المتقدم ذكرهما **المنصرفين** بفتح

اليا

النون
اليا صفة للمفرد والجمع وما غير المنصرفين فجرهما بالفتحة كما ياتي والمراد بالمنصرف ما لحقه الصرف الذي هو التنوين
الدال على الامكنية وجرهما بالكسرة وقد تلخص مما تقدم هنا ان الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين يرفعان
بالضم وينصبان بالفتحة ويجران بالكسرة هذا هو الاصل نحو جاء زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت
بزيد ورجال وما عدا ذلك فرع كما ستعرفه وستتضح و الثالث **الجمع المؤنث السالم** فهو يرفع بالضم وينصب و
يجر بالكسرة نحو جاءت الهندات ورايت الهندات ومررت بالهندات وكذا ما حمل عليه و اما **اليا** فتكون
علامة للجر نيابة عن الكسرة في ثلثة مواضع احدها **الاسماء الستة** المتقدم ذكرها فتلخص انها ترفع
بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء نيابة عن الحركات هذا هو المشهور من قول العرب ذكرها ابو حيان فلا ترتضها
وشرحه على التسهيل وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين ورد
بان الاعراب زايد على الكلمة فيؤدي الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ولا نظير لذلك واجاب الرضي بانه
لا محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني لام التثنية
والجمع اذ هي من سنخ المثنى والمجموع انتهى قالوا وانما اعربت هذه الاسماء بالحروف لانهم لما اعربوا المثنى والمجموع بالحروف
ان ارادوا ان يصلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد منافرة تامة والاعراب بالحروف
وان كان فرعا للحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف على حركتين فكرهوا استبداد المثنى والمجموع الفرعيين
عن المفرد بالاعراب بالاقوى فاختاروا هذه الاسماء وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب
بالاصل وهو الحركة وبالاقوى وهو الحرف وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة
فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها لهما في ان معانيها منبئة عن
التعدد كالاخ للاخ والاب للابن مع وجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء
المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف المحذوف ما ذكرنا لتراخيها لتقوم الثنا
بظهور المعنى وقد ابو حيان والصحيح انها معربة بحركات مقدرة في الحروف وانما اتبع فيها ما قبل الاخر للاخر
فاذا قلت قام ابوك فاصله ابوك بوزن فرسك ثم اتبعت حركة اليا لحركة الواو فصار ابوك فاستثقلت الضمة
على الواو فحذفت واذا قلت رايت اباك فاصله ابوك بوزن فرسك قيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلبت
الفا وقيل ذهبت حركة اليا لتتبع حركة الواو ثم انقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا قلت مررت
بابيك فاصله بابوك على وزن بفرسك ثم اتبعت حركة اليا لحركة الواو فصار بابوك فاستثقلت الكسرة
على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء وانقلبت في مثنى قال وهذا الاتباع وجد نظيره
في امرء وابنم على احد اللغتين فيهما فتقول هذا ابنم وامرء ورايت امرء وابنما وامرء وهذا مذهب البصريين
ومذهب الكوفيين الى ان امرء وابنما معربان من مكانين فالحركة في الباء والنون ليستا اتباعا لحركة
الهمزة والميم وباللغة الاخرى فيهما فتح الراء والنون في الاحوال الثلثة ولم يسمع تثنيتهما ولا جمعهما بالواو
والنون ولا التكسير قال وهذا المذهب من اتباع ما قبل الاخر للاخر هو مذهب سيبويه والفارسي والجمهور

من البصريين واصحابنا انتهى قال الدماميني ولا خفاء بما في هذا التقدير من التكلف للاتيان بما يوجب زيادة
النقل للاتيان بما يوجب زيادة النقل من غير داع اليه **تنبيه** لا يعترض على ما قررته ما وجد بخط
علي ابن ابي طالب عليه السلام كتبه علي بن ابوطالب قيل لان خطه ذلك عليه السلام كان بالكوفي والياء فيه قريبة
من الواو في الشكل فاشتبه على من قرا خطه الياء بالواو فنقطها واوا وانما هي ياء وهذا الخط المعروف الان
انما هو حادث قال ابن خلكان اول من نقل هذه الطريقة من الخط الكوفي وابرزها في هذه الصورة ابو علي بن
مقلة الوزير انتهى وقيل بل هي ياء وهو محمول على الحكاية وعليه حديث قال ابن حجر من محمد رسول الله
الى شيخ المهاجرين ابو امية قال ابن الوردي في شرح التحفة الوردية وعندي ان الواو في ابو هنا انما هي
منبهة على الاصل في الخط ولا ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة والزكوة فاعرفه فهو حسن انتهى وفي شرح
الكافية لابن مالك يمكن ان يكون من الحكاية ما كتب بواو في خط الصحابة فلان بن ابو فلان بالواو
كانه قال فلان بن المقول فيه ابو فلان والمختار عند المحققين ان يقرا بالياء وان كان مكتوبا بالواو
كما تقرا الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق منقلب عن واو
انتهى وقال الشيخ خالد الازهري في التصريح وعندي ان تقرا بالواو بوجهين احدهما ان الفرض انه حكاية
وقراءته بالواو تفوت ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانهما غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون
وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم على اول احواله وذلك لا يغير انتهى **و** الثاني والثالث **المثنى
والجمع** المذكر السالم وملحقاتهما فالحاصل ان المثنى يرفع بالالف والجمع بالواو وكلاهما يجران وينصبان
بالياء نيابة عن الحركات الثلث وكذا ملحقاتهما وانما اعربا بذلك اعني بالحروف لانهما فرعا الواحد وفي اخرهما
حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يحصل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب
كما انهما فرعان له لكن الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات واختص المثنى في الرفع بالالف والمجموع فيه
بالواو لان المثنى اكثر دورانا في الكلام من الجمع والالف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة فجعلوا الخفيف في
الكثير والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون قال ابن اياز في شرح الفصول
وفيه نظر اذ لقائل ان يقول لم يجعلوا الالف علامة للنصب والجر في المثنى والواو كذلك في الجمع مع بقاء
هذا التعليل فيحتاج الى تعليل اخر نعم هذا يصلح تعليلا لجعل الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع
والصواب ان يقال انما اعرب المثنى والمجموع هذا الاعراب المعين اعتبارا لالف المثنى والواو في المجموع وجعلها
والياء فيهما جرا ونصبا لان الالف كان قد جعل قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة
للجمع وهما يصلحان للاعراب كما مر واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو المجموع
علامة للرفع فيهما فلم يبق الا الياء للجر والنصب فيهما والجر اولى بها اذ علامته الاصلية الكسرة وهي بعض
الياء وحمل عليه النصب لكونهما علامتي الفضلة وفرق ما بين المثنى والمجموع بان فتحوا ما قبل الياء في
التثنية لخفة الفتحة وكثرة المثنى وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وكسروا النون المزيدة للرفع

توهم اضافة او افراد في المثنى لانها ساكنة في الاصل والاصل في تحريك الساكن ان يكون بالكسر وفتحت
النون المزيدة ايضا للرفع توهم اضافة او افراد في الجمع للفرق بينه نحو المصطفين وطرح اللبا في الثنا **و** اما
الفتحة فتكون علامة للجر نيابة عن الكسرة عند تعذرها **في** موضع واحد وهو **غير المنصرف** وهو
ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان من علل تسع او واحدة تقوم مقام العلتين وسيأتي بيانها ان
شاء الله تعالى في اخر الحديقة الثانية سواء كان مفردا او جمع تكسير كقوله تعالى واوحينا الى ابراهيم واسماعيل
ويعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل واذا دخلت عليه ال او اضيف جر بالكسرة كما سيأتي في نحو وانتم عاكفون
في المساجد ولقد خلقنا الانسان في احسن تقويم **تنبيهان الاول** قيل يرد عليه نحو عرفات من قوله تعالى فاذا افضتم
من عرفات لكونه غير منصرف وجر بالكسرة وقد يجاب بانا لا نسلم انه غير منصرف بل هو منصرف
كما صرح به الزمخشري وغيره اولا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب اليه بعضهم قال الدماميني في شرح
التسهيل قال بعض المحققين والاوجه ان يجاب بان الغرض كما هو ظاهر بيان تغير المنصرف فهو من حيث انه
منصرف وجر مثل عرفات بالكسرة على القول بانه غير منصرف كما ذهب اليه الجمهور واختاره ابن الحاجب
وابن مالك وغيرهما ليس من هذه الحيثية بل هو من حيث انه كان في الاصل يجر بالكسرة فقصد استصحاب
ذلك الحكم انتهى **الثاني** قال العصام الذي ينبغي مثل جوار من نحو مررت بجوار فان الفتحة ليست فيه علامة
الجر نيابة عن الكسرة لا لفظا ولا تقديرا والا لكان مفتوحا لفظا لخفة الفتحة انتهى واجيب بان الفتحة
مقدرة وان كانت في نفسها خفيفة لكنها لما كانت نائبة عن الكسرة المستحقة لهذه الكلمات تعرف بها وكثرة
على الياء ثقيلة بلا شك اعطي نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فقدرت على ان المفهوم من كلام المص
هنا كما سيأتي ان المعتمد هنا في حالة الجر هو الكسرة لا الفتحة كما ستراه **وعلامة الجزم** وهو قطع الحركة او الحرف
للجازم اثنتان اصلية ونائبة احديهما **السكون** وهو حذف الحركة وهو الاصل **و** الثانية **الحذف**
وهو اسقاط حرف العلة او النون للجازم وهو فرع نائب عن السكون لان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات
او بالسكون وهو عكس كان بالحروف وبالحذف كان على خلاف ذلك **فاما السكون** فيكون علامة للجزم اصالة
لفظا او تقديرا **في** موضع واحد وهو الفعل **المضارع** حال كونه **صحيحا** وهو في اصطلاح النحويين ما
ليس لامه حرف علة اي واوا والفا او ياء ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر بل لا يحتاج ذكره نعم يحتاج ذلك على
اصطلاح الصرفيين فان الصحيح عندهم ما ليس في اصوله حرف علة سواء كان فاء او عينا او لاما وسميت
هذه الاحرف احرف علة لان من شانها ان ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله
وقيد بذلك لاخراج المعتل فانه حكمه سيأتي وينبغي تقييده ايضا بكونه غير متصل به شيء مما يجزم حذفه
لم يلد ولم يولد فلم يكن الذين **و** اما **الحذف** فيكون علامة للجزم نيابة عن السكون في موضعين احدهما
فيه اي في الفعل المضارع حال كونه **معتلا** وهو في اصطلاح النحويين ما لامه حرف علة ولذلك لم يحتج
الى ذكر الاخر كما مر بخلافه في اصطلاح الصرفيين فانه ما احد اصوله حرف علة وانما جزم بحذف الاخر

نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها بسكونها ضارعت الحركات في الخفة فيتسلط عليها العامل تسلطه على
الحركات وفي ذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف اخرهن والحركات ادلة عليهن واما قوله لا تخف دركا ولا
تخشى باثبات الالف فاول بحذف الالف التي هي لام الفعل وهذه الالف الاخرى بها للفواصل كما في
الظنونا والسبيلا كما للسيرافي وقال ابن هشام ان لا الثانية نافية والواو للاستئناف اى وانت
لا تخشى واما قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله الم ياتيك والانباء
تنمى بما لاقت لبون بني زياد * وقوله اذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق * فضرورة
قد يطلبها الجزم في الجميع على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا ومقدرا قال ابن السراج
وقيل هذه الاحرف للاشباع والاحرف الاصلية محذوفة بالجازم **تنبيه** ما ذكره من ان علامة الجزم في
الافعال المذكورة حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومتابعيه من ان هذه الافعال لا
يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب انما
قدرناه في الاسم لانه فيه اصل فيجب المحافظة عليه واما الفعل فهو فيه فرع فلا حاجة لتقديره فيه فيجعل الجازم كالدوا
المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها
فعليه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما
بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة
نفسه فظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم بحذف حرف العلة ومن يقول ان الجزم انما
بحذف الحركة وضعف الاخير للفرق نبه عليه ابن هشام وغيره فقول المص هنا ان الحذف علامة الجزم
لا يناسب ما ذهب اليه فيما حكيناه عنه قريبا ان شاء الله تعالى من ان الفعل المضارع معتل اى الجزم
الثاني اذا كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرا مضارع قرا ويقرئ مضارع اقرا ويوضؤ ... غير الاعراب فتدبر
جاز فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو
بدل قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة كما تقرر
وان قلنا انه بدل غير قياسي وان حرف العلة متمحضا وليس بهمزة فيحذف كما يحذف حرف العلة المحض في نحو لم
يخش ويرم قال ابن نحاس وقال ابن هشام في الاوضح ان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسي ويمتنع
الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وان كان قبله فهو ابدال شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف بناء على
عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر والاعتداد به انتهى وما ذكره من جواز الامرين هو قول ابن عصفور و
الصحيح القول بوجوب الاثبات وهو ما عليه الاكثرون فلا ينافي في ذلك ما اقتضاه كلام المص هنا لاجماع بناء على
هذا القول **والثاني في الافعال الخمسة** يعني الامثلة الخمسة المتقدم ذكرها فلتحفظ انها ترفع بثبوت النون وتنصب
وتجزم بحذفها نحو يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا حملوا النصب على الجزم كما حملوه على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم
لان الجزم نظير الجر في الاختصاص ويفعلان ويفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وقد استعمل المص في تعداد هذه

العلامات

٤١

العلامات وذكرها مواضعها انما فعله صاحب الاجرومية قيل وهي من بدع العبارات سلما فيهما من تنوين الخاطر على المبتدى
بكثرة التكرار وكان الاولى ان يبين ما جاء على غير الاصل ويترك ما جاء على الاصل اذا مر بين كما فعله اكثر المؤلفين
في مختصراتهم ومطولاتهم هنا **فصل** في الاعراب التقديري تعرض لتبيين المقدر اعرابه لامكان ضبطه وتتبع
ما عدا ظاهر الاعراب **تقدر الاعراب** حركة كان او حرفا **في سبعة** اشياء من اسم او فعل **كما في المتن** اى
على ما هو المشهور عند النحويين وما غير المشهور ففوق السبعة كما ستنبئه اى تقدير تقديرا مطلقا او مع ملاحظة
كونه مطلقا اى في الالقاب الثلاثة الرفع والنصب والجر او الرفع والنصب والجزم في الثلاثة الاول
في الاسم المقصور وهو كل اسم معرب بالحركات اخره الف لازمة قبلها فتحة **كموسى** لتعذر تحريك الالف
مع بقاء كونها الفا وسمي مقصورا من القصر لامتناع مده او لانه مقصور عن الحركة والقصر الحبس اللازم والاقل اولى
لما يلزم على هذا من اطلاق المقصور على المضاف الى الياء انتهى وظ ان المراد من قوله يلزم اللزوم بحسب الظ دون التحقيقي
لان ما ذكره وجه مناسبة للتسمية ووجه المناسبة لا يوجب التسمية كما هو مشهور قال صاحب المفتاح واعتبار
التناسب في التسمية لترجيح اقدامه على ما هو تحتهما من الكلام لما تحقق فايات والتسوية بين تسمية انسان له
حمرة باحمر وبين وصفه باحمر تزول فان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على الغير حال التخصيص بالمسمى
واعتبار المعنى في الوصف لصحة اطلاقه عليه فاين احدهما عن الاخر انتهى وقال بعضهم لانه يجعل المقصور من القصر
كعنف خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور **تنبيه** في تمثيله بموسى اشارة لاختياره قول
ابن فلاح اليمني من ان المقصور غير المنصرف يعرب بالحركات الثلاث تقديرا قال لان الكسرة انما امتنعت فيما
لا ينصرف كما حسن الثقل ولا ثقل مع التقدير والذي عليه الجمهور ان اعرابه بالحركات الثلاث مقدرة مخصوص
بالمنصرف منه اما غير المنصرف منه كموسى فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها **و** في
الاسم المعرب بالحركات **المضاف للياء** لالتزام الاتيان بحركة قبل الياء تجانسها وهي الكسرة فاذا تحقق
الاسم الاعراب بالتركيب لم يمكن المجيء بحركات الاعراب اذ لا يقبل المحل الواحد في الان الواحد حركتين متماثلتين
او مختلفتين وبهذا يرد على ابن مالك في دعواه ان الكسرة لم تقدر في حالة الجر بل هي اعراب لانها تنحتم
قبل التركيب كذا قاله غير واحد قال بعض محققي المتاخرين وفي الحكم بتقدم كسرة المناسبة مع تقدم عامل
الجر عليها نظر قال الدماميني في شرح التسهيل وينبغي لابن مالك اذ ذهب في نحو غلامي ان الجر ظاهر ان يقول
في نحو مسلمي رفعا انه مجرور بالفتحة مقدرا ويرد بانه في حالة النصب كذلك انتهى وذهب الجرجاني وابن الخشاب
والمطرزي ونقله الرضي عن المحقق ان نحو غلامي مبني لاضافته الى المبني والحق انه معرب مقدر الاعراب كما
ذهب اليه المص وفاقا للمحققين بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامها والاضافة الى المبني مطلقا ليست
من اسباب البنا وقال ابو البقاء في اللباب ذهب قوم الى انه غير مبني اذ لا علة فيه توجب البنا وغير معرب اذ
لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة اعرابه وسموه خصيا والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني
عند اخرين على تسميتهم اياه خصيا خطا لان المخصي ذكر حقيقي واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه ان يسموه

اليه انه يتوهم خنثى مشكلا انتهى و تقدر الثلث الحركات وهي الرفع والنصب والجزم في

من نحو قولك هل تضربان وان لا تضربان ولا تضربان يا زيدان فقد علمت ذلك

الاعراب هنا مفهوم كلامه وهو سهو منه فان الاعراب انما يقدر في الصورة الاولى فقط وهي قولك هل تضربانّ

فان المقدر فيه ثبوت النون والاصل هل تضربانن بثلث نونات الاولى نون الرفع والثانية نون التاكيد

الثقيلة حذفت نون الرفع لثقل اجتماع النونات بحيث حذفت قدر ثبوتها لانها علامة الرفع بخلاف نحو ان

لا تضربانّ من قولك امرتكما يا زيدان ان لا تضربانّ ما فان اصله قبل دخول الناصب لا تضربان بتخفيف

نون الرفع ولا نافية فدخل الناصب فحذفت الرفع علامة للنصب ثم اكد بالنون الثقيلة وجاز تاكيده

بها لمكان لا النافية فانه يجوز تاكيده بها بعدها بقلة كما مر وكذا نحو لا تضربانّ وحركت نون التاكيد

في الصور الثلث لالتقاء الساكنين الالف والنون المدغمة ولم تحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد

ولا النون لفوات المقصود منها وحركت بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف وقد ظهر

ان المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة لا يقدر فيه الا الرفع فقط بخلاف النصب والجزم

فانهما فيه لفظيان واحترز بقيد غير المباشرة عن المباشرة لا يقدر فيه الا الرفع فقط بخلاف

النصب والجزم فانهما فيه لفظيان واحترز بقيد غير المباشرة عن المباشرة فان الفعل مبني معها كما

مر واظن المص رح تبع في هذا السهو ابن هشام في الاوضح لكن ابن هشام لم يذكر التقدير الا في

صورة الجزم والمص قاس النصب عليه على ان تاكيد المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع في

بحوز الله في المثال الذي ذكرناه على تقدير ان تكون لا نافية وان مصدرية والا فيجوز تقديرها

ناهية فتكون ان مفسرة لا مصدرية فيصح الجزم ح ويصح الرفع ايضا على تقدير لا نافية وان مفسرة

تنبيه ويقدر الاعراب بالحركات مطلقا ايضا الرفع والنصب والجر في الاسم الذي يكون اخره للادغام

كجاء قاضيّ ورايت قاضيّ ومررت بقاضيّ بكسر الضاد وتشديد الياء المفتوحة في الثلث والاصل قاضيي

بياءين محركة وساكنة ادغمتا احديهما في الاخرى فالمانع من ظهور الحركة استحالة ظهورها لوجود ادغام

حرف الاعراب فسكونه واجب اذ المدغم لا يكون الا ساكنا ومثل بعضهم المدغم في حالة الرفع بنحو وقتل داود

جالوت بادغام دال داود في جيم جالوت فداود مرفوع بضمة مقدرة وفي حالة النصب بنحو وترى الناس

سكارى بادغام السين في السين فالناس منصوب بفتحة مقدرة وفي حالة الجر بنحو والعاديات ضبحا بادغام

التا في الضاد والعاديات مجرورة بكسرة مقدرة وتقدر ايضا في الحكايات على قول البصريين نحو من

زيد لمن قال جاء زيد ومن زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد وتقدر مطلقا

في الحروف في نحو جاء ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم لانه لما اسقطت حروف الاعراب عن

اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا وهذه الصور الثلث زيادة على السبعة التي

ذكرها المص فظاهر كلامه انها غير مشهورة وليس كذلك و تقدير الاعراب ضما وجرا اي في حالة الرفع والجر

للغير كائن في الاسم المنقوص وهو كل اسم معرب بالحركات اخره ياء لازمة بعد كسرة كالقاضي تقول جاء القاضي

ومررت بالقاضي فقدر الضم والكسرة لاستثقالهما على الياء واما الفتحة فتظهر لخفتها عليها نحو فلينع ناديه وتبقى على

داعي الله فالرفع ومختار المص كما افهمه ما مر من تمثيله بموسى انه لا يكون هنا فرق بين ما كان على صيغة منتهى الجموع غيره

فان الكسرة هي المقدرة كما تقدم في المقصور فتامل وما اطلق هو مذهب الجمهور فلا يتقيد فيما كان على صيغة منتهى الجموع

الا الضم والفتحة واما الكسرة فلا لعدم دخولها فيه فالواحد انما لم تظهر الفتحة فيه لنيابتها عن حركة ثقيلة كما

تقدم وقد جاء ظهورهما عن بعض العرب قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى

مواليا وهي لغة واختارها يونس والكسائي وسمي هذا الاسم منقوصا لكونه نقص بعض الحركات وقيل

الحذف لامه بسبب التنوين تنبيه قال ابن هشام في بعض كتبه يستثنى من هذه القاعدة منقوض هو اول

جزئين جعل مجموعهما اسما واحدا على لغة من جعلهما اسمين متضايفين نص عليه من النحاة ابو علي وعبد القاهر

وغيرهما لثقل التركيب وقال ابو حيان ما اعرب منه مركبا اعرابه متضايفين واخواتهما ياء نحو بايت معدي

كرب ونزلت قال ابو حيان اعرب في اخي الدولتين ما الفتحة حالة النصب بالخلاف استعمالا بالكلمة في حالة

البناء ومنع الصرف انتهى فانحلت هذه الصورة واردة على كلام المص قلت لا ورود على كلامه اذ لا منقوص

في ذلك على التحقيق كما يظهر بتامل تعريفه السابق ولما استثناه ابن هشام بناء على الظاهر دون نفس الامر

قاله بعض المحققين اي في حالتي الرفع والنصب للغير كاين في الفعل المضارع المعتل بالالف

لتعذر تحريكها ويختص حالة الجزم فقد مر بيانه تعقيب كل الف رابعة فصاعدا سبقت بياء تكتب بالالف

سواء كانت منقلبة عن ياء او واو كيحيا وادنيا والدنيا كراهة اجتماع اليائين الا في يحيى علما فانما تكتب بالياء

للعلمية ولا يقاس عليه علم مثله وقيل للفرق بينه فعلا وبينه اسما وانما لم يعكسوا لان الاسم اخف من الفعل

فكان احمل للاجتماع للثلثين قيل ويبنى على هذا الخلاف الخلاف في كتابته بعد التنكير فان عللنا بالعلمية

كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان عللناه بالفرق كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان عللناه بالفرق كتبناه بالياء لان

الاسمية موجودة فيه انتهى وفيه بحث فقد نقيد عن بعض المحققين ان العلم اذا نكر باق على تعريفه وعلميته في لجعه

ورضيا اي في حالة الرفع فقط كاين في الفعل المضارع المعتل بالواو والياء لثقل الضم عليهما

كيدعو ويرمي واما في حالة النصب فلا تقدر لخفة الفتحة فتظهر وقد تظهر الضمة في الضرورة كقوله

اذا قلت علّ القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد وقوله فعوضني عنها لغناي

ولم يكن تساوي عنزي غير خمس دراهم وقد تقدر الفتحة ايضا كقوله وما سودتني عامر عن وراثة

ابى الله ان اسمو بام ولا اب تنبيه قد مر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يقول انه جزمه بحذف الحركة

ومن يقول بعدم تقديرها فيه يقول انه جزمه بحذف اخره والمص رح جمع بين دعوى تقدير الحركة وجعل

الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف القولين جميعا وقد تبع في ذلك ابن هشام في اكثر مولفاته في

جمع المذكر السالم المضاف للياء لان علامة الرفع فيه الرفع الواو وقد ابدلت في حالة الرفع بالياء فذلك

كسلمي

باليا وذلك لان اصله مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت ياء وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبل الياء انما هو للتخفيف فلما لم يبق الواو لفظا قدرت ضرورة ولا يجوز الحكم بان هذه الياء والمنقلبة
عن الواو علامة الرفع كما كانت علامة الجمع لان كون الواو علامة الجمع من حيث هي حرف لين وهو باق معها
الرفع من حيث خصوصية الواو وهو زايل بالابدال واما في حالتي النصب والجر فاعرابه لفظي نحو رايت
مسلمي ومررت بمسلمي لان الياء التي بها اعرابه في هاتين الحالتين ثابتة لفظا غاية ما في الباب انها ادغمت
فيما بعدها والادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته بخلاف الابدال فان قيل خصوصية الواو وان لم تبق لكن بقي
بدلها وهو خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في حالة الرفع لوجود بدل خصوصية
الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف وعلى جمع المؤنث السالم في النصب بالاعراب اللفظي لوجود البدل فيهما
وهو الفتحة في الاول والكسرة في الثاني فالجواب عن ذلك اما اولا فبان ذلك من قبيل الحمل والحمل في باب
الاعراب انما يكون بين النصب والجر لا بينهما والرفع واما ثانيا فبان الواو في حكم الموجود ما لا ان المقدر كالملفوظ
يعتبر قطعا واما ثالثا [illegible] بالاهلال في حكم الياء واذا كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو المقدرة
لانا لا نعني بالاعراب التقديري الا الاعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية الياء اعرابا كان
لكلمة واحدة اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة في جمع
المؤنث السالم فانهما ليستا في حكم الموجود قال نجم الدين سعيد في شرح الكافية ثم الحق ان الاعراب
في هذه الحالة مقدر كما ذكره المص وهو مذهب ابن الحاجب وابن مالك وزعم ابو حيان انه لا تحقيق فيه
لان المقدر ما لم يوجد والواو فيه موجودة الا انها انقلبت ياء كما في ميزان فكذلك هذا ويعلم
يعلم ان هذا الذي لا تحقيق له فيه **تنبيه** من ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى
المجموع على حده بحركات مقدرة فيحتاج الى عدها في قسم التقدير كما لا يخفى **الحديقة الثانية**
فيما يتعلق بالاسم وذكر غيرها من الافعال والحروف استطرادا وضرورة تعلق الاسماء بهما كما ستراه ان شاء الله تعالى
الاسم ضربان معرب ومبني لانه **ان اشبه الحرف** شبها قويا يدنيه منه وضعه او معناه او استعماله او افتقاره
او اهماله او لفظه **فمبني والا** يشبه الحرف بان سلم من شبهه
هذا مذهب ابن مالك وتعقبه ابو حيان بان
الناس ذكروا للبناء اسبابا غير ذلك واجيب بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله
ابن القواس عن ابي علي الفارسي وغيره وصرح به ابن جني في الخصايص وابو البقا في التعليقين وابن
السراج في الاصول والزجاجي في الجمل وذكر بعض شراح انه مذهب الحذاق من النحويين وذهب الزمخشري
والجزولي وابن معط وجماعة اخرون الى ان سبب البناء ليس الشبه المذكور وحده بل والوقوع موقع المبني
ومناسبة المبني والاضافة الى المبني وزاد بعضهم على غير ذلك ثم على كلا القولين هل السبب مجوز
للبناء او موجب قولان ذهب شيخ عبد القاهر الى الاول متمسكا باي الموصولة والجمهور الى الثاني واعترض
عن اعراب اي قياسية فانهم قالوا بنيت [illegible] مع جواز الاعراب [illegible] بالشبه الوضعي ان يكون الاسم موضوعا

في الاصل

الاصل على حرف او حرفين كما في تاء قمت ونا من قمنا والشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك
المعنى حرف ام لا فالاول كمتى والثاني كهنا والشبه الاستعمالي ان يكون الاسم نائبا عن الفعل ولا يتأثر
بالعامل كهيهات والشبه الافتقاري ان يكون الاسم لازم الافتقار الى جملة يتم بها معناه كالذي والشبه الاهمالي
ان يكون الاسم شبيها بالحرف في كونه لا عاملا ولا معمولا كاوايل السور والاسماء قبل التركيب وادخل
بعضهم هذا القسم تحت الشبه الاستعمالي والشبه اللفظي ان يكون الاسم شبيها بالحرف في صورة لفظه
كحاشا الاسمية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية ذكره ابن مالك واورد عليه ان مجرد الشبه لفظا غير كاف
بدليل الى الاسمية التي بمعنى النعم اذ هي معربة قطعا مع مشابهتها لفظا الى التي هي حرف جر **تنبيهات**
الاول قد يجتمع في مبني شبهان فاكثر ومنه المضمرات فان فيها الشبه المعنوي اذ التكلم والخطاب والغيبة
من معاني الحروف والافتقاري لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب الضماير على حرف او حرفين
وحمل الباقي عليها طردا للباب **الثاني** ما ذكرنا من اوايل السور مبنية للشبه الاهمالي انما هو على القول بانها لا
محل لها من الاعراب لانها من المتشابه الذي لا يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتدا او الخبر او نصب
باقرا او جر بالقسم والله اعلم **الثالث** الاصح انحصار الاسم في المعرب والمبني خلافا لمن اثبت واسطة بينهما
لا توصف بالاعراب ولا بالبناء وفي ذلك اشياء منها الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لا
معربة ولا مبنية لفقد موجب الاعراب والبناء وسكون اخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين وليس
في المبنيات ما يكون كذلك وهو مختار ابي حيان وتبعه جماعة من المحققين واختار ابن مالك انها
مبنية كابن الحاجب والزمخشري انها معربة ومنها المنادى المفرد نحو يا زيد ذهب قوم الى انه واسطة بين
المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في شرح المفصل والصحيح انه مبني ومنها المضاف الى ياء المتكلم
وقد مر الكلام عليه **الرابع** اذا عارض الشبه للحرف معارض يقتضي الاعراب اعتبر فيصح في ايّ الشرطية
وذلك كالاضافة في اي الشرطية والموصولة والاستفهامية وتثنية ذين وتين واللذين واللتين وسياق الكلام
على كل منهما في محله ان شاء الله تعالى **الخامس** المعرب يسمى متمكنا والمتمكن ان لم يمنع من الصرف والا فغير امكن
والمعربات من الاسماء بقرينة السياق **انواع** منها ما يرد مرفوعا لا غير ومنها ما يرد منصوبا لا غير
ومنها ما يرد مجرورا لا غير ومنها ما يرد منصوبا وغير منصوب **النوع الاول ما يرد مرفوعا**
بضم الراء بناء لقطعهما عما اضيفتا اليه لفظا ونيته معنى كقبل وبعد اي لا غيره ومنع ابن هشام
في شرح الشذور قطعها بعد لا قال لا يجوز حذف ما اضيفت اليه غير الا بعد ليس واما ما يقع في عبارات
العلماء من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فاما انهم قاسوا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسألة
وقال في المغني قولهم لا غير لحن انتهى وقد استعمله في مواضع من كتابه المذكور فيكون قوله هنا ناشيا عن
ان كتاب اللحن والصحيح جوازه من غير توقف وقد ذكره جماعة من ائمة العربية منهم ابن السراج في الاصول والسيرافي في
شرح الكتاب وابن مالك في شرح الكافية وابن يعيش وابن الحاجب في الكافية والزمخشري في المفصل وغيرهم

شا نحو كلامهما ومنهم محققون قال الرضي ولا يحذف منها للقصد اليه الاصح لا التبرير وليس نحو امثل هذا الا غير في
زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس انتهى وقال الاندلسي وهو علم الدين القسم بن احمد اللورقي في شرح
المفصل ما العبرة فيه ابي البقا كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان غيرا في موضع
نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر لانها هنا للاستثناء انتهى وقال الجاربردي [illegible] قولهم لا غير
لحن غير جيد لان لا غير قد سمع في قول الشاعر * جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل اسلفت لا غير تسأل
وقد احتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل فكان قولهم لحن ماخوذ من قول السيرافي الحذف انما
يستعمل اذا كانت الا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز
بذلك مورد السماع انتهى كلامه وقد سمع انتهى وللهندي التنبيه كما صرح به الرضي والظاهر من كلامهم ان لا قطعا
والتلخيص انها غير عاطفة **وهو** اي ما يرتفع رفعا لفظيا **رتبة الاول الفاعل** وبدأ به لكونه الاصل في
استحقاق الرفع عند الاكثر وقيل الاصل هو المبتدا قال ابن يعيش هو مذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدا
هو الاصل في استحقاق الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه وذلك لان المبتدا يكون معرى من العوامل
اللفظية وتعري الاسم في التقدير قبل ان يقترن به غيره قال والذي عليه حذاق اصحابنا ان الفاعل هو
الاصل لانه يظهر به فائدة دخول الاعراب للكلام من حيث هو كان تكلف زيادة الاعراب انما
احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز
ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدا والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من
الاستحسان وتشبيها بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدا الى الخبر الذي بعده
كافتقار الفاعل الى الخبر الذي يجيء قبله ولذلك رفع المبتدا الخبر انتهى وقيل كل منهما اصل وهو رأي
الرضي قال ابن هشام في شرح اللمحة وبالجملة فان هذا الخلاف طويل الذيل عديم النيل قال الدماميني
في شرح التسهيل بل يظهر ثمرة الخلاف في اولوية المعتمد عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا دار الامر فيه
بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وان يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدا كما اذا قيل من قام فقيل
في جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كونه مبتدا والتقدير زيد قام
فان قلنا الفاعل اصل ترجح الاول وان قلنا المبتدا اصل ترجح الثاني انتهى وان قلنا كلاهما اصل
استوى التقديران لفقد المرجح فتفطن هذه وعلى الخلاف كما رأيت **وهو** اي الفاعل المعبر عنه بما وجد
الفعل واصطلاحا **ما** اي اسم او مؤول به **اسند اليه** اي نسب اليه والمراد بالاسناد هنا النسبة
سواء تعلق بها ادراك الوقوع او ادراك عدم الوقوع او الطلب او الانشاء فالحاصل في ما قام زيد سلب
الوقوع لا سلب الاسناد وفي ان قام زيد فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل
النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلفات ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا محققا
او مفروضا كذا قال بعضهم **العامل** المجرور متعلق بالعامل اي في ذلك الاسم او المأول به سواء

كانه

كان العامل فعلا او ما اشبهه في العمل من المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل فخرج المبتدا
نحو زيد قائم وزيد قام فان زيدا فيهما اسند اليه لكن المسند غير عامل فيه فبقي فعلا وهو قول ضعيف **قائما به**
حال عن العامل اي حال كونه قائما بالاسم او المؤول به فالمبتدا يخرج عن هذا التعريف الفاعل في نحو قرب زيد
ومات عمرو فان القرب والموت لا يقومان بزيد وعمرو فكان عليه ان يقول على جهة القيام به كما قال غيره
ليدخل نحو ذلك مما اسند اليه العامل على طريق القيام لانا نقول معنى القيام الاختصاص الناعت كما تقدم
بيانه وصحة حمل الموت والقرب نعتا لزيد واصحته ولولا القيام لكان الدال على القيام كاذبا قال بعضهم
بقي اسناد القيام وامثاله الى فاعلها ليس قائما به بل متحد الا انه يحقق المراد قيام المبدأ كما في الفعل انتهى
وخرج بهذا القيد نايب الفاعل بناء على انه لا يسمى فاعلا اصطلاحا نحو ضرب عمرو فانه وان صدق عليه
انه اسم اسند اليه العامل فيه لكن ليس العامل قائما به بل واقعا عليه واو ضمه اليه النحو ضرب عمرو يدل على قيام
الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية بالمبتدا اليه الذي هو عمرو وكذا مضروب به ابوه فكيف يخرج نايب الفاعل بهذا
القيد ثم اجاب هذا المعترض بان هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون
المبني للمفعول انتهى ولبعض المحققين ههنا تحقيق نفيس لا باس بايراده لما فيه من العلاقة قال الفا
اذا صدر منه الفعل المتعدي لابد هناك من حصول اثر حقيقي او معنوي منه ناشي من الفاعل بلا واسطة وواقع
على المفعول بتاثير من الفاعل او غيره قائم من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظر
الى القيام فذلك الاثر بثبات الفاعل ولاحظت كون الذات بحيث قام به الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر
المبني للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان ذلك الكون
ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل بالمصدر وصيغته
المصدر مشتركة بين هذه الثلثة وقد تستعمل مجازا في الفاعل والمفعول ومعنى قولهم ان المصدر المبني للفاعل
جزء من الفعل المعلوم والمبني للمفعول جزء من الفعل المجهول اعتبارا للكونين في مفهوميهما فمفهوم ضرب
زيد كونه بحيث قام به الضرب ومعنى ضرب عمرو وكونه بحيث وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به الضرب
ومعنى ضرب عمرو وكونه بحيث وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول في المعلوم وكونه بحيث
قام به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من له تامل صادق وانصاف باهل العلم لائق فلا يتجه ان المصدر
المبني للمفعول اذا كان جزءا من المجهول كان فعل طريقة القيام لانه مبني على زعم اعتبار قيام الكونين
في معنى المعلوم والمجهول كان فعلا طريقة القيام وتبين ان الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام
في الاول ومن حيث الوقوع في الثاني فان تحقق طريقة القيام فيه واما الفعل اللازم فلا يتحقق
فيه الا المصدر المبني للفاعل والحاصل بالمصدر الذي هو الاثر لانه لم يتعد الى المفعول وقد يستعمل
مجازا في الفاعل انتهى **تنبيهان الاول** اختلف في العامل في الفاعل الرفع فقيل هو المسند حقيقة
ان خلا من من والباء الزائدتين وحكما ان جر باحدهما نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا او

المسند نحو لولا دفع الله الناس وهو مذهب الجمهور على العلم وقيل رافعه الاسناد وهو مذهب خلف وابن جني وذهب
بعض الكوفيين الى انه اصوات الفعل واجابوا عن تحركت الشجرة واهلكهم الدهر ومرض زيد بانه لما اشبه من النحو
ما هو كحركة المتحرك بالارادة وجعل الدهر قائما مقام المهلك وتعاطى زيد اسباب المرض جعل كل واحد كانه فاعل
الثاني قد يتصل بالفاعل شذوذا اذا فهم المعنى كقولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار وجعله
ابن الطراوة قياسا مطردا واما قراءة بعضهم فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات فيمكن حمله على
النقل لانه من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر **وهو** اي الفاعل قسمان قسم **ظاهر** وقسم **مضمر** وهو
ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب والظاهر ما عداه **فالظاهر ظاهر** اي لاحتياجه الى بيان لظهوره كجاء زيد
واقام الزيدان **والمضمر** قسمان **بارز** وهو ما له صورة في اللفظ كقمت **ومستتر** وهو ما ليس له صورة في اللفظ
بل ينوى **والاستتار** اي استتار الضمير **يجب في الفاعل ستة مواضع** احدها **فعل الامر للواحد المذكر**
كقم بخلاف فعل الامر للمثنى والمجموع او للواحدة فانه يبرز في الجميع نحو قوما وقوموا وقمن وقومي وذهب
الاخفش والمازني الى ان الياء في قومي حرف تانيث والفاعل مستتر كقم قيل ويلزمهما الجمع بين علامتي التانيث
في نحو تقومين قال ابن هشام في شرح اللمحة وليس بشيء لان التاء للخطاب مثلها في انت تقوم والياء وحدها
للتانيث **و** الثاني والثالث والرابع **المضارع المبدوء بتاء الخطاب** للواحد كتقوم بخلاف المبدوء بتاء الغائبة
نحو هند تقوم فان الاستتار جائز غير واجب وبخلاف المبدوء بتاء الخطاب للواحدة والتثنية والجمع فانه
يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن **و** المبدوء **بالهمزة** للمتكلم وحده مذكرا كان او
مؤنثا كاقوم واضرب **و** المبدوء **بالنون** للمتكلم ومن معه مذكرا كان او مؤنثا كنقوم ونضرب **و** الخامس
الفعل الاستثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون **في** نحو قاموا خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا
ولا يكون عمرا ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا عائد على البعض المفهوم من كلية السابق
او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على المصدر المفهوم من الفعل ايضا على الخلاف الاتي بيانه في
باب الاستثناء ان شاء الله تعالى **و** السادس **فعل التعجب** كما احسن الزيدين ففي احسن ضمير مستتر وجوبا
مرفوع على الفاعلية واهمل موضعين اخرين في غير الفعل يجب فيهما الاستتار احدهما اسم الفعل غير الماضي
كاف ونزال والثاني المصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب ففيهما ايضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع
على الفاعلية فالمواضع مطلقا ثمانية وعد ابن هشام في التوضيح مما يجب فيه الاستتار افعل التفضيل وهو
غير ظاهر لانه قد يرفع الظاهر في مسالة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل
افضل منه انت اذا لم يعرب انت مبتدأ ولقباحة التكرار فعدم ذكره له **والمتبادر الى** اي المذكور
من المواضع التي يجب فيها الاستتار **نحو زيد قام** زيد او هند فان كلا منهما ضمير مستتر وجوبا مرفوع على
الفاعلية والحق لذلك جماعة منهم ابن هشام في الاوضح خلافا لابن يعيش وابن مالك وذلك انهما قسما
المستتر الى مستتر وجوبا ومستتر جوازا فالاول ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المستتر في المواضع

المذكورة

المذكورة اولا والثاني ما يخلفه ذلك وهو المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام او يقوم او الغائبة نحو هند قامت او تقوم
او الصفات المحضة نحو زيد قائم او مضروب او حسن واسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات فان الضمير في هذه الامثلة
ما سمي بها مستترا جوازا بدليل انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل فيقال قام ابوه وما قام الا هو وتعقبه
ابن هشام بان استتار الضمير في نحو زيد قام واجب لا جائز اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو مثلا على انه
هو فاعل لقام وكون الظاهر او الضمير المنفصل قد يقع في موقع هذا الضمير المستتر لا يوجب اثبات جواز
الاستتار له وذلك لان تركيب زيد قام ابوه او ما قام الا هو غير تركيب زيد قام وليس الكلام فيه لما زيد
قام فضميره واجب الاستتار دائما ولا يظهر في حين من الاحيان ولو قلت زيد قام هو فليس الكلام فيه لما نحن
هو فهو تاكيد للضمير المستتر لا فاعل وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك وفي جميع الصفات وما
نفاه من ان يكون هو في نحو قام هو فاعلا فيه بحث قال في التصريح والمنقول عن سيبويه انه اجاز هو
من نحو قوله نعم انه يحتمل هو ان يكون فاعلا وان يكون تاكيدا ونقل الالدي عنه ايضا في شرح التسهيل
انه اجاز فهو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين قال و
النظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريد بجواز الاستتار
انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني فيه الفصل الممنوع من القواعد وهو انه لو
امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه انتهى وقال المحقق اللقاني في حاشيته
على الاوضح قول ابن مالك ومن وافقه بالجواز فيما ذكر ليس معناه ان ذلك يجوز في قاعدة معناه بالقياس
ما ملزم اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا
وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره انتهى
ولما كان هنا مظنة سؤال وهو انه يقال ان نحو قم انت واقوم انا قد ظهر فيه الضمير وقد ذكرت انه من المواضع
التي يجب فيها استتاره اشار الى الجواب عن ذلك بقوله **وما يظهر** من الضماير **في بعض هذه المواضع**
كاقوم انا وقم انت تاكيد للضمير المستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وهو **كقمت انا**
في كون انا تاكيد للفاعل الذي هو ضمير بارز متصل فلا نقض به وسياتي تتمة ذكر المضمرات في الباب
ان شاء الله تعالى فلينتظر هنالك **وتلحق** فلحوق علامة التانيث بعامل الفاعل وجوبا وجوازا وبيان
الاول فانما في **تلزم الفعل** المسند الى الفاعل اي تلحقه وجوبا من لازم التانيث اذا لم يكن جامدا كان
او متصرفا تاما او ناقصا **علامة التانيث** وهي التاء في اخره ان كان ماضيا وفي اوله ان كان مضارعا **ان كان**
فاعله اي فاعل الفعل المسند الى الفاعل **ظاهرا حقيقي التانيث** وهو ما له فرج كامراة اذا لم يفصل بينهما
في غير باب نعم وبئس كما سياتي بيانه ايضا من اول الامر بتانيث الفاعل مفردا كان كقامت هند
وتقوم هند او مثنى كقامت الهندان وتقوم الهندان او مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات
واجاز الكوفيون قام الهندات واختاره ابو علي واستدلوا بالاية اذا جاءكم المؤمنات وبقوله تعالى

قام النائحات وشققت ❊ جيوب بايديهن مأتم وصدد ❊ وللجواب عن الاول ان حذفت التا فيه للفصل بالمفعول
ومعنى البيت بانه على تقدير موصوف اى النسوة النائحات وفيه حال المحذوف وحكى سيبويه عن بعض
العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته فقيل هو شاذ لا يقاس عليه وقيل يقاس
على قلة واجاز الاخفش والرمانى وانكره المبرد قال الرضى ولا وجه لانكاره ما حكى سيبويه مع انه
ثقة اذا قالت حذام فصدقوها ❊ فان القول ما قالت حذام ❊ واما قول الاخر تمنى ابنتاى ان يعيش ابوهما
وهل انا الا من ربيعة او مضر ❊ فضرورة ان قدر الفعل ماضيا فان قدر مضارعا واصله تتمنى فحذفت
احدى التائين كما قال تعالى فانذرتكم نارا تلظى ❊ فلا ضرورة قال ابن هشام فى شرح الشذور وفى
هذا المحذوف ثلثة اقوال اصحها انه الثانية ثم قال بعضهم عليهم ان يغيرهم بالمثال والمثال
وجعلوا منها مثلة القاعدة المذكورة عدم الاعتداد بال فاصلا ومنها الفصل لتنزيلهما من معمولها
منزلة الجزء وهذا ما يلغز به فيقال اى صورة يجب فيها تانيث الفعل مع كون فاعله المؤنث مفصولا
عنه وان شئت نظم ذلك فقل ❊ اين غدا التانيث للفعل ❊ لديهم حتما مع الفصل انتهى او كان
فاعل الفعل ضميرا متصلا لغائبة مطلقا اى سواء كان حقيقى التانيث كالمعقل او المفظم كهند قامت
وتقوم والشمس طلعت وتطلع وانما وجب هنا مطلقا لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز
ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها وقد يجوز تركها فى الشعر ان كان التانيث مجازيا كقوله ❊ فلا
مزنة ودقت ودقها ❊ ولا ارض ابقل ابقالها ❊ واجازه ابن كيسان فى النثر ايضا فيقال الشمس طلع كما يقال
طلع الشمس لان التانيث مجازى ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان
يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه علم انه مختار لا مضطر واجيب بانه
انما يثبت ما ذكره بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل ونحوه فانه من العرب لا يجيز فى
الهمزة الا التحقيق وقد يجاب بالمثل فيقال انما يثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف
الهمزة بالنقل ويؤيده ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى فى شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت
ابقالها بتحقيق الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هو دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى
رواية تحقيق الهمزة انما هو لتأويل الارض بالمكان فلا ضرورة بالمكان فى هذا التاويل نظر لان الهاء
فى ابقالها باقية على حالها فى التصريح واحترز بالمتصل من المنفصل نحو هند ما قام الا هى او يقوم الا
هى والشمس ما طلع الا هى او يطلع الا هى فالتذكير واجب لعدم التوهم الذى يحصل هناك لان
الفعل لا يكون له فاعلان والتقييد بالغائبة احترازا عن الحاضرة نحو قمت وانت فانه لا يمكن تانيثه وان
كان ضميرا متصلا المؤنث واما نحو طلحة على الرجل فلا يجوز فى ضمير المتصل الحاق التا فلا يقال طلحة
قامت وجاز فى بعض الكوفيين نظرا الى اللفظ وهو بعيد اذ يلزم منه اشتباه المذكر بالمؤنث
فيحصل اللبس مع انتفاء القرينة وهو محذور وللك الخيار فى الحاق علامة التانيث الفعل وتركها

المؤنث اللفظى فالتحقة كطلعت الشمس ومطلع الشمس وطلع الشمس ومطلع الشمس ما لم يكن علما
للمذكر الحقيقى نحو طلحة فليس فيه خيار بل يجب التذكير خلافا لبعض الكوفيين وانما جاز هنا الوجهان
لانه مؤنث لفظا غير مؤنث معنى فجاز الامران باعتبار الوجهين ومثله جمع التكسير المذكر حقيقى
كالزيود او المؤنث كقامت الهنود وقام الهنود واسم الجمع لمذكر كقامت قومك او مؤنث كقامت نسا
وقام النسا واسم الجنس كاورقت الشجر واورق الشجر فالتانيث فى ذلك كله على التاويل بالجماعة
والتذكير على التاويل بالجمع واما جمع تصحيح المذكر فكمفرده لان سلامة نظم مفرده يعين التذكير
وكذا جمع تصحيح المؤنث كما مر كذا قيل ومقتضى هذا التعليل جواز الوجهين فى نحو جاء البنون و
البنات لتغير نظم المفرد فيهما وبه صرح ابن مالك فى التسهيل بل نقل الرضى الشاطبى الاجماع
على ذلك و لك الخيار ايضا مع المؤنث الحقيقى المنفصل فان شئت ذكرت العلامة وان شئت
تركتها لكن يرجح ذكره مع الفصل بغير الا الاستثنائية الايجابية نحو دخلت الدار او دخل الدار
هند لان المسند فى الحقيقة هو المؤنث سواء كان ثم فصل او لم يكن وانما اغتفروا تركها مع الفصل لطول
الكلام لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من
تاء التانيث فجاز الترك واليه اشار بقوله او دخل الدار قال الشاعر ان امرءا غره منكن
واحدة ❊ بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور ❊ وقال المبرد لا يجوز مع الفصل بغير الا الا التانيث
وما ذكره المص هو الصحيح المشهور والتقييد بالحقيقى هو المفهوم من تمثيله فلو كان المؤنث
غير حقيقى وفصل ترجح تركها اظهارا لفضل الحقيقى على غيره سواء كان بالا او غيرها كذا قال
قال الدماميني والتحقيق عكس ذلك وهو ان يكون الاتيان بالعلامة فى الصورة المذكورة
ارجح بدليل كثرته فى الكتاب العزيز وقلته فيه جدا فوقع فيه من ذلك ما يزيد على مائتى موضع
والوارد فيه بترك العلامة فيه خمسون موضعا او نحوها والكثرة اصل الاستعمال ادل دليل على الرجحان
فينبغى المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة فى ذلك احسن واضح وتركها حسن فصيح ❊ ويرجح
تركها مع الفصل بالا نحو ما قام الا امرأة مع جوازه ما قامت الا امرأة على الرجحية والبصريين
الا الاخفش منعوا الترك قالوا لان الفاعل فى الحقيقة مذكر محذوف والتقدير ما قام احد
الا امرأة واما المذكور بعد الا فهو بدل منه وخص بعضهم جواز التانيث بالشعر كقوله ما
برئت من ريبة وذم ❊ فى حربنا الا بنات العم والصحيح جوازه فى النثر ايضا نظرا الى ظاهر اللفظ
ومنه قراءة بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بضم التاء ورفع
مساكنهم و يرجح الترك ايضا فى باب نعم وبئس نحو نعم او بئس المرأة هند مع جواز نعمت او بئست
المرأة هند فالتذكير على ملاحظة الجنس اذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس فيقصد اولا
عموما ثم خصوصا من افراده ما مدح او ذم مبالغة بذكره مرتين والتانيث على مقتضى الظاهر وغيره حكم

الوصف حكم الفعل المذكور فتلحقه العلامة ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا نحو زيد قائمة امه ويجوز الحاقها
في اللفظي نحو اليوم طالعة او طالع الشمس **تتمة** اللغة المشهورة ان لا يلحق عامل الفاعل اذا كان مثنى
او مجموعا علامة تدل على تثنيته او جمعه كما دلت التاء على تانيثه لانهما يعلمان من لفظه دائما بخلاف
تانيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدرا لتانيث هند او في الالفاظ هنا زيادة نقل الخلاف
ثم ومن العرب من الحق ظاهرا وضميرا منفصلا الف التثنية وواو الجمع ونون الاناث فيقول قاما
اخواك وقاموا اخوتك وقمن الهندات وما قاما الا اخواك وما قاموا الا هم وما قمن الا هن ومنه قوله عليه
الصلوة والسلام او مخرجي هم قال ابو حيان في الارتشاف وذكر بعضهم انها من لغة ازد شنوءة لا يهم
سيبويه فقال واعلم ان من العرب من يقول ضربوني قومك وضرباني اخواك وسماها بعضهم
لغة اكلوني البراغيث وابن مالك يقول لغة يتعاقبون فيكم ملائكة قال والمختار انها علامات تدل
على التثنية والجمع وذهب بعض النحاة الى انها ضمائر واختلفوا فقال قوم ما بعدها بدل منها
وقال قوم مبتدأ والجملة التي قبله خبر قال وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة وكثرة ورود ذلك
يدل على انها غير ضعيفة انتهى ثم الصحيح انها لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة خلافا للجزولي
مسئلة تتعلق بالفاعل **والاصل** اي الراجح في الفاعل الذي ينبغي ان يكون عليه ثم عنه مانع **تقدم**
على المفعول ان يلي العامل لانه كالجزء منه ولذلك يسكن له اخر الفعل اذا كان ضميرا لكراهتهم توالي اربع
متحركات وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالاصل
فيه تاخره عن الفاعل كما في نحو قوله تعالى ولقد جاء ال فرعون النذر وقول الشاعر جاء الخلافة او كانت له
قدرا كما اتى ربه موسى على قدر **ويجب** ذلك الاصل **اذا خيف اللبس** في الفاعل لعدم ظهور الاعراب و
عدم قرينة تميز الفاعل من المفعول سواء كانا مقصورين اسمين او اسمي اشارة ام موصولين ام مضافين الى
الياء نحو ضرب موسى عيسى او هذا ذاك او من في الدار من على الباب وغلامي اي فيتعين في مثل هذه
ان يكون الاول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور محتجا
العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز
ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا
على الاصح وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو فما زالت
تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم الخبر وبالعكس هذا كلامه قال المرادي ولا يلزم من
اجازة الزجاج الوجهين في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل
بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها انتهى ولو كان ثم ما يؤمن معه اللبس من
قرينة لفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف او
اتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى سعدى واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه

موسى

موسى او معنوية نحو ارضعت الصغرى الكبرى لا يجب ذلك الاصل بل يجوز تقديمه **تنبيه**
معنى تقديم الفاعل في الصورة المذكورة انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم
المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول
ح بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل المحشي قال بعضهم ويمكن ان يقال لم
تنتف هاهنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى **او كان ضميرا متصلا و** كان
المفعول متاخرا عن الفعل والفاعل معا فيجب ذلك الاصل ايضا سواء كان الضمير بارزا كضربت
زيدا او مستترا كضرب غلامه وسواء كان المفعول اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا كما ضربت الا
اياك او متصلا كضربتك وقيده بكونه متاخرا لئلا ينتقض بنحو زيدا ضربت وانما وجب الاصل هنا
لتعذر التاخير من حيث ان الفاعل متصل وتاخيره مع كونه كذلك لا يمكن **وقد يمتنع** الاصل
المذكور اي يجب تاخير الفاعل وتقديم المفعول عليه **اذا اتصل به** اي الفاعل **ضمير المفعول**
نحو قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه وقوله يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم اذ لو قدم الفاعل واتي المفعول
في ذلك للزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة
سيأتي ذكرها في بحث الضمائر ان شاء الله تعالى واجازه الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله
الطوال من الكوفيين في غير ضرورة نقله وتبعهم ابن مالك نظرا الى ان استلزام الفعل للمفعول يقوم
مقام تقديمه والشواهد على جوازه كثيرة جدا منها قوله ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس
ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد
وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب وقوله لما عصى اصحابه مصعبا
ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار
وقوله لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر وقوله يحق حلاها هند
من حلي قال الدماميني ورام بعضهم تاويل هذه الشواهد الدالة عليه وهو بعيد اذا تاملت قال
ابن هشام في الاوضح والصحيح جوازه في الشعر فقط وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر
فلا يقاس عليه **وان اتصل المفعول** اي يجب تاخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا **وهو**
اي والحال ان الفاعل **غير ضمير متصل** وغيرهما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او ظاهر نحو ضربك
زيد فلو قدم الفاعل والحال هذه لانفصل الضمير مع تاتي اتصاله وقد تقدم انه لا يعدل عن
الاتصال مع امكانه وانما قيده بقوله وهو غير متصل لانه لو كان متصلا لوجب التقديم نحو اكرمتك
كما مر **وما وقع منهما** اي من الفاعل والمفعول **مقرونا** وبعد **بالا** وهو انما فانما بمعنى الا في افادة
الحصر على ما هو المشهور عند النحاة والاصوليين والمراد انها بمعنى ما والا لا بمعنى الا فقط ففي العبارة تسامح
وهل هي بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان او متضمنة معنى ذلك الصحيح الثاني فانه لم يقل احد انما

او انما لان الواقع في انما ضرب زيد عمرا ونحوه نفيا انما هو الفعل لا الفاعل والمفعول وهما انما وقعا بعد معنى
الا لان انما تتضمن معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا مقبل اخر جزء من الكلام
فالفاعل والمفعول واقعان بعد معنى الا لا بعد انما **وجب تأخره** فيجب تأخر الفاعل في نحو ما ضرب
عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد اذ المقصود حصر مضروبية عمرو في زيد اي ليس لعمرو ضارب
الا زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو فلو قدم لانعكس الحال هنا وقيل ما ضرب زيد الا عمرا
وانما ضرب زيد عمرا معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اي ليس لزيد مضروب الا عمرو مع جواز
كونه مضروبا لغير زيد وهذا عكس الاول فينقلب المعنى ويجب تأخر المفعول في نحو ما ضرب زيد
الا عمرا كما وجب تأخر الفاعل فيما تقدم لئلا ينقلب الحصر المطلوب اذا قدم وخالف الكسائي في
المحصور بالا واجاز تقديمه مطلقا واستدل عليه فاعلا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا
جفا قط الا جبا بطلا ومفعولا بقوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها ووافقه ابن الانباري
والفرا وجماعة على جوازه في هذه المسئلة دون الاولى فاذا فرق بان الفاعل اذا اتاخر وكان المقصور عليه متقدما كان
تأخيره في اللفظ فقط لانه من المعلوم انه متقدم في النية فحصل المقصور عليه تأخيره من وجه وهو المعتبر بخلاف
ما اذا كان الفاعل المقصور عليه متقدما فانه حينئذ متقدم وكل من الفاعل والمفعول في رتبته فلم يحصل تغير ما
يقتضيه الحال من تقديم غير المقصور عليه لفظا او رتبة وانما اجاز ذلك في الا دون انما لان المقصور عليه
بالا معلوم تقدم او تأخر فان اقتران الاسم بالا دليل على القصر عليه بخلاف انما فانه لا دليل معها على
القصر الا تأخير المقصور عليه وذهب الجاجرمي الى عدم وجوب تأخيره مع انما ايضا قال بل قد يكون المتقدم
عنه ايضا ويفهم بالقرينة حكاه الشيخ بهاء الدين السبكي وغيره ونقل بعضهم الاجماع على وجوب التأخير فيهما
منه **تكميل** قد يحذف الفعل لقيام قرينة تدل عليه جوازا اذا اجيب به نفي كقولك بلى زيد لمن قال
ما قام احد او استفهام محقق كقولك زيد لمن قال من قام او مقدر كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة
ومختبط مما تطيح الطوائح على رواية ليبك بالبناء للمفعول كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه
ضارع وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف
جزئها والتقليل في الحذف اولى قال بعض المحققين وفيه بحث فانه في حذف الخبر حفظ المناسبة
بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعادل الاول فضلا عن ان يرجح
عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاشتغال على ما يرجح
النصب انتهى وفيه نظر ويحذف وجوبا اذا حذف ثم فسر لرفع الابهام الناشي عن الحذف نحو قوله
وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف وجوبا يفسره المذكور فلو ذكر معه لكان
طالبا لحاله بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون مفسره فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك
جاء في رجل اي زيد ويحذف الفعل والفاعل معا جوازا للقرينة في نحو نعم لمن قال اقام زيد

زيد

زيد **الثاني في** مما يرد مرفوعا الاخير **نائب الفاعل** ويترجم عنه الجمهور بمفعول ما لم يسم فاعله وهذه العبارة لابن مالك
قال ابن هشام ولم ارها لغيره قال ابن هشام وهي اولى من عبارة الجمهور لما في عبارتهم من الطول والخفا وصدقها
على نحو دينارا من اعطى زيد دينارا فانه مفعول لاعطى واعطى لم يسم فاعله ولكن نائب الفاعل قد يكون مفعولا وغيره انتهى
قال بعضهم ولانها تصدق بالفعل الذي لا فاعل له اصلا وهو المكفوف عن الفعل بما الزائدة نحو
قلما وطالما واجيب بان تسمية الجمهور اصطلاح لهم بالتغليب فهو علم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول
او غيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره وقد يجاب بان المراد بالفعل
الصالح عليه في بادي النظر وذلك كاف في التعليمية وانما جعل نائب الفاعل تاليا للفاعل لشدة
اتصاله به حتى ذهب كثير البصريين والجرجاني والزمخشري والتفتازاني الى انه فاعل **وهو** اي نائب
الفاعل **المفعول** صريحا او ما في حكمه المحذوف فاعله لغرض ما قال ابو حيان وذكر المتأخرون البواعث
على حذف الفاعل وقد نظمت ذلك في ابيات فقلت وحذفه للخوف والابهام والوزن والتحقير و
الاعظام والعلم والجهل والاختصار والسجع والوقار والايثار **القائم مقامه** بضم الميم اسم مكان
من اقام اي مقام الفاعل في اسناد العامل اليه ووجوب تأخيره عنه واستحقاقه للاتصال به واستتاره
حذفه وتأنيث عامله لتأنيثه كذا قيل وغيره ان اريد قيامه مقامه في اصل الاسناد اليه فهذا المعنى
ثابت له قبل صيرورته نائب فاعل وان اريد قيامه مقامه في الاسناد اليه على جهة قيامه به او وقوعه عليه
فظاهر انه لا مجال لهذا المعنى اصلا هنا مع خفاء المراد اذ لم يعلم جميع هذه الاحكام والمراد بالفاعل النحوي
فلا اشكال بنحو انبت الربيع البقل **وصيغة فعله** المسند اليه **فُعِل** بضم اوله وكسر ما قبل اخره اذا كان
ماضيا **او يُفعَل** بضم اوله وفتح ما قبل اخره ان كان مضارعا والمراد بهما التمثيل اي فعل ويفعل ونحوهما
ليعم نحو افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل ونحوهما من الافعال المجهولة المزيد فيها واقتصر على الثلاثي
لكونه الاصل وما قيل ان المراد بهما الماضي المجهول فهو تاويل لعلم الوزن بصفته المشتهرة كما في لكل
فرعون موسى اي لكل جبار عادل ففيه ان الصفة المشتهرة بها فعل ويفعل هو الماضي المجهول والمضارع
المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا كذا قيل **تنبيهات الاول**
اذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام وباع ففيه لغات ثلث الاولى الكسر مخلصا كقيل وبيع وهي اللغة
العليا الثانية الكسر مشما ضما تنبيها على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا الاشارة الى الضم
مع التلفظ بالكسر وهي اللغة الوسطى الثالثة الضم مخلصا نحو قول وبوع وهي اضعفها وتجري
اللغات الثلث في نحو اختار وانقاد مما اعتلت عينه واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شد ومد
قال ابن هشام والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر جائز وهو لغة بني ضبة وبعض تميم وقرأ علقمة
ردت الينا ولو ردوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال المهاباذي من اشم في قيل وبيع اشم
هنا قال في التصريح وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجه رفع الماء في قولهم انا الماء بكسر الهمزة ورفع الماء

جابر انا صل ان نبيل الماء في الحوض اذا صبه فحذف الفاعل وانيب عنه المفعول وكسرة الهمزة على حد رددت البنا
بكسر الراء اشمى **الثاني** لا يخلو العامل في هذا الباب عن ان يكون فعلا او اسم مفعول او مصدرا فالفعل نحو ضرب
او يضرب عمرو واسم المفعول نحو زيد مضروب غلامه والمصدر نحو عجبت من اكل الطعام بتنوين اكل و
رفع الطعام بعضا اكل الطعام ويجوز ان تضيف فتقول من اكل الطعام ويكون في موضع رفع كما يجوز
ان تقدره في موضع نصب على ان الفاعل حذف ولم ينب عنه شي كما في او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
قال ابن هشام في شرح اللمع واختلف في نحو عجبت من ضرب عمرو برفع عمرو هل يجوز ان يكون نائبا
كما لا يجوز بالاجماع ان يكون فاعلا اجازه الجمهور ومنعه الاخفش للالباس واختاره الشلوبين واجازه
ابن خروف حيث لا لبس نحو عجبت من جنون بالعلم زيد ومن اكل الطعام اي من ان جن زيد بالعلم
ومن اكل الطعام وقال ايضا ح اجاز جماعة ان يذكر مرفوع بعد المصدر وتقدير المصدر بان والفعل
الذي لم يسم فاعله ويكون ما بعده مرفوعا بالنيابة ومنع الناس من منعه وهو الاصح [illegible]
من الفعل والصفة لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصدر لا تختلف صيغتهما فلا يصل فيهما
ذلك اشمى **الثالث** ظاهر كلامه حيث قال وصيغته فعل او يفعل ولم يعبر بالتغيير او التحويل كما
فعله كثيرون ان صيغته اصل برأسه وهو مذهب الكوفيين والمبرد وابن الطراوة ونقله في شرح الكافية
عن سيبويه وللمازني وذهب جمهور البصريين الى انه فرع عن فعل الفاعل ونقل عن سيبويه قال ابو حيان
وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة **الرابع** فعل لا يبنى الا من متصرف واما الجامد فلا يبنى منه اتفاقا
وفي كان ونحوها وافعالها خلاف الجمهور على جواز البناء منهما وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها بل ان
قلنا انها تعمل في الظرف اقيم والا تعين ضمير المصدر **ولا يقع** نائب الفاعل **ثاني** مفعولي **باب علمت**
فلا يقال علم قائم زيدا **ولا ثالث** مفاعيل **باب اعلمت** فلا يقال اعلم قائم زيدا عمرا وعللوا ذلك بان كلا
من هذين المفعولين مسند الى المفعول الاول في باب علمت والى الثاني في باب اعلمت فلو قام مقام الفاعل
والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فامتنع قال الرضي وفيما قالوا نظر لان
كون الشي مسندا ومسندا اليه شيين اخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند
الى ضرب وضرب مسند الى زيد واجيب بالفرق فان كلا من المفعولين مسند ومسند اليه باسناد
تام بخلاف المثال فان المصدر وان كان مسندا اليه باسناد تام الا انه لم يكن مسندا باسناد تام
الا انه لم يكن مسندا باسناد تام ورد بان كون الاسناد تاما لا يعقل تاثيره في المنع بوجوه عدم قيام
المفعول الثاني مقام الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه قائما مع عدم الاسناد التام فلو كان تمام الاسناد
مانعا لا تم انتفاع المانع وانما المؤثر في امتناع كون الشي مسندا ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالآخر
وذلك انما يكون بالنسبة الى شي واحد هذا والمنع مطلقا هو مذهب المتقدمين واما المتاخرون ففصلوا
فان امن من اللبس وذلك كما اذا كان الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت نكرة والاول منهما

معرفة

معرفة نحو علم زيدا قائم واعلم زيدا عمرا قائم لان التنكير يرشد الى انه الخبر في الاصل واما اذا حصل الالتباس
فلا قال الرضي والذي ارى ان النيابة عن الفاعل في الثلاثة والثالث يجوز قياسا اذا كان معرفة كان الثاني
نكرة واللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل
بعد ما كان مبتدا فتقول في علمت زيدا اخاك بان علم زيدا ابوك وفي اعلمتك زيدا اباك اعلمت
زيدا ابوك وليس بمحض قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بل معناه ان يرتفع بالفعل
ارتفاع الفاعل فالمرتفع في المثال الاول ثاني المفعولين وفي المثال الاخر ثالث المفاعيل
ولا لبس مع لزوم المركز كما في لوا في ضرب موسى عيسى قال وهذا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم
يات الا بقيام اول مفعولي علمت لكونه مرتبة بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصفته
وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي والكفر مخبثة
لنفس المنعم **ولا** يقع نائب الفاعل **مفعولا له** سواء كان باللام او بدونها كما يقتضيه الاطلاق
فلا يقال ضرب تاديب ولا ضرب للتاديب وهو مذهب الجمهور واجازه بعضهم وبعضهم اذا كان باللام معللا
بان المنصوب انما امتنع لانه لو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا ففوت الاشعار بالعلية بخلاف ما اذا كان
باللام فان المفيد للعلية هو اللام وهي موجودة فيه ورد بانه يلزم منه جواز قيامه لو قامت قرينة تشعر بالعلية
وليس كذلك بل المنع مطلقا حاصل وبان النصب في الظرف مشعر بالظرفية مع جواز قيامه نحو سير يوم الجمعة واجيب
عن الاول بان وجود القرينة محمول على فقدانها نظرا الى اللباب وعن الثاني بالفرق فان ذات الظرف تقتضي الظرفية
والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما تعلم عليته بالنصب لقصدها
فافترقا وعلل الرضي المنع مطلقا بان النائب عن الفاعل ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل
من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك اذ رب فعل يفعل بلا غرض لكونه عبثا ولهذا كان كل مجرور ليس
من ضروريات الفعل لا يقام مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن ولا تجي للسمن
ولا مفعولا معه لان الواو تدل على الانفصال وحذفها يخرج عن كونه مفعولا معه ووجودها يمنع
من النيابة للزوم الانفصال اذ اصلها العطف ومن دليل الانفصال ونائب الفاعل كالفاعل في الاتصال و
لانه ليس من ضروريات الفعل ولهذا امتنع نيابة التمييز والمستثنى ايضا واجاز الكسائي نيابة التمييز
لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فلانها وان كانت من ضروريات
الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه **ولتعين المفعول** له
اي لوقوعه موقع الفاعل اذا وجد في الكلام بلا واسطة مع غيره من سائر المفاعيل التي تقع موقع الفاعل وهي المفعول
المطلق الذي ليس للتاكيد وظرفا الزمان والمكان والمجرور بحرف تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير
ضربا شديدا في داره فيتعين زيد وجوبا عند البصريين وذلك لان غيره انما يؤتى به بعد ان
يقتضي مفعولا به فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع

على للتصل من غير موجب قال ابن هشام ولان المفعول به قد يكون فاعلا في المعنى كقولك اعطيت عمرا دينارا الا ترى انه اخذ واوضح من هذا ضارب زيد عمرا لان الفعل صادر من زيد وعمرو وحكى ان بعضهم جوز في هذا المفعول ان يرفع وينصب نحو ضارب زيد عمرا الجاهل برفع الجاهل لانه نعت لمرفوع اشى وخالف الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا انما هو تعيين اولوية لكن الكوفيين جازوا وقوع غيره مطلقا لقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون والاخفش يشترط تقدم النائب على المفعول تمسكا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القران جملة وبقوله ما دام معنيا بذكر قلبه وبابيات اخر والكل متاول عند المانعين قال بعض المحققين وحمل التعين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فيما ياتي فالجميع سواء **والا** اى فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة في الكلام **فالجميع** اى جميع ما سواه من المفاعيل **سواء** اى مستوية في الوقوع موقع الفاعل لا يفضل بعضها بعضا فاذا حذفت زيدا من قولك ضربت زيدا يوم الجمعة ضربا شديدا في داره واردت اقامة غيره اقمت ما شئت نص عليه غير واحد منهم الجزولي وابن الحاجب ورجح بعضهم المجرور لانه مفعول وان كان بواسطة ورجح بعضهم المصدر والظرفين لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح بعضهم المصدر لذلك ولان دلالة الفعل عليه اقوى ورجح بعضهم المصدر لذلك ولان دلالة الفعل عليه اقوى ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لدلالة عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان وقال الرضي واللعان يتق كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن مفوض الى اختيارك انتهى **ثم اعلم انه** يشترط في المصدر والظرف الاختصاص والتصرف فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص بالوصف ولا يجوز سبحان الله على ان يكون نائبا عن فاعل فعله المقدر يريد سبحان الله ولا جلس عندك او معك لعدم التصرف ومنع البصريون اقامة وصف المصدر والظرف مقام موصوفهما فلا يقال ضرب شديد ولا صيم زمن طويل واجازه الكوفيون ويشترط في المجرور ان لا يلزم الجار وجها واحدا في الاستعمال كمنذ ورب والكاف وما خص بقسم او استثناء **الثاني** المجرور انه جر بحرف زايد فلا خلاف في كونه هو النائب وحده وهو في محل رفع بالنيابة كما حد فيما ضرب من احد وان جر بغيره فقيل اقوال احدها وعليه الجمهور ان النائب هو المجرور وحده كما لو كان الجار زايدا الثاني انه حرف الجر وحده وهو مذهب الفراء قال ابن هشام ولعله يعني ذلك لان الحروف لاحظ لها في الاعراب لا لفظا ولا محلا الثالث انه الجار والمجرور معا وهو ابن مالك قال ابو حيان ولم يقل به احد غيره وقال ابن هشام انه ظاهر كلامه في باب الفاعل وسياتى في المسالة الى مجموع الجار والمجرور الرابع ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان اذ لا دليل على تعيين احدهما الخامس ان النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل وهو قول ابن درستويه **الثالث** اذا بني فعل لازم للمفعول ففي النائب اقوال احدها

ضمير المصدر

ضمير المصدر نحو جلس اى الجلوس وعليه الزجاجي وابن السيد وجعل ابو حيان فيه اختصاصا اى الجلوس المعهود ثانيها ضمير مجهول وعليه الكسائي وهشام لانه لما حذف الفاعل اسند الفعل الى احدهما فيه المصدر او الوقت او المكان فلم يعلم ايها المقصود فاضمر ضمير مجهول ثالثها انه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء قاله في الصحيح **والثالث والرابع** مما يرد مرفوعا لا عن المبتدا والخبر وهي الاول اعتد تنبيها على انه حقه التقديم والثاني اخر تنبيها على انه مناط الفائدة حتى كانه الخبر الذى هو كلام يحتمل الصدق والكذب او انه نفس الاخبار والاعلام **المبتداء** حقيقة او حكما وهذا كالجنس شامل للمحدود وغيره من الاسماء **المجرد عن العوامل** جمع عامل وقد عرفت له معنيين والمقام صالح لكل منهما **اسناد** المنسوبة الى اللفظ نسبة الفرد الكلية او المفعول الى المصدر والمراد بها غير الزايدة اذ وجود الزايد كالعدم وخرج به بقية المرفوعات فان قيل التجريد عن العامل يقتضي سبق وجودها ولم يوجد في المبتدا عامل قط قيل قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولك للحفار ضيق فم الركية وقولهم سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل فهو هنا من هذا القبيل لا يقال التجريد سلب الوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى المبتدا هو الاسم الذى لم يوجد فيه كل عامل لفظي وسلب الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا لانا نقول اللام في العوامل ليست للاستغراق بل للماهية وسلب ماهية العوامل يستلزم كل فرد من افرادها سلمنا انها للاستغراق في التجريد وان كان سلبا من حيث المعنى لكنه ليس سلبا بسيطا بل على وجه العدول اذ النسبة ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل بانه لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم فيكون المعنى هو الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظي سلمنا انه بسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق الا ان الاول متعين هنا بالقرينة وهو الاصطلاح على ان المبتدا هو الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظي قاله الفاضل الهندي **او الصفة** حال من الضمير المستكن في قوله المجرد وخرج به الاسماء المعدودة واسماء العدد والافعال واسماء حروف التهجي والاصوات **بعد نفي** عطف على قوله الاسم واو لمنع الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك فلا تنافي التعريف والمراد بالصفة المشتق الذى له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والجاري مجرى المشتق كالمنسوب حال كونها واقعة **بعد نفي** بحرف او اسم كما سيأتي **او استفهام** كذلك حال ثانية من الصفة ايضا لكونها واقعة **رافعة** بحاله قائم الزيدان **او ما في حكمه** اى الظاهر وهو الضمير المنفصل فانه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال لفظا لغبانت عن الحق هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون رفع الصفة للضمير المنفصل فاوجبوا في نحو اقائم انت كون الاسمين مبتدا وخبرا على التقديم والتاخير وتبعهم الزمخشري والشيخ ونقل ابن الحاجب الاجماع على ذلك في اماليه وهو وهم منه

قول
كما قال ابن هشام فظهر بطلان كثير من شراح الكافية من ان المراد بالظاهر في قوله فيها وافعة الظاهر الذي
ليس فاعل الضمير المنفصل فحمدها الى اخراج الظاهر عن الظاهر وحكموا بانه اراد ما لم يرده وكيف هو
يصرح بالاجماع على ان الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحجة الكوفيين ان الضمير الذي يرفع بالفعل لا
يجاوره منفصلا عنه لا تقول قام انت فكذا الوصف واجيب بالفرق وذلك لانه انما انفصل مع الوصف
لئلا يتوهم معنا التثنية بكون مستتراً بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت ولان طلب الوصف
لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الوصف ولفظ المرفوع بالوصف ساد في اللفظ مسد الخبر
الفصل وهو لحجة بخلاف فاعل الفعل قال ابن هشام ومما يقطع به بطلان مذهبهم قوله تعالى
اراغب انت عن الحق وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فان
القول بان التقدير في الآية مبتدأ كما زعم تخرجهم وما الحصل العامل عن معموله بالاجنبي والقول
بذلك في البيت مود الى الاخبار عن الاثنين بالواحد واجاب الامام الحديثي عن الاية بمنع تعلق
الجار بما عند المذكور ولا يلزم المحذور بل يجعل متعلقا بمقدر يعلمك ما دل عليه بالمتقدم والتقدير
اراغب انت ترغب عن الحق وعن البيت باحتمال ان يكون انتما مبتدأ اخبر عنه بما اشير اليه بعده مع الجواب
المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي والتقدير انتما خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما
واف بعهدي اي انعدم قيامكما معي عند من اقاطعه بسبب انه لا يكون احد في عهدي سواء كان ليس عند
فمر بينكما من خلوص المودة وصدق الصفاء فاذا لم تساعداني وتكونا لي على من اقاطعه لم يف
بعهدي لا تسائر بكما وادعائه انه احق بعدم الوفا تنبيهان الاول قيل هذا الحد منقوض بالحرف
بلعل ولولا وربت في نحو لعل زيد قائم ولولاك لكان كذا ورب رجل صالح لقيته فان الحروف
في هذه المواضع موضع محلا على انه مبتدأ كما قاله ابن هشام في المغني وغيره مع انه ليس مجردا عن العوامل
اللفظية غير الزايدة واجيب بانها في حكم الزايدة لشبهها بها في كونها لا تتعلق بشي الثاني قيل
هذا الحد منقوض ايضا بقولهم لا تقل كذا ان تفعل كذا فان الفعل هنا مبتدأ وان تفعل فاعل به
مغن عن الخبر مع انه غير صفة انتهى وقد يجاب بمنع ان تفعل به فاعلا وانما هو خبر للفعل كما قال
ابو حيان الثالث وقوع الصفة بعد نفي او استفهام شرط لانه عند جمهور البصريين وعن سيبويه
جواز الابتدا بها من غير شرط مع قبح واختاره ابن مالك وذهب الاخفش والكوفيون الى جوازه
دون قبح فان طابقت الصفة الواقعة بعد نفي او استفهام اسما مرفوعا بها مفردا واضافها ففيها
وجهان كون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعا سد مسد الخبر وكونها خبرا وما بعدها مبتدأ وتقدم الخبر
للاستفهام التوجه الصدر بخلاف ما اذا لم تطابق مفردا وعدم مطابقتها للمفرد اما بان لا تطابق
المذكور بعدها اصلا او تطابقه ولكن لا لمفرد فالاول لمثل اقائم الزيدان واقائمان زيد
ففي الصورة الاولى يتعين ان تكون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعا بها اذ لو كانت خبرا لما

بعدها

بعدها لوجبت المطابقة في التثنية والجمع فان المطابقة واجبة في هذا النوع بين المبتدأ والخبر والصورة الثانية ممتنعة
لانها تركيب فاسد والثاني كقولك اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فتتعين الصفة ان تكون خبرا مقدما
اذ لو كانت رافعة للظاهر هنا لما ثنيت ولا جمعت على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها واما ما فرغ من
حد المبتدأ اراد ان يمثل له ليزداد وضوحا فقال نحو زيد قائم مثال للاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه
ومثال ان تصوموا خير لكم فان الموول كالصريح وهل من خالق غير الله وبحسبك درهم ولعل ابي المغوار
منك قريب وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف نفي ومثله ان قائم الزيدان وغير مضروب العمران
او اقائم الزيدان مثال للصفة بعد حرف الاستفهام ومثله هل قائم الزيدان ومتى قائم الزيدان واين قاعد الزيدان
وكيف مقيم العمران وكم ماكث البكران وايان قادم الخالدان اذ النفي والاستفهام بالاسم مثلهما بالحرف فلا
وجه لتخصيص الحرف كما صنع غير واحد و اقائم زيد مثال للصفة المطابقة للمفرد فقائم يجوز ان يكون مبتدأ
وما بعده فاعلا سد مسد الخبر وزيد يجوز ان يكون مبتدأ وما بعده مؤخرا وما قبله خبرا مقدما كما تقدم فقيل
رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتدا وعورض بان الاصل في الصفة الخبرية فتعارض الاصلان فتسا
ومما تقرر علم ان المبتدأ نوعان مبتدأ له خبر وهو الاسم المسند اليه ومبتدأ لا خبر له وهو الصفة واستغنت
عن الخبر لانها في معنى الفعل والفعل لا يخبر عنه لكنها رفعت ما يغني عن الخبر و قد يحذف النوع الاول من المبتدأ
محذوف الخبر وجوبا وذلك في اربع مسائل احديها بعد واو صريحة في المعية نحو كل رجل وضيعته بفتح
الضاد المعجمة اي حرفته وسميت بذلك لانه تضيع بالترك او لان صاحبها يضيع بتركها فكل مبتدأ ورجل
مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا اي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وقيامها
على المصاحبة ووجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جي بمع مكان الواو كان كلاما تاما هذا مذهب جمهور
البصريين وذهب الكوفيون والاخفش الى انه مستغن عن الاحتياج الى خبر لتمامه وصحة معناه اي ضيعته واختاره
ابن خروف والتقييد بالصريحة في المعية احتراز عن المحتملة لها وللعطف نحو زيد وعمرو فان ذلك يحتمل الخبر
وتقول مقرونان وان تحذفه اعتمادا على فهم السامع الاقتصار عليهما معنى المصاحبة والاقتران ومن ذكره قوله
كل امرئ والموت يلتقيان تنبيه ذكر بعضهم في نحو المثال المذكور اشكالا وهو ان الضمير في ضيعته لا
يجوز ان يعود الى كل ولا الى رجل اما الاول فلان التقدير عليه كل رجل وضيعة كل وهذا ليس المراد لانه مطلق
وذلك مقيد بالنسبة الاضافية واما الثاني فلان التقدير كل رجل وضيعة رجل وهذا لا يصلح ايضا
لان الذي ذكر شامل لجميع الافراد بقرينة اداة العموم ورجل وحده لا يفيد ذلك والجواب ان الضمير يرجع الى
كل رجل وكانه قرنا بعض افراده منكرة وضميره نايب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل فكانه قيل زيد
وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا لان الضمير يعين مرجعه فاذا كان مرجعه عاما كان هو عاما كذلك ولذلك
حكم بعضهم ان الضمير اذا عاد الى نكرة او فسر نكرة كانت نكرة و الثانية قبل الحال الممتنع كونها خبرا
عن المبتدأ المذكورة قبلها بان يكون المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا

عن المبتدأ المذكور **ضربي زيداً قائماً** او

ومضافاً الى المصدر المذكور نحو **اكثر شربي السويق ملتوتاً** او الى

موصول به نحو اخطب ما يكون الامير قائماً فقائماً في الصورة الاولى والثالثة وملتوتاً في الثانية حال لا تصح

اخباراً عن المبتدآت المذكورة لانها لا توصف بالقيام ونحوه والاحمل حمله لانه تكون من الفاعل و

من المفعول كما قال الزمخشري وزعم ابو حيان انه لا يجوز كونها من المعمول الا بدليل لان التقييدات

بالاحوال والصفات وعود الضماير لا يكون الا الى الاقرب مذكوراً والثانية متعينة لانه يكون من المفعول

والثالثة من المفاعيل وكل من ضربي وشربي وما يكون الموصول بالكون مصادر عاملة في صاحب ذي

الحال وهو الضمير المستتر فيما يقدر من الخبر المحذوف وجوباً واختلف فيه سيبويه وجمهور البصريين

الى انه ظرف زمان مضاف الى فعله والتقدير ضربي زيداً اذا كان قائماً في المضي واذا كان في الاستقبال و

الخبر في الحقيقة متعلق هذا الظرف من وصف وفعل وكان المقدرة تامة لا ناقصة والحال عن الضمير

المستتر فيها وهي العامل في الحال ومفسر هذا الضمير هو معمول المصدر كزيد والسويق والامير في الامثلة

وانما لم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزامهم تنكيره فلا يقع ضربي زيداً القائم

والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد

قال ابن هشام وهو اقوى لانه على انه حال لان الخبر لا يقترن بالواو والدال على تعيين الخبر الذي

هو حاصل ونحوه الاخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام مثلاً اذ لا يمكن تقييده الا بعد حصوله

واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد وجد شرط وجوب الحذف وذهب الاخفش وتبعه بعض المتأخرين

الى انه مصدر مضاف الى ذي الحال والتقدير ضربي زيداً ضربه اذا كان قائماً وشربي السويق

شربه واخطب كون الامير كونه فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى ذي الحال وهو عاملها وكذا شربه

وكونه خبر الاكثر واخطب واختاره ابن مالك في التسهيل قال ابن هشام انه اولى لانه قدر اثنين

وقدروا خمسة ولان التقدير في اللفظ اوحا انتهى وقيل والمحذوف انما هو الجملة المضاف اليها لم

يثبت في غير هذا الموضع والعدول عن ظاهر مضى كان الناقصة الى التامة الا انه يرد عليه حذف

المصدر مع بقاء معموله وهو ممتنع عند الاكثر الا ان يتحقق القرينة الدالة على المحذوف فلا باس

بالحذف كما قال سيبويه ان تقدير ما لك وزيداً ما لك ملابسته زيداً ولا يجوز تقدير الخبر

بعد الحال كما نقله ابن السيد عن الكوفيين لانه تقدير لم يوجد في اللفظ ما يدل عليه فكما يجوز ان تقدر

ثابت مثلاً يجوز ان تقدر منفي ولانه يلزم ان يكون من الحذف الجائز لا الواجب لان قائماً اذا لم يكن

حالاً من زيد والعامل فيه المصدر فيعمل في الحال فلا يسد مسد الخبر لانها من صلته وقيل الخبر نفس

الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ما قدمناه

من ان الخبر محذوف وجوباً لسد الحال مسده قال ابن عصفور وانما صح الحال ان تسد مسد الخبر لانها

بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيداً قائماً وضربي زيداً وقت قيامه فكل منهما

سد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف سد مسد الخبر فكذا الحال **تنبيهان الاول** تقييد المبتدأ

بكونه مصدراً او مضافاً اليه او موصولاً به يؤخذ منه ان المبتدأ نفسه لا يكون مؤولاً بالمصدر

فلا يجوز ان تضرب زيداً قائماً خلافاً لبعض الكوفيين وتقييد المصدر بالعامل في اسم مفسر

لضمير ذي الحال حترز به عن ان يكون المصدر عاملاً في صاحب الحال نفسه فان الحال لا تسد

الخبر حينئذ نحو ضربي زيداً قائماً شديد فان قائماً حال عن زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو

ضربي فلا تغني عن الخبر لانها من صلته وتقييد الحال بكونها غير صالحة للخبرية احتراز عن

نحو ضربي زيداً شديد فالرفع واجب لصلاحيتها ونحو لقيتهم لرجل حكمه عليهم وليجازوا احكمه

مستمطاً بتشديد الميم وطائفة مجالة اي حكمك لك مثبتاً **الثاني** جوز الاخفش والمبرد حذف

رفع الحال في الصورة الثالثة وهي افعل المضاف الى المصدر نحو اخطب ما يكون الامير

قائماً ومنعه سيبويه قال الرضي والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازاً فجاز جعله

قائماً ايضاً بخلاف المصدر الصريح كما في ضربي زيداً قائماً اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان

المجاز يؤنس بالمجاز انتهى **و** الثالثة بعد لولا الامتناعية ان كان كوناً مطلقاً نحو **لولا زيد لاتيتك**

اي لولا زيد موجود ونحوه فحذف للعلم به من لولا الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره ولسد

الجواب مسده وسياق الكلام على هذه المسئلة مستوفى في حديقة المفردات انشاء الله تعالى

الرابعة بعد مبتدأ صريح في القسم نحو **لعمرك** او ليمين الله **لافعلن** اي لعمرك او ليمين الله قسمي فحذف

الخبر للعلم به اذ تعيين ذلك للقسم دال على تعيين المحذوف ووجب الحذف لسد جواب مسده ووجه

تعيينها للقسم ان اللام لا تستعمل معها الا فيه ولا يجوز كونهما خبرين والمحذوف المبتدأ كما في

الارتشاف وهم لا تكون في الخبر قال ابو حيان وليستجاب قسم محذوف قيل لام القسم لا تدخل

على القسم وفيه نظر فقد ورد وليحلفن ان اردنا الا الحسنى واستشهد انتهى وجوز ابن عصفور

ان يكون المحذوف في ذلك هو المبتدأ والتقدير لقسمي عمرك والاول اولى لان الحذف بالاعجاز اولى

منه بالاوايل والاحتراز بالصريح من غير الصريح في القسم وهو ما يصلح له ولغيره نحو عهد الله

لافعلن كذا فيجوز حذف علي واثباته لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف

نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله مما هو صريح في القسم والعمر بضم العين وفتحها ويلزم الفتح مع

اللام لان القسم موضع التخفيف وهو مصدر محذوف الزوايد اصله تعميرك ومعناه البقاء والحيوة

فقوله لعمرك لافعلن وحياتك لافعلن ويلزم الاضافة الى الظاهر او المضمر مع اللام ودونها وللنحاة

فيه كلام منتشر لا نطول بذكره ويجوز ادخال الباء عليه كقوله رقي بعمركم لا تهجرينا ومنيانا المنى

ثم اطلتنا واعلم ان المصنف لو اخر ذكر هذه المسائل بعد الخبر لكان احسن كما فعله جميع المصنفين وانما قدم تعرض

لذلك هنا فلتتم الفائدة بذكر حذف الخبر جوازاً حذف المبتدأ جوازاً ووجوباً اما حذف الخبر جوازاً ففي قيام

القرينة نحو قولك بعد الاستفهام عن الخبر عندي زيد لمن قال من عندك اي عندي زيد والعطف عليه نحو
زيد قائم وعمرو قال تعالى اكلها دائم وظلها اي دائم وفي غير ذلك نحو فطعام الثقتي او فوق الكتاب حل لكم والمحصنات
احل لكم قال ابن مالك وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع اي حاضر وهو قليل وتبعا ابن هشام
في الاصح وهو بناء على ان اذا حرف اما القائل بانها المكان فلا يقدر شيئا بل يجعلها هي الخبر كما
سيجي تحقيقه في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى ولما حذف المبتدا جوازا فعند قيام القرينة ايضا
نحو قولك زيد لمن قال من هذا اي هذا زيد وهو كثير وبعد الاستفهام قال الله تعالى وما ادريك ما الحطمة
نار الله الموقدة اي هي نار الله وما ادريك ماهيه نار حامية ما اصحاب اليمين في سدر مخضود ونكلم بشري
ذلكم النار وبعد فاء الجواب من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله لنفسه واساءته عليها وقالوا
تخالطوهم فاخوانكم اي فهم اخوانكم وان يمسه الشر فيؤوس وبعد القول نحو وقالوا اساطير
الاولين قالوا ساحر او مجنون سيقولون ثلاثة رابعهم الآيات وفي غير ذلك نحو قوله تعالى لم يلبثوا الا
ساعة من نهار بلاغ اي هذا بلاغ بدليل هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اي هذه سورة وقد يجتمع
حذف كل من المبتدا والخبر جوازا في قوله سلام قوم منكرون اي سلام عليكم انتم قوم منكرون
فحذف خبر الاول ومبتدا الثاني وقد يحتمل المحذوف الامرين ويكثر بعد الفاء نحو فتحرير رقبة فصيام ايام
اخر فما استيسر من الهدي فنظرة الى ميسرة اي فالواجب كذا او فعليه او فعليكم كذا ويأتي في غيرها نحو فصبر
جميل اي امري او امثل ومثل طاعة وقول معروف اي امثل او امثل واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا
وكونه خبرا كما ذكرنا فقال الواسطي الاولى كونه مبتدا لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه
الخبر لان الحذف بالاعجاز والاواخر اليق منه بالصدر والاوائل حكاه ابن اياز ولما حذف
المبتدا وجوبا فحيث كان خبره عنه بنعت مقطوع الى الرفع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد
او لمجرد ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم اللهم ارحم عبدك المسكين وان كان النعت
لغير ذلك كالتخصيص نحو مررت بزيد الخياط جاز الاظهار والحذف واخبر عنه بمصدر جي به بدلا
من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اي امري سمع وطاعة وامري
حنان او بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما نحو نعم او بئس الرجل زيد اذا قدر خبرا فان تقدم نحو
زيد نعم الرجل فهو مبتدا لا غير او صريح القسم نحو في ذمتي لافعلن اي في ذمتي ميثاق او عهد
عكس قولهم لعمرك لافعلن واعلم ان الاصل في المبتدا المسند اليه ان يكون معرفة لان الغرض من
الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر والاخبار عن النكرة لا فائدة
فيه ولا يكون المبتدا نكرة الا مع حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت
وجد نوع من الشرائط او لم يوجد فيجوز ان تقول كوكب انقض الساعة ولا يجوز رجل قائم هذا
ما عول عليه المتقدمون في ضابط الابتدا بالنكرة ورأى المتاخرون انه ليس كل احد يهتدي الى

مواطن الفائدة فتتبعوها وانهاها بعضهم الى نيف واربعين موضعا اوردها السيوطي في الاشباه
والنظائر وقال بعضهم ان الضابط في ذلك قرب النكرة من المعرفة لتخير وقربها من المعرفة باحد شيئين
اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او بكونها في غاية العموم كقولنا تمرة خير من جرادة فعلى
هذا الضابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن بل نعتبر كل ما يرد فان كان جاريا على الضابط قبلنا
والا فنفيناه وخبر هو الاسم حقيقة او حكما المجرد عن العوامل اللفظية والمراد بها غير الزائدة
ليشمل نحو ما زيد بقائم عند التميميين وان عمرو بذاهب عندهم وعند الحجازيين ودخل فيه
قسما المبتدا والاسماء المعدودة المسند فخرج القسم الثاني من المبتدا والاسماء المعدودة به
الى المبتدا ويجوز ان تكون الباء بمعنى الى والضمير عائدا الى المبتدا وعلى التقديرين يخرج القسم
الثاني من المبتدا فلا حاجة الى اخراجه بزيادة المغاير للصفة كما فعل ابن الحاجب في كافيته
اذ هي بهذا المعنى هنا للتأكيد تنبيهات الاول شمل قولنا الاسم حقيقة او حكما نحو زيد
قام وبعض الفعل الماضي ضرب واما الجملة فانه قلنا انها مأولة بالمفرد كما قال ابن الحاجب خرجت
وهو المناسب لقوله المصنف فيما مر ولا يتأتى الكلام الا في اسمين او فعل واسم وان قلنا انها على
صرافتها خبر من غير تأويل تدخل وهو مذهب المحققين من النحاة الثالث اختلفوا في عامل
المبتدا والخبر فذهب البصريون الى ان العامل في المبتدا الابتدا وفسر بتجريد الاسم عن العوامل
للاسناد اليه او لاسناده وفسره الجزولي بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد
اليه او لاسناده ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي وابن الحاجب هذا الابتداء هو العامل
بالخبر ايضا لطلبه لهما على السواء وهو مقتضى كلام المصنف المبتدا والخبر كليهما بالمجرد ونقل الانباري
عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا وحكي عن الجرمي وقيل هو اي الابتداء والمبتدا وهو مذهب جمهور المتاخرين
وقال الكسائي والفراء يترافعان وقيل غير ذلك وهو اي الخبر قسمان قسم مشتق وهو الاصل
ولذلك قدمه والمراد به هنا الدال على ذات مبهمة وهو المسمى صفة كضارب ومضروب و
حسن واحسن وفي حكمه المنسوب لا مطلق المشتق فان اسم الزمان والمكان والآلة حكمها
حكم الجامد المحض وهذا اصطلاح غير ما تقدم وقسم جامد وهو ما عدا المشتق بالمعنى المذكور
فالمشتق اما ان يرفع لظاهر او لا وغير الرافع لظاهر لفظا كما سيأتي او محلا نحو الكافر مغضوب عليه
يتحمل ضميره اي ضمير المبتدا وذلك لان المشتق بالمعنى المذكور في معنى الفعل فلا بد له من فاعل
ظاهر او مضمر فيطابقه اي يطابق المبتدا دائما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
تقول زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات
قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل للضمير مستتر وجوبا وعائد على المبتدا وهو مطابق للمبتدا
كما ترى والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في رجلان

والزيدون وهذا الضمير يجب استتاره الا اذا جرى الخبر على غير من هو له في المعنى فيبرز عند البصريين
وجوبا سواء خيف اللبس ام امن فالاول نحو غلام زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء للغلام اذ لو لم يبرز الضمير لتوهم
السامع ان الغلام هو الضارب والثاني نحو غلام هند ضاربته هي وذهب الكوفيون الى عدم وجوب الابراز الا
مع اللبس تمسكا بقوله ∴ قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت ∴ بكنه ذلك عدنان وقحطان واختاره ابن
مالك فقال في منظومته الكبرى ∴ فمذهب الكوفي في شرط فالبيان ∴ لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن وصحح في
غيرها من كتبه بوفاقهم ورده شيخنا بالبيت باحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره
الوصف المذكور والتقدير بانو ذرى المجد بانوها **بحذف غيره** اي المشتق غير الرافع لظاهر ومن الجامد
نحو الكلمة لفظ وهذا اشد مشيرا الى الشيخ المعترض **و** المشتق الرافع لظاهر نحو **هند قائم ابوها** فلا
يتحملان ضمير المبتدا ولا يطابقانه اما الجامد فلان تحمل الضمير فرع على ان يكون المتحمل صالحا للرفع ظاهر
على الفاعلية وذلك مقصور على الفعل وما في معناه ولا كذلك الجامد بخلاف المشتق الرافع لظاهر
فلانه لا يرفع فاعلين واما عدم مطابقتهما للمبتدا فلعدم تحملهما للضمير **تنبيهان الاول** قضية اطلاقه
وتمثيله بالكلمة لفظ ان الجامد لا يتحمل الضمير ولو اول بالمشتق وهو خلاف ما صرحوا به من انه لو اول
بالمشتق منزلته في تحمل الضمير ورفع الظاهر بلا كلام الجرجاني ما يشير الى انه لا خلاف في ذلك
وانما لم يطابق في نحو الكلمة لفظ مع تحمله الضمير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
فاجري على اصله لا ان المصدر لم يتحمل الضمير كما اقتضاه كلامه وتوهم بعض فضلاء العجم كيف هو مادل
هنا بالملفوظ من غير خلاف نعم المصدر لا يتحمل ضميرا اذا لم يؤول بالصفة وذلك اذا اخبر به عن
عين وجعل العين نفس الحدث مجازا على قول سيبويه في نحو زيد عدل وهذا الاشهور في نحو الكلمة لفظ
واما على قول الكوفيين من ان المصدر يؤول بالصفة وانما زيد عدل ما ول بعادل وهو متحمل للضمير
اجماعا بدليل رفعه الظاهر نحو زيد عدل ابوه واما على قول البصريين من انه على حذف مضاف اي
ذو عدل فالخبر هو ذو وهو المتحمل للضمير لانه المؤول بالمشتق لا المصدر وهو يطابق المبتدا دائما
فاذا قلت هند عدل والزيدان عدل كان التقدير ذات عدل وذوا عدل وقس على ذلك واعلم ان نحو
هذا التفصيل يجري في الجامد المؤول بالمشتق غير المصدر وان لم يات فيه الخلاف المذكور قال ابن
مالك في شرح الكافية اذا اشرت الى رجل وقلت هذا اسد كان لك فيه ثلاثة اوجه احدها ان تؤوله
منزلة الاسد بما تقدرون الصفات التي تشبه كقول الشاعر ∴ لسان الفتى سبع عليه شذاته ∴ اذا
لم يزع عن غربه فهو اكله ∴ والثاني ان تقصد التشبيه فيقدر مثل مضافا اليه فهو على هذين الوجهين
لا ضمير فيه اسد والوجه الثالث ان تؤول لفظ اسد بصفة وافية بمعنى الاسد يه ويجري مجراه مما
اوله فيتحمل ضميرا ويرفع به ظاهرا ان جرى على غير ما هو له كقولك هذا اسد ابناؤه وهذا ايضا شايع
في النعت والحال فمن النعت قول العرب مررت بقوم عرب اجمعون فاجمعون توكيد للضمير المرفوع بعرب

فح

في كلم فكلم توكيد للضمير المرفوع بعرب لانه في معنى فصحاء ومن الحال نحو مررت بقوم عرب اجمعون فقد ضمن عرب معنى
فصحاء ورفع به ضميرا واجمعون توكيدا شرى **فائدة الثانية** ذهب الكوفيون الى ان الجامد يتحمل الضمير مطلقا لكن نقله
ابن مالك في شرح الكافية عن الكوفيين وحده وسبقه الى هذا النقل صاحب البسيط هذه **فائدة** في
تقديم المبتدا وتاخير الخبر اذا كانا معرفتين وهما اذا كانا الاسمان المعرفتان بحيث يستفيد السامع النسبة بينهما وكل
منهما يصلح ان يكون محكوما عليه **المجهول خبره** منهما **اللاحق** الاخر **عند السامع** وهو كالطالب **في اعتقاد المتكلم**
ان يحكم به عليه **يجعل خبرا** له عنده لانه محكوم به الاخر عند السامع الذي جهل
ثبوته للاخر له لانه محكوم عليه والحاصل ايهما تحقق المتكلم او توهم ان السامع كان يعتقد الحكم
عليه يجعل مبتدا والاخر خبرا الاستعمال على القاعدة
وادعيان يعرف انه اخوه سواء عرف انه اخا فلم يعرف ان زيدا اخوه ام لم يعرف ان له
اخا اصلا **و** يقال فالحمله على التعيين وادعيا ان يعرف انا سمه زيد
فهو زيد في الصورة الاولى واخوك في الثانية وقد يعدل عن ذلك في غير الغالب
فيجعل المطلوب الحكم عليه خبرا والاخر مبتدا كقول ابي تمام في صفة القلم ∴ لعاب الافاعي القاتلات لعابه
وادى الجني اشتارته ايد عواسل ∴ فكان على مقتضى القاعدة ان يقول لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه
مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء وهذا ما اجاب عنه البيانيون بانه من التشبيه
المعكوس فيكون المقدم مبتدا فلا نقض به على القاعدة قال ابن هشام وهو ضعيف لانه نادر الوقوع
مخالف للاصول اللهم الا ان اقتضى المقام المبالغة والى نحو هذا اشار الناظم بان العدول اليه من غير الغالب
لمخالفته القاعدة واما النحويون فيجعلونه من باب تقديم الخبر على المبتدا جواز الحصول القرينة المميزة بين
المبتدا والخبر فهو ذلك عندهم جائز كثير الاستعمال ومثله قول الاخر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا ∴ بنوهن
ابناء الرجال الاباعد ∴ فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدا مؤخر لان المراد الحكم على بني ابنائهم بانهم
بنيهم لا عكسه وكان الاطلاع المصنف ان يقتفي اثر النحويين لان كتابه في النحو لا في البيان
ما ذكره من القاعدة هو طريقة اهل البيان وعلى المشهور عند النحويين عند انتفاء القرينة فيجوز
تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا لحصول القائدة للسامع قدم الخبر او اخر وقيل ان كان احدهما مشتقا
والاخر اسما نحو الفاضل زيد تعين المشتق للخبرية وان تقدم والاسم للابتدائية وان تاخر لان معنى المبتدا
المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب اليه
والصفة هي المنسوب وهو قول الفخر الرازي واجيب بان المعنى الشخصي الذي له الصفة صاحب هذا الاسم
فتصير الصفة دالة على الذات ومسندا اليها والاسم دالا على الصفة ومسندا وقيل ان كان احدهما اعرف
فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بان المقدم نحو الله ربنا **تكميل** ويجب الحكم
بابتدائية المقدم في صورتين اخريين احديهما كون الاسمين نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل

منك افضل منه اذ لو جوز تقديم الخبر هنا لالتبس بالمبتدا فيفسد المعنى اذ كثير هو افضل منك لا من هو لطيلا
وبالعكس الثانية كونهما مختلفين تعريفا وتنكيرا اما الاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة
فان لم يكن للنكرة له ما يسوغ الابتدا به فهو جائز اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له
مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدا نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله تعالى قاله
ابن هشام في المغني فظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص بما اذا كان اسم استفهام
او اسم تفضيل ويجب تقديم المبتدا اذا خيف التباسه بالفاعل نحو زيد قام اذ لو قيل قام زيد لالتبس
المبتدا بالفاعل لان اعتباره اقرب فامتنع وجوده الاخفش والمبرد او كان الخبر محصورا فيه بالا
لفظا نحو وما محمد الا رسول او معنى نحو انما انت نذير اذ لو اخر لالتبس المحصور بالمحصور فيه او كان
المبتدا له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام والشرط والتعجب نحو من ابوك ومن يقم اقم وما احسن زيدا
اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام عن صدريته او بغيره نحو ولعبد مؤمن فان لام الابتدا لها الصدر او
كان ضمير شان نحو هو زيد منطلق قيل لانه لو اخر لالتبس بالتوكيد وفيه نظر وقد يجب تاخير المبتدا
وتقديم الخبر جوازا توسعا في الكلام اذ ربما احتيج في وزن او قافية او سجع الى التقديم بعض اجزاء الكلام
على بعض ووجوبا بان يكون للخبر صدر الكلام بنفسه نحو من زيد او بغيره نحو صبيحة اي يوم السفر او يعتنق تاخيره على لبس
ظاهر نحو عندك درهم ولي وطر اذ لو اخر لالتبس بكونه صفة للمبتدا لانه نكرة وطلبها للوصف اشد من طلبها
للخبر فالتزم تقديمه دفعا للالتباس او يكون المبتدا محصورا فيه بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد
او معنى نحو انما في الدار زيد اذ لو اخر لاوهم الاختصاص فالخبر كما مر في عكسه او يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض
متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا او على مضاف اليه الخبر كقوله اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن
ملء عين حبيبها تتمة لا يخبر بالزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة فان حصلت جاز
كان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ويوم طيب وقد يتعدد الخبر لفظا ومعنى لا لتعدد
المخبر عنه وذلك اذا صح الاقتصار على كل واحد من الخبرين او الاخبار نحو زيد فقيه شاعر كاتب ولا يستعمل
بالعطف اتفاقا ولفظا فقط لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد نحو الرمان حلو حامض ولا يجوز فيه العطف
لان المجموع بمنزلة الواحد اذ المعنى الرمان مز ولهذا ابو علي نظر الى اللفظ وقد يتعدد لتعدد صاحبه اما
حقيقة نحو بنوك فقيه ونحوي ومنجم او حكما بان يكون المبتدا مفرقا اذا اجزاؤه ينقسم الاخبار عليها نحو قوله تعالى
انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف تنبيهات الاول التمثيل
لكون المبتدا عاما والزمان خاصا بنحن في شهر كذا ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وتبعه شراح كلامه
تعقب ذلك العلامة ناظر الجيش بان العموم في نحن لا يعقل قال الملا الكي في حاشية الاوضح ومرد بعضهم
بانه وان كان ضميرا منفصلا للمتكلم المعظم نفسه او المشارك غيره فهو عام لصلاحيته لكل متكلم المختص
بمتكلم معه اخر اشمي ومجموعه اخر يشمول له المتكلم وجميع من سواه في ذلك الزمان والزمان خاص لانه عند نجم

وهو اولى من التوجيه الاول الثاني قال الخفشي قولهم هذا حلو حامض انما ارادوا هذا حلو فيه حموضة فينبغي
ان يكون الثاني صفة للاول وليس قولهم انهما جميعا خبر واحد بشئ والجمهور على انهما خبران في معنى خبر
واحد ونقل عن ابي علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد يتحمله الثاني لان الاول تنزل من
الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال بعضهم الضمير يعود من مجموع الكلام كانك
قلت هذا مز لانه لا يجوز خلو الجزئين من الضمير ولا انفراد احدهما به لانه ليس اولى من الاخر ولا يتحمل كل
منهما واحدا لانهما عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله
حلو وكله حامض وليس هذا الغرض منه وقيل كل منهما يتحمل ضميرا واختاره ابو حيان وشيخي احمد
عميرين علي الشامي قال ولهذا ارتفعا على الخبرية ولا يلزم من ذلك صدق الجمع بين الضدين على الدوام
الحال لانا لا نحكم على المبتدا بكل منهما وهو على صرافته اذ لا يجوز الحكم الا بعد تمام الكلام وبعد سماع
الخبرين فالعقل يحكم حكما صحيحا ضروريا بامتناع اجتماع الضدين بما هما ضدان على الموضوع لو
لشخص فلا تعتبر نسبة الواحد منهما الى المبتدا الا حيث يعتبر تاثير كل منهما في الاخر وتاثره عنه ولخطا
عن صرف النوعين ثم يحكم على المبتدا بكيفية متوسطة بين الكيفيتين فاذا قيل الرمان حلو
حامض فكانه قيل الرمان فيه شوب من الحلاوة وشوب من الحموضة ولا تضاد بينهما كالاتصاف بين
البياض الضعيف بل ربما كان احدهما عين الاخر لو حسب الحد ود المشتركة بين الانواع هكذا
ينبغي ان يفهم هذا المقام انتهى كلام شيخنا وتظهر ثمرة الخلاف في تحمل الضمير احدهما في نحو هذا البستان
حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع الرمان بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان
يكون من باب التنازع في السببي المرفوع وذكر ابو الفتح بن جني انه راجع شيخه ابا علي نيفا وعشرين سنة
في عود الضمير في هذا الفصل حتى تبين له وذكر في البديع انه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين
بالمبتدا ولا تقديمهما عليه عند الاكثرين واجازه بعضهم انتهى هنا فصل في ذكر ما ينسخ
المبتدا والخبر وتعمل فيهما بدليل انك متى حذفتها انعقد الكلام مبتدا
وخبرا فيسمى الاول اسما والثاني خبرها وقد يسمى مرفوع كان فاعلا تشبيها
له بالفاعل ومنصوبها مفعولا تشبيها له بالمفعول وهو مجاز قال ابن هشام وهو اصطلاح
غير معروف هذه الافعال والحروف لانها تاهكم للمبتدا والخبر الثابت لهما قبل دخولها
اخذا من النسخ وهو لغة الازالة وهي من حيث هي نوعان لانها اما افعال او حروف كما ذكره
من حيث عملها او اختلاف احكام بعضها مع بعض ولم يذكرها افعال القلوب مع انها
بان اصل مفعوليها المبتدا والخبر كما عليه الجمهور وعقد ذكرها في حديقة الافعال وثنيا الكلام عليها
هنالك وكان الاولى ان يذكرها في جملة النواسخ فتكون الانواع ستة
خمسة انواع وسميت بذلك لانها لا تتم بمرفوعها كلاما وقيل لانها لا تدل على الحدث وتسمى ناقصة

لما شيئا وقد تسمى بالنواسخ من باب اطلاق اسم الاعم على الاخص وعرفها ابن الحاجب وتبعه المص في التمهيد
بما وضع لتقرير الفاعل على صفة اى لجعله وتثبيته عليها قال الرضي ومعنى ه كان ينبغي ان يقيد الصفة بقوله
على صفة هي غير صفة مصدره والا انتقض بجميع الافعال التامة فان معنى ضرب مثلا من قولنا ضرب زيد
تقرير الفاعل على صفة لكن تلك الصفة هي الضرب المستفاد من الفعل العامل فيه واما الفعل
الناقص فانما يقرر الفاعل على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولك كان زيد قائما لتقرير زيد
على صفة الكون بل على صفة القيام المستفاد من خبر المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود
وكذا سائرها قال بعضهم والتحقيق انه لا حاجة الى ما ذكره من التقييد لان المتبادر من قولك ان
هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى هو الموضوع له لا غير والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والافعال
الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فتكون الصفة خارجة عن مدلولها انتهى وفيه نظر فتامل ولم يذكر سيبويه
من هذه الافعال سوى صار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر ونظائرها تعتبر بحصرها
ويرجحه المص في التهذيب فقال ابن مالك كل فعل لا يستغنى مرفوعه عن منصوب غير صالح للتعريف والتنكير او جملة تقوم مقامه
فهو من باب كان ومنزلتها عن غيرها بوقوع اللام الفارقة بعدها نحو ان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
قال الرضي وقد يجوز تضمين كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة قال وعم فتمثل لها
بشرا سويا اى صار ومثل اثر ونحو ذلك وظاهر عبارة المص انها غير محصورة حيث قال **والمشهور منها كان وصار**
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس فكان لثبوت خبرها لاسمها فيما مضى مع الانقطاع وعدمه عند قوم
وجزم به ابن مالك نحو كان زيد قائما وقد تكون للاستمرار والدوام بمعنى الواو دمنه صفاته ثم صار للانتقال اسمها
الى خبرها واصبح وامسى واضحى لثبوت خبرها لاسمها في الصباح والمساء والضحى قال ابن الخباز ورايت كثيرا يتوهمون
ان الترتيب على اللزوم ويبطله قوله والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما وقد تكون كان واصبح وامسى واضحى
وظل وبات بمعنى صار كقوله فكانت هباء فاصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا وقول الشاعر امست خلاء
وامسى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد وقوله ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور
وقوله ابيت كاني اطوى بحبل وليس لنفي خبرها عن اسمها حالا عند الجمهور وقال سيبويه وابن السراج
مطلقا قال الاندلسي وليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل
الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به واستحسنه الرضي قال بعض المحققين
وفيه نظر لان الدلالة بكونها للحال او كونها للمطلق انما كان ذلك بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق للحال في
الحال البتة انتهى فتامل وتعمل هذه الافعال الثمانية العمل الذي ذكر مطلقا سواء كانت موجبة او منفية صلة لما
الظرفية او غير صلة والحق بها المص في التهذيب اض وعاد وغدا وراح وعدها من المشهور **وما زال**
وهو لثبوت خبرها لاسمها على الاستمرار من قبله ويشترط فيه ان يكون ماضيه زال الذي مضارعه يزال فلو كان من زال
متعد الى واحد ومعناه ماز يقال زال ضانه من معزه اى ميزه ومصدره الزيل والذي ماضيه يزول فانه

قاصر ومعناه الانتقال ومنه قوله ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولئن زالتا ومصدره
الزوال **وما برح وما انفك وما فتئ** مثلث التاء وفيق اننا ذكرها الصفاقسي وهي تميمية وهذه الاربعة تعمل بشرط
تقدم نفي او نهي او دعاء مثال النفي كما نطق به قوله تعالى ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وقوله
تالله تفتؤا ومثال النهي قوله: صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت: فنسيانه ضلال مبين ومثال الدعاء
قوله الا يا اسلمي يا دارمي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر وحينئذ فالاكتفاء بالاضافة قال
في شرح التسهيل ولا خلاف بين النحويين في ان معنى هذه الافعال الاربعة متفقة **وما دام** فهي لتوقيت
امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها وتعمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية كما نطق به اعط ما دمت مصيبا درهما
اى مدة دوامك مصيبا فلو لم تتقدمها ما لم تكن من هذا الباب نحو دمت مصيبا وكذا لو كانت مصدرية
غير ظرفية نحو عجبت مما دمت محسنا لان المعنى من دوام احسانك لا من مدة دوام احسانك **تنبيه**
قال بعضهم اتفق النحاة على ان كان واخواتها افعال الا ليس فعن الفارسي وممن تبعه ذهب الى حرفيتها والصحيح
فعليتها لاتصالها بضمائر الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها انتهى قلت ودعوى الاتفاق ممنوعة
فمذهب الزجاج وممن تبعه الى انها حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدا
على صفة **وعملها** كلها **رفع الاسم** وهو المبتدا الذي تدخل عليه اى تجدد عليه رفعا غير الاول لكن ما عمل
لفظية وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه باق على رفعه لانه لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول
بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا نحو كنت قائما والضمير لا يستقر الا يتصل الا بعامله وشرط
في المبتدا الذي تدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم الصدرية ولا الحذف ولا
عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كان لنفسه ام لمصحوب لفظي ام معنوي **ونصب الخبر** اى خبر المبتدا خلافا
للكوفيين في انه انتصب على الحال واكثر النحاة على انه لا يجوز دخول حتى بعمل على انها يعتمد محذوف فلا
يقع كنت قائم اعانا وقد جعله في الشعر ظاهر الجواز فان كان ضمير الشان جاز الوجهان نحو كان الزيدان قائمين
وقاعدا او قائم وقاعد وبرفع الاسمين بعدها انكره الفراء وقال الجمهور فيها ضمير شان والكسائي وابن
الطراوة ملغاة ذكره في الارتشاف **تنبيهان الاول** اذا انتقض خبر ليس بالا لم يخرج عن هذا العمل في
لغة اهل الحجاز وبنو تميم يرفعون الخبر حملا لها على ما في الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل اهل الحجاز ما على
ليس في العمل عند استيفاء شرطها حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه
فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك انك تجيزه قال وما هو قال بلغني انك تجيز ليس الطيب الا المسك
بالرفع فقال له ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي الا وهو يرفع
ثم قال لليزيدي تعال انت يا يحيى وقال لخلف الاحمر تعال انت يا خلف امضيا الى ابي مهدي
فلقناه الرفع فانه يابى وامضيا الى المنتجع بن نبهان التميمي فلقناه النصب فانه يابى فقال
ابو محمد اليزيدي فمضينا الى ابي مهدي فوجدناه قائما يصلي فلما قضى صلوته اقبل علينا فقال لنا

خطبكما فقلت جئناك لنسالك عن شيء من كلام العرب قال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك
فقال اتامراني بالكذب على كبر سني فاين الزعفران واين الجادي واين بنة الابل الصادرة فقال له
خلف الاحمر ليس الشراب الا العسل قال فما تصنع سوداء حجر اللهم غير هذا الثمر فلما رايت ذلك
كيف تقول ليس ملاك الامر الا طاعة الله فقال هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك الامر الا طاعة
الله والعمل بها ونصب فقلنا الرفع فابى فكتبنا ما سمعناه منه ثم جئنا الى المنتجع فقلنا له كيف
تقول ليس الطيب الا المسك فقال ليس الطيب الا المسك ورفع فجهدنا به ان ينصب فجئنا الى ابي
عمرو وعنده عيسى ابن عمر ولم يبرح بعد فاخبرناه بما سمعنا فاخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه الى ابي
عمرو وقال بهذا اسدت الناس يا ابا عمرو الثاني الخبر مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو
المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمهما وجهل انتساب احدهما الى الاخر فالاسم هو المعرف على المختار
ما لم يكن الاخر اسم اشارة اتصل بها هاء التنبيه فتعين للاسمية فان لم يكن احدهما اعرف فالتخيير
هذا هو المشهور وقيل المتكلم بالخيار في جعل اي المعرفتين شاء الاسم والاخر الخبر وهي طريقة المتقدمين
وذهب الى ذلك بعض المتاخرين ابن مضاء وابن طاهر والاستاذ ابو علي وابن خروف وابن عصفور وقيل هو
ظاهر كلام سيبويه وان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ فالتخيير ايضا وان كان المسوغ لاحدهما فقط فهو
الاسم وان كانا مختلفين فالمعرفة هو الاسم والنكرة هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا
بشرط الفائدة وكون النكرة هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة
وكون النكرة غير متمحضة للوصفية ومن وروده قوله : قفي قبل التفرق يا ضباعا : ولا يك
موقف منك الوداعا : وقوله كان سبيئة من بيت راس : يكون مزاجها عسل وماء : ويجوز في كل
اي في كل الافعال الناقصة المشهورة منها وغيرها فادخال ال على كل وكذا بعض منعه بعضهم وفي الكلام
عليه اثناء الشرح توسط الخبر بينها وبين الاسم خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام وذلك حيث
لا مانع ولا موجب للتوسط فالاول كان يكون الخبر واجب التقديم عليهما لصدريته نحو اين كان زيد او واجب
التاخير كما اذا دخلت اداة الحصر نحو ما كان زيد الا في الدار او خيف لبس نحو كان صاحبي عدوي والثاني
كما اذا دخلت الاسم اداة حصر وكان مع الفعل ما يقتضي التصدير وعدم الفصل بينه نحو هل كان قائما
الا زيد اذ لا يفصل بين الفعل واداة الاستفهام او كان الخبر ضميرا متصلا نحو كانه زيد فجواز التوسط بمعنى
سلب ضرورة الطرفين من التوسط وعدمه محله ما عدا ذلك كما في نحو كان زيد قائما تقول كان قائما زيد
قال تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقرا حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر وقال
الشاعر : ما دام حافظ سري من وثقت به : فهو الذي لست عنه راغبا ابدا هذا ان حمل الجواز في كلامه
على المشهور من سلب ضرورة الطرفين فان حمل على ما يقابل الامتناع كان اعم مما توسطه واجب وجائز
تنبيهان الاول ذكر ابن مالك انه يمتنع التوسط في نحو كان غلام هند مبغضها لعود الضمير ويجب

فنحو

فنحو كان في الدار ساكنها لاتصاف الاسم بضمير الخبر وفي نحو كان في الدار رجل لكون الخبر ظرفا مسوغا للابتداء
ونوزع في الاول بان عود الضمير هنا على الاسم ورتبته التقديم فلا يمتنع وفي الاخيرين بانهما لا يقتضيان
وجوب التوسط بل عدم التاخر ولا يمنعان تقديم الخبر نحو في الدار كان ساكنها وفي الدار كان رجل الثالث
قضية اطلاقه جواز توسط الخبر ولو كان فعلا نحو كان يقول زيد على جعل زيد اسم كان وهو ما صححه
ابن عصفور وابن مالك ومنعه بعضهم قياسا على المبتدا المخبر عنه بفعل فانه لا يتقدم خبره كزيد قال والاول
هو الصحيح كما في المغني قال اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية انتهى ويجوز في سوى الخمسة الاواخر وهي التي في
اولها ما تقديمه اي الخبر عليها ولو كان جملة على الاصح وذلك حيث لا موجب له كان يكون من ادوات الصدر نحو اين
كان زيد ولا مانع منه كما اذا دخلت اداة الحصر نحو ما كان زيد الا قائما او خيف اللبس نحو كان صاحبي عدوي
فجواز التقديم بمعنى سلب ضرورة الطرفين محله ما عدا ذلك نحو قائما كان زيد وان حمل على الجواز بمعنى
مقابل الامتناع كان اعم مما تقديمه واجب وجائز كما قلنا في جواز التوسط ومما نقدمه بدليل قوله تعالى اهؤلاء
اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان للخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول
يؤذن بجواز تقديم العامل قال ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من
البصريين وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل تجويزهم زيدا لم اضرب وعمرا لن اضرب
مع امتناع تقدم اضرب على لم ولن قال بعضهم واحسن ما يستشهد به على ذلك بيت العروض اعلموا اني لكم حافظ
شاهدا ما كنت او غائبا وانما امتنع في الخمسة الاواخر لان ما في الاربعة منها اما نافية وهي من ادوات
الصدر او مصدرية ومعمول المصدر لا يتقدم عليه ومنع ذلك في ما دام متفق عليه واما الاربعة الاخر فغيرها
مما نفي بما من هذه الافعال وان لم يكن النفي شرطا في عملها فيخالف فيه المنع مذهب البصريين والفراء واجازه
بقية الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها مطلقا وكذا المنع بغيرها النفي شرط في عملها نحو لا تغير
فان كان النفي بغيرها جاز التقديم مطلقا خلافا للفراء في اطلاقه المنع مع كل ناف ومنه قوله : ورج الفتى
للخير ما ان رايته : على السن خيرا لا يزال يزيد : واما توسطه بين النافي والمنفي فجائز مطلقا نحو ما قائما
كان زيد وما قائما زال زيد قال غير واحد وحكى بعضهم الاتفاق على منعه فيما النفي فيه شرط في العمل وعلى جوازه
ولا يجوز توسطه بين ما ودام كما جزم به صاحب الايضاح والبديع وابن مالك والرضي بل ظاهر كلام الالفية انه
مجمع عليه قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل اما بعدم تصرفها وهو لا ينهض انما يدل للخلاف فيه في
ليس مع انها متفق على عدم تصرفها او كون ما موصولا حرفيا لا يفصل بينه وبين صلته وفيه خلاف مشهور
اجازه كثير اذا لم يكن عاملا والخلاف في تقديم خبر ليس فاجازه قدماء البصريين ومنعه الكوفيون والمبرد
وابن السراج والجرجاني واكثر المتاخرين قال ابن مالك في شرح الكافية والمنع احب الي لشبهها بما
في النفي وعدم التصرف ولانه لم يتقدم خبر عسى اجماعا لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فليس احق بذلك
لمشابهتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها انتهى وفرق ابن برهان بين عسى وليس بان عسى

متضمن معنى ما له الصدر الكلام وهو لعل فيخالف ليس قال بعض الائمة ويمنع هذا الفرق بان ليس ايضا متضمن
معنى ما له صدر الكلام وهو ما النافية انتهى وقد يجاب بمنع تضمن ليس معنى ما لان ليس عنده لنفي الحال كما صرح به
وما للدوام فلم تتضمن معناها وان النفي وان لزم صدر الكلام فهما يلزم فيما عداها تنبيه قال الرضي
ينبغي ان يكون الخلاف في خبر ليس المستثنى بها فيمتنع التقديم فيها قولا واحدا وسبقه الى ذلك شيخه ابو حيان
فقال في باب الاستثناء من الارتشاف ما جاز من الضربين تقديم خبر ليس عليها ينبغي ان لا يجيز ذلك هنا
لانها تجري مجرى الا فكما لا يجوز قام القوم زيدا الا لا يجوز قام القوم زيدا ليس و يجوز فيما عدا فتئ وليس وزال
ان تكون تامة اي مستغنية عن الخبر كما ان معنى كونها ناقصة عدم الاستغناء عنه هذا هو الصحيح الذي عليه المحققون
وصححه نجم الائمة وفاضل العصر وذهب الاكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وزعموا ان معنى
نقصانها عدم دلالتها على الحدث كما صرح به نجم الائمة وليس بشيء لان كان في كان زيد قائما تدل على الكون
الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول
ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة تحصل
هيهنا وهي الدلالة على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا
فكان تدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده
فكان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر
الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته و
ما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها
على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه انتهى وقد استدل
ابن مالك على بطلان قولهم ايضا بعشرة اوجه ذكرها في شرح التسهيل الا انه استثنى ليس فوافق الاكثرين
على عدم دلالتها على الحدث ولذا استعملت هذه الافعال تامة كانت بمعنى حصل لازم فكان بمعنى حصل
نحو وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اي وان حصل وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل او بمعنى
رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع واصبح وامسى بمعنى دخل في الصباح والمساء نحو فسبحان الله حين تمسون
وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح واضحى بمعنى دخل في الضحى كقوله ومن فعلاته
انهم احسن القرى اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها اي اذا دخل في الضحى وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اي دام
ظلمه وبات بمعنى عرس كقوله وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد اي وعرس وبرح بمعنى ذهب
نحو وما برح قاعد حتى يغتبه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك اي انفصل ودام
بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي بقيت وقد تكون لمعان اخر وعليها اخرج على ما دامت
انا لا ادنا فالاولى او متعديا بحرف فيه او بنفسه فكل هي ولما فتئ وليس وزال وما انصرف منه ...
فلا تستعمل الا نواقص وفي التسهيل فتئ تستعمل تامة بمعنى سكن وطفا وحكي في شرحه عن الفراء ونادر من الامر

كسرة

كسرة وفتاة التاء الطفاتها قال في القاموس وهو صحيح وغلط ابو حيان وغيره في تغليظه اسم حكي
ابو علي في الحلبيات وفتئ زال تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم ينتقل وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة
لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل واعلم ان كل هذه الافعال متصرفة الا ليس باتفاق ودام
عند الفراء واكثر المتاخرين وما عداهما على قسمين ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو ما زال واخواتها فلا يستعمل منها
امر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو البواقي فيستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر
وما تصرف تصرفا تاما او ناقصا يعمل عملها فيثبت لغير الماضي ما يثبت للماضي من العمل فالمضارع نحو ولم
اك بغيا والامر نحو قل كونوا حجارة واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا
اخاك اذا لم تلفه لك منجدا وقوله قضوا احسنوا يا اسماء ان لست نائلا اجلك حتى يغمض العين مغمض
والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير وكلها لا يستعمل منها اسم مفعول
واما قول سيبويه وهو مكون فيه فقال ابن جني سالت شيخنا ابا علي الفارسي فقال ما كل داء يعالجه طبيب
تنبيه كل من التصرف وعدمه يكون في الافعال وفي الاسماء والتصرف في الافعال اختلاف ابنية الفعل لاختلاف
المعاني كضرب يضرب واضرب وعدمه ان يلزم صيغة واحدة منها كليس في هذا الباب وعسى في افعال المقاربة وهب وتعلم
في باب ظن وخلا وعدا وحاشا في باب الاستثناء وصيغ التعجب لثلاث ومنها نعم وبئس وحبذا وساء في باب امها
ومنها قل النافية وتبارك وسقط في يده وهد من رجل وينبغي في الاشهر وجميع القول بانه لم ينبغ صار
فاحب والتصرف في الاسماء ان تستعمل بوجوه الاعراب فتكون مبتدا وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه ونحوه
وعدمه ان تقتصر به على بعض ذلك كاقتصارهم في ايمن على الرفع بالابتداء وسبحان الله على النصب بالمصدر
وبعض الظروف على النصب بالظرفية او الجر بمن كما ياتي في باب الاسماء ان شاء الله تعالى تتمة ثم هاتان مسالتان
الاولى تختص كان دون بقية اخواتها بجواز حذف النون من مضارعها المجزوم بالسكون تخفيفا لكثرة الاستعمال
وشبه النون بحرف العلة نحو قوله تعالى افلم يكن له ولد ولم يك تلد ولم اك بغيا اصله اكون حذفت الضمة للجازم
والواو لالتقاء الساكنين ثم النون للتخفيف والحذفان الاولان واجبان والثالث جائز بخلاف نحو من
تكون له عاقبة الدار ونحو ويكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم ونحو وتكونوا من بعده قوما صالحين لان الجزم
بحذف النون فلم تحذف لانها متحركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت
عن الحذف بخلافها اذا كانت ساكنة فانها تشبه حرف العلة اللين في سكونها وامتداد الصوت بها
فتحذف كما يحذف بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف بالجازم كما يحذفن واختصاص كان بذلك
بشرط عدم اتصالها اتصال نون مضارعها المجزوم بضمير نصب ولا بحرف ساكن ومن ثم بفتح المثلثة و
تشديد الميم اشارة الى المكان الاعتباري اي من اجل اعتبار الشرط المذكور لم يجز حذف نون مضارع كان
المجزوم بالسكون في نحو قوله عليه الصلاة والسلام لعمر لما طلب ان يقتل ابن الصياد حين ظن انه الدجال ان يكنه
فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله لاتصالها بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى اصولها فلا يحذف

معها بعض الاصول ولا نحو قوله تم لم يكن الشيلعفرلم لاتصالها بالساكن وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله ستعاصبه لقوتها بالحركة وخالف يونس في هذا فاجاز الحذف تمسكا بقوله اذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التمائم ❊ وقوله فان لم تك المراة ابدت وسامة ❊ فقد ابدت المراة جبهة ضيغم ❊ ووافقه ابن مالك وحمله الجماعة على الضرورة كقوله ❊ فلست باتيه ولا استطيعه ❊ ولك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل

تنبيهها الاول زاد ابن هشام في الجامع الصغير والقطر اشتراط كون المضارع المذكور مستعملا في الوصل في الوقف وقال في شرح القطر نص عليه ابن خروف وهو حسن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه فلم يك مثله لم يعف لانه اذا وقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولا عما اجتلاب حرف لم يكن ولا يليق بالمهمل فلم يبق لانه اعادة اليا تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا انتهى وكان المصنف لم يذكرها الشرط لعدم اعتبارهم عنده قال ابن هشام في الاوضح قال ابن مالك تجب هاء السكت في الفعل اذا بقي على حرفين احدهما زائد نحو لم يعه وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم اك ومن تق بترك الهاء انتهى وقد رايت ما فقته لابن مالك في شرح القطر فهو مستدرك الزام الثاني لا يختص هذا الحكم بمضارع كان الناقصة بل يكون في مضارع التامة ايضا كقوله تم وان تك حسنة يضاعفها بالرفع لكنه قليل ومثله

الثالثة للكافي كل موضع ذكر فيه بعد ان الشرطية وكان المحذوفة اسم مفرد يذكر بعده فالجزاء مثلو باسم مفرد مع صحة تقدير فيه او معه ونحوهما مما يصلح خبرا فاقترانه بالجزاء نحو قوله وفي بعض الكتب عن النبي صلعم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وقولهم وفي بعض الكتب المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر اربعة اوجه من الاعراب احدها نصب الاول على الخبرية لكان المحذوف مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف بعد فاء الجزاء اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وان كان ما قتل به سيفا فما يقتل به سيف وان كان ما قتل به خنجرا فما يقتل به خنجر الثاني رفعهما معا فالاول على انه اسم لكان المحذوفة والثاني على تقدير مبتدا محذوف اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وان كان معه او فيه او عنده سيف فما يقتل به سيف الثالث نصبهما معا الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها والثاني بفعل محذوف او على الخبرية لكان محذوفة ايضا اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خيرا وان كان ما قتل به سيفا فيكون ما يقتل به سيفا الرابع عكس الوجه الاول اي رفع الاول على انه اسم لكان محذوفة مع خبرها ونصب الثاني بفعل لائق تقديره فيجزون او خبرا لكان محذوفة اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا او فيكون الجزاء او جزاؤهم خيرا وان كان معه سيف فيكون ما يقتل به سيفا والوجه الاول اقوى الوجوه الاربعة لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الاخير اضعف الوجوه لان فيه حذف كان مع خبرها بعد ان وحذف الناصب وكان مع اسمها بعد الفاء وكله قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه مع ذكر الثلاثة والوجهان المتوسطان بين الاقوى والاضعف اعني الاول والاخير متوسطان بين القوى والضعف اعني الثاني والثالث لاشتمال كل منهما على امر كثير من واحد قليل وظاهر كلامه ان هذين الوجهين متكافيان وهو كذلك عند الشلوبين وقال ابن عصفور رفعهما اولى

تنبيهات تمييزه بالقوي والاضعف يقتضي قوة الثلاثة وضعفها لاقتضاء افعل التفضيل المشاركة والزيادة فيلزم التناقض وهو كثير في عباراتهم فينبغي تنزيله افعل في ذلك بلا اشتراك فيه فيكون الاقوى والاضعف بمعنى القوي والضعيف كما في قوله تم وهو اهون عليه ونحوه وقال بعضهم ان افعل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل بمحض تفضيله بعد المشاركة في اصل الفعل فيفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في افعل في صفاته تم وهذا المعنى ورد قوله تم حكاية عن يوسف الصديق رب السجن احب الي وقول علي لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان انتهى الثاني اذا لم يجز التقدير اوعدم صحتها في المثال تعين الاول نحو لكان اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجلا اي فان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل ومتى جر مقرونا بالا او بان وجب ان عاد اسم كان الى مصدر متعد مجرور بحرف نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيفا اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون المرور بصالح فلم يوجد بطالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره الثالث علم من ذلك ان كان يجوز حذفها مع اسمها بعد ان الشرطية بكثرة ويجوز ايضا بعد لو الشرطية وذلك فيهما بكثرة ايضا كقوله التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا ❊ جنوده ضاق عنها السهل والجبل ❊ اي ولو كان الباغي ملكا وقد تحذف مع اسمها بغيرهما ايضا كقوله ❊ من لد شولا فالى اتلائها ❊ اي من لد كانت شولا تكميل والتزم حذف كان معوضا عنها ما بعد ان كثيرا كقوله ❊ ابا خراشة اما انت ذا نفر ❊ فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف متعلق الجار له لا التزاما بعده عليه ثم حذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير فصار ان انت ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار اما انت ذا نفر وقد تحذف مع معموليها بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا اما لا اي كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان واسمها وادغمت نون ان فيها لتقارب مخرجيهما ولا نافية للخبر المحذوف وهي عوض منه وقد تزاد بلفظ كان متوسطة بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا واطرد بين ما وفعل التعجب نحو ما كان احسن زيدا وشذ قولها ❊ انت تكون سيد نبيل ❊ اذا تهب شمال بليل ❊ وقوله سراة بني ابي بكر تسامى ❊ على كان المسومة العراب

النوع الثاني من انواع النواسخ الاحرف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فمن حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا وليست على حرفين كهل وبل ولا حرف واحد كالواو والى هذا اشار ابن الخشاب بقوله في مقالة الفتح ولا سخيفة التاليف وابنائها على الفتح واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وتسمى ايضا بالنواسخ

كان الزائدة في فعل التعجب

اطلاقا للاسم الاعم على الاخص **وهي** ستة وعدها سيبويه خمسة باسقاط ان المفتوحة لانها فرع المكسورة وتبعه
ابن مالك في التسهيل واورد ان قضية هذا ان لا تعد كان فان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت
الكاف فصارت كان واجاب بان اصل كان منسوخ لاستغنائه الكاف عن متعلق **ان** بكسر الهمزة وفتح النون مشددة
وان بفتح الهمزة والنون مشددة وبنو تميم تقول عن وتسمى عنعنة تميم وهما لتاكيد الحكم ونفي الشك عنه
والانكار له وعن ثم لا يؤتى بهما عند تردد السامع في الحكم او انكاره لا اذا كان خالي الذهن عن الحكم والتردد
فيه ويفترقان من حيث ان المكسورة لا تتغير مع معموليها اذ كانت جملة وان المفتوحة تصيرها في
تاويل المفرد ولهذا تقع الجملة المقرونة بها في موقع الفاعل والمفعول والمجرور فتاول بمفرد **ولكن** بتشديد
النون وهي بسيطة خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وفسر بان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم
ما قبلها ولذلك لابد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد نحو ما هذا ابيض
لكنه اسود او خلاف له على الاصح نحو ما زيد قائما لكنه شارب ويمتنع ان يكون موافقا له باتفاق قاله
ابو حيان في النكت الحسان وقيل تكون للتوكيد تارة وللاستدراك اخرى قاله ابن العلج وجماعة وفسروا
الاستدراك برفع ما توهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق بقول زيد شجاع فيوهم اثبات الشجاعة لزيد
اثبات الكرم له لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فاذا اردت دفع هذا التوهم تاتي بلكن فتقول
لكنه بخيل وقس على ذلك النفي والتوكيد نحو لو جاء فاكرمته لكنه لم يجئ اكدت ما افادته لو من الامتناع
وقيل هي للتوكيد دائما وقد تعطي مع ذلك معنى الاستدراك **وكان** بتشديد النون وهي حرف عند
اكثرهم حتى ادعى ابن هشام الخضراوي وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم الى انها
بسيطة وادعى صاحب رصف المباني انه قول اكثرهم واطلق الجمهور انها للتشبيه وهو معناها المتفق عليه
وزعم جماعة منهم ابن السيد انها لا تكون لذلك الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كان زيدا اسد بخلاف كان
زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه قال
الرضي والاولى ان يقال هي في ذلك للتشبيه ايضا والمعنى كان زيدا شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة
فيصح التشبيه الا انه لما اقام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير
من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كانى امشي وكانك تمشي والاصل كاني رجل
امشي وكانك رجل تمشي انتهى ثم القائل بانها مركبة يقول انها للتشبيه المؤكد لتركيبها من الكاف المفيدة
للتشبيه وان المفيدة للتاكيد فكان زيدا اسد اصله ان زيدا كاسد قدمت الكاف على ان ليدل اولا
على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان للجار فصارا حرفا واحدا مدلولا بهما على التشبيه والتاكيد والقائل
بانها بسيطة يلزمه ان تكون لمطلق التشبيه لانها موضوعة له كالكاف **فان قلت** على القول بتركيبها
لم يقل **قلت** قال ابن جني هو حرف لا يتعلق بشيء لمفارقته الموضع الذي يتعلق فيه بالاستقرار ولا
يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه قال ابن هشام وليس قوله بابعد

من قول

من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق وانما قال ما ادعاه الزجاج ان الجار غير الزائد يقتضي التعلق فهذه الكاف
هنا اسم بمنزلة مثل فالزم ان يقدر له موضعا فقدره مبتدا فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى
مفتقر اليه فقال معنى كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثرون لا موضع لان وما بعدها لان
الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب
الطارئ انتهى ورده الدماميني بان هذا تركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضع كان كذلك
وليس من الامور التي طرات في الاستعمال من غير ان يكون للواضع فيها مدخل انتهى ثم يحيى التحقيق خلافا للكوفيين
ولا حجة لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض
ليس بها هشام حقيقة بل هو مدفون فيها ولا للتقريب نحو كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل خلافا
لهم ولابي الحسن الانصاري ولا للنفي نحو كانك والي علينا اي ما انت والي علينا خلافا للفارسي **ليت**
وقد يقال لت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء ولوت وهي للتمني وهو طلب حصول شيء مستحيل او ممكن غير متوقع
على سبيل المحبة كذا قيل والاولى ان يقال انها لمحبة شيء مستحيل من حيث انه مستحيل او ممكن غير متوقع
لان التمني ليس بطلب لا سيما مع العلم باستحالته ثم تعلقه بالاول كثير كقوله فيا ليت الشباب يعود
يوما ۞ فاخبره بما فعل المشيب ۞ وما الطف قول الدماميني مضمنا لبعض صدر هذا البيت مع التورية
المتخير ۞ تفاخر نداف بما ساء في ۞ فجاءت نحوس وغابت سعود ۞ واصبحت بين الورى بالمشيب
عليلا فليت الشباب يعود ۞ وبالثاني قليل نحو ليت زيدا يحسن الى من اساء اليه ولكن يجب في التمني
اذا كان متعلقه ممكنا كما هنا ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا صار ترجيا ولا يكون فالقول
فلان يقول ليت غدا يجيء قال ابن جني في الخاطريات لا انه بليته حقه اي انقصه اياه يجوز ان يكون منه
قولهم ليتك كذا وذلك ان المتمني للشيء معترف بنقصه عنه وحاجته اليه فان قلت كيف يجوز ذلك
من الحروف قيل وما في ذلك من الانكار وقد قالوا نعم له بكذا اي قال له نعم وسوفت الرجل اذا قلت
له سوف افعل وسالتك حاجة فلوليت لي اي قلت لي لولا ولا ليت لي اي قلت لي لا لا فان قيل
فكان يجب على هذا ان يكون قولهم لا ليته بليته معنى التمني كما ان في نعمت معنى الاجابة وفي
لوليت معنى التعذر وفي لا ليت معنى الرد قيل قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق
منه كما سموا المحرم الثالث لم وذلك انه لا ينال من حلمه فهذه فعل من نال وهو نقيض لا ينال
وجاز الاشتقاق من الحروف لانها اصوات والاصوات كالاسم الاول اذا كانت جامدة غير مشتقة كما
ان الافعال كذلك انتهى ملخصا **ولعل** وليس اصلها عل واللام لام الابتداء خلافا للمبرد كما حكاه
عنه صاحب المفتاح بل عل لغة فيها كما سياتي وهي لتوقع مرجو او مخوف نحو لعل الحبيب واصل
لعل الرقيب حاصل قال ابن هشام وغيره وتختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا انتهى قال جماعة منهم الاخفش والكسائي

وتكون للتعليل كاللام وحملوا عليه قوله تعالى لعله يتذكر أو يخشى ومن لم يثبته يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين
أي اذهبا على رجائكما وحكى الأخفش في رفع عملها لعلنا نتغدى أي لنتغدى قالوا ولهذا أجرت مجرى عسى كقوله و
رواه السيرافي ابن دريد في شرح الكتاب ** وداع دعا يا من يجيب إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب
فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة ** لعل أبي المغوار منك قريب وقال الكوفيون وتكون للاستفهام وتبعهم
ابن مالك وجعل منه قوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله عليه السلام لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلا
لعلنا أعجلناك والظاهر أنهم حملوا على الترجي والحديث على الإشفاق تنبيهات الأول اضطرب قول النحاة في
لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة توقع غير الموثوق بحصوله عليه فقال قطرب وأبو علي معناها التعليل فمعنى
افعلوا الخير لعلكم ترحمون أي لترحموا ولا يستقيم ذلك في لعل الساعة قريب ولا معنى للتعليل هنا وقال المحققون
الجملة التي بعدها ولا يطرد في لعله يتذكر أو يخشى إذ لم يحصل من فرعون التذكر والخشية ولما قوله آمنت بالذي
آمنت به بنو إسرائيل الآية فتوبة يأس لا محض تخشية ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه ولهذا قال سيبويه
إن الرجاء والإشفاق متعلقان بالمخاطبين والأصل في الكلمة أن لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه
حمل المخاطبين على أن يرجوا أو يشفقوا كما أن إن كذلك ولا يجب أن يكون الرجاء والإشفاق من المتكلم
بل قد يكون منه وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال **الثاني** مجرور
لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم
تعلق بعامل وقوله في البيت قريب هو خبر ذلك المبتدأ ومثله لولاي لكان كذا على قول سيبويه أن لولا جار
وقولك رب رجل يقول ذلك ونحوه **الثالث** في لعل عشر لغات ذكرها في الهمع وهي فتح اللام الثانية
وكسرها وعل بالوجهين ولعن بإبدال اللام نونا وعن بحذف اللام من هذه ولأن بإبدال العين همزة
واللام نونا وأن بحذف اللام من هذه ورعن بإبدال اللام راء ورغن ولغن بالغين المعجمة فيهما
ورعل بالمهملة ورغل بالمعجمة فيهما ولعا ولعو ولعلت شيء **وعملها** أي عمل الأحرف المذكورة **عكس
عمل كان** وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر نحو إن الساعة آتية ويشترط في اسمهن ما تقدم في اسم كان و
أخواتها ونسبة العمل في الخبر إلى هذه الأحرف كما أشبهها هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون والسهيلي
إلى أنه باق على رفعه الأصلي وعلى ما قيل الرفع هو المشهور وأجاز جماعة نصبه على أنه لغة وممن قال بها ابن
سلام وابن الطراوة وابن السيد البطليوسي وذكره المص في حقيقة المفردات كالحديث إن قعر جهنم سبعين خريفا
وقوله إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن ** خطاك خفافا إن حراسنا أسدا وقوله كأن أذنيه إذا تشوفا
قادمة أو قلما محرفا ** وقوله يا ليت أيام الصبا رواجعا وحكى يونس لعل أباك منطلقا ولا يرد ذلك
على قضية كلام المص لأنه قليل والجمهور على إنكار ذلك وتأويل الشواهد في المخرج الحديث مصدر قعرت
الشيء إذا بلغت قعره وسبعين ظرف أي إن مسافة بلوغ قعرها يكون سبعين عاما وباقي المنصوبات حال
ومعمول أي تلقاهم أسدا ويحكيان قادمة وأقبلت رواجعا ويوجد منطلقا قال ابن هشام ولا يتقدم

فهذين

في هذين تكون ويكون كما ذهب إليه الكسائي لعدم تقدم أن في لو الشرطيتين وفيه نظر **تنبيه** عد بعضهم من
أخوات عسى لعل لما علمت أن في لغة حتى يجب لعل وشرط اسمها أن يكون مضمرا كقوله فقلت عساها
نار كأس وعلها ** تشكى فآتي نحوها فأعودها وهي حرف وفاقا للسيرافي ونقله عن سيبويه
خلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليتها ولابن السراج في إطلاق القول بحرفيتها قاله في الأوضح
ولا يرد ذلك على قضية كلام المص لشذوذه أو لأنها بالحاقها بها ليس البحث والقادر من أتى بها باقية على
إعمالها عمل كاد ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس وإن قلت قدره وقوامها باستلزام فقوله
يا أبتا علك أو عساكا لاقتصارها على فعل ومضمر دون مرفوع ولا نظير لذلك قلت قال ابن هشام لما أن
يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى إذ معناها أنا الأمر يتطلب المعنى حالة الراسي **ولا يتقدم أحد معموليها**
من الاسم والخبر **عليها مطلقا** أي ظرفا أو جارا أو مجرورا كان الخبر أو غيره فلا يقال زيدا إن قائم ولا قائم
أو عندك أو في الدار إن زيدا وذلك لأن لها صدر الكلام فلو تقدم زالت الصدرية وأما أن المفتوحة
فإنه وإن لم يكن لها صدر الكلام لكنها كالموصول إذ هي مع معموليها في تأويل المفرد فلا يتقدم عليها شيء
منها قال الرضي كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه
والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغيرها ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد
المتكلم وكل واحد من هذه الحروف يدل على قسم من أقسام الكلام بخلاف أن المكسورة فإنها لا تدل على
قسم من أقسامه بل هي لتوكيد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى إلا أنها مع ذلك
وقعت موقع حرف ابتداء كاللام فوجب تصدرها وأما المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تأويل المفرد وجب
وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول ومجيء المبتدأ والمضاف إليه فلا تتصدر وإن كانت في مقام
المبتدأ الذي حقه الصدر انتهى **ولا يتقدم خبرها على اسمها** لضعفها في العمل لأنها إنما عملت بالحمل على
الفعل لمشابهتها له فيما مر **إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا** فإنه يجوز تقدمه على اسمها حج من الجواز
بمعنى مقابل بل الامتناع فيشمل ما تقدمه واجب وجائز **نحو** قوله تعالى **إن في ذلك لعبرة** إن لدينا أنكالا فتقدم
الخبر على الاسم في الآية الأولى واجب لأنه لو أخر لزم إيلاء لام الابتداء لأن وهو ممتنع وفي الثانية جائز على ما
نص عليه الرضي وامتنع غيره من جواز كون اسم إن نكرة محضة وإنما جاز ذلك مع الظرف والمجرور لأنهم
يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما ومما لطف قول ابن عنين يشكو تأخره ** كأني من أخبار إن ولم
يجز ** له أحد في النحو أن يتقدما ** عسى حرف جر من نداك يجرني ** إليك فأضحى في ذراك مقدما **فائدة**
إنما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والمجرور لأن كل شيء من المحدثات فلا بد أن يكون في زمان أو مكان
لا ينفك عنهما فصار مع كل شيء كقريبه ولم أجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا يدخل
الأجنبي وأجري الجار مع المجرور مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه إلى الفعل أو معناه ولمناسبته له
لأن الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في قاله الرضي وغيره **تنبيهات الأول** ظاهر كلامه أن الخبر هو

[illegible]

الظرف والمجرور نفسهما وفقه للتاخيرها احدها وهو قول ابن كيسان ان الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف
وان تسمية الظرف والمجرور خبرا مجاز وعليه جمع من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام والثاني وهو قول
ابي علي وتلميذه ابي الفتح ان الظرف والمجرور نفسهما وان العامل صار نسيا منسيا الثالث وهو مرضي
الرضي والسيد عليه ان الخبر مجموعهما ومتعلقهما والاول هو التحقيق الثاني استثنى ابن هشام في التذويب عن بعضهم
لعل فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها مطلقا سواء كان ظرفا او غيره الثالث لا يجوز تقديم معمول خبر هذه الاحرف
عليهن مطلقا ولا على اسمهن الا اذا كان ظرفا او مجرورا واطلق المنع بعضهم ويجوز توسطه بين الاسم
والخبر مطلقا نحو ان زيدا طعامك اكل تكميل قد يحذف من اسمهن وخبرهن فيحذف الاسم عند الجمهور في فصيح
الكلام ويكثر اذا كان ضمير شان كقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وقوله ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وخرج عليه قوله ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون
اي انه الشان فانما لم يجعل من في البيتين اسما لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين فيهما والشرط له الصدر فلا
يعمل فيه ما قبله ومن حذفه غير شان ما حكاه الاخفش ان بك ماخوذ اخواك اي انك وقوله فليت دفعت الهم
عنك ساعة وقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر وبعد نجيا وقيل لا يجوز حذفه
في الكلام الا اذا كان ضمير شان فلا يحسن حذفه الا في ضرورة وقيل هو خاص بالشعر مطلقا وصححه ابن عصفور
والسخاوي في شرح المفصل ويحذف الخبر ايضا مطلقا خلافا لمن اشترط تنكير الاسم في حذفه والاسم
معرفة قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام وقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما
جاءهم وقوله سوى عان نجا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا اي تفضلوا ومن حذفه
والاسم نكرة قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا وقولهم ان مالا وان ولدا اي ان لنا
وقد عقد سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ما لا فات ولما والتزم الحذف في ليت شعري مردفا باستفهام كقوله
الا ليت شعري هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر وجليل قيل لان الاستفهام يسد مسد الخبر وجملة الاستفهام
في موضع نصب بشعري واستشكل الرضي القول بسده مسد الخبر بان محل شعري الذي هو مصدر بعد تتميمه
من فاعله ومفعوله الجملة بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه نحوه بل هو خبر وجب
حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال انتهى والشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر قال
سيبويه اصله ليت شعرتي حذفوا الهاء الا مضافة كاذهب قولهم هو عذرها فعلى هذا لم يثبت عنده مصدر الا
بالهاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة قال الرضي وتلحقها اي الحروف
المذكورة ما الزايدة فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية الذي هو سبب عملها وصيرورتها
حروف ابتداء تدخل على الجملتين انما زيد قائم وقوله تعالى كانما يساقون الى الموت ولذلك سميت ما هذه كافة
والمهذب الحي بعضهم حيث قال ومتلطف غزلوك لما قلت ما اعطى وو ولمن يذلا وما علمت بان ما حرف
يكف عن العمل واذا تلاها الفعل سميت مهيئة لانها هيئت هذه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم تكن

اى استفهام مسده

[illegible]

صالحة

صالحة له وقد تعمل ليت مع لحوق ما قيل لهم بل هو الارجح لعدم زوال اختصاصها بالاسماء فلا يتى ليتما قام
زيد خلافا لابن ابي الربيع وذهب الفرا الى جواز الاعمال وروي قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا ونصفه فقد بالوجهين فالرفع على ان ما كافة وهذا مبتدا والحمام بيان ولنا الخبر والنصب على
ان ما زائدة وذا اسم ليت والحمام بيان ولنا الخبر قال ابن هشام ويحتمل ان الرفع على انما موصولة وان
الاشارة خبر لهو محذوفا اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العايد المرفوع
بالابتداء في صلة غير اي بلا استطالة اي مع عدم طول الصلة قليل انتهى وعدم طول الصلة في ذلك ممنوع بل هي طويلة
بالصفة وقد صرح هو بمثله في المغني وذهب ابن السراج والزجاج والزمخشري وتبعهم ابن مالك الى
وذهب ابن السراج الى جواز اعمال الجميع قياسا على ليتما ومنعه سيبويه في غيرها للسماع المشهود فيها دون ما
عداها وخرج بقولنا الزائدة ما المصدرية والموصولة فلا يكفان عن العمل نحو اعجبني انما قمت اي قيامك
ونحو ايحسبون انما نمدهم به من مال وبنين واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه اي ان الذي بدليل عود الضمير
من به وخمسه اليها اذ لا يعود الضمير الا على الاسماء وكما نعليه لتقييد بما كالخفتا وكانما عند على المثال
فانه لا يصح ان يكون ما فيه الا زائدة فتدبر تنبيه ههنا بحث لا باس بالتعرض له وهو ان جماعة من الاصوليين
منهم الفخر الرازي في المحصول ذكروا ان ما الكافة التي مع ان نافية وان ذلك سببا لافادتها الحصر نحو انما الله
اله واحد قالوا لان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يتوجها معا الى شيء واحد لانه تناقض ولا ان
يوجه النفي للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور
فجاء الحصر وقد اعترض عليهم جماعة من اهل البيان كالسكاكي واتباعه ومن النحويين كابي حيان وابن هشام قال في
المغني ما ذكروه مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام
اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفي بل هي
بمنزلتها في اخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات
ولم يقل ذلك الفارسي في الشيرازيات ولا في غيرها ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب
عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل الضمير كقوله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي انتهى وبعد فوجه هذا
التعويل ما اجاب به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح عن الاصوليين فقال المراد ان كلمة ان وما في
الاصل كذلك فناسب ان يعتبر فيهما هذا المعنى انتهى وتوضيحه ان الاصوليين لم يريدوا ان كل واحد من الحرفين في
ان وما في الاصل كذلك باق حال التركيب على معناه الاصلي ليتجه عليهم ما ذكروه بل هو بيان لمناسبة
لتضمن انما معنى النفي والاثبات فان المفردين لما كان احدهما حال الانفراد بمعنى الاثبات والاخر بمعنى النفي ناسب ذلك
ان يتضمن المركب منهما معنى النفي والاثبات معا قال المحقق الشريف وهذه المناسبة اقوى من التي ذكرها
علي بن عيسى الربعي وعول عليها السكاكي في تعجيبه افادتها الحصر وللصدر انما محل ان ومعموليها بان وجب ذلك
فتحت همزتها وجوبا للفرق بينها وبين المكسورة والا بان لم يصح محل ان ومعموليها بان لا يجوز ذلك كسرت

همزتها مجوبا **فان جاء الامران** وهما الحلول وعدمه **جاز الامران** اى فتح الهمزة وكسرها وسلم تعبيره بالمصدر
عما انتقد به على سيبويه حيث عبر بالمفرد من انه منقوض بنحو ظننت زيدا انه قائم حيث يجب فيه الكسر مع كون ان
ومعمولها يجوز الفرد بحلها محل معموليها كذا ذكره ابن مالك اذا علمت ذلك فيجب الفتح في ثمانية مواضع يجب فيها
ان يحل المصدر محل ان ومعموليها احدها ان يقع فاعلا **نحو** قوله تعالى **اولم يكفهم انا انزلنا** اى انزالنا الثاني
ان يقع نائبا عن الفاعل نحو قل اوحي الى انه استمع نفر اى استماع نفر الثالث ان تقع مفعولا لغير القول نحو
ولا تخافون انكم اشركتم اى اشراككم الرابع ان تقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة اى
رؤيتك الخامس ان تقع في موضع خبر اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى انه فاضل اى فضله
بخلاف قولى بانه فاضل واعتقاد زيد انه حق السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع
ان تقع مجرورة بالاضافة لاغير ظرف نحو انه لحق مثل انكم تنطقون اى مثل نطقكم الثامن ان تقع معطوفة على نحو
ما ذكر نحو واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم على العالمين اى نعمتي وتفضيلى او مبدلة منه نحو واذ
يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم اى كونها لكم **و** يجب الكسر في تسعة مواضع لا يجوز ان يحل المصدر فيها
محل ان ومعموليها احدها ان تقع محكية بالقول **نحو** قوله تعالى **قال انى عبد الله** الثاني ان تقع في ابتداء الكلام نحو
انا انزلناه الا ان اولياء الله الثالث ان تقع في ابتداء الصلة نحو وآتيناه من الكنوز
ما ان مفاتحه لتنوء الرابع في اول الصفة كمررت برجل انه فاضل الخامس في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك
ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون السادس في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل
وهو اذ واذا وحيث نحو جلست اذا واذا او حيث ان زيدا جالس السابع ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله
يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون الثامن ان تقع جوابا للقسم نحو حم والكتاب المبين
انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل **تنبيهان الاول** قال الدماميني في
المنهل قد يجب الفتح مع الحكاية بالقول نحو قال زيد انك فاضل اكرمتك فان قلت فلم وجب اذا الفتح مع
وقوعه بعد القول لا لكونها محكية بالقول قلت والموجب للكسر في الواقعة بعد القول المقصود به الحكاية كونها
في الابتداء نظرا الى الكلام المحكي وقد بعد واهنه عن ذلك براسه فلتعد ايضا والتفرقة فتامله **الثاني** قال ابن
هشام قد اولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش فانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولها
في تاويل المفرد انتهى وقد اوجب جماعة منهم الرضي وصاحب اللباب والسيد ركن الدين فتحها نظرا للاصالة
الافراد في المضاف اليه واجاز بعضهم الفتح والكسر نظرا الى كلا الوجهين وفي شرح التسهيل للدماميني
الفتح صحيح لان حيث تضاف الى الجملة وتضاف الى المفرد كقوله ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي
حيث الى العمائم بجر الى فيجوز اذن في ان الواقعة بعدها الوجهان فان قلنا اضافة حيث الى المفرد نادر فلا
يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة حيث الى الجملة الى الجملة بناء على ان ان ومعموليها بتاويل
مصدر وقع في موضع مبتدا محذوف الخبر على حد قوله اما ترى حيث سهيل طالعا بر فع سهيل اى حيث سهيل

موجود وحتف خبر المبتدا بعد حيث غير قليل انتهى وفي هذا التوجيه بحث اذ يلزم عليه جواز الفتح في جميع مواضع
وجوب الكسر فتامل **و** يجوز الفتح والكسر في تسعة مواضع يجوز فيها حلول المصدر محل ان ومعموليها وعدمه احدها
ان يقع ان خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول وفاعل القولين واحد **نحو اول قولى انى احمد الله** فالفتح على ان
القول على حقيقته من المصدرية اى قولى حمد الله والكسر على انه بمعنى المقول اى مقولى انى احمد الله فلو انتفى القول
الاول وجب الفتح او الثاني او اختلف القائل وجب الكسر الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية كقوله وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فالفتح على جعلها مع صلتها مبتدا والخبر اذ فاذا العبودية اى حاصلة كما تقول خرجت فاذا الاسد
والكسر على معنى فاذا هو عبد القفا الثالث ان تقع بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده
واصلح فانه غفور رحيم فالفتح على معنى فالغفران والرحمة اى حاصلة له او فالحاصل الغفران والرحمة اى حاصلان
او فالحاصل الغفران والرحمة والكسر على معنى فهو غفور رحيم الرابع ان تقع في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه
انه هو البر الرحيم قرا نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اى لانه والباقون بالكسر على انه تعليل مستانف
مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ومثل لبيك ان الحمد والنعمة لك الخامس ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها
كقوله او تحلفي بربك العلى انى ابو ذيالك الصبى فالفتح بتقدير على والكسر على الجواب والبصريون
يوجبونه ولو اضمر الفعل او ذكرت اللام تعين الكسر اجماعا نحو والله ان زيدا لقائم وحلفت ان زيدا
قائم السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى
وانك لا تظما فيها ولا تضحى قرا نافع وابو بكر بالكسر اما على الاستئناف او بالعطف على جملة ان الاولى
والباقون بالفتح بالعطف على ان لا تجوع السابع ان تقع بعد حتى ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو
عرفت امورك حتى انك فاضل والكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الثامن ان تقع بعد
اما نحو اما انك فاضل فالفتح على انها بمعنى احقا وهو قليل والكسر على انها حرف استفتاح بمنزلة الا
الاستفتاحية التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على
ان جرم فعل ماض وان وصلتها فاعل اى وجب ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لا جرم بمنزلة لا
رجل ومعناها لا بد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة
اليمين فيقول لا جرم لآتينك ولا جرم انك ذاهب ولا جرم لقد احسنت **و** الاسم **المعطوف على اسماء**
هذه الاحرف منصوب سواء كان قبل مضي الخبر او بعده كقوله ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس
والصيوفا فعطف بالنصب على الربيع قبل مضي الخبر وهو يدى ابي العباس وعطف الصيوف
بعد مضي على الربيع بالنصب بعد مضي الخبر **ويختص ان** المكسورة **وان** المفتوحة لفظا المكسورة حكما
ولكن دون الثلاث الاخر **برفعه** اى رفع المعطوف على اسمائهن وذلك لانهن لما لم يغيرن معنى الجملة كن
كالعدم فيعطف على اسمائهن بالرفع حملا على محالها ويكون من عطف الجمل لا المفردات لان قائم مثلا
ان زيدا قائم وعمرو لا يكون خبرا عن الاسمين فان قلت دعوى ان المفتوحة لا تغير معنى الجملة ممنوعة بل هي

خلافا للاجماع قلت قد اشرنا الى الجواب عن ذلك بتقييدها بالمكسورة حكما قال ابن الحاجب ان المفتوحة اذا كانت
مكسورة حكما جاز معاملتها في العطف معاملة ان المكسورة لفظا قال وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم
اذا قالوا يعطف على اسم ان المكسورة دون غيرها اوهموا انه لا يجوز العطف مع المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين
قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو ان تكون في حكم المكسورة كقولك علمت
ان زيدا قائم لانه موضع الجملة المستقلة في المعنى لاشتمال المفعولين في باب علمت على المحكوم عليه به بدليل وجوب الكسر
اذا دخلت اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ولولا انه في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسر ان الا ترى انك لا تقول اعجبني ان
زيدا لقائم بكسر ان لانه لما لم يكن هنا في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم يجز كسر ان
فثبت ان المفعولين في باب علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انتصبا بعدها توفيرا لما يقتضيه علمت من مفعوليه
واذا كان المفعولان في حكم الجملة المستقلة تكون هذه المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها
وان كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرنا وان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز
العطف على اسمها بالرفع مثل قولك اعجبني ان زيدا قائم وعمرا فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع بحال عطفا
على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه انتهى وعلى هذا التحقيق جرى
ابن مالك وغيره قال في شرح الكافية ويلحق بان ان اذا كان موضعها موضع جملة نحو علمت ان زيدا منطلق
وعمرو ولكن قال الرضي وفيما قاله ابن الحاجب مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة وما
في حيزها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير المفرد وهذا مع ان الحق ان
ان وما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر والذي ذانك الاسمان مؤولان
به قال وانما دعاهم الى هذا التكلف انه راى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله
ورسوله الاية وكذا استشهد بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة
بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة والمفتوحة في
ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانهما حرفا تاكيد اصلهما واحد فيجوز
العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعهم لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه فقالوا
لا يجوز العطف على محل المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد مرفوع
او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة انتهى وليس رفع المعطوف على اسماء هذه الثلاثة الاحرف للمكسورة
مطلقا بشرط مضي الخبر كقوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين
ورسوله وقال الشاعر فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب وقول الاخر وما
قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الاصل والخال وانما لم يجز قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو
قائمان لئلا يتوارد عاملان مستقلان وهما الابتداء وان على معمول واحد وهو الخبر فيعمل فيه عاملان
فيه وذلك لا يجوز لان العوامل النحوية عندهم كالمؤثر الحقيقي والاثر الواحد لا يصدر عن مؤثرين مستقلين كما بين

في محله

في محله وخالف الكسائي والفراء فلم يشترطا هذا الشرط تمسكا بنحو قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا و
الصابئون وخرج على انه مبتدأ حذف خبره والكلام على التقديم والتاخير او هو لمجرد عطف ولا يلزم منهما
التوارد لان ان واخواتها لا تعمل في الخبر شيئا عند الكوفيين كما مر لكن اشترط الفراء خفاء الاعراب نحو انك
وان الفتى وزيد ذاهبان ولم يخصص ذلك بل عممه في الستة تمسكا بقوله يا ليتني وانت يا لميس
في بلدة ليس بها انيس وخرج على ان الاصل وانت معي والجملة حالية تنبيهات الاول محل الخلاف
في رفع الاسم قبل مضي الخبر انما هو حيث يتعين كون الخبر للاسمين نحو انك وزيد ذاهبان فاما نحو ان زيدا
وعمرو في الدار فجائز باتفاق نبه عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد قال وهذا موضع يكثر فيه الوهم
الثاني جواز رفع تالي العاطف فيما مر ونحوه متفق عليه والخلاف في تخريجه فقيل هو معطوف على
محل اسم ان كما ذكره المص وهو قول نقله ابن هشام عن بعض البصريين وابو حيان في الارتشاف عن
الكوفيين والجرمي والزجاج وجرى عليه ابن الحاجب وابن مالك وشراح كلامهما وقيل هو مبتدأ
محذوف الخبر وقيل معطوف على ضمير الخبر وهذان الوجهان لا خلاف في تخريجه عليهما واما الاول فادعى
ابن مالك انه لا خلاف فيه ايضا ونوزع في ذلك قال ابو حيان اتفقوا على جواز الرفع بعد مضي الخبر
واختلفوا على ماذا يرتفع فذهب سيبويه والجرمي واجازه اصحابنا انه على المبتدا والخبر محذوف لدلالة
ما قبله عليه ويتعين ذلك فيه وذهب ابو الحسن والمبرد والفراء الى انه معطوف على الموضع فقيل
موضع اسم ان وقيل موضعها مع اسمها ونقل النحاس عن الفراء والطوال انه انما يرتفع بالعطف اذا
وقيل بموضعها مع اسمها على الضمير المستتر في خبر الاول ومن قال بشيء من هذه الاقوال لم يمنع الرفع
بالابتداء قال فدعوى ابن مالك الاجماع على جواز رفع المعطوف على اسم ان ولكن باطلة لما ذكرنا
من مذهب سيبويه واصحابنا انتهى والحق الذي عليه المحققون المنع من رفع المعطوف على محل الاسم مطلقا
سواء مضى الخبر او لم يمض خفي الاعراب ام لم يخف حتى يخص ذلك لان العطف على المحل عندهم له ثلاثة
شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه لما جاز في نحو ليس زيد بقائم وما جاء
من امراة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع جاز ان تعطف على الاول منصوبا وعلى الثاني مرفوعا بخلاف
مررت بزيد وعمرو فلما لم يجز مررت زيدا باسقاط الباء لم يجز ان ينصب عمرو بالعطف على محل زيد
المجرور خلافا لابن جني وجاز في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم نصب المعطوف على محل
المجرور لجواز وامسحوا رؤوسكم في الفصيح الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا
لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل خلافا للبغداديين الثالث وجود
المحرز اي الطالب لذلك المحل فلذلك لم يجز عطف المرفوع على المحل في هذا الباب لان موضع الاسم بعد ان لا محرز
له لان الطالب لرفعه هو الابتداء الذي هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان فيمتنع العطف عليه بالرفع
بعد مضي الخبر وقبله نحو ان زيدا قائم وعمرو وقائمان قال ابن هشام واجاز بعض البصريين بين الاول

شروط العطف على المحل

لانهم لم يشترطوا الجمود ومنعوا الثانية لمانع اخر هو تقاود العاملين واجازهما الكوفيون لانهم لم يشترطوا
الجمود وان لا تعمل في الخبر عندهم شيئا انتهى الثالث حكم التوابع ما عدا البدل حكم النسق عند الجرمي والزجاج
فيجوز الاتباع في نعتيهما في الثالثة بعد مضي الخبر لا قبله نحو ان زيدا قائم العاقل او بعلة او نفسه
مطلقا عند الكسائي والفرا لكن بشرط خفاء الاعراب عند الفرا وحكى سيبويه انهم اجمعون ذاهبون
وحملوا عليه قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب قال الزجاج علام الغيوب صفة لربي قال ابن
عصفور والمحققون من البصريين لا يجيزون في شيء من التوابع الا النصب فقط الا ان يسمع شيء
فيحفظ ولا يقاس عليه وقدر سيبويه علام الغيوب مبتدا او بدلا من فاعل يقذف وقال ابن مالك
في شرح الكافية ونسب سيبويه من قال انهم اجمعون ذاهبون الى الغلط مع انه من العرب الموثوق بعربيتهم
وليس في ذلك من سيبويه برضى بل الاولى ان يخرج على ان قائل ذلك اراد انهم هم اجمعون ذاهبون على
ان يكون هم مبتدا مؤكدا باجمعون مخبرا عنه بذاهبون ثم حذف المبتدا وبقي توكيده كما يحذف الموصوف ويبقى
صفته انتهى النوع الثالث من انواع النواسخ ما ولا النافيتان المشبهتان بليس في معنى النفي
والجمود والدخول على الجملة الاسمية ولذلك يعملان عملها عند الحجازيين فيرفعان المبتدا وينصبان
الخبر وعلى لغتهم جاء التنزيل قال ما هذا بشرا وقال الشاعر تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما
قضى الله واقيا فايدة وجدت بخط الصلاح الصفدي ما صورته سالت الشيخ اثير الدين ابا حيان هل اتى
في ايه كم ورد في القران العظيم اعمال ما اعمال ليس فقال ثلثة مواطن احدها قوله ما هذا بشرا والثاني ما
هن امهاتهم والثالث فما منكم من احد عنه حاجزين قال وزعم بعضهم ان حاجزين صفة لاحد وليس
بشيء اذ الصفة متقدمة عنها والخبر محط الفائدة انتهى وبنو تميم يهملونهما قال ابن الحاجب في شرح
المفصل والنحويون يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك على القياس ويقولون انها اذا لم يكن لها اختصاص
بالاسم او بالفعل لم يكن لها عمل فاصلها ان لا يعمل والقسمين في القياس ان لا يعمل في احدهما قلت لا
خلاف في اهمال لا التي لنفي الجنس واذا اعملها لا باتفاق فلا بعد في اهمالها فان زعم زاعم ان لا النافية
غير لا الداخلة على الفعل قيل له فما المانع ان يكون ما الواقعة غير ما الداخلة على الفعل انتهى وفيه بحث
ظاهر قال ابن هشام وقرى على لغة تميم ما هذا بشر وما هن امهاتهم بالرفع وقرى ايضا ما هن
بامهاتهم بالجر بالباء زائدة ويحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابي علي والزمخشري زعما ان الباء تختص
بلغة النصب انتهى لطيفة حكى يسال الناس عنها اهل الادب قول الشاعر ومهفهف الاعطاف قلت
له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام فيقولون ما الذي اجاب به والجواب انه انتسب الى انه تميمي لاهماله
ما فاستغنى بوقوع الاسمين بعدها مرفوعين عن ان يصرح بنسبه ويقول انا تميمي تنبيهات الاول
قال ابن هشام في شرح اللمحة رفع المبتدا ونصب الخبر بما النافية لغة اهل الحجاز على ما نص عليه الزمخشري
وابن الحاجب والمطرزي وغيرهم وكثير يظن اتفاق العرب على اعمالها ويخص الخلاف بما وليس كذلك

واذا

واذ اختلفوا في القوي الشبه فكيف يجمعون على الضعيف وانما ضعفت شبهها بليس لنفي الحال ولا للنفي
المستقبل وفيه تحقيق هذا انهم لا يعملونها الا في الشعر انتهى فاما ليس فقد عرفت حالها تماما واما لما فنفيها
في اللغة اذا انفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال ورده عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي
ان ابدله واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه واما لا فالمنقول عن سيبويه ان المضارع
يتخلص بها للاستقبال ونقله في المغني عن الاكثرين قال الدماميني في شرح التسهيل ولم يزل
الفضلا يستشكلون قول سيبويه هنا مع قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا وقول غيره ان الجملة
الحالية لا تصدر بدليل استقبال قال المرادي في الجنى ومذهب الاخفش والمبرد وابن مالك
عدم لزوم ذلك وانها قد تكون للحال انتهى الثاني قضية اطلاق المصنف انه لا يعمل في الشعر وغيره وعليه كثير
من النحويين وخصص بعضهم عملها بالشعر بل ظاهر عبارة الرضي انه راي جميع النحاة وليس كذلك و
لكون عمل هذين الحرفين على خلاف الاصل قال الجمهور لم يعملهما الحجازيون مطلقا بل بشرط اجتماع ثلثة
امور فيهما معا سوى ما ينفرد به كل منهما كما سياتي احدها بقاء النفي اي نفي خبرهما لانه عملهما انما كان لاجل
النفي الذي شابهتا به ليس فكيف يعملان مع فوات المشابهة بانتقاض النفي ولذلك وجب الرفع في نحو
وما امرنا الا واحدة وما محمد الا رسول ولا رجل الا قاعد وما زيد الا فعل حسن ولا مقام فما الدهر
الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا في باب ما زيد الا سيرا والتقدير الا
يدور دوران منجنون ويعذب معذبا اي تعذيبا وقال ابن مالك انه تكلف على ان سيبويه لا يرى ان صيغة
المفعول تكون بمعنى المصدر قال والاولى ان يجعل منجنونا ومعذبا خبرين منصوبين بما الحاقا لها بليس
قال واقوى من هذا قول الاخر وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق ليلة الا نكالا ولاجل هذا الشرط وجب
الرفع في المعطوف ببل ولكن على الخبر نحو ما زيد قائما بل او لكن قاعد على انه خبر مبتدا محذوف ولم يجز
نصبه بالعطف لانه موجب تنبيهات الاول متى عبر ببقاء النفي وان كان اولى من تعبير بعضهم بعدم انتقاض
النفي بالا ليشمل الانتقاض بها النفي بلما الاستثنائية ايضا كما دليت الا انه يرد عليه انتقاض النفي بالنسبة
المعمول الخبر دون نفس الخبر نحو ما زيد قائما الا في الدار فان النفي في ذلك يصدق عليه انه قد انتقض مع
ان النصب واجب باجماع فتدبر الثاني اذا انتقض النفي بكلمة غير نحو ما زيد غير قائم فالفرا يجيز النصب
والبصريون يوجبون الرفع الثالث ما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول
الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول
الفرا والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين قاله في التصريح وثانيها
تاخر الخبر عن اسمها فلو تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء من اعتب ولا قاعد رجل ويروى مسيئا على
الاهمال وهو شاذ واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فوجهته
اربعة اقوال قيل ان الفرزدق تميمي وسمع ان اهل الحجاز ينصبون الخبر ولم يعلم ان ذلك يختص بالتاخير

دون التأخير والتقديم غلط على لغة غيره لا على لغته فلذلك لم يسقط الاحتجاج بلغته وقيل ان اعمالها في
الخبر العامل في الحال محذوف كانه قال واذ ما في الدنيا مثلهم بشر وهذا ضعيف لان الظرف لا تعمل في الاحوال وتحذف
وقيل ان مثلهم منتصب على الظرف كما تقول ما مثلك زيد وانت تريد ما احد فوقك في المنزلة ولا مكانه
في الشرف قال ابن بابشاذ في شرح الجمل وقيل مثلهم مبتدا ولكن بني للابهام مع اضافته للمبني ... ثم
معمول الخبر على الاسم فلو تقدم بطل العمل كقوله وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف
فيمن نصب كلا لضعفهما في العمل فلا يتصرف في خبرهما ولا معموله الا اذا كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز
التقديم ولا يبطل العمل نحو ما عندك زيد مقيما وما بي انت معنيا للتوسع فيهما ما لا يتوسع في
غيرهما كما مر وقضية كلامه كغيره ان تقدم الخبر يمنع العمل وان كان ظرفا او مجرورا وبه صرح ابن مالك وقيل
لا يمنع قال بعضهم وهو المختار قياسا على معمول الخبر وعلى ان واخواتها وقال غيره ما صححه ابن مالك من
منع تقديم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فان تقديم المعمول فرع تقدم العامل بل لو عكس فصحح الجواز في الخبر والمنع
في معموله لكان اشبه بالصواب فان المعمول قد يمنع تقدمه حيث يجوز تقدم العامل الا ترى ان معمول خبر كان
لا يتقدم على اسمها مع جواز تقدم الخبر ويشترط فيها خاصة عدم زيادة ان الزايدة معها فلو زيدت بطل
العمل كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف لعدم زيادة ما مع ليس والجمهور عليها
فاذا زيدت مع ما تباينا في الاستعمال والقول بان هذه زائدة وانها تبطل العمل هو قول البصريين و
ذهب الكوفيون الى جواز النصب معها وانها نافية مؤكدة وعليه خرج رواية ابن السكيت في البيت ذهبا
وصريفا بالنصب قال بعضهم ومعنى ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا على هذا الخلاف فقال الاول
ورد على الكوفيين بانه لا يجتمع حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم ولما الحم
بفتح اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق وفي الاول معنى التوكيد الا معنى التحقيق فلانه تفيد
معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم تكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا انتهى ولما خص
ما بهذا الشرط لانه لا يتاتى مع لا فلا تزاد معها قيل وفي كتاب الازهية للهروي انها تزاد معها ايضا وانشد
عليه يا طارد البين لا ان نال ذا اجل قال المراد لا نلت وهو غريب ويشترط في لا خاصة تنكير معموليها
اي اسمها وخبرها فلا تعمل في معرفة لا يقال لا زيد قائما ولا ذلك لضعف مشابهتها لليس في خصوص النفي
لان ليس لنفي الحال وهذه لمطلق النفي ومن ثم شذ عملها في معرفة وذهب الاخفش والمبرد الى منعه ... ابن جني
وابن الشجري في هذا الشرط فاجازا اعمالها في المعارف وانشد النابغة الجعدي وحلت سواد القلب لا انا باغيا
سواها ولا عن حبها متراخيا وتاوله المانعون قال ابن مالك ويمكن عندي ان يجعل انا مرفوع فعل مضمر
ناصب باغيا على الحال تقديره لا ارى باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا
مبتدا والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن
العامل لدلالته عليه انتهى مع ان جماعة في شرح التسهيل القياس عليه واعترف في التسهيل بالتزود

فكلامه

فكلامه مختلف ومثله قول الاخر انكرتها بعد اعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا وعليه
بني ابو الطيب قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا وقيل يحتمل
منه تنبيه يشترط في لا ايضا ان تكون لنفي الوحدة فقط نحو لا رجل في الدار قائما بل رجلان او رجال
او لنفي الوحدة احتمالا مرجوحا ولنفي الجنس احتمالا ظاهرا نحو لا رجل قائما ويقع في كثير على الاول كما
مر وعلى الثاني بلا امارة قال ابن هشام وغلط كثير من النحويين فزعموا ان لا العاملة عمل ليس لا تكون
الا نافية للوحدة ويرد عليهم نحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا انتهى فان كانت لنفي الجنس نصا
كان عملها عمل ان كما سيجي قريبا ان شاء الله تعالى فاما لات الحقت لا التا لتانيث الكلمة او للمبالغة في النفي
كما في علامة او لهما معا فصارت لات وحركت التا لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لانها اخف الحركات
وبالكسر على اصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما لحقها من الوهن بحذف احد معموليها لزوما كما حكي
فلات كلمتان لا النافية وتاء التانيث هذا هو المشهور الذي عليه الجمهور وقال ابو عبيدة وابن الطراوة هي
كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتا زائدة في اول الحين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف
والمطعمون تحين ما من مطعم قال الرضي وهو ضعيف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين
وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولات وان ولا تهنا وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا
فقيل هو ماض بمعنى نقص واستعملت للنفي او هو ليس بكسر الياء قلبت الياء الفا وابدلت السين تاء
كما في ست وقيل لات حكاها في المغني ثم اختلف في عملها كما اختلف في حقيقتها فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل
شيئا وان وليها مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش
وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل اصلها الا انها اقوى
منها ومنها ايضا في استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم واختلف في معموليها ايضا فذهب الفرا الى
انها لا تعمل الا في الحين وما رادفه كالساعة والاوان والوقت وهو مختار ابن مالك والمصنف كما اشعر
به قوله اختصت بالاحيان قال تعالى ولات حين مناص بالنصب اي لات الحين حين مناص وقال الشاعر
ندم البغاة ولات ساعة مندم وقال الاخر وذلك لات حين اوان حلم ولكن قبلها اجتنبوا اذاي
ونص بعضهم بما ورد به السماع لا غير وهو كالتوسط بين المذهبين وزعم جماعة منهم ابن عصفور انها
عملت في هنا من قول الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت فقالوا ان هنا
اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس ذلك الوقت وقت حنين قال ابن مالك وهو
ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهو من الظروف التي لا تتصرف وفيه ايضا اعمال لات في معرفة
ظاهرة وانما لا تعمل شيئا بل هي مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى
مكان وحنت مع ان مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتدا والخبر هنا والتقدير حنت نوار ولات هنا لك
حنين كذا قال الفارسي وشذ مجي غير الظرف بعدها مرفوعا كقوله لهفي عليك للهفة من خايف

بمعنى جوارك حيث لا تجير وانشاع مجير على الابتداء او على الفاعلية والتقدير حين ولات لمجيرا
ويحصل مجير ولات مهملة وزعم الفرا ان لات تستعمل حرفا جارا للاسماء الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك
وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء واجيب بان الاصل ليس لاوان اوان صلح
فحذف اسمها وانما اضيف اليه جزيها مقدرا لثبوت فبنى كما فعل بقبل وبعد الا ان الاوان لشبهه بنزال
وذا بنى على الكسر ونون اضطرارا وجب حذف احد جزئيها من الاسم والخبر وكثر حذف اسمها وبقاء
الخبر لكونه محط الفايدة نحو قوله تعالى ولات حين مناص في القراءة المشهورة بنصب حين على انه خبرها و
اسمها محذوف اى ليس الحين حين مناص وقرء في الشواذ برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف
اى ليس حين قرار حينها ثم قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى ان
حذف المرفوع لا يجوز البتة لانحصر فيما محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف هنا فرع نقص
فيه فلم يتصرفوا في فاصله تتمة لم يتعرض المص لذكر ان النافية لان اعمالها نادر كما ذهب اليه ابن مالك
بل في هيئة الفرا واكثر البصريين الى المنع واجازه الكسائى واكثر الكوفيين وابو بكر وابو على وابو الفتح
واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلى الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك
النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة واعمالها لغة اهل العالية وهو ما فوق نجد الى ارض تهامة
والى ما وراء مكة ويعتبر فيها من الشروط ما اعتبر في ما الحجازية زيادة انتفاء الاثبات معها كما فى نحو
قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضاربك وانشد الكسائى ان
هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وخرج ابن جنى وغيره على ذلك قراءة سعيد بن جبير
ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا
على الخبرية وامثالكم على انه نعت لعباد والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم
في الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة
من هو دونكم بعدم الحيوة والادوات النوع الرابع من انواع النواسخ لا النافية للجنس اى جنس
اسمها ان مفردا فمفردا او مثنى فمثنى وجمعا فجمعا ومعنى نفى الجنس في المثنى والجمع نفى كل مثنى وكل
جمع وخرج بالنافية لا الناهية فانها تختص بالمضارع والزايدة فلا تعمل شيئا وبقوله للجنس النافية
للواحد والمراد نصا بقرينة المقام وذلك بحيث لا يشذ فرد من افراده فخرجت النافية له احتمالا
فانها تعمل عمل ليس كما مر تنبيه قال صاحب الفوايد الضيائية وغيره هذه العبارة محمولة على
تقدير مضاف اى نافية لصفة الجنس اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه
وتعقبه عصام الدين في حاشيته فقال فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفى نفس الرجل لا
لنفى صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفى عن الشىء يقال نفى الشىء ولا يقال نفى صفة الشىء لان
نفى الشىء ليس الا نفى وجوده فنفى الصفة صار بمعنى نفى غير الوجود فلا يكاد تكون لنفى صفة

الجنس

الجنس تكون لنفى الجنس فالوجه ان يقال لم لا لنفى الجنس على نفى صفة الجنس لم تتم التكثية فيما هو لنفى الوجود
ولو حمل على نفى الجنس لم تتم التسمية فيما هو لنفى صفة الجنس فلا بد في التكثير التسمية من ملاحظة التتميم
بعض الافراد وحق ان يوجه حمل العبارة على ظاهرها فلا حاجة الى حذف ما اشتهر وقال في شرح الكافية بحث
بذلك الا انها للنفى عن الجنس في الاضافة الى الذى لا بسه ما الدقيق الجنس بيم نفى الوجود ونفى الصفة
انتهى والاولى ما جرى عليه في شرح القريبة من حمل العبارة على ظاهرها لانه لا يقتضى المضاف ولا على الحمل
الاضافة لا دفع للابسة موجها للترجيح المجاز اعتبارا شيوع نفى الوجود يكون كلمة الشهادة من افراده
فائدة ويسمى لا هذه لا التبرئة لانها تنفى الجنس فكانها تدل على البراءة منه قال الدماميني وتسمية
ذلك اطلاقها على النافية مطلقا لاشتمالها على التبرئة على كل ادوات النفى ولكنهم خصوها بهذه
لان نفيها امكن من غيرها لما فيها من تاكيد نفى قال الدماميني وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما
في زيد عدل وعليه فلا يقدر صفة للا بالتاويل المذكور ولا يتى انه على حذف مضاف اى ذات
التبرئة لفوت المبالغة ويحتمل ان تكون مضافة للتبرئة على حد قولهم علا زيد ذا يوم يوم حلقوا
زيد كم انتهى وفيه نظر وتعمل لا المذكورة عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر لمناسبتها لها في
افادة المبالغة فانها للمبالغة في النفى كما ان ان للمبالغة في الاثبات فيكون من باب حمل النظير
النظير او النقيض على النقيض كذا قال غير واحد وانتقض بان اختصاص ان بالاثبات غير صحيح
لصحة مثل قولنا ان زيدا ليس بقائم قطعا انتهى وفيه بحث لان ان المتوكيد النسبة بين اسمها و
خبرها وهى لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا بشرط عدم دخول جار عليها فان دخل عليها
ابطل العمل ويجب الجر لقوة الجار ولانه لا يحول بين العامل وعمله نحو جيء بلا زاد وغضبت من لا شىء
قال ابن هشام وعن الكوفيين ان لا هذه اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما
بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زايدة كما يسمونه كان في نحو زيد كان فاضل
زايدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضى والانقطاع فعلم انهم قد يريدون بالزايد المعترض بين
الشيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة غضبت من لا شىء وكذا اذا
كان يفوت باسقاطه معنى كما في مسئلة كان انتهى وشذ جئت بلا شىء بالفتح على الاعمال والتركيب
ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها
في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جنى وقال في الخاطريات ان لا نفيت نفى
ولا وجوبها لانها طارئة مختلفة نقله عن ابى على واقره فان كان اسمها اى اسم لا مضافا الى نكرة
او شبيها به اى بالمضاف وهو ما اتصل به شىء من تمام معناه سواء كان ذلك الشىء مرفوعا نحو لا حسنا
فعله مذموم او منصوبا نحو لا طالعا جبلا حاضر او مجرورا نحو لا خيرا من زيد موجود وسمى
شبيها به لعمله فيما بعده كالمضاف ويسمى المطول والممطول من مطلت الحديد اذا مددتها

نصب اي ظهر نصبه وكان معربا باتفاق كما مر وان لا يكن مضافا او شبيها به بان كان مفردا او مثنى او مجموعا
بني واختلف في علة بنائه فقيل لتضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله الا لا من سبيل الى
هند قال الرضي وهو الحق لانك لو قلت لا رجل نصا في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في
الدار بالرفع كما انما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان تقول لا رجل
في الدار بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا ما جاءني من رجل بل رجلان
فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من فبنوها انتهى وفيه بحث
ورده ابن الصايغ بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم النكرة بعدها وقيل لتركيبه مع لا
تركيب خمسة عشر وهو راي سيبويه والجمهور ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا لا فيها
رجل ولا امراة وقبحا وتركيب الحرف المؤخر كقوله الثورنا اصيدكم ام ثورين ودليل التركيب في البنا
تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد واما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين قاله
في التصريح قيل وفي الدليل بحث لجواز ان يكون مما حذف فيه التنوين للضرورة فتامل على ما كان ينصب به
لو كان معربا فان كان ينصب بالفتحة بني عليها وذلك اذا كان مفردا لفظا او جمع تكسير لمذكر او مؤنث نحو
لا رجل ولا ~~اذا كان مفرد اللفظ وجمع~~ فقط لا قوم ولا رجال ولا هنود في الدار ومنه لا مانع لما
اعطيت ولا معطي لما منعت وان كان ينصب بالياء بني عليها وذلك اذا كان مثنى او مجموعا على حده نحو لا
رجلين في الدار ولا مسلمين تعاقبون عندك وعن المبرد انهما معربان لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة
الحرف ولو صح للزم ذلك في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وان كان ينصب بالكسرة بني عليها من غير
تنوين وذلك اذا كان مما جمع بالف وتاء نحو لا مسلمات هنا قضية كلام وهو قول الاكثرين وفيه ثلثة
اقوال اخر احدها كهذا الا انه ينون لان تنوينه للمقابلة لا للتمكين فلا ينافي البنا جزم به ابن مالك في
سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتبعه ابن خروف الثاني انه يفتح لان الحركة ليست له بل
لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الرضي وابن
هشام الثالث انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الحق لثبوته عن العرب وقد روي بهما قوله ان
الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب فلا وجه لمنعهما للاختلاف ولذلك قيل
لو وقفوا على السماع لما اختلفوا قال الرضي وانما بني هذا النوع على ما ينصب به ليكون البنا على حركة
استحقها النكرة في الاصل قبل البنا ولم يبن المضاف ولا شبهه لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا اذا ونحو خمسة عشر كذا
تثنيه نحو لا وتران في ليلة قيل الالف فيه نايبة عن الفتحة على لغة بلحارث فيبني على الالف قاله
بعض المحققين وفيه نظر فان المنقول ان المثنى في هذه اللغة معرب بحركات مقدرة على الالف فقضية
ذلك ان يكون بناؤه هنا على الفتح المقدر على الالف وشرط اعمال لا تنكيرها اي تنكير اسمها الذي

بوقوعه

بوقوعه في سياق النفي على العموم وكذا خبرها اذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلا تعمل في معرفة الا بتاويلها
بالنكرة كقوله اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقولهم قضية ولا ابا حسن لها
وقوله لا هيثم الليلة للمطي فقيل التقدير لا مثل كسرى وكذا البواقي واليه جنح ابن الحاجب وقيل
ولا مسمى بهذا الاسم او ولا واحد من مسميات هذا الاسم قال ابن مالك لا يعول بتاويل واحد بل يأول
كل واحد بما يليق وحكى الرضي عن الفراء انه اجاز اجراء المعرفة مجرى النكرة بالحمل التاويلين في الضمير واسم الاشارة
ايضا نحو لا اياه هاهنا ولا هذا قال وهو بعيد غير مسموع وشرط ايضا مباشرتها اي مباشرة اسمها
لها بان لا يفصل بينها وبينه فاصل لضعفها في العمل فلو فصل بينها وبينه بعد عنها فلا تقدر على العمل
فيه لانها عامل ضعيف اذ هي فرع ان وان فرع الفعل فهي فرع الفرع قال الشيخ حمام الدين انه شروط لها في
العمل بعضها الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث
ان يكون اسمها وخبرها نكرتين الرابع ان لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل فاذا توفرت هذه الشروط عملت
وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت واختلف في عملها في الخبر مع التركيب فذهب قوم الى انه لا عمل لها
فيه مع لضعفها به عن العمل فيما تباعد عنها بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا
فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ولولا انها في موضع
رفع بالابتداء لم يجز ذلك وقيل بل هي عاملة في الاسم والخبر معا وهو مذهب الجمهور وصححه ابن مالك
لانها لما استحقت به العمل من المناسبة باقية فليبق ما ثبت بسببه ولا يضر التركيب كما لا يضر انه بتغييرها
بفتح الهمزة مع معمولها كشي واحد ولو كان جعلها مع اسمها كشي واحد مانعا من العمل في الخبر لمنعها من
العمل في الاسم فلا يمنع عملها في الخبر ايضا انه لا عمل لها في الخبر او لحن عملها في الاسم لان تاثيرها في معنى الاسم
اشهر ونسب الى ظاهر مذهب سيبويه وصحح ابن هشام في حواشيه على التسهيل ان سيبويه يرى
في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل الضبعي لا رجل ظريفا
كالواقع في يا زيد الفاضل الا على محل الاسم بعد لا وبه صرح في المغني ايضا فتلخص في المسئلة ثلثة اقوال
احدها عملها في الاسم دون الخبر الثاني عملها فيهما جميعا وينظر جدوى الخلاف في نحو قوله فلا لغو ولا تاثيم
فيها فعلى القول الاول والثالث تكون فيها خبرا عن المبتداين وعلى القول الثاني يمتنع لاستلزامه توارد عاملين
على معمول واحد فيكون فيها خبرا عن احد المبتداين وخبر الاخر محذوف دل عليه المذكور فان عرف اسمها
او فصل بني وقد جاء في الشعر لانها ابدا بالبناء مع الفصل وليس مما يعول عليه قال ابن هشام في حواشي
التسهيل وكررت وجوبا عند سيبويه والجمهور في غير الضرورة اما مع المعرفة فليكون التكرار جبرا لما
فاتها من نفي الجنس هو تكرار النفي في الحقيقة واما مع الفصل فليكون منبها على انها لنفي الجنس في
النكرة بخلاف ما اذا كانت عاملة على ان عملها كان فهذا الشبه فتكرارها مع المعرفة نحو لا زيد في
الدار ولا عمرو وقوله تعالى لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ومع الفصل نحو لا

في الرجل ولا امراة وقوله نعم لا فيها غول ولاهم عنها ينزفون واجاز ابن كيسان والمبرد عدم التكرار محتجين بقوله لا نولك ان تفعل ورد بانه واقع موقع لا ينبغي فلا تعدد في المعنى هي الداخلة على المضارع فتلك لا يلزم تكرارها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وما خوذك هذا الفعل اي لا ينبغي ان تاخذه وتتناوله قال الرضي ومن عدم تكرارها ضرورة قوله بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها اهـ **ويجوز لك** **في** كل موضع كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة مفردة بلا فصل **نحو لا حول** اي عن المعصية **ولا قوة** اي على الطاعة **الا بالله خمسة اوجه** من الاعراب بالنسبة الى المجموع **احدها** **فتحهما** اي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية **على الاصل** من جعل لا في الموضعين لنفي الجنس فتبنى اسميها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها وتقدر لكل منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فالكلام جملتان قال ابن الحاجب في شرح المفصل ويبقى الاشكال في الاستثناء الوارد بعد هو في المعنى راجع الى الجملتين والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية قال والاشبه ان يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كانه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شئ واحد انتهى ويجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لنا اما عند سيبويه على ما نقله عنه ابن مالك فلان لا لا تعمل في الخبر مع التركيب فهي مع اسمها في موضع الرفع ولا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا لا بها فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان واما عند الجمهور فانهما وان كانتا عاملتين في الخبر لا انهما لتماثلهما جاز ان يعملا فيه عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول الرومن مؤثرين **و** الثاني **رفعهما** على جواز الالغاء عند التكرار فيكون الاسمان مرفوعين **بالابتدا** ولا الثانية اما زائدة واما ملغاة كالاولى ومذهب سيبويه وغيره في هذا الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتداء فقط فلك ان تقدر لكل واحد خبرا فالكلام جملتان ولهما معا خبرا واحدا فالكلام جملة واحدة **او على اعمال** اي اعمال لا **كليس** فيكون الاسمان مرفوعين بها في الموضعين او جعلتها معا عاملتين عملها فلك ايضا ان تقدر خبرا واحدا وخبرين ووحدة الجملة وتعددها بحسب ذلك فان جعلت الاولى كليس فقط والثانية ملغاة او زائدة او بالعكس وجب تقدير خبرين ولا يجوز تقدير خبر واحد **و** الثالث **فتح الاول** على جعل لا الاولى عاملة عمل ان **ورفع الثاني** على ان لا الثانية زائدة لتاكيد النفي او ملغاة ورفعه **بالعطف على المحل** اي محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا او عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مستقل لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر وهذا التقدير جار في جعلها زائدة او ملغاة على حد سواء **او** رفعه **على اعمال لا الثانية كليس** فيكون مرفوعا بها **او على الغائها** فيكون مرفوعا بالابتداء وفتح الاول على اعمال لا اعمال ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالذي قبله سواء على التقديرين **و** الخامس **فتح الاول** على ان لا الاولى عاملة عمل ان **ونصب الثاني** على ان لا الثانية زائدة لتاكيد النفي ونصبه

بالعطف

بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك و **على اللفظ** عند غيره لانه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح تنزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية فعطف عليه لفظا **لمشابهة الفتح** فيه النصب واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لانه الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حدة فيكون الكلام عنده جملتين كذا قرره الرضي وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا وحدها فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام عندهم جملتين ايضا وهذا الوجه اضعف الوجوه حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين فهو عندهم كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة **شبهات الفعل** هذه الخمسة الاوجه ماخوذة من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغا والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك وهو جر رابع وهو النصب فاذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جائز الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء او على اعماله عمل ليس ونصب الثاني فانها ما ابن الخباز في شرح الجمل الى العاشرة ولم يعد الا ثلثين وبهما قال الرضي التصريح **الثالث** اذا لم تتكرر لا مع المعطوف وجب فتح الاول وجاز في الثاني الرفع والنصب كقوله فلا اب وابن مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا روي وابن بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها وبالنصب عطفا على محل اسمها باعتبار عملها وبنا فتحه منونا معه لا احكى الاخفش لا رجل وامراة بالفتح وهو شاذ **تتمة** يكثر حذف خبر لا اذا علم عند الحجازيين ويجب عند التميميين والطائيين نحو قالوا لا ضير اي علينا ولا اله الا الله اي لنا او في الوجود او نحو ذلك فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب نحو لا احد اغير من الله قال ابن مالك ومن نسب الى تميم الحذف مطلقا فقد غلط وربما ابقي الخبر وحذف الاسم نحو لا عليك اي لا باس او لا جناح ولا يحذفان معا الا فيما ابقي او اجاف وقيل يجوز ان لان كل واحد ثبت له جواز الحذف فلا صنيع اذا جمع جاز الحاجز وخرج بعضهم على ذلك قوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا اي يا قوم لا فرار **النوع الخامس** من انواع النواسخ **افعال المقاربة** مصدر قارب وصيغته فاعل بفتح ثالثه وقد ياتي بمعنى الاصل وهو المراد هنا فالمقاربة بمعنى القرب وقد يسمى نواسخ ونواقص ايضا على نحو ما مر وتسميتها بما قال مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم جزء كتسميتهم الكلام بالكلمة وتبنى القوم عينا لانها باعتبار معانيها ثلثة اقسام ما يدل على قرب خبرها وما يدل على ترجيه وما يدل على الشروع فيه كما يعلم من كلامه الاتي وانما خصوا المقاربة لكونها مرتبة وسطى بين افعال الرجاء وافعال الشروع والوسط لاحظ في كلا الطرفين فكان احق بالترجمة منهما كذا قيل

لا حول ولا قوة

افعال المقاربة

قال بعض المحققين والصواب ان تسميتها بذلك من باب التغليب وذلك لان تسمية الكل باسم جزئه مجاز
عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة و تسمية الاشياء مجتمعة من غير تركيب
باسم بعض منها يسمى تغليبا كالقمرين والعمرين اذا تقرر ذلك ظهر ان تسمية جميع افعال الشروع بافعال
المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء فتامله انتهى وهي على ما عده ستة والا فهي اكثر
من ذلك كما سنذكره ان شاء الله تعالى كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح واوشك والثلثة
لدنو الخبر اي لقرب ثبوت خبرها لاسمها وعسى واخلولق وحرى بفتح الحاء والراء للفعليتين كذلك
الترجي وقال الرضي وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال الصفة
بلفظ ذلك فقط ومعناها صار حريا وحقيقا وصار خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان
يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر
بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حرى ان يفعل اي بكسر
الراء لزم ان يكون ثنيت وجمعت و انثت انتهى وقال ابن هشام في شرح الشذور لا اعرف من ذكر حرى من
النحويين غير ابن مالك وتوهم ابو حيان انه وهم فيها وانما حرى بالتنوين اسم لا فعل وابو حيان هو الواهم
بل ذكرها اصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وانشدوا عليها شعرا انتهى
وممن نص عليه ايضا القاضي عياض في مشارق الانوار وحكي ان ابا حيان رجع عن انكارها فذكرها
في مختصر الملاحمه بعد ذلك على ثبوتها وبهذا يندفع ما اشار اليه في التصريح من تناقض كلاميه هنا فلا
لرجائه اي رجاء المتكلم ثبوت الخبر للاسم في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله
والرجاء الطمع في المحبوب وزاد ابن مالك في سبك المنظوم ان اخلولق من افعال المقاربة ككاد قال بعض
بعض الائمة وهو غريب غفل عنه الفضلاء في سائر كتبهم **تنبيهات الاول** قد تاتي عسى للاشفاق كالترجي
قال ابن هشام في شرح اللمحة عسى طمع فيما تهواه واشفاق فيما تخشاه وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان
تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم قال ابن برى ويحتمل ان يقال انها تلازم المعنيين
لان المترجي للشيء طامع فيه مشفق ان لا يناله والاجود ان يقال انها للتوقع كما قال فلذا كان المحبوب
فهو الترجي او المكروه فهو الاشفاق **الثاني** القول بفعليتها مطلقا هو ما عليه الجمهور وذهب ثعلب وابن
السراج الى انها حرف مطلقا وسيبويه فيما حكاه عنه السيرافي حين تتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا علك او عساكا
فالصحيح الاول لاتصالها بضماير الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها وذلك من علامات الفعل **وانشا وطفق**
بفتح الفاء طفوقا وبكسرها طفقا ويقال طبق بكسر الباء الموحدة وجعل اخذ وعلق وهب والستة **للشروع فيه**
اي شروع اسمها في خبرها وافعاله كثيرة انهاها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا **و**افعال هذا الباب جميعها **تعمل**
عمل كان فترفع الاسم وتنصب الخبر فكاد كقوله تعالى كادوا يكونون عليه لبدا وكرب كقوله كرب القلب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هند غضوب **واوشك** كقوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها **وعسى**

كما

كما في الاية واخلولق كما مثل سيبويه اخلولقت السماء ان تمطر وانشا كقوله انشات تنطق في الامور كمثل الحق
الدوابر وطفق كقوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وجعل كقوله وقد جعلت اذا ما
قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل واخذ كقوله واخذت اسال والرسوم تجيبني
وفي الاعتبار اجابة وسؤال وعلق كقوله اراك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير
وهب كقوله هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم مغريا وحق الاسم في هذا الباب
ان يكون معرفة او مقاربا لها وقد ورد نكرة محضة كقوله عسى فرج ياتي به الله انه له كل يوم في
خليقته امر **تنبيه** حكى ثعلب مجيء الخبر بعد عسى مرفوعا نحو عسى زيد قائم قال ابن هشام وتخرج
على انها ناقصة واسمها ضمير الشان والجملة الاسمية خبرها **و**هذه الافعال وان كانت تعمل عمل كان الا انها
تخالفها في بعض الاحكام فمن ذلك ان خبر كان قد يكون مفردا وقد يكون جملة اسمية او فعلية **و**هذه
الافعال **اخبارها جمل فعلية مبدوة بمضارع** دائما كما مر في الامثلة المذكورة كلها وشذ مجيء
خبر كاد وعسى مفردا منصوبا كقوله فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها
وهي تصفر وقول الاخر اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت صائما وقولهم في المثل عسى الغوير
ابؤسا قال ابن هشام كذا قالوا والصواب انهما مما حذف فيه الخبر اي يكون ابؤسا واكون صائما لان في ذلك ابقاء
لهما على الاستعمال الاصلي ولان المرجو كونه صائما لا نفس الصائم انتهى وما قاله من التقدير في البيت قاله
ايضا كما هو واضح وعليه فلا شذوذ واما فطفق مسحا فالخبر محذوف اي يمسح وليس هو مسحا كما توهم بعضهم
وقد جاء خبرها جملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وفعلية غير مبدوة
بمضارع كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا قال ابن هشام في شرح الشواهد وهذا
لم ار من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة
في الحقيقة ارسل في محل النصب انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل او فعلية مصدرة باذا قال ابن هشام
في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها
موجبا للشذوذ ولهذا لم يقل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير
باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببي انتهى قال ابن مالك او مصدرة بكلما كقوله
البقادي يحصل كلما جا ويخرج دعه في خبر يجري وقال في التوضيح وهذا مبني على اصل متروك وذلك ان ما في افعال المقاربة
مثل كان في الدخول على المبتدا والخبر فالاصل ان يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا او جملة اسمية وفعلية تنبيها
للاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل شذوذا في مواضع انتهى وعلى هذا فلا يحسن ان يقال في البيتين و
المثل انه مما حذف فيه الخبر كما قاله ابن هشام والا انتفى الغرض المذكور مع ان التقدير خلاف الظاهر **تنبيه**
يشترط في الفعل المشتمل عليه جملة الخبر ان يكون رافعا لضمير الاسم وهو من الاحكام التي اختصت به اخبار هذه
الافعال ووجه ذلك انها انما جاءت لتدل على قرب الخبر من الاسم او ترجي حصوله او شروع اسمها فيه فكان رافعا من

ضمير يعود عليه واما قوله وابكيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره وملاعبه فشاذ او مؤول بان احجاره بدل من الاسم
ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق وماذا عسى الحجاج
يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد ويغلب في خبر الفعلين الاولين وهو كاد وكرب تجرده عن ان
المصدرية نحو قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر سقاه ... وقد كربت اسبابه ان
تقطع وذلك لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقربهما من الشروع في الفعل والاخذ فيه
فلم يناسبهما خبرهما ان لانها تقتضي غالبا الاستقبال الموضوعة للاستقبال ويقل اقترانه بها نظرا الى الاصل كقوله ابيتم
قبول السلم منا فكدتم لدى الحرب ان تغنوا السيوف عن السل وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما و
قد كربت اعناقها ان تقطعا وخص المغاربة اقتران خبر كاد بالضرورة وقال البدر الدماميني في شرح
التسهيل لم يذكر سيبويه في خبرهما الا التجريد انتهى قلت ليس كذلك بل هو قائل باقتران خبر كاد وقد قال انه
في قوله وتمهنهت نفسي بعدما كدت افعله ان الاصل ان افعله فاضمرت ان فاذا كان يقول باقترانه بها
فلان يقول باقترانه صريحا اولى والذي ذكره ابن هشام وغيره انه الذي لم يذكره سيبويه في خبرها الا التجريد وهو
كرب قال وهو مردود بالسماع وقال المبرد في افعله في المصراع المذكور الاصل افعلها فحذفت الالف ونقلت
حركتها حركة الها الى ما قبلها قال ابن هشام وهو اولى من قول سيبويه لانه اضمار ان في موضع حقها ان لا تدخل
فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك بابقاء عملها انتهى و يغلب في خبر الفعلين الاوسطين وهما
عسى واوشك اقترانه بها اي بان نحو قوله تعالى عسى ربكم ان يرحمكم وقول الشاعر ولو سئل الناس التراب
لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا وذلك لان عسى من افعال الترجي وهو مختص بالاستقبال فناسب
اقتران خبرها بان الموضوعة له فكان القياس وجوبه كما ذهب اليه البصريون والجمهور الا ان التجريد ضرورة
واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي اختا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين
وتلامذته ابن الضائع والابذي وابن ابي الربيع اوشك من قسم عسى الذي هو للرجاء قال ابن الضائع ووجهه
والدليل على ذلك انك تقول زيد عسى ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد
زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولابس ذلك فهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة
كما ذهب اليه الناظم تبعا لجماعة منهم ابن مالك وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كما ان الغالب
في عسى قال في التصريح ومن تجرد خبرها قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب المروي في
امسيت فتح التاء على الخطاب قاله ابن هشام تبعا للمبني وهو المشهور وقال الدماميني في الصفحة التي سمعنا غير مرة
من مشايخنا بالديار المصرية ضمها وقول الاخر يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وقد تقوم
السين مقام ان لكونها للاستقبال كقوله عسى طيء بعد هذه ستطفي غلات الكلا والجوانح وهي اي
ان واجبة في خبر اخلولق وحرى لملازمتهما عسى ولذلك قيل كان القياس وجوبها مع ذلك ايضا نحو اخلولقت
السماء ان تمطر وحرى زيد ان يقوم و في خبر الفعلين الاخيرين وهما انشا وطفق ونحوهما من افعال

الشروع

الشروع ممتنعة لانها في الاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال نحو انشا عمرو يقرا وطفق
زيد يكتب وفي التنزيل وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وقضية كلامه ان المقرون بها كالمجرد
عنها في كونه منصوبا على الخبرية وهو قول الجمهور بدليل انه لما اتى مفردا لم يظهر نصبه الا اسما
كقوله اني عسيت صائما ولم يقل عسيت الصوم واستشكل بان وما بعدها بتأويل المصدر فيلزم
في نحو عسى زيد ان يقوم الاخبار بالحدث عن الذات ولذلك ذهب سيبويه فيما حكاه عنه ابن مالك
الى ان المقرون بها ليس خبرا بل مفعول به منصوب على نزع الخافض والفعل بمعنى قرب والتقدير في
المثال المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا او يجعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف
والمعنى قارب زيد القيام والكوفيون يرون ان عسى في ذلك فعل قاصر بمعنى قرب وان والفعل بدل
اشتمال من فاعلها ورد بانه حينئذ يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل
واجيب بانه لا مانع من ان يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم
فقد رأينا بعض التوابع يلزم كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا واجيب عن الاشكال على قول الجمهور
بامور احدها انه من باب زيد صوم وعدل الثاني انه على تقدير مضاف اما في الاسم نحو عسى حال
زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج قال الرضي وفيه تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف
الى اللفظ ابدا لا في الاسم ولا في الخبر الثالث ان ان زائدة لا مصدرية وليس بشيء لانها قد نصبت و
لانها لا تسقط الا قليلا الرابع ان المصدر حاصل في تاويل الوصف فعسى زيد قائما او يقوم
ما جاء في كلامهم عسيت صائما وهو يرجع الى الجواب الاول عند الكوفيين لان المصدر المخبر به
عندهم بمعنى اسم الفاعل كما مر الخامس الفرق بين المصدر وما يكون ولم يذكره صاحب المغني وارتضاه
الشريف الجرجاني قال ابن هشام في شرح اللمحة والطف ما يقال في الجواب ما رأيته بخط بعض طلبة ابن الحاجب
فنقله عنه وهو ان تقييد الاخبار بالفعل مجردا عن ان ثم لما صح الاخبار به جيء بان لتفيد التراخي
لا لتقييد الشك انتهى افعال هذا الباب عسى وانشا وكرب من المذكور وغيرهما مما لم يذكره الناظم
لا تتصرف بل لازمة للمضي اي لصيغة الماضي فلا يستعمل لها مضارع ولا امر ولا اسم فاعل ولا مصدر
استثنى منها اي بعضها وهو كاد واوشك وطفق وجعل فقد جاء يكاد ويوشك ويطفق ويجعل اما
كاد فكقوله تعالى يكاد زيتها يضيء وحكى ابن هشام استعمال مصدرها قالوا كاد كودا ومكادا
ومكادة وحكى غيره كيدا بقلب الواو ياء وحكى ابن مالك لها اسم فاعل وانشد اموت اسى يوم الرجا
واني يقينا لرهن بالذي انا كائد اي بالموت الذي انا كدت اتيه قال ابن هشام في الاوضح و
الصواب انه كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب
في شرح ديوان كثير انتهى وقال في بيته حكى ولده انه رجع عن ذلك وقال الصواب ما انشده ابن مالك
الا انه لم يغيرها في الاوضح لانه كان قد شاع وبذلك صرح في شرح الشواهد الكبرى قال ولفظ

ما انشده الناظم وقد كنت اقمت مدة على هجا الفتح وذكرت ذلك في تقييد الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معاشمي

واما اوشك فالمضارع فيها اشهر من الماضي حتى زعم الاصمعي وابو علي انكرا مجي ماضيها وليس كذلك بل قد ورد

ومن الشاهد عليه وسمع لها اسم فاعل قال فانك موشك ان لا تراها وقال في شكر ايضا ان تعود

خلافا للانيس وموشكا بابا قال ابن هشام وفي حواشي سنن ابي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدر

اوشك وحكى ابو حيان منها الامر وافعل التفضيل واما طفق فقد حكى الاخفش طفق يطفق بفتح

العين في الماضي وكسرها في المضارع وطفق يطفق بالعكس وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقا وصدر

طفق واما جعل فحكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شاهد ثان وهو وقوع

الخبر جملة فعلية غير مبدوءة بمضارع وحكى الجرمي استعمال مضارع واسم فاعل من عسى وحكى بعضهم

اسم فاعل من كرب وحكى ابن فلاح منه مضارعا والنوع كرب يكرب كنصر ينصر **تنبيه** اشتهر القول بين

المعربين ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه انه لم يفعل واذا قيل لم يكد يفعل

فمعناه فعل دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كادت النفس ان تفيض عليه من ثوى حشو ريطة

وبرود ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد جعل المعري ذلك لغزا فقال النحوي

هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت ولما ثبتت في

مقام جحود والصواب ان حكمها حكم ساير الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها

المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي

دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله

اذا اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية واما اذا كانت

المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشي يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة

حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة والفرق فيما

ذكرناه بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد

قال تعالى فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها بدليل ما تلي

علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله

بعد ذلك توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل

من دليل اخر كما فهم في الاية من قوله تعالى فذبحوها هذا تقرير ابن هشام في المغني وهو حاصل ما ذكره

الرضي عليه رحمة الله الرضا هذه **تتمة** لما ذكره من مسائل هذا الباب **ويختص عسى واوشك** دون ساير

اخواتها **باستغنايهما عن الخبر** ومثلهما اخلولق ولم يذكره لانه لم يذكره مع الخلف فيه فقد ذهب الجزولي

الى منع ذلك فيه وانما يستغنيان عن الخبر **في** ما اذا وليهما ان والفعل **نحو عسى ان يقوم زيد** واوشك

ان يذهب عمرو فان وصلتها في موضع رفع بها على الفاعلية ولا يحتاجان الى خبر وظاهر كلام الجماعة

ان الفعل

ان الفعل في ذلك تام وذهب ابن مالك الى انه ناقص سدت ان وصلتها مسد جزئيه كما في حسب الناس ان يتركوا

قال اذ لم يقل احد ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها وهو ظاهر عبارة المصنف **تنبيهات الاول** انما يتعين

استغناء الفعلين المذكورين عن الخبر في الحالة المذكورة اذا لم يل الفعل الذي بعد ان ظاهر يصح رفعه به نحو

عسى ان تقوم واوشك ان تفعل فان وليه ظاهر بالصفة المذكورة كمثال المصنف لم يتعين ذلك بل جاز فيه

ثلاثة اوجه احدها ما تقدم والثاني الوجهان الاتيان فيما اذا تقدم الفعل الاسم وقلت زيد عسى ان يقوم وسيأتي

بيانهما وعلى هذا يكون الاسم مبتدأ مؤخرا والثالث ان يكون ما بعد الفعل الذي بعد ان مرفوعا بعسى

لها وان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة والفعل الذي بعد ان عامل

في ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وان تأخر لتقدمه نية ومنع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الافعال

عن توسط الخبر واجازه المبرد والسيرافي والفارسي ويظهر اثر الخلاف في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على

مذهب غير الشلوبين عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات فتأتي بضمير

في الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا به بل هو مرفوع بعسى وعلى رأي الشلوبين يجب ان تقول عسى ان يقوم

الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون وعسى ان تقوم الهندات فلا تأتي في الفعل بضمير لانه رافع للظاهر

الذي بعده **الثاني** يجوز ان تقدر العاملين تنازعا زيدا في المثال المذكور فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال

الثاني فتكون ناقصة قال ابن هشام في المغني وفيه نظر لان احد الفعلين جامد وشرط التنازع ان لا يكون

بين جامدين ولا جامد وغيره **الثالث** اذا قلت عسى ان يضرب زيد زيد عمرا امتنع كون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرا بالاجنبي وهو زيد ونظيره قوله عسى ان يبعثك ربك

مقاما محمودا قاله في المغني **واذا** تقدمت على احد الفعلين المذكورين اسما و**قلت** في عسى مثلا **زيد**

عسى ان يقوم فلك وجهان احدهما **اضمار اسمها** اي عسى **في** ضمير زيد فتكون مسندة اليه وهو اسمها

فاعلها وهو ان والفعل في موضع نصب على انه **خبرها** فتكون ناقصة وهذه لغة تميم **و**الثاني **تعريها** اي

تجريدها عن ضمير زيد في المثال المذكور **فاعلها** وهو ان والفعل **اسم** مؤول **مغن عن الخبر** فتكون مسندة

اليه وهي حينئذ تامة **ويظهر اثر ذلك** اي المذكور من الوجهين **في** حال **التأنيث والتثنية والجمع** المذكر

المؤنث **فعلى الوجه الاول** وهو وجه الاضمار **تقول هند عست ان تقوم** فهند مبتدأ وعسى فعل ماض

ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان يقوم في موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها

في موضع رفع على انه خبر المبتدأ **والزيدان عسيا ان يقوما** فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص والالف

المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدأ **والزيدون عسوا ان يقوموا** كذلك

والهندات عسين ان يقمن كذلك **وعلى** الوجه **الثاني** وهو التعري عن الضمير تقول هند **في** امثلة **عسى**

وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية وهي مع مرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ

قبلها وهي الافصح وبها جاء التنزيل قال عز من قايل لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم

ولا انشاء من شاء عسى ان يكن جنى منهن **فائدة** يجوز في عسى اذا اسندت الى الضمير كسر سينها نحو فهل عسيتم
ان توليتم قرأ نافع بالكسر وغيره بالفتح وهو المختار وهنا انقضى كلام المصنف في النوع الاول من انواع المعربات
من الاسماء وهو ما يرد مرفوعا لا غير ثم شرع في النوع الثاني منهما وهو ما يرد منصوبا لا غير فقال

النوع الثاني من انواع المعربات من الاسماء **ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية** بدليل الاستقراء ولما كان الاصل فيها هو المفاعيل الخمسة وكان المفعول به اكثرها
استعمالا واشهرها ذكرا وامكنها في النصب لشدة احتياجه اليه لانه الذي يلتبس لولا النصب بالفاعل
قدمها بادئا به فقال **الاول المفعول به** وبقي له المفعول على حذف الصلة قال ابن هشام
جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه وانما كان
حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق
والضمير في به يرجع الى الموصول في المعنى اي الذي فعل به الفعل وكذلك المفعول له ومعه وفيه **وهو الاسم**
الفضلة وهي عبارة عما يسوغ حذفه من اجزاء الكلام مطلقا الا لعارض وقال ابن مالك في شرح العمدة هي
عبارة عما زاد على ركني الاسناد كالمفعول والحال والتمييز فيخرج بها العمدة وهو ما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام
الا بدليل وشمل جميع المنصوبات الاصل منها والمحمول عليه وقوله **الواقع عليه الفعل** اخرج سائر المنصوبات
اما بقية المفاعيل فلانه لا يصدق في شيء منها ان الفعل واقع عليه بل يصدق في المفعول المطلق انه واقع وفي غيره
ان الفعل واقع له او معه او فيه واما غيرها فظاهر والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به بلا واسطة بحيث لا يعقل
الا به نفيا كان او اثباتا فسقط ما قيل من انه غير جامع لخروج نحو ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا ولا وجدت
ضربا وخلق الله العالم فان قيل في ذكر الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجاز لا سبيل الى الاول لعدم الوضع
ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن التعلق المذكور فيكون ارادة
التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم معنى الوضع وبينهما الاتصال او بين الوقوع لا ينفك عن التعلق وكان
التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واريد اللازم هنا وانما استغنى عن اضافة الفعل الى الفاعل كما فعل ابن الحاجب
لجعل الفضلة هي الجنس فان فائدة اضافته اليه على ما ذكره اخراج مثل زيد في ضرب زيد في البناء للمفعول فانه لم
يعتبر اسناده الى الفاعل ومثل المخارج بالفضلة فانه عمدة ولو فعل ايضا لكان تبيلا ويكون فائدته صرف
الفعل عن المعنى الاصطلاحي فيصح اسناد الوقوع اليه عن التجوز وشمول التعريف للمفعول لغير الفعل عن التكلف فبطل
قول بعضهم انه لا فائدة فيه **والاصل** اي الراجح في المفعول الذي ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع **تأخيره**
اي عن الفعل وعن الفاعل ايضا بدليل ما مر في كلامه ان الاصل في الفاعل تقديمه على المفعول نحو وورث سليمن
داود لان طلب الفعل للمسند اليه الذي لا يتم الا به اشد من طلبه للفضلة ولان الفاعل بمنزلة جزء الفعل و
المفعول مورده ومتعلق الفعل بعد الفاعل ثم يصل الى المفعول وقد يجب هذا الاصل في مسائل احداها
ان يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة او الخفيفة فلا يجوز زيدا اضربن قال الرضي ولعل ذلك لكون تقديم

المنصوب

المفعول به

تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والتأكيد يؤذن بغاية الاهتمام اي الصدد فتأكيد
الفعل مؤذنا بكونه مهما فيتنافيان قاله في الطاشي فان قلت فقد قال ابن مالك في الفية اجعلن اعرابا فقدم
مفعول المؤكد بالنون عليه قلت اجيب باحتمال ان يكون الحكم المذكور مفروضا في الاختيار وانه يجوز التقديم
في الضرورة الثانية ان يحصل بتقديمه التباس بالمبتدأ نحو موسى يحيى الثالثة ان يكون الفعل تعجبا
نحو ما احسن زيدا فلا يجوز زيدا ما احسن لانه لا يتصرف في معموله الرابعة ان يكون الفعل صلة
لحرف مصدري عامل نحو كرهت ان تضرب زيدا فلا يجوز ان زيدا تضرب كرهت ولا ان زيدا تضرب كرهت
اذ لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته الخامسة ان يكون الفعل مقرونا بلام الابتداء نحو ليحب الخنزير
فلا يجوز الخنزير ليحب هذا اذا لم تجعله ان فان جعلت جاز التقديم نحو ان زيدا لم اضرب او بلام القسم نحو
والله لاقولن الحق فلا يجوز والله الحق لاقولن السادسة ان يكون المفعول ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل فلا
يجوز انك فاضل عرفت فقيل كراهة الابتداء بان المفتوحة لئلا تلتبس بان التي بمعنى لعل و
قيل لئلا يلتبس بان المكسورة ولان فتح الهمزة للفقيه هذا اللبس فان قلت هلا اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع
ان وصلتها مجرورة باللام المقدرة بل اجاز مثل قولك انك فاضل اكرمت قلت اجيب بان ذلك لا يوقع في
اللبس في التعليل فهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع انه مفتوحة واللام مقدرة او ظنها مكسورة وذلك
لان التعليل مستفاد من اللام المقدرة مع الفتح ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرة بان المكسورة تقع في مثل ذلك جوابا للسؤال
عن العلة مقدرة فقولك اكرم زيدا انه فاضل ولا تكرم عمرا انه جاهل كانه قيل لم اكرمه او لم لا اكرمه فقيل انه فاضل او
انه جاهل فاغتفروا هنا اللبس من الفتح والكسر لكونه لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك
اغتفاره حيث يكون موقعا في خلاف الغرض **وقد يتقدم** اي المفعول به على الفعل لقوته في العمل وليس
ذلك خاصا بالمفعول به بل المفاعيل كلها الا المفعول معه سواء في ذلك ولقد عبر عنه في التسهيل بمنصوب الفعل
فيتقدم **جوازا** حيث لا موجب لتقديمه ولا مانع منه **لافادة الحصر** اي حصر الفاعل في المفعول **نحو زيدا**
ضربت لا غيره او وجوبا بحسب ما يقتضيه المقام هذا قول الجمهور وكذا اهل البيان يطبقون عليه وخالف في ذلك
ابن الحاجب وتبعه ابو حيان قال ابن الحاجب في شرح المفصل الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس وهم
استدل على ذلك بقوله فاعبد الله مخلصا له الدين ثم قال بل الله فاعبد ورد هذا الاستدلال بان مخلصا
له الدين اغنى عن اداة الحصر في الاية الاولى ولو لم يكن فما المانع من ذكر المحصور في محل بغير صيغة الحصر كما قال
واعبدوا ربكم وقال الا تعبدوا الا اياه بل قوله بل الله فاعبد من اقوى ادلة الاختصاص فان قبلها
لئن اشركت ليحبطن عملك فلو لم تكن للاختصاص وكان معناها اعبد الله لما حصل الاضراب الذي هو معنى
بل واعترض ابو حيان على مدعي الاختصاص بنحو افغير الله تامروني اعبد واجيب بانه لما كان من اشرك
بالله غيره كانه لم يعبد الله كان امرهم بالشرك كانه امر بتخصيص غير الله بالعبادة ورد صاحب الفلك
الدوار الاختصاص بقوله كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل وهو من اقوى ما رد به واجيب بانه لا

فيه اللزوم بل الغلبة وقد يخرج الشيء عن الغالب للشيخ بهاء الدين السبكي وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في
اية واحدة وهي غيره تدعون ان كنتم صادقين بل اياه تدعون فان التقديم في الاولى قطعا ليس للاختصاص
وفي اياه قطعا للاختصاص انتهى قول الجمهور وشرطه ان لا يكون المقدم مستحقا **تنبيه** المشهور ان الحصر والاختصاص
مترادفان واختار تقي الدين السبكي التفرقة بينهما فقال اشتهر كلام الناس في ان تقديم المفعول يفيد الاختصاص
وتقديم كثير من الناس من الاختصاص الحصر وليس كذلك وانما الاختصاص شيء والحصر شيء اخر والفضلاء
لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر وانما عبروا بالاختصاص والفرق بينهما ان الحصر نفي غير المذكور واثبات المذكور
والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض لنفي غيره انتهى وقوله ان الفضلاء لم يذكروا في ذلك
لفظة الحصر ممنوع فقد ذكرها غير واحد وهذه مسئلة بيانية تطفلنا بها تبعا للمصنف والان التقديم وجوبا
اللذان يلزم النحوي النظر فيهما هما ما اقتضته صناعته من الجواز والوجوب فقط لا ذكر فوائدهما **قدم وجوبا**
في مسئلتين اشار الى الاولى بقوله **للزوم الصدر** اي صدر الكلام وذلك اذا تضمن معنى الاستفهام **نحو من**
ضربت او الشرط نحو ايا ما تدعوا واضيف الى ما تضمن معنى الاستفهام احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام
من تضرب اضرب الثانية ان يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب اما وليس للعامل منصوب غيره مقدم عليها
نحو فاما اليتيم فلا تقهر وقد تقدم اما نحو وربك فكبر بخلاف اما اليوم فاضرب زيدا **تنبيهات الاول**
منع الكوفيون تقديم المفعول في نحو زيدا غلامه ضرب لانه متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى
غلامه لانه من تمام المجرور والثاني بالنظر الى المضروب لانه عامله والثالث بالنظر الى المفعول في ضرب
لانه معموله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله واذ ابتلى ابراهيم ربه
لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر من جهة المعمولية
فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية ايضا ومنعوا ايضا غلامه او غلام
اخيه ضرب زيد وظاهره اخذ زيد على ان في اداء ضمير زيد لان المفسر فيها هو الفاعل ولا يجوز ان يتقدم
قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس متقدم
تقديرا بخلاف ضرب غلامه زيد فان رتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديره عليه ومنعوا ايضا ما طعامك اكل
الا زيدا لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان
قدمته على الفعل واجاز ذلك البصريون في المسائل الخمس قال الرضي رضي الله عنه من ائمة الرضا وهو
الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي في الاولى ولان رتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وهو
اي الفاعل اخرته لما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه فغلامه
واقع في التقدير بعد زيد الواقع بعد عامله ولان المستثنى قد سد في الاخيرة مسد الفاعل فلورود
السماع بما منعوه فنظير الاولى قوله كعبا اخوه نهى فانقاد منتهيا * ولو ابى باء بالتنكيل سق
ونظير الثانية قوله * دار بنيا لفا الذي الف لهده * وليتني بسعيه المغرور * ونظير الثالثة قوله

شي

شر يوميها واطولها * ركبت عنز بحدج جملا * ونظير الرابعة قوله * ما شاء انشاء ربي والاله
هو له * يشا فلست تراه ناشيا ابدا * ونظير الخامسة قوله ما المرء ينفع الا ربه فعاله * يميما البحر
امال * وعنز بالعين المهملة وسكون النون ثم زاي معجمة في البيت الثالث اسم امراة من طسم سبيت
فحملوها في هودج والطفوها بالقول والفعل فقالت هذا شر يوميها اي حين صرت اكرم السبي في
شر منصوب على الظرفية مركبة اي ركبت في شر يوميها والحدج بكسر الحاء المهملة وسكون الدال
المهملة ثم جيم مركب للنساء كالمحفة فان قلت المقدم في المسئلة مفعول به وهنا ظرف زمان فهما
مفترقان قلت المسئلة مفروضة فيما هو اعم من المفعول به لان التقديم ليس مختصا به كما تقدم **الثاني**
الناصب للمفعول به اما فعل متعد نحو وورث سليمان داود او اسم فاعل نحو ان الله بالغ امره
او اسم مفعول نحو زيد معطى غلامه درهما او اسم فعل نحو عليكم انفسكم او مصدر نحو ولولا دفع
الله الناس واما اسم التفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان متعديا وكذا الصفة المشبهة لانها لا
تشتق الا من لازم والاصل كون الناصب مذكورا كما في هذه الامثلة وقد يضمر جوازا اذا دل عليه دليل
مقالي او حالي فالاول كقوله تعالى قالوا خيرا اي انزل خيرا بدليل ماذا انزل ربكم والثاني نحو قولك
لمن تاهب لسفر مكة باضمار تريد او حجا وقد ذلك فيما نصب على الاشتغال نحو زيدا ضربته او على
النداء نحو يا عبد الله وسياق الكلام عليهما او على الاختصاص نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف
باضمار اخص او على التحذير باياك نحو اياك والاسد اي اياك باعد واحذر الاسد او بغيرها بشرط عطف
او تكرار نحو راسك والسيف اي باعد واحذر الاسد او على الاغراء احدهما نحو المروءة والنجدة وقوله
اخاك اخاك ان من لا اخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح باضمار الزم **الثاني** مما يرد منصوبا الاخير
المفعول المطلق سمي بذلك لصدق اطلاق صيغة المفعول عليه لغة من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري
وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل فلا يقع الا مفعول به او له او فيه او معه واما المطلق
فيصح الاطلاق على كل واحد من الخمسة وهو ما فرق بفعل الفاعل ولم يسند اليه ذلك الفعل ويتعلق به
تعلقا مخصوصا فان قلت هذا منتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف قلت
اجيب بان اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحيا قاله ابن هشام وهذه
التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمى بالمفعول الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول
وهو مصدر يؤكد عامله الناصب وان لم يكن مشتقا منه وتوكيده له باعتبار حدثه المفهوم منه
مطلقا مطابقة ان كان مصدرا او تضمنا ان كان فعلا ويسمى هذا النوع مبهما **او المبين لنوع او عدد**
اي نوع عامله او عدده وذلك باعتبار الحدث المفهوم منه على حد ما تقدم ويسمى كل من هذين النوعين
مختصا ومؤقتا ويدخل في عدده عدد الواحد لانه عدد باجماع وخرج بقوله يؤكد عامله الحاضر

المصدر في نحو قمت جلالا للاله وكرهت ضربك لانتفاء التوكيد حينئذ بان العمد نحو الثاني في كرهت
النجوى الفجور فانه ولئن كان مؤكدا لكن لا لعامله ولا يرد على الحد المفعول به في نحو كرهت كراهتي لان المراد
بكون المصدر مؤكدا لعامله او مبينا لنوعه او عدده كونه كذلك بحسب دلالة اللفظ كما نبه عليه ابن الحاجب
في مثله وكراهتي على تقدير كونه مفعولا به ليس بهذه المثابة نعم يرد على الحد نحو ضربت ضربتين
وضربت ضربا اليوم فانه مبين للعدد في الاول والنوع في الثاني لكن الوصف بالتمام فهو منقوض به وكذا
الحال المؤكدة لعاملها اذا كانت مصدرا فلو قال وليس خبرا ولا حالا كما فعل ابن هشام في الاوضح لسلم
من ذلك **تنبيه** قيل يرد على هذا الحد نحو خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق على الصحيح وليس
بمصدر انتهى وقد يمنع الورود باحتمال الخطاب لما عليه الجمهور من انها مفعول به لا مفعول مطلق
والقائل بانها مفعول مطلق جماعة من الائمة منهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني وفخر الدين الرازي وجار الله
الزمخشري وابو عمرو بن الحاجب وجمال الدين بن هشام قالوا لان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل
الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كضربت زيدا فزيد كان موجودا قبل الضرب وانت فعلت به الضرب
والمفعول المطلق ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل ايجاده كالسموات في خلق الله السموات فانها لم تكن
موجودة بل عدما محضا والله اوجدها وخلصها من العدم فكانت مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال ابن
هشام والذي غر اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على
ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم
انها لا تختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا قال ولو كنا البحث في انشات كتابا وعملت
خيرا انتهى واجاب الجمهور بان المفعول به بالنسبة الى الفعل بمعنى الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوقع
الفاعل فيه شيئا اخر فان اثبات عين الوجود تستدعي ثبوت الموصوف اولا واما المفعول بالنسبة الى
الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لزم
تحصيل الحاصل واما التزام كونه موجودا قبل الفعل على كل حال فدعوى لا دليل عليها **نحو ضربت ضربا**
مثال المفعول المطلق المؤكد لعامله ومثله نحو قعدت جلوسا والله انبتكم من الارض نباتا فهل العامل
فيها الفعل المذكور او مقدر بمعناه ولفظه قولان الاول هو قضية كلام سيبويه على ما قيل كالتسهيل
وهو مذهب المازني والمبرد والسيرافي وهو مختار الرضي وعليه من اشتراط [illegible] ونسبه ابن يعيش الى الاكثرين
لانه لما كان في معناه وصل اليه كما وصل اليه ما هو من لفظه ولان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة
لحاجة اليه والثاني هو مذهب الجمهور كما قال ابن عقيل لان الكثير كون المصدر من لفظ الفعل وكونه
بغير لفظه قليل فحمل القليل على الكثير **او** ضربت **ضرب الامير** مثال المفعول المبين لنوعه وهو عطف
على ضربت ضربا بتقدير او ضربت ضربك الامير ليكون عطف مثال على مثال لا على ضربا فافهم و

الاصل

الاصل ضربا مثل ضرب الامير فحذف الموصوف من الصفة ومثله ضربته ضربا شديدا وضربته الضرب
اي الضرب المعهود فلو اردت بالضرب الجنس كان من قبيل المؤكد على ما ذكره بعض المتاخرين **او** ضربت
ضربتين مثال المفعول المطلق المبين لعدده ومثله فدكتا دكة واحدة وضربته ضربات وقد ينوب عن
المصدر غيره من صفته نحو اشتمل الصما او ضميره نحو عبد الله اظنه جالسا بنصب عبد الله والاشارة اليه
كضربته ذلك الضرب بلا نية تكونها متبوعا بالمصدر وقول ابن مالك باشتراطه مردود بقول العرب
ظننت ذلك بفتح وضمير الى الظن [illegible] نحو شئت بغضا واحببته منه او مشاركة في مادته وهو
ثلاثة اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل اخر نحو
وتبتل اليه تبتيلا الاصل اغتسالا وانباتا وتبتلا او دال على نوع منه كقعد القرفصاء ورجع
القهقرى والاصل قعود القرفصاء ورجوع القهقرى او دال على عدده كضربته عشر ضربات
فاجلدوهم ثمانين جلدة او على الته كضربته سوطا او سوطين او اسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط
وضربتين بسوط وضربات بسوط او كل نحو فلا تميلوا كل الميل او بعض نحو ولو تقول علينا بعض
الاقاويل او ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا اي اي ضرب تضرب زيدا او ما الشرطية نحو ما
شئت فقم اي اي نوع شئت فقم **و** المصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع بل هو **مفرد دائما** باتفاق
قال الرضي اذ المراد به التاكيد بما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث
هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها انتهى
انتهى واما العددي فيثنى ويجمع باتفاق لان العدد قد يكون اثنين فصاعدا **وفي** المصدر **النوعي خلاف**
بين النحويين فمنهم من ذهب الى جواز تثنيته وجمعه قياسا لحصول ما يكون معه التثنية والجمع اذ النوعي
المتميز اذا انضم اليه نوع اخر ثبت الامر الذي يكون به التثنية واذا انضم اليه نوعان فصاعدا
حصل ما يكون به الجمع فيجوز ان تقول قمت قيامي زيد وعمرو وقتلت قتولا كثيرة ومنهم من
منع وعزي للمبرد وهو ظاهر مذهب سيبويه واختيار الشلوبين والاول هو المشهور **تنبيه** عامل المفعول المطلق اما
مصدر نحو [illegible] او ما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله موسى تكليما او وصف نحو والصافات
صفا او اسم مفعول نحو الخبز ماكول اكلا ولشرط الفعل التصرف والتمام وعدم الالغاء فلا يقال ما احسن زيدا
حسنا ولا احسن بزيد احسانا خلافا للجرمي لعدم التصرف فيهما فكانا كالجامد لا مصدر له ولا يقال كان زيد قائما
كونا على خلاف فيه ولا زيد قائم ظننت ظنا جزم به في التوضيح وشرط الوصف ان يكون دالا على الحدوث فلا يجئ
زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم سربال الطباخ
فلوما منصوب بمحذوف قال صاحب البديع ولا ينتصب بغير الثلاثة لا تقول نزال نزالا ولا صه سكوتا فذلك
تغلب في نحو انت الرجل علما ان علما مفعول مطلق منصوب بالرجل على تاويله بالعالم قال ابو حيان وغيره
هو تمييز محول عن الفاعل بتاويل الرجل بالكامل اي انت الكامل علمه وليس مفعولا مطلقا ثم هو اي المفعول

المطلق يجوز حذف عامله لدليل قالي او حالي كقولك للقادم او لمن قال ما اقدم عليك خير مقدم اي قدمت ومنع
ابن مالك في عامل المؤكد قال لانه انما جي به لتقويته وتقرير معناه والحذف ينافيهما ورده ابنه بانه قد وقع
جوازا في نحو انت الا سيرا ووجوبا في نحو سيرا سيرا وفي سقيا ورعيا وتعقبه ابن عقيل بان ما ذكر ليس
من التاكيد في شيء لان المصدر فيه نائب عن العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه بدليل امتناع
الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد انتهى قال ابن هشام في بعض حواشيه على الخلاصة
والحق ان المصدر النائب عن عامله من قسم المصدر المؤكد **وجب حذف عامله** اي المفعول المطلق **سماعا** ولا
يقاس عليه لانه لا ضابط له يعرف به وذلك **في** مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف افعالها
ولم تسمع افعالها معها مع كثرتها واحتياجهم اليها فدل على وجوب حذفها فنصبها يدل على عاملها
وجعل المصدر عوضا منها من حيث انه معناها [illegible] بالكثرة الا انه لما لم يقتصر على ضابط
يعرف به ما كثر مما يكثر احتيج الى السماع فلذلك اسند الحذف اليه **نحو سقيا** اي سقاك الله سقيا **و رعيا**
اي رعاك الله رعيا وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا قال الرضي
رحمه الله ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول
اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله
رعيا وحمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وفي نهج البلاغة في الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونير
برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين بالاضافة او بحرف الجر
فاعله نحو كتاب الله وصبغة الله ونحو سحقا له وبعدا او مفعوله نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ونحو شكرا
له وعجبا منك ولم يكن من قبيل النوع نحو بكروا مكرم وسحقا سحيقا فيجب حذف الفعل فيه
قياسا اذ قد عرفت له ضابطا كليا كما ذكرنا قال وانما وجب حذفه مع هذا الضابط لان حق الفعل والمفعول
ان يتصلا بالفعل واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام واللزوم بحذف
ما هو موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله
واما لتقدم ما يدل عليه نحو كتاب الله وصبغة الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بسرعة كلبيك
فبقي المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر
ليختص به فلما تبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر [illegible] لفظا والفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله
ووعد وعد الله واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك انتهى ملخصا وصرح بعضهم بانه اذا قلنا سقاك الله سقيا
وحمدنا الله حمدا مع التلفظ يكون خبرا لا انشاء واذا كان انشاء كان المصدر والفعل متعاقبين يريد
انهما لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر تركت الفعل وجوبا وان اتيت بالفعل لم يجز ان تذكر المصدر
انتهى وليس بشيء اذ ما وقع في الخطبة المذكورة من كلام امير المؤمنين ع ليس مرادا به الخبر وهو من الفصاحة
بحيث لا يخفى **تنبيه** من جملة المصادر المذكورة مصادر لم توضع افعالها اصلا فيقدر لها افعال

من معناها على حد قعدت جلوسا وهي ثلاثة انواع احدها ما يستعمل مفردا فقط نحو افة وتقول
اي قذرا او الاف وسخ الاذن والتف وسخ الاظفار ودفرا اي نتنا وبهلا اي تعسا اما بعدا
له اي تعسا اما بهرا اعني غلبة فلم يفعل يستعمل حكى ابن الاعرابي في الدعاء على القوم بهرا لهم اي غلبهم الثاني ما
يستعمل مضافا فقط نحو بله زيد بالاضافة الى المفعول اي تركه ويستعمل اسم فعل فتقول بله زيدا بالنصب
اي دع زيدا واسما مرادفا لكيف فتقول بله زيد بالرفع اي كيف زيد الثالث ما يستعمل مفردا تارة ومضافا
اخرى نحو ويحا لزيد وويحه وويلا له وويله اي حزنا وحزنه وكيفية التقدير ظاهرة من التفسير وقيل ويح
لويح رحم لانها كلمة ترحم وويل عذب لانها كلمة عذاب **و** يجب حذفه **قياسا** فيما علم له من استقراء كلامهم ضابط
كلي يدل على حذف الفعل معه لزوما لما فيه مع القرينة الدالة على خصوص الفعل ووقوع ما يسد مسده
ويجري عليه ما لم يجب وذلك في مواضع منها ما وقع تفصيلا لعاقبة مضمون جملة تقدمته طلبية كانت **نحو**
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي تمنون منا او تفدون فداء فجملة قوله فشدوا الوثاق متضمنة
لشد الوثاق وعاقبته اما قتل واما استرقاق او من او فداء ففصل هذا المطلوب بقوله فاما منا واما فداء
او خبرية كقولك زيد يكتب فقراءة بعد او بيعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا ومنه قوله
لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما ... السؤال والقتل فدرء وقع تفصيل لعاقبة الجهاد
اما ادره واما ابلغ وانما وجب الحذف في هذه الصورة لوجود القرينة وهي نصب المفعول المطلق لشغل بالفعل
المحذوف وبالجملة المتقدمة وجعلنا سببا من جهة انه تفصيل لعاقبة مضمونها بخلاف ما لو وقع
غير تفصيل كمنت منا او تفصيلا لا لعاقبة مضمون جملة كزيد يبيا فرسا قريبا او بعيدا **و** منها
ما وقع مؤكدا لنفسه او لغيره فالاول هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه لا يحتمل من المصادر غيره نحو
له علي الف اعترافا فجملة له علي الف نص في الاعتراف لا يتطرق اليها احتمال غيره فالمصدر الظاهر
بعدها وهو اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت
ضربا الا ان المؤكد هنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل وحده دال بطريق
النص على الضرب واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها لان
الجملة بثبوت الالف عليه ومفهوم الاعتراف مطلق لانا نقول هنا المطلق مندرج في ذلك المقيد فهو ايضا
مضمون الجملة وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرار ما قبله فكان الذي قبله نفسه وقد يجوز فيه الرفع خبرا
المبتدأ محذوف اي هذا الكلام اعتراف والثاني هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره فتصير به نصا نحو **زيد**
قائم حقا فجملة زيد قائم قبل دخول المصدر كانت محتملة لان تكون مضمونها ثابتا بحسب الواقع فيكون
حقا ولان يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلاجل المصدر المذكور صارت به نصا
في الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد هنا مؤثر ولا
غير لنا مؤثر وانما وجب الحذف في هاتين الصورتين لوجود القرينة وهي نصب المصدر فيها لا

بالمحذوف وسد الجملتين مسدهما والمناسبة ظاهرة **تنبيه** الاصح كما في التسهيل منع تقديم هذين المصدرين
فلا تقول حقا انت ابني ولا حقا زيد قائم لان العامل فيهما فعل مقدر بعد تمام مضمون الجملة اي اعرف
بذلك اعترافا واحق حقا لا ثباتي ذلك الا بعد تمام الجملة قال الرضي وانا لا ادعي باسا بان تكون
الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل لا بتقدم المصدر لضعف العامل ولا
يكونان اذن من هذا الباب **و** منها ما وقع محصورا فيه بالا او بانما او مكررا بعد اسم لا يصلح خبرا عنه
فالاول **ما انت الا سيرا او انما انت سير وزيد سيرا سيرا** والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما
انت تسير سيرا وزيد يسير سيرا وقد يجيء ذلك معرفا نحو ما انت الا سير البريد وزيد السير السير الا ان
الذي جاء بعد المصدر في هذه الامثلة اسم عين والمصدر لا يصلح ان يكون خبرا عنه فوجب الحذف في ذلك
كله للقرينة التي هي نصب المصدر المشعر بالمحذوف كما مر مع عدم صلاحيته للخبرية لو رفع
وقيام الا وانما في الاول وطرفي التكرير في الثاني مقام المحذوف بشهادة ان الاول لو لم يكن نحو ادع
الى التكرير في الاقامة وانما قامت الا وانما مقامه لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير فاذا لم يكن
المصدر محصورا او مكررا لم يجب الحذف نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفت فقلت انت سيرا ولو
كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك
سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم وعلل الرضي وجوب الحذف في هذه الصورة بالمقصود
مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه ووضع الفعل على الحدوث
والتجدد وان كان المضارع يستعمل في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك الله يقبض ويبسط وكذلك
ايضا المشابه لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام و
اللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل
لمشابهته فصار العامل لازم الحذف وقد وقع له في باب المبتدا ما ينافي هذا وذلك انه قال الاصل في
سلام عليك سلمت سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب
يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث هذا هو الحق والاول غير مرضي **و** منها ما وقع على التشبيه
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو **مررت فاذا له صوت صوت حمار** فصوت حمار وقع على التشبيه
بعد جملة هي قوله فاذا له صوت وهي مشتملة على الاسم الذي بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك
الاسم وهو الضمير المجرور في له والجمهور على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة السابقة وبين
المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه والاصل صوت يصوت
صوت حمار اي تصويت حمار واقيم مقام المصدر كما في انبت نباتا وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله
له صوت لا بفعل مقدر ويجب الرفع في نحو له علم علم الفقهاء لان العلم ليس علاجيا اذ العلاج ما كان من
افعال الجوارح وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو

عليه

٤٧

عليه نوح نوح حمام لعدم تقدم صاحبه فيهما ويجوز النصب فيهما على الحال من الضمير المستتر في الظرف لانه
نكرة جاز فيه الرفع على البدلية والصفة وان يكون خبر المحذوف وان كان معرفة امتنعت الصفة الا في الضرورة
واجازها الخليل على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان او لا خلاف ذهب ابن خروف الى ان الرفع
مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وابن عصفور الى انهما متكافئان لان في النصب
التقدير والاصل عدمه **و** منها ما وقع مثنى دالا على التكرير والتكثير نحو **لبيك** وهو مشتق من الب
بالمكان اذا اقام به ويجوز ان يكون مصدر الب بمعنى لب فيكون محذوف الزوائد والوجه الاول لان عدم
الحذف في الاصل اذ الب لك لبين اي اقيم على طاعتك لبا كثيرا متتاليا متكررا وليس المراد خصوص
الاثنين وجعلت دالة على التكثير لانها اول تضعيف العدد وزعم يونس ان لبيك مفرد كلديك
والاصل لبب كجعفر قلبت الباء الاخيرة ياء ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم صارت
بالاضافة الى الضمير كلديك وعليك **وسعديك** وهي تابعة للبيك اي اسعادين ولا تستعمل الا بعدها
وتستعمل لبيك بدونها ومثل ذلك دواليك اي تداولا بعد تداول وحنانيك اي تحننين وهذاذيك
اي اسرع اسراعين وحجاجيك اي كف كفين وعامل هذين وعامل لبيك من معناها و
عامل البواقي من لفظها وانما وجب الحذف في ذلك لوجود القرينة وهي النصب المشعر بالمحذوف وقيام
التكرير مقام المحذوف كذا قيل واعترض بان التكرير لا يصلح لذلك لكونه امرا معنويا فلا ينوب عن
اللفظ المحذوف ثم يرد نحو فارجع البصر كرتين لانه مصدر مثنى فيه معنى التكرير ولم يجب حذف عامله
قال الرضي ليس وقوع المصدر مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية
التكرير نحو ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا متكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي مختلفتين
بل الضابط لوجوب الحذف هنا وامثاله الاضافة الى الفاعل والمفعول كما ذكرنا قبل انتهى وجميع هذه
المصادر لا ينصرف فلذلك لم يستعمل لها افعال واما التي يلي عنه ومشتق من لبيك نحو سبحل من سبحان الله
وبسمل من بسم الله **تتمة** ومما يجب حذف العامل فيه قياسا ما كان توبيخا سواء كان مع استفهام
او لا كقوله ادمني ودويان المطلوب تتوشني ولمكرا وانت في الحديد وقوله اخمولا واهمالا
وغيرك مولع مقتبسا سبابك لسيادة والمجد قال الدماميني وللمانع من ان يقول همزة التوبيخ
هنا محذوفة كما تحذف همزة الاستفهام الحقيقي اشمى قلت نعم لا مانع ولكن المراد من عدم الاستفهام
عدمه لفظا فقط وانما وجب الحذف فيه لقيام القرينة وهي النصب وسد الحال التي هي سبب التوبيخ
مسد المحذوف **الثالث** مما يرد منصوبا للاغيار **المفعول له** ويقال المفعول لاجله والمفعول
من اجله **وهو الاسم المنصوب بفعل** اصطلاحي او شبهه من مصدر او وصف كما سيجيء فعل ذلك
الفعل مراد ابه اللغوي اي الحدث على طريقة الاستخدام **لتحصيله** اي لتحصيل المفعول له **او**
حصوله اي وجوده فقوله المنصوب كالجنس يشمل جميع المنصوبات وما بعده مخرج لما عدا المحدود فالاول و
هو ما فعل الفعل لتحصيله **نحو ضربته تاديبا** فتاديبا مفعول له لانه منصوب بفعل وهو ضربت

اسعدك ثم

مفعول له

وحصل الفعل اعني الحدث وهو الضرب لتحصيله فان قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به قبل انه
يحصل به لما تضمنه التاديب وهو التأدب وانما نصب لتاديب لتضمنه التاديب قال بعض المحققين و
يمكنه استلزام ضربته تاديبا كما صرح به الرضي نافلا عن النحاة فيجاب بمنع ان التاديب عين الضرب بل هو حاصل
التاديب بالضرب بسبب الاحداث ووسيلة لا شي والتأخر وهو ما فعل الفعل لحصوله نحو قعدت عن
الحرب جبنا فجبنا مفعول له نصب بقعدت وفعل الفعل وهو القعود لحصوله فالمفعول له هو السبب
الحامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متاخرة عنه في الوجود كالتاديب للضرب او علة
مؤثرة له موجودة قبله كالجبن للقعود والاول يكون علة للفعل بحسب الوجود الذهني ومعلولا بحسب الوجود
الخارجي والثاني يكون علة له بحسب الوجود الخارجي لا بحسب الوجود الذهني فلا تاثير له بين التاديب
والضرب مرابطة ذهنا وخارجا وبين الجبن والقعود مرابطة خارجية فقط تنبيه قيل في الحد المذكور
نظر لان الضرب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد المأخوذ فيه الحكم المذكور و
اجيب بمنع تسليم التصور بالضرب لانه هو الحكم فرع تصور المحدود ليكون موقوفا على الحد نعم نفس المحدد
بل مطلق الضرب ولو سلم فيكفي في الحكم التصور بوجه اخر غير الحد فليتامل ثم لا يخفى في هذا الحد ايضا
من ارتكاب الاستخدام المنافي للحدود لايجاد والتبيين فقد قيل لا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل المراد
استعمال المشهور منها فيها ويشترط في نصبه عند الجمهور كونه مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون
بالمصادر لا بالذات وزعم يونس ان قوما من العرب يقولون اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد الاول
لكونه مفعولا له والمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فزيد ذو عبيد لا غير فالعبيد علة الذكر فخرج
ذلك سيبويه وتاوله على الحال كما في ايها العيقرون وانما اجازه على ضعفه اذا لم يرد به عبيدا باعيانهم قال
فلو قلت اما البصرة فلا بصرة لك واما الحرث فلا حرث لك لم يجز لاختصاصهما واوله الزجاج على تقدير
اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر وجعله
بعضهم مفعولا به اي مهما تذكر العبيد متحدا بعامله وقتا بان يكون وقوع الحدث في بعض زمان المصدر
كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا
من فرارك او بالعكس نحو جئتك خوفه من قولك اصلاحا لك وهذا الشرط اشترطه الاعلم وجماعة
من المتاخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين وفاعلا بان يكون فاعله وفاعل عامله
واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مفعول له وفاعله و
فاعل الجعل واحد وهم الكفار وهذا الشرط ذكره المتاخرون ولم يشترطه سيبويه ولا احد من
المتقدمين ايضا كما قاله في الهمع وهو مقتضى كلام الرضي قال وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاكثر
المشاركة وعليه فيكون انتصاب خوفا وطمعا من قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا على المفعول
له من غير حاجة الى تكلف تقدير ارادة تخويفكم وتطميعكم او الجعل الخوف والطمع بمعنى الاخافة والاطماع
او جعل انتصابهما على الحالية لا على المفعول له واستدل الرضي على عدم اشتراط ذلك بقول امير المؤمنين علي

فنحو

في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية وانجازا للعدة فالمنظر ابليس والمعطي
للنظرة هو الله تعالى ومشترط الاتحاد فيها ولا هذا ايضا كما قاله الابدي وحاصل ما ذكره المص من الشروط ثلثة
كونه مصدرا واتحاده زمانا وزمان عامله واتحادهما فاعلا وزاد بعضهم رابعا وهو ان يكون مصدرا قلبيا
كالرغبة فيمتنع جئتك رغبة في اكرامك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لان القراءة من افعال اللسان قال الشاطبي
وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل انتهى
ولم يشترط ذلك الفارسي فاجاز جئتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا وفاقد احد الشروط يجر بحرف التعليل
وهي اللام ونحوها مما يفهم معناها من والباء وفي والكاف وكي وحتى وعلى ومنه ثم اشارة الى
المثال الاعتبارية كما تقدم اي ومن اجل اعتبار الشروط المذكورة جر باللام في نحو قوله تعالى والارض
وضعها للانام لفقد المصدرية فان الانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله
ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجل هرة وفي نحو تهيأت اليوم للسفر غدا لفقد اتحاد الوقت فان وقت
التهيئة غير وقت السفر ومثله قوله تعالى كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم اي لاجل الغم وقول الشاعر فجئت
وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل وفي نحو جئتك لمحبتك اياي لفقد اتحاد الفاعل
فان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب ومثله قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم
طيبات احلت لهم واذكروه كما هداكم ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وقول الشاعر و
اني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر تنبيهان الاول الشروط المذكورة
معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعينه حتى ان المستوفي لجميعها يجوز جره بحرف التعليل سواء كان مجردا من ال والاضافة
ام مضافا ام محلى بال لكن الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني ونقل عن بعض النحويين
منع جر الاول وتبعه الشلوبين ولا اعرف له في ذلك سلفا الثاني ناصب المفعول له مفهوم الحدث الذي نصب المفعول
به المصاحب فالاصل هو جر لانه جواب له والجواب بما يصلح للسؤال فاذا قلت قمت وكان المخاطب قال لم
قمت فقلت اجلالا لك اصله لاجلالك الا انه اسقط اللام ونصب ولهذا تعاد اليه في مثل ابتغاء الثواب
تصدقت له لا ان الضمير لا يرد الاشياء الا لاصلها هذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين واكثر
المتاخرين وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المفعول
عنه ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه واجب الاضمار لسد المصدر مسده وقال الكوفيون
ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاقيه في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا اذ عرفت
هذا فكلام المص ان لا يعد المفعول له قسما برأسه بل ان قال بمذهب جمهور البصريين وهو الصحيح كان
عليه او خالفه في المنصوب بنزع الخافض كما نحيا وان قال بمذهب الزجاج والكوفيين كان ادراجه في
المفعول المطلق كما فعله الكوفيون الثالث مما يصح حده للمفعول المطلق نحو قمت اجلالا لك ليس مفعولا
له لانه ليس بمنصوب وقد اخذ في حد المنصوب ولو لم يأخذ له الاقتضاء كلامه ايضا لانه عد المفعول له من

من نوع المنصوب لا غير فلا يكون هذا مفعولا له وهو راى القوم بل هو عندهم مفعول به بواسطة
حرف الجر وذهب ابن الحاجب الى انه مفعول له ولا مشاحة في الاصطلاح **الرابع** ما يرد منصوبا لا غير
المفعول معه اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او
في وقوع الفعل عليه فقوله معه نائب الفاعل اسند اليه المفعول كما اسند الى المجرور في المفعول به فالمعمول
والضمير المجرور عائد على ال لاعتمد من نصبه ما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم الى المصدر
تكره منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب بعضهم فقدم لهذا تقطع بينكم على قراءة النصب قيل
الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان نائب الفعل فيه ضمير راجع الى المصدر اى حيل الحيلولة
لان بين للزوم الظرفية لا ينوب عن الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذى فعل الفعل بمصاحبته على ان يكون
نائب الفاعل ضميرا راجعا الى المصدر والضمير المجرور عائدا على الموصول كذا في الفوائد الضيائية وغيرها
قال بعض المحققين وظاهر ان ذلك كله باعتبار الاصل لان المفعول معه في الاصطلاح اسم لهذا النوع
كالحيوان الناطق على الانسان وسماه سيبويه بهذا وبالمفعول به على ان الباء بمعنى مع **وهو المذكور**
بعد واو المعية اى التى بمعنى مع **لمصاحبته معمول فعل** الظرف لغو متعلق بالمذكور اى الذى ذكر
بعد الواو لاجل المصاحبة سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة اى مفعولا نحو كفاك
وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل ملفوظا به كالمثالين او معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع فقوله
المذكور بمنزلة الجنس وقوله بعد واو المعية يخرج لما ذكر بعد واو العطف نحو جاء زيد وعمرو وقوله لمصاحبة
معمول فعل يخرج نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز نصب وضيعته خلافا للصيمرى فانه وان كان مذكورا
بعد واو المعية لكن لا لاجل مصاحبة معمول فعل قال الرضى ونعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك
المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيدا في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اى
وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف مشارك في السير لكن لا يلزم كون السير في وقت
واحد انتهى واورد عليه نحو سر والطريق فانه من صور المفعول معه قطعا وليست الطريق مشاركة
للمخاطب في السير المامور به وقد صرح نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية بان المراد بالمصاحبة هنا
المصاحبة المطلقة سواء لم يكن ثم تشريك في الحكم نحو سر والطريق او كان ثم تشريك لكن لا يكون
مقصودا بل القصد الى مطلق المصاحبة نحو جئت وزيدا انتهى والقول بالمشاركة هو لمشترطها الاخفش
ولم يشترطها غيره بل اعتبروا مطلق المصاحبة وهو الصحيح **تنبيهات الاول** قال بعض المحققين
في نحو الحد المذكور لعله لم ينقل الاسم المذكور اختيارا لما ذهب اليه صدر الافاضل تلميذ الزمخشرى من ان
المفعول معه يجى جملة كما في قولك جاء زيد والشمس طالعة تفاديا عما ارتكبوه من التاويل في هذا المثال
حيث ادعوا الحالية فان ابن جنى قال جاء زيد والشمس طالعة عند مجيئه فجعلها كالحال المفرد والتنبيه
كرهت بالدارق ثم اسكتنا وقال لابن عمرو بن محاولة بقولك مبكى ومحو اشو وشيئا ذلك مزيد كلام

انشاء الله

انشاء الله **الثانى** اختلف في عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل
ما تقدمه من فعل او شبهه فيه معنى الفعل وحروفه وهو المصدر كعرفت استواء الماء والخشبة واسم الفاعل كانا
سائر والنيل واسم المفعول نحو الناقة متروكة وفصيلها ولا يضر فصل الواو بينهما كما لا يضر الفصل بحرف الاستثناء
الثانى ما ذهب اليه الزجاج من انه فعل محذوف بعد الواو فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك قلت
جاء البرد ولابست الطيالسة ورد بان الاضمار خلاف الاصل الثالث ما ذهب اليه الكوفيون من انه
الخلاف اى مخالفة الثانى للاول في اعرابه فيكون ناصبه معنويا ورد بان الاحالة على العامل المعنوى انما يضطر
اليه عند عدم اللفظى الرابع ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر في جماعة من انه نفس الواو ورد بانه لو كان
كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بسائر الحروف الناصبة مع انه لا يقال سرت وك الخامس ما ذهب
اليه الاخفش من انتصابه على الظرفية وذلك لان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية
والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب فاعطى ما بعده عاريته كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير
اعراب نفس غير كما قيل في قولهم عندى عشرة الا واحدا ان الاصل غير واحد ثم انيب الا عن غيره
ونقل الاعراب لما بعدها ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك
الثالث لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاز
الفصل بينه بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجزء من الجار فلا يفصل
بينهما قاله في الهمع **ولا يتقدم** المفعول معه **على عامله** كما يتقدم سائر المفاعيل فلا يقال بزيد وعمرا
مررت لان اصل الواو للعطف والمعطوف تابع مختص بالتاخر ولجانه الرضى عليه من انه الرضا
لا ارى منعا من تقديم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف التى هى
الاصل جائز نحو زيدا وعمرا ضربت ولا يتقدم على المصاحب فلا يقال مررت وعمرا بزيد واجازه ابن جنى
محتجا بقول الشاعر جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوى وقوله اكنيه حين
اناديه لاكرمه ولا القبه والسوءة اللقبا على رواية من نصب السوءة واللقب ولا القبه اللقب
والسوءة اى مع السوءة لان من اللقب ما يكون لغير السوءة قال ابن مالك في شرح الكافية ولا حجة له في
البيتين لاحتمال جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هى ومعطوفها وذلك في الاول ظاهر واما الثانى فيجوز
ان يكون اصله ولا القبه اللقب واسوء السوءة ثم حذف ناصب السوءة كما حذف ناصب العيون من
قوله وزججن الحواجب والعيونا ثم قدم العاطف ومعمول الفعل المحذوف فاشبه ولا يتقدم على الفعل
والمصاحب معا فلا يقال وعمرا مررت بزيد اجماعا ومثل القسم للمفعول معه مما فيه العامل لفظيا
بقوله **فسرت وزيدا** ومما فيه العامل معنويا بقوله **ما لك وزيدا** اى ما تصنع وزيدا ومثله
كيف انت وزيدا وقدره سيبويه بلفظ الكون في المثالين وقدره بالماضى مع ما وبالمضارع
مع كيف فقال الاصل ما كنت وزيدا وكيف تكون وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو

مقصود لدوام غير مقصود فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا
ما قدره سيبويه قال وذلك انما دخلها معنى التعجب والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت
لمجرد الاستفهام لجاز فيها التقديران والمضارع ولتعلقه كان المقدرة فنص السيرافي وغيره على انها تامة
فعلى هذا فيكون في موضع نصب على الحال ولما ما فلا يكون حالا لانه قدم بعضهم انها مخرجة عن اصلها الذي هو
عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اي حال كنت
او تكون مع زيد وهو مذهب ابن خروف قاله في التصريح **تنبيه** نحو هذا لك واياك ممنوع من جهة
ان الكلام لم يذكر فيه فعل والعامل على واسم الاشارة وحرف الجر المتعلق بالاستقرار لا يعمل
فيه فلا يتكلم به خلافا للاخفش قال ابن هشام واما قول سيبويه واما هذا لك واياك فقبيح لانك
لم تذكر فعلا ولا حرفا فيه معناه فقال لو ان مراده بالقبيح الممتنع انتهى قال ابن مالك وقد يكثر في كلامه التعبير
بالقبح عن الامتناع قال الدماميني في شرح التسهيل وانظر لم لم يقدر الناصب في ذلك فعلا
محذوفا كما في ما لك وزيدا فان تلك جائزة باتفاق وهذه نظيرها وجواز تلك فعلا محذوفا
كما في ما لك وزيدا فان تلك جائزة باتفاق وهذه نظيرتها وجواز تلك على اعمال المقدر واشعر ولعله يجيب
بان التقدير في ما لك وزيدا له داعيان تقدم ما الاستفهامية التي هي بالافعال اولى وتأخر الجار
والمجرور لاقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واياك فانه ليس فيه الا داع واحد انتهى
وجئت انا وزيدا هذا المثال من تتمة المثال الاول مما فيه الفعل لفظا وانما ذكره تمهيدا للحكم الذي
بعده وهو قوله **والعطف** في **المثالين الاولين** وهما سرت وزيدا وما لك وزيدا ونحوهما من كل جملة
اسمية او فعلية بعدها واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع او مجرور غير مؤكد بضمير منفصل
او فاصل ما **قبيح** اما في الاول فلان العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يحسن الا بعد
توكيده بضمير منفصل او بفاصل ما واما في الثاني فلان العطف على الضمير المجرور لا يجوز الا بعد
اعادة الجار الا في الضرورة وهو مذهب البصريين وظاهر كلام المص في باب العطف واما الكوفيون
فيجوزونه في السعة ويجوزه بعض البصريين في السعة ايضا لكن باضمار الجار المتقدم ذكره مع انه لا يعمل
مضمرا لضعفه ومنع العطف في المثالين جماعة منهم ابن الحاجب وابن هشام في القطر **والعطف في**
المثال الاخير وهو جئت انا وزيدا من كل جملة اسمية او فعلية بعدها واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع
مؤكد بضمير منفصل **سائغ** فيجوز نصبه على المفعول معه ورفعه على العطف وفصل الرضي بين ان يقصد
النص على المصاحبة فيجب النصب وبين ان لا يقصد النص عليها فلا يجب فهو الصحيح **والعطف في نحو ضرب**
زيدا وعمرا واجبا ثم قال لان اصل الواو التي بمعنى مع هو العطف وانما يعدل بما بعدها عن العطف
الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في نحو جاء زيد وعمرو يحتمل تصاحبهما في الزمان
في المجيء ويحتمل احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة للمثال المذكور ولا يمكن الفصل بالنصب

على المصاحبة

على المصاحبة لكون النص في العطف الذي هو الاصل اظهر قاله الرضي عليه من الله الرضا وتبعه المص في الحاشية
ونقل الاتفاق غير مرضي فقد صرح في الارتشاف ان بعضهم حمل عمرا في المثال على العطف وبعضهم جوز
فيه الامرين وقال ابن هشام في المغني نحو كن انت وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا
معه انتهى **تنبيهات الاول** يقع بعد الاسم المذكور بعد الواو حالات لم يذكرها المص احدها ما يمتنع فيه
العطف من جهة اللفظ نحو مات زيد وطلوع الشمس لان العطف يقتضي التشريك في الخبر وطلوع الشمس لا يوصف
به الموت الثانية ما يمتنع فيه العطف من جهة المعنى كقوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال
لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك فاذا عطف كان التقدير كونوا لهم وليكونوا
لكم وذلك خلاف المقصود قال الرابع لك ومقتضى هذا امتناع العطف لا ترجيح الثالثة ما يترجح فيه العطف
على النصب من وجه نحو جاء زيد وعمرو لان العطف هو الاصل وقد امكن بلا ضعف كذا قيل والحق انه
يترجح ان قصد التنصيص على المصاحبة وجب النصب لان العطف وان كان اصلا فيجوز فيه العدول عنه للراجح
وهو التنصيص على المصاحبة والا فلا الرابعة ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا
وقوله وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف
والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها واما امتناع المفعول معه فلانتفاء
المعية في البيت الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني اذ الماء لا يصاحب التبن في العلف ومن
المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة في الاعلام بذلك ويخرج ذلك اضمار فعل ناصب للاسم
على انه مفعول به اي وسقيتها ماء وكحلن العيون **الثاني** اختلف في المفعول معه فذهب قوم الى انه
قياسي مطلقا وهو المختار وذهب اخرون الى انه سماعي لا ينقاس ونيه حد السماع ونقل ابن هشام
الخضراوي عن بعضهم التفصيل بين ما لا يجوز فيه العطف الا مجازا نحو سرت انا والنيل فيكون مقيسا وبين
ما يجوز فيه العطف مجازا نحو سرت انا والنيل جاز فيه العطف حقيقة نحو جئت انا وزيدا فيكون سماعيا
وقيل في المسألة غير ذلك **الثالث** اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله او حال طابق ما قبله نحو كنت
وزيدا قائما او جاء البرد والطيالسة شديدا ويجوز عدم المطابقة فيعطى حكم ما بعد المعطوف فنحو
كنت وزيدا قائمين وجاء البرد والطيالسة شديدين نظرا الى المعنى فان اصل الواو ومنع ذلك
ابن كيسان ووافقه ابو حيان وابن هشام قال والسماع والقياس يقتضيانه **فائدة** لم تات واو المعية
في التنزيل بيقين فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم
بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم او
جملة على جملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق
بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده الذي جمع مالا وعدده
قاله ابن هشام في المغني قال الرضي والاولى انه مفعول معه وهو الحق للسلامة من الاضمار لانه خلاف

الاصل الخامس تمام منصوبات الاسم المفعول فيه وسمي بذلك لانه بتقدير معنى في وهو
اصطلاح كوفي ويسميه الكوفيون ظرفا لانه محل للافعال ووعاء لها ولذلك سماه الفراء محلا ويسميه
الكسائي واصحابه صفة وهو اسم زمان او اسم مكان مبهم وهو ما افتقر لغيره في بيان صورة مسماه
وهو اسماء الجهات الست نحو امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت ونحوها في الابهام والافتقار
كناحية وجهة واسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد واطلاق اسم الزمان اشارة الى ان المبهم والمختص فيه سواء
نعني بالمبهم اي من الزمان ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وصلاحيته على جهة التاكيد المعنوي
لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء الايام واما المعدود فمن قبيل المختص لا قسما
ثالثا خلافا لبعضهم او ما كان بمنزلة احدهما اي اسم الزمان او المكان المبهم مما عرضت دلالته على احدهما
وهو اربعة كما سياتي منصوب صفة اسم بفعل اصطلاحي او شبهه فعل ذلك الفعل او اريد به اللغوي
اي الحدث على طريقة الاستخدام كما مر في المفعول له فيه اي في ذلك الاسم والمراد بفعله فيه حصوله لا لفظ
وقد يناقش في هذه العبارة من حيث التصريح بمتعلق الظرف الذي هو صفة مع كونه عاما فقد نصوا على
وجوب حذفه فتامل فقوله اسم زمان او مكان كالجنس يشمل على اسم الزمان من قولنا يومنا طيب واسم المكان
من قولنا مكاننا حسن وقوله منصوب بفعل يخرج نحو ذلك ويصدق على نحو شهدت يوم الجمعة فيخرج بما بعده
فان الشهود وان كان لا يكون الا في يوم الجمعة لكن الذي يدل عليه اللفظ شهود المتكلم اياه لا فعله فيه وفي هذا
الحد ما مر في المفعول له فالمفعول فيه من اسم الزمان المبهم نحو سرت وقتا والمختص نحو جئت يوم الجمعة
وهو اسم من الاجتماع كما مر سمي بذلك لاجتماع الناس فيه هذا هو المشهور في اللغة وجاء في الحديث عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سمي بذلك لان ادم عليه السلام جمع فيه خلقه وقيل لان سائر المخلوقات اجتمع خلقها
وفرغ منه يوم الجمعة وقيل لان سائر المخلوقات اجتمع خلقها فيه ... بالانصار قبل
... سموه الجمعة حين اجتمعوا اليه فصلى بهم فالاسم اسلامي وقيل غير ذلك ومن اسم المكان نحو
صليت خلف زيد ومثله جلست امامك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت هذه الجهات
الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات وما هو نحوها في الابهام والافتقار نحو جلست ناحية
زيد وما نزل منزلة احدهما مما عرضت دلالته عليه بعد كما ذكرنا احدها اسماء العدد المميزة بهما
نحو سرت عشرين يوما مثال لما عرضت له اسمية الزمان او سرت عشرين فرسخا مثال لما عرضت
له اسمية المكان الثاني ما اضيف اليه كلية او جزئية كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ او بعض
اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ الثالث ما كان صفة للزمان او المكان كجلست طويلا من الدهر
شرقي الدار الرابع ما كان مخفوضا باضافة احدهما ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والغالب في
هذا النائب ان يكون مصدرا وفي المنوب عنه ان يكون زمانا ولابد من كونه معينا لوقت او لمقدار نحو جئتك
صلوة العصر او قدوم الحاج وانتظرتك حلب الناقة وقد يكون النائب اسم عين نحو لا اكلمه القارظين

والاصل مدة غيبة القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذي يجني القرظ
بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قاله الجوهري لا ابيك او يؤوب القارظ العنزي وهما
قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما قاله في التصريح تنبيهات الاول
عد بعضهم مما اشبه الجهات الست في الابهام والافتقار جانب ومكان واعترض جانب بانه مما
يتعين معه التصريح بفي ومكان بانه ليس على اطلاقه لان المتعدي اليه لا بد ان يكون مشتقا من
الحدث الواقع فيه نحو قاتلت مكان القتال او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانك
قاله الرضي في الثاني واعترض الدماميني بانه لا يحتاج الى ثبت الثاني الصالح للانتصاب على
الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وقد مر تفصيله الثاني ما اتحدت مادته ومادة عامله اعني
بالمادة الحروف الاصلية ولا يضر ذلك من موافقته في المعنى كقوله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد
السمع وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا ان قدر عامل مستقر او نحوه فان
قدر صدق المقعد وزجر في المزجر وناط في المناط لم يكن ثم شذوذ الثالث جاءت ظروف من غير
اسماء الزمان والمكان كقولهم احقا انك ذاهب وجهد رأيي انك ذاهب والاصل افي حق وفي جهد
رأيي وقد نطقوا بهما الاصل قال افي حق مواساتي اخاكم فذلك شاذ لا يقاس عليه واما نحو
دخلت الدار مما وقع اسم المكان غير المبهم منصوبا بعد دخل فمفعول به على القول الاصح لا مفعول
فيه فلا نقض به وكونه مفعولا به اما على الاتساع باجراء القاصر مجرى المتعدي بنفسه من حيث
اسقاط الواسطة ونصبه وهو مذهب الفارسي وطائفة واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه او
الاصل لا على الاتساع نظرا الى ان دخل متعد وهو مذهب الاخفش وعزاه الرضي للجرمي وعليه ينبغي حمل كلام
المتن لانه يرى المنصوب على الاتساع باسقاط الجار منصوبا بنزع الخافض ويجعله قسيما للمفعول به لا قسما منه
كما يدل عليه تقسيمه وفي المسألة قول ثالث وهو ان النصب في نحو ذلك على الظرفية تشبيها له بالمبهم وهو مذهب
الشلوبين وعزاه لسيبويه وبعضهم للجمهور وبعضهم للمحققين تنبيه قال الرضي الزعادي لان جميع الظروف
متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مجرورا مفعولا به بسبب حرف الجر
ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له فهما مثل ذنبا في قوله
استغفر الله ذنبا الا انه حذف حرف الجر في ... صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر
قياسا مع ان وان ولم يصر قياسا في غير المواضع الثلاثة انتهى فعلى هذا كان ينبغي ان يجعل المفعول فيه
داخلا تحت المنصوب بنزع الخافض كما قلناه في المفعول له فتامل وههنا انتهى الكلام على المفاعيل
بتمامها فائدة حصر النحاة المفاعيل في هذه الخمسة وقال الرضي يجوز ان يجعل الحال والمستثنى
داخلين في المفاعيل فيقال للحال مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاء زيد راكبا فعل مع
قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكذا اثر والمحض

المنصوب بنزع الخافض

في التمييز انتهى وعن بعض المحققين ولا يبعد ان يقال ان المفعول له يتعلق به الفعل ولا شبهه لذاته والحال
ليست كذلك لان تعلقه بها بواسطة انها مبينة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان
تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يقع معمولا على سبيل الاتفاق ومن ههنا يظهر توجيه
جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا انتهى السادس مما يرد منصوبا الاسم المنصوب
بنزع الخافض ونصبه نصب المفعول به في الحقيقة لان سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث
هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما زال الجار من اللفظ
ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه فاذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من فعل وشبهه لم يجز
النصب واكثرهم لم يفرد له بابا لاندراجه تحت المفعول به بل اكثرهم يسميه مفعولا به على الاتساع
ولا مشاحة في الاصطلاح وهو الاسم الصريح او المؤول وهذا كالجنس يشمل جميع الاسماء الصريحة
والمؤولة وقوله المنصوب اخرج ما عدا المنصوبات وشملها جميعا وقوله بفعل لازم او شبهه
ذكره انما يكتفي عن ذكره بذكر الفعل بتقدير حرف جر اخرج جميع المنصوبات ما عدا المحدود و
بعض افراد المفعول له مما عامله فعل لازم على قول الجمهور كما مر وفي هذا الحد ما مر في المفعول وفيه ايضا
انه لا يطرد ولا ينعكس اما عدم اطراده فلدخول بعض افراد المفعول على قول الجمهور كما رايت مع عدم
قسمها بواسطة وقد قدمنا التنبيه على ذلك واما عدم انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل متعد الى اثنين
احدهما بنفسه والاخر بواسطة حرف جر مقدر وهو جار في القياسي والسماعي معا او الى احدهما باحد الامور
التي يتعدى بها الفعل القاصر الى الاخر بواسطة حرف جر مقدر وهذا في القياسي فقط لفظا وقد يكون
تقديرا كما سيأتي بيانه فيما مثل وهو اي المنصوب بنزع الخافض قياسي مع ان وانّ المصدريتين بفتح
الهمزة فيهما وتشديد النون في الثانية وانما كان معهما قياسيا لاستطالتهما بصلتهما نحو قوله تعالى او عجبتم
ان جاءكم ذكر من ربكم مثال لما هو مع ان المخففة النون اي من ان جاءكم ومثله قوله تعالى يمنون عليك ان اسلموا اي بان
والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي اي في ان ... عليكم انه ... ان يخلفنا ونحو عجبت ان زيدا
قائم مثال لما هو مع انّ المشددة النون اي من ان زيدا قائم ومثله قوله تعالى وان المساجد لله اي لان وهذه
الامثلة كلها للمنصوب بفعل لازم واما المنصوب بالمتعدي الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بحرف جر مقدر
فالاول نحو وعدت زيدا ان اكرمه والثاني نحو يعدكم انكم اذا متم هذا في القياسي واما السماعي فسياتي
اما المنصوب بالمتعدي الى اثنين احدهما باحد الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر والاخر بحرف
جر مقدر فلفظا نحو اكرمت زيدا ان يكرمني واكرمته انه صالح وبعثت زيدا ان يضرب وسلمت على
انه مظلوم وقس على ذلك وتقديرا نحو اياك ان تحذف اي بعد نفسك من ان تحذف تنبيهات
الاول اشترط ابن مالك في حذف الجار مع ان وانّ تعيين الجار ليؤمن اللبس فلا يقال رغبت ان
تفعل اذ لا يدرى هل التقدير في ان تفعل او عن ان تفعل واستشكله ابن هشام في المغني بقوله تعالى و

ترغبون

ترغبون ان تنكحوهن بحذف الجار مع ان المفسرين اختلفوا في المراد واجاب في المغني بانه انما حذف الجار
للقرينة المعينة وانما اختلفوا لعلهم في الحقيقة في القرينة انتهى واجاب المرادي بذلك وبانه اراد
الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن و
استحسنه بعضهم قال لان من شرط امن اللبس يقول اذا خيف اللبس لم يجز الحذف وعند ارادة
الابهام لا يخاف اللبس فيجوز الحذف لاجلها انتهى ومما يحتملهما قول الشاعر ويرغب ان يبني المعالي
خالد ويرغب ان يرضى صنيع الالائم انشده ابن السيد فان قدر في اولا وعن ثانيا فمدح
وان عكس فذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا في او عن للتناقض الثاني ما ذهب اليه المصنف من
كون محل ان وانّ وصلتهما بعد نزع الخافض نصب هو مذهب الخليل واكثر النحويين حملا على
الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما نزع منه الخافض وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعدما
حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك واما صنيع
سيبويه هنا فنشأ قول ثالث وهو انه محتمل للامرين واما نقل جماعة منهم ابن مالك وصاحب
البسيط ان الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب فسهو كما قاله ابن هشام
في المغني ورجح الرضي كونه نصبا بضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا شذ نحو الله لافعلن
ونحو قول رؤبة خير عافاك الله وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وقال ابن هشام ومما
يشهد لدعوى الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون
اصلها لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله فاتقون لان هذه امتكم امة واحدة ولا يجوز تقديم منصوب
الفعل عليه اذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة
الي ولا دين بها انا طالبه رواه بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقد
يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل
على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد لا تثبت بالمحتملات انتهى الثالث قال ابن هشام
اهمل النحويون ذكر كي هنا مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية
واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني واجازوا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف معها
الا لام العلة لانه لا يدخل عليها جار غيرها انتهى وقد اثبتها هو في التوضيح والجامع وسماعي
في غير ذلك اي غير ان وانّ لا يقاس عليه وذكر منه الشارح وهو اما شاذ كقوله تمرون الديار ولم تعوجوا
كلامكم علي اذا حرام اي بالديار او على الديار والاول اولى لكثرته وقوله تحن فتبدي ما بها
من صبابة واخفي الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم
ولا تعزموا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم فالاول في مثله انه تضمن اللازم معنى
المتعدي اي تحوزون الديار واخفي الذي لولا الاسى لاهلكني ولا تلزمن صراطك ولا تنووا

المنصوب بنزع الخافض

عقدة النكاح وتوضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما ضمن معناه نحو قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره اى يعدلون انتهى وقال الملوي في شرح الاربعين التضمين اولى من الحمل على النصب بنزع الخافض فان التضمين اكثر ورودا في اللغة واوقع سلكا انتهى ولكثرة الاستعمال نحو ذهبت الشام اى الى الشام لانهم كانوا ينتجعونها كثيرا فصار يحتاجون الى الاخبار عن ذهابهم اليها غالبا فخففوا الجار تخفيفا وذهب سيبويه وجماعة الى انه منصوب على الظرفية تشبيها له بغير المختص من اسماء المكان وحكى الرضي الاتفاق على ذلك باطلة **تنبيهات الاول** من السماعي المنطوق والثاني من باب اختار بتقدير حرف الجر والحصر غير سهل لما قدمناه ونحو باب اختار بتضمين كل فعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بالجار كاختار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اى من قومه وامر نحو قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به وقد جمع فيه بين الاستعمالين ونهى نحو نهيت زيدا القبيح اى عن القبيح واستغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل وقال ابن الطراوة والسهيلي ان الاصل في استغفر ان يتعدى الى الثاني بنفسه وتعديه بمن انما هو لتضمنه معنى استتبت ووافقهما ابن هشام في المغني وكنى نحو كنيته ابا عبد الله اى بابي عبد الله وسمى كقوله وسميته يحيى ليحيى فلم يكن لامر قضاه الله في الناس من بد اى بيحيى ودعا بمعنى سمى كقوله دعتني اخاها ام عمرو ولم اكن اخاها ولم ارضع لها بلبان اى باخيها وصدق بالتخفيف كقوله فتم صدقتم اى في وعده ونوح كقولهم زوجتم وزوجناكها اى بها قاله وذويناهم بحور عين وقد جمع بعض المغاربة هذه الافعال فقال الشيخ وعدى بحذف الجر وانصب محله لدى اختار الاستغفار وصدق اذ دعا وسم وكن وامر وزوج نهينا حكاه ابو حيان للخير قد دعا وزاد بعضهم كال ووزن تقول كلت زيدا الطعام وكلت لزيد طعاما ووزنت زيدا ماله ووزنت لزيد ماله وذرية غير ذلك وفي كلام بعضهم ما يوهم ان هذه الافعال كلها تتعدى الى الثاني تارة بانفسها وتارة بحرف الجر فلا يكون حج من المنصوب بنزع والاول هو المشهور الذي لا يجوز بل ينبغي حمل ما اوهم خلافه عليه كما نقله بعض المحققين **الثالث** اختلف في المنصوب بنحو ضربت وشكرت وقولنا نصحتهم وشكرتهم هل هو منصوب بنزع الخافض او على المفعول به على الاصل بعد الخلاف مبني على الخلاف في ان هذين الفعلين هل الاصل فيهما التعدي بالحرف وكثر فيه الاصل والفرع كما في باب اختار ام هما من المتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف ليس احد الاستعمالين مستندا فيه فهو قسم برأسه يقال متعد بوجهين ومتعد ولازم فعلى الاول من ان الاصل فيهما التعدي بالحرف يكون من المنصوب بنزع الخافض وعلى الثاني يكون مفعولا به على الاصل لان الفعل ليس لازما وذهب الرضي والسعد التفتازاني الى ان الاصل في هذا القسم ان يكون متعديا بنفسه وحرف الجر زائد قال لان المعنى مع الحرف كهو مع عدمه والتعدي واللزوم بحسب المعنى لكن للقائل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي واللزوم فليس كونه متعديا والحرف

زايد باولى من كونه لازما والحرف محذوف توسعا بل قد يترجح هذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة ومن هنا يظهر جهوى ترجيح قول الجمهور في التنبيه الاول **الثالث** ذهب الاخفش الاصغر الى ان حذف الجار مع غير ان وان قياسي ايضا اذا تعين الجار تقول بريت القلم السكين بخفض الجار لتعينه كذا نقل عنه ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح الحاجبية وغيرهما وقال ابو حيان والذي حفظه اصحابنا عن الاخفش انما هو في المتعدي لاثنين احدهما بحرف الجر فيجاز بريت القلم السكين اى بالسكين قياسا على ما سمع من قولهم امرتك الخير اى بالخير انتهى فان لم يتعين الحرف لم يجز نحو رغبت الامر وكذا ان لم يتعين موضع الحرف فلا يقال اخترت اخوتك الزيدين اذ لا يدرى على هو المختار من الزيدين او الاخوة وفي شرح المقرب لابن عصفور ان ابا الحسين ابن الطراوة ذهب الى ذلك **السابع**

الحال تذكر وتؤنث وهو الافصح يقال حال حسن وحال حسنة وقد يؤنث لفظها فيقال حالة قال على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد ولم يجعل الجوهري الحال والحالة بمعنى واحد بل جعلهما من باب تمر وتمرة وهو غريب انتهى وهي لغة التغيير وسمي بها هذا النوع لتغيره غالبا واصطلاحا **الصفة المبينة للهيئة** حال كون الصفة **غير نعت** والهيئة وتكسر حال الشيء وكيفيته كذا في القاموس والمراد بها هنا الحال اعم من ان تكون محققة او مقدرة ويسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وهي ايضا اعم من ان تكون حال نفس صاحبها او حال متعلقه نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان في الجملة الحالية تضمن بيان هيئة لصاحبها اى مقارنا لطلوع الشمس في بينا هي اعم من ان تدوم لصاحبها او تكون كالدائم لكونه موصوفا بها غالبا وتسمى لازمة بخلاف تلك وهي المنتقلة والمؤكدة واعم من ان تكون محققة او مقدرة فلا تشكل بنحو ادخلوها خالدين فان دخول الجنة ليس في حال خلودهم بل حال تقدير الخلود وتسمى حالا مقدرة قال بعض المحققين وفي حاشية التسهيل لابن هشام المراد بالهيئة الصورة والحال المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وخرج بخرج مثل تكلم زيد صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا بالصفة التغيير بها او بخ لكن يخرج عنه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو وجالس انتهى وقد علم من التمثيل المتقدم ان المراد هنا الاعم وانه لا خروج لما ذكره والمراد بالصفة الصفة حقيقة او حكما فيشمل الحال التي هي جملة لتاويلها باسم ولذا الجامد المؤولة بها واما غير المؤول فهي ثبوته خلاف ولعلهم لم يلتفتوا اليها لشذوذها وبقوله المبينة لم يدخل نحو القهقرى في رجع القهقرى وقوله المبينة مخرج للتمييز في نحو لله دره فارسا فانه مبين للذات وقوله غير نعت مخرج للنعت في نحو رايت رجلا ضاحكا صفة مبينة للهيئة لكنه نعت ويجمع على هذا الحد النقض بالخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك صفة مبينة للهيئة غير نعت وليس حال **تنبيهات الاول** الهيئة المذكورة قد تكون للفاعل لفظا نحو جئت راكبا ومعنى كما في

قوله كانه خارجا من جنب صفحته اى يشبهه لا انه يشبهه لان المشابهة مقيدة بحال الخروج والمفعول لفظا
نحو ركبت الفرس مسرجا ومعنى كقوله تعالى هذا بعلى شيخا فان بعلى خبر المبتدا وهو فى المعنى مفعول به
لمدلول هذا اى انبه او اشير ولهما معا نحو لقيته راكبين وقيد فى الكافية المفعول بقوله به فلم يقيده بعضهم
قيل ليدخل فيه ضربت زيدا الضرب شديدا فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق لا مفعول به
قال الدماميني فى المنهل وفيه نظر لان الحال منه نظرا الى كونه مفعولا به فى المعنى اذ ضربت زيدا
الضرب بمعنى او فعلت بزيد الضرب قال هذا وانا لا ارى وجها لتخصيص المفعول به من بين سائر
المفاعيل لجواز وقوع الحال عنه اذ لا يمتنع ان يقع ليستوى الماء والخشبة طويلا ولا سرت والنيل الحالى
فى زيادة الفيض ولا جلست يوم الجمعة حارا شديد الحر والوقوف عند ما فى الكافية جمود لا طائل تحته انتهى
وقال بعض المحققين من شراح الكافية هل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا به حتى يحتاج
الى جعل ضربت الضرب شديدا فى تاويل احدثت الضرب شديدا وجئت وزيدا راكبين فى معنى جاء
زيد راكبا او يعم كل مفعول كما هو مقتضى اطلاقه فى عبارة جار الله وصاحب اللباب الى كل ذهبت
طائفة والاعم هو الاتم انتهى وقد يناقش فى شمول التعبير بالمفعول من غير تقييد لكل من المفاعيل لما
اسلفناه فى بحث المفعول به وذهب سيبويه الى ان الحال تجىء من المبتدا ايضا وصححه ابن مالك ومنع
الجمهور وهو الاصح **الثانى** قال ابن هشام فى المغنى مما يشكل قولهم فى نحو جاء زيد والشمس طالعة ان
الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هى مؤكدة فقال
... تاويلها جاء زيد طالعا الشمس عند مجيئه يعنى فهو كالحال والنعت السببيين نحو مررت بالدار
قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هى مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل
الجملة مفعول معه واثبت وقوع المفعول معه جملة انتهى **ويشترط تنكيرها** اى لئلا يلتبس بالصفة فى
النصب وعند عدم ظهور اعرابها قاله فى اللباب فى غيره لك ولان النكرة اصل والمقصود يحصل بها و
التعريف زايد على المقصود وما ورد منها بلفظ المعرفة او نكرة نحو اجتهد وحدك اى منفردا وادخلوا
الاول فالاول اى مترتبين وارسلها العراك اى معتركة وجاء الجماء الغفير اى جميعا فانه عند الجمهور
واجاز يونس والبغداديون تعريفها قياسا على الخبر وعلى ما سمع منها معرفة واجازه الكوفيون اذا كان
فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسىء فالمحسن والمسىء حالان اذ التقدير عبد الله اذا
احسن افضل منه اذا اساء فان لم يتقدر بالشرط لم يجز فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح
جاء عبد الله ان احسن **والاغلب كونها منتقلة** اى غير لازمة لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل
كجاء زيد راكبا فالركوب غير لازم لزيد **مشتقة** اى مصوغة من مصدر للدلالة على متصف
بها لانها لا بيان تدل على حدث وصاحبه والا لم تقتض بيان هيئة ما هى له فالاكثر فيما يدل على ذلك
ان يكون مشتقا كما مر **مقارنة** فى الزمن **لعاملها** بان يكون حصول مضمونها فى وقت حصول مضمونه

من الحدث

من الحدث الذى جىء بها لتقييده فان كان مضمون العامل ماضيا كان الحال اى مضمونها ماضيا او حالا
او مستقبلا فكذلك نحو قوله هذا بعلى شيخا فان الاشارة المقيدة بوقت مضمون الحال لم تقع
الا فى حال شيخوخته فالحال المذكورة بمعنى الحال اى حصولها فى حال حصول عاملها وهو المراد
بالمقارنة **وقد تكون** اى تكون بقلة فان قد اذا دخلت فى الفعل المضارع فى كلام المصنفين لم تكن
الا للتقليل قال ابن هشام فى التوضيح لكن وقع للمص فى غير موضع من هذا الكتاب انه استعملها
لمجرد التحقيق فليتنبه **ثابتة** اى لازمة غير منتقلة وذلك فى ثلث مسائل احدها ان يكون مؤكدة
نحو زيد ابوك عطوفا ويوم ابعث حيا لآمن من فى الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها
العطف والبعث من لازم الحيوة والعموم من مقتضيات جميعا الثانية ان يدل عاملها على تجدد
ذات صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فالزرافة مفعول خلق ويديها بدل
بعض من كل واطول من يديها ملازمة ومن رجليها متعلق باطول والزرافة بفتح الزاى وضمها
ذكره الجوهرى وفى القاموس الزرافة كسحابة وقد يشدد فاؤها دابة ... العشرة منهم ودابة
فارسيتها اشتركا وبلك لان فيها شبها بالبعير والبقر والنمر من زرف فى الكلام زاد لطول عنقها
زيادة على المعتاد ويضم اولها فى اللغتين جميعا ... انتهى قال فى التصريح ولا يتعين الحالية
لجواز الوصفية لان الزرافة بال الجنسية انتهى وفيه انه يشترط لوصف المعرف بال
الجنسية بالجملة ان يكون مسبوقة بفعل نص عليه الرضى وغيره الثالثة ان يكون مرجعها السماع
نحو انزل اليك الكتاب مفصلا وقال ابن هشام فى الاوضح وهم ابن الناظم فمثل بمفصلا فى
الاية للحال التى تجدد صاحبها وقال فى المغنى هذا سهو لان القرآن قديم وقال الدماميني فى
شرحه السهو منه فان الانزال يقتضى الانتقال والقديم لا يقبله انتهى **وجامدة** وهى
ضربان مؤول بالمشتق وغير مؤول فالاول فى ثلث مسائل احدها ان يقصد بها التشبيه كقول
ابى الطيب بدت قمرا ومالت خوط بان   وفاحت عنبرا ورنت غزالا اى مضيئة ومعتدلة
ونحو ذلك لانه يحصل ما اشتهر به كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى اى
لكل جبار قهار وغفلك ان يجعل على حذف مضاف اى مثل قمر ومثل خوط بان كما يرشد اليه قول الاية
وكر زيد اسدا اى كاسد اى مثل اسد وبه صرح فى التسهيل فقال او بتقدير مضاف قبله قال
فى التصريح وهو اصح فى الكلام الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفى فيها الدلالة
على التشبيه الثانية ان تدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اى متقابضين ومعناه الحقيقى غير
مراد وكلمته فاه الى فى اى متشافهين وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى فى فهو مفعول
ورد ... بامتناع كلمته وجهه الى وجهى وعينه الى عينى ولو كان على الاضمار لم يمتنع و
ذهب الاخفش الى ان اصله كلمته من فيه الى فى فحذف الجار فانتصب ... على التمييز

الخافض ورده المبرد بان تقديره لا يعقل اذ الافعال لا يتكلم من في غيره واجاب ابو علي بانه انما
يرد ذلك لو كان مخصوصا كما في كلمته فوه لفاعله والفعل وهو مذهب سيبويه ورجحه ابن مالك في التسهيل
قال ورجل في معنى العين كلمته فاه الى في فاعله انه يكون اصلها جاعلا فاه الى في او من فيه الى في انتهى
قال شيخ شيوخنا الحفيد يتبرده ابن مضيعه وتحريره ان الاصل في هذه الامثلة ان يكون المنصوب منها
مرفوعا على الابتداء والمطلب اعتبارا مضاف كما في بعته يدا بيد اى يد بيد او يكون نصبا يد بيد
كما في فيه ثم لما كان فوه الى في وتضمن تفصيلهم ذه ويد بيد ونحوها في معنى مشتقا مضيئين وكانا
مشتقا بمعنى نحى عنهما معنى الكلام والجملة حين قامت مقام المفردات وادت معانيها اعربت بالجمل
الاعراب بهما وهو الجزء والاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه فافهم انتهى قال في التصريح وهذا
المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع نكرة ومركب
موقع مفرد والوارد منه قليل انتهى الثالث ان تدل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اى مترتبين
على هذا النمط وعلمته النحو بابا بابا اى مفصلا قال الرضي وضابط هذا ان ياتي التفصيل بعد ذكر
المجموع بجزئه مكررا انتهى واختلف في نصب الجزء الثاني فذهب الزجاج الى انه توكيد والحال هو
الاول ورد بانه لو كان كذلك لادى ما ادى الاول وذهب ابن جني الى انه صفة للاول بتاويله على
حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اى بابا قبل باب وهذا لا يشمل الباب الاخير وقدره بعضهم
ببعد اى بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود دخول الابواب كلها قال الدماميني
وقد يقدر بمفارق اى بابا مفارقا باب بعضه انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة و
على هذا لا يخرج شيء من الابواب وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع
الحال جاز ان يعمل قال ابو حيان والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو
الحال كما في الخبر هذا حلو حامض قال ولو ذهب ذاهب الى ان النصب انما هو بالعطف على
تقدير حذف الفاء اى رجلا فرجلا لكان وجها حسنا عاريا عن التكلف لان المعنى ادخلوا رجلا
بعد رجل قال في الهمع وهذا هو المختار وعندي انه يظهر وروده في بعض التراكيب كحديث لتتبعن
سنن من قبلكم باعا باعا وجزم بما قاله اولا بعض المحققين وزاد ان المجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه
لما تعذر ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجري عليهما اعراب الكل دفعا للتحكم انتهى قال ابن
ام قاسم في شرح التسهيل ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات
الا الفا قال الرضي وثم نحو مضوا كبكبة ثم كبكبة قال ابو حيان والتكرار في مثل هذا الذي على انه
اريد به شفع الواحد بل الاستغراق لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك انتهى قلت ومنه قوله تعالى
كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا وليس المكرر فيهما توكيدا خلافا لكثير من
المعربين ومن المكرر لقصد الاستغراق قول العلماء كل فرد فرد وكل واحد واحد والمختار في

جزء

جزء الجزء الثاني ما اختاره ابو حيان في النصب والثانية في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة
بعين الهيئة نحو انا انزلناه قرانا عربيا فتمثل لها بشرا سويا وتسمى حالا موطئة قال الدماميني
ولكن الجماعة يقولون موطئة بكسر الطاء على انه اسم فاعل لانه الحال وهي لاسم الجامد وطئ
اى مهدت الطريق لما هو حال في الحقيقة من الوصف الواقع بعدها وفي اللباب موطاه بصيغة
اسم المفعول قال شارحه صاحب العباب سميت موطاه لان ذلك الجامد وطا الطريق لما
هو حال في الحقيقة وهذا انما يقتضي كونها موطئة لا موطاه لان الجامد هو الحال فمقتضى جعل موطا
بطريق حالية الوصف الواقع بعده انتهى وفي شرح اللباب للزوزني ما نصه وفي بعض الحواشي
معنى الموطاه ان تاتي الحال المشتقة بعد اسم جامد ينتصب ذلك الاسم انتصابها فيجري هو
عليه صفة وهو المقصود قال فقوله ان تاتي الحال المشتقة بعد اسم جامد يقتضي ان يقال الموطا
على لفظ اسم المفعول انتهى قال بعض المحققين والقول بالحال الموطئة انما يحسن اذا شرطوا
الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان تجعل نحو جاء زيد رجلا صالحا انهما حالان مترادفان انتهى الثامن ان تدل على
سعر نحو بعت الشاة شاة بدرهم واشتريت البر قفيزا بدرهم اى قسطا هذا التقسيط او عدد نحو
فتم ميقات ربه اربعين ليلة فما لكم في المنافقين فئتين وطورا بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اى
حالا واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او يكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك
ذهبا وهذا تمرك شهريزا بشين معجمة مضمومة او مكسورة مع الاعجام ضرب من التمر ولفظة شث اصنف و
انبعث مثل ثوب خز او ثوب بخز او فرعا لها نحو هذا حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا ومما وقع في
غالب نسخ الاوضح لابن هشام من التمثيل بتنحتون من الجبال بيوتا فهو فاسد بيوتا على انها مفعول به لانها
نبه عليه المكودي في حاشيته او اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا واسجد لمن خلقت طينا
قال ابن هشام في الاوضح وانما قلنا بالتاويل في الثلاث الاول لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي
فان التاويل فيها واجب قال وتقدم بدر الدين بن مالك ان الجميع مؤول بالمشتق وهذا تكلف وقد اوضح
سبقا ابن الحاجب والمختار انه لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة فكل ما قام بهذه الفائدة
فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق انتهى ومقدرة وهي التي تكون بعيدة الوقوع
بان يكون زمان عاملها قبل زمانها كقوله ادخلوها خالدين اى مقدرين خلودكم لان زمن الخلود لا يجوز
مقارنته للدخول فلم يبق الا تقديره وقوله لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤوسكم
مقصرين اى مقدرين الحلق او التقصير لان زمانهما متاخر عن زمان الدخول الذي هو العامل في
الحال فلا تكون مقارنة له ولا حاجة الى جعل الحال التعليق الاخير وهي امنين مقدرة لان الامن وان
كان مستقبلا فهو قيد للدخول المستقبل فيكون من الحال المقارنة لعاملها وتوهم التفتازاني في الحفيد
ابن هشام جعلها من الحال المقدرة فتعقبه بما ذكرنا وليس في كلامه ما يدل عليه وقد منع بعض المتاخرين

كون محققين ومقصرين في الاخير من الحال المقدرة ايضا قال الدماميني لانهما ليسا في معنى الاستقبال فيكونا مقدرتين
وانما هما في معنى الحال وذلك ان الله تعالى وعدهم دخول المسجد الحرام في حال التحليق والتقصير وامن الحدثان
وانكان بمعنى الاستقبال فانما هو ظاهر في حال الركوب فالحال هنا بمعنى الحال والحال انما يعتبر
بالعامل فيها فان كان نحوه في حال حدوثها فهي بمعنى الحال وان كان قبل حدوثها فهي بمعنى الاستقبال
اوبعده فهي بمعنى المضي وايضا فان الحال التي بمعنى الاستقبال هي ما يصح تقديرها بالفعل وبلام العلة اعني لام
كي كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي ليصيد به غدا وكذا تقول رقى زيد المنبر خاطبا
اي ليخطب ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فهما حالان بمعنى
الاستقبال اي ليبشروا ولينذروا ولو قدرت اللام في الاية الاولى كان خطأ لان الله تعالى لم يعدهم
دخول البيت ليحلقوا وليقصروا بل وعدهم انهم يدخلونه في حال التحليق والتقصير وامن وغير خوف
فهي حال بمعنى الحال وليست كهي في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مستقرا معه صقر
ليصيد به غدا فاستقرار الصقر معه انما هو ليصيد به انتهى فتامل وسميت هذه الحال المقدرة لان
النحويين يقدرون لها تقديرا يرجع فيه الى معنى الحال فاذا قلت هذا زيد صائدا غدا كانت الحال
على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال به لعلمك قطعا انه بعد على انها عندهم لا يجوز قالوا فهي حال
مقدرة وتقديرها ان تقول هذا زيد مقدرا لان الصيد غدا فتقول مقدرا حال بمعنى الحال اي يقدر
له الان الصيد غدا وعليه مسئلة الكتاب مررت برجل معه صقر صائدا به غدا قال ابن هشام كذا
يقدرون واوضح منه ان يقدر مريدا به الصيد غدا كما فسر قمتم في فاذا قمتم الى الصلوة باردتم انتهى
ونقله ابن الصائغ واجاب عنه الشمني بما يطول ايراده تنبيهات الاول قال ابن هشام الذي يقدر
وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في المثال المذكور اي مقدرا حال المرور به ان يصيد به غدا
وينبني على ذلك عدم صحة كون جملة لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون حالا
لان الشياطين لا يقدرون عدم التسامع ولا يريدونه انتهى وتعقبه الدماميني بانا لا نسلم ذلك
لم لا يجوز ان يقدرها غير صاحبها ولو قيل في المثال مررت برجل معه صقر مقدرا به الصيد غدا
على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر او غيره انتهى واجاب الشمني بان الدليل على
ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون
في مقدرا كذلك لانه بمعناها فيجب ان يكون مقدرا الحال صاحبها انتهى الثاني المشهور
تقسيم الحال بحسب الزمان الى هذين القسمين وهي المقارنة لعاملها وتسمى المستصحبة ايضا والمقدرة
واثبت جماعة منهم ابن هشام والمرادي قسما ثالثا وهي الحال المحكية اي الماضية التي يتقدم وجودها
على وجود العامل نحو جاء زيد امس راكبا قال الدماميني وفهم ما قال اي المرادي الى ارتكاب كونها محكية
مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اسما بمعنى المضي المقارن لزمن عاملها انتهى والاصل

اى

اى الكثير الغالب في الحال تاخرها عن صاحبها لانها بمنزلة الخبر والاصل فيه التاخير كما مر ويجب هذا الاصل
ان كان صاحبها مجرورا سواء كان جره بالاضافة نحو اعجبني وجه هند مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا
فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واعترض بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولان
نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا
يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قال بدر الدين بن مالك وحكى والده الاتفاق على ذلك في شرح
الكافية الا انه فصل في شرح التسهيل فقال اذا كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف اليه
نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت
محضة لم يجز باجماع ونوزع في ذلك بما يطول ايراده او كان جره بالحرف وشرط فيه كونه غير زائد
كان صاحبها ظاهرا او مضمرا اسما كانت الحال او فعلا كمررت بهند ضاحكة ومررت بك ضاحكة
بهند تضحك فلا يجوز تقديم الحال في شيء من ذلك حملا على الحال المجرور بالاضافة هذا قول
الجمهور وخالفهم الفارسي وابن جني وابن كيسان فاجازوا التقديم مطلقا قال
ابن مالك وهو الصحيح لوروده في الفصيح قال تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وقال الشاعر اذا المرء اعيته
المروءة ناشئا * فمطلبها كهلا عليه شديد * وقال الاخر تسليت طرا عنكم بعد بينكم * بذكراكم
حتى كانكم عندي * واجيب بان الشعر ضرورة وكافة في الاية حال من الكاف والتاء فيه للمبالغة لا للتانيث
مع انه يلزم على القول بحاليتها من الناس تقديم الحال المحصور فيها بالا وتعدية ارسل باللام والاول
ممتنع والثاني خلاف الاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كما تقدم
والثاني بانه خلاف الاكثر لا يقتضي فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح وقع في التنزيل كقوله تعالى و
ارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا التقديم فيما اذا كان صاحب الحال المجرور
مضمرا كمررت ضاحكة بك او كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك
واما اذا كان الحرف زائدا فلا يجب معه التاخير اتفاقا بل يجوز نحو ما جاء في راكبا من احد
حكاية قال التقي الشمني في حاشية المغني ومما يحكى ما اخبرنا بها اجازة ان لم يكن سماعا شيخنا العلامة
ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحق ابراهيم بن الامام التلمساني قال اخبرنا شيخنا القاضي ابو سعيد العقباني
قال اجتمعت بمدينة مراكش بيهودي يشتغل بالعلوم فقال لي ما دليلكم على عموم رسالة نبيكم فقلت
له قوله بعثت الى الاحمر والاسود فقال لي هذا خبر احاد ولا يفيد الا الظن والمطلوب في المسئلة القطع
فقلت له قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فقال هذا لا يكون حجة الا على من يقول بصحة
تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول بصحته انتهى وما قيل في الجواب عن اعتراض اليهودي
على هذا الخبر الحق انه وان كان احادا في نفسه فهو متواتر معنى لانه نقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم
من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ العدد المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بنسبته عموما

البر وان كانت تفاصيله احادا كجود حاتم وشجاعة على الحيدر واذا حصل القطع بنسبة معنا اليه حصل القطع
بحقيقته لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر معصوم حق ومعنى اعتراضه عن الامير هو الاستدلال على تحجير
تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف **تنبيهان الاول** يجب تاخير الحال ايضا اذا كانت نكرة محصورة
نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين وكانه انما اهمل ذكره نظرا الى ان شرطيته عدم الحصر لما
جوز تقديمه من الابواب مما الاصل تاخيره غير مختص بالحال قال في التصريح ويمكن ان يجيء هنا
خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا اذ لا فرق بين الحال والمفعول **الثاني** افهم كلامه
ان الحال اذا لم يكن صاحبها مجرورا لم يجب تاخيرها عنه بل يجوز التقديم وهو كذلك بان كان مرفوعا او
منصوبا سواء كان ظاهرا او مضمرا كجاء ضاحكا زيد وضربته مجردة هند هذا مذهب البصريين ومنع
الكوفيون في المنصوب بالظاهر مطلقا سواء كانت الحال اسما كما ذكر او فعلا كرايت تركب هندا او في
الموضع الظاهر المؤخر بالفعل عن الحال فيمنعون مسرعا جاء زيد ويجيزون جاء راكبا زيد نقل
والاجماع على الجواز اذا كان المرفوع مضمرا نحو خشعا ابصارهم يخرجون **ويمتنع** الاصل المذكور
اي يجب تقديمها **ان كان** صاحبها **نكرة محضة** غير مختصة مخصصة بشيء من المخصصات لان النكرة
تخصص بالتقديم لانها في المعنى مبتدا وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب نحو في بيته رجل
راكبا ثم حمل غيره عليه وان لم يلتبس طردا للباب **وهو** اي كون صاحب الحال النكرة مثال محضة **قليل**
في الكلام قال سيبويه اكثر ما يكون في الشعر واقل ما يكون في الكلام انتهى ومنه الحديث صلى وراءه رجال
قياما والاغلب كونه معرفة او مخصصا اما بتقديم الحال كما مر او بوصف كمررت برجل قرشي قياما والقلب
ماشيا وكقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا او بكون وصف واحد خلافا لبعض المغاربة
فاستوى الوصفين وقد يحكي سيبويه هنا غلام لك راكبا او باضافة نحو في اربعة ايام سواء او بمعمول
نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا او بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قال ابن مالك في
شرح العمدة او عاما لكونه في سياق نفي نحو وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون او نهي كقوله لا
يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام او استفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا
فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا **تتمة** ويمتنع التاخير ايضا اذا اضيف صاحبها الى
ضمير ما يعود على ملابس الحال نحو ليقيني شاتما زيدا اخوه وجاء زائر هند اخوها فيمتنع تقديمها
على صاحبها كما لو كان محصورا ايضا نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه البحث السابق والاصل في
الحال تاخيرها عن عاملها ايضا ويجوز تقديمها عليه ان كان فعلا متصرفا كقوله ⁂ خشعا
ابصارهم يخرجون او صفة تشبهه سواء كانت اسم فاعل نحو زيد مسرعا مقبل او اسم مفعول
نحو اللص مجردا مضروب وجاء او صفة مشبهة نحو زيد غنيا وفقيرا سمح **ويجب تقدمها على العامل**
ان كان لها الصدر اي صدر الكلام **نحو كيف جاء زيد** فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي

ظرف

ظرف او اسم قولان وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى القول بالظرفية فيكون معناها في اي حال
في اي حال جاء زيد وعلى القول بالاسمية على اي حال جاء زيد وعلى الكل لا تفتقر الى الاستقرار
بخلاف اين ومتى ويجب تاخيرها ايضا عن العامل في مسائل احدها ان يكون العامل نعتا نحو
مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قال ابن مالك ووجهه بان التقديم يؤدي الى الفصل
بين المنعوت ونعته وليس بشيء لان الممتنع هو التقدم على المنعوت لان النعت لا يتقدم فلا
يتقدم معموله وخصوص الحال طالحة بذلك فما قاله متعقب الثانية ان يكون فعلا جامدا نحو ما
احسنه مقبلا لان الجامد لا ينصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه الثالثة ان يكون اسم
فعل نحو نزال مسرعا لان معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه الرابعة ان يكون مصدرا مقدرا بحرف
مصدري نحو يعجبني ركوب الفرس مسرجا لان معمول المصدر المقدر من ان والفعل لا يتقدم عليه
الخامسة ان يكون صلة لال او لحرف مصدري نحو المقبل ضاحكا زيد ويعجبني ان يجيء زيد ضاحكا
لان معمول صلة ال والحرف المصدري السادسة ان يكون مقرونا بلام الابتداء في غير باب ان او لام
القسم نحو لاصبر محتسبا ولاقومن طايعا لان ما في حيز لام الابتدا والقسم لا يتقدم عليهما والتقييد
بغير باب ان من نحو ان زيدا لمخلصا ليعبد ربه السابعة ان يكون لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه
كحروف التشبيه والتمني والترجي والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام التعظيمي نحو كأن قلوب الطير
رطبا ويابسا ليت زيدا طايعا عندكم لعل عمرا قايما في الدار وهذا بعلي شيخا يا جارتا ما انت جارة
فلا يجوز تقديم الحال في شيء من ذلك لضعف العامل الثامنة ان تكون صفة تشبه الفعل الجامد
وهو اسم التفضيل نحو هذا افصح الناس خطيبا لجمله موافقا للجوامد لانحطاطه عن درجة اسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لعدم قبوله علامة التانيث والتثنية والجمع وليستثنى من
المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون ظرفا او مجرورا مسبوقا بمخبر عنه به فيجوز توسط الحال
بين المخبر عنه والمخبر به المتاخر من الظرف والمجرور تقول في نحو زيد في الدار جالسا زيد جالسا
في الدار هذا قول الاخفش وعليه قراءة بعضهم وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا
وقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه وقول الشاعر بنا عاذ عوف وهو بادي ذله
لديكم ولم يعدم ولاء ولا نصرا وجمهور البصريين على المنع قال ابن هشام في الاوضح والحق ان
خالصة مطويات معمولان لصلة ما ولقبضته وان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لانها
بمعنى مقبوضة لا مبتدا وبيمينه معمول الحال لا عاملها قال والبيت ضرورة انتهى وفصل ابن مالك
في التسهيل فجاز بقوة ان كان الحال ظرفا او مجرورا وبضعف ان كان غير ذلك لان الظروف يتسع
فيها ما لا يتسع في غيرها ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي
المعنى او مختلفيه واحدهما مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة خوف اللبس

كهذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد مفردا انفع من عمرو معانا فبسرا حال من الضمير في اطيب ورطبا حال
من الضمير المجرور بمن ومفردا حال من الضمير في انفع ومعانا حال من عمرو فبسرا ومفردا حالان مفضلان
والعامل في بسرا ورطبا افعل التفضيل وهو اطيب وفي مفردا ومعانا انفع هذا هو المختار وعليه الجمهور
المازني وابن كيسان والفارسي في تذكرته وابن جني وخروف ونسبه ابن مالك الى سيبويه وذهب الزجاج
والمبرد والسيرافي والفارسي في حلبياته الى انهما منصوبان على اضمار كان تامة صلة لاذا في المستقبل
ولاذ في الماضي وجوز بعض المغاربة ان تكون كان ناقصة فيكون بسرا ورطبا خبرين لا حالين و
استدلوا بالتعريف نحو زيد المحسن احسن منه المسيء ويحتاج الى سماع **تنبيه** قد يعمل ذلك في
مفهوم التشبيه فيعمل في حالين مستقرة عليه ومتاخرة عنه كقوله تعيرنا انا عالة ونحن صعاليك
انتم ملوكا اي تعيرنا انا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم فحذف مثلا واقام المضاف
اليه مقامه مضمنا معناه لما فيه من معنى التشبيه قال ابن هشام وهذا الاعراب اجود ما قيل في البيت
ولا يجيء الحال **من المضاف اليه** في حال من الاحوال **الا اذا صح** اي جاز **قيامه** اي قيام المضاف اليه
مقام المضاف عند حذفه **نحو** قوله تعالى ثم اوحينا اليك **ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا** فحنيفا حال
من المضاف وهو ابراهيم وجاءت منه لصحة قيامه مقام المضاف وهو الملة فانه لو قيل في غير القرآن
ان اتبع ابراهيم لكان صحيحا **او كان المضاف بعضه** اي بعض المضاف اليه **نحو اعجبني وجه هند**
راكبة فراكبة حال من المضاف اليه وهو هند لان المضاف وهو الوجه بعض هند ومثله قوله تعالى
ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فكل من ميتا واخوانا
حال من المضاف اليه وهو الاخ والضمير والمضاف الى كل منهما بعضه ولا خفاء فان اشتراط صحة
قيام المضاف اليه مقام المضاف يغني عن هذا الشرط فانه لو قيل اعجبتني هند راكبة وفي غير
القرآن ياكل اخاه ميتا ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا لكان صحيحا فلو اقتصر عليه لكفاه **او كان**
المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا او وصفا **نحو اعجبني ذهابك مسرعا** فمسرعا
حال من الكاف المضاف اليها ذهاب وذهاب مصدر عامل في الحال ونحو هذا شارب السويق
ملتوتا اليوم او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في
الحال لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه وانما اشترطوا لمجيء الحال من المضاف
اليه احد هذه الشروط محافظة على ما قرروه من ان العامل في الحال يجب ان يكون هو العامل
في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل
فاذا كان المضاف عاملا في الحال اتحد وفي قيام المضاف اليه مقامه كان المضاف اليه كانه معمول العامل للمضاف
الذي هو عامل الحال وعلى هذا فلو اوجب اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا كما يستفاد من المغني
بخلاف ما اذا كان لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحبا للحال فلو قلت جاء غلام هند

ضاحكة

ضاحكة او نحوه لم يجز قال ابن مالك وابنه بلا خلاف وانتقد بان مذهب الفارسي جواز ذلك نقله
عنه غير واحد من الائمة قال العلامة اثير الدين ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم
يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء صح قيام المضاف مقامه او لم يصح
لما تقرر من انه لا بد من اتحاد ذي الحال والعامل فيهما في العامل وما ماتينا من قوله ايحب احدكم ان ياكل
لحم اخيه ميتا فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا من قوله ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا
يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى
او من الضمير في اتبع قال ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثل الاوضاع التي مع الاحتمال انما يثبت هذا
باستقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلي يغلب على الظن ان الحكم منوط
به هنا مقتضى ما قاله **تنبيه** قد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة فلا يضاف كافة
وتقع كافة في كلام المتاخرين ومن لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا في ذلك ممن وقع
منهم الزمخشري في خطبة المفصل قال محيطا بكافة الابواب قال ابن هشام في المغني وجوز الزمخشري
الحالية من الفاعل ومن المفعول في قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة ووهم لان كافة مختصة بمن يعقل
ووهم في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي رسالة كافة
لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهم في خطبة المفصل اذ قال
محيطا بكافة الابواب اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة ووقع الحريري في المقامات ايراد
قاطبة مضافة غير حال قال بقاطبة الكتاب قال ابن الخشاب استعماله قاطبة مضافة الى ما بعدها
وتقديمها بواو وادخال حرف الجر عليها يدل على جهله بعلم النحو وانه كان مقصرا فيه جدا **الثامن**
ما يرد منصوبا الا **التمييز** ويقال له التفسير والتبيين والمميز والمفسر والمبين **وهو** لغة فصل
شيء قال تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا واصطلاحا **النكرة** اي الاسم النكرة فلا
ترد الجملة وان اشتهر انها نكرة فقد قال الرضي الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من
عوارض الذات مشارا بها الخارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الخارج في الوضع و
اذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرضانها انتهى فالنكرة كالجنس يدخل فيها الحال وغيرها ويخرج
عنها المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمفعول نحو زيد حسن وجهه فان فيه ما في حسن وجها
لا التنكير واما نحو قولهم ما فعلت الخمسة عشر الدرهم وقوله رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت
وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقوله له داع بمكة مشمعل واخر فوق دارته ينادي الى ردح
من الشيزى ملاء لباب البر يلبك بالشهاد فمحمول على زيادة ال كما زادها من قال باعد ام
العمرو عن اسيرها هذا مذهب البصريين وخالفهم الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز
تمسكا بما اوله غيرهم **الرافعة للابهام المستقر** اي الثابت في المعنى الموضوع من انه موضوع له

المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي قال في
الفوائد الضيائية وبه اندفع ما اورده الرضي على ابن الحاجب حيث فسر المستقر بالوضع قال صاحب
من ان لفظ المستقر بالوضع من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق لكن قال بعضهم هذا لا
ينفعه في النقض عن الاعداد اذ الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا انتهى والاحتراز بهذا
القيد عن نحو رايت عينا جارية فان جارية ما رفعت للابهام عن العين لكن الابهام الحاصل في العين
ليس مستقرا بحسب الوضع بل نشا من الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع قال بعض المحققين والاولى
المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت
في القصد في صورة التمييز بخلاف رايت عينا جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لزم الابهام
من غير قصد فاذا الرد كما نحن انتهى عن ذات مذكورة للوصف واحترز به عن النعت والحال فانهما
وان رفعا الابهام المستقر لكن لا عن ذات بل عن وصف او عن نسبة واقعة في جملة او ما ضاهاها
كما سياتي تنبيهان الاول قال شيخ شيوخنا الحرفوشي في شرح التهذيب للمص وعبارته كعبارته
صنعه اولى من صنع الكافية حيث قال عن ذات مذكورة او مقدرة انتهى والاولوية نظرا الى
ما في الكافية ووجهه انك اذا قلت طاب زيد نفسا لم يكن في طاب ابهام ولا في ذات زيد ولا في
اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم ذات مقدرة والمعنى طاب امر من امور زيد ثم فسر ذلك
الامر بقولك نفسا فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة وقولك نفسا تمييز للمنسوب اليه المحذوف
لا لنفس النسبة ومن قال انه تمييز عن النسبة كالمص فقد تجوز نظرا الى ان الابهام ناشئ من جهة النسبة
وكذا الكلام في زيد طيب نفسا ويعجبني طيبه نفسا الثاني هذا الحد منقوض بنحو رايت شيئا
حسنا رجلا في البدل والضمير المبهم وصفات اسماء الاشارة ومن وما واي ووصف العدد نحو قبضت
عشرة دراهم ولا مخلص عن هذه الاشياء الا باخراجها بما يخرج التوابع عن الحدود ذكره عصام الدين
في شرح الكافية ويفترق التمييز عن الحال باوجه سبعة كما في المغني احدها الغلبة جموده اي جمود التمييز
بخلاف الحال فان الاغلب اشتقاقها كما تقدم وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا والتمييز
مشتقا نحو لله دره فارسا ونصص على بعض المعاصرين من طلبة العجم جمود بالوجود فقال انما سموا
شاهدها التمييز اكثر وجودا بالنسبة الى الحال وهو غلط فاحش فاحذره والثاني عدم جواز مجيئه جملة
بخلاف الحال فانها تجيء جملة بكثرة نحو جاء زيد يضحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب ومجرورا
نحو فخرج على قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسما غير ظرف وهذا يستفاد من قوله في التعريف النكرة
فان النكرة ضرب من الاسم وان اطلق على الجملة انها نكرة فليس حقيقة ولو سلم فالتنكير من اوصاف
المفردات بالاصالة والثالث مطلقا بخلاف الحال كما مر تسوية كانا اسما نحو عندي
رطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا او متصرفا تمييزه غير منقول نحو كفى زيد رجلا باجماع

فهذه

فهذه الثلثة كما نقله ابن مالك لا يتقدم نحو عندي زيتا رطل ونحوه او متصرفا تمييزه منقول نحو طاب زيد
نفسا فلا يجوز نفسا طاب زيد على الاصح وفاقا لسيبويه والفراء واكثر البصريين ومتاخري المغاربة
وذلك لان التمييز في هذه الصورة فاعل في الاصل وقد نقل الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة
فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت
في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف
وصحح ابن مالك وابو حيان جوازه قياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولكثرة
السماع فيه قال المجنون اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب وقال اخر ضيعت حزمي
في ابعادي الامل وما ارعويت وشيبا راسي اشتعل وقال اخر ولست اذا ذرعا اضيق بضارع
ولا يائسا عند التعسر من يسر وقال اخر انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا
والكثير من الشواهد غير ذلك والحق ان تاويل كل ذلك تكلف كيف وهم يبنون الحكم على اقل من ذلك
لكن لو قيل بجوازه في الشعر فقط لوروده فيه خصب كان انصافا تنبيهان الاول اذا كان
العامل وصفا فقياس من اجاز التقدم في الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل الثاني
اتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله
ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن
عصفور الرابع عدم توقف معنى الكلام عليه بخلاف الحال فانه قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى
ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى الاية وقوله انما الميت من يعيش كئيبا
كاسفا باله قليل الرجاء الخامس عدم جواز تعدده بخلاف الحال فانها تتعدد كقوله علي اذا ما
زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا فاما قوله تبارك رحمانا رحيما وموئلا
فالصواب ان رحمانا منصوب باضمار اخص او امدح ورحيما حال من الضمير لا نعت والقول بانهما
تمييزان خطا السادس كونه مبينا للذات والحال مبينة للهيئة كما عرفت السابع عدم توكيده
لعامله بخلاف الحال فانها تكون مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما قوله تعالى ان
عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله
وهو اثنا عشر فمبين واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فرد بان الابهام قد
ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك
زاد فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد
به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله نعم الفتاة فتاة
هند لو بذلت رد التحية نطقا او باياء ففتاة حال مؤكدة هذا ما ذكره ابن هشام في المغني
من وجوه الافتراق بينهما وقد زاد بعضهم وجها اخر احدها ان التمييز قد لا يكون عامله

فعلا او شبهه نحو عشرون في قولك له عندي عشرون درهما الثاني ان التمييز بمعنى من والحال بمعنى
في حال كذا الثالث ان التمييز قد يجر في بعض المواضع بخلاف الحال فانها واجبة النصب **فان كان**
التمييز **مشتقا احتمل** المشتق **الحال** نحو لله دره فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا
وذهب قوم الى ان انتصابه في مثل هذا التركيب على الحال فقط وضعفه ابن الحاجب في امالي المفصل
بانه لا يخلو من ان يكون حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا
لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما قصدت مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكن
حال تريد الاطلاق ولله دره عالما والحال المؤكدة ايضا غير مستقيم لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون
معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها ولست هنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها
فلكان قولك لله دره عالما او رجلا او كاتبا لا يفهم الا ما افاده الفعل قبل والحال هذه على انتفاء
الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا ابطلنا ثبت التمييز انتهى قال الرضي وانا لا ادري بينهما فرقا لان مدح
التمييز عنده انما احسن في فروسيته فلا تمدحه في غير حال فروسيته الا بما وهذا المعنى هو المستفاد من
قولنا انما احسن في حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم
عز من قائل انتهى **تنبيه** مما يحتمل الحالية والتمييز ايضا قولك كرم زيد ضيفا ان قصدت ان زيدا هو
الضيف فالحال لانه على الهيئة واما التمييز فلدخول من عليه والاجود عند قصد التمييز
ادخالها عليه دفعا لتوهم الحالية وان قصدت زيدا غير الضيف تعين التمييز وامتنعت من لانه ادخالها صح
تمييز منقول عن الفاعل والاصل كرم ضيف زيد **فالاول** اي التمييز الرافع للابهام عن ذات
يصدر **عن مقدار** صدورا **غالبا** لا دائما فانه قد يصدر عن غير مقدار كما سيأتي ويجوز ان يكون
عن عطف بعد نحو قوله لتركبن طبقا عن طبق والمراد بالمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به
قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما
يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن
كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح
كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير
كقولهم ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا وما غيرك رجلا وسواك انسانا فانها في
على مثلك بالضرورة وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحوه من
المقاييس ايضا ونعني بالمقادير اذا نسبت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان
قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد و
بذراع المذروع وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها قاله الرضي **والمخفض** اي يخفض
اضافة تمييز المقدار باضافة المميز اليه كثير ارض وقفيز بر ومنوا عسل وهو **قليل** لما سيأتي

هذا

هذا اذا لم يكن المميز عددا او مضافا فان كان عددا نحو عشرون درهما او مضافا نحو مثلها زبدا
وملء الارض ذهبا تعين النصب **و** يصدر **عن غيره** اي غير المقدار صدورا **قليلا** وضابطه
كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه الاصل ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على
ذلك الفرع نحو خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز
انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب وقليل فضة قال بعض المحققين ويشكل قولهم
التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن ذهب لا انه حق انه تمييز لكن لا يجوز
نصبه كما في ثلاثة رجال **والمخفض** اي خفض تمييز غير المقدار باضافة المميز اليه كما في خاتم حديد
وباب ساج وجبة خز **كثير** لان ابهامه اخف من ابهام المقدار والمقدار لكونه اكثر ابهاما يحتاج
الى التمييز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الخفض فانه على الاضافة
فنحو في غير المقدار او الجمع ان الخفض مع ان الخفض معه اكثر لسقوط التنوين والتنوين بالاضافة
ويجوز في النوعين من ايضا سواء كان المميز مضافا نحو ملء الارض من ذهب ولم يكن نحو رطل
من زيت وخاتم من حديد ويمتنع في ثلث مسائل احدها تمييز العدد نحو عشرين درهما في
لا يرد عليه انه عشرين من الدراهم لخروجه عن التمييز ... الثانية التمييز المحول عن الفاعل
كطبت الارض ماء الثالثة ما كان فاعلا في المعنى كطاب زيد نفسا وزيد اكثر مالا الا ما ...
في من هذه فقيل زائدة وقيل للتبعيض وقيل للتبيين وهو صحيح **تنبيه** تمييز الذات اما ان
يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع او
وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا اي
والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني
لبيان عدد الاحاد وان كان عن عدد وليس بجنس نحو عشرون درهما وجب افراده والذي عن غير
العدد ان كان جنسا ثني اذا اريد تثنيته وجمع اذا اريد جمعه والا افرد تقول عندي مثله تمرا
وتمرين او تمورا وان لم يقصد من الجنس الانواع وجب افراده نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا
طوبق به ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا نحو مثله رجلا او رجلين او رجالا فحاصل
التقسيم ان التمييز عن الذات اما ان يكون عن عدد اولا والعدد اما جنس اولا والجنس اما ان
يقصد به الانواع اولا وغير العدد اما جنس اولا والجنس اما ان يقصد به العدد اولا وهذا
حاصل تقسيم الرضي **والثاني** اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن نسبة يصدر **عن نسبة**
كائنة **في جملة او نحوها** وهو اما اسم الفاعل مع مرفوعه كزيد متفقئ شحما او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل نحو انا اكثر مالا وخير مستقرا او الصفة المشبهة
نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد

عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا

الرطل والقيراط والمثقال

رجلا وصيغات ذا اصالة و ويلمه ايام الشباب معيشة وبالزيد فارسا او في اضافة نحو اعجبني
طيبه ابا وهو داخل في شبه الجملة فلا حاجة الى افراده بالذكر نحو عندي رطل زيتا مثال التمييز
عن المقدار والرطل بالفتح والكسر وهو نصف اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار
اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق
قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في القاموس وجعل الفاضل الجندي منا
للكيل وسماه بعضهم وليس بسهو فقد قال في المغرب الرطل بالفتح والكسر الذي يوزن به او يكال
به انتهى وخاتم فضة مثال للتمييز عن غير المقدار واشتعل الراس شيبا مثال للتمييز عن
النسبة في جملة ولله دره فارسا مثال للتمييز عن نسبة في شبه جملة لانه في معنى الفعل اي
عجبا منه فارسا وفي القضا قرايضم كما هو ظاهر ولذلك لم يات لها بمثال لهذا وانما يصلح مثالا
لذلك ان كان مرجع الضمير معينا معلوما اما اذا كان مجهولا كان من تمييز الذات لا من تمييز النسبة
لان الضمير مبهم فيحتاج الى تمييزه والدر بفتح الدال وتشديد الراء مهملتين الكثرة في الاصل مصدر
قولهم در اللبن يدر بالكسر والضم درا وسمي اللبن نفسه درا ايضا وقيل المراد في مثل هذا التركيب
لاعتقادهم ان اللبن مصدر لكل خير يقرون به الضيف ويسقونه الخيل وقال ابن سيده واصله
ان رجلا راى اخر يحلب ناقة ليلا فتعجب من كثرة لبنها فقال لله درك وقيل معناه لله
در اللبن الذي رضعته منه امك واكثر ما يستعمل به التعجب مضافا الى ضمير الغائب وقد يضاف
للمخاطب ولضمير المتكلم وللظاهر ايضا كما صرح به الرضي وانما اضيف الى الله تعالى قصدا
للتعجب منه لان العرب اذا عظموا شيئا غاية التعظيم اضافوه الى الله تم ايذانا بان هذا الشي لا يقدر على ايجاده
الا الله سم وبان هذا جدير بان يتعجب منه لانه صادر عن عالم قادر مصدر للاشياء والعجيب تنبيهات
الاول قضية الملاقية ان التمييز المنسبة لا يختص باعتوره بجملة فعلية وهو المشهور الذي ذكره
المغاربة خلافا لما في التسهيل من اختصاصه بذلك وما عداه فهو عنده من تمييز المفرد الثاني التمييز
عن النسبة اربعة اقسام محول عن الفاعل نحو اشتعل الراس شيبا اصله اشتعل شيب الراس
فحول الاسناد الى الراس ونصب شيب على التمييز مبالغة وتوكيدا لان ذكر الشي مبهما ثم مفسرا اوقع
في النفوس من ذكره من اول الامر مفسرا ومحول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا
عيون الارض ثم اوقع الفعل على الارض ونصب عيون على التمييز هذا مذهب الجزولي وابن عصفور
وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وتلميذه الابذي وابن ابي الربيع وقالوا هذا القسم
لم يذكره النحويون وتاول الشلوبين عيونا في الاية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن
عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي
عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه او على نزع الخافض اي بعيون ورده ابن هشام في شرح اللمحة

بانه لو

بانه لو كان كما زعم لم يلتزم العرب في مثله التنكير والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالخافض في وقت
وايضا فليس العيون منفجرا بها بل هي نفس المنفجر اشمني ومحول عن غيرهما نحو انا اكثر منك مالا اصله
مالي اكثر من مالك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه وهو الضمير مقامه فارتفع وانفصل وصار انا اكثر
منك ثم جي بالمحذوف تمييزا وغير محول نحو امتلا الاناء ماء لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غنيمي
واكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو لله دره فارسا وحسبك بزيد ناصرا وما احسن زيدا رجلا واكرم به ابا الثالث
اذا اتحد مميز النسبة بما قبله معنى طابقه في الافراد وضديه فتقول كرم زيد رجلا والزيدان رجلين
والزيدون رجالا وكذا في المؤنث كما تقول زيد رجل والزيدان رجلان والزيدون رجال ونحوه ولما
قلته وحسن اولئك رفيقا فغيره وجهان احدهما ان يكون ترك الجمع فيه لفظا لان رفيقا مما يستوي
فيه المفرد وغيره كالصديق والعدو والثاني ان يكون الاصل وحسن رفيق اولئك فحذف المضاف وجعل
التمييز على وفقه وكذا ان لم يتحدا فطابق نحو حسن زيد وجها والزيدون وجوها ان لم يلزم افراد
لفظ التمييز لافراد معناه او لكونه مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه فان كان معنى التمييز مفردا
تعين افراد لفظه كقولك في ابناء رجل واحد طاب الزيدون اصلا وكرموا ابا وكذا ان لم يقصد
اختلاف انواع المصدر نحو زكا الاتقياء سعيا وخاب الاشقياء رايا فان قصد اختلاف المصدر
لاختلاف محاله ترجحت المطابقة نحو تخالف الناس اراء وتفاوتوا اذهانا ومنه بالاخسرين
اعمالا وافراد المباين بعد جمع ان لم يوقع في محذور اولى نحو طاب الزيدون نفسا وقروا عينا اولى من
انفسا واعينا لافادته المقصود باختصار قال تعالى فان طبن لكم عن شي منه نفسا فان اوقع في محذور
تعين جمعه وان كان بمعنى مفرد فتقول كرم الزيدون اباء بمعنى ما اكرمهم من اباء ولو افردت لاوهم ان
المقصود كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم وكذا تقول نظف زيد ثيابا لا ثوبا لانك لو قلت ثوبا لاوهمت
انه ثوب واحد والناصب لمبين الذات المبهمة هو هي اي تلك الذات واختلفوا في جهة اعمالها مع
انها جامدة فقيل لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى فعشرين درهما شبيه بضاربين زيدا
ورطل زيتا شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون
وقيل لشبهها بافعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا و
غير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل الصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا
تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي الاصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في
مسئلة واحدة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لانه حمل الشي على
ما هو به اشبه اولى كذا في التصريح والناصب لمبين النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد والزجاج
والفارسي هو المسند من فعل كطاب زيد نفسا وشبهه والمراد به هنا ما تضمن معناه وحروفه
من المصدر والوصف وتضمن معناه فقط كاسم الفعل ونحو لله دره فارسا وحسبي في الجمع

من هذا بشبه شبهه وذهب قوم الى ان العامل في تبيين النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها
لا الفعل وما اشبهه واختاره ابن عصفور وعزاه الى المحققين وهنا انقضى كلام المصنف في النوع
الثامن من المعربات من الاسماء وهو ما يرد منصوبا لا غير فشرع في النوع الثالث منها وهو ما يرد
مجرورا لا غير فقال **المشتمل الثالث** من المعربات من الاسماء **ما يرد مجرورا لا غير وهو ثلاثة**
لانه الثالث **المضاف اليه** والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنه ضافت الشمس للغروب اى مالت واضفت ظهري
الى الحائط اى املته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر فخرج
بالتقييدية الاسنادية وما بعدها نحو زيد قام وقام زيد فلا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تاويل الاسم وبالاخير
الوصف كزيد الخياط وما جرى عليه المصنف من كون المضاف اليه هو الثاني فيكون المضاف هو الاول
هو الاصل مصطلح سيبويه وابن مالك واكثر المتاخرين وهو المشهور وقيل بعكسه وقيل يجوز في كل كل
وهو اى المضاف اليه اصطلاحا **ما** اى اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل المضاف اليها نحو يوم ينفخ في
الصور **نسب اليه شيء** ولا يكون الا اسما **بواسطة حرف جر مقدر** حال كون هذا المقدر **مرادا** احترز به عن
المفعول فيه والمفعول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد كذا قال ابن الحاجب واعترض الرضي بانه
ان اريد انه غير مراد معناه لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا فلا معنى لتقدير الحرف الا انه مراد
معناه وان اريد انه غير مراد لفظا كان المعنى المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيقضي
الى الدور لان معرفة حقيقته متوقفة على معرفة ما انتفى التعريف وهو كونه مجرورا بحرف جر مقدر
كونه مجرورا بذلك متوقف على معرفة كونه مضافا اليه اشهى **ويجمعها الاول** المتبادر من هذا الحد
انه لا يشمل المضاف اليه بالاضافة اللفظية على المشهور من انها ليست على معنى الحرف فينتقض به الا ان
يحمل على ما ذهب اليه بعضهم من انها على معنى الحرف لكنه لم يبين فيها شيئا تقدير الحرف فيها كما يتبين في
المعنوية وسياتي تحقيق ذلك **الثاني** استشكل حكمهم بان كل مضاف اليه مجرور بحرف باسل القرينة واجاب
بعض المحققين بالتزام ان المضاف اليه في ذلك مجرور تقديرا معنويا بانه تكلف آمرا بالتامل ويقال انهم
قد يجاب بانه عام مخصوص قال ولعل هذا القريب انتهى ولا يخفى سقوط هذا الاستشكال راسا
الثالث في عامل الجر في المضاف اليه قولان اخران احدهما انه المضاف وهو الصحيح لا يناهد قولنا في
تعريف الاضافة انها توجب لثاني الاسمين الجر لان كونها سببا للجر لا يستلزم كونها عاملة والاصل ان
العامل في الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد كغلام وثوب **ويمتنع اضافة المضمرات** خلافا للخليل
والاخفش والمازني ومن وافقهم في نحو اياي واياك حيث ذهبوا الى ان ايا اسم مضمر وما بعدها
مضمر مضاف اليه ويحتج انها جاءت اضافتها الى الظاهر في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا
الشواب واذا ثبتت اضافتها الى الظاهر الذي يظهر فيه الاعراب وجب الحكم باضافتها الى المضمر الذي لا يظهر
فيه الاعراب ولما كانت الضماير لا تضاف فغير مانع من اضافة هذا النوع لان الاحكام العامة وقد تتخلف

في بعض الصور بدليل تخلف لدن عن جر غدوة وتخلف لولا عن ضم المرفوع بها بعدها وتخلف عسى
عن اتصال الضمير المرفوع بها بعدها فكذلك هذا النوع من المضمرات في منع الاضافة واختار ابن
مالك والاصح ما ذهب اليه سيبويه والاخفش في احد قوليه وجمهور البصريين وابو علي من المتاخرين
من ان الضماير لا تضاف مطلقا ولا يثبت اضافة ايا بما رواه الخليل لشذوذه وما اتصل بها انما
هو حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة وسياتي ذكر المضمرات مستوفى في
المبنيات **واضافة اسماء الاشارة** وسياتي ذكرها ايضا ثمة واما ذلك ونحوه فالكاف فيه حرف خطاب باجماع
النحاة **واضافة اسماء الاستفهام** وهي عشرة كم وكيف ومن وما ومهما واي واين وايان ومتى وانى
وسياتي شرح بعضها في حقيقة المفردات ان شاء الله تعالى **واضافة اسماء الشرط** وياتي ذكرها في حقيقة
الافعال **والموصولات** وياتي ذكرها في المبنيات وانما امتنعت اضافة هذه المذكورات لشبهها
بالحرف والحرف لا يضاف **سوى اي في الثلاثة** اي في اسماء الاستفهام والشرط والموصولات فانه
لا يمتنع اضافتها لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد مضاف اليه وسياتي شرحها
مستوفى في حقيقة المفردات ان شاء الله تعالى **وبعض الاسماء يجب اضافتها** اما الى الضمير وقد مر شيء
على بعض كونه مذكورا لاكتساب التانيث من المضاف اليه كما يجيء بيان ذلك في هذا الباب عن
قريب **واضافتها اما الى الجمل وهو** نوعان مضاف الى الجمل مطلقا اسمية كانت او فعلية ومختص
بالجمل الفعلية فالاول **اذ** من اسماء الزمان نحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل وشرط الاسمية ان
لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نحو زيد قام نص عليه سيبويه والاكثرون على قبحه ووجهوا
انه لما كانت لما مضى وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل
بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن ونقض بنحو اذا زيد يقوم واجاب
ابن الحاجب بانه لحكاية الحال والتزم الرضي قبحه ايضا وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا
لفظا ومعنى كاثر او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد وقد يحذف هذه الجمل فيظن
من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح
اقتانا القتير اذ ذاك كذلك وقد تحذف الجملة باسرها ويعوض عنها التنوين قال ابو حيان والذي
يظهر من قواعد العربية ان هذا الحذف جائز لا واجب وتكسر الذال لالتقاء الساكنين على
الاصل كقوله تعالى وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم وزعم الاخفش ان اذ في
مثله معربة والكسر جر اعراب بالاضافة لا بناء وحمله على ذلك انه جعل بناءها ناشيا عن اضافتها
الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بانه قد سبق ان حكم البناء والاصل استصحابه
حتى يقوم دليل على اعرابه وبان العرب قد بنت الظرف المضاف لا اذ ولا علة لبنائه الا كونه مضافا
لمبني فلو كانت الكسرة اعرابا لم يجز بناء الظرف وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان

ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه مبني على الكسر لالتقاء الساكنين وهي لغة
ومنع على الفتح طلبا للتخفيف وستاتي تمام الكلام على اذ في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى وحيث
نحو جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا ونص عليه
سيبويه واضافتها الى الفعلية اكثر قال ابن النحاس ليس في ظروف المكان ما يضاف الى الجمل غير
حيث لما ابهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال ابهامها الى اضافتها الى الجملة كاذ واذا في الزمان
اسمي وربما اضيفت الى المفرد كقوله حيث لي العمائم ولا يقاس عليه خلافا للكسائي ولا يشترط
في اضافتها الى الجمل ظرفيتها وزعم المهدوي شارح الدريدية ان حيث في قوله ثمت راح في
الملبين الى حيث يحي المازنان ومعي انما المأخوذ عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت عن
الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلفت لها تقدير رابط قال ابن هشام وليس
بشيء واذا دخلت عليها ما الكافة تضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا
في غابر الازمان قال ابن هشام وهذا البيت عندي دليل على مجيئها للزمان والنوع الثاني
وهو المختص بالجمل الفعلية اذا عند غير الاخفش والكوفيين ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو
واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو واذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا
ما انزل الى الرسول الاية اذا تتلى عليهم ايات الرحمن خروا وماضيا وامرا نحو اذا طلقتم النساء فطلقوهن
وستاتي تتمة الكلام عليها في حديقة المفردات او الى مفرد والمراد به ما يقابل الجملة وهو ايضا نوعان
يجوز قطعه عن الاضافة فينون نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي كقوله تعالى وكل في فلك
يسبحون فضلنا بعضهم على بعض ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وما يلزم الاضافة لفظا وهو ما يضاف
للمفرد حال كونه ظاهرا تارة ومضمرا اخرى وهو كلا وكلتا نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين
وكلتاهما ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا
امرأتين خلافا للكوفيين وذلك ان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف الثاني
الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتاهما او بالاشتراك نحو قوله كلانا غني عن اخيه
حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة وانما صح قوله
ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا مثناة في المعنى مثلها في قوله لا فارض
ولا بكر عوان بين ذلك اي وكلا ما ذكر الثالث ان يكون المضاف اليه كلمة واحدة وقد يفرق
بالعطف بالواو في الشعر نحو كلا زيد وعمرو وقال كلا اخي وخليلي واجدي عضدا وساعدا عند
المام الملمات قال بعضهم ولا يجوز كلا وان ذكرت من غير اضافة لانهم يستنكرون تنوين ما غلب عليه
التجريد منه لاجل الاضافة وعند وهو ظرف مكان يستعمل في الحضور والقرب سواء كانا
حسيين نحو فلما راه مستقرا عنده عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى او معنويين نحو وقال الذي

عنده

عنده علم من الكتاب وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار قال المرادي في شرح التسهيل واذا كان ظرفها
مضى كانت للزمان نحو اتيتك الصبح عند الصدمة الاولى وربما فتحت عينها او ضمت ولا تقع الا ظرفا
او مجرورة بمن ومما ينبغي ان يحمل على اغرب الحريري حيث قال ومما يضحك على الظرف لا يخفضه
سوى حرف من ما يقول العامة ذهبت الى عنده فلحن واما قول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي
نصف عند فقال الحريري لحن وقال ابن هشام وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت واريد بها لفظها فسائغ
ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب وتحكى اصلها انتهى ومثله قول الاخر يقولون هذا عندنا
ليس ثابتا ومن انتم حتى يكون لكم عند ولدى نحو لدى الباب ولدينا مزيد وهي بمعنى عند لكن عند
امكن منها من وجهين احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو عندي مال وهذا القول عندي
صحيح ويمتنع الثاني في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي
مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري
قال ابن هشام وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى انتهى وتعامل الفها معاملة
الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا وقد يقال لداكم وسوى نحو سوى زيد وسواك
وسياتي الكلام عليها في بحث المستثنى ان شاء الله تعالى تنبيه استعمل بعضهم سوى مقطوعة عن الاضافة
وممن استعملها كذلك الخزرجي في منظومته العروضية فقال وتألف من جزئين فرعين لا سوى
وعد النحويين لها فيما يلزم الاضافة يقتضي منعه فتدبر او حال كونه ظاهرا فقط اي غير مضمر وهو
اولو بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو قال تعالى نحن اولو قوة واولو
باس وذو الدال على صحبة لا ذو الموصولة نحو وذا النون وفروعها نحو ذوا ولات الاحمال وان كن
اولات حمل فاستشهدوا ذوي عدل واصلحوا ذات بينكم ذواتا افنان ذواتي اكل خمط ولا يضاف
الا الى ظاهر اسم الجنس ويقضي به ما يقابل الصفة فلا يقال جاء ذو رجال ولو عاقل ولا رجل
ذو عاقل وذلك لانها وان لم تقع عليها في الحقيقة انما وضعت وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة و
ذلك لانهم لما ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب
فجاؤوا بذو واضافوها اليه فقالوا ذو ذهب ولما اذا جاز كون ما بعدها صفة لم يكن الجيء بها فائدة
قيل وهذه هي الحكمة التي اقتضت اشتراط الظاهر لان الضمير لم يوضع ليدل على حقيقة معينة
ليقصد الوصف بها وان كان المراد معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار لفظه واما قول
الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ وقيل هو لحن قال الزجاجي في شرح ادب
الكاتب انشدنا ابو بكر بن دريد قال انشدنا عبد الرحمن بن اخي الاصمعي عن عمه قال انشدنا
عبد الرحمن بن اخي الاصمعي عن عمه قال انشدنا اعرابي من بني غنم ثم من بني حنظلة لنفسه
نصحي لاخيه بالغنى من اخيه تلقه المرء فان املق اقصاه بنوه لو رعى الناس ذوينا

ما نصاله وهم لو طعموا في فاد كلب كلوه * لا تواخا خى الدهر بيتا ال فوه * انعن يسأل سوى الحق يكرم
حاديموه * والذى قام بازواق الورى طرا سلوه * وعن الناس بحاجاته فاغنوه واحمدوه * فليسوا اثواب
فاسمعوا قولى وعوه * انت ما استغنيت عن صاحبك الدهر اخوه * فاذا احتجت اليه ساعة مجك فوه
انما المعروف ما لم يبتذل فيه الوجوه * انما يصطنع المعروف في الناس ذووه * [illegible] قطعها عن الاضافة
وادخال ال عليها في قول الاخر * فلا اعنى بذلك اسفليكم * ولكنى اريد به الذوينا * او ما لكونه مضمرا
فقط وهو نوعان ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غايب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
وهو وحد نحو واذا دعى الله وحده * وقوله * وكنت اذ كنت الهى وحدكا * وقوله والذيب اخشاه ان مررت به
وحدى واخشى الرياح والمطر * وهو ملازم للتنكير والافراد والنصب المنصوبين هذه اقوال احدها انه مذهب سيبويه
انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال فوحد في موضع ايحاد وايحاد في موضع موحد وهو
الحال قال ابن باب شاذ في شرح الجمل وكان بعض اصحابنا يزيد على ذلك فيقول وحده بمعنى ايحاد وايحاد
نائب مناب موحد وموحد نائب مناب انفراد وانفراد نائب مناب منفرد ومنفرد هو في الحقيقة الحال انتهى
وهو تطويل مسافة من غير ضرورة الثاني انه مصدر وحد حقيقة وهو محذوف الزوايد واليه ذهب ابن جنى
الثالث انه مصدر لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال الرابع مذهب يونس
انه نصب على الظرف فتقول العرب زيد وحده التقدير زيد موضع التفرد واجاز هشام فيها وجهين احدهما ما قاله يونس
والثاني ان يكون مصدرا بفعل مقدر هو خبر كما قالوا زيد اقبالا اى اقبل اقبالا وحكى الاصمعى وحد يحد وعلى هذا هو
مصدر لفعل مستعمل وقد يجر بعلى حكى ابو زيد قبضت كل درهم على وحده اى حدته وحكى ابن سيده جلسنا
على وحدهما وبالاضافة نسيج وحده وجحيش وحده تصغير جحش وهو [illegible] يقال نسيج وحده وجحيش وحده
عيير وحده ومعنى الاول للمدح والثاني للذم وربما ثنى مضافا الى الضمير شذوذا حكى ابن سيده جلسا على
وحديهما **تنبيه** اختلف القائلون بانه نصب على الحال فيما اذا قيل رأيت زيدا وحده فالاكثرون يقدرونه
في حال المجاوزة له بالرؤية ويعبرون عن هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره في حال انه مفرد بالرؤية
ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول ومنع ابو بكر بن طلحة كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول
ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدى كما قال الشاعر والذيب اخشاه ان مررت به وحدى
البيت وهذا الذى قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان ياتى الوجهان المتقدمان في رأيت
زيدا وحده فان المعنى يصح معهما و ما يضاف لضمير المخاطب فقط لبيك واخواته وهى حنانيك وسعديك
ودواليك بفتح الدال المهملة وهجاجيك وهذاذيك بذالين معجمتين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا
وقد تضمن ذلك كلام وقال الاعلم انما الكاف فيهما لمجرد الخطاب بمنزلتها في ذلك مردود لقولهم حنانيه ولبى يديه
لحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وبانها لا تلحق الاسماء التى تشبه الحرف وشذ اضافة لبى
لضمير الغايب في نحو قوله لقلت لبيه لمن يدعونى والى الظاهر في قوله دعوت لما نابنى مسورا * فلبى فلبى

بذى

يدى مسور * وقال في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيها باطلة قال سيبويه وفي هذا البيت رد على يونس في
زعمه ان لبيك مفرد واصله لبى بالالف بعد الموحدة على زنة فعلى بسكون العين فقلبت الفه ياء لاجل
الضمير كما قلبت في على وعليك وقيل المبدا ان ما الثان خلافه يعنى جاز في لبيك واخواته وهو
انما هو خاص بلبيك **تكميل** لاحكام الاضافة **يجب تجريد المضاف من التنوين** نحو جاء في غلام زيد
وبعضهم يقول اذا لم يكن في الاسم تنوين يقدر وجوده ثم حذفه نحو كم رجل ومن حواج بيت الله قال ابن البدر
الدماميني اخذا من كلام ابى حيان وهذا عجيب فانه لا يمكن في مثل هذا تقدير شيء من التنوينات اما تنوين
العوض والمقابلة فواضح واما تنوين التنكير فلاختصاصه ببعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها
ولا يتحقق هنا واما تنوين التمكين فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع
من الصرف فكيف يتصور تقديره هنا فيما اتينا فيه من المبنى المشابه للحرف وغير المنصرف المشابه للفعل
والصواب ما قال الرضى انه يقتضيه انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة وهذا لا يرد عليه ما ورد على
تلك العبارة انتهى وغلط بعضهم حيث يقول * وكما خضرة في الشام * على ذمم الحصو بغير اضافة * وقد
اصبحت شونيا والجو * حيى لا لاقامة الاضافة و يجب تجريده ايضا من **نون المثنى والجمع** المذكر
السالم **وملحقاتهما** كقوله تبت يدا ابى لهب والمقيمى الصلوة ونحو اقبض اثنيك وعشريك
وانما وجب تجريده من ذلك لانه يدل على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصه فلا يجمع بينهما واما قوله
هم الفاعلون الخير والآمرونه * فضرورة وقيل الهاء للسكت ولا تحذف نون المفرد وجمع التكسير نحو
لسان زيد وشياطين الانس فمنهم من اقتصاره على تجريده تماما ذكر انه لا يجرد من غير ذلك كتاء
التانيث وقد يجرد منها عند امن اللبس في هذه عدتها وهو ابو عذرها اذا اضافها اليها حذفوا التاء
ونظيره قولهم شعرت به شعرة فاذا اضافوا قالوا ليت شعرى ومنه واقام الصلوة ونظم ذلك بعضهم
فقال الثلثة تحذف تاؤها * مضافة عند جميع النحاة * منها اذا قيل ابو عذرها * وليت شعرى واقام
الصلوة وقد يفعل ذلك بغير ما ذكر قال الشاعر * واخلفوك عد الامر الذى وعدوا * اى عدة الامر واشتراط
امن اللبس احتراز من نحو تمرة وتمر وبقرة فان حذفنا التاء منهن وقع في الالباس وقد خرج
جماعة على حذف التاء عند الاضافة قوله تعالى فنظرة الى ميسرة بضم السين وكسر الراء قالوا والاصل الى
ميسرته زاعمين ان مفعلا بغير الهاء مفقود وان مكرما ومعونا جمع مكرمة ومعونة **فان كانت**
الاضافة اضافة صفة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة **الى معمولها** اى
معمول الصفة قبل الاضافة والافكل اضافة المضاف اليه فيها معمول للمضاف حال الاضافة على الاصح
ومعمولها اما مرفوع او منصوب **فلفظية** نسبة الى اللفظ لعود فايدتها من التخفيف الى اللفظ المضاف
دون معناه او لافادتها صفة التخفيف للفظ من غير محلها محله قال بعض المحققين وتسمى ايضا
غير محضة ومجازية ومنفصلة فيكون الاضافة لفظية مبنى على كون الصفة عاملة الا مضافا في

لانها اذا كانت كذلك فالجر بها في الظاهر ليس بجر في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر معنى
فتكون الاضافة كلا اضافة والصفة المشبهة ابدا جارية العمل فاضافتها الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله
في صورة المفعول لفظا كما سياتي فيجابها انشاء الله تعالى لفظية ابدا وكذا اعمال اسمي الفاعل والمفعول
فيرتفع ما هو سببيهما جارية مطلقا نحو زيد ضامر بطنه ومسودة وجهه ومؤدب خدامه فاضافتهما
الى ذلك السببي نحو زيد ضامر البطن ومسود الوجه ومؤدب الخدام لفظية ابدا وكذا عملهما في
غير سببيهما كمررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع
اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وله تعلق بهما فيبقى بلا مرفوع في الظاهر وذلك لا يجوز لقوة
شبههما بالفعل واما عمل اسم الفاعل في المفعول به واسم المفعول في المفعول الذي لم يسم فاعله او في
المفعول المنصوب فاعطى او علم او في غير المفعول به من المفعولات الاجنبية فيحتاج الى شرط وهو الاعتماد
وكونه بمعنى الحال او الاستقبال كما سياتي فاذا اضيفا والحال هذه الى ذلك المعمول كزيد ضارب
عمرو الان او غدا وزيد مضروب العبد او معطى الدراهم فاضافتهما لفظية لكن لا يضافان من طلق
الا الى الفاعل او المفعول به لشدة طلبهما له ومثلهما في ذلك ابنية المبالغة هذا ملخص ما اورده الرضي
ولا تفيد الاضافة اللفظية **الا تخفيفا** لفظيا فقط وذلك بحذف التنوين او نون المثنى والجمع على
حده وهو في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكونا الا في المضاف وذلك بحذف التنوين
والنونين نحو ضارب زيد ومعطى درهم وضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربوا بكر ومعطو درهم
واما في المضافين الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون في المتضايفين معا نحو زيد قائم الغلام
ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره
في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائمي غلامه ومؤدبي خدامه وحسني وجهه وعند من جوز
ذلك وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه واما ما ...
مفاد التعظيم في التخفيف انها لا تفيد غيره وفي كلام بعضهم انها انما تفيد في الحسن الوجه رفع القبح
لا التخفيف وذلك انه في رفع الوجه خلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف لانها اذا رفعت
الوجه لم ترفع ضميرا وهلا برضميره اذ المرفوع لا يتعدد وليس مع الوجه ضمير يربط الصفة بالموصوف و
في نصبه على التشبيه قبح اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن
وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع لحصول الربط بالضمير المضاف اليه ونحو الحسن وجه بالجر لانتفاء
قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز هكذا اورده ابن هشام في كتبه وقال في المغني وفي المختصر
لابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله الا تخفيفا فقال بل تفيد التخصيص ايضا لان ضارب زيد اخص
من ضارب وهو سهو فان ضارب اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضارب فقط والتخصيص
حاصل بالمعمول قبل الاضافة انتهى وقد سبقه الهندي الى ذلك **والا تعميم** لكن الاضا

صحم

٨٥

صفة الى معمولها **معنوية** نسبة الى معنى اللفظ اي المضاف لعود اثرها اليه من التعريف والتخصيص او
لافادتها معنى لم يكن له قبل الاضافة مما ذكر كذا اورده بعض المحققين قال بعضهم ولا يخفى انه الحق
من قول كثير لانها افادت امرا معنويا وهو التعريف او التخصيص وتسمى محضة ومتصلة لانها خالصة
من شائبة الانفصال وتحقيق كون الاضافة غير اضافة صفة الى معمولها على صور احدها ما ليس
المضاف صفة ولا المضاف اليه معمولا للمضاف اي قبل الاضافة كغلام زيد ونحوه مما اضافته على
معنى الحرف كما سيأتي ومنه اضافة المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز وشهر ربيع الاول وذو وذات مضافا
الى المقصود بالنسبة نحو ذو صباح وذات يوم وهذا النوع قال الرضي متفق على جواز اضافته ويجب
فيه التاويل بالمسمى اي مسمى كرز وكذا الثاني والاضافة الاسم الى الصفة كمسجد الجامع وصلوة الاولى و
جانب الغربي وبقلة الحمقا ان قلنا ان الحمقا صفة للبقلة لانها تنبت في مجاري السيل وقد ثبت
في بعض كتب الطب انها انما اضيفت الى الحمقا لان سيدتنا فاطمة الزهراء ع كانت تحبها
فسمتها بنو امية لعنهم الله بقلة الحمقا ثم وقفت على ذلك في بعض كتب الحديث وعكسه وهو اضافة
الصفة الى الاسم نحو سحق عمامة وجرد قطيفة واخلاق ثياب اذ الاصل مسجد جامع وقطيفة جرد
وكذا الباقي وهذان القسمان اختلف في جواز الاضافة فيهما فجوزها الكوفيون حيث اختلف اللفظان
مستدلين الى ما سمع من ذلك مما ذكرنا من غير تاويل ومنعهما البصريون فاولوا ما ورد منهما لان
الصفة هي الموصوف ولا يضاف الشيء الى نفسه ثم قال الكثيرون منهم في تاويل الاول منهما على حذف
موصوف اي مسجد المكان الجامع وصلوة الساعة الاولى وفي الثاني كجرد قطيفة انه من باب خاتم
فضة لان المعنى شيء جرد اي بال ثم حذف الموصوف واقيمت صفته مقامه ثم اضيف الى جنسه للتبيين اي شيء جرد
من جنس قطيفة وشيء سحق من جنس عمامة ولا ينقاس ذلك بل هو مقصور على السماع واضافة
الموصوف الى القائم مقامه وصفة كزيد اليعملات اي صاحب اليعملات واضافة المؤكد بفتح الكاف
الى المؤكد بكسرها كحينئذ ويومئذ قال الشاعر فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما
منها سنام وغاربه النجا بالقصر الجلد من قولك نجوت جلد البعير عنه وانجيته اذا سلخته
فكانه قال جلد الجلد فاضاف المؤكد الى المؤكد قال الفرا اضاف النجا الى الجلد لان العرب تضيف
الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان نحو حق اليقين وحب الحصيد وحبل الوريد ومذهب اكثر
البصريين ان هذا في غاية الندور فلا ينقاس عليه ولا يتعدى به مورد السماع واضافة الملغى
الى المعتبر كقول لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومنه قولهم هذا حي زيد اي زيد وسمع
الاخفش اعرابيا يقول عابنا الابيات قالهن حي رياح واضافة المعتبر الى الملغى الذي لا يعتد
به الا كالاعتداد بالحرف الزائد لكنا كيد كقول الحطيئة ولو بلغت عوى السماء قبيله لزادت
عليها نهشل وتعلت وقول الاخر اقام ببغداد العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق

مبرح الصورة الثانية ما المضاف فيها صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لها وذلك كاسم التفضيل نحو افضل القوم
علما الاعجم والوصف الذي لم يرد به الحال والاستقبال كخالق السموات ومصارع مصر لانه لا يعمل في
اليه في ذلك ليس معمولا له فاضافته معنوية الصورة الثالثة ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل الاضافة
لكن ليس المضاف صفة وذلك كالمصدر المضاف لمرفوعه او منصوبه كضرب الامير واكل الخبز على الاصح
تنبيه المشهور تقسيم الاضافة الى هذين القسمين اعني اللفظية وتسمى غير محضة والمعنوية وتسمى المحضة كما مر
واثبت ابن مالك في التسهيل قسما ثالثا سماه شبيها بالمحضة وواسطة وهي اضافة المسمى الى الاسم و
الاسم الى الصفة وعكسه والموصوف الى القائم مقام وصفه والمؤكد الى المؤكد والملغى الى المعتبر وحكم
وقيل ايضا ان الاضافة في ذلك كله داخلة في المحضة وذهب قوم الى انها غير محضة لانها في تقدير الانفصال
من حيث ان المعنى لا يصح الا بتكلف خروجه عن الظاهر وابن مالك جعلها واسطة بينهما لانها اشبهت
احدهما من جهة الانفصال المذكور والثاني من جهة الاتصال من حيث انه لا يصح تقدير فاصل بين المضاف والمضاف
اليه كما كان في نحو ضارب زيد قال ابو حيان ولا اعلم له سلفا في ذلك وتفيد الاضافة المعنوية
تعريفا للمضاف مع المضاف اليه المعرفة كغلام زيد وعبد هند وضارب زيد امس وزيد افضل الناس
وتفيد تخصيصا للمضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة
التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز في زيد قال في المغني وقال
البدر الدماميني في شرحه فيه نظر فان مقتضاه انه لو اطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه
التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرة نحو رجل صالح اذ لا
فيه تخصيص بخلاف زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص انتهى وبهذا يندفع كلام ابي
حيان حيث قال تقسيم النحويين الاضافة الى التخصيص والتعريف ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما
لان التعريف تخصيص فهو قسم منه لا قسيم له والاضافة انما تفيد التخصيص لكن اقوى مراتبه التعريف
فان اضيف لمعرفة اكتسى التخصيص التام انتهى تنبيهات الاول استفيد من كلام المصنف هنا شيئان
احدهما ان الاضافة المعنوية لا تجامع التعريف بل شرطها تجرد المضاف منه غالبا لان الاهم من الاضافة
للمعرفة تعريف المضاف وهو حاصل بالمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل بل متى اريد اضافة المعرف
فانه لا بد ان يحذف منه اوما العلمية نكر بان يجعل واحدا من الجملة فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم
الا ضعيفا المعنى الاول وقد دل الشارح في الثالث ولذلك امتنعت اضافة المضمرات والمبهمات لتعذر تقدير
تنكيرها الثاني ان المفصول انه هو المضاف الصفة في قولك جاء غلام زيد الظريف انه لا للمضاف اليه
الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التعريف او التخصيص ولم يؤت به لذاته وقد يكون القرينة بالعكس
نحو كل فتى يتقي فائز فالصفة في ذلك للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه
لذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ذكره في المغني التنبيه الثاني

يستثنى

يستثنى من افادة الاضافة التعريف للمضاف مع المعرفة مضافان فانهما يتخصصان ولا يتعرفان احدهما ما
يقبل التعريف كغير ومثل وحسب اذا اريد بها مطلق المغايرة والمماثلة والكفاية كمررت برجل غيرك
او مثلك او حسبك من رجل ولذلك صح وصف النكرة بها واختلف في سبب ذلك اعني عدم قبول التعريف
فقيل لشدة الابهام وهو رأي ابن السراج والسيرافي وارتضاه الشلوبين وذهب سيبويه والمبرد الى
ان السبب في ذلك ان الاضافة اضافة تخفيف فينوى فيه التنوين لا اضافة تعريف كاضافة اسم الفاعل
اللهم الا انهم التزموا التخفيف في ذلك ولم يلتزموه في اسم الفاعل هذا اذا اريد المماثلة والمغايرة في معنى
مخصوص كما اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة ونحوهما فقيل جاء
مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني وكذا غيرك قال ابن مالك في شرح التسهيل
وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك في غير اذا
وقعت بين الضدين نحو فليكن المغلوب غير الغالب والمسلوب غير السالب واجاز بعض العلماء
منهم السيرافي ان يحمل على هذا المقصود عليهم لوقوع غير فيه بين متضادين وليس ذلك بلازم
لقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين واجاب بعضهم
عن هذا بانه على البدل لا الصفة وكغير ومثل وحسب كل ما يكون في معناها من شبهك ونظيرك
وسواك ونحوك وضربك وتربك وندك وحسبك وناهيك وشرعك وبجلك وقدك وقطك قال ...
وما اخذه الشارح الثاني ما كان واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها
وفعل ذلك جهده وطاقته ونحو لا ابا له لان رب وكم لا يجران المعارف والحال لا تكون معرفة ولا
تعمل في المعرفة فائدة في نحو لا ابا له ثلاثة مذاهب احدها ان ابا مضاف الى ما بعد اللام والخبر محذوف
واللام زائدة بين المتضايفين تحسينا للفظ ودفعا لوقوع اسم لا معرفة في الظاهر والدليل على
زيادتها انها قد جاءت في قوله ابالموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني وهذا مذهب سيبويه
والجمهور الثاني ان اللام غير زائدة وانها وما بعدها صفة لما قبلها فتتعلق بكون محذوف و
انهم نزلوا الموصوف منزلة المضاف لطوله بصفته ومشاركته للمضاف في اصل معناه اذ معنى ابوك
واب لك واحد وهذا مذهب هشام وابن كيسان وابن الحاجب وابن مالك الثالث ان الاسم مفرد جاء
على لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل واللام وما بعدها الخبر وهو مذهب الفارسي وابن يعيش
وابن الطراوة قال في الهمع وهو المختار عندي لسلامته مما في القولين الاخرين من تأويل وزيادة
وحذف وكلها خلاف الاصل قال ابن هشام ويشكل على الاول قولهم لا ابالي ولا يجوزون تعريب الاسماء
الستة بالاحرف اذا كانت مضافة للياء وعلى الثاني ان الاسماء لا تعرب بالحروف الا اذا كانت مضافة
وانهم يقولون لا غلامي له فيحذفون النون ويجاب عنهما بان شبيه الشيء جار مجراه وعلى
القولين فيحتاج الى تقدير الخبر قال وبما ثالث امراد احدها ان الذي يقول ابا لك بعض العرب

والذي يقول لا ابا لزيد بجميع العرب والثاني فيلم لا غلامي له بجد فلنون انتهى الثالث هل اضافة
لمحل للتعريف لانها في تاويل المصدر المضاف الى فاعله او التخصيص لانه لمحل نكرات تحتمل لان اصنافا
البسط وميل ابي حيان للثاني واستظهر المرادي الاول والمضاف اليها فيها اي في الاضافة المعنوية
ان كان جنسا للمضاف اي صادقا عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف
اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال العصام الفاضل الهندي في حواشي الحاجبية فهي
اي الاضافة المعنوية بمعنى من التبيينية كخاتم فضة فان الفضة قد تكون خاتما وقد لا يكون
وكذا الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون او كان المضاف اليه ظرفا له اي للمضاف سواء كان ظرف زمان
او ظرف مكان فبمعنى في الظرفية فظرف الزمان نحو مكر الليل وقتيل بعد اسمي وظرف المكان حقيقيا
نحو قتيل كربلا وشهيد الدار ومجازيا نحو الد لحصا وهذه الاضافة اعني التي بمعنى في اثبتها الكوفيون تبعا
لابن الحاجب وابن مالك قال ابن مالك وقد اغفلها اكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح
ولا يصح تقدير غيرها في شواهدها الا بتكلف قال ابو حيان لا اعلم احدا ذهب الى هذه الاضافة غير
هذا المستدل به ما قاله انتهى ومما قاله او لاهم وقد قال بها عبد القاهر والزمخشري حكاه عنهما
ابن اياز وصرح بها ابن الحاجب في كافيته فلم يذكرها قبلهما وذكرها ابن الحاجب وابن مالك ورد له بعضهم
بانه لم يكثر اضافة الشيء الى الظرف قال بعض المحققين وفيه بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف
الظرف الحقيقي اما لو اريد به ما يخالف فلا اذ اضافة الالوان الى محالها اكثر من ان تحصى فبياض زيد بمعنى
بياض في زيد والظاهر ان المراد بالظرف ما يخالف فاذ نظر الكتاب ينبغي ان يكون محط النظر في الكتاب
الفرق بينه وبين ضرب اليوم تحكم انتهى قال بعضهم وقد يجاب بحمل القلة على الاضافة فان تعدد
الاضافة بمعنى في قليل بالنسبة الى تعددها باللام ومن كما صرح به ابن مالك وغيره او كان المضاف اليه
غيرهما اي غير جنس المضاف وظرفه بان كان مباينا للمضاف او اخص منه مطلقا فبمعنى اللام كغلام زيد
ويوم الاحد وشجر الاراك وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباينا وبين اليوم والاحد عموما
وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم
والفقه فان العلم قد يكون فقها وقد لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا
كاحد اليوم او مساويا له ككليث اسد فالاضافة ممتنعة تنبيها الاول كون الاضافة في نحو يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام هو ما صرح به ائمة العربية قال بعض المحققين ولا يظهر ما دعاهم
اليه والانسب بالمعنى ان الاضافة في ذلك بيانية والظاهر ان حملهم فيها على اللام للتكلف قال بعضهم ويمكن
ان يقال الحامل لهم على ذلك انهم اشترطوا في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه جنس المضاف وجائز
الحمل عليه وهذا ليس كذلك اذ ليس كل واحد من الاحد والفقه والاراك جنسا لما اضيف اليه ولا يحمل
عليه اذ لا يقال اليوم الاحد والعلم الفقه والشجر الاراك وانما يقال الاحد يوم والفقه علم والاراك شجر

انتهى

انتهى الثاني لم يبين المص تقدير الحرف في الاضافة اللفظية مع اقتضاء صحة المضاف اليه التقدير فيهما الظاهر في
ان التقدير انما هو في الاضافة المعنوية خاصة وذهب بعضهم الى ان الاضافة اللفظية تقدر بمعنى اللام لفظا
نحو ضارب لزيد ومصدقا لما معهم ورده بعضهم الحوادث اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة ونقل الشاطبي القول
بالتقدير فيهما عن ابن جني وعن الشاطبي القول بالتقدير الشلوبين وانه لا يعتمد وان ظاهر كلام النحاة
متاول وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس اي يكتسب المضاف المذكر
من المضاف اليه المذكر تذكيره وليس ذلك في تانيثه وبالعكس اي يكتسب المضاف المؤنث من المضاف
اليه المذكر تذكيره وليس ذلك في الصورتين مطلقا بل بشرط الاستغناء عنه اي عن المضاف عند سقوطه
بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة بالفعل كقوله وهو الاعشى وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما
شرقت صدر القناة من الدم فانث شرقت مع اسناده الى المذكر وهو صدر لانه اكتسب التانيث
من القناة وقبل هذا البيت فلو كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السماء بسلم ليستدرجنك
القول حتى تهره وتعلم اني عنك غير مفحم الجب البئر التي لم تطو واسباب السماء ابوابها
والسلم المرقاة وقيل نحو السلم التي يسلك الى المرتقى اليه وتهره تبغضه والمفحم فلانا اي لم
ينطق ان يجيبني يقول لو كنت مثلا في جب بعيد القعر او صعدت الى السماء لم تتخلص مني و
استصعدك من الجب واستنزلك من السماء بالقول الذي يستدرجك حتى تكرهه وتعلم اني لست
مفحما عن جوابك ولا عاجزا عن وصولي الى الغرض منك قال الجاربردي والواو من قوله ورقيت
عطف والاول على وزن قوله ثم فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء وتشرق
شرق بريقه اي غص به كما في تخصصت باللقمة واذعته افشيته يخاطب رجلا منديا الا يكتم
ما يسمعه والمعنى انك تشرق بالقول الذي افشيته واظهرته للناس كما ان القناة تشرق بالدم
ولا تشربه فاستعمل الشرق في صدر القناة استعارة من جمود الدم عليه بحيث يكون بين الظهور
ويصير بمنزلة باديته عليه قال التفتازاني في المختصر والى هذا البيت اشار ابن حزم الظاهري في قوله
تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب واعجم فان صديق السوء يزري وشاهدي
كما شرقت صدر القناة من الدم ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقصها الموصولة وبعمرو
عن الرجل المتزيد الاخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو في الخط قاله في المغني وغيره وظاهر ما ذكره
جواز ان يكون المراد بما الموصوفة وكان ايثار الموصولة بالذكر لكونها اشهر والنقص فيها اظهر وقال
بعض المتاخرين ويمكن ان يكون مراده بما ما النافية لان السلب نقص كما ان الايجاب شيء وعلى تقدير
فعلم المنطق قال الصلاح الصفدي ويحتمل ان يكون مراده بعمرو عمرو المذكور في قول الشاعر المستجير
بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار انتهى ومثل البيت المستشهد به قول الاخر طول
الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي وقلي وما حب الديار شغفن قلبي

ولكن حي عن سكن الديار ا : قال ابن هشام في المغني ويحتمل ان يكون من ذلك فلم عشر اسلها وكنتم على
شفا حفرة من النار فانقذكم منها اى من الشفا ويحتمل ان الضمير من النار وان الاصل فلم عشر
اسلها فالمعدود في الحقيقة للوصف المحذوف فاشمن عبارة اللمع شاملة لما كان فيه المؤنث ظاهرا
او مضمرا وزعم الفرا انه لا يجوز مع المضمر فلا يجوز الاصابع قطعت بعضها ولا القناة اشرقت
صدرها وان العرب سمعت عن استعمالة ذكره في الكشاف واجازه بعضهم مستشهدا بقوله
تمنيت شمسا استضئ بنورها فلما اضاء وتا حرقت ضياءها والثاني نحو قوله انارة العقل
مكسوف بطوع هوى وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف والقياس مكسوفة لانه
خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير من اضافتها الى العقل قال ابن هشام ويحتمل
ان يكون منه قوله ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعيد لعل الساعة قريب فذكر قريب
حيث لا اضافة ولكن ذكر الفرا انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق
انتهى واشترط جواز الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه في الصورتين لانه لو لم يجز ذلك
لم يكتسب المضاف الحكم المذكور في المسئلتين ومن ثم امتنع قامت غلام هند وجاءت امة زيد اذ
لا يقال قامت هند وانت تريد غلامها ولا جاء زيد وانت تريد امته وزاد ابن مالك في التسهيل
شرطا اخر لم يذكره في اللمع وهو كون المضاف بعضا من المضاف اليه كمثال المتن او كبعضه
نحو اجتمعت اهل اليمامة قال البدر الدماميني في شرحه فان قلت ما الذي استفيد من هذا القيد
بعد اعتبار قيد الاول وهو صحة الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف فانه هنا ملزوم لكون
المضاف بعضا او كبعض قلت لا نسلم هذه الملازمة الا ترى انه لا يصح ان تقول اعجبني يوم عروبة
وان صح الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة
فقد ظهرت فائدة الاتيان بهذا القيد انتهى وعروبة وبالالم يوم الجمعة وقلد الفارسي وتسمى الخ
يحرف فيه التانيث وهو ان يكون المضاف صالحا للمؤنث كل كقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة
فتركن كل حديقة كالدرهم ومنه يوم تجد كل نفس ما عملت ووفيت كل نفس قال المرادى في شرح
التسهيل والافصح في هذا القسم التانيث بخلاف ما سبق انتهى واشار اللمع به بعد التقليل
الى ان ذلك وان جاز وصح لكن الاصل به الافصح التذكير والتانيث في الصورة الاولى والتانيث في الصورة
الثانية تكميل وقد يكتسب المضاف من المضاف اليه امورا غير ذلك احدها وجوب التصدير اذا اضيف
لمصدر ولهذا وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم السفر والمفعول في نحو
غلام ايهم اكرمت ومن مجرورها في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد
الى هذا اشار الشيخ ابن الدين العروضي المحلى بقوله عليك يا ذا الحجا لصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور
تصدرا وإياك ان ترنو بصحبة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فمن ابو من ثم خفض وقل

يبين

يبين قولي مغريا ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض نحو الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين وبله
كبير اناس في بجاد مزمل فخفض مزمل لانه صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته المخفوض
الثاني المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى مفعول مطلق ناصبه ينقلبون و
يعلم معلقة عن العمل بالاستفهام الثالث الظرفية نحو توتى اكلها كل حين وقوله انا ابو المنهال
بعض الاحيان الرابع البناء قال ابن هشام في المغني وذلك في ثلاثة ابواب احدها ان يكون مبهما كغير
ومثل ودون واستدلوا له بقوله وحيل بينهم وبين ما يشتهون انه لحق مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح
مثلا وهو صفة لحق وقراءة بعض السلف او يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق واذ
ما مثلهم بشر وقول الاخر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فغير فاعل
ليمنع وقد جاء مفتوحا وقد نهوا على جميع ذلك وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها
المبهمات بانها تثنى وتجمع كقوله ثم لا يكونوا امثالكم وقول الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان و
تاول الابيات واما بيت الفرزدق فقيل انه اجير مشهور ولا بآس بحمله فيقدر هنا فعلية لانه على غير اذ والبيتا
ليس بعرف ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو
من خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ يقرأن بجر يوم وفتحه الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف
المضاف اليه فعل مبني كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبى فقلت الما اصح والشيب وازع
وقوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم معربا بالفتح وهو راجح من الكوفي
عند ابن مالك ومرجوح عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال
البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالفتح
بناء وقراءة غيره بجر يوم لا تملك نفس وقال اذا قلت هذا حين اسلوا يهجني نسيم الصبا من حيث
يطلع الفجر وقال الاخر الم تعلمي يا عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل وانى لا اخزى اذا قيل
مملق سخى واخزى ان يقال بخيل معربا بالفتح قال البدر الدماميني في شرح التسهيل قال ابن هشام
سالوني النار عن ابين تهب الصبا فانشدته الم تعلمي البيتين ولم يزد على ذلك فتنبه انتهى وقال في
شرح المغني بعد حكايته ذلك وجه صلاحية هذا الجواب اشتمال على بناء حين المضاف الى الجملة في
قوله على حين الكرام قليل فاشار به الى البيت المشار اليه وهو الحكم حيث قال هذا حين اسلوا فنبه على
المضاف الى الجملة ولا يخفى ان هذا البيت المشار اليه باتشاد ذينك البيتين صريح في ذكر محل الصبا اذ في
قوله نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر فظهر المقصود ولله الحمد الثاني ما يرد مجرورا لا غير المجرور بالحرف
هو ما اي اسم نسب اليه شئ دخل فيه الفعل الى الفاعل والمفعول نحو ضرب زيد عمرا وعينه ذلك مما اليه من الحرف
كامر وخرج بقوله بواسطة حرف جر ملفوظ واعلم انه ليس في كلام ما يقتضي ان الفعل ايضا حيث يكون حرف
الجر ملفوظا كمررت بزيد فلا ينبغي حمله على ذلك وهذا كاتحمل له اذ الحق ان المضاف لا يكون الا اسما كما صرح به

المجرور بالحرف

حروف الجر

الزمخشري وغيره فاذا قلت مررت بزيد فرجت من حيث ان زيدا مفعول ليس مما فلا بالاسم ومن حيث
هو مضاف الى زيد ما ولهذا اى غير و رمضان فالمضاف هو المراد لا الفعل الاصطلاحي فالذى دعا شراح
كلام ابن الحاجب فى كافيته الى حمل عبارته على ان المضاف يكون فعلا تعريفه لحروف الجر بانها ما وضع لافضا
الفعل او معناه الى ما يليه وهو صريح فى ذلك والمشهور من حروف الجر اربعة عشر حرفا باسقاط عدا وخلا
وحاشا ولعل ومتى وكى فجملتها مطلقا عشرون ودعوى كون الثلث الاول غير مشهورة غير مسلمة فانها
ليست فى الاشتهاد دون ما ذكره وان ضعفت اضافا لاكن الجر بها ثابت بالنقل الصحيح فى الكلام الفصيح
وسياق الكلام عليها فى باب الاستثناء ان شاء الله تعالى واما الثلثة الاخيرة فشاذة اما لعل فلا يجر بها
الا عقيل قال شاعرهم لعل الله فضلكم علينا بجر افتظ لهلادلم وفى لامها الاولى الاثبات والحذف
وفى الثانية الفتح والكسر واما متى فلا يجر بها الا هذيل وهى عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم
اخرجها متى كمه وقال ابو ذؤيب الهذلى يصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن
نئيج واما كى فعدها من حروف الجر مذهب البصريين قالوا ولا يجر بها الا ما الاستفهامية

متى

كقولهم فى السؤال عن علة الشىء كيمه بمعنى لمه وما وان المصدريتان موصولتهما كقوله اذا انت لم
تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع ونحو جئتك كى تكرمنى اذا قدرت ان بعدها واما
الكوفيون فعندهم انها ناصبة دائما واختاره المص كما سيجى بيانه فى حقيقة الافعال وسميت هذه
الحروف حروف الجر قال ابن الحاجب لانها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضى بل لانها تعمل اعراب
الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل
الى الاسم اى توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لانها تحدث صفة فى الاسم فنحو قولك جلست
فى الدار دلت فى على ان الدار وعاء للجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات كذا فى
همع الهوامع وهذه الاربعة عشر المشهورة من حروف الجر سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهى من و

كى

قد تقدم معانيها الى وزعم الكسائى والفراء انها الاصل وخففت لكثرة الاستعمال وقال ابن مالك
هى لغة لبعض العرب وقال ابو حيان ضعيفة وقدمها لانها ام حروف الجر كما قال الحريرى وغيره وقال
ابن الدهان فى الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا المعنى اختصت بالدخول على اسمى ولها ستة عشر
معنى احدها ابتداء الغاية وليس المراد بالغاية هنا نهاية المسافة قاله الرضى ويلزم عليه ان يكون
استعمال الغاية هنا مجاز الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية والتنزيلية وقال اخر كثيرا ما يطلقون
الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها هنا الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده انتهى
ويلزم عليه ان تخص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التى لها غرض ولا يصح ان يقال خلا القدم
من اول النهار الى اخره فالاحسن ان المراد بالغاية النهاية اى الابتداء له نهاية ولا يستعمل فى ابتداء
لا نهاية له كالامور الابدية قاله عصام الدين ثم الابتداء يكون فى المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام

من

وفى

وفى الزمان خلافا لاكثر البصريين نحو من اول يوم وفى الحديث مطرنا من الجمعة الى الجمعة والشواهد عليه كثيرة
وتاويلها تعسف وفى غيرهما نحو من محمد رسول الله انه من سليمان وعلامتها صحة ايراد الى وما يفيد فائدتها
فى مقابلتها نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لانه فى معنى اعوذ به التجئ اليه الثانى التبعيض وعلامتها
جواز الاستغناء عنها ببعض نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم والمفعول الصريح فى هذا المثال
محذوف اى اخذت من الدراهم شيئا فان اعتبرت المفعول مقدما جاز فى المجرور وجهان ان يكون
متعلقا بالفعل وان يكون متعلقا بمحذوف صفة للمفعول وان اعتبرته مؤخرا تعين تعلق الجار
بالفعل الثالث بيان الجنس اى اظهار المقصود منه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها
ان يحسن جعل الذى فى مكانها لا يقال لا يصح ذلك فى نحو قد كان من مطر اى شىء مرجان من بيانية
لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد صلة لانا نقول المراد جعل الذى فى مكانها نتيجة
مع ايراد مقتضيات الموصول الرابع البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة لجعلنا منكم ملئكة
ولا ينفع ذا الجد منك الجد وانكره قوم فقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد
للبدلية متعلقها المحذوف ومن للابتداء وكذا الباقى الخامس التنصيص وتوكيد التنصيص
عليه وهى الزائدة فالاول نحو ما جاءنى من رجل والثانى نحو ما جاءنى من احد ولها ثلثة شروط تقدمها
نفى او نهى او استفهام وان يكون مجرورها نكرة وان يكون فاعلا نحو ما ياتيهم من ذكر او مفعولا نحو
هل تحس منهم من احد او مبتدا نحو هل من خالق غير الله قال ابن هشام فى الاوضح واجاز بعضهم زيادتها
بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائى وهشام بلا شرط ووافقهم
ابن مالك فى التسهيل السادس التعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا السابع الظرفية نحو ماذا خلقوا من
الارض الثامن الفصل بالمهملة وهى الداخلة على ثانى المتضادين نحو يعلم المفسد من المصلح حتى
يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان
ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظ ان من فى الايتين للابتداء او بمعنى عن
التاسع انتهاء الغاية وهو قول الكوفيين واختاره ابن مالك واستدل له بنحو قولك تقربت
منه وهو بمعنى تقربت اليه العاشر مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا
قد كنا فى غفلة من هذا الحادى عشر مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفى قاله يونس قال ابن
هشام والظاهر انها للابتداء وتعقبه الدماميني بانه انما يجى كون الطرف الة للنظر فمن بمعنى الباء
كما قاله يونس وليس بظاهر كونها للابتداء وانما يريد ان الطرف وقع ابتداء النظر فيه فمن لابتداء
الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران سوكول ذلك الى ارادة المستعمل قاله الشمنى الثانى عشر
موافقة عند نحو لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة والصحيح انها فى ذلك
للبدل الثالث عشر مرادفة ربما اذا اتصلت بما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه

التبعيض

التبيين

البدل

العموم

التعليل

الظرفية

الفصل

ابتداء الغاية

بمعنى عن

بمعنى الباء

بمعنى عند

بمعنى ربما

تلقى اللسان من الفم قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وخرجوا عليه قول سيبويه واعلم
انهم مما يحذفون كذا قال الانسان والظاهر ان من فيهما ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا
من الضرب والحذف مثل خلق الانسان من عجل انتهى قال التقي الشمني هذا ليس بظاهر في قول
سيبويه على ما لا يخفى الرابع عشر الاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين اي منعناه
منهم بالنصر الخامس عشر التجريد نحو لقيت من فلان صديقا حميما قيل والظاهر ان من التجريدية
ابتدائية او ظرفية السادس عشر النسبة نحو قوله صلعم انت مني بمنزلة هرون من موسى قيل
والظاهر ان من في الحديث للابتداء اذ التقدير قريب مني بمنزلة قرب هرون من موسى وحذف
المضاف لظهور المعنى والى ولها ثمانية معان احدها انتهاء الغاية المكانية او الزمانية نحو الى
المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو اعطيته من مائة الى الف الثاني المعية وذلك
اذا ضممت شيئا الى اخر في الحكم به او عليه او التعلق نحو من انصاري الى الله وايديكم الى المرافق ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم قال الرضي والتحقيق انها للانتهاء اي مضافة الى المرافق والى اموالكم وقال العزمي ما ورد من
ذلك يؤول على تضمين العامل وابقاء الى على اصلها والمعنى في الاية الاولى من يضيف نصرته الى نصرة الله
او من ينصرني حال كوني ذاهبا الى الله الثالث التبيين وهي المتعلقة في تعجب او تفضيل بحب او بغض
مبينة لفاعلية مصحوبها نحو ما احب زيدا الي وقوله تع رب السجن احب الي واثبات هذا المعنى لالى
مخصوص بابن مالك الرابع مرادفة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية اي منتهى اليك الخامس
الظرفية كفي ذكره جماعة في قوله ولا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب اي في الناس
وتاوله بعضهم على تعلق الى بمحذوف اي مطلي بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن
عصفور هو على تضمين مطلي معنى مبغض قال العلوي ومجيء الى بمعنى في جائز زيد الى الكوفيين السادس الابتداء
كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا اي مني السابع موافقة عند
كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الي من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهي الزائدة
اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو اي تهواهم وخرج
غيرهم على تضمين تهوى معنى تميل وعن ولها سبعة معان احدها المجاوزة وهو الاكثر فيها
ولم يذكر البصريون غيره والمراد بالمجاوزة بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل
المعدى بها نحو سرت عن البلد اي بعدت عنها بسبب السير الثاني البدل نحو لا تجزي نفس عن
نفس وفي الحديث صومي عن امك اي بدل نفس وبدل امك الثالث الاستعلاء نحو فانما
يبخل عن نفسه اي عليها الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اي لاجل الخامس
مرادفة بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حالة السادس مرادفة من نحو وهو الذي
يقبل التوبة عن عباده اي منهم بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر السابع الاستعا

قال

قال ابن مالك ومثله رميت عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه رد على
الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس وعلى
والقول بحرفيتها هو مذهب البصريين والكوفيين وزعم ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف
ابو الحجاج بن معروف والاستاذ ابو علي في احد قوليه انها اسم دائما ولا تكون حرفا ونسبوه لسيبويه
ولها تسعة معان احدها الاستعلاء حسا نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او معنى نحو فضلنا بعضهم على بعض
ولهم علي ذنب ثم انه قد يكون على المجرور بها كما مثل وهو الغالب وقد يكون على ما يقرب منه نحو او اجد على النار
هدى قال الزمخشري معنى الاستعلاء على النار ان اهل النار يستعلون المكان القريب منها وههنا
بحث نفيس احببنا ايراده لما فيه من الفوائد وهو منقول من كتاب مطلع السعدين ومجمع البحرين في
تاريخ الشيخ عبد الرزاق بن اسحق قدس سره وكان في حدود سبع وثمانين وثمانمائة وسبب ايراده
انه ذكر ان الامير شريف الدين علي الجرجاني ورد الى سمرقند في سنة تسعين وسبعمائة فاكرمه امير
تيمور غاية الاكرام ثم ان السيد ذكر في بعض مجالس درسه كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى على هدى
ونقل كلام العلامة التفتازاني عليه وابطله ولم يكن احد يتجرى على العلامة بالاعتراض فشاع
ذلك الى ان بلغ الامير تيمور فجمع بين العلامة والسيد للمناظرة واشترط السيد ان لا يتكلم احد
من تلامذة العلامة في اثناء البحث فلم يتمالك مولانا جلال الدين يوسف الاوبهي وتكلم في اثناء
البحث وكان ارشد تلامذة العلامة حتى انه قد اذن له في ان يصلح ما يراه من الخلل في تصانيفه
فغضب الامير تيمور من تكلمه حيث كان الشرط على خلاف ذلك فامر باخراجه ان المورخ المذكور
ذكر ان الاخير مولانا جلال الدين عبد الغفار كلاما في هذا البحث ثم قال لا باس بايراد كلام الجميع
باللغة العربية فنرجع كلام كل منهم على هذه الصورة قال صاحب الكشاف معنى الاستعلاء في قوله تع على
هدى مثل لتمكنهم واستقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه قال
المحقق التفتازاني في هذه الاستعارة تبعية تمثيلا اما التبعية فلجريانها اولا في متعلق الحرف وتبعيتها
في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة امور واعترض عليه
المحقق الجرجاني بان كون على استعارة تبعية يستلزم كون الاستعلاء مشبها به والتمثيل المستلزم لتركب
الطرفين يستلزم ان لا يكون الاستعلاء مشبها به لانه معنى مفرد فلا يجتمعان واجاب التفتازاني
بان مبنى التمثيل على تشبيه صورة منتزعة من عدة امور بصورة اخرى كذلك وهذا انما يوجب انتزاع المقصود
القصد في المأخذ لا فيه نفسه ولا ينافي كونه متعلق معنى الحرف ورد الجرجاني هذا الجواب في كتبه
بان تلك الصورة المنتزعة من عدة امور لا تنتزع بتمامها من كل واحد من تلك الامور بل
ينتزع من كل واحد من تلك الامور بعضها فيكون كل من الطرفين مركبا بالضرورة ومعنى الاستعلاء
مفرد فلا يكون مشبها به في كلا الشقين واجاب عنه قوله ويمكن الجواب عنه بان معنى انتزاعها من تلك الامور

هيئة ان يكون منتزعة من مجموع تلك الامور وتقارنها وتضامها كالاستعلاء فانه هيئة حاصلة من تقارن
الراكب والمركوب على الكيفية المخصوصة فيكون واحدا منتزعا من عدة امور ولهذا صح ان يشبه العنقود
للثريا مثل ان تقول لاح في الصبح عنقود ملاحية في السماء وقد استعار والنطائق وحمايل الكواكب
التي حول الجوزا لو ظاهر انه ليس في هذه الاستعارات الا تشبيه الهيئة بالهيئة انتهى اثنا في القصا
كم نحو وانه للمال على حبه اي مع حبه الثالث المجاوزة كقوله اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله
اعجبني رضاها وهي لغة بني كعب بن ربيعة حكى ذلك المبرد في الكامل قال ابن هشام في شرح
اللمحة وقال في المغني ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وعن الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط انتهى
قال ابن جني في الخصائص كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في ذلك انتهى لكن قال بعض المحققين انه
لا يعرف له محصل لانه ان لم يجعل على بمعنى عن فكيف يصح المعنى وان جعلت بمعنى عن لم يكن رضي محمولا
على ضده لان ضده لا يبطل حقيقته عن نعم لو قيل رضيت ما قيل بلم تسخط لكان له وجه انتهى
وقال ابو عبيدة انما ساغ ذلك لان معناه اقبلت على الرابع الظرفية نحو على حين غفلة الخامس التعليل
نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم وقوله على م تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا
لم اطعن اذا الخيل كرت السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون على الناس
اي من الناس السابع موافقة البا نحو حقيق على ان لا اقول وقرا ابي بان لا اقول وقالوا اركب
على اسم الله الثامن الاستدراك والاضراب نحو فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس
من رحمة الله وقوله فوالله لا انسى قتيلا رزئته بجانب قوسي ما مشيت على الارض على انها تعفوا
الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما يمضي اي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد
وقوله بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس
بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى
ان فيها شفاء ما ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها
كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به الا انها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج
او هي خبر لمبتدا محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل على ذلك على
ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جي بما هو التحقيق فيها قال ابن هشام التاسع ان تكون
زائدة للتعويض او غيره فالاول كقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل
اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد
شيئا ثم ابتدا مستفهما فقال على من يتكل والثاني كقوله ابى الله الا ان سرحة مالك على
كل افنان العضاة تروق قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان راقه الشي بمعنى اعجبه
ولا معنى له هنا وانما المعنى تعلو وترتفع انتهى وفي القاموس الروق مصدر راق عليه اي زاد

عليه

91

عليه فضلا فلا حاجة الى التضمين وفي ولها عشرة معان احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية وقد
اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين او مجازا
اما ان يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حياة والظرف معنى والمظروف ذاتا نحو
اصحاب الجنة في رحمة او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة الثاني السببية نحو لمسكم
فيما افضتم وفي الحديث ان امراة دخلت النار في هرة حبستها الثالث المصاحبة نحو ادخلوا في
القول في امم الرابع الاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل والاصل انه يقال انها بمعناها
لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف فهي من باب الاستعارة التبعية الخامس
مرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى
مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم السابع مرادفة من نحو ويوم نبعث في كل امة شهيدا
اي منهم بدليل الاية الاخرى الثامن مرادفة عن نحو وهو في الاخرة اعمى اي عنها وعن محاسنها التاسع المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع
الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل العاشر التوكيد وهي الزائدة نحو اركبوا فيها اي اركبوها
والباء وحركتها الكسر وقد تفتح مع الظاهر فيقال به حكاه ابو الفتح عن بعضهم قال
ابو حيان ولها ثلاثة عشر معنى احدها الالصاق قيل هو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه
قال في شرح اللب وهو تعلق احد المعنيين بالاخر حقيقة نحو امسكت بالحبل ومجازا نحو مررت
بزيد اي بمكان يقرب منه الثاني التعدية وهي تغيير معنى الفعل وجعل متضمنا
لمعنى التصيير كالهمزة والتضعيف وهذا المعنى مما انفردت به عن سائر حروف الجر وتطلق التعدية
على معنى اخر وهو ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر وهي بهذا المعنى متحققة في جميع
حروف الجر وذهب لذلك على بعض من عاصرنا فقصر التعدية في هذا المقام بهذا المعنى الثاني
وهو وهم منه قال ابن هشام وتسمى باء النقل ايضا وهي القائمة مقام الهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر
ما تعدى الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت به ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم
وقول المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا مردود بالاية ومن ورودها مع المتعدي دفع الله
الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر انتهى
الثالث الاستعانة وهي الداخلة على الة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا
قيل ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتاتى على الوجه الاكمل الا بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم
انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنها منه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه
الخامس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو دخلوا بالكفر
اي مصاحبا كا ذبين قال ابن هشام في المغني وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة

ملحد مضافا الى المفعول اى يحمد حامده المرائى تقصر عما لا يليق به ولا يثبت له ما يليق به وقيل للاستوائية
لمجد مضافا الى الفاعل اى يحمد بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه محمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى
تعطيل كثير من الصفات انتهى ع لا يخفى ما نقله شيخنا المرحوم شيخي زاده في الاولى المدعى بعد نقل ذلك لا يخفى شيخي زاده
عليك ان المعتزلة ومن تابعهم لم ينفوا الصفات ولا يشعر بلزوم التعطيل بل نفوا زيادتها فقالوا
سميع بصير بذاته قادر بذاته عين ذاته وكذلك البواقي وهذا لا يستلزم ذلك بل انما دل على التنزيه
لان القول بالزيادة يؤدي الى تعدد القدماء فيقتضي عكس ما اراد ولهذا التنزيه كما هو مقرر في علم
الكلام فليراجع تم انتهى السادس الظرفية ولقد نصركم الله ببدر نجيناهم بسحر السابع البدل
هي التي يحسن في مكانها بدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا
اى بدلهم وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله الثامن المقابلة وهي الداخلة على الاعواض
والاثمان نحو كافات الاحسان بضعف واشتريت الفرس بالف التاسع المجاوزة فقيل تختص
بالسؤال فالاصح وظاهر كلام ابي حيان ان الكوفيين كلهم عليه نحو فاسئل به خبيرا بدليل
يسئلون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري هذه الباء بمعنى
في تشقق السماء بالشقرة على ان الغمام جعل كالآلة التي تشقق بها العاشر الاستعلاء نحو من ان
تأمنه بقنطار بدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه من قبل الحادي عشر التبعيض اثبته الاصمعي
والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله اى منها قال المحشي
ويمكن ان يكون الباء سببية اى ان العين في اللطافة بحيث تدعو الناظر اليها ان يشرب منها الثاني
عشر القسم وهو اصل حروفه ولذلك خصت بجواز الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن و
دخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله
هل قام زيد اى اسألك مستحلفا بالله الثالث عشر الغاية نحو وقد احسن بي اى الي وقيل ضمن احسن
معنى لطف الرابع عشر التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع على ما في المغني احدها الفاعل
وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة نحو احسن بزيد على قول الجمهور والغالبة في فاعل
كفى نحو كفى بالله شهيدا والجزم بزيادتها هو الصحيح كما في الارتشاف وقال الزجاج دخلت الباء لتضمين
كفى بالله شهيدا والجزم بزيادتها معنى اكتف اى فهي للتعدية قال ابن هشام في المغني وهو من الحسن
بمكان ويصححه قولهم اتقى الله امرء وفعل خيرا يثب عليه اى ليتق وليفعل بدليل جزم يثب و
يوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من
ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها
الخبر انتهى ويشكل عليه اسناد الفعل الى الضمير المخاطب وهو غير جائز قالوا ومن مجيء كفى هذه مجردا
عن الباء قول الشاعر ويخبرني عن غائب المرء هديه كفى الهدي عما غيب المرء مخبرا ولا تزاد الباء

فاعل

الباء في فاعل كفى التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وقى والاولى متعدية لواحد كقوله قليل منك
يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال
والضرورة كقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه الثاني مما تزاد فيه الباء المفعول
نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة قال ابن هشام وكثرت زيادتها
في مفعول عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام
خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى
بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع قال المرادي في الجنى وزيادة الباء في المفعول غير مقيسة مع كثرتها
لكن جزم الرضي بانها تزاد قياسا في مفعول عرفت وعلمت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست الثالث
المبتدأ وذلك في قولك بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا ومن الغريب انها
زيد فيما اصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط ان يتأخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا
بنصب البر وقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه الرابع الخبر قال ابن هشام في
تذكرته زيادة الباء في الخبر على ثلاثة اقسام كثير وقليل واقل فالكثير في ثلاثة مواضع وذلك بعد ليس
وما نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وبعد اولم يروا نحو اولم يروا ان الله الذي خلق السموات
والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لانه في معنى اوليس الله بقادر وهو راجع الى المسألة الاولى
في المعنى والقليل في ثلاثة مواضع بعد كان واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن
باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل وبعد ظن واخواتها منفية كقوله دعاني اخي والخيل بيني وبينه
فلما دعاني لم يجدني بقعدد وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله
فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب والاقل في ثلاثة مواضع بعد لكن
ولكن وهل ولا الاولى كقوله فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب والثاني كقوله
ولكن اجرا لو فعلت بهين والثالث كقوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم انتهى وقال الرضي زيادتها
في الخبر ضربان غير موجب فينقاس وقد مر مثاله وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الاخفش
ومن تابعه وجعلوا منه جزاء سيئة بمثلها والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر انتهى
الخامس الحال المنفي عاملها كقوله كائن دعيت الى باساء داهمة فما انبعثت بمزؤود ولا وكل
ذكره ابن مالك السادس التوكيد بالنفس والعين نحو جاء زيد بنفسه او بعينه واللام و
هي مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه في غير لغة خزاعة نحو لكم ولنا وتكسر في لغتهم مطلقا وهذا في
غير ياء المتكلم فانها تكسر معها وفي غير المستغاث المباشر ليا فانها تفتح معه نحو يا لله وبلغة
تفتح الداخلة على الفعل نحو لتزول منه الجبال قال الرضي ونقل فتحها مع جميع المظهرات ولها معان
منها احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله الثاني الاختصاص نحو الجنة للمؤمنين

الثالث الملك نحو له ما في السموات وما في الارض وبعضهم يستغني بذكره عن ذكر المعنيين قبله ويمثلها
للاشتراك الرابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا الخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا
السادس التعليل نحو لتحكم بين الناس ومنها اللام الثانية في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف و
هل هو فعل من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو او اسم هو حال من المنادى اي مدعوا لعمرو قولان
لم يطلع ابن عصفور على ثانيهما فنقل الاجماع على الاول السابع موافقة الى نحو بان ربك اوحى لها الثامن
موافقة على نحو يخرون للاذقان التاسع موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة العاشر
موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة
افضل الحادي عشر موافقة عند كقولهم كتبته لخمس خلون الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلاة
لدلوك الشمس الثالث عشر موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه
قال ابن الحاجب وقال ابن مالك وغيره هي لام التعليل وقيل غير ذلك الرابع عشر التبليغ وهي الجارة
لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له الخامس عشر الصيرورة وتسمى لام
العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانكرها البصريون ومن
تبعهم وردوها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب وسياتي عليهما مزيد كلام في حرف لا العتيم
ان شاء الله السادس عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد السابع
عشر التعجب المجرد عن القسم ويستعمل في النداء كقولهم يا للماء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وفي غيره كقولهم
لله دره فارسا ولله انت الثامن عشر التعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو وقال في التصريح لان ضرب
متعد في الاصل ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدي بالهمزة
المزيدة وباللام الجارة وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم
ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني
على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته او لا فذهب الكوفيون الى الاول والبصريون
الى الثاني انتهى التاسع عشر التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي
ومفعوله كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد ومنها اللام المسماة
بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين تقوية للاختصاص كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام
تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان ارجحهما الثاني لان من شأن المضاف
ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها اللام المسماة لام التقوية وهي المزيدة لتقوية العامل الضعيف
اما بتأخره نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او بكونه فرعا في العمل نحو فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو
ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو وقد اجتمع التأخير والفرعية في نحو وكنا لحكمهم شاهدين و
منها لام المستغاث عند المبرد واختاره ابن خروف وسياتي الكلام عليها العشرون التبيين

وهي

وهي على ثلثة اقسام كما في المغني احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها
ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت
لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس قال
ابن بابشاذ في شرح الجمل ولم اعلم انا احدا من اصحابنا شرح هذا وبين العلة فيه والقول لم
اختصت اللام بالفاعل والى بالمفعول عندي في ذلك ان اللام لما كانت في باب الاستخبار و
الاخبار تختص بالفاعل في المعنى من نحو قولك لمن هذا الفعل فتقول مجيبا هو لفلان فتاتي
باللام وليس كذلك الى لانها تدخل في باب الاستخبار والاخبار لمعنى اخر نحو قولك
الى من يصل هذا الفعل فتقول الى فلان فان قيل فلم كانت اللام في اصلها للفاعل والى
في اصلها للمفعول قيل ان اللام معناه في الاصل الملك والاستحقاق للفاعلين الذين
ملكوا واستحقوا الاشياء والى معناها انتهى والغاية منتهى لفعلك فلذلك اختص بما
ذكرناه انتهى الثاني والثالث ما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية وما يبين فاعلية
غير ملتبسة بمفعولية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استؤنف
بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعولية
سقيا لزيد وجدعا له التقدير ارادتي لزيد ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وويحا له فانهما في معنى خسر وهلك
تنبيه ومما يجر الظاهر والمضمر من حروف الجر الثلثة الاتية ذكرها في باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا
وسبعة تجر الظاهر فقط وهي مذ ومنذ بضم الميم فيهما بثبوت النون الساكنة بعد الميم في الثانية
وكسرها لغة بني سليم وقال ابو حيان حكى اللحياني في نوادره كسرها عن بني سليم وكسر منذ عن عكل
انتهى قالوا ومذ بحذف النون اصل منذ بدليل رجوعهم الى الضم عند ملاقاة الساكن نحو
مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ من طول فيضم مع عدم الساكن وقال
ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط
وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ وان كانت حرفا فهي اصل وقال في النهاية قالوا منذ مركبة من
وفيه نظر اذ قالوا اصل منذ منذ فيلزم على قولهم ان المخففة من ان وان حرف وان ربت ... الا
عشر احرف حكاه المرادي في الجنى الداني ثم قال قلت الذي يظهر ان مرادهم انه كان اصلها منذ فخففتها
فحذفت نونها فتحركت حملا على اصلها الا ترى انهم قالوا الا على على منذ التحريك فلو كانت فرعا منذ
هذه لما ردت في الحكم انتهى **ويختصان بالزمان** غير المستقبل من ماض او حال وكان على التقييد
بذلك لئلا يتوهم انهما يجران لمطلق الزمان وليس كذلك فانهما لا يستعملان في الزمان المستقبل
اتفاقا كما قال الرضي ومعناهما ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا كقوله اقوين مذ حجج ومذ دهر
وقوله وربع عفت اثاره منذ ازمان اي من حجج ومن ازمان والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رايته مذ يومنا

ومنذ يومنا اي في يومنا وجوهن والى انكان معدود اخوما رايته منذ او منذ ثلثة ايام اي من ابتدائها
الى انتهائها رُبّ والقول بحرفيتها كما اشعر عليه هذه العلامة السابق هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين
والاخفش فيما احد قوليه وابن الطراوة انها اسم وهو مرتضى الرضي وفيها عشرون لغة ضم الراء وفتحها
مع تشديد البا وتخفيفها والتجرد من التا والحاقها مع التا مفتوحة وساكنة او مع ما او معهما وهذه ستة عشر
وضمها مع اسكان البا وضمها وفتحها ثمانية اقوال احدها انها للتقليل دائما وعليه الاكثرون
الثاني انها للتكثير دائما الثالث انها لهما على السوا الرابع انها لم توضع لواحد منهما بل هي حرف اثبات
لا يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج الخامس للتكثير في مواضع المباهاة والافتخار و
للتقليل فيما عداه السادس لمبهم العدد تكون تقليلا وتكثيرا السابع للتقليل كثيرا والتكثير قليلا
الثامن عكسه اي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وهو الذي جزم به ابن مالك في التسهيل والمصنف ابن هشام
في المغني قال فمن الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقوله عم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم
القيمة وسمع اعرابي يقول بعد انقضا شهر رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن
يقومه وقال الشاعر ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وجه الدليل ان الاية والحديث والمثال
مسوق للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التقليل ومن الثاني قوله الا
رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غرا في حر وجهه مجللة لا تنقضي
لاوان ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان اراد ادم وعيسى عليهما السلام والقمر انتهى وانما
وقوله لم يلده باسكان اللام واصله لم يلده بكسرها واسكان الدال ثم سكنت اللام تشبيها له بكتف
فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة اليا او بالضم اتباعا لضمة الها قاله الدماميني وتختص
رب بالظاهر النكرة لفظا ومعنى او معنى فقط نحو رب رجل واخيه ويجب وصفها اي النكرة
ولا يلزم خلافا للمبرد وابن السراج والفارسي واكثر المتاخرين منهم الشلوبين وفي البسيط انه راي
البصريين لانه لما يحذف غالبا جعل التزام الوصف كالعوض والاول هو ظاهر نص سيبويه وعليه نص
الاخفش والفرا والزجاج وابن طاهر وغيرهم واختاره ابن عصفور لانها لما فيها من معنى القلة و
الكثرة مغن عن الوصف كما في كم الخبرية واحتج له بقول ام معوية يا رب قائلة غدا يا لهف ام معوية
وقوله الا رب مولود البيت ويغلب حذف متعلقها ومضيها وقد تحذف هي ويبقى عملها وذلك بعد
الفاء كثيرا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد الواو كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله وبعد بل
قليلا كقوله بل بلد ملء الفجاج قتمه وهو مع التجرد اقل كقوله رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحيوة
من جلله تنبيهات الاول قد تجر رب ضميرا غيبة فيلزم افراده وتذكيره وتفسيره بتمييز مطابق
للمعنى نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه امراتين وربه نسا وقلة ذلك و
شذوذه لم يذكره المص فجعلها مما يجر الظاهر فقط وقد صرح بضعف ذلك في بحث المضمرات وتبع في

ابن مالك

ابن مالك ومنعه ابو حيان فقال انما ذكره ابن مالك في بعض كتبه من القلة وفي بعضها من الشذوذ ولم يحك الا
النحويون اورده ذلك على سبيل المجاز للجواز وانه نص على الشذوذ ولا تعليل الا انه عنى بالشذوذ خروجه عن
القياس وبالقلة قلته بالنسبة الى جرها المظهر لانه اكثر من جرها المضمر انتهى وقد تقدم الكلام
على تعريف هذا الضمير وتنكيره في صدر الكلام فليراجع الثاني تنفرد رب من بين حروف الجر بوجوب
التصدير كذا قاله الغير واحد قيل لانها للانشاء مثل كم وقيل لانها للقلة التي هي بمنزلة النفي و
النفي له صدر الكلام قال الدماميني واستشكل ابو حيان وجوب التصدير بوقوعها خبرا لان في قوله
اماوي اني رب واحد امه قتلت فلا اسر لديه ولا قتل وهذا لا يراه غلط ظاهر فانما البيت
لا ينافي التصدير بدليل ان زيد اما قام ونيد انه لقائم وزيد لابوه قائم وقد تبعه بعض شراح التسهيل
على هذا الغلط انتهى وهذا البعض هو ابن ام قاسم المرادي والتا وتختص باسم الله تعالى نحو
تالله لاكيدن اصنامكم والحكاية الاخفش ترب الكعبة فشاذ واشذ منه حكاية ابن خالويه
تالرحمن وتحياتك ويلزمها التعجب قال الزمخشري في تالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حروف
القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد
على يده وتاتيه مع عتو نمرود وقهره قال السفاقسي في اعرابه بعد نقله هذا الكلام ما قاله من البدل
قاله كثير من النحاة ولا يقوم عليه دليل وقد رده التسهيلي ومقتضى النظر انه ليس شي منهما اصلا للاخر
وقوله فيها معنى التعجب نص وصحيح على ان ذلك لازم في لام القسم واما التا فقد يكون معها التعجب وقد لا يكون
انتهى قلت وقد نص غير واحد من النحاة على ان ذلك لازم في التا ايضا وحتى وهي لانتهاء الغاية مكانا
نحو اكلت السمكة حتى راسها او زمانا نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ويجب مجرورها اذا كان مسبوقا
بذي اجزاء ان يكون اخرا او متصلا بالاخر فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير اخر
فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزءا لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى
يوم العيد فالجر بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يتعين دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثا جاز
بها الجر ويجوز العطف تنبيه متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدمه عمل بها والا
فقال اصحابنا الحكم بالدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى
والدخول في حتى قال ابن هشام في المغني وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في دخول ما بعد حتى
وليس كذلك بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة والفرق ان العاطفة بمعنى الواو انتهى
وجعل الرضي دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مما لا يتوهم ابن الحاجب ذكره في الكافية
من حيث انها بمعنى مع كثيرا والى حتى لا تكون بمعنى مع قال بعض المحققين والقياس ان يكون حكمه
بان الحق الحاقه بمعنى مع قليلا ايضا متوهما من دخول ما بعدها في حكم ما قبلها الا انه لم يذكره
والكاف ولها خمسة معان احدها التشبيه نحو زيد كالاسد الثاني التعليل اثبته قوم ونفاه

الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان تكون الكاف مكفوفة لحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه الحق
جوازه في المجردة عن ما نحو وحكاية لا يبغي الكافر وتاي لجب لعمرو لا ادحم في القوم عا الكافر كما في
المثال وما للصحيح نحو فاذكروه كما هداكم اي لاجل ايشرايا كم الثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون
قيل لبعضهم كيف اصبحت فقال كخير وقيل الكاف كما انت عليه ان للعوض على ما انت عليه وفي هذا المثال
اعاريب ذكرها في المغني الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت
ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب قال ابن هشام الخامس التوكيد
وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ لا بد من الحكم بزيادة احدهما اذ في التشبيه والمضاف المضمر ليس
مثل مثله فيلزم اثبات المثل وهو نفي المثلية عن ذلك المثل وهو محال فلا سبيل الى الحكم بزيادتها
مثل لان زيادة ما هو على حرف واحد اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحرف لانه اولى بالزيادة من
الاسم بل قيل ان زيادة الاسم لم تثبت فكانت الكاف هي الزائدة قال ابن جني وانما زيدت لتوكيد
نفي المثل لان زيادة الحرف كاعادة الجملة ثانيا هذا قول الجمهور وقيل الكاف غير زائدة والزائد
مثل وليس بشيء لما مر وقيل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة
وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول ولا اشكال في
زيادة الكاف كما جزم به ابو حيان في الارتشاف وان تردد فيه بعضهم **تنبيه** لا يرد على كلام المصنف
جر حتى والكاف للضمير في قوله انتحال نقصد كل فج وقوله وام اوعال كها او اقربا لانه
ضرورة خلافا للمبرد والكوفيين **والواو** وهي القسم ولا تتعلق الا بمحذوف نحو والقران الحكيم والواو
فان تلتها واو اخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو العطف والا لاحتاج كل من الاثنين
الى جواب واما واو رب فالصحيح انها واو العطف وان الجر بعدها برب مقدرة خلافا للكوفيين و
المبرد **ولا تختص** هذه الثلاثة اي حتى والكاف والواو **بظاهر معين** كما اختص ما قبلها بامر **فائدة**
من حروف الجر ما لفظه مشترك بين الاسمية والحرفية وهو ستة احدها وثانيها عن وعلى فيقعان
اسمين بمعنى جانب وفوق وذلك اذا دخلت عليهما من كقوله من عن يميني تارة وامامي وقوله غدت من
عليه بعدما تم ظمؤها قال ابن هشام في المغني ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك والابتداء
الغاية عند غيره قال لو قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة وخلافها فاذا
جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية انتهى ولا تجر عن في المشهور الا عن وقيل يجر
بعلى وهو نادر والمحفوظ بيت واحد وهو على عن يميني مرت الطير سنحا قال الدماميني في شرح
التسهيل ولا اعرف من اشترط تماما ولا تقيد اسمية عن وعلى بحالة دخول من عليهما كما يغلط
فيه كثير فاذا قلت زيد على السطح صحت عن البدل احتمال الاسمية الثالث الكاف حكاه ابن عصفور
في شرح ابيات الايضاح عن ابن الانباري فقال ان الكاف تستعمل اسما فيقال اضحكت من اليك

كما يقال

كما يقال مذ ومنذ من عليه وهو غريب الرابع والخامس مذ ومنذ فيكونان اسمين وذلك في موضعين احدهما
ان يليهما اسم مرفوع نحو ما رايته مذ يومان او منذ يوم الجمعة وفيهما ح قولان احدهما انهما مبتدان وما بعدهما
خبر عنهما والجملة التاخير اجزاء والرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وقوم
من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناها الامد ان كان الزمن حاضرا او معدودا واول المدة ان كان
ماضيا الثاني انهما ظرفان مخبر بهما عما بعدهما وهو مذهب الاخفش والزجاج والزجاجي ومعناهما بين
وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان في الحضر والانقضاء بما فيه من
التضعيف الثالث انهما ظرفان وما بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان او يوم
الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي الرابع انهما ظرفان
وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان بناء على ان منذ مركبة من
كلمتين من وذو الطائية وهذا قول لبعض الكوفيين الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو
الغالب كقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره او اسمية كقوله وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وفيهما
ح قولان احدهما وهو المشهور انهما ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة والثاني
انهما مبتدان فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة السادس الكاف فيقع اسما مرادفا لمثل ولا يكون كذلك
عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم و
قال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف
في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في
قوله تعالى كهيئة الطير فانفخ فيه ان الضمير راجع الى الكاف من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك
الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى ووقع مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما ذكروا لسمع في الكلام
مثل مررت بكالاسد ونقل في شرح بانت سعاد عن ابن مضاء انها اسم ابدا لانها بمعنى مثل و
هو غريب وتعين الحرفية حيث كانت زائدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء وحيث وقعت هي
ومخفوضها صلة كقوله ما يرجى وما يخاف جميعا فهو الذي كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك
في اجازته ان يكون مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا
تخريج للفصيح على الشاذ **تتمة** اثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور
في النعت كقولهم هذا جحر ضب خرب والتوكيد كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم بجر كلهم
بالمجاورة لانه توكيد لذوي المنصوب لا الزوجات والا لقيل كلهن وقيل في عطف النسق ايضا
وامسحوا برؤوسكم وارجلكم فانه معطوف على ايديكم لانه مغسول قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا
ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما تابعان بلا واسطة فهما
اشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف انتهى قال الدماميني في الحضر الحي في صاحبنا

الشيخ شمس الدين الحنفي المعروف بابن الشاد انه كان بيده كراسة من تفسير المغلطاي او غيره وفيها ان الحاكم
فاية الوضوء تخفيض بالمجاورة فالجئنا الى الشيخ جمال الدين بن هشام وهو جالس عصريا بجامع عمرو بن العاص
فاعتبر الكلام المذكور في الربط البادي ان يتكلم عليه فنظر في تلك الكراسة ثم القاها الى وقال الحجة وخفض ... فالى
وكتب بهذا الكلام وادم به في وجه صاحبه فتركته ومضيت انتهى وزاد ابن هشام في شرح الشذور
عطف البيان قال لا يمتنع في القياس لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع قال وينبغي امتناعه في
البدل لانه في التقدير من جملة اخرى فهو محجوز تقديرا انتهى وكذا قال ابو حيان وزاد لا نعلم احدا اجاز
فيه ولا نحفظ من كلامهم انتهى قال في المغني وانكر السيرافي وابن جني الجر بالمجاورة مطلقا وقالا
قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل هذا جحر ضب خرب الجحر منه بتنوين خرب
ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب
جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير
من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس انتهى وقصر الفراء على السماع ومنع القياس
على ما جاء منه فلا يجوز هذا جحر ضب خربة بالجر وخصه قوم بالنكرة وهو مردود فقد سمع في المعرفة وهل
يختص بالنعت المفرد قال الخليل نعم وسيبويه لا بل يجري في المثنى قال وابو حيان وقياس الجر ان لا يختص
والمانع يقول لم يكن يرد الا في الافراد وهو موقوف عند ذي القرا تنبيه حكم الجر على الجوار من جملة صور
الاتباع ويتعلم على الجوار ما يشير اليه ومعنا يندفع اشكال القصور العامل في مجاورة لا يصح ان
يكون عاملا فيه من حيث انه ليس له في الخفض وانما هو لغيره وما عمل غيره لا يقتضي جرا اذ هو غير مجرور
هنا انقضى كلام المص ره على النوع الثالث من التوابع للعربيات من الاسماء وهو ما يرد مجرورا لا غير فشرع في
النوع الرابع وهو ما يرد منصوبا وغير منصوب النوع الرابع من المعربات من الاسماء ما
يرد منصوبا وغير منصوب وهو اربعة الاول المستثنى وهو المذكور بعد الا غير الصفة واحدى
اخواتها وهي غير وسوى بلغاتها وخلا وعدا وحاشا بلغاتها وليس ولا يكون للدلالة متعلق بالمذكور
على عدم اتصافه اي المذكور بما نسب لسابقه ولو كان سابقه حكما نحو قام القوم الا زيد وما قام الا زيد
فزيد في المثال الاول مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بعدم القيام التي نسب الى سابقه حكما
وهو احد اذ التقدير ما قام احد الا زيد وشمل حد المستثنى المتصل والمنقطع ولذلك بينهما مفصلا
بقوله فان كان المستثنى مخرجا حقيقة من متعدد لفظا او تقديرا فمتصل نحو جاء وقام القوم الا زيدا
وما جاء الا زيد والا يكن مخرجا من متعدد لفظا ولا تقديرا فمنقطع نحو جاء القوم الا حمارا فحدهما
الاول قال ابن الحاجب لا يمكن جمع المستثنى المتصل والمنقطع في حد واحد لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن
جمع شيئين مختلفي الماهية في حد فلذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة اما
تضمنا او تصريحا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد واحد و

الدليل

الدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج بل لا يمكن جمعهما في حد واحد
باعتبار اللفظ لانه يختلف الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا
واخواتها انتهى قال الرضي ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر
غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان
او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا
في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فخرج هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاء في
القوم الا حمارا لمخالفة القوم الحمار في المجيء انتهى وعلى هذا جرى المص في تعريفه المذكور الثاني يرد على
الاستثناء المتصل اشكال مشهور وهو لزوم التناقض في المستثنى وذلك انك اذا قلت مثلا قام
القوم الا زيدا فقد اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيدا نفي القوم الا زيدا
نفي عنه القيام الذي ثبت له في ضمن القوم فيلزم التناقض وكذا قولك اضرب القوم الا زيدا يلزم
ان يكون زيد مطلوبا ضربه وغير مطلوب وهذا لا يتصور في كلام العقلاء وقد ورد في الكتاب العزيز
من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في
جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واختلفوا في التفصي عن هذا الاشكال فقال
بعضهم يختار ان المستثنى غير داخل في المستثنى منه فالقوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم
اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غيره
انتهى وكان المص ره ارتضى هذا الجواب حيث قال في الحد هو المذكور بعد الا واخواتها للدلالة على عدم
اتصافه بما نسب لسابقه لكن قال الرضي انه ليس بشيء للاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج
لا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا
لان الواحد داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال ابو بكر الباقلاني
وعبد الجبار المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد لما بقي فقولك له عشرة الا واحدا بمعنى
له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج ورد عليهما بانه لم يعهد اسم مركب من
اكثر من لفظين قيل وليس بشيء لانه يبقى بالجملة وان طالت ثم يرد عليهما انه لا يتصل بين اجزاء الكلمة
بكلمة اخرى ولا اباء عن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة امام الامير في ساحة البلد الا زيدا انتهى وقال اخرون
واستحسنه الرضي المستثنى داخل في المستثنى منه والتناقض غير لازم لانه انما يلزم لو كانت النسبة الى
مجرد المستثنى منه وليس كذلك بل النسبة الى المستثنى منه والمستثنى معا فانما اجري الاعراب على المستثنى منه
ان كان المنسوب اليه الجميع لان العادة اجراء الاعراب على ما اجزاء المنسوب اليه غير مفرد والاعراب على الجزء
الاخير بكونه مضافا اليه او تابعا من التوابع او شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى مخرج قبل الاسناد
الى المستثنى منه قال الرضي وهذا الجواب هو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها انتهى قال بعض المتأخرين

وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه محكوما عليه لان المستثنى منه لانه غير ممكن ولا عن النسبة لانه لا نسبة
فكيف يتصور اخراج ونحن نقول النسبة المسند الى المستثنى منه فاخرج من النسبة المستثنى ثم حكم او طلب فلا
تناقض فتامل تاملا شافيا وقد سبقه الى هذا صاحب غاية التحقيق حيث قال انه داخل من حيث اللفظ
واللفظ فاخرج عنه في التركيب الحكم انتهى فتامل تنبيه هذا الثاني انما سمي المتصل متصلا لانه
داخل في دلالة منطوق المستثنى منه والمنقطع منقطعا لدخوله في دلالة مفهومه ودلالة المنطوق
اقوى فسمي المخرج منها متصلا بخلاف دلالة المفهوم فانها ضعيفة الرابع لا يشترط في المنقطع ان
يكون من غير جنس المستثنى منه بل ان لا يكون داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء سواء كان من جنس
المتعدد كقولك جاء في القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا
حمارا فتبين ان الا المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم الخامس حرك بعض المتاخرين
هنا بحثا فقال لعله كان الاستثناء كله متصلا ولكن تارة يكون المخرج منه مذكورا وتارة يكون مقدرا
فيكون الاصل في نحو ما فيها احد الا حمارا ما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمارا وما يتبعه يشمل الابل والبقر
والغنم وغير ذلك فاستثنى الحمار منه ودل على هذا المحذوف استثناء الحمار كما دل على تقدير احد في الاستثناء
المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الاخراج زيد وعلى تقدير على حال من الاحوال في ما جاءني زيد الا راكبا
وكذا القول في البواقي ويكون الفرق بين هذا الذي يسمونه منقطعا والاستثناء المفرغ اشتغال
العامل بمطلوبه في نحو ما جاء في احد الا حمار او عدم اشتغاله فيما جاءني الا زيد ولجاب هذا الباحث بان
ذلك اذا سلم لم يخرج عن الانقطاع باعتبار الظاهر وان كان متصلا باعتبار التقدير فانا صرحنا الا هما
بالاعتبارين المختلفين فلا باس بقصره على احدهما لقصد التمييز بينه وبين نوع اخر في الغرض وحقيقة
وهو المتصل لفظا انتهى فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه لفظا بل نوي ويسمى الكلام ح ناقصا
اعرب بحسب اقتضاء العوامل من رفع ونصب وجر لقيامه مقام المستثنى منه لكن لا اصالة اذ هو لا
في التحقيق عامله في ذلك المقدر ولكن لما حذف وقام المستثنى مقامه عمل فيه لا بطريق الاصالة
ما قام الا هند وقيل بطريق الاصالة لصحة الفصل بالا وفيه نظر اذ الفصل انما يكون مسوغا لترك
التاء فحمله لا مقتضيا لتركها وجوبا او اختيارا وما قام الا هند يجب فيه ترك التاء عند قوم ومختار
عند اخرين وهو الحق بدليل قوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم وسمي المستثنى مفرغا
اي مستثنى مفرغا لانه الاسم لا مفرغ وحده وانما سمي بذلك تسمية له باسم عامله لانه هو المفرغ في الحقيقة
اذ لم يشتغل بمستثنى منه يعمل فيه لفظا ففرغ عنه للعمل في المستثنى فالحاجة الى ما قاله بعضهم من ان المراد
بالمفرغ المفرغ له على الحذف والايصال كما يراد بالمشترك فيه لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه على انه
لك ان تفسر المفرغ عن اعرابه لاعراب المستثنى منه وذلك ان تجعل اسم مكان لوقوع التفريغ فيه تنبيهات
الاول التفريغ لا يكون في المصدر المؤكد لعدم الفائدة ونحو ان نظن الا ظنا محمول على انه مصدر نوعي

اى

اى الا ظنا ضعيفا ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر نحو ان هي الا اسماء سميتموها والمفعول
نحو لا يعلمهم الا الله والنائب عن الفاعل نحو فهل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا نكلف نفسا الا
وسعها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحاها والمفعول له نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه
الله ولا يكون في المفعول معه فلا يقال لا تسر الا والنيل قال الرضي ولعل ذلك انما بعد الا كالمنفصل
من حيث المعنى فقبل الجنا الفعل نفيا واثباتا والواو ايضا مؤذنة بنوع من الانفصال فاستهجن عمل
الفعل مع حرفين مؤذنين بالانفصال واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد الا وغلامه
راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو انتهى ويكون في الملحقات بالمفعول كالحال نحو ما
جاءني زيد الا راكبا ولا ينفقون نفقة الا وهم كارهون والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء واما
التوابع فانما يقع التفريغ منها في البدل نحو ما سلب زيد الا ثوبه واما لعطف النسق فلا يكون فيه
لما تقدم وعطف البيان والتاكيد فانما التفريغ ضرورة انه لا يكون الا في متعدد مماثل والمتعدد
ينافي عطف البيان لانه اما علم او مختص مثله فلا يمكن ان يقدر عطف بيان متعدد شامل للمذكور و
غيره وكذا التاكيد لانه ليس لنا الفاظ تاكيدية عامة تشمل المستثنى وغيره حتى تقدرها ويخرج
منها التاكيد المستثنى واما الوصف فجوز الرضي وصاحب اللباب وقوع التفريغ فيه نحو ما جاءني
احد الا ظريف وما لقيت احدا الا تميميا وفي المغني لابن هشام ان التفريغ لا يجوز في الصفات
ولم يحك جوازه الا عن الزمخشري وابي البقاء قال وكلام النحويين بخلاف ذلك وظن التفتازاني ان
المسئلة اجماعية فقال في شرح المفتاح لا خلاف في جواز الاستثناء المفرغ في الصفة الثاني كل استثناء
مفرغ لا يكون الا متصلا لانه يعرب على حسب العوامل فيكون من تمام الكلام واليه النسبة ولذلك
لم يجز نصبه على الاستثناء الثالث يقدر المستثنى منه في المفرغ بقدر الضرورة وما يتناول المستثنى
يناسبه في جنسه ووصفه فتقدر في نحو ما ضربت الا زيدا احدا اي احدا وما جئت الا راكبا اي على حال
من الاحوال وما ضربته الا تاديبا اي لغرض وقس على ذلك الرابع من العرب من يشغل العامل في
التفريغ بمحذوف وينصب ما بعد الا على الاستثناء نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا زيدا فزيد في
المثالين منصوب على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف وهذا انما يكون فيما يمكن حذفه فلو قلت
ما قام الا زيد لم يجز النصب لان الفاعل لا يحذف واجازه الكسائي على مذهبه في جواز حذف الفاعل
قاله المرادي في شرح التسهيل والكلام معه اي مع المستثنى المفرغ غير موجب بفتح الجيم وهو ما لم
يتقدمه نفي او شبهه من نهي او استفهام انكاري غالبا لان الاستغراق اشتراك افراد الجنس في
وقوع الفعل منها اعطيها في الغرو اصابها ولكن ذلك ممكن وهو قليل جدا فكان غير الغالب نحو كل
حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح وقرات الا يوم كذا اذ لا يبعد ان تقرا في جميع الايام
الا اليوم المستثنى وهذا بطل استقامة المعنى كما قال ابن الحاجب وفسر بعضهم استقامة المعنى بان يكون

الحكم ما يصح ان يثبت على سبيل العموم كالمثال الاول او تكون هناك قرينة دالة على انه اراد بالمستثنى منه بعض
معين يدخل فيه المستثنى قطعا كالمثال الثاني لظهور ان المتكلم لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع
او الشهر او مثل ذلك انتهى قال ابن مالك في شرح التسهيل اذا كان في الايجاب معنى النفي عومل معامله
نحو صمت الا زيدا وصمت الا يوم الجمعة فانه بمعنى لم اجد ولم افطر **تنبيهان الاول** لا يقال ما
زال زيد الا عالما وانما كان ظاهر الكلام غير موجب لان معنى زال نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد
الايجاب الدائم فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا صفة العلم وهو محال **الثاني**
اذا كان الموجب لا نه الا المنفي كلولا ولو فذهب المبرد الى جواز التفريغ معه نحو لولا القوم الا
زيد لاكرمتك ولو كان معنا الا زيد لغلبنا قال ابو حيان في الارتشاف والصحيح انه لا يجوز **وان ذكر**
مع المستثنى المستثنى منه وجيء بالكلام حتى تاما فقيه تفصيل **فان كان الكلام موجبا** وهو ما لم يتقدمه
شيء مما تقدم **نصب المستثنى** وجوبا سواء كان متصلا نحو قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا او منقطعا نحو
جاء القوم الا حمارا تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر او تقدم نحو قام الا زيدا القوم واختلف في عامل
النصب فقيل هو الا لاختصاصها بالاسم وليست كالجزء منه فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك وبهذا
نسب سيبويه والمبرد والزجاج والجرجاني واختاره ابن مالك وابن هشام وقيل العامل ما قبل الا بواسطتها
وهو رأي السيرافي وقال ابن عصفور وغيره هو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين
قال الشلوبين هو مذهب المحققين وقيل هو ما قبلها استقلالا واليه ذهب ابن خروف ونسبه الى سيبويه
فعلى هذا كل من هذه المذاهب ينسب الى سيبويه فكل يدعون وصلا بليلى وليلى لا تقر لهم بذاكا
وقيل هو استثنى مضمرا حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج وفي التابع انه نص المعلم قال الفارسي
وهو صايرته في صبيان شيراز ثم انقلب المستثنى في قولك جاء القوم الا زيدا فقال الامير بتقدير
استثنى زيدا فقال لم لا تقدره امتنع زيد فانقطع الفارسي وقال هذا جواب ميداني ثم كتب فيه
شيئا وقيل العامل ان بفتح الهمزة وتشديد النون مقدرة بعد الا حكاه السيرافي عن الكسائي
فالتقدير في نحو قام القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وقيل غير ذلك وهو خلاف لا ثمرة له **تنبيهان**
الاول ظاهر كلام المص تعين النصب في الكلام التام الموجب عند جميع العرب وليس كذلك بل الابدال
فيه لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع وقال ابن مالك في توضيحه انه
لا يعرفه اكثر المتأخرين في هذا النوع الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر و
محذوفه فمن الاول قول ابي قتادة احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم ومن محذوفه قوله عليه الصلوة والسلام
كل امتي معافى الا المجاهرون بالمعاصي وقراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل اي الا قليل منهم لم يشربوا
بذلك في مختصره العيني وقال ابو حيان في النهر اذا تقدم موجب جاز فيما بعد الا وجهان النصب على
الاستثناء وهو الافصح وان يكون بعد الا تابعا للاعراب للمستثنى منه ان رفعا فرفع او نصبا فنصب او جرا فجر

سواء كان

سواء كان ما قبل الا ظاهرا او مضمرا قال واختلفوا في اعرابه فقيل هو نعت وانه ينعت بما بعد الا الظاهر والمضمر
وقيل انه ينعت بما بعدها الا النكرة او المعرف بال الجنسية بلام الجنس فان كان معرفا بلام العهد او الضمير
لزم النصب على الاستثناء ويدفع انه من الاتباع قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان **الثاني**
اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه تحتم نصبه ايضا مطلقا سواء كان متصلا او منقطعا وسواء كان في سياق
الايجاب كقام الا زيدا القوم او في غيره كقول الكميت وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مذهب الحق
مذهب ولا يصح الابدال لان التابع لا يتقدم على المتبوع هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون والبغداديون
غير النصب في المسبوق بالنفي نحو ما قام الا زيدا قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بهم يقول ما
لي الا ابوك ناصر وقال حسان اذا لم يكن الا النبيون شافع قال ابن هشام ووجهه ان العامل فرغ
لما بعد الا وان المؤخر عام اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى لكنه بدل كل من بعض فان المتبوع اخر
صار تابعا كما مررت بمثلك احد انتهى وقال ابن الضائع اليه انه يقال هو بدل من الاسم مع الا في هذين
فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة انتهى **وان لم** يكن الكلام موجبا بل كان غير موجب ففيه تفصيل
فان كان المستثنى متصلا فالاحسن والفصيح **اتباعه** اي المستثنى للمستثنى منه **على اللفظ** بدلا منه
بدل بعض من كل عند البصريين ومعطوفا نسق عليه عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في
باب الاستثناء خاصة وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة فانما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي
بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي قال ابن هشام في المغني واعترض مذهب البصريين بان بدل البعض
لا بد له من رابط ولا ضمير يعود الى المبدل منه وانه مخالف المبدل منه فان المبدل موجب والمبدل منه منفي
واجيب عن الاول بان الربط بالاستثناء اغنى عن الربط بالضمير لظهوره في افادته البعضية وعن الثاني بانه
لا منع من التخالف مع المنفي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف
النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء القوم الا زيد قولنا
الا زيد بدلا والاعراب على الاسم قال الرضي رح واعترض مذهب الكوفيين باطراد قولهم ما قام
الا زيد وليس شيء من حروف العطف يلي العوامل قال ابن هشام في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في
التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى قال الدماميني لكن يلزم عليهم جواز حذف المعطوف عليه مطردا
والغرض انه قليل انتهى **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة ليس في الابدال ما يخالف حكم المبدل منه في الا
وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبته لزيد وهو المبدل منه
نحو قوله تعالى ما فعلوه **الا قليل** منهم قراءة السبعة بالرفع على انه تابع للضمير المرفوع المتصل بالفعل
وابن عامر بالنصب على الاستثناء **تنبيهات الاول** ذكر جماعة منهم ابن مالك في التسهيل وابن هشام
في الجامع في هذه المسألة انه يترجح الاتباع على النصب بقيد من آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا
عن المستثنى منه كما جاء في الصحيحين كنتم ما لنا هنا الا زيدا وثانيهما ان لا يكون مردودا به كلام

تضمن معنى الاستثناء نحو ما قام القوم الا زيدا بدلا على من قال ما قام القوم الا زيد فانه في هاتين الصورتين
يترجح النصب على الاتباع اما في الاولى فلان البدل انما كان مختارا لطلب المشاكلة بينه وبين المستثنى منه
مع التراخي لا يتبين ذلك واما في الثانية فلانه غير مستقل والبدل في حكم الاستقلال قال الدماميني
وهذان القيدان لا يعرفهما اصحابنا الا ابن عصفور فانه حكى نحو القيد الثاني عن ابن السراج ورده
انتهى فلا يرد ترجيح على قضية اطلاق المص الثاني قد يقال لا يستفاد من كلام المص حقيقة هذا
الاتباع فينبغي للمص ان يجيء باحد القولين وقد يجاب بانه انما فعل ذلك اشارة الى عدم ترجيح احد الترجيحين
لما في الادلة الثالث على كثيرون ترجيح الاتباع على النصب بما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى
والمستثنى منه في الاعراب قال البدر الدماميني في المنهل وقضية ذلك ان لا يكون البدل في قولنا ما قام احد
الا زيدا مختارا على النصب ضرورة ان المشاكلة حاصلة على كلا التقديرين فيستويان انتهى قلت وقد
صرح بذلك الشيخ محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل قال لو حصلت المشاكلة في تركيب لاستويا و
الاحسن في تعليل ذلك ما علل به بعضهم منهم صاحب الفوايد الضيائية من ان النصب على الاستثناء
انما هو على التشبيه بالمفعول به لا بالاصالة وبواسطة الا والاعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة
فان تعذر اتباع المستثنى بالمستثنى منه على اللفظ لمانع فعلى المحل عملا بالمختار على قدر الامكان
وذلك في ثلاثة مواضع احدها في المجرور بمن الزائدة الاستغراقية نحو ما جاء من رجل الا زيد
فزيد مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالفاعلية لتعذر الابدال من لفظ المجرور
بمن المذكورة لانها وضعت لتقييدات النفي شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور نحو ما جاء
من رجل او كان المجرور تابعا لمباشرها نحو ما جاء من رجل وامراة والا لما صلحت لما تقع بعدها من
النفي ومع بطلان النفي لا يتاتى ان يكون شاملا لافراد ما بعدها ولا يجوز الابدال على اللفظ ايضا على
مذهب الاخفش وان جوز زيادة من في الموجب مطلقا معرفا كان او منكرا لان الكلام فيمن الاستغراقية و
لا يمكن ارتكاب ذلك هنا الثاني المجرور بالباء الزائدة نحو ليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبا به فشيئا منصوب
على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب لتعذر الابدال من لفظ المجرور بها سواء كان المجرور بها
كما مر او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد وقد تقرر ان الا مبطلة لما يقتضيها من نفي واذا
بطل فلا يبقى كذا الثالث اسم لا التبرئة نحو لا اله الا الله فاسم الجلالة مرفوع على البدلية من المحل
سياق لتعذر الابدال من لفظ اسم لا المفتوحة لان لا لا تقدر عاملة بعد الا لانها تعمل في معرفة و
لما قبلها الا في المعنى لانها انما عملت للنفي وقد انتقض بالا والابدال نحو ليس زيد شيئا الا شيئا
لا يعبا به مع انتقاض النفي بها ايضا بالا لان لا انما عملت للنفي فلا تقدر عاملة الا مع وجوده وهو هنا لا
مفقود كما عرفت فصل تقديرها بعدها وليس انما عملت للفعلية لا للنفي فهي بمنزلة ما كان جميعا
فيجوز ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به على البدل لان العمل لكان لا للنفي جميعا فكان بمنزلتها

يصح

يصح تقديرها بعد الا ولما كانت ليس بخلاف ما معناه النفي توهم انها مثل ما بدلا في العمل وليس كذلك
بل عملها للفعلية والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي لم يتغير العمل ولكن لما كان النفي
عن النفي متعذرا توهم ان النفي متعذر قال ابن الحاجب واختلف في المبدل منه اسم الجلالة ما هو فقيل
هو لا مع اسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل هو اسم لا باعتبار محل الاسم قبل
دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء وهو قول الاكثرين ويشكل عليه امران احدهما ان اعتبار المحل
اسم لا على انه مبتدا قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الرضي في بابان والثاني ان
المراعى في البدل صحة حلوله محل اسم لا منه وهو ههنا متعذر واجاب عن هذا ابن هشام بانه يريد
من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يخلفهما ولكن بذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود انتهى
وتعقبه الدماميني بان هذا خروج عن فرض المسئلة لان الاشكال انما ورد على القائلين بان
الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا ابدا انه من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا
رافعا للاشكال انتهى قلت وايضا فما اجاب به ابن هشام قول مستقل كما عرفت قال به
جماعة وحكاه في الصحاح فيكون هذا منه كالخلط بين القولين واجاب الشلوبيني عن ذلك بان
هذا الكلام انما هو على توهم كلام اخر فاذا قلت لا احد فيها الا زيد صح الابدال لانه على توهم ما
فيها الا زيد وكذا يقال في كلمة الشهادة وهو في معنى ما في الوجود اله الا الله فيصح فيه الابدال و
هذا الجواب دافع للاشكالين كما لا يخفى وقيل المبدل منه هو الضمير المستتر في الخبر المقدر العايد
على اسم لا فيكون الاتباع على اللفظ لا على المحل قال ناظر الجيش في شرح التسهيل وهو اولى لان
فيه ابدالا من الاقرب ولانه لا داعي الى الاتباع على المحل مع امكانه على اللفظ انتهى فان قيل ان
قدرت الخبر في كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى الله تعالى من الالهة لا نفي
امكان وجوده وان قدرت ممكن لم يلزم منه الا اثبات امكان الوجود له تعالى لا اثبات وجوده
وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عما سوى الله تعالى من الالهة واثبات
الوجود له تعالى وعلى الاول لم يلزم نفي الامكان عن غيره وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود له تعالى
قلت اجاب الزمخشري في بعض مؤلفاته عن هذا بان المرفوع بعد الا مبتدا والا لغو لفظا والاصل في
كلمة الشهادة الله اله فالمعرفة مبتدا والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر
والايجاب على المبتدا وركبت لا مع الخبر انتهى قال ابن هشام فيقال له ما تقول في نحو لا طالعا
جبلا الا زيد لم انتصب خبر المبتدا فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض
النفي ولتعريف احد الجزئين انتهى واجاب بعضهم بان كلمة الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر
الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخرج عن احد الامرين وقد عرفت انه لا يتم وانما صارت كلمة الشهادة
تامة فادة معنى التوحيد لانها قد صارت علما عليه شرعا ومنهم من اجاب بتقدير كل من موجود

ويمكن قيل وهو بعيد قال بعض المحققين وتحقيق الجواب على التقديرين ان المراد بالاله في هذه
الكلمة هو المعبود بالحق والمعبود بالحق لا يكون الا واجب الوجود ومحال ان يبقى واجب الوجود في حال
الامكان فان قلنا لا اله الا الله لزم نفي امكان الغير وان قلنا لا اله ممكن الا الله لزم وجود ما شرع
لاستحالة بقاء واجب الوجود في مرتبة الامكان وهذا دقيق لطيف جدا انتهى فان قلت مقتضى كلام
المص فالنحاة اتباعه ان نصبه على الاستثناء جايز في المواضع المذكورة الا انه مرجوح قلت اما في
صورة الجر بمن والباء الزائدتين في نحو ذلك فيهما ويجوز فيها الجر على اللفظ انشد الكسائي
ابني لبيني لستما بيد الا يدا ليست لها عضد بالخفض واما في صورة اسم لا التبرية فقال
في الهمع اذا وقعت الا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذو الفقار
وذا الفقار ويحلا الا الله واسم لا فالنصب على الاستثناء ومنع الجر محج قال لانه لم يتم الكلام
ورد بانه تم بالخبر والرفع على ما ذكر وقيل على الخبر للا مع اسمها لانهما في محل رفع على الابتداء
انتهى وقيل على الخبر للا لانها لم يتعرض له لفساده قال ابن هشام ورده ان لا لا تعمل الا
في نكرة منفية واسم الله معرفة موجبة **وان كان المستثنى منقطعا** فان لم يمكن تسليطها
على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وهو في موضع
نصب على الاستثناء ولا يجوز تقديرها في موضع الرفع على الابدال من الفاعل اذ لا يمكن تسليط
العامل عليه لا يصح ان يقال ما زاد النقص والتقدير في ذلك ما زاد هذا المال لكن نقص وكذا
كل استثناء منقطع يقدر بلكن كما قاله البصريون والكوفيون يقدرونه بسوى قال بعضهم
انها لا تقتضي الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في حكم السابق انتهى وان
امكن تسليط العامل **فالحجازيون يوجبون النصب** لامتناع احتمال البدلية فيقولون ما فيها احد
الا حمارا وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن **والتميميون يجيزون**
مع اختيارهم النصب على الاستثناء **الاتباع** اي جعله تابعا للمستثنى منه على انه **نحو ما في القوم الا**
حمارا بالنصب على الاستثناء او ما جاء القوم الا حمار بالرفع على الاتباع قال الشاعر وبلدة ليس
بها انيس الا اليعافير والا العيس ولسيبويه في مثل هذا وجهان احدهما جعل المنقطع كالمتصل
لقصد دخوله في المبدل منه قلت يجري على سبيل المجاز وذلك اما على جعل الحمار مثلا في نحو ما في
الدار الا حمار انسان الدار اي الذي يقوم مقامه في الانس كقولك تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب
تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم او على تخييل العموم فيه بحيث يكون شاملا فاذا قلت ما جاء
القوم الا حمار فقد نفيت مجي القوم وما يتبعهم ثم استثنيت الحمار مما دخل في حكم التبع والثاني
انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار احد الا حمار المعنى ما في الدار
الا حمار وصار ذكر احد توكيدا ليعلم انه ليس ثم ادمي ثم ابدل من احد ما كان مقصوده من ذكر
الحمار

الحمار وذكر المازني وابن بابشاذ في شرح الجمل وجها ثالثا وهو ان يكون من تغليب العاقل على
غيره فاقتصر على ذكر العاقل لحكم التغليب ثم ابدل من جملة ما تضمنه التغليب قال الرضي وهذا
لا يطرد في جميع الباب نحو قوله ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله ليس له سلطان الا التكليد
ونحو **تنبيه** ما نقلته عن تميم من اختيار النصب هو ما اتفق كلامهم ونقله غير واحد لكن في كلام
ابن عقيل والمرادي والدماميني في شرح التسهيل ان ابن مالك ذكر ان لغة بني تميم في المنقطع في
الاتباع كلغة الحجاز في المتصل فيقولون ما فيها احد الا حمار ويقرؤن الا اتباع الظن بالرفع الا
من لقن النصب قال الدماميني في شرح التسهيل وغير المص يقولون انهم يجيزون الاتباع ويختارون
ما يوجبه غيرهم من النصب انتهى فافهم ان هذا النقل لم يذكره غير ابن مالك هنا **تتمة** لما ذكر
من مسائل هذا الباب **والمستثنى بخلا وعدا وحاشا بنصب مع فعليتها** اي على انها افعال
متعدية اليها وفاعلها ضمير مستتر وجوبا وفي مرجعه خلاف الاقرب انه في حديقة المفردات
انشائه اسم نحو قام الناس خلا او عدا او حاشا زيدا واختلف في جملة الاستثناء فقال السيرافي
هي حال اي قام القوم خالين عن زيد وجنح للاستيناف وقيل بل هي مستانفة
عصفور فان قلت دعوى الاستيناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم
تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا فكما ان
الا ليس لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه الجمل قاله في المصباح قال
ابن هشام والقول بالاستيناف مذهب الجمهور في جميع افعال الاستثناء **ويجر تارة ح**
حرفيتها اي على انها حروف جر **تنبيهات الاول** ليس للنصب والجر في الثلث سواء
كما توهم عبارة المص بل النصب في الاولين والجر في الاخيرة اغلب حتى ان سيبويه لم يحفظ
غيره لك فاوجب النصب في خلا وعدا والجر في حاشا لكن ثبت بصحيح النقل الجر بخلا وعدا
والنصب بحاشا نقل الاول الاخفش ومنه قوله خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد
عيالي شعبة من عيالكا وقوله ابحنا حيهم اسرا وقتلا عدا الشمطاء والطفل الصغير الرواية في كون
بالجر فيجب القول بحرفيتهما في هذه الحال والنقل الثاني ابو عمرو والاخفش والجرمي والمازني والمبرد و
الزجاج وابو زيد والفراء ذهبوا الى ان الجر بها هو الكثير وان النصب بها قليل لتضمنها
معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبع وقال الشاعر حاشا ابا ثوبان
ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا عن الملحاة والشتم وكثير من النحويين
افسد البيت الاول من هذين البيتين وركبه مع عجز الثاني وانشدهما بيتا واحدا والصواب ما
انشدناه نبه عليه ابن مالك في بعض مصنفاته **الثاني** قال ابن الحاجب حاشا المستعمل في الاستثناء
معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها الا في هذا المعنى ولذلك

لا يبقى صل الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه انتهى قال الرضي وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء
فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه عن السوء ثم يبرؤن من ارادوا تبرئته على معنى ان الله منزه عن ان
يطهر في ذلك الشخص مما يصمه فيكون آكد وابلغ انتهى **الثالث** فحاشا الاستثنائية لغات
حاشا باثبات الالفين وحشى بحذف الالف الاولى كقوله حشى رهط النبي فان منهم بحور
الا يكدرها الدلاء قاله المرادي في الجنى الداني وحكي عليه مزيد كلام في حقيقة المفردات
والمستثنى بليس او لا يكون منصوب بالخبرية اي على انه خبرهما نحو قام الناس ليس او لا يكون
زيدا **واسمهما** ضمير **مستتر وجوبا** بالاجماع لجريانهما مجرى الا فانما يظهر بعدها اسم واحد
ومن ثم وجب اتصال الضمير المستثنى بهما كما وجب في المستثنى بها تقول قام القوم ليسي اياك
واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة كقوله الا يجاورنا الاك ديار وفي منع التقديم
الخلاف الذي في على حاشا وقد حكي بيانه في حقيقة المفردات ان شاء الله ثم وجملة الاستثناء
حال او مستانفة كما مر قاله في التصريح فان قلت كيف تحكم على جملة ليس بانها حال والفعل
المنفي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت
الحسان بحثا انتهى ووجه الاستثناء ان قد لا تدخل الا على فعل منصرف وهذا الاستثناء جار
في جمل الافعال الثلاثة المذكورة انفا اذا اعربت حالا ثم هذا الاستثناء انما يحتاج اليه على الجمهور
البصريين دون ما عليه الكوفيون والاخفش من جواز مجي الحال الماضي بدون قد واسا كما سياتي
فائدة هذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء حماد بن سلمة لكتابة الحديث
فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم ما من احد من اصحابي الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو
الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد فلزم
الاخفش وغيره والمراد بالاخفش الاكبر وهو ابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد واذا اطلق النقل في كتب
النحو فالمراد به الاوسط وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة اكبر تلامذة سيبويه واما الاصغر فهو ابو الحسن
علي بن سليمان من تلامذة المبرد وثعلب والاخافشة احد عشر نحويا عدهم في المزهر **والمستثنى بما خلا**
وبما عدا منصوب وجوبا على المفعولية لان ما المصدرية تعينهما للفعلية اذ لا تدخل على الحرف وهما
متعديان متضمنان معنى الاستثناء كقول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وقوله تعلل
بالنداهي ما عدا اني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع ولهذا دخلت نون الوقاية قاله في التصريح والقول
بان ما هنا مصدرية مع … هو قول الجمهور وهو مشكل لانها لا تدخل على فعل جامد نص عليه في التسهيل و
موضعهما مع ما نصب بلا خلاف فقيل على الحالية قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتاولها بنكرة قال
ابن هشام والتاويل خالين عن زيد ومجاوزين زيدا فان قلت خلا يتعدى فاذا كان بمعنى جاوزه
قالوا افعل هذا وخلاك ذم فينبغي التاويل بخالين زيدا قلت قال الرضي خلا في الاصل لازم يتعدى

الى

الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك
ذم والتزموا هنا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
قدير وقيل على الظرفية الزمانية على تقدير المضاف اي خلوهم او وقت عداهم زيدا وقال ابن خروف
على الاستثناء وبعض قاموا ما عدا او خلا زيدا قاموا غير زيد قال ابن هشام وهو غلط لان معنى الاستثنا
قائم بما بعدها والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره انتهى وما تقرر من وجوب النصب بعدها
هو مذهب الجمهور ونقل الكسائي والجرمي والربعي والفارسي وابن جني انه قد يجوز معهما الجر على
تقدير ما زائدة فيجر وتقدير ما زائدة قاله الحفني قالوا وذلك قياسا فاسد لانها لا تزاد قبل الجار
بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ان ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وقد حكاه الجرمي عن بعض العرب
تنبيهان الاول اقتصار على ذكر ما مع عدا وخلا يفهم انه لا يجوز دخولها على حاشا الاستثنائية وهو
الذي نص عليه سيبويه خلافا لبعضهم وما قاله رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا
وقال ابن مالك لكان التمام واستدل عليه ايضا بما وقع في مسند ابي امية الطرسوسي عن ابن عمر ان النبي
قال اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ورده ابن هشام بان هذا مبني على ما
توهمه من ان حاشا فاطمة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهو غلط بل هو من كلام الراوي والمعنى انه عليه السلام
لم يستثن فاطمة ويدل عليه انه في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها انتهى ووجه الاستدلال
بهذا انه لا زائدة بعد الواو والتوكيد النفي فيتعين ان تكون ما نافية لا مصدرية كما توهم ابن مالك
فيكون هذا من كلام الراوي ومقوله عليه السلام هو احب الناس الي قال الدماميني وهذا ليس بقاطع
اذ يحتمل ان تكون لا نافية وغيرها منصوبا بمحذوف لا معطوفا على فاطمة والمعنى ولا استثنى غيرها
فيكون من كلامه ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة انتهى **الثاني** قال
ابو حيان ومن الافعال التي يستثنى بها لا يقع في المنقطع **والمستثنى بغير** وهو اسم ملازم للاضافة
في المعنى ويجوز ان تقطع عنها لفظا ان فهم معناها وتقدمت عليها كلمة ليس او لا خلافا لابن هشام
في منع وقوعها بعد لا وقد تقدم الرد عليه فليراجع ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير
على حذف الخبر اي مقبوضا وبنصبها على اضمار الاسم اي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من
غير تنوين على اضمار الاسم ايضا وحذف المضاف اليه لفظا ونية ثبوته وليس غير بالضم من غير
تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان غير شبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى
هذا يحتمل ان تكون اسما وان تكون خبرا وقال الاخفش ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم زمان كقبل
وبعد ولا مكان كفوق وتحت وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين و
ليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين
فلا يلحق الا المعربات واما للتعويض فكان المضاف اليه مذكور قال ابن هشام في المغني والاصل في غير ان تكون صفة

لفظا ان توصف بها النكرة نحو نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل او معرفة كالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم
غير المغضوب عليهم فان موصوفها وهو الذين جنس لا قوم باعيانهم وقد تخرج عن الصفة وتتضمن معنى الا
فيستثنى بها حملا عليها كما تخرج الا عن الاستثناء وتتضمن معنى غير فيوصف بها وشرطها اجمع منكر نحو
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اى غير الله او معرف بال الجنسية كقوله انيخت فالقت بلدة
فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها اى غير بغامها او شبه الجمع المنكر كقوله لو كان غيرى سليمى الدهر غيره
وقع الحوادث الا الصارم الذكر اى لو كان غيرى غير الصارم الذكر غيره وقع الحوادث وتفارق
الا هذه غيرا بانه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءنى الا زيد ويقال جاءنى غير زيد وبانه لا
يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء بها فلا يجوز عندى درهم الا جيد ويجوز درهم غير جيد **وسوى**
بلغاتها فانه يقال سوى كرضى وهى اشهرها وسوى كهدى وسواء كسماء وهى اغربها
وقل من ذكرها وممن نص عليها ابن العلج وابن الخباز وابن عطية والفاسى قال ابن هشام فى شرح
اللمحة والذى يظهر من كلام النحويين ان الاستثناء بهذه اللغات مسموع وزعم ابن عصفور فى شرح
الجمل الصغير انه لم يثبت من هذه اللغات فى الاستثناء الا سوى المكسورة السين يعنى المقصورة فانه
هو وكلهم لم يذكر والكسر مع المد قال وان استثنى بما سواها فبالقياس عليها انتهى قلت وهو دعوى
لم يقم عليها دليل وممن نص على التسوية بينها الزجاج فى الجمل وابن بابشاذ فى شرحه قال الزجاج
واما سوى وسوى وسواء فانها تخفض على كل حال وقال ابن بابشاذ فى شرحه وسوى وسوى وسواء
يستثنى بها كما يستثنى بغير اى شى **مجرور بالاضافة** اى باضافتها المستثنى اليها **ونعرب غير** بالاجماع
اعراب المستثنى بالا اى على التفصيل السابق فيه فتقول قام القوم غير زيد وما قام غير زيد
احد بالنصب للوجهين كما تقول قام القوم الا زيدا وما قام الا زيدا احد وتقول ما قام غير زيد
بالرفع كما تقول ما قام الا زيد وتقول ما فى الدار احد غير حمار بالنصب وجوبا على لغة الحجازيين
وبه او بالرفع على لغة التميميين كما تقول ما فى الدار احد الا حمارا بالنصب وجوبا على لغة اولئك
وبه او بالرفع على لغة هؤلاء وتقول ما زاد هذا المال الا غير النقص بالنصب وجوبا فى لغة الجميع
كما تقول ما زاد هذا المال الا النقص كذلك واختلف فى ناصبها اذا وقعت منصوبة فى غير نفى ونحوه
فقال ابن خروف هو ما قبلها كما فى الاسم الذى بعد الا وجعل فى ذلك دليلا على ان الناصب لما بعد الا الا
لان الا فقدت مع غير ووجد النصب واختاره ابن عصفور وقال الفارسى على الحال من المستثنى
منه وفيها معنى الاستثناء وصحح ذلك لانه غير لا تتعرف بالاضافة واختاره ابن مالك وقيل على
التشبيه بظرف المكان لجامع الابهام واختاره ابن الباذش **وسوى كغير** معنى واعرابا **عند قوم**
وهم الزجاجى وابن مالك ومن تبعهما وصحح ابن مالك فى اكثر كتبه هذا القول وبالغ فى نصرته فى
شرح التسهيل مستدلا عليه بشواهد من الحديث وغيره نظما ونثرا قال ابو حيان ولا سلف له فى

ذلك

ذلك الا الزجاجى ولا حجة له فى الشواهد التى استشهد بها اما الحديث فلما تقرر غير مرة انه لا يصح
الاستشهاد به على القواعد النحوية لاحتمال كونه مرويا بالمعنى ولحنا من الراوى واما الشعر فضرورة
قال والاقوى مما استدل به ما حكاه الفراء من قول بعض العرب اتانى سواك وهو من الشذوذ
بحيث لا يقاس عليه انتهى قال بعضهم والاستشهاد بما حكاه الفراء ليس مما نحن فيه فانه
ان يقصد ان الخلاف لا يختص بحالة الاستثناء او يقال انه استثناء مفرغ بالتاويل ويكون
المعنى لم يتخلف سواك فيكون مما نحن فيه انتهى **فائدة** لابى حيان مع ابن مالك فى الاستشهاد
بالاحاديث مناقشة طويلة فانه قال فى شرح التسهيل لهج المصنف يعنى ابن مالك فى تصانيفه كثيرا
بالاستدلال بما وقع فى الحديث فى اثبات القواعد الكلية فى لسان العرب وما رايت احدا من المتقدمين
والمتاخرين سلك هذه الطريقة غيره على ان الواضعين لعلم النحو الاولين كابى عمرو وعيسى بن عمر
والخليل وسيبويه من البصريين ومعاذ والكسائى والفراء وعلى بن المبارك الاحمر وهشام الضرير
من الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المتاخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم
كنحاة بغداد والاندلس وقد جرى الكلام فى ذلك مع بعض الاذكياء فقال انما تنكبت العلماء ذلك
لعدم وثوقهم بان ذلك لفظ النبى صلعم لامرين احدهما ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فلهذا تجد القصة
قد فهم منها لفظا واحدا فنقل بالفاظ بحيث يجزم بانه صلعم لم يقل جميعها نحو ما روى من قوله عليه السلام
زوجتكها بما معك من القران امسكها بما معك خذها بما معك وغير ذلك مما ورد من ذلك فنعلم
قطعا انه لم يلفظ بالجميع بل لا نجزم بالبعض بل يجوز انه قال لفظا غيرها مرادفا لها لا سيما مع تقادم
الزمان والاتكال على الحفظ فالضابط منهم من ضبط المعنى واما من ضبط اللفظ فبعيد لا سيما فى الاحاديث
الطوال التى لم يسمعها الرواة الامر الثانى انه وقع اللحن كثيرا فى الحديث لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب
بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو ورسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان افصح الناس واذا تكلم بلغة
غير لغة اهله فانما ذلك مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز وتعليم الله تعالى ثم قال على انهم اكثر من
الاستدلال بما لفظ الاثر متعقبا بزعمه على النحاة وما امعن النظر فى ذلك ولا صحب من له التمييز فى هذا الفن
ولذلك يضعف استنباطه من كلام سيبويه انتهى واجاب بعضهم بالمعارضة بان تطرق الاحتمال الذى
يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت فى اشعار العرب وكلامهم فيجب ان لا يستدل بها ايضا
وهو خلاف الاجماع قال ولهذا الاستدلال بالحديث انما يسقط اذا اثبت المنكر ان الحديث المستدل به ليس من
لفظه عليه الصلاة والسلام وان لفظه كما ذكروا وان الراوى غيره انتهى واجاب الشيخ سراج الدين البلقينى
بان ابن مالك لا يذكر ما يذكره من الاحاديث للاثبات بل للاعتضاد بانه يجد الشواهد من كلام العرب اولا
يقوله فيلحق بالحديث للاعتضاد لا للاثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك واجاب ابن خلدون باجوبة حسنها
انه تدوين الاحاديث كان فى الصدر الاول قبل فساد العربية فالتبديل على تقدير ثبوته انما كان فى

يسوغ الاحتجاج بكلامه وغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك انتهى وبقي البحث مع ابي حيان
مجال لانه يتوسع له المقام وظرف للمكان بمعنى وسط غير متصرف عند قوم الخليل وهم سيبويه والجمهور
واستدلوا بوصل الموصول بها نحو جاء الذي سواك فليست سوى هنا بمعنى غير لان غير لا تدخل هاهنا
الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا بسوى بغير ضمير ادعى انها ظرف والتقدير جاء
الذي استقر مكانك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وصحح هذا القول ابن الحاجب وابن مالك في سبك المنظوم مصرحا بتضعيف القول بانها
كغير وذهب الرماني وابو البقاء العكبري الى انها تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا قال ابن هشام في
المغني والى هذا اذهب وقال المبرد انه اعدل الاقوال في المسئلة اي الثلاثة تنبيه تلخص ان
ادوات الاستثناء اربعة انواع حرف وهو الا واسم وهو غير وسوى وفعل وهو ليس ولا يكون
ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكروا ايضا منها دون وبيد بفتح الباء الموحدة وميد
بابدال الميم وهو بمعنى غير في الاستثناء المنقطع مضافا الى ان وصلتها ومنه الحديث نحن الاخرون السابقون
بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بايد انهم وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد
انه بخيل وفي المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غير اعلى اه
وقد تستعمل بمعنى من اجل ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد
بن بكر قال ابن مالك وغيره والمعنى هنا بمعنى غير ايضا على حد قوله ∴ ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم ∴ بهن فلول
من قراع الكتائب وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل قوله ∴ عمدا فعلت ذاك بيد اني ∴ اخاف ان هلكت
ان ترني والمشهور انها اسم مطلقا وقال ابن مالك في التوضيح والمختار عندي في بيد ان تجعل حرف استثناء
انتهى وقال الدماميني ولم يقم ظاهر على الاسمية انتهى وعدوا منها ايضا لا سيما فما بعدها مستثنى
عند الكوفيين والنحاس والزجاج والفارسي ومنع بعضهم كونه مستثنى وكونها من ادوات الاستثناء وقد
مر الكلام عليها في شرح المراح مستوفى وقبلها ظرف بمعنى الاحتكاك لا سيما العصبة ولا سيما
اذا قرب الصبح ومنه قوله ∴ يسر الكريم الحمد لا سيما لدى ∴ شهادة من في غيرة يتقلب ∴ او جملة فعلية كقوله
تعلل الناس في الخير لا سيما ∴ بنيلك منذ عهد الرضى ∴ او جملة شرطية كقوله ∴ اعل لنيلك بجلوا الهم
والعمى ∴ ولا سيما ان نكت بالمرض الفخم ∴ وقد يحذف ما بعدها وينقل من معناها الى معنى خصوصا
فتكون منصوبة المحل على انه مفعول مطلق مع بقاء الضبط الذي كان لها حين كان اسم لا
التبرئة فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا حالا من مفعول الفعل
المقدر فاخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في لا سيما وان ركب اي وخصوصا ان ركب اخصه
بزيادة المحبة ولا سيما وهو راكب والواو للحال ومنع بعضهم من هذا التركيب وقال انه غير عربي بل
كلام المولدين وقد تخفف الياء من لا سيما كقوله ∴ فه بالعقود وبالايمان لا سيما ∴ عقد وفاء به من اعظم القرب ∴

وصل

وصل المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام تخفيفا فاختار ابن جني الثاني وابو حيان
الاول وقد يقال لا سوا ما مقام لا سيما الثاني مما يرد منصوبا او غير منصوب المشتغل عنه اما
وهو اسم بعده عامل متصرف ناصب لضميره او متعلقه بلا واسطة او بغيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ
من ذلك المعمول وسلط على الاسم لنصبه اذا تقرر هذا فنقول اذا اشتغل عامل فعلا كان او ما يعمل
عمله قال ابن الصائغ ولا يدخل في هذا الباب الا اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل والحرف لانه لا يعمل شيء منها فيما قبله عن نصب اسم مقدم عليه بنصب ضميره او ضمير ذلك
الاسم بمعنى ان العامل لم ينصب الاسم المقدم عليه بسبب نصبه لضميره او متعلقه اي متعلق الاسم او متعلق ضميره ولو
ذلك الاسم بمعنى ان العامل لم ينصب لمحل فيه فيفهم منه انه ليس هناك مانع لفظي ولا معنوي بل هو بحيث لو
سلط عليه ولم يشتغل بما ذكر لنصبه مع بقاء اللفظ الحاصل بالتقديم لا مع الاتصال فظهر انه لا حاجة الى ما زاده ابن
الحاجب في الكافية من قوله بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه والتعليق يكون بوجوه كثيرة ككون الاسم مضافا
اليه نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بالمضاف لكن بواسطة
العاطف العطف او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت رجلا
يحبه او معطوفا عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا او رجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا
والذي يضربه او غير ذلك من المتعلقات وضابط التعليق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمقتضي
قاله الرضي كان لذلك الاسم المشتغل عنه العامل خمس حالات وجوب نصبه ووجوب رفعه ورجحان نصبه
على رفعه وتساوي الامرين ورجحان رفعه على نصبه فيجب نصبه بها لعامل مقدر وجوبا يفسره العامل
المشتغل عنه بنصب ضميره او متعلقه ولذلك وجب تقديره لان المفسر المتاخر عوض عنه ولا يجمع بين العوض
والمعوض ويجب ان يكون مقدما على الاسم لئلا يلزم مخالفة الاصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير
محله الا ان يمنع مانع فيقدر مؤخرا نحو ايهم رايته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ويكون المفسر المذكور دالا
على المقدر كان الاصل ان يكون المقدر من لفظ المفسر ومعناه كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته الا اذا
حصل مانع صناعي كما في زيدا مررت به او زيدا جلست عليه او معنوي كما في زيدا ضربت غلامه فيقدر ما يناسبه
بالترادف او بالملزوم اذ تقدير المذكور يقتضي في الاولين تعدي القاصر بنفسه وفي الثالث خلاف الواقع اذ
المضروب لم يقع بزيد فوجب ان يقدر في الاول جاوزت لانه مرادف مررت بعد تعديته بالباء بمعنى جاوزت
وفي الثاني لابست فان جلوس الشيء يستلزم ملابسة المجلوس عليه وفي الثالث اهنت فان ضرب الغلام
يستلزم اهانته سيما بالنسبة للعادة قال ابن هشام وليس المانع من كل متعد بالحرف ولا كل سببي الا ترى
انه لا مانع في نحو زيدا شكرت له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه ونحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا
يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا اهنت اخاه لان
اهانة اخيه اهانة له بخلاف الظرف انتهى تنبيه ما ذهب اليه من ان الناصب عامل مقدر هو مذهب الجمهور

والجمهور وقيل هو العامل المذكور وهو مذهب الكسائي وتلميذه الفراء ثم اختلفا فقال الكسائي هو عامل في الظاهر
الضمير ملغى وقال الفراء عامل فيهما لانهما في المعنى كشيء واحد ويرد عليهما الذي زيدا مررت به وانما يجب
نصبه اذا تلا ما لا يتلوه الا فعل كادوات التحضيض بحاء مهملة وضاد معجمتين وهي اربعة هلا
بتشديد اللام وهي اشهرها ولذلك مثل بها فقال نحو هلا زيدا اكرمته والا بتشديد اللام ولوما
ولولا ولوما وانما قال كادوات التحضيض لعدم انحصار ما لا يتلوه الا فعل فيها اذ مثلها ادوات الاستفهام
غير الهمزة نحو هل زيدا رايته ومتى عمرا لقيته وادوات الشرط غير اما نحو ان زيدا لقيته فاكرمه الا ان
هذين النوعين اعني ادوات الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في النثر
فلا يليها الا صريح الفعل فلا يجوز متى عمرا لقيته وحيثما زيدا لقيته فاكرمه الا اذا كانت اداة الشرط
اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته او تلقاه فاكرمه وان زيدا
لقيته فاكرمه ويمتنع في نثر الكلام ان زيدا تلقه فاكرمه ويجوز في الشعر قاله المرادي تنبيهات
الاول قيل في عبارة المص اولى من عبارة ابن الحاجب في الكافية حيث قال ويجب النصب بعد حرف
الشرط وحرف التحضيض لوجهين الاول شمولها اظرف الزمان المستقبل نحو اذا تيتك يوم زيدا تلقاه
والثاني خروج اما عنهما وهي من حروف الشرط ولا يجب النصب بعدها الثاني انما استثنيت الهمزة
من ادوات الاستفهام لانها قد تلي الفعل لما سياتي واما اما من ادوات الشرط لان شرطها فعل لازم
واجب الحذف غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء قاله الرضي الثالث قد
يتضمن مطاوع الظاهر فيرتفع الاسم كقوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
التقدير ان هلك منفس اهلكته لان هلك يقال اهلكته فاذا هلكت فعند ذا فاجزعي التقدير
هلك منفس اهلكته لان هلك مطاوع اهلكته فيقال اهلكته فهلك والتعبير وعلى ان منفسا اهلكته
بالنصب على تقدير ان اهلكت منفسا اهلكته الرابع ذهب الكوفيون الى جواز دخول اذا في الجملتين
الفعلية والاسمية اذا كان الخبر فعلا كاذ وعن الاخفش والكسائي موافقتهم فيها ووافقهم ايضا بالشرط
المذكور في الارتشاف ان سيبويه يجيز ان يرتفع الاسم بالابتداء بعد اذا الشرطية وادوات الشرط
اذا كان الخبر فعلا وفي شرح الكافية للرضي ان الاخفش المذكور يطرد في كل حرف لا يليه الا الفعل كالحرف
لو وادات سوى لطيفة وهلا نحو هلا زيد قام فعلى هذا يجوز الرفع في المسائل المذكورة كلها و يجب رفع
بالابتداء اذا ما يتلو الا الاسم كاذا الفجائية على الاصح نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو هذا ما ذكره
ابن مالك والرضي وصححه ابن هشام بناء على ان اذا لا يليها الا الجملة الاسمية وهو صريح المص في حديقة المفردات
ويقابل الاصح قولان احدهما جواز النصب مطلقا قيل وهو ظاهر كلام سيبويه وعليه مشى ابن الحاجب
في كافيته قال ابن هشام وعن الحلبية اجازته للنصب فيما قوله فيهما مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون
للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها اسمية الثالث التفصيل وهو جواز النصب ان اقترن الفعل بقد ومنعه ان

لم يقترن

لم يقترن بها وهو مذهب الاخفش وتبعه ابن عصفور وذلك ان الاخفش نقل عن العرب ان الفعل اذا
كان مقرونا بقد جاز ان يقع بعد اذا الفجائية لان العرب اجرت المقرون بقد مجرى الجملة الاسمية في
دخول واو الحال عليه ووجهه في المغني بان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين
اذا الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها
وبنقل الاخفش المذكور خطا ابو حيان ابن مالك في تخطئته سيبويه في تجويزه الاشتغال في
نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وقال بل يحمل كلامه على هذه الصورة الخاصة وهي ما اذا اقترن
الفعل بعدها بقد قال بعضهم وعلى هذا يحمل كلام ابن الحاجب في تجويزه الاشتغال بعدها
وعلى هذا فيكون المراد في قوله في باب الظروف فيلزم المبتدا بعدها اللزوم فيما اذا لم يكن بعدها
قد وبذلك يندفع تعجب ابن هشام وتغليط بعض شراح الكافية من جهلة العجم له كما يندفع على
تقدير حمل اللزوم ثمة على الغلبة كما وقع لبعض الشراح او على تقدير حمله على غير صورة الاشتغال
كما وقع لبعض اخر ولقد تمثلت على لسان ابن الحاجب عند وقوفي على تغليط هذا العجمي له
بقول الشاعر فلو اني بليت بهاشمي خؤولته بنو عبد المدان لهان علي ما القى ولكن تعالوا
فانظروا بمن ابتلاني وانما قال المص كاذا لعدم انحصار ما لا يتلوه الا اسم فيها قال ابن هشام
في الجامع الصغير ويجب الرفع في نحو ليتما زيد اضربه لامتناع الفعل قال الشارح وذلك بناء
على ان ليت اذا دخلت عليها ما الحرفية لا تزيلها عن الاختصاص بالجمل الاسمية فلو نصبت زيدا بفعل
مضمر على الاشتغال لكنت قد ازلتها عن الاختصاص ولو نصبته على اعمالها وجعلت جملة اضربه
خبرها جاز واجاز ابن ابي الربيع انتصابه على الاشتغال كما في انما زيدا اضربه بناء على زوال
الاختصاص في المغني والصواب انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد انتهى
او فصل بينه اي الاسم وبين العامل المشتغل عنه ما له الصدر اي صدر الكلام لانه يمتنع ان يعمل
ما بعده فيما قبله لمنافاة ذلك الصدارة وذلك كالاستفهام والشرط والعرض والتحضيض وان و
اخواتها سوى ان المفتوحة فلا صدارة لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا
وكالا للنفي ولام الابتداء وكم وما وان النافيتين نحو زيد هل رايته وزيد كم تضربه وزيدا
ان ضربته ضربك وزيد من يضربه اضربه وزيد الا تضربه وزيد هلا ضربته وزيد افضربته
وليد الا رجل يضربه وزيد لعمرو يضربه وزيد كم ضربته وزيد ما ضربته قال ابن مالك
وما جاء في التحضيض والعرض والتمني بالا مجرى الاستفهام في منع تاثير ما بعدها فيما قبلها هو
مذهب المحققين من العارفين بكتاب سيبويه وقد حكى قوم الامر فجعلوا توسيط التحضيض
قرينة ترجح بها نصب الاسم السابق وممن ذهب الى هذا ابو موسى الجزولي وهو ضد مذهب سيبويه
تنبيهات الاول يجب رفع الاسم في مسائل اخر احدها يجب رفع الاسم في مسائل ان يكون

العامل صلة او مشبها بها فالاول نحو زيدا الذي ضربته لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والثاني
نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وزيدا يوم تراه يفرح فان العامل في الاول صفة وفي الثاني مضاف اليه
وكل منهما شبيه بالصلة في تتميم ما قبله فالصفة لا تعمل في الموصوف ولا فيما اضيف اليه الموصوف والمضاف اليه
لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثالث ان يكون العامل مسندا الى ضمير الاسم المشتغل عنه
المتصل نحو زيدا ظنه ناجيا اي عن ظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم بمقدر يفسره العامل المشتغل لعدم
صحة عمله فيه اذ لا يتعدى فعل فاعل مضمر متصل الى مضمره الا في ظن لانه يلزم منه تفسير المفعول الفاعل
وهو ممتنع في جميع الابواب اما الرفع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا اتصال فعل المضمر المتصل وذلك
جائز في باب ظن الثالثة ان يكون العامل تاليا لاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو وقال الزجاج
وذلك الزجاج يخرج فيه ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة
جملة قصدا للاختصار فاقتصر على اعمال ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على
الاصح فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة خلافا للاصل لان
الاصل في العامل ان يتقدم على معموله انتهى الرابعة ان يكون العامل جامدا نحو زيد ما احسنه
لان الجامد لا يعمل فيما قبله الثاني قال ابن هشام وضرب ليس من مسائل الباب ما يجب رفعه
لعدم صدق حد المشتغل عنه العامل عليه لانه يعتبر فيه كما تقدم ان يكون الاسم المتقدم بحيث
لو فرغ العامل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس منه الحيثية وانما ذكره من ذكره لتمام
القسمة لا يتاتى فيشكل ح على المشتغل عنه العامل فيما يرد منصوبا وغير منصوب لان التقول
جواز نصبه في بعض الصور يكفي في ادخاله في هذا النوع ويترجح نصبه بعامل مقدر يفسره العامل
المشتغل على رفعه بالابتداء ان تلا مظان الفعل جمع مظنة بكسر الظاء وهي موضع ظن الشيء و
معدنه مفعلة من الظن وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء قاله في النهاية والمراد مواضع
الفعل التي لها مزيد اختصاص به وذلك بعد الهمزة الاستفهامية نحو ازيدا ضربته فيترجح نصب
زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها عليها
كباقي اخواتها لانها ام الباب فهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها وبعد ما ولا
وان النافية نحو ما زيدا ولا زيدا وان زيدا رايته فيترجح النصب لانهم شبهوا احرف النفي باحرف
الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وبعد حيث مجردة عن ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها
تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل تنبيهات الاول اذا فصلت الهمزة من الاسم فالمختار
الرفع نحو انت زيد تضربه الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة
اذا كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو ازيد ضربته ام عمرو وحكم بشذوذ النصب في قوله اثعلبة الفوارس
ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا وقال الاخفش اخوات الهمزة كالهمزة في ترجيح النصب نحو ايهم زيدا

ضربه

ضربته ومن امثلته ضربتها ما قاله في الاوضح الثاني ما ذكرناه من ترجيح النصب بعد حروف النفي المذكورة
هو ما ذكره ابن مالك وابن عصفور وزعما انه مذهب الجمهور وقيل وظاهر قول سيبويه اختيار
الرفع لانه قال بعد ان ذكر النصب فيه وان شئت رفعت والرفع فيه هو الاقوى وقال الشيخ
حمل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية
وكون الطلبية فعلية اولى لانه اكثر ولا تصير مع حرف النفي طلبية انتهى الثالث غير حروف النفي المذكورة
كلم ولما ولن ليس مثلها اذ لا يتقدم معمولها وهو الفعل لاختصاصهما عن العمل فلا يقال لم زيدا اضربه ولا لن بكرا
تقتله الا في الضرورة كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء الفقر عنه ذاهب اراد فلم الق ذا
رجاء القه او فصل بنصب تناسب جملتين في العطف وذلك اذا كانت الجملة المعطوف عليها فعلية
فينصب المشتغل عنه الاسم بفعل مقدر يفسره المذكور فتكون الجملة فعلية ويحصل تناسب الجملتين المتعاطفتين
نحو قام زيد وعمرا اكرمته فيترجح نصب عمرو على رفعه لحصول تناسب الجملتين المعطوفة احديهما
على الاخرى احسن من تخالفهما كذا قالوا قال الدماميني وهذا مما يدل صريحا على جواز العطف بلا اسمية
الفعلية وقد حكي قولان في المسئلة بخلاف ذلك الاول المنع مطلقا حكي عن ابن جني والاخر انه يجوز في الواو فقط
نقل ذلك ابو الفتح عن شيخه ابي علي الفارسي في سر الصناعة انتهى وقال ابن هشام في شرح اللمحة وقضية
القول بالمنع مطلقا ايجاب النصب هنا لكني لم اره منقولا عن احد تنبيهات الاول جرت عادة النحاة
بان يذكروا العطف على الفعلية من مرجحات النصب بالنسبة الى المعطوف في باب الاشتغال كما ذكرته ولم
يذكروا مثل ذلك بالنسبة الى المعطوف عليها في نحو زيدا اكرمته وضربت عمرا او لا فرق بينه قاله ابن
هشام في المغني الثاني اذا فصل العاطف من الاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته ترجح الرفع
بالابتداء لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام الثالث حرف
لكن وبل كالعاطف فيما تقرر نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايت
اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما لم تكن العطف لان الاسم المنصوب في باب الاشتغال
لا بد وان يكون بعض جملة وهي انما يعطف بها المفرد لا الجمل فهي هنا حرف ابتداء متنزلة منزلة العاطف
في اعطاء حكمه او كان العامل المشتغل فعل طلب اي فعلا يفهم منه الطلب فشمل الفعل الدال على الطلب بصيغته
الاصلية والملحقة الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وعمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه وبكرا اللهم ارحمه
ومنه الاولاد ترضعهن الوالدات بالامر بناء صورته الخبر ومعناه الامر وانما ترجح النصب في ذلك لان
رفعه بالابتداء يستلزم الاخبار عنه بالجملة الطلبية والاخبار بها قليل في الاستعمال واعترض جواز
الاشتغال قبل اللام ولا الطلبيتين بان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها قياسا فكيف جاز ذلك واجاب بعضهم
بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النفي بها تنبيه يترجح نصب الاسم
على رفعه في مسائل اخر احدها ان يكون الاسم جوابا لاستفهام منصوب بما يليه كما اذا قيل ايهم احدا

وايهم او غلام ايهم رايت فتقول زيدا او غلام زيد رايته وقد التبس (الثانية) الخلط في الجواب السؤال المجهول الجملة الفعلية (ان) يوهم رفع الاسم صفة اخلالا وذلك كما اذا اردت ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين و(انك) لم تملك واحدا منهم الا بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين فنصب كل نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد ولما اذا رفعته فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وبعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وبعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فلا يقع الا على من اشتريته دون ما حصل منهم بغير الشراء من وجوه التملكات كالارث والهبة ونحوهما فرفعه موهم لاحتمال غير المقصود فيترجح النصب لكونه نصا في المعنى المقصود الثالثة ان يكون الاسم نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لانه لا مسوغ لتنكير الصرف المبتدا ذكره بعضهم وغيره انه ينبغي ان يعد مما يجب فيه النصب لا مما يترجح واما انه لا اشتغال في مثل ذلك لا يجوز لعدم شرطه قال ابن هشام في المغني وشرط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للابتداء انتهى وبذلك رد في موضع اخر من المغني قول بعد الدين بن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه من الاشتغال قال فالظاهر انه نصب على المدح وما في المحج البيت زائدة ولهذا لكن ان يدعي انه من الاشتغال ومنع بعضهم الشرط المذكور مستدلا بقراءة سورة انزلناها بالنصب على الاشتغال قال ويستوي الامران اي الرفع والنصب اذا لم تفت المناسبة اي تناسب الجملتين في العطف مع التقدير وضابط ذلك ان يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها نحو زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره او لاجله وذلك لان زيد قام جملة فان رفعت كنت قد راعيت صدرها فالعطف على الجملة الاسمية او نصبت كنت قد راعيت عجزها فالعطف على الجملة الفعلية فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان تنبيهات الاول مثال المص المذكور كمثال سيبويه لمسئلة وهو زيد قام وعمرو كلمته واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانه خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه الواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا ان تكون وكلمته ضمير راجع الى المبتدا واعتذر له السيرافي بان غرضه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على العجز منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو وكلمته في داره او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصحح المثال اذا اراد قال (الرضي) وارتضاه وبذلك يوجه مثال المص ايضا لكن المنقول عن سيبويه وتبعه الفارسي وابن مالك انه لا يشترط في ذلك وجود الرابط بدليل قوله م والقمر قدرناه منازل في قراءة ابي عمرو والحرميين بالرفع وباقي السبعة بالنصب على العطف على الصغرى من قوله والشمس تجري فعلى هذا لا يحتاج الى الاعتذار لسيبويه في مثاله بما اعتذر به السيرافي فالاولى ان يجاب عنه بانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في المتبوع عنها وبالزامه اعتذر له على مذهب من اشترط الرابطة في المسئلة تبعا للاخفش فمنعا النصب بناء على العطف على الصغرى

[illegible]

لما تقدم فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حد في زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز عند بعضهم كما تقدم وقد نقل بعضهم عن ظاهر كلام سيبويه موافقته للاخفش والسيرافي فالنقل هنا مختلف والعلة هو المشهور ثم الرابط عند مشترطه اما الضمير كما تقدم او الفاء السببية نحو زيد قام فعمرو اكرمته وقال ابن هشام الواو كالفاء في حصول الربط لانهما تجمعان الجميع كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بانها انما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز ان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجا بقوله انشده ثعلب فقد نفا جولة في البلاد لعلى استر صديقا او ابيه حسودا وخرج على ان التقدير او ابيه به حسود الثاني اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل في زيدا ضاربه عمرو او بكرا اكرمته والرفع اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل اذ تقديره فرع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد زيد غلامه ويترجح الرفع اي رفع الاسم المشتغل عنه العامل بالابتداء على نصبه بعامل مقدر يفسره العامل المشتغل فيما عدا ذلك اي المذكور من موجبات النصب ومرجحه وموجبات الرفع ومستوي الامرين لاولوية عدم التقدير بلا مقتض نحو زيد ضربته ومن ثمة اوجبه بعض النحويين ومنع النصب ليس بشيء فقد نقله سيبويه وغيره من ائمة العربية عن العرب قال سيبويه والنصب عربي كثير والرفع اجود انتهى وعليه قراءة بعضهم جنات عدن يدخلونها ثم النصب مع كونه مرجوحا مراتبه مختلفة فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى منه في نحو زيدا ضربت غلامه والنصب في زيدا ضربت غلامه احسن منه في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن منه في زيدا مررت باخيه قاله المرادي الثالث مما يرد منصوبا وغير منصوب المنادى وهو الاسم المدعو حقيقة نحو يا زيد او حكما نحو يا ارض فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم نوديت بيا قال الشاعر ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها او هيا قال الفصاح يرجو ان يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا وهاؤها اصل وقيل بدل من همزة ايا وعليه ابن السكيت وتبعه ابن هشام في المغني وجرى عليه صاحب القاموس او اي بالفتح والقصر والسكون قال الم تسمعي اي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير قال ابن هشام وقد تمد الهمزة وقيل بل الممدودة حرف مستقل حكاه الكوفيون عن العرب الذين يثقون بعربيتهم او آ بالمد نحو آ زيد حكاه الاخفش في كتابه الكبير وزعم ابن مالك انه لم يذكره الا الكوفيون والمراد بالمد فيها الاتيان بعد الهمزة بالف لا غير وما وقع في كلام بعضهم من ضبطها بهمزة فالف فهمزة اخرى ساكنة سهو فهذه كلها مع البعد اي لنداء البعيد على خلاف في اكثرها فقيل ان يا لنداء البعيد والقريب قاله في المغني وليس كذلك وفاقا لقول ابن الحاجب في التسهيل كما ذكره وعليه ابن مالك وقيل للقريب وعليه المبرد والجزولي وقيل للمتوسط وجعل ابن عصفور ايا في المفردات للقريب وبالهمزة مع القرب اي لنداء القريب قال افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي

ونقل ابن الخباز عن شيخه انها للمتوسط قال ابن هشام وهو خرق لاجماعهم وسياتي عليهما مزيد كلام
انشاء الله وبيا وهي ام الباب وتستعمل مع البعد والقرب مطلقا قال ابو حيان وهو الذي يظهر
من استقراء كلام العرب قال ابن مالك هي للبعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل
هي مشتركة بين القريب والبعيد والمتوسط وزعم شيخ ابن الخباز انها للقريب وهو خرق لاجماعهم
تنبيهات الاول قال بعضهم جعل المصنف المنادى بقوله المدعو بيا اخواتها اولى من قول ابن الحاجب
المطلوب اقباله لخروج نحو نداء اسم الله تعالى في نحو يا الله لانه يطلب اقباله وحمل ندائه على المجاز والمراد بالمطلوب
الاقبال حصول الاجابة بعيد فتامل انتهى الثاني لا يدخل في هذا الحد المندوب على راي ابن الحاجب
لانه متفجع عليه لا مدعو ويدخل على راي غيره لم يذكر المصنف احكامه في هذا الباب لما اهمل الاولى فطالب الى
راي ابن الحاجب قال الرضي والظاهر من كلام سيبويه انه مناد قال الجزولي المندوب منادى على وجه
التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في الرثاء
لا تبعد اي لا تهلك كانهم من جهلهم ضنا به بالميت تصوره حيا فكره موته فقالوا لا تبعد اي لا
بعدت ولا هلكت وكذا المندوب للمتوجع بنحو واويلا وواثبورا وواحزنا اي احضر حتى يتعجب من فظاعتك
والدليل على انه مدعو قوله لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول واثبورا
انتهى الثالث اجمعوا على ان النداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس ويشترط كونه
اي المنادى مظهرا فلا يجوز نداء المضمر مطلقا لا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا اياه اجماعا
ولا يا انت ولا يا اياك على الصحيح وقول الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام
جعتا ضعيف فلا يقاس عليه وما سمع من قول بعضهم يا اياك قد كفيتك فيا للتنبيه لا للنداء و
اياك منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور كانه قال قد كفيتك اياك قد كفيتك وقيل ان يا
في البيت ايضا للتنبيه وانت الاول مبتدا والثاني كذلك او تاكيد او بدل او فصل والموصول
خبر واجاز ابن عصفور نداء المضمر المخاطب في الشعر خاصة مستدلا بالبيت والمثل ولا حجة
في ذلك كما عرفت وظاهر كلام ابن مالك في الالفية ان نداء المضمر مطلقا مطرد وهو خلاف
الاجماع قال المرادي في شرح التسهيل وقول بعض الصوفية يا هو يا من ليس جاريا على كلام العرب
وقال الشعباني في الغنية ولا تقل عند النداء يا هو فليحذر من الخطاة من رواه ويشترط خلوه من
اللام للتعريف فلا يقال يا الرجل كراهة التقاء الي التعريف صورة وان كان في احدهما من الفائدة ما
ليس في الاخرى الا في لفظ الجلالة وهو اسم علم للذات المقدس الواجب الوجود الموصوف بجميع
الكمالات فلا يشترط خلوه عنها بل يجب اثباتها اجماعا فتقول يا الله باثبات الالفين ويلله
بحذفهما ويا لله بحذف الثانية فقط لان اللام لازمة له لا تفارقه اذ اصله الاه فحذفت
الهمزة تخفيفا لكثرة استعماله فادخلت عليه اللام لدفع شياع ما ذهب اليه الكفار من تسميتهم

اصنامهم الهة وادغمت لام التعريف فيما بعدها ولزمت كالعوض من الهمزة ومن ثم تقطع في النداء او
قيل ال فاسم الله للتعظيم لا للتعريف والصحيح انه علم فائدة هذا الاسم الشريف يختص باشياء لا
توجد في غيره من الاسماء منها ما ذكر ومنها زيادة ميم في اخره عوضا من حرف النداء كما سياتي ومنها انه يفخم
اذا كان قبله فتح او ضم مثل قال الله نعم ويقول الله نعم ولا تقول مثل هذا في الليل واللبن فاذا كان
قبله كسرة لم يفخم مثل بسم الله لانك لو فخمت هذا لكنت متسفلا بالكسرة متصعدا بتفخيم الفتحة
وهذا ثقيل على اللسان وليس كذلك مع الضمة والفتحة لاستعلائهما في الحنك ومنها اختصاصه في
القسم بالتاء نحو قولهم تالله ومنها قطعهم لهمزته في القسم من قولهم افالله لافعلن كذا بمنزلة
افوالله ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل قول الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالود
عني شاذ فلا يقاس عليه خلافا للكوفيين والبغداديين في اجازتهم ذلك في السعة محتجين
بالسماع كالبيت وبالقياس قالوا لانا لم نر موضعا يدخله التنوين ولا يدخله الالف واللام
واجاب البصريون عن السماع بالشذوذ وعن القياس بانه ان ارادوا بذلك في غير النداء فممنوع
لدخول التنوين في نحو زيد وسيبويه منكرا مع عدم دخول الالف واللام فيهما او في النداء المعين
فكذلك لعدم دخول التنوين في غير المستعمل عليه او لغير معين فكذلك فيدة المراد بالشاذ في
استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته والنادر ما قل وجوده
وان لم يكن بخلاف القياس والضعيف ما يكون في ثبوته كلام قاله الجار بردي في شرح الشافية
تنبيهان الاول زاد ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الاوضح وغيرهما اسمين اخرين لا
يشترط فيهما خلوهما عن اللام احدهما ما سمي به من جملة نحو يا الرجل قائم لمن سمي بذلك نص
على ذلك سيبويه قال لان معناه يا من قال الرجل قائم وقاس عليه المبرد ما سمي به من موصول ذي
لام نحو يا الذي قام وصوبه ابن مالك قال المرادي وقد نص سيبويه على منعه قال الدماميني والفرق
بينهما ان الذي قام محكي بحالته التي ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود اللام وذلك
المانع باق ونحو الرجل قائم ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود اللام بل كونه جملة وذلك المانع
فقد زال بالتسمية انتهى ثانيهما اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة ويا الاسد شجاعة نص عليه
ابن سعدان قال ابن مالك وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الخليفة ويا مثل الاسد فحسن
لتقدير دخول يا على غير الالف واللام انتهى الثاني اذا اريد نداء اسم معرف باللام في غير ما
المذكور توصل الى ندائه باي مقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم متلوة بها التنبيه الاسم
الاشارة ويجب وصفها ولا توصف اي الا بما فيه اللام لتعريف الجنس نحو يا ايها الرجل وا ما
نحو الصعق والحارث مما هو فيه للغلبة او للمح الصفة فلا توصف به ولا بما فيه اللام من منقول
او مجموع علما قبل دخولها فلا يقال يا ايها الزيدان والزيدون نص عليه الاعلم او بموصول مصدر

بالاتفاق لانه خال عن خطاب نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر ولا يجوز يا ايها الذي رايت كما لا يجوز
ان ينادى او باسم اشارة عارية عن كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايهذاك الرجل كما
لا يجوز ياذلك واجاز ابن كيسان ونقل عن سيبويه وكان اسم الاشارة في الوصف بمعنى اللام والموصول
واما اسم الاشارة فلا يوصف به لان الشيء لا يوصف بمثله وسيأتي على هذه مزيد كلام في بحث
المفردات **وقد يحذف حرف الندا** وهو يا خاصة لان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل وقد وقع في عبارة
بعض المتقدمين ما يوهم جواز حذف مطلقا قال الابن باباذ في شرح الجمل بعد ان عدد حروف النداء
وهذه الحروف يجوز اثباتها مع المنادى وحذفها الا انها استثنى اشهر لكن نص غيره واحد من الائمة
على انه لا يحذف منها الا يا دون غيرها لانها ام او اغلب في الاستعمال والحذف نوع من التصرف
فينبغي ان يكون فيما كثر دوره لا فيما قل فتحذف يا من المفرد نية ويبقى المنادى نحو يوسف اعرض
عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان اي والا من عباد انه **الا مع اسم جنس** والمراد به هنا ما كان
نكرة قبل الندا سواء تعرف بالندا كيا رجل ولم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا
او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا انحصرت بهذه الثلث واحدا
بعينه اولا وانما لا يحذف مع النكرة لان حرف التنبيه انما يستغني عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك
متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا يحذف مع المعرفة
المتعرفة بحرف الندا اذ هما اذا حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها لئلا يظن بقاؤها
على اصل التنكير الاترى ان لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها وحرف الندا اطلق منها بعدم
الحذف اذ هو معينة مع التعريف للتنبيه والخطاب قال الرضي واجاز بعضهم الحذف مع النكرة وكذا
من المعرفة محتجين بقولهم اطرق كرا وافتد مخنوق واصبح ليل وهو عند البصريين شاذ قال الرضي
والانصاف القياس عليه لكثرته نظما ونثرا **و** الا مع **المندوب** وهو المتفجع عليه حقيقة
كقول جرير ينذب عمر بن عبد العزيز وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد
اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه والمتوجع منه لكونه محل الم كقوله فواكبدا
من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الم كقول الاخر تبكيهم دهماء
معولة وتقول سلمى وارزيتيه لان الرزية سبب للالم الذي حصل ومثله قول القائل وامصيبتاه
والندبة من كلام النساء في الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف
وما قيل وامن حفر بئر زمزماه فهو في قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من العلوم ان من حفر بئر
زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع المندوب من احرف النداء الا حرفان احدهما وا وهو الغالب
فيه والمختص به والثاني يا اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه في الاعراب حكم المنادى الاتي
تفصيله فيضم ان كان مفردا نحو وازيد وينصب ان كان مضافا او شبيها به نحو واعبد الله واضاربا
زيدا

زيدا والغالب فيه ان يختم بالالف لاطالة الصوت سواء كان مفردا نحو وازيداه او مضافا الظاهر نحو
امير المؤمنيناه او للضمير نحو وارأساه او شبيها بالمضاف نحو واطالعا جبلاه او مركبا نحو وامعدي
كرباه ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه او تنوين في صلة او غيرها نحو وانصر محمداه
ونحو وايا حسناه او ضمة اعرابية او بنائية نحو وامنذاه في من اسمه منذ او كسرة كذلك نحو واعبد
الملكاه واحذاماه فان اوقع حذف الضمة او الكسرة في لبس ابقيا وقلبت الياء الفا بعد الكسرة
نحو واغلامكي او واوا بعد الضمة نحو واغلامهموا واغلامهموا واغلامكموا اذ لو ابقيت الالف
لاوهم الاضافة الى الكاف الخطاب وهاء الغائبة والمثنى ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد
احرف المد توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلاميكيه واغلامكموه فان وصلت حذفتها الا
في الضرورة فيصح اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم ولك فتحها تشبيها بهاء
الضمير وكسرها على اصل لالتقاء الساكنين واجاز الفرا اثباتها في الوصل بالوجهين وانما
لا يحذف حرف النداء مع المندوب لانه منادى مجازا ولا يقصد فيه حقيقة التنبيه والاقبال
كما في النداء المحض فلما نقل عن الندا الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء فيه مجازا الزم لفظ علم
الندا تنبيها على الحقيقة المنقول هو منها او مثل المتعجب منه **و** الا مع **المستغاث** وهو كل
اسم نودي ليخلص من شدة او يعين على مشقة ولا يستعمل معه الا يا خاصة وسيأتي تبيان
احكامه مستوفى وانما لا يحذف معه حرف النداء للمبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث
له امرا مهما **و** الا مع **اسم الاشارة** لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب فبين كون الاسم
مشارا اليه وبين كونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في الندا عن تلك الاصل وجعل
مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف الندا هذا مذهب البصريين
واجاز الكوفيون حذفه اعتبارا بكون اسم الاشارة معرفة قبل الندا واستشهدوا بقوله تعالى ثم انتم
هؤلاء اي يا هؤلاء وبقول ذي الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام
ورده البصريون بان هؤلاء في الاية خبر المبتدا والشعر ضرورة وقد لحن بعضهم المتنبي في قوله هذي
برزت لنا فهجت رسيسا واجيب بان هذي مفعول مطلق لا منادى اي برزت هذي
البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب
قال ابن هشام ويرده بيت انشده هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتك
اخال ذلك قليل **و** الا مع **لفظ الجلالة** وهو الله **مع عدم الميم** المشددة في اخره عوضا عن حرف
النداء وذلك لانه لحق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة كما تقدم فلما حذف
الوصلة في هذه اللفظة الشريفة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف **في الاغلب** لئلا يكون اجحافا وقد يحذف
في غير الاغلب كقول امية بن ابي الصلت رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله ثانيا

اي يا الله وافهم كلامه جواز الحذف في غير الافعال وهو مذهب بعض النحويين والجمهور على المنع مطلقا
وحملوا البيت على الشذوذ فان وجدت الميم المشددة في اخره لزم الحذف اي حذف حرف النداء لان
الميم عوض عنه فلا يجمع بينهما الا في الضرورة كقوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما
وانما اخرت الميم تبركا باسمه تعالى وخصت بذلك دون غيرها لان الميم عهد زيادتها اخر الكلم نحو زرقم
هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم ليست عوضا بل ماخوذة من فعل والاصل يا الله
امنا بخير فحذفوا الجمع بينهما وبين ياء في الشعر قال ابو علي وليس هذا بشيء لقولهم واذ قالوا
اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك لانه لو كانت الميم ماخوذة من فعل لما احتاج الى الجواب ثالث
ولكانت سادة مسد جواب الشرط وقوله تعالى فامطر علينا حجارة من السماء دليل على انها ليست ماخوذة
من فعل ولا دال عليه لانه لا يحسن في الكلام يا الله امنا بخير ثم بعده ان كان هذا هو الحق من عندك
فامطر علينا ويصح بلا ذكر الجواب ولانه لو كان كما ذكر لما حسن اللهم امنا بخير وفي حسنه دليل
على ان الميم ليست ماخوذة منه اذ لو كان كذلك لكان تكريرا قال الرازي بابشاذ في شرح الجمل وقد تزاد في اخره
ما كقوله: وما عليك ان تقولي كلما : سبحت او صليت يا اللهم ما : اردد علينا شيخنا مسلما وذهب
الخليل وتبعه سيبويه الى ان هذا الاسم لا يوصف لان الميم كلمة مستقلة فتكون فاصلة بين الموصوف
والصفة وقيل لانه صار عندهم بمنزلة الصوت قال سيبويه في قوله تعالى اللهم فاطر السموات والارض انه على
نداء اخر اي يا فاطر وذهب المبرد والزجاج الى الجواز وصفه بمرفوع على اللفظ وبمنصوب على الصفة وجعلا
فاطر السموات صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع مثل اللهم الرحيم الرحمن والاية
ونحوها محتملة للنداء فائدة اللهم قد يخرج لفظه اللهم عن النداء فتستعمل على وجهين اخرين
احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل اقام زيد فتقول انت اللهم
لا والثاني ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم اذا لم
تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعا قليل قال في النهاية قال بعضهم وقد جرت
عادة العلما باستعمال اللهم في قلة ثبوته ضعف وكانهم يستعينون في اثباته بالله تعالى وشبهه
استثنى بعضهم المنادى البعيد ايضا قال فلا يجوز معه حذف حرف النداء لان المراد فيه اطالة الصوت و
الحذف ينافيه هذا تفصيل لاحكام المنادى في الاعراب المفرد وهو هنا ما ليس مضافا ولا شبيها
بالمضاف كما مر فيدخل فيه المثنى والجمع والمركب المزجي المعرفة وهي ما كان تعريفه سابقا على النداء والنكرة
المقصودة وهي ما عرض تعريفها في النداء بان قصد بها معين يبنيان لفظا او تقديرا لوقوعهما
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونهما مثلها افرادا وتعريفا وذلك
لان يا زيد مثلا بمعنى ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم يبنى
لمشابهته الحرف ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني ولذلك كان هذا التعليل احسن من التعليل بشبههما الاسم

في التعريف

في التعريف والافراد وتضمن معنى الخطاب بحسب ما وهما على ما يرفعان به قبل النداء اعمال الاعراب لا على التحو
ولذلك كان هو الاصل في البناء تشبيها على انه لما قرما في الاعراب فدخل في ذلك ما يرفع بالضم لفظا ظاهرا نحو يا
زيد ويا رجل او مقدرا نحو يا فتى ويا حذام ويا سيبويه ويا برق نحره وما يرفع بالالف نحو يا زيدان
ويا رجلان وما يرفع بالواو نحو يا زيدون شبه المنقوص المعين بالنداء يحذف تنوينه وتثبت
ياؤه عند الخليل نحو يا قاضي ويا غازي وخالفه يونس فاجاز حذف الياء لا التنوين فتقول يا قاض
ويا غاز والمضاف سواء كانت الاضافة محضة او غير محضة وشبهه اي المضاف وهو ما اتصل به شيء
من تمام معناه وهذا الذي به التمام اما ان يكون مرفوعا بالمنادى كقولك يا محمودا فعله ويا حسنا وجهه
يا جميلا فعله ويا كثيرا بره او منصوبا كقولك يا طالعا جبلا او مخفوضا بخافض متعلق به كقولك
يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد او معطوفا عليه قبل النداء كقولك يا ثلاثة وثلاثين في رجل سميته بذلك
قاله ابن هشام في شرح القطر والنكرة غير المقصودة بالنداء جامدة كانت او مشتقة نثرا او شعرا نصب
وجوبا واختلف في عامل النصب فقيل فعل مقدر وهو ادعو فحذف لكثرة الاستعمال وعوض منه حرف النداء
وافاد دلالته وهو قول سيبويه وقيل حرف النداء لسده مسد الفعل وهو قول المبرد وقال ابو علي في
بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فتكون هي العاملة ومثل الحكم المثلثة نثرا على ترتيب اللف بقوله يا
عبد الله مركبا اضافيا او عطفا وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحض نحو يا حسن الوجه بضم الصفة لان
اضافتها بتقدير الانفصال ويا طالعا جبلا وقول الاعمى يا طالبا لمن يهديه السبيل يا رجلا خذ
بيدي وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الشاعر فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي
من نجران ان لا تلاقيا عرضت اي اتيت العروض وهو مكة والمدينة شرفهما الله وما حولهما ونجران بلد
باليمن وهذا مبني على مذهب البصريين من جواز نداء النكرة غير الموصوفة مقبلا عليها او غير مقبل وقيل
بالمنع مطلقا وهو مذهب الاصمعي وقيل ان كانت خلفا عن موصوف جاز نحو يا ذاهبا ومنه فيا راكبا البيت
والا فلا وهو قول الكسائي وعامة الكوفيين ولا يجوز عندهم يا رجلا ونحوه الا في الشعر وقيل ان
كانت مقبلا عليها جاز والا فلا وهو قول المازني قال ولا يتصور نداء نكرة غير مقبل عليها قال
جامع ذا والبيت محمول على الضرورة هكذا نقله ابن عقيل والذي في الارتشاف ولا يخفى نقل انكار
وجود النكرة غير مقبل عليها في النداء عن المازني قاله في السراج تنبيهات الاول في كلام بعضهم التعبير
بالمضاف في قوله والمضاف وشبهه لا يصدق الا على نحو يا غلام زيد دون نحو يا عبد الله على ان
المنادى مجموع المضاف والمضاف اليه لا مجرد المضاف كالاخير ولو قال او ذا اضافة لسلم لشموله لما
وقع مضافا ولما اشتمل على الاضافة انتهى وهذا انما يرد لو جعلنا المضاف عبارة للكل وصفا للمنادى
ولنا ان نجعله وصفا لمطلق الاسم فيكون المعنى والاسم المضاف في النداء يثبت له الحكم المذكور فيشمل نحو
يا غلام زيد مما المنادى فيه المضاف ويا عبد الله مما المنادى فيه مجموع المضاف والمضاف اليه فتدبر

الثاني في قولهم يا طالعا جبلا اشكال مشهور حتى قيل انه من المزال التحوير وذلك انه لم يوجد فيه معتمد لعمل
هذا يعمل واسم الفاعل لا يعمل بدون اعتماد على ما تقدم ذكره وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف
يكون موصوفا منادى مفردا فلا يكون هناك شبه مضاف وقال الرضي في بحث الموصول انه يعمل اسم
الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الامور الخمسة اى الموصوف وذى الحال والمبتدا وحرف النفى
وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون البصريين واما قول النحاة يا ضاربا زيدا ويا غلاما
ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فتمثيل منهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به وان
جاء فحسن وجهه في الاختيار بل قد يجئ مثله في الشعر نحو قوله : بسود نواصيها وحمر اكفها : وصفر متونها
قبها او بيض خدودها : هذا كلامه وقد عرفت منه لتقدير الموصوف محذوفا الخ وقال الفاضل الهندى
اصله يا ايها الطالع جبلا فحذف ذلك للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع آلتا تعريف ثم نصب طالعا
لكونه مضارعا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين الثالث يمتنع
ادخال يا على ثلثين من نحو يا ثلثة وثلثين فيمن سميته بذلك لانه من العلم خلافا لبعضهم وان
ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت
الثانى بال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ الا ان اعدت معه ياء فيجب ضمه
لانه نكرة مقصودة ويجب تجريده من ال ومنع ابن خروف اعادة يا وتخيير في الحاق ال
مردود قال في الايضاح ووجه رده ان الثانى ليس بجزء علم وانما هو اسم جنس اريد به معين الرابع
من شبه المضاف نحو يا لطيفا لم يزل ويا حليما لم يعجل قال ابن هشام الجملة في موضع الحال من الضمير
المستتر في الوصف وهو المخاطب بالندا وعامل الحال هو صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا
ذلك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد يا تميم كلهم او كلكم اشى وفيه رد على ابن مالك حيث جعل
الجملة نعتا الخامس اذا كان المنادى نكرة مقصودة موصوفة بمفرد جاز ضمه ونصبه نحو يا رجلا
كريما حكى ذلك الفرا عن العرب وجزم به ابن مالك في التسهيل و المنادى المستغاث يخفض
اى يجر بلامها اى الاستغاثة لدلالته المستغاث عليها وهي لام الاستغاثة لا اختصاص ادخلت
علامة للاستغاثة والتعجب انما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها الذى لكل منهما لخصوص
بالمدعو والاستحقاق للغرابة واختلف فيها فقيل هى زائدة فلا تتعلق بشئ واختاره ابن خروف
بدليل صحة اسقاطها حيث يقال يا زيد او قيل ليست بزائدة وهو الصحيح وعليه فيها انها تتعلق
قال ابن جنى هى متعلقة بحرف الندا لما فيه من معنى الفعل ورد بان معنى الفعل لا يعمل في المجرور
اجيب بانه قد عمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا فيعمل في المجرور لان العامل في
الحال اقوى من العامل في المجرور لانه عامل في صاحبها وقال الاكثرون متعلقة بفعل الندا المحذوف
واختاره ابن الضائع وابن عصفور ونسباه الى سيبويه واعترض بانه متعد بنفسه واجاب ابن ابى

الربيع

الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهى واجاب ابن عصفور بانه ضعف
بالتزام الحذف فقوى تعديته باللام واقتصر الرضي وابو حيان على ايراد هذا الجواب قال ابن هشام و
فيه نظر لان اللام المقوية زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة انتهى ويرد هذا الاعتراض بما ذكره
هو في موضع اخر من مغنيه بان التحقيق في لام التقوية انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من
الضعف الذى نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين انتهى
ونقل ابن مالك عن الكوفيين غير الفراء ان هذه اللام بقية اسم وهو ال والاصل في يا لزيد يا ال زيد
ثم حذفت همزة ال للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعف بانه يقال فيما لا ال له نحو يا لله
ويا لتر وانما خص بما ليكون اعود على مد الصوت المحتاج اليه للقصد من الاستغاثة وقال ابن جنى كان ذلك
لان المخفوض من القابل للبنا و فتحها اى اللام وجوبا لانها اى الاستغاثة اذ المقتضى ولام
فيه تحرز اعن الجمع بين حرف الاستغاثة وعن الجمع بين العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن
الالف كما نقل عن الخليل ولان اللام تقتضى الجر والالف تقتضى الفتح فبين اثريهما تناف كذا قيل قال بعضهم
وفيه انه لا تنافى بينهما في يا لاحمد لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر طرد الباب لا يقال التنافى
موجود لانه يقتضى احديهما فتحة احديهما فتحة بنائية والاخرى اعرابية لانا نقول لا نقتضى الالف الا فتح
ما قبلها اعرابية كانت الفتحة او بنائية الا ترى انه يقال في الوقف على زيدا زيدا بالالف وفتحة ما قبلها
نصب وما قيل من ان التنافى موجود لان هذا الفتح في حكم الكسر فليس بشئ ويخفض المستغاث بما كان
يخفض به قبل الندا اما بكسرة ظاهرة نحو يا لزيد او بفتحة نائبة عنها ظاهرة نحو يا لاحمد او مقدرة نحو
يا لموسى او بالياء نحو يا للزيدين بفتح الدال وكسرها او بكسرة مقدرة لفظا نحو يا للقاضى او محلا نحو
يا لهذا ويا لرقاش كل ذلك بفتح اللام على خلاف الاصل في حركة اللام الجارة كما تقدم وانما فتحت لوقوع
المنادى موقع كاف الخطاب واللام تفتح مع المضمر نحو لك وله وكذا مع ما وقع موقعه ولقصد الفرق
بين المستغاث والمستغاث من اجله نحو يا لله للمسلمين بفتح الاولى وكسر الثانية الا ان كان المستغاث
ياء المتكلم نحو يا لى او معطوفا ولم تعد معه يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب فتكسر فان اعيدت
معه يا فتحت كقوله يا لقومى ويا لامثال قومى لاناس عتوهم في ازدياد و للمستغاث المفتوح
لا الف الاستغاثة نحو يا زيدا وقول الشاعر يا يزيدا لامل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقد يخلو
المستغاث من الالف واللام معا فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقوله الا يا قوم للعجب
العجيب تنبيهان الاول حكم المتعجب منه حكم المستغاث وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادى
جنسه كقولهم يا للماء ويا للدواهى اذا تعجبوا من كثرتهما والثانى ان يرى امرا عظيما فينادى من له نسبة
اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء فيجر باللام وبفتح لانها قبل الالف كقوله يا عجبا لهذه الفليقه هل
تذهبن القوباء الريقه ويجوز كسر لامه على تقدير مستغاث له وحذف المستغاث والمقصود انك

دعوته لذلك الشيء الثاني انما كان المستغاث والمتعجب منه معربين عند دخول اللام عليهما وان
كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف
فغلبته اللام المقتضية للجر حفظا لنداء المقتضية للبنا لضعفها في اقتضاء البناء مع كونها ابعد
من مقتضى الجر قاله الرضي الثالث قد يجر المستغاث من اجله بمن كقول الشاعر يا للرجال ذوي
الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردي لهم * والمستغاث من اجله هو المستنصر عليه في الاصطلاح
فلا ينصرف الا اليه عند الاطلاق وان صح اطلاقه على المستنصر له لغة لان كلا منهما وقعت الاستغاثة
لاجله اي بسببه فافهم الرابع قد يستغنى عن المستغاث من اجله ان علم سبب الاستغاثة كقوله فهل
من خالد اما هلكنا وهل بالموت يا للناس عاد اي للناس لمن شمت بنا تتميم المنادى
المضاف الى الياء ان كان معتلا وجب ثبوت يائه وفتحها نحو يا فتاي ويا قاضي وان كان
وصفا مشبها للمضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال وجب ثبوتها مفتوحة او ساكنة نحو يا
مكرمي ويا ضاربي وهل الاصل الفتح او السكون قولان وما عدا ذلك وليس باولما فالاكثر
فيه حذف الياء اكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم اثباتها ساكنة نحو يا عبادي لا خوف
عليكم او مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا ثم قلبها الفا نحو يا حسرتا ثم حذف الالف
اكتفاء بالفتحة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني ثم ضم الاسم اكتفاء بنية
الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الا مضافا كقراءة بعضهم رب السجن احب الي بضم رب
فهذه ست لغات وان كان ابا او اما جاز فيه اللغات الست على الترتيب المذكور وابدال الياء تاء مكسورة
وهو الاكثر او مفتوحة وهو الاقيس وقرئ بهما في السبع او مضمومة وهو شاذ وقرئ بها في الشواذ والجمع بين
التاء والالف بدل الياء وهو قبيح وسبيله الشعر كقوله يا ابتا علك او عساكا * وقوله يا امتا ابصرني
راكب * وقوله يا ابتي لا زلت فينا فانما * فهذه عشرة كاملة والمضاف الى المضاف الى الياء يجب
ثبوت الياء فيه لا غير نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي الا ان كان ابن عم او ابن ام فالاكثر حذف
الياء اكتفاء بالكسرة وجاز فتح اخر كل منهما وقرئ يا ابن ام بالوجهين ولا يكادون يثبتون الياء
ولا الالف الا في الضرورة كقوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي * لا يخرق اللوم حجاب مسمعي و
قوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي * انت خلفتني لدهر شديد والعلم المفرد الموصوف بابن او ابنة
على خلاف حكاه ابن كيسان حال كون ابن او ابنة متصلا بالعلم مضافا الى علم اخر يختار مع جواز الضم
فتحه عند البصريين غير المبرد لخفته واوجبه بعضهم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند بنت زيد بفتح
زيد وهند اما على الاتباع لحركة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل وهو
نظير امرئ وابنم او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ
عبد القاهر فهو نظير لا رجل ظريف في من فتحهما واما على اقحام الابن واضافة زيد الى عمرو لان ابن الشخص

يجوز

يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط من الوجهين فهو نظير يا زيد زيد اليعملات الذبل فتحة
الاول على قول سيبويه في اظهر الوجهين الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث
فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث غيرهما وذهب المبرد الى
ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله * يا حكم ابن المنذر بن الجارود
سرادق المجد عليك ممدود * ويتعين الضم اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم نحو يا
رجل ابن عمرو ويا زيد ابن اخينا او كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط
منه حرف النداء او مفعولا لفعل محذوف تقديره اعني ونحوه او فصل بين العلم والابن بفاصل نحو
يا زيد الفاضل ابن عمرو او كان العلم موصوفا بغير ابن نحو يا زيد الفاضل ولم يشترط ذلك الكوفيون
وانشدوا عليه قول كعب بن مالك او ابن سعدى يا جود منك يا عمر الجواد * بفتح عمر وحمله البصريون على
ان اصله يا عمروا بالالف فحذفت لالتقاء الساكنين على مذهب من يجيز الحاق الالف في غير الندبة و
الاستغاثة والتعجب او ان اصله يا عمرا بالتنوين للضرورة ثم حذفت لالتقاء الساكنين على حد قوله
ولا ذاكر الله الا قليلا تنبيهات الاول لا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فيتعين الضم في نحو يا
هند بنت زيد لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحريك الباء الموحدة وجوز ابو عمرو
بن العلاء الفتح سماعا بناء على انه للتركيب الثاني شمل قوله العلم المفرد المثنى والمجموع مسمى بهما فقول
الرضي لا حاجة الى التقييد بالافراد لان المثنى والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا
بعد التنكير ليس بشيء قال في النهاية اذا سميت بمسلمات وزيدين وزيدين حاكيا للاعراب قلت
فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين بن عمرو وعلى
من لم يقل يا مسلمات ابن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون مجرى الدال
ينقضها او يضمها انتهى قال في التصريح وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا اذ
لا اتباع في مسلمات اذا كسرت ولا في المثنى والمجموع على حده ولذلك قال في التصريح لتسهيل ويجوز فتح
ذي الضمة الظاهرة اتباعا فخرج يا عيسى بن مريم لانه لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري انتهى قلت
وكذا نحو يا رقاش ابنة بكر وقال ابو حيان يكون الفتح للاتباع تقديرا الثالث قال ابن مالك الحق
بالعلم فيما ذكر نحو يا فلان بن فلان ويا سيد بن سيد ويا ضل بن ضل كناية بهما عن المجهول النسب
لكثرة استعمالها كالعلم قال ابو حيان الذي ذكره اصحابنا ان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المنادى
المضاف اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ المنادى لفظ ما اضيف اليه ابن نحو يا كريم بن كريم
او ابن الكريم ويا شريف ابن شريف او ابن الشريف ويا كلب بن كلب او ابن الكلب فلا شيء فيه ونقل عن
مالك ان مذهب البصريين في ذلك كله بناء المنادى على الضم ومذهب الكوفيين وابن كيسان جواز
فتحه وضمه الرابع حكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى قيل وكان قائله

ان التابع ينبغي ان يتاخر عن المتبوع ولم يراع ان النصل الحامل على الاتباع قصد التخفيف **الثاني**
اذا وقع ابن في غير النداء صفة بين علمين اسمين او كنيتين او لقبين متفقين كانا او مختلفين و
لم يكن ابن مثنى ولا مجموعا ولا مصغرا كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف اذا كان منونا
والالف من ابن خطا كما في النداء ما لم يقع ابتداء سطر قال ابن بابشاذ وعلة حذف التنوين عند سيبويه
التقاء الساكنين وكثرة الاستعمال وكون ابن صفة لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد
فائف في الحذف فتقول هذا زيد بن عمرو وابو علي بن ابي الحسين وزين العابدين بن جمال الدين
وكذلك مع المؤنث المنصرف نحو هند ابنة سعد فيمن صرف وزينب بن هند نص عليه ابن بابشاذة
شرح الجمل خلافا لمن اشترط تذكيرهما العلمين وعلله بانهم لا ينسبون الرجل الى امه وقد يثبت التنوين
في الضرورة كقوله جارية من قيس بن ثعلبة ولو وقع ابن في جميع ذلك خبر المبتدا او لان اولكان
او لظننت ثبت التنوين لفظا والالف خطا لان الخبر لم ينزل منزلة الصفة بدليل جواز تقديمه
وحذفه وكذا لو كان مثنى او مجموعا او مصغرا نحو هذا زيد وعمرو ابنا خالد وزيد وعمرو وبكر ابناء
خالد وهذا زيد بني خالد لان استعمال الواحد في هذا النوع اكثر من استعمال التثنية والجمع ولان
التقاء الساكنين يزول بالتصغير واما اشتراطه ان لا يكون اول سطر فلانه اذا كان اول سطر
كان في محل يبتدا به غالبا لان القارئ ينتهي الى آخر السطر ثم يبتدئ باول السطر الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه
على خلاف ما يوجبه النطق غالبا **و** للمنادى **المنون ضرورة** سواء كان علما او نكرة مقصودة
يجوز ضمه ونصبه نحو قول الاحوص **سلام الله يا مطر عليها** وليس عليك يا مطر السلام ورد
الرواية بالوجهين وقول كثير حيتك عزة بعد الهجر وانصرفت فحي ويحك من حياك يا جمل ليت
التحية كانت لي فاشكرها مكان يا جمل حييت يا رجل واختار الخليل وسيبويه الضم لان
الضرورة دعت الى التنوين فاوقعته الكلمة على حالها حتى قال سيبويه في القسم لم يسمع عربيا تقول له
لكن حفظ غيره واختار ابو عمرو وعيسى النصب لان اصل المنادى ان يكون معربا فلما ادخله التنوين
عاد الى اعرابه ولما عاد الى الاعراب عاد الى النصب بظهر كما قال في الارتشاف من قول سيبويه
لم يسمع عربيا يقوله ان الخلاف لا على سبيل الاختيار بل على الفتح وقال ابن عصفور بعد ذكر
المذهبين ومن نون الضم لم يجز الا النصب حاقوا لا علم وابن مالك الخليل في العلم وابا عمرو في النكرة
قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح في العلم وابا عمرو في النكرة قال ابن مالك ان بقاء الفتح راجح في العلم
لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير وتظهر فائدة ذلك في التابع
فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه واختلف في تنوين
المضموم فقيل تنوين التمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب
ابن الخباز قال ابن هشام ويقول له اقول لان الاسم مبني على الضم **و** للمنادى **المضاف المكرر**

قيل

مثل المضاف اليه **يجوز ضمه ونصبه كثيرا الاول في نحو** قول جرير يهجو عمر بن لجا وقومه **يا تيم**
تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر واما الثاني فيجب نصبه في الاول على كونه منادى
مفردا وهو الاكثر فيكون تيم الثاني بيانا له او بدلا منه او منادى ثانيا باسقاط يا او مفعولا باضمار
اعني قال ابن مالك او تاكيدا ويمنعه اختلاف وجهي التعريف واتصال الثاني بما لم يتصل به
الاول والنصب على كونه مضافا لما بعد الثاني عند سيبويه فيكون الثاني مقحما بينهما والاصل
يا تيم عدي يا تيم فحذف ضمير الثاني وفتح التاكيد وهو تاكيد لفظي للاول والتاكيد اللفظي باق
ولا يغير ما قبله ولما بعد عما كان عليه فلذلك بقي منصوبا وعلى نية الاضافة لمثل ما اضيف
اليه الثاني عند المبرد والاصل يا تيم عدي ولم يعوض التنوين عن المضاف اليه كما عوض في قولهم كلا
هنا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعده مثل المضاف لغير عدي الظ انه اضيف اليه
تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف وعليه فيكون الثالث توكيدا او بيانا او بدلا او منادى
ثانيا على اضمار يا وضعف قول سيبويه بانه مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يا باه وعلى قوله
فيه فصل بين المضاف والمضاف اليه وهما كالشيء الواحد وقول المبرد بانه من باب الحذف من الاول لدلالة
الثاني عليه وهو قليل في كلامهم والاكثر عكسه وقال الفراء الاسمان مضافان للمذكور ولا اقحام ولا
حذف وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال الاعلم ركبا تركيب خمسة عشر
ثم اضيفا الى عدي كما قيل ما فعلت خمسة عشرك بفتحهما وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وقال
السيرافي الاصل يا تيم بالفتح تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثالثة كما في يا زيد بن عمرو وفيه حجة اقوى لانه
تحقق المسئلة بالعلمين عند البصريين بل باسماء الجنس والوصفان كذلك نحو يا رجل رجل القوم
ويا صاحب صاحب عمرو وخالفهم الكوفيون فاوجبوا ضم الاول من اسمي الجنس فضمه او نصبه منونا
من الوصفين نحو يا صاحبا صاحب زيد **تنبيه** انما اضاف الشاعر تيم الى عدي ليفرق بينهم وبين
تيم مرة في قريش وتيم غالب بن فهر في قريش ايضا وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان وتيم ضبة
وقوله لا ابا لكم للغلظ في الخطاب وقوله لا يلقينكم من القى اذا وجد والسوءة بالفتح الفعلة القبيحة
قاله العيني هذه **تبصرة** في احكام توابع المنادى تعرض لها هنا لكثرة ما فيها من الخصوصية الزائدة على
مطلق التابع الذي ذكره **وتوابعه** اي المنادى **المضافة** اضافة معنوية لان المطلق ينصرف الى
الفرد الكامل **تنصب** وجوبا **مطلقا** سواء كان المنادى مبنيا او معربا نحو يا زيد يا عبد الله صاحب عمرو
في النعت ويا زيدا ويا عبد الله نفسه في التوكيد ويا زيدا ويا عبد الله غلام الكلب في البيان وكذا البدل
ويا زيدا ويا عبد الله وغلام جده في عطف النسق كل ذلك بالنصب وجوبا على محل المتبوع ان كان مبنيا
وعلى لفظه ان كان معربا وحكى عن جماعة من الكوفيين من الكسائي والفراء والطوال الجواز رفع المضاف
من نعت وتوكيد وتبعهما ابن الانباري واذا كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا على الغيبة

الصلي في المضموم باعتبار الحال نحو يا تميم كلهم وكلكم ويا زيد نفسه ونفسك ومنع الاخفش هذا
الوجه الثاني وتاول نحو قول الشاعر على انه منصوب بفعل مقدر كانه قال اعني كلكم واما التوابع المضافة
اضافة لفظية نحو يا زيد الحسن الوجه فحكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فتكون مع
المضموم منصوبة وجوبا ومع المبني جائزة الوجهين اما توابع المنادى المفردة ويدخل فيها
شبه المضاف لان المراد بالمفرد ما يقابل المضاف ولولا ذكر المضاف في النسق وجعله في حكم المستثنى
من حكم المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه فلا حاجة لادخال شبه المضاف في المفردة المذكورة
سابقا لكان داخلا فيه فلا حاجة لادخال شبه المضاف في المفرد الى ما تكلفه بعضهم من جعل المفردة اعم من
المفردة حقيقة او حكما لان شبه المضاف مفردة حقيقة فتوابع المنادى المعرب وهو المضاف وشبهه
والنكرة غير المقصودة والمستغاث المجرور باللام والمنون بالنصب غير مقصودة تعرب باعرابه نحو يا عبد الله
الظريف والحسن الوجه في النعت ويا بني تميم اجمعين في التاكيد ويا عبد الله كرزا في البيان ويا عبد الله
والحارث في النسق المقرون بال ونحو ذلك واجاز الاخفش في النسق المقرون بال وفي عطف البيان
التابعين للمعرب الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث ويا اخانا زيد معللا
الاول بكونه في حكم المستانف فكانه باشر حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل والثاني بانه في
موضع قد اطرد فيه المرفوع قال الرضي وهو غريب لم يذكره غيره انتهى واما البدل والنسق المجرد من ال
فسياتي حكمها وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به نحو المستغاث المبني على الفتح لاتفاق القائلين لا استغناء
فلا يجوز في توابعه الا النصب لان المتبوع مبني على الفتح فلا يتصور الحمل على اللفظ من التاكيد
صفة لتوابع اي التوابع الثابتة من التاكيد والمراد به المعنوي اذ اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء لا الرفع وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا كقول الشاعر اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر
نصرا انتهى فيحتمل ان يكون هذا مختصا بالضم ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي وليس التاكيد بالمعنوي في
البيت عند جماعة بل يجوز ان يكون كل من نصر الاول والثاني عطف بيان على المنادى الاول جاريا على
لفظه والثاني على محله واستشكل الا ان الطراوة لذلك بان الشيء لا يبين نفسه مرة وقد يجاز قولك
يا زيد زيدا اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك اذا ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود
فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما فاقبل ذلك عليه فتظهر المراد واما قول بعضهم ان نصر الثاني عطف بيان
على الاول على اللفظ والثالث عطف بيان على الثاني على المحل ففيه ان قضية ذلك ان يكون التابع
للمنادى المبني على الضم اذا نون اعرابان لفظي هو الرفع وتقديري هو النصب والظاهر من كلامهم خلافه
وانه ليس له الا اعراب واحد اما الرفع فقط او النصب فقط والظاهر ما ذكرناه اولا والصفة خلافا
للاصمعي فانه منع وصف المنادى المبني لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه قال وارتفاع نحو الظريف
فقولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس شيء

اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه وعطف البيان ترفع حملا على لفظه اي المنادى
قيل لان الضم لاطراده هنا يعني انه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به
اشبه الرفع في الفاعل فكما ان الرفع في الفاعل مطرد كذلك هذا الضم في المنادى مطرد ورد بان
الاطراد ليس سببا لحمل التابع على لفظ المتبوع فان نحو يا فساق ويا سيبويه يطرد فيه الكسر
فيقال كل ما هو السب للمؤنث في النداء وفي كل علم ختم بويه مبني على الكسر ومع هذا فلا يجوز
حمل التابع على لفظهما وقيل لعروض الضم لانما عرضت بدخول يا على المنادى عروض الحركة
بدخول العامل فاشبهت الرفع فيه فيكون الرافع للتاكيد للتابع على هذا حرف النداء بناء على ان
العامل في التابع هو العامل في المتبوع غير البدل والاقوال الراجح وبه صرح الفاضل الهندي في
شرح الكافية ولا يخفى ضعف ذلك قال في التصريح والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا
يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال انه يجاوز في المنادى المضموم ان يكون
نايب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك انتهى وفيه ان المنادى على الاشهر وما قرره في
خبرية وقد صار انشائيا فالمنادى مع كونه مفعولا به صار كالعوض فاته لانه جملة الندائية بدعو ونحوه وذلك
لانه في معنى اقبل فقد لك المفعول فاعلية القصد ولذا بني على ما يرفع به فرفع تابعه بالحمل عليه
وفيه من التكلف ما لا يخفى كما اعترف هو به وبالجملة فالمسئلة من غوامض هذا العلم الجليل وكل تعليل
فيها عليل وينصب حملا على المحل لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل على
المفعولية فتقول يا تميم اجمعون واجمعين وفي الصفة يا زيد الحسن والحسن وفي البيان يا غلام بشر وبشرا
والبدل كالمنادى المستقل مطلقا اي سواء كان المنادى مبنيا او معربا فيضم ان كان مفردا معرفة ولا
نصب كما لو كان منادى فتقول يا زيد بشر ويا عبد الله بشر ويا ابا عبد الله ويا عبد الله اخاه زيد كما
تقول يا بشر ويا ابا عباس ويا اخا زيد وذلك لانه في نية تكرار العامل وقال ابن مالك ويجوز عندي
ان يعتبر في البدل حالان الا انه يجعل فيهما كالمستقل وهو الاكثر وحال يعطى فيهما الرفع والنصب لشبهه
فيهما بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء
قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على ان العامل في البدل هو العامل في المبدل اما
المعطوف عطف نسق فان كان مع ال سواء كان علما نحو يا زيد والحارث او لم يكن نحو يا زيد والرجل
فالخليل بن احمد الفراهيدي نسبة الى الفراهيد وهو بطن من الازد وهو فريد العصر وقريع الدهر و
استاد اهل الفطنة الذي لم ير نظيره ولا عرف في الدنيا عديله حتى قال بعض اهل العلم انه لا يجوز على
الصراط بعد الانبياء احد ادق ذهنا من الخليل يختار مع تجويز النصب رفعه لما فيه من مشاكلة المنادى
في حركته ونظرا الى انه لو لا ال لجاز فيه كونه منادى مستقلا بنفسه وان لم يجز مباشرة حرف النداء له ولكونه الاكثر في استعمالهم
كما هو له حكاه سيبويه ووافق الخليل تلميذه سيبويه والمازني ويونس بن حبيب النحوي استاد سيبويه

يختار نصبه لانه لا يجوز ان يلي حرف النداء فينبغي ان لا يحصل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرا جميع القرا
ما عدا الاعرج قوله يا جبال اوبي معه والطير بالنصب ووافق يونس ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر
الثقفي والجرمي وعزي في غالب المتون هذا الاختيار الى ابي عمرو ودون غيره فالمتبادر على بعض من تاخر
فوهم ان ذكر يونس في هذا المقام سهو من قلم الناسخ وسببه انه لم يكن في هذا العلم بالراسخ و ابو العباس
محمد بن يزيد المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة وفتح الراء المشددة عرف بذلك لما حكي السيرافي من انه لما
صنف المازني كتاب الالف واللام سال المبرد عن دقيقه وعويصه فاجاب باحسن جواب فقال له قم فانت
المبرد بكسر الراء اي المثبت للحق فغيره الكوفيون وفتحوا الراء وجعلوه نبزا ان كان المعطوف مع ال
علما كالخليل واليسع والصعق فهو كالخليل في اختيار الرفع او فتختار الرفع كالخليل لان ال
لم تفد فيه تعريفا فهي كالعدم فاشبه عطف النسق المجرد من ال وان لا يكن المعطوف مع ال علما
بل كان جنسا كالرجل والطير فهو كيونس في اختيار النصب لانه يكون حينئذ باحداث الجر تعريفا
وتركيبا مشابها للمضاف هذا هو المنقول الصحيح عن المبرد وما وقع في الكافية من قول ابن الحاجب
الخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي
عمرو فقضاه كما حكاه المص وغيره من الشراح ان المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان المعطوف
مثل الحسن في عروض ال وجواز نزعها فكانه اذن مجرد عن ال ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب
مع لزوم ال كالصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف بضم وهو سهو من ابن الحاجب
كما نبه عليه الرضي هم قال شيخنا العلامه محمد بن علي الشامي وهذا الحل لعبارة ابن الحاجب في الكافية انما علم
من شرحه والا فعبارته لا تابى التنزيل على ما هو الصحيح وبعد ففي كلامه مع السهو في النقل انه يعلم
منه مذهب المبرد في عطف ما فيه اللام الاصلية انتهى فتامل وتبع ابن الحاجب على هذا النقل عن المبرد
صاحب اللباب وابن هشام في الجامع الصغير وان لا يكن المعطوف مع ال بل كان مجردا عنها فهو
كالبدل في كونه كالمنادى المستقل مطلقا فيضم ان كان مفردا معرفة والا نصب فتقول يا زيد وبشر
ويا عبد الله وبشر ويا زيد وابا عبد الله ويا عبد الرحمن وعبد الله كما تقول يا بشر ويا ابا عبد الله
ويا عبد الله لان العاطف كالنائب عن العامل واجاز الكوفيون والمازني نحو يا زيد وعمرو بالنصب
قياسا على المعطوف مع ال قال ابن مالك وما راوه غير بعيد من الصحة اذا لم ينووا عادة يا فان المتكلم
قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشترك في الحكم عامل واحد انتهى وتوابع
ذي الضم من المنادى المبني كالمنادى المقبل اي المقصود نحو يا موسى ويا فتى ومثله المنقوص
نحو يا قاض ويا غاز والمنادى المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا تابط شرا ويا معدي
كرب كتوابع المنادى المبني المضموم لفظا نحو يا زيد فترفع اي توابع ما يعتقد ضمه للبناء المقدر
حملا على اللفظ المقدر كما ترفع توابع المنادى المضموم لفظا حملا على المحل كما تنصب توابع المضموم

لفظا

لفظا حملا عليه فتقول يا موسى الفاضل والفاضل ويا فتى نفسه ونفسه ويا قاض كونه وكذا ويا موسى
والحارث والحارث ويا هذا الكريم والكريم ويا هؤلاء اجمعون واجمعين ويا تابط شرا الحرون يبدو لما
ذكر ويا معدي كرب والعباس والعباس ونص على ذلك لان المنادى المبني قبل النداء ليس بمضموم
المحل منصوبه لانه مفعول به لانا نقول المراد بمضموم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة
معرب في الاصل لفظا لكان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين
كهذا في مجيئ من ضرب هذا الرجل فانه محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا
للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر وكذلك المنادى ههنا مضموم المحل باعتبار
وقوعه موقع المنادى المفرد المعرب لفظا ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا تنبيهان الاول تابع
اسم الاشارة يجب رفعه عند غير المازني لانه هو المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالحركة التي كان يستحقها
لو باشره حرف النداء تنبيها على انه المنادى نحو يا ايها الرجل ان كان المراد او لا نداء الرجل وانما اتى باسم
الاشارة وصلة لنداء الرجل وان كان المراد نداء اسم الاشارة دونه جاز فيه الرفع والنصب الثاني قال
ابو حيان التابع لاي في النداء وصف وقيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر انتهى وحصل بينه البد
بن ما للمص في شرح الخلاصه فقال ان كان مشتقا فهو نعت نحو يا ايها الفاضل وان كان جامدا فهو عطف
بيان نحو يا ايها الغلام انتهى واما تابع اسم الاشارة في النداء وغيره فان كان مشتقا فلا خلاف في كونه صفة
وان كان جامدا فمن اشترط الاشتقاق في الوصف قال انه عطف بيان ومن لم يشترط قال هو صفة
سيبويه وصفا ايضا وقال ابن عصفور اجاز النحويون في مثل مررت بهذا الرجل الصفة وعطف
البيان واستشكل باشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المبين وفي النعت ان لا يكون اعرف من
المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر عطف بيان قدرت الالف واللام لتعريف
الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال عليه والاشارة انما تدل على الحضور
دون الجنس واذا قدر نعتا قال العهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود فلا دلالة فيه
على الحضور والاشارة تدل عليه فكان اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه وان سماه صفة فمذهبه
التسامح في هذه التوابع كلها وقد سمى التوكيد وعطف البيان صفة في غير موضع وقد عرف منه
في ذلك انتهى الرابع مما يرد منصوبا اخيرا منصوب مميز اسماء العدد بفتحتين والعدد قيل الكمية
تطلق على الواحد وما يتالف منه فيدخل فيه الواحد وقيل نصف مجموع حاشيتيه فيخرج
وقد يتكلف لادراجه بشمول الحاشية الكسر والحق انه ليس بعدد وان تالفت منه الاعداد كما ان
الجوهر الفرد عند مثبته ليس بجسم وان تالفت منه الاجسام قاله المص في الخلاصه وقال في الكشكول
اجمع ارباب الحساب على ان تعريف العدد بانه ما يساوي نصف مجموع حاشيتيه لا يصدق على
الواحد اذ ليس له حاشية تحتانية وفيه نظر اذ له الحاشية الفوقانية لكل عدد تزيد عليه بقدر ما

نقصان الحاشية الحسابية عنده ومن ثم كان مجموعهما ضعفه وقد اجمعوا على ان العدد ما يساوي او كسر فيقول ل
لحاشيته الحسابية للواحد هي النصف فالفوقانية واحد ونصف لانها تزيد على الواحد بقدر نقصان
النصف عنه كما هو شأن حواشي الاعداد والواحد نصف مجموعهما فالتعريف المذكور صادق على
الواحد ليس انتهى قال الرضي ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا لان الفرد الاول في
الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول وهذا كله مبني على اصطلاح الحساب واما النحاة
فعلى ان كلا من الواحد والاثنين عدد لا خلاف بينهم في ذلك ولهم في تعريفه عبارات من احسنها
قول البلخي في الوافي العدد ما يقع جوابا لكم **ومميز الثلثة الى العشرة** بدخول الغاية في حكم ما قبلها **مجرور**
باضافتها اليه لابهام العدد واضافة المبهم الى مميزه ككل وغيره كما تقول كل رجل واما نحو احد عشر
رجلا فسيأتي **وجمع مجموع** ويختار ان يكون مكسرا من ابنية القلة نحو ثلثة افلس واربعة اعبد وسبعة ابحر
اما كونه مجموعا فلقصد التطابق في المعنى واما كونه من ابنية القلة فلان الحاد من العشرة فما دونها للقلة
فناسب ان يكون مميزها قليلا وقد يكون سالما اهمل تكسيره نحو سبع سموات وسبع بقرات وخمس صلوات
او جاور ما اهمل تكسيره نحو سبع سنبلات فانه في التنزيل مجاور لسبع بقرات ولذا جاء في غير التنزيل سبع
سنابل وقد يكون من ابنية الكثرة ان اهمل بناء القلة نحو ثلث جوار واربعة رجال ودراهم او كان لبنائها
لكنه شاذ قياسا نحو ثلثة قروء فانه جمع قرء بفتح القاف وسكون الراء وجمعه على اقراء شاذ او سماعا نحو
ثلثة شسوع فان اشساعا قليل في الاستعمال **تنبيهان الاول** قال بعضهم مما يخرج قوله مجموع ما
اذا كان المميز اسم جنس كشجر وتمر واسم جمع كقوم ورهط فان كلا منهما يقع مميزا فيخفض بمن كقولك ثلثة
من التمر وعشرة من القوم وقد يخفض بالاضافة نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون
ثلثة ذود صدقة وكقوله ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ويمكن ان يجاب بان المراد بقوله مجموع ما
يفيد الجمعية سواء كان جمعا او اسم جنس واسم جمع فعلى هذا فالمراد بقوله مجرور ولو من المجرور بالاضافة
او بالحرف وقد اجمعوا على جر اسمي الجنس والجمع بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة
وهو مذهب ابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم
الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير
كقوم ونسوة لم يجز وهو مذهب المازني **الثاني** لم يستثن المص المائة اذا وقعت مميزا فانها تفرد غالبا
نحو ثلثمائة واربعمائة اعتمادا على ما سيأتي في كلامه قريبا من انهم رفضوا جمعها وسيجيء الكلام على
ذلك **ومميز ما بين العشرة والمائة** وهو احد عشر الى تسعة وتسعين **منصوب** لما في المفرد نحو احد عشر
وبابه فلتعذر الاضافة اذ هي تؤدي الى جعل ثلثة اسماء كاسم الواحد فكرهوا ذلك ولا يرد قولهم خمسة عشر زيد
لان المضاف اليه ثم هو المقصود بالاول وانما جيء به لبيان المضاف فكان الجميع كالشيء الواحد والمضاف اليه
في خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن معه كالشيء الواحد واما في العقود فلانه لو قصد اضافته

لا مع حذف النون لا مع ابقائها اما مع حذفها فلما يلزم من حذف نون اصلية وفتحت مع الكلمة واما
مع ابقائها فلانه يلزم ابقاء نون تشبه نون الجمع المحقق وكل منهما مستكره **مفرد** نحو احد عشر كوكبا
هذا انما هو لم يتوهم وسبعون نجما وانما افرد لكون المفرد هو الاصل وهو اخف من الجمع والغرض من التمييز
به حاصل فلا يعدل عنه من غير داع واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فليس
اسباطا فيه بتمييز بل بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة ولو كان تمييزا لذكر العدد
لان السبط مذكر وذهب بعضهم الى انه تمييز واجاب ابن مالك في شرح الكافية عن التانيث بانه مما
رجح فيه اعتبار المعنى فذكرنا انما يرجح حكم التانيث كما رجح حكم التذكير كاعبان ومعصر في قول عمر بن ابي ربيعة
وكان مجني دون من كنت اتقي **ث** ثلث شخوص كاعبان ومعصر **ء** ومنه هذا مخالف لما في شرح التسهيل
من انه بدل لا تمييز ويبقى الاشكال فان اسباطا جمع ومميز المركب مفرد وفي الكشاف المراد وقطعناهم
اثنتي عشرة قبيلة وانكان قبيلة اسباطا لا سبطا فوضع اسباطا موضع قبيلة قال ابن مالك ومقتضى
ما ذهب اليه انه يقال رايت احدى عشرة انعاما اذا اريد احد عشر جماعة كل واحدة منها انعام ولا
باس بموافقته لو ساعده استعمال لكن قوله كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة ان
السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة من العرب فعلى هذا يكون المعنى وقطعناهم اثنتي عشرة قبائل
لا موقع قبيلة فلا يصح كونه تمييزا فالتمييز محذوف انتهى ويقول الحديثي الظ ان الزمخشري عارف
باللغة وهو في النقل حجة ودعوى لم يقم عليها دليل قال الدماميني وما الحامل الا عصبية عجمية او وجبت
التحامل على ابناء العرب انتهى وفي التصريح ان القول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل
منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفات كمية العدد وحمله على غير الغالب ليحسن تخريج
القرآن عليه انتهى وهو في سلبه الحسن من غير الغالب نظر انتهى **تنبيه** حكى الكسائي من العرب من يضيف
العشرين واخواته الى المميز منكرا ومعرفا فيقول عشرو درهم واربعو ثوبه وهو شاذ لا يقاس عليه فلا
يرد على قضية كلام المص **ومميز المائة والالف وتثنيتهما وجمعه** اي جمع الالف **مجرور** باضافتها اليه
مفرد نحو مائة رجل ومائتا رجل والف رجل والفا رجل وثلثة آلاف رجل وانما كان مجرورا مفردا
لان المائة والالف اشبها الثلثة والعشرة في اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلهما فلا تركيب
فيهما ولا زيادة ولا عطف واشبها احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة مع انهما يقترنان بهما القسم
اعطي مميزهما احد حكمي الثلثة الى العشرة وهو الجر واحد حكمي احد عشر الى تسعة وتسعين وهو الافراد
توفيقا بين الشبهين ولم يعكس لان الفرد هو الاصل مع حصول الغرض به وقد يجيء تمييز المائة جمعا
كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ولبثوا في كهفهم ثلث مائة سنين بحذف التنوين للاضافة ومن
نون جعلها عطف بيان وجعلها بعضهم بدلا ورد بان البدل على نية طرح الاول ولو قيل ولبثوا
في كهفهم سنين لفات التنصيص على كمية الاعداد ويجاب بان نية الطرح غالبة لا لازمة قال الزجاج

ولا يكون سنين تمييزا لما يلزم عليه فيكون قد لبثوا تسع مائة سنة قال ابن الحاجب وجهه انه يلزم
من لغة العرب ان تمييز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من مائة فلو كان تمييزا لكان
واحدا من ثلثمائة واقل سنين ثلثة فكانه قيل ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة وهذا بعينه
جار في قراءة حمزة والكسائي بالاضافة فان سنين فيما تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا قال
الطيبي وهذا نظير ما في اثنتي عشرة اسباطا على القول بانه تمييز فيلزم ان يكونوا ستة وثلثين سبطا ثم قال ابن
الحاجب ما ذكره الزجاج غير لازم لانه ذلك انما يلزم اذا كان المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد
في وقوع التمييز جمعا انهم يجيء مميزها منصوبا مفردا كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة
والفتاء ولا يرد شيء من الامرين على قضية كلام المص لانه شاذ وقد رفضوا اي العرب تركوا جمع المائة
مضافا اليها ثلث واخواته فلم يقولوا ثلث مئات او مئين وان كان هو القياس لان مميز الثلثة الى
العشرة يكون جمعا كما مر لكنهم كرهوا الجمع هنا للخفة الاتيان به من تكرر معنى الجمع التانيث لان الجمع
مؤنث معنى والمائة ايضا مؤنث فعوملت بالخفة لذلك او لان المائة وان افردت لفظا فهي جمع معنى لانها
عشر عشرات وهو معدود قليلا وقد جاء في الشعر ثلث مئين قال الشاعر ثلث مئين للملوك وفى بها ردائي
وجلت عن وجوه الاهاتم قالوا اقتل في معركة ثلثة ملوك من العرب كانت دياتهم ثلثمائة بعير فرهن
رداءه بالديات الثلث ومعنى ليس بشرقه وجوه الاهاتم اعيانهم وهم بنو الاهتم سنان بن سمي بن خالد لانه
كسرت ثنيته يوم الكلاب والاهتم كسر الثنايا من اصلها ولا يرد ذلك على قضية كلام المص لانه شاذ قال الرضي وان
لم يضف الى المائة واخواته جمعت واضيف فلك الجمع الى المفرد نحو مآت رجل انتهى واصول العدد التي ترجع
اليها اثنتا عشرة كلمة واشار بتحقيق التعيين عدد الفروع الى انه لا ينضبط اعداده وهي واحد الى عشرة
والغاية داخلة فهي عشر كلمات ومائة والف كلتا ذا خويان مع العشرة المذكورة فالمجموع اثنتي عشرة كلمة
وما عداها فتتفرع عليها اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو مآت والوف واما بالحاق علامة الجمع نحو عشرين
واخواته واما بعطف نحو ثلثة وعشرين واما بالتركيب المقتضي نحو خمسة عشر واما بحق بالتركيب الاضافي نحو
ثلثمائة فالواحد اسم فاعل من وحد يحد اي انفرد فهو بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد والاثنان لفظ موضوع
لواحدين من المثنى فاللام محذوفة يذكرانه مع العدد المذكر فيقال رجل واحد ورجلان اثنان ويؤنثان
مع العدد المؤنث فيقال امرأة واحدة وامرأتان اثنتان او ثنتان على الاصل والقياس بتذكير المذكر و
تانيث المؤنث وجاء كمالة في ذلك ما وانت في ذلك المطلقات والعشر اذا كتب فوق الجزء الثالث عشر والمقا
الثالثة والثالثة عشرة ولا يجامعهما اي الواحد والاثنان المعدود فلا يقال واحد رجل واثنان رجلين
بل يقال رجل ورجلان لان الرجل يفيد الجنس والوحدة والاثنينية فلا فائدة في الجمع بينهما بخلاف
البواقي فانه لا تستفاد العدد والجنس الا من العدد والمعدود كليهما فاذا قلت ثلثة افاد العدد دون الجنس
واذا قلت رجال افاد الجنس دون العدد واذا قصدت الافادتين جمعت بين العدد والمعدود فقلت

ثلثة رجال

ثلثة رجال انتهى قال ابن هشام وغيره واما قوله كانت خصيبه من الشمل الطرف يجوز فيه ثنتا حنظل
فشاذ لا يرد على ما تقرر ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يتاتى في مثل هذا ضرورة انه جنس المعدود وهو حنظل
لا يستفاد من العدد كما في رجلان قال العصام الدين في شرح الكافية وشرح التعليل ان العرب استغنوا بتوحيدها
بحال تمييزها عن الواحد وبتثنيته عن الاثنين بخلاف سائر الاعداد فانه لا يمكن تصريح تمييزها بتوحيده
عن ذكر العدد انتهى والثلثة الى العشرة بدخول الغاية بالعكس اي تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث
سواء كان كل منهما حقيقية نحو ثلث نسوة وثلثة رجال او مجازيا نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال
وثمانية ايام حسوما فذكر سبع مع ليال وهو مؤنثة وانث ثمانية مع الايام وهي مذكرة قال في
البسيط وذلك للفرق وعدم الالتباس وهذا من غريب لغتهم لان التاء علامة التانيث وقد جعلت
هنا علامة للتذكير قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله في مقاماته الموطن الذي يلبس فيه الذكران
براقع النسوان ويبرز ربات الحجال في عمائم الرجال انتهى قال ابن مالك وغيره انما لحقت التاء في عدد
المؤنث والثلثة في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة
فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث
لتأخر رتبته قال بعضهم ولان المؤنث ثقيل فناسب حذف التاء والمذكر خفيف فناسب دخولها انتهى
لا حكاه في البسيط تنبيهات الاول محل ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز في الفصيح حذف
التابع المذكور نحو اربعة اشهر وعشرا اي عشرة ايام وفي حديث من صام رمضان واتبعه بست من شوال
وحكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا والافصح اثباتها واما قوله من جاء بالحسنة
فله عشر امثالها فعلى حذف مضاف اي عشر حسنات امثالها ولولاه لقيل عشرة لان المثل مذكر
مع الجمع حال المفرد في التذكير والتانيث الثاني اذا كان تمييز العدد مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس
جاز الوجهان تقول ثلثة اشخص وثلث اشخص يعني نساء وثلث انفس وثلثة انفس اي رجال والاولى العبرة باللفظ
وكذا فيما جاء بتذكير وتانيث كساق ولسان نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس
الثالث قد يذكر العدد من غير ارادة معدود وهو العدد المطلق فيؤتى فيه بالتاء الاخير نحو ثلثة نصف
ستة ولا ينصرف لانه علم كذا قاله بعضهم وما ذكر من منع الصرف هو راي ابن جني والزمخشري وابي
الحيان وابن مالك قال الرضي قال ابن جني وكذا في بعض الشروح للمفصل ومعناه ان الاعداد اذا قصد بها
مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا شبهة في انها تمنع للعلمية سيما نحو كقولك ستة ضعف ثلثة
غير منصرفين ومائة ضعف خمسين قال المص يعني ابن الحاجب انها انما كانت اعلاما ثم استقطع لصحة
قال الحجم اثباته ان ستة مبتدا فلولا انه علم لكنت مبتدا بالنكرة من غير تخصيص قال وفيهما
قال ومجيء ضعف انه يوصى على انه يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها
كذلك نحو رجل خير من امرأة اي كل رجل فخل مجاز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص

بعض من جنسها فجوز المبتدا الابتداء بالنكرة هنا لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدا ايضا في الايجاب
للاستغراق لكن قليلا نحو علمت نفس ما قدمت المعنى كما لام الرجوع هذه **تتمة** لاحكام العدد في التذكير و
التانيث **تقول** انت يا مخاطبا في الاعداد المركبة عندي **احد عشر** عبدا **اثنا عشر** رجلا بتذكير الجزئين
في العدد للمذكر احدى عشرة امة **اثنتا عشرة** امراة على لغة الحجازيين وثنتا عشرة امراة على لغة تميم
بتانيث الجزئين **في العدد المؤنث** على الاصل والقياس في المذكر والمؤنث **تنبيهات الاول** الهمزة
في احد واحدى منقلبة عن الواو ولفظ الاول شاذ لانه غالبا عند الجميع والثاني مطرد عند المازني
هو الاصح كما شاع وكاف شاذ عند غيره وقد اختاره وهما في الاعداد المنفرد على واحد وواحدة تخفيفا
وقيل خوفا للالتباس بالصفة وقد يستعمل فيهما ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة
واحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر قال الرضي ويستعمل احد واحدى في التيف
مضافين مطردا نحو احدهم واحديهن ولا تستعمل احدى الا في التنييف او مضافة واما احد فيستعمل
مطردا لعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاء في احد ويلزمه الافراد والتذكير
قال لستن كاحد من النساء ونحو غير جمع نادر ولا يقع في الايجاب يراد به العموم فلا يقال
لقيت احدا الا تنبيها خلافا للمبرد قال ابو علي وهمزته في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من
الواو انتهى ملخصا وما ذهب اليه ابو علي ذهب اليه جماعة ايضا منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل ونص ما
احد من قولك ما بالدار احد ونحوها اذا استعملت في غير الواجب فهمزتها اصلية غير مبدلة انتهى وكان
الحامل لهم على ذلك كما قال الرضي انهم لما لم يروا في ذلك معنى الوحدة ارتكبوا كون الهمزة اصلية والاولى
ان يقال ان همزته في كل موضع منقلبة عن الواو ومعنى ما بالدار احد ما فيها واحد فكيف ما فوقه وقد
يستعمل في الموجب بلا تنييف ولا اضافة استعمال واحد كما في قل هو الله احد **الثاني** ما ذكرنا من ان
الالف في احدى للتانيث هو الاصح الذي عليه الجمهور قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ومحال ان تكون الالف
بمنزلة الف معزى كما قال بعضهم لانها لو كانت للالحاق لسمعت منونة في قولك احدى وعشرون جارية
لان الف الالحاق منونة ما لم يكن الاسم الذي هي فيه علما فاذا بطل ان تكون للالحاق وبطل ان تكون
اصلية لعدمها في احد وبطل ان تكون لتكثير الكلمة لعدم كونها على اكثر من اربعة احرف ثبت انها للتانيث
انتهى **الثالث** انما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتا عشرة اما
لان التاء بدل من الياء وليست للتانيث او لانها زائدة للالحاق باصبعان او لان احدى الكلمتين
معربة والاخرى مبنية فكانتا قد تباينا او لانها زائدة للالحاق متضايفان بدليل حذف النون او
لان اثنتين بمنزلة ثنتين وثانيتين للالحاق بمنزلة تاء بنت لسكون ما قبلها فكانها الحقا
بمثال جذع كما الحقت اخت بمثال قفل قال التاء زائدة قال ابن هشام كل ذلك قد قيل والسؤال
عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة

فالمؤنث

فالمؤنث نسوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وهذا التجموع عليه وكذا في الباقي اذا علم انهم اعتبروا الحالة الطارئة
قبل التركيب **الرابع** الحجازيون يسكنون شين عشرة في التركيب اذا كانت مختومة بالتاء كراهة توالي اربع فتحات
فيما هو كالكلمة الواحدة وبنو تميم تكسرها تشبيها بنا وكتف قال ابن بابشاذ وهذا الموضع من عجيب الاشياء فان
مذهب بني تميم في نحو كتف وفخذ التخفيف ومذهب اهل الحجاز تثقيلها التثقيل وقد انعكس المذهبان في
هذا الباب وليس له علة سوى انه حدث مع التركيب احكام لم تكن قبل التركيب اخذ بخص به ان انتهى وبعض بني
تميم يفتحها ابقاء لها على اصلها وبذلك قرا الاعمش في فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن عين
عشر بمحرك الاخر لاجتماع اربع فتحات بخلاف ما تحدثه فتقول **ثلاثة عشر** رجلا بتانيث الجزء الاول
وتذكير الجزء الثاني وكذا فيما زاد **الى تسعة عشر** بدخول الغاية **في عدد المذكر ثلاث عشرة** امراة بتذكير
الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني وكذا فيما زاد **الى تسع عشرة** بدخول الغاية ايضا **في عدد المؤنث**
برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف تقليلا للخروج عن الاصل **تنبيه** اذا قلت عندي ثماني
عشرة امراة فلك فتح الياء من ثماني لانها مفتوحة في ثمانيه ولك اسكانها كما في معدي كرب ويجوز حذفها
قليلا مع بقاء كسر النون دليلا عليها وفتحها وهو اولى من الكسر ليوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر
مع العشرة وقد تحذف الياء منها في غير التركيب ويجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع
حسان واربع فثغرها ثمان وفي الحديث صلى ثماني ركعات بفتح النون **ويستويان** اي المذكر والمؤنث
في عشرين واخواتها من العقود فتقول عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون رجلا وثلثون امراة الى
التسعين **ثم تعطف** ات العقود على النيف **فتقول** عندي **احد وعشرون رجلا** في المذكر **احدى وعشرون
امراة** في المؤنث **اثنان وعشرون رجلا** في المذكر **اثنتان** او ثنتان **وعشرون امراة** في المؤنث بتذكير واحد
واثنان مع المذكر وتانيثهما مع المؤنث كما تقدم **ثلثة وعشرون رجلا** في المذكر **ثلث وعشرون امراة** في المؤنث
بتانيث ثلثة مع المذكر وتذكيرها مع المؤنث كما مر **وهكذا** مع سائر العقود تقول ثلثة وتسعون رجلا
الى تسعة وتسعين رجلا وثلث وتسعون امراة **الى تسع وتسعين امراة** ويستوي المذكر والمؤنث في المائة
والالف وتثنيتهما وجمعهما واذا جاوزتهما عطفت النيف عليهما على ما عرفت نحو مائة وثلثة رجال والف
وثلث نسوة يعطف الاقل على الاكثر في التواريخ فيقدم الاقل على الاكثر الخ في التواريخ فيقدم الاقل لكون
الاكثر معلوما نحو سنة وسبعين وتسعمائة وهو تاريخ اتمام هذا المتن وسنة تسع وتسعين وسبعين والف وهو
تاريخ اتمام هذا الشرح وهنا انتهى كلام المصنف على انواع المعربات فاخذ في الكلام على بعض المبنيات من الاسماء
ولم يستوفها الحالة على المطولات كما هو شان المختصرات ولذلك قال **المبنيات** وهو مبتدا خبره قوله **منها
المضمر** ويسمى الضمير تسمية بالمصدر جريا على قاعدة التصريف لانه من اضمرت الشيء اذا اخفيته فهو مضمر وضمير
انه يكون من اضمرته بمعنى اهزلته لانه في الغالب قليل الحروف واما تسميته ضميرا فهو على حد قولهم عقدت العسل
فهو عقيد وتسميته بهما اصطلاح البصريين ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى لانه ليس بالصريح والكناية
والمكنى لانه ليس بالصريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هشام في شرح بعض اهوى ودعني من الكنى

المبنيات

المضمرات

فلا يخرج في اللغات من وضع ما سبق ويبني لشبهه بالحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين كبا الجر ولامه
وواو العطف وفائه وقد حمل عليها ما كان موضوعا منها على اكثر من ذلك للتحول عليها طردا للباب وقيل
لشبهه في المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل في الافتقار الى
شيء اذ لابد له من مفسر يخصصه من حضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغايب وقيل في الجمود اي عدم
التصرف في لفظه بوجه ما بالتصغير وبان يوصف به كاسم الاشارة وقيل لعدم موجب الاعراب فيه للاستغناء
عن اعرابه باختلاف صيغه الدالة على المعاني وسواء المضمر ما اي اسم وضع لمتكلم بعينه او مخاطب بعينه
كانه تحقيق لوجه المعرفة فلا ينتقض بلفظ المتكلم والمخاطب وغايب بعينه فخرج به الاسماء الظاهرة
النكرات وبقيت الاسماء الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها اغيب فاخرجها بقوله سبق اي تقدم ذكره
فانها وان كانت موضوعة لغايب بعينه لكن لم يسبق ذكر الغايب شرطا فيها وقد علم مما تقرر هو
ان المضمرات موضوعة لجزئيات معينة بهذه المفهومات على ما هو الحق فيكون المراد بقوله لمتكلم او مخاطب
او غايب كل متكلم او مخاطب او غايب والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم كما تقدم والمراد بقوله سبق
ذكره اعم من ان يكون مذكورا لفظا نحو ضرب غلامه زيدا وسابقا لفظا متاخرا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم
ربه او مذكورا معنى يدل عليه لفظ الفعل نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الضمير عايد الى العدل الذي يدل
عليه لفظ الفعل تضمنا او سياق الكلام نحو ولابويه فان الضمير عايد الى الموروث الذي دل عليه ذكر الميراث
دلالة التزامية ولو كان سبق ذكره حكما اي محكوما به بان يكون الغائب الذي وضع له الضمير مذكورا
لفظا لكن ليس سابقا لا لفظا ولا رتبة بل يكون متاخرا فحكم بسبقه حكما نظرا الى وضع ضمير الغايب وذلك
واقع في خمسة مواضع وهي ما اذا كان الضمير مرفوعا باول المتنازعين او بنعم او بئس وما جرى مجراهما ومثلا
منه ظاهرا ومجرورا برب وكان للشان وسياتي ذكر هذه المواضع في كلام المص مفصلا فنستوفي الكلام عليها
هناك انشاء الله وانما خولف مقتضى وضع ضمير الغايب في هذه المواضع بتلفيظه مضمرا لقصد التفخيم والتعظيم
بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في
النفس لكن هذا تخلف في باب التنازع المذكور فانه لمجرد الاختصار والتحرز عن التكرار وعند غير
الكسائي القائل بان الفاعل محذوف كما سياتي بيانه فان استقل المضمر بنفسه بان لم يحتج الى الكلمة اخرى
قبله يكون هو كالتتمة لها بل كان كالاسم الظاهر فهو منفصل وهو سبعة انا والالف زائدة لبيان
الحركة ونحن وانت وهو وهي واما الواحات والهاء وايا فحروف دالة على المراد منها فان لا يستقل
بنفسه بل احتاج الى الكلمة اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها فهو متصل وهو تسعة التاء والنون والالف
والواو وياء المخاطبة وياء المتكلم والكاف والهاء فحروف دالة على المراد منها تحتها ماهو تجمل الضماير
على هذا وهو الصحيح سبعة عشر ضميرا لا غير تنبيه ظاهر صيغته ان كلا من المنفصل والمتصل قسم
براسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل المنفصل محتجا بان مبنى الضماير على الاختصار والمتصل اخصر
من المنفصل قاله في التصريح والمضمر المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور لا بمعنى المتصف بالرفع

والنصب

١١٨

والنصب والجر فانا انت مثلا مرفوع وان لم يتصف بالرفع بل بمعنى انه ضمير لا يستعمل في التركيب
الا في موضع مرفوع او منصوب او مجرور والمضمر المنفصل مرفوع ومنصوب غير مجرور
لان المجرور بمنزلة الجزء الاخير من العامل بحيث لا يجوز فصله فهو لا يكون الا متصلا وهذه
خمسة انواع وكل منها اما مفرد او مثنى او مجموع فهذه خمسة عشر وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه ثلثون
لكن اكتفي في المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فسقط خمسة فهي خمسة وعشرون وكل منها اما متكلم او مخاطب
او غايب فهذه خمسة وسبعون لكن اكتفي في المتكلم بضميرين لان المتكلم يعلم غالبا كونه مذكرا او مؤنثا
او مثنى او مجموعا فيسقط خمسة عشر من ضرب ثلثة في خمسة فيبقى ستون ويضم اليها الواحد
كما زادها سيبويه خلافا للاخفش والمازني فقولهما انما حرف تانيث والفاعل مستتر كما تقدم فجملة
الضماير احد وستون ضميرا امثلة الضماير المرفوعة المتصلة ضربت بضم التا وضربنا وضربت بكسر التاء و
ضربتما وضربتم وضربتن وضرب اي هو وضربت اي هي وضربا وضربتا وضربوا وضربن والمنفصلة انا ونحن
وانت بالفتح وانت بالكسر وانتما وانتم وانتن وهو وهي وهما وهم وهن والمنصوبة المتصلة
ضربني وضربنا وضربك بالفتح وضربك بالكسر وضربكما وضربكم وضربكن وضربه وضربها
وضربهما وضربهم وضربهن والمنفصلة اياي وايانا واياك واياك بالكسر واياكما واياكم واياكن واياه
واياها واياهما واياهم واياهن والمجرورة مثل بي وبنا وبك بالفتح وبك بالكسر وبكما وبكم وبكن
وبه وبها وبهما وبهم وبهن ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل لان وضع المضمر على الاختصار
والمتصل اخصر من المنفصل فمتى امكن لا يجوز العدول عنه فضربتك واكرمتك لا يقال فيهما اما
انا ولا اكرمت اياك واما قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم وقوله اتتك
وهي تقطع البلاد اليك حتى بلغت اياكا وقوله بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم
الارض في دهر الدهارير فضرورة ويتعذر المتصل في مواضع احدها ان يتقدم المضمر على
عامله نحو اياك نعبد والثاني ان يتاخر عن عامله ويلي الا نحو امر الا تعبدوا الا اياه وانما نحو قام
انا ومنه قول الفرزدق انا الذايد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي واما قوله وصانا
لي اذا ما كنت جاريتا الا يجاورنا الاك ديار فضرورة الثالث ان يكون العامل محذوفا اما
لكونه مفسرا بمذكور نحو ان اياه ضربته فاكرم اخاه او بقرينة السؤال نحو اياي جوابا لمن قال من اضرب
او يكون الضمير بدلا من اللفظ بالفعل فالتحذير الجاري وذلك في باب التحذير وهو تنبيه
المخاطب على مكروه يجب التحرز عنه نحو اياك والاسد اي تقيك واحذر الاسد الرابع ان
يكون تابعا اما توكيدا نحو اسكن انت وزوجك او بدلا كقولك بعد ذكر الخيل لقيت زيدا اياه
او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت الخامس ان يقع بعد اما نحو جاءني اما انا وزيدا السادس ان يقع
بعد واو المصاحبة كقوله فاليت لا انفك احذو قصيدة تكون واياها بها مثلا بعدي السابع

ان يقع بعد اللام الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله ان وجدنا الصديق حقا لاياك
لم في فلن ازال مطيعا ؛ الثامن ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت التاسع ان يكون مفعولا علمت
او اعطيت ونحوه اتصالا الضمير الملتبس بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت
زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا
يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول العاشر
ان يكون عامله معنويا نحو انا قائم الحادي عشر ان يرفع بمصدر مضاف الى المنصوب كقوله بنصركم
نحن كنتم ظافرين فقد اغرى العدى بكم استسلامكم فشلا ؛ الثاني عشر ان ينصب بمصدر مضاف
الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضربك الامير قلنا يجوز بنصركم اياهم
فما هو جوابكم فهو جوابنا الثالث عشر ان يكون عامله حرف نفي نحو ان هن امهاتهم الرابع عشر ان
يرفع بصفة جرت على غير من هي له نحو زيد هند ضاربته هو الخامس عشر ان يجمع ضميران ويقدم غير
الاخص نحو اعطيته اياك واعطاه اياي السادس عشر ان يجمع ضميران في رتبة واحدة بان
يكونا لمتكلم او مخاطب وغايب نحو ظننتني اياي وجئتك اياك وعلمته اياه ولذا قوله وقد جعلت
نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها فانما استعمله الشاعر لاتصال الضمير وهو من ذلك شاذ
وانت في هاء سلنيه وشبهها من كل ثاني ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع نحو اعطيتكه بالخيار
فان شئت وصلت نظرا الى الاصل فقلت سلنيه واعطيتكه وان شئت فصلت هربا من توالي
اتصالين في فضلتين فقلت سلني اياه واعطيتك اياه وظاهر كلامه ان الاتصال والانفصال على
السواء وهو ظاهر كلام ابن مالك في الالفية بل قال ابن عقيل انه ظاهر كلام اكثر النحويين واختار
في التسهيل الاتصال لكونه الاصل ولا مرجح لغيره واقتصر سيبويه عليه قال ابن مالك وظاهر
كلامه لزوم الاتصال واجاز غير سيبويه الانفصال ويدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام ان الله
ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم انتهى وذهب الشلوبين الى رجحان الانفصال وتاول كلام سيبويه
قال المرادي وهو بعيد فان كان الاول من الضميرين مجرورا ترجح الفصل اتفاقا الاتصال هنا على الضمير
نحو عجبت من حبك اياه ومن الوصل قوله لئن كان حبيك كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا
وان كان غير اخص وجب الفصل كما تقدم او مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته الا اذا كان مرفوعا
بكان واخواتها نحو الصديق كنته فيترجح الوصل عند ابن مالك لكونه الاصل ووروده في
افصح النثر كقوله لعمر في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في
قتله والفصل عند الجمهور لانه خبر والخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده كقوله
لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وهذا الخلاف جار في الضمير
بعد ظننت وجبتك ايضا نحو خلتنيه وتوجيه كل من الترجيحين ما سبق فمن ورود الوصل قوله

بلغت

بلغت صنيع امرئ بر اخاكه ؛ اذا لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا ومن وروده الفصل قول الاخر
اخي حسبتك اياه وقد ملئت ؛ ارجاء صدرك بالاضغان والاحن ؛ تنبيه ما ذكرته من جواز
الانفصال في اخوات كان لكانه هو ما ذهب اليه ابن مالك وصرح به في شرح الكافية وابن هشام
وصرح به في الاوضح ونص عليه شراح الكتاب ونقل عن صاحب المستوفي انه جعل غير كان لا يكون
متصلا وجزم به ابو حيان في شرح التسهيل قال وقولهم ليسي وليسك شاذ وخص بعضهم هذا
الحكم بليس ولا يكون في الاستثناء ومحل قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي على الضرورة مثل الا
دياك ؛ فوايد على هذا مقدمتان احديهما اتصال الضمير والثانية عدم نون الوقاية هنا مسئلة في بيان
الضمير المسمى بضمير الشان وضمير القصة وضمير الامر وضمير الحديث عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين
لانه لا يدرى عندهم على ماذا يعود وتسميته البصريين اولى لانهم سموه بمعناه والكوفيون انما سموه باعتبار
وضعه قد للتقليل فان هذا الضمير وقوعه في الكلام قليل بالنسبة لغيره من الضماير وتقدم الجملة الخبرية
ضمير غايب باضافة الضمير الى الغايب مفسرها اي بالجملة الخبرية لغرض التعظيم والتفخيم اذ ذكر الشيء
مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره مفسرا من اول الامر فعلى هذا لابد ان يكون مضمون الجملة
شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير قال الرضي وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة
الى المسئول عنه بسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الا
فسئل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان العود اليه الذي تضمنه
السؤال غير ظاهر قيل اكتفي بالتفسير بخبر هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول
عنه ومبين له فبان بذلك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدا
لكن سميت تفسيرا لما بينته انتهى وتكون اسمية اذا كان الضمير مبتدا واذا دخل الناسخ اسمية
وفعلية كما سياتي يسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا نحو قل هو الله احد وضمير القصة
ان كان مؤنثا نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا كذا قال غير واحد وقال بعض المحققين
قد يتوهم كثير من الناس ان التذكير باعتبار لفظ الشان والتانيث باعتبار لفظ القصة
وهذا غلط فاحش لانه انما يكون كذلك ان لو رجع هذا الضمير الى هذين اللفظين وليس كذلك
بل هو راجع الى المتعقل ذهنا انتهى قلت المراد باعتبار الشان والقصة في التذكير والتانيث
ان الضمير اذا كان مذكرا ناسب ان يرجع الى الشان المعقول واذا كان مؤنثا ناسب ان يرجع الى
القصة المعقولة رعاية للمطابقة فهو راجع فيهما الى المتعقل ذهنا فان اراد بكثير من الناس
من قال بهذا فلا وهم ولا غلط وان اراد به من يقول بانه راجع الى الشان الملفوظ به
او القصة الملفوظ بها فليس من الناس ويحسن تانيثه اي تانيث الضمير المذكور مع
المؤنث كما يحسن تذكيره مع المذكر ان كان المؤنث فيها اي في الجملة المفسرة له عمدة نحو هي

الفصل الثاني في ضمير الشان

هنا المعتبر بخلاف ما اذا كان فضلة فلا يحسن انها بنيت غرفة او كالمفضلة فلا يحسن انها ك
القرآن معجزة وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلات لكنه موجود للعجائب
تبا وعلى القصر قياسا ولم يسمع وانما قال يحسن تانيثه لانه وان كان في الظاهر راجعا الى المؤنث
المذكور في الجملة لكنه في الحقيقة راجع الى المتعقل في الذهن كما يحسن تانيثه مراعاة للظاهر
هذا مذهب البصريين واوجب الكوفيون تذكيره مع المذكر وتانيثه مع المؤنث ويدفع قول
العربي انه امة الله ذاهبة وقراءة او لم تكن لهم اية ان يعلمه بالفوقية فان الاسم ان يعلمه هو
مذكر كما قيل ووقع للدماميني في شرح التسهيل ان ضمير الشان لا يفسر بان وصلتها
فينبغي تحقيق ذلك شبه يجري مجرى المؤنث في الحكم المذكور مذكر شبه به نحو انها قمر
جاريتك وفعل بعلامة تانيث نحو فانها لا تعمى الابصار و لانحرة يوم تنحشر به مذكر فلا يحسن انها قام جاريتك و
يبرز الضمير المذكور مبتدا واسما منصوبا في باب ان وظن وقليته في باب كان وكاد ولا يعمل فيه
الابتداء على خلاف فيه فمنع الفراء وابو الحسن مجوزه الضرير قال ابو حيان ومنعه غريب مع كثرته في كلام العرب
واحد نواسخه كان وظن واخواتهما ومنع بعضهم حمل ما المشبهة بليس عليه وبعضهم حمل كاد ولا يصح على الكاد قوله
وما هو من يا سوء الكلام ويبقى به ناسا ت الدهر كالدائم البقل وكقراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ
قلوب فريق منهم بالمثناة من تحت وجه يتعين ان يكون في كاد ضمير الشان وقلوب فاعل ولا يجوز ان يكون
فاعلا لكاد لما يلزم من جواز القلوب يزيغ وبابه الشعر ولا يثنى ولا يجمع ولذا فسر بجملتين او جمل بل
لا يكون الا مفردا لانه مرجعه الذى هو الشان او القصة المتعقلات في الذهن لا يكون الا مفردا او ما تامن قل
لانه ضمير نفسه مقصود جملة ومضمون الجملة مفرد فيلزمه انه يثنى ويجمع اذا فسر بجملتين او جمل لتعدد مضمون
الجمل تحقيقا وتدبر ولا يفسر بمفرد لانه كناية عن الشان او القصة وهما مضمون الجملة فلا يفسر الا بجملة مصرح بجزئيها
لا بمفرد واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع
خرج على ان المرفوع مبتدا واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع معمولا كان
اسما واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل او للمفعول وفيه
فسادان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل قال ابن هشام قلت وهذان الفسادان لا يلزم شيء منهما
الكوفيون لان كلا منهما عندهم جائز فتغليطهم على مذهب غيرهم ليس بصواب وهو كما قال ابو عثمان المازني
دخلت بغداد فالقيت على مسائل فكنت اجيب فيها على مذهبي ويخطئوني فيها على مذاهبهم انتهى ثم
الذى يدفع قول الكوفيين انه ليس لهم شاهد على ما ذهبوا اليه كما قاله الرضي ولا يتبع بتابع من
التوابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه بيان ولا يبدل منه لانه استعماله ما من النكرة وهي لا تؤكد
لئلا يزول الابهام المقصود منه بالبدل وعطف البيان قال الدماميني وانظر ما وجه كونه لا يعطف
عليه عطف نسق اذا شمنى ووجهه الشمني بان الجملة التي هي خبر ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونه

نفسه

نفسه فلو عطف عليه عطف نسق اشمنى ووجه الشمني بان الجملة التى هي خبر ضمير الشان لا تحتاج
الى رابط لكونه نفسه فلو عطف نسق لشارك المعطوف في الاخبار عنه بالجملة ولزم خلوها عن العائد المعطوف
عليه من رابط وهو ممنوع اشمنى ثم اشار الى مثال للاحكام المذكورة بقوله نحو هو الامير راكب
وهي هند كريمة مثال لان العامل فيه الناسخ وهو ان وعسى قوله علمته الحق لا يخفى على احد
وهو في هذه الامثلة بارز نحو قول الشاعر وهو العجير بن عبد الله السلولي اذا مت كان
الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع مثال للمستتر الذي عمل فيه الناسخ ففي كان
ضمير الشان وهو اسمها والناس مبتدا وصنفان خبره وشامت خبر مبتدا محذوف اي احدهما
شامت وقيل يجوز ان يكون بدلا من صنفان وقوله مثن اي علي بما اصنع اي اصنعه لانه عائد الى الكاف
والمعنى اذا مت كان الناس مختلفين نوعين نوع منهم يشمت به ونوع يثني عليه بالذي كنت اصنعه
في حقوق شبهات للاول لا يجوز للجملة المفسرة لهذا الضمير ان تتقدم هي ولا شيء منها عليه خلافا
ليوسف بن ابي سعيد السيرافي في فائدة اجازة في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام
ام متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة ان يكون في كان ضمير الشان وابن المراغة وسكران
مبتدا وخبر والجملة مفسرة والصواب ان كان زائدة ولا شيء في انشاده نصب سكران ورفع ابن
المراغة فان تقاعد متساكر على [illegible] هو محذوفان ويروى بالعكس واسم كان مستتر فيهما الثالث
لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدا الا
عند الاسم القرينة وايضا فان المقصود من الكلام المصدر به هو التفخيم والتعظيم فلا يليق به الاختصار
والذى [illegible] حذفه منصوبا [illegible] بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة
يوما يلق فيها جاذرا وظباء وذلك المحل هو ان نواسخ المبتدا لا تدخل على كلم المجازاة كما مر والثاني
حذفه في باب ان المفتوحة اذا خففت تبعا لحذف النون نحو واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وانما لم تلغ
لان المكسورة قد عملت مخففة في الظاهر نحو ان كلا لما ليوفينهم والمفتوحة اقوى منها المشابهة فتحا ولفظا فلو الغي
للاضعف والعبث لزم اهمال الادنى واعمال الاقوى وانما اعملت تلك في الظاهر وهذه في المضمر لانه
فرع عن تلك والمضمر فرع عن الظاهر الذى يقتضى اعمال الاصل في الاصل والفرع في الفرع هذا مذهب الجمهور
وذهب سيبويه وجماعة الى ان [illegible] لا يجب ان يكون ضمير شان واختاره ابن مالك وسياق لذلك
مزيد كلام في حقيقة المفردات ان شاء الله تعالى الرابع الجمهور على ان هذا الضمير اسم وزعم ابن الطراوة
انه حرف فقيل كان زيد قائم فالغاء لكان وليس واخواتهما وانما انه امة الله ذاهبة فحرف كفت
عن العمل وفات من يدخل الكنيسة يوما ان [illegible] وما قاله هو ابن تراحه فهو هنا فرع المعنى المعهود
الشاهد قال [illegible] الارتشاف هذه فذلكة في بيان مواضع عود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة ذكر بعض
المحققين وهو الرضي نعم ومحققون جمع محقق اسم فاعل من حقق الشيء تحقيقا اي بعبر الحقيقة

بحيث لا تشوبه شبهة عود الضمير الى المفسر المتأخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع واتمها ستة ذكر
هذه الفائدة التي هي من محاسنه قد ذكرها ابن بابشاذ في شرح الجمل وابن مالك وابن هشام عدها ستا وسيأتي بيانه
والمواضع الخمسة هي اذا كان الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين المفعول بعدهما واعملنا العامل الثاني
فيه على مذهب البصريين نحو اكرمني واكرمت زيدا ففي اكرمني ضمير مرفوع به على الفاعلية عائد الى المتنازع
فيه وهو زيدا المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التأخير فعاد الضمير الى متأخر لفظا ورتبة او كان
الضمير فاعلا في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما مفسرا بالتمييز ولا يفسر الا به وعبارته توهم خلاف ذلك
نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ففي كل من نعم وبئس ضمير فاعل يفسره التمييز ورتبة التمييز
التأخير فقد عاد الضمير الى التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة والحق بهما فعل الذي يراد به المدح او الذم
نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج من افواههم وظرف رجلا زيد وذهب الفراء والكسائي الى انه
لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل ويأتي الكلام على ذلك في باب افعال المدح و
الذم انشاء الله تعالى او كان الضمير مبدلا منه ظاهر مفسر له مبدلا منه نحو ضربته زيدا فالضمير في ضربته
عائد الى المبدل منه وهو زيدا المنصوب على البدلية والبدل رتبته التأخير عن المبدل منه فعاد الضمير الى
متأخر لفظا ورتبة وهذه المسألة قال ابن عصفور اجازها الاخفش ومنعها سيبويه وقال ابن كيسان
هي جائزة باجماع نقله عنه ابن مالك كذا قال ابن هشام في المغني وفي الهمع صحح الجواز ابن مالك وابو حيان و
منعه قوم ورده ابو حيان بالورود انتهى ومما خرجوا على ذلك قوله اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم وقال
الكسائي هو نعت وهم يأبون نعت الضمير وقوله ولا تلمه ان ينام البائسا وقال سيبويه هو باضمار اذم
او كان الضمير مجرورا برب على ضعيف تقدم الكلام فيه في بحث المجرورات فليراجع نحو ربه رجلا فالضمير
المجرور برب عائد الى التمييز وهو رجلا ورتبة التمييز التأخير كما مر فقد عاد الضمير الى متأخر لفظا ورتبة
تنبيه ذهب الزمخشري الى ان الضمير يفسر بالتمييز في غير بابي نعم وربه مثله قال في قوله تعالى فقضاهن
سبع سموات يجوز ان يرجع الضمير فيهن الى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا
مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين التفسيرين ان احدهما على الحال والثاني على التمييز وصحح عنه في قوله
فسواهن سبع سموات فقال الضمير في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا انتهى و
ضعف كلامه بوجهين احدهما ان الباب ليس بقياس وانما حمل الضمير في ربه رجلا على انه لا تدخل الا
على النكرات وهذا لا يوجد في سواهن وفيه نظر يعلم مما مر من الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره والثاني ان
هذا التقدير يجعل الكلام غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه ثم استوى الى السماء ولم سوى
سبع سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر بالخبرين احدهما استواؤه الى السماء والاخر تسويته سبع
سموات وظاهر الكلام ان الذي استوى اليه هو بعينه المسوى سبع سموات وفيه نظر ظاهر او كان الضمير للشأن و
القصة كما مر عن قريب فليرجع اليه تنبيه وزاد ابن مالك في التسهيل موضعين آخرين يعود فيهما الضمير

استوى ثم

على

على متأخر لفظا ورتبة احدهما ان يكون الضمير مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري
هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان
الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك ومن هذا النحو من جيد كلامه وفاته نظر في ذلك ابو حيان وقال الذي لخبر انا كان
لشيء او موصوف بشيء يجعل مفسرا كان المبتدأ الذي هو ضمير عائد عليه باعتبار ما قبله من اضافة
او مفرد وصح بيان التقدير انها حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا قال الدسوقي في كلام الزمخشري دليل على ما
ذهب اليه لانه قال وضع هي موضع الحياة الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها يعني
سياق هذا الكلام دل على ان المفسر هو الحياة فيكون المفسر اذ ذاك هو السياق لا الخبر انتهى الثاني ان
يكون الضمير متصلا بفاعل مقدم مفسره مفعول مؤخر نحو ضرب غلامه زيدا ومن شواهده قول
حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقد تقدم ان هذا ورد
فلا يقاس عليه نظرا الى عدم ذكر الرضي [illegible] الموضعين واتباع المصنف له في ذلك تتمة يتوسط
بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل وبعدها ضمير بلفظ المرفوع المنفصل مطابق للمبتدأ يفيد التوكيد و
الاختصاص ويؤذن بان ما بعده خبر لا نعت ويسميه البصريون فصلا لفصله بين كون ما بعده خبرا او بين كونه
نعتا والكوفيون عمادا لانه يعتمد عليه في هذا المعنى وشرطه ان يكون ما قبله معرفة وما بعده معرفة او كالمعرفة
في انه لا يقبل ال نحو واولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون كنت انت الرقيب عليهم ان ترن انا اقل منك
مالا ومحل الخلاف [illegible] هو ضمير ولا موضع له من الاعراب عند البصريين فقال بعضهم هو حرف وقال
بعضهم هو اسم لكن لما كان الغرض به الاعلام من اول الامر بكون ما بعده خبرا لا نعتا اشتد شبهه بالحرف
فانه لم يؤت به الا لمعنى في غيره فلم يحتج له موضع من الاعراب وقال الكوفيون بل له موضع فقال
الكسائي موضعه بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن
نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس وكثير من العرب يجعله
مبتدأ مخبرا عنه بما بعده وحكى الجرمي انها لغة بني تميم وحكي عن ابي زيد انه سمعهم يقرؤون تجدوه
عند الله هو خير واعظم اجرا بالرفع وقال قيس بن ذريح اتبكي على لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا
انت اقدر ومنها اي من المبنيات اسماء الاشارة وهي في الاصطلاح ما وضع لمشار اليه اي لمعنى
مشار اليه اشارة حسية اذ مطلق الاشارة حقيقة فيها دون الذهنية فلا ينتقض على الحد بالمعهود من
المعارف فانها وان كانت موضوعة لمشار اليه الا ان الاشارة ذهنية وقضية هذا ان يكون الاصل في
اسماء الاشارة ان لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس قريبا او بعيدا فان اشير بها الى غير محسوس نحو ذلكم الله
ربي وذلكما مما علمني ربي او المحسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وانما بنيت اسماء
الاشارة لشبهها بالحرف في الافتقار الى مشار اليه كذا قال غير واحد وقال ابن مالك لتضمنها معنى الحرف لان
الاشارة كان حقها ان يوضع لها حرف كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي والتمني والتنبيه لكن

اسماء الاشارة

لم تضع لها حروفًا فتضمن اسم الاشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة كما بنى اللام المعرفة
يشار بها الى معهود ذهنا وهو حرف فقد وضعوا للاشارة حرفًا لكنا نقول المراد بالاشارة الحسية لانها التي
وضع لها اسم الاشارة **فللمفرد** من اسماء الاشارة **ذا** وليس له غيره وقد تقدم الكلام على بنيته ولغاته
وللمثناه ذان حال كونه **منصوبه** مثنيين حقيقة بل هما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى لان من شرط
التثنية قبول التنكير كما مر واسماء الاشارة ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى
المرفوع وفي حالة النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المنصوب والمجرور هذا مذهب ابن الحاجب وجمع
جماعة من المحققين وذهب بعضهم الى انهما معربان ومثنيان حقيقة وهو الظاهر كما سيأتي في كلامه
وكلام ابن هشام في الاوضح يقتضيه ثم قولان ذا للتا وهو اعرابهما مع عدم تثنيتهما ولا قابلية
كما نبه عليه شارحه **و**قوله تعالى **ان هذان لساحران** بالالف في اسم الاشارة وتشديد نون ان في
قراءة غير ابي عمرو وابن كثير وحفص **متاول** وتاويله باوجه احدها ان اسم ان ضمير شان محذوف
والاصل انه هذان لهما ساحران فحذف المبتدا وهو كثير وحذف ضمير الشان كما حذف من قوله صلعم
ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وهو ضعيف لما مر الثاني ان ان بمعنى نعم ومثلها
في قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم وراكبها وهي لا تعمل شيئا لعل انه ترجم
لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر وهذان مبتدا وساحران خبر لمبتدا محذوف وفيه ما سلف لما
وبعضهم ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين الثالث انه جاء على لغة
خثعم وبلحارث بن كعب وزبيد وكنانة واخرين فانهم يستعملون المثنى بالالف دائما قال الشاعر
مباين اذناه كلعنة وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها واختار هذا الوجه
ابن مالك الرابع انه لما ثنى هذا اجتمع الفان الف هذا والف التثنية فوجب حذف احدهما لالتقاء
الساكنين فمن قدر المحذوفة الف هذا والباقية الف التثنية قلبها في النصب والجر ياء ومن قدر
العكس لم يغير الالف عن لفظها الخامس انه جيء به على اول احواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب
السادس انه مبني كما مر قال ابن هشام وعلى هذا فقراءة هذان اقيس اذ الاصل في المبنيات ان لا تختلف
صيغها مع انها مناسبة لالف ساحران وعكسه اليا في احدى ابنتي هاتين فهي هنا ارجح لمناسبته
يا ابنتي انتهى وحكى السيوطي في تاريخ انباه الرواة ان القاضي اسمعيل بن اسحق سال ابا الحسن محمد بن
احمد بن كيسان ما وجه قراءة من قرا ان هذان لساحران على ما جرت به عادة من الاعراب
فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر قال فما علة بنائها قال لان
المفرد منها هذا وهو مبني والجمع هؤلاء وهو مبني فتحمل التثنية على الوجهين فاعجب القاضي ذلك وقال
ما احسنه لو قال به احد فقال ابن كيسان ليقل به القاضي وقد حسن **وللمفرد المؤنث ذي** بذال
معجمة مكسورة فياء ساكنة مبدلة من الف فارقا بين المذكر والمؤنث بالياء الذي هو علامة تانيث

فنحو

فنحو تقومين **وذه** باختلاف حركة الها او اختلاسها او اشباعها او ذه باسكان الها والظاهر بناء
ذه على ضم السكون في الوقف لاجل وفي الوصل لاجراء مجرى الوقف وذه باشباع كسرة الهاء قال بعض
المحققين الياء والحاصلة بالاشباع لا تكتب بالواو والحاصلة به فيكتب بعد وضوح بالايا ويعادو
كانه خص اسم الاشارة هنا بكتابته تقليلا للاشتراك بكتابة ذه وذه انتهى وذات بضم التا قال
ابن هشام الاشارة ذا والتا التانيث وهي التي في امراة ونحو وهما فيه تاء الفرق وليس بصفة **وتي**
التا الجهر تاما بالغة في الفرق بين المذكر والمؤنث **وته** بالاختلاس وتي بالاسكان وته بالاشباع
نظيرها مر وتا بقلب الى ذا تاء للفرق بين المذكر والمؤنث وهذه العشرة كلها للواحدة **وللمثناه**
تان رفعا وتين نصبا وجرا على حد ما مر في المثنى المفرد المذكر فاما تذكير الاشارة في قوله تعالى فذ
ذانك برهانان مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان فلكون المبتدا عين الخبر
في المعنى والبرهان مذكر ذكره في المغني **تنبيه** قد يقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كما في قوله تعالى فلما
راى الشمس بازغة قال هذا ربي قال ابو حيان اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابراهيم ولا فرق في
لسانه بين المذكر والمؤنث والفرق بينهما في الضاد لا يكون في اكثر الالسن فلا يوجد في لسان الترك
ولا الفرس بين المذكر والمؤنث فيه سواء قال هذا احسن ما يعتذر به عن التذكير في الاية انتهى
ولجمعهما اي المذكر والمؤنث عاقلا كان او غيره **اولا مد** في لغة الحجازيين وبه جاء التنزيل و
الهمزة الاولى مضمومة والاخيرة مكسورة **وقصر** في لغة اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة و
اسد ذكر ذلك الفراء في لغة القران وتقول اولاء واولى ذهبوا في المذكر واولاء واولى في مبنية المؤنث
وتقول ايضا في غير العاقل ولا اولى الايام انقرضت قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد اولئك الايام واذا قصر كتب بالياء لان الف مجهول الاصل فلبس بالى حرف جر
فتكتب بواو بعد الهمزة للفرق وحملوا اولاء عليها وقد تبدل همزته هاء فيقال هلا وقد تقدم الهمزة
الاخيرة نحو اولاء وربما اشبعت الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومار واما قولهم هؤلاء على
وزن توراة كما قال الجاهل لا تقتل هؤلاء هذا بكي لما بكي اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف
هؤلاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا **وتقدمها** اي اسماء الاشارة المذكورة والمراد منها ما ذكر
خاصة لمطلقا لان منها ما لا يدخل ها ولا يلحقه كاف ولا لام كثمة **ها والتنبيه** اي الهاء والالف
الدال المجموعها على التنبيه على ما يذكر بعدها من مشار اليه او غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين ان
هذان لساحران احدى ابنتي هاتين هؤلاء بناتي وقد يفصل بينهما بانا واخواته كثيرا قال تعالى ها
انتم اولاء وبغيرها قليلا كقوله فقلت لها العمر الله ذا قسمي فنفصل بين ها وذا بقوله لعمر الله
قد تعاد بعد الفصل للتوكيد نحو ها انتم هؤلاء **تنبيه** ها المذكوره ليس بعدها الفها همزة
وانما هي علم على الكلمة المركبة من ها والالف ثم نكر واضيف الى التنبيه ليتضح المراد به كقوله

علا ذنينا يوم التقانا ذيدكم ولا يجوز ان يضبط بهمزة بعد الالف اذ ليس لنا ها تكون للتنبيه
اصلا قاله الدماميني في شرح التسهيل وظاهر انه ليس الا نفيهما هنا وجود لحذفها لالتقاء الساكنين هي والتنا
الاولى من التنبيه وطاجوم به من انه ليس بعد الها همزة ليس بجيد فقد قال بعض المحققين انا منا لها اذا
ابتدئ بها نفسها فتزاد في اخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسما وقد لا تزاد وتلحقها اى اسماء الاشارة المذكورة
كاف تدل على الخطاب وهي حرف بالاتفاق لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك
كما في كاف ضربتك كذا قيل فتامل ولانها انما تفيد معنى في غيرها وهو كون اسم الاشارة التي لحقته مخاطبا
به واحد واثنان او جماعة من مثل المذكر او المؤنث ولانها لا محل لها من الاعراب اذ لا رافع ولا ناصب
ولا خافض بحرف ولا مضاف اما التلثيل الاول فواضح واما الرابع فلان اسماء الاشارة لا تضاف لانها
لا تضاف الا الى النكرة وهي معرفة لا تقبل التنكير فتعين ان تكون حرفا وان كانت تتصرف تصرف الكاف الاسمية
غالبا فتبين حال المخاطب من افراد وتذكير وضدهما تبيينها اذا كانت اسما فتفتح مع المذكر وتكسر مع
المؤنث وتوصل بميم والف في المثنى وبميم في الجمع المذكر وبنون في الجمع المؤنث نحو ذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن
وانما قلنا غالبا لانه قد لا يلحقها دليل تثنية ولا جمع بل تكون مفتوحة في التذكير مكسورة في التانيث
وقد تفتح مجردة من الزوائد في جميع الاحوال قال تعالى ذلك لمن خشى العنت منكم ذلك ادنى الا تعولوا فما
جزاء من يفعل ذلك منكم ذلكم خير لكم فاوقع ذلك موقع ذلكم وهذا لا يجحف في الاسمية لا تقول يا زيدون نحو ك
عمرو اى عرفكم تنبيه قضيته اطلاقه ان الكاف تلحق جميع ما يشار به للمؤنث وذكر المرادي اختصاصها بذى
وتا وتى وقال في غالب الى ذيك وفي الحقا انه خطا بلا لام حال من الكاف اذ تلحق اسماء الاشارة كاف الخطاب
حال كونها مجردة من اللام للمشار اليه المتوسط بين القريب والبعيد نحو ذاك و حال كونها معها اى مع اللام
وهو حرف موضوع للدلالة على البعد او على تاكيده على الخلاف فيه سيأتي بيانه واصلها السكون كما في تلك
وانما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين وفرقا بينها وبين لام الجر من نحو لك بفتح اللام للمشار اليه البعيد
نحو ذلك الا في المثنى مطلقا والا في الجمع فيمن مده والا فيما دخلت حرف التنبيه فلا تلحق كاف
الخطاب مع اللام لا يقال ذانلك ولا اولالك ولا هذلك فاذا اريد الاشارة الى المثنى البعيد قيل
ذانك بتشديد النون او الجمع البعيد قيل اولالك باللام مع القصر تنبيهات الاول افهم كلامه
ان ما لا يلحقه كاف الخطاب من اسماء الاشارة فهو القريب وما لحقه اللام فلا يمتنع بدون الكاف فعلم ان الاسماء
ثلث مراتب قريب وهو المجردة من الكاف واللام ومتوسط وهي التي بالكاف وحدها وبعيد وهي المقرونة بهما
في غير المثنى وبالنون المشددة في المثنى كما ذكرنا فيقال في الواحد المذكر القريب ذا وللمتوسط ذاك وللبعيد
ذلك والمثنى القريب ذان رفعا وذين نصبا وجرا وللمتوسط ذانك وذينك بتخفيف النون واما بتشديدها
فللبعيد والجمع القريب اولا وللمتوسط اولئك وللبعيد اولالك بالقصر وقس على ذلك المؤنث هذا
المؤنث هنا مذهب الجمهور وقضيته ان القصر في اولا يتعين في البعد ليدخل اللام ويبطله ما مر من ان

القصر

القصر لغة تميم والمد لغة الحجازيين فتامل وذهب جماعة الى انه ليس لها الا مرتبتان قربى وبعدى قاله
ابن مالك وهو الصحيح والظاهر من كلام المتقدمين وعزاه غيره الى سيبويه والمحققين واستدل له في شرح
التسهيل بامور اقواها ان الفراء روى ان الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وان التميميين
ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان تميما يقولون ذاك وتيك حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك
فيلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا مرتبتان احديهما للقريب والاخرى للبعيد الانيه
واقتضاه قال الدماميني وهذا ايضاح لا مزيد عليه وعلى هذا فتشديد النون في ذانك وتانك عوض من اللام في
المفرد الثاني قد ينزل القريب منزلة البعيد لعظمة المشير نحو وما تلك بيمينك او المشار اليه نحو ذلك
الكتاب او لحقارته نحو فذلك الذي يدع اليتيم وقد ينزل البعيد منزلة القريب لحكاية الحال نحو هؤلاء وهؤلاء من
عطاء ربك هذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما الى ما وليا كقوله تعالى متصلا بقصة
عيسى ذلك نتلوه عليك ثم قال ان هذا لهو القصص الحق تتمة وضعوا للاشارة الى الامكنة الفاظا
خاصة بها بخلاف ما تقدم فانها تقع لكل مشار اليه زمانا او مكانا او غيرهما فوضعوا للمكان القريب هنا
وههنا وللمتوسط هناك وهاهناك وللبعيد هنالك وهنّا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها
وقد يلحق بها التاء الساكنة فيقال هنت وثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف
ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف قاله الدماميني وانظر ثم فقد قال
العلا ومن ثم كانت كنا اهل بعضها معنى هنالك او هنا الى القريب والفاظ الثلاثة اشمل ومن لم يقسمه
الوسطى في الاشارة سوى بين هناك وهنالك والثم فهذه الالفاظ الظرفية لا تخرج عن اوائلها
في كافهن الظرفية والافراد وقد يتجاوز عنه ثم الزمان كقوله هنالك ابتلي المؤمنون وقول الشاعر
واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون اين المفزع وقوله حنت نوار ولات هنا
هنت وبدا الذي كانت نوار اجنت ومنها اى من المبنيات الموصول وهو في اللغة اسم
مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول اسمي وهو
المقصود بالذكر هنا اذ الكلام في المبنيات من الاسماء وذكر الحرفي معه ايضا للفائدة وقد سبق الى ذلك
غير واحد وانما بدأ بالموصول الاسمي لشبهه بالحرفي في الافتقار الى الصلة المتاصل الجملة فالموصول الحرفي كل
حرف اول مع صلته اي ما اتصل به بالمصدر ولم يحتج الى عائد ولفظة كل ههنا ليست في محلها لان
التعريف انما يكون للجنس او بالجنس لا للافراد ولا بالافراد فالمحدود في الحقيقة الموصول الحرفي والحد هو
مدخول كل وهو حرف اول مع صلته بالمصدر وايضا لا يصدق على حرف من افراد الموصول الحرفي انه كل
فاتى بلفظ كل يمنع من صحة الحمل وصحة الاتيان بها بانها مقحمة زايدة والغرض من ذلك الاشارة الى
ان المحدود صادق على كل افراد المحدود فيكون مانعا فالظاهر انما المحدود فيها العموم ذكر غيرها فصل
جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه وهو مبني على جواز زيادة الاسم والبصريون يمنعون

وهو التحقيق والمراد بالتأويل السبك وسياتي كيفيته في كلام المص في حديقة المفردات وان حمل على التفسير
فيخرج بالمعنى الفعل الماضي في نحو هذا اجابني حين قمت فانه مؤول بالمصدر اي حين قيامك لكن مع
مع شيء اخر وكذا نحو هو من قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى **والمشهور** من الموصول الحرفي **خمسة** احدها
انّ المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر **و**الثاني **انْ** بفتح الهمزة
وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا اتفاقا او امرا على
الاصح **و**الثالث **ما** المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف على الاصح **و**
الرابع **كي** وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل وغير مقرونة به **و**الخامس **لو** المصدرية على راي ذهب
اليه الفراء وابو علي وابو البقاء والتبريزي وابن مالك وتوصل بفعل متصرف غير امر واكثرهم لم يثبت ورودها
مصدرية فمثال ان المشددة اذا كان الخبر مشتقا **نحو اولم يكفهم انا انزلنا** اي انزالنا وعن بلغني انك
في الدار اي استقرارك لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف واذا كان جامدا نحو بلغني ان هذا زيد وان شئت
قلت هنا كاين زيدا ومعناها ولصد وقال الرضي اي زيديته فان ياء النسب اذا الحقت اخر الاسم وبعدها
التاء افادت معنى المصدر نحو الفروسية والمضروبية والضاربية ومثال ان المخففة **وان تصوموا خير**
لكم اي صومكم خير لكم ولولا ان ثبتناك كتبت اليه بان قم اي بالقيام هذا هو الصحة والخلاف في
من ذلك احدها كون الموصولة بالماضي هي الموصولة بالمضارع والمخالف في ذلك ابن طاهر محتجا
بان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ونقض بان الشرطية
فانها تدخل على المضارع وتخلصه للاستقبال وتدخل على الماضي اتفاقا الثاني كونها توصل بالامر و
المخالف في ذلك الرضي وابو حيان محتجين بانها لو وصلت به لفات معنى الامر كالفعل شيء سمع من
ذلك فان فيه تفسيرية ونقض بفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند
التأويل المذكور على انه قد يمنع فوات معنى الامر بجواز التأويل بالمصدر الطلبي كما فعله صاحب الكشاف
قال في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك ان الناصبة للفعل اي انا ارسلناه بان انذر
قومك اي بان قلنا له انذر اي بالامر بالانذار انتهى فعلى هذا اذا قلت كتبت اليه بان قم فالمعنى
كتبت اليه بالامر بالقيام وهو نظير تأويلهم بالمصدر العدمي حيث كانت الصلة منفية نحو وان لا
تصوموا شر لكم اي عدم صومكم شر لكم **و**مثال **ما بما نسوا يوم الحساب** اي بنسيانهم اياه وسيأتي تمام الكلام
عليها في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى ومثال كي **لكي لا يكون على المؤمنين** اي لعدم كون حرج على
المؤمنين وجئت كي تكرمني اي لاكرامك ولا حاجة الى تقدير اللام قبلها لان معناها السببية دائما
عند المص تبعا للكوفيين كما سياتي بيانه في نواصب المضارع واما البصريون فيقولون ان تقدمت
اللام قبلها فهي المصدرية فان لم تتقدم اللام فهي تعليلية جارة ويجب حينئذ اضمار ان بعدها ومثال لو يود
احدهم لو يعمر اي التعمير ويقول المانعون لورودها مصدرية انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو

محذوفا

محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر لسره والشفاء بما فيه من التكلف **تنبيهان الاول** يغلب وقوع
لو هذه بعد ودّ او يود ونحوهما من مفهم تمنٍ كاحب وتمنى ولهذا ينصب الفعل بعدها كما ينصب في جواب
ليت قال * سرينا اليهم في جموع كأنها * جبال شرورى لو تعان فتنهدا * اي وددنا لو تعان
فتنهدا وقد تقع بعد الفعل الدال عليه ومن وقوعها في غير الغالب بدون ما ذكر ما للصغير بنت النضر بن الحارث
وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم اخاها صبرا فانشدته * امحمد ولانت نجل نجيبة * في قومها
والفحل فحل معرق * ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق * فقال لو
سمعته ما قتلته * ومنه قول الاعشى * وربما فات قوم امرهم * من التاني وكان الحزم لو عجلوا
الثاني اشار المص بقوله والمشهور خمسة فيهم من عدها ستة بادخال الذي على ما قاله يونس والفراء و
الفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وابن هشام فقد ذهبوا الى انها تقع مصدرية فتوصل
بالماضي والمضارع وجعلوا منه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا بقيتم
ونقل ابن مالك عن الفراء في قوله تعالى تماما على الذي احسن اي على احسانه قال ابن هشام ومن افصح
الدلالة على ذلك قول ابي دهبل الجمحي * يا ليت من يمنع المعروف يمنعه * حتى يذوق رجال مر
ما صنعوا * وليت رزق رجال مثل نائلهم * قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا * وقضية كلامه
في التوضيح انها حرف وقال الرضي للخلاف على القول بان الذي مصدرية فانها اسم قال بعضهم
ويشكل على القول بانها حرف دخول ال عليها لانها بجميع اقسامها من خواص الاسم انتهى وهذا انما
يرد لو كان ال علما على حرف مستقلا ليس جزءا من الكلمة وليس كذلك بل هي جزء منها كما جزم به ابن هشام
والموصول الاسمي هو ما اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء وقوله **افتقر** اي احتاج
الى الصلة اخرج ما عدا المحدود اذ المراد بالصلة الاصطلاحية ولا يفتقر اليها غيره لا يقال يلزم الدور
لتوقف معرفتها على معرفة الموصول لانها عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير يعود اليه
لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو فسرنا الصلة بما ذكر اما اذا فسرناها بانها جملة خبرية متصلة باسم لا
يتم جزءا الا بها مشتملة على ضمير عايد عليه فلا دور وقوله **وعايد** والمراد به ضمير يعود على الموصول او ربط
الصلة به بتصريح بما علم ضمنا لانه ماخوذ في مفهوم الصلة والنكتة في التصريح بذكره موافقة ما
جرى على السنة المعربين من ان الموصول يحتاج الى صلة وعايد واما حمل الصلة في التعريف على معناها
اللغوي كما فعله جماعة ففيه امور احدها ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء
فان المتبادر معناها الاصطلاحي لا اللغوي الثاني لزوم الاجمال اذ ليس المراد بها ما يقع
اسم الصلة وهو ما يتصل به الشيء والا لما صح تفسيرها بالجملة الخبرية والمطلق اذا لم يرد به
الاطلاق كان مجملا الثالث انتقاض الحد بعين الشرطية فانها مفتقرة الى صلة وعايد بخصوص نكرة
اكرمه وحمل التعريف على اللفظي كما فعله شارح المهذب للمص ضيق عطن كما لا يخفى **تنبيه**

الموصول الاسمي

الصلة لا تكون الا جملة لانه وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه
او كونه متعلقا بحكم معلوما عليه او به فالاول نحو زيد الذي ضرب غلامه والذي ضربني غلامه والثاني نحو الذي
اخوك هو الذي اخوك غلامه والحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل او ما شابهها من الصفات
مع فاعلها والمصدر مع فاعله لكن لما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل
معه من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا لا بالشبه وهو الجملة وهي اما ظاهرة
كما مر او مقدرة نحو الذي عندك والذي في الدار لان التقدير الذي استقر ومثله نحو الضارب
والمضروب فان صلة ال جملة مؤولة بمفرد كما قال الرضي وغيره والاصل الضارب الذي ضرب فكرهوا دخول
الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورتها مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية
مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول
ولذلك عملا بمعنى الماضي ولو كانا اسمي فاعل ومفعول حقيقة لم يعملا بمعنى الماضي كالمجردين عن ال
وسيأتي تتمة الكلام على جملة الصلة الظاهرة في حديقة المفردات بحول ان شاء الله **لطيفة** يحكى
ان ابن جني الشاعر كتب الى الملك المعظم وقد اعتل ولم يأته وانقطعت عنه صلاته قوله: انظر الي بعين
مولى لم يزل: يولي الندى وتلاف قبل تلافي: انا كالذي احتاج ما تحتاجه: فاغنم دعائي والثناء
الوافي: فجاءه وعاده بالف دينار وقال له انت الذي وهذه الصلة وانا العائد **وهو** للمفرد **المذكر** عاقلا
نحو وابراهيم الذي وفى وغيره نحو افرايتم الماء الذي تشربون وقال الاخفش يكون للجمع ايضا وحمل عليه قوله تعالى وكذا
جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وتبعه ابن مالك لكن قيده بما اذا لم يقصد به مخصوص كما
في الاية فانه لو لم يرد به جمع لما اخبر عنه بجمع ولا اعيد عليه ضمير وقال فان قصد به مخصوص فلا يجيء في
تثنيته وجمعه بالذي والذين الا في ضرورة كقول اشهب بن رميلة: وان الذي حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد: قال ابو حيان ولا يعرف اصحابنا هذا التفصيل بل الاثر والبيت على
الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة وحكاه الاية والبيت غير ذلك **تنبيه** حمل ابن مالك البيت
على الضرورة بناء في تفسير الضرورة بانها ما لا يقع الا في الشعر ولم يكن للشاعر عنه مندوحة وحمل قولها
انه بان يقول وان الالى حانت بفلج دماؤهم فلا يكون على هذا في البيت ضرورة واصل الذي على وزن
عم وشجي فلما ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن و
ادخلوا عليها اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوفا لمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا انها
اللام لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام الزائدة لانها لو
نزعت تارة ولو دخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال الكوفيون اصلها الذال
الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها الا متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام
التعريف الساكنة ثم حركوا الذال واشبعوا الكسرة فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى الغيب قاله

الرضي **والتي** بقلب الذال تاء **للمفرد المؤنث** من ذوي العلم وغيرهم نحو قد سمع الله قول التي تجادلك
ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ولك في ياء الذي والتي وجعلها وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات
تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما مشددة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى
الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا وهذه خمس لغات و
لمثناهما اي مثنى المفرد المذكر والمفرد المؤنث **اللذان واللتان بالالف اذا كانا مرفوعي المحل**
و اللذين واللتين **بالياء** المفتوح ما قبلها **اذا كانا منصوبين** اي المحل **او مجرورين** وليست
الالف فيهما علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانهما ليسا مثنيات حقيقة بل مبنيات جيء
بهن على صورة المثنى كما مر في ذان وتان وذين وتين قال بعضهم والصحيح انهن جميعا معربات و
مثنيات حقيقة ودعوى ان كل واحدة منها صيغة مستأنفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن
شيء من المثنى لانهم قصدوا ان تجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا تختلف فيها المذكر والمؤنث
والعاقل وغيره فوجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا انتهى
وكان القياس في تثنية الذي والتي وتثنية ذا وتا ان يقال اللذيان واللتيان وذيان وتيان كما يقال
القاضي من المعرب المنقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان
بقلب الالف ياء ولكنهم حذفوا الاخر وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا فرقا في القاضي
وفتى فرقا بين المتمكن وغيره وعلى هذا تشدد النون فيهن تعويضا من المحذوف او تاكيدا للفرق
ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافا للبصريين لانه قرئ به في السبع في غير الرفع قوله تعالى ربنا ارنا
واحدى ابنتي هاتين كما قرئ به فيهما فذانك وقوله فذانك برهانان واللذان ياتيانها وبلحارث وبعضهم
يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول بطوله وقال الاخطل هما اللتا لو ولدت تميم لقيل
فخر لهم صميم ولا يجوز ذلك في ذا الا في كلام ذان وتان للالتباس فتلخص ان في نون الموصول ثلاث لغات
وفي نون الاشارة لغتان **والاولى** على وزن العلى بالقصر وهو اشهر من المد وتكتب بلا واو كما قال ابن
هشام في شرح اللمحة وقيل جرد من ال قال بعضهم فتقيد ح بالتي بمعنى الذين للاحتراز عن الاشارية اذ النطق
بهما واحد قلت ولا يخفى انه لا حاجة الى ذلك فان الاشارية تكتب بواو وهذه تكتب بلا واو كما عرفت و
ذلك كاف في الفرق **والذين** بالياء **مطلقا** في الاحوال الثلاثة اي سواء كان مرفوع المحل او منصوبه او مجروره
ويرسم بلام واحدة فرقا بينه وبين المثنى خطا في النصب والجر لئلا يشتبها خطا ولم يعكس لان المثنى سابق
فبقي على اصله من اجتماع اللامين **لجمع المذكر** العاقل كثيرا فيهما ولغيره قليلا فمن الكثير في الاول قوله رايت
بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب وقوله ابا الحمد للقوم الالى كانهم سيوف اجاد القين
يوما صقالها وقوله ونحن الالى ضربنا راس حجر باسياف مهندة صقال ومن القليل فيها قول الاخر يجب
للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان وريق ومن الكثير في الذين قوله تعالى قال الذين امنوا ومن القليل

قوله ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم وهذيل وعقيل كما في الهمع يعربونه كالذين كقوله
نحن الذون صبحوا الصباحا • يوم النخيل غارة ملحاحا • قال بعضهم واذا العرب كانوا يسمون بالتمين وقد
تحذف نونه رجح مرفوعا كقوله فهم الذي بعكاظ طيروا بشرد • من روس قومك ضربا بالمصاقل
ومنصوبا كقول الاخر • وان الذي حانت بفلج دماؤهم • ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف بمعتقد
مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي او الجيش الذي كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا اي كمثل
الجمع الذي استوقد فحمل على اللفظ ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الغيبة مخففا من الذين لم يجز
افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون اي المحذوف النون
من الذين نحو جاء في الرجال الذي قالوا كذا فهو قليل كقطع اللام في المثنى في لغة الرضي وقد يقع في جمع المذكر الذي
الضم مطلقا وبعض هذيل يعربه ومنه قول بعضهم هم اللاذون فكوا الغل عني **واللاؤو** بهمزة بعدها يا
ساكنة كالقاضي **واللاؤ** بتاء فوق بين مكان الهمزة **واللواتي** على حذف الهوادي وقد يحذف ياؤها
اجتزاء بالكسرة **الجمع المؤنث** وقد يتعاوض الاولى والاء فيقع كل منهما مكان الاخر قال مجيبها صاحب
اللاء كن قبلها • وحلت محلا لم يكن حل من قبل • وقال فما اباونا بامن منه • علينا اللاء قد مهدوا
الحجورا اي الذين **و**المشهور من الموصول هو **من** بفتح الميم للعالم نحو جاء في من قام من قاما ومن قاموا
من قامت ومن قامتا ومن قمن وتناول لغير العالم في ثلث مسائل احديها ان ينزل منزلته نحو ومن اضل
ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له وقوله اسرب القطا هل من يعير جناحه • لعلي الى من قد هويت
اطير • وقوله الا عم صباحا ايها الطلل البالي • وهل يعمن من كان في العصر الخالي • فدعاء الاصنام ونداء القطا
والطلل سوغ ذلك الثانية ان يجتمع مع العاقل فيمن وقعت عليه من نحو ومنهم من يمشي على رجلين لشموله الانسان
والطاير الثالثة ان يقترن مع العاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع
لاقترانهما بالعاقل في كل دابة في قوله والله خلق كل دابة لان الدابة في قوله سبحانه والله خلق لغة ما يدب على الارض
عاقلا كان او غيره قال ابن هشام في الاوضح **وما** لما لا يعقل وروى ذلك عن النبي صلعم كما في كثير من كتب الاصول
وغيرها ان ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن محمدا فجاء
الى النبي صلعم فقال اليس قد عبدت الملائكة اليس قد عبدت المسيح فيكون هو لا حصب جهنم فقال له صلى الله
عليه وسلم ما اجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل وما قد لمن يعقل مع غيره نحو سبح لله ما في السموات وما في
الارض وللمبهم امره كقولك وقد رايت شبحا من بعيد لاتدري ابشر هو ام مدر انظر الى ما ظهر وقال بعضهم
ولا نواع من يعقل نحو وانكحوا ما طاب لكم من النساء ورده ابن الحاجب بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه
بقولنا لما لا يعقل وحكى عن الزمخشري انه قال كنت في حضرة بعض الوزراء والمجلس غاص بالفضلاء
فسالهم الوزير عن قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم فتكلموا فلم يقنع الوزير جوابهم فسالني فقلت الاصل في ما ان يكون
لغير العقلاء فاذا اطلق على العقلاء وامكن مراعاة الاصل فيه بوجه يجب ذلك والاناث اقرب الى غير العقلاء من

الذكور

الذكور فحمل على الاناث اقرب الى غير العقلاء من الذكور • انتهى وقد اشار اليه في الكشاف على ما سترى ه
وذهب بعضهم الى انها تستعمل لما لا يعقل ولغيره نحو ما سمع من قولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان
ما يسبح الرعد بحمده والسماء وما بناها والايات والتعليم جماعة من المحققين ان الفرق بين ما ومن
في اختصاص من بذوي العلم واختصاصها او غلبتها في غيرهم انما هما اذا اريد الذات واما اذا اريد
الوصف كما تقول في الاستفهام ما زيد اي فاضل ام كريم وفي الموصولة اكرم ما شئت من هؤلاء
الرجال اي القاعد او القائم او نحو ذلك مما يعبر بكلمة ما دون من بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري
وصاحب المفتاح وغيرهما وان انكره قوم ومن ثم قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم
من النساء وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ومنه
قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم فاشار بقوله ذهابا الى الصفة الى ان الاية فانكحوا الموصوف بالصفة
كذا من البكر والثيب والشابة والجميلة والنسيبة واضداد ذلك الى غير ذلك من الاوصاف **و**
ال الداخلة على صفة محضة من اسم فاعل او مفعول نحو التعبير المحضة كالتي يوصف به وهو غير
مشتق كاسد وصفتها لمشيلها الاسمية كالابطح والاجرع والقتا او دلت على التفضيل نحو
كالاعلى والافضل قال في جميع ذلك التعريف اتفاقا واختلف في الداخلة على الصفة المشبهة كما
قد ذهب بعضهم الى انها فيه موصولة والصحيح ان الصفة المشبهة لا تكون صلة لال كما سيأتي وتكون
ال بمعنى الذي والتي والمثنى والجمع بحسب ما يبينه الضمير الراجع اليها وللعاقل وغيره نحو
الضارب والضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات اي التي ضرب
التي ضربت الى اخره ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور اي الذي رفع والذي سجر وقد توصل بظرف
او بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه • فهو حر بعيشة
ذات سعة • والثاني كقوله من القوم الرسول الله منهم • لهم دانت رقاب بني معد والثالث
كقوله • ما انت بالحكم الترضى حكومته • ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل • والجميع خاص بالشعر
خلافا للاخفش وابن مالك في التجويز **تنبيهات الاول** قال السيوطي في نكته لم ار احدا حكى
خلافا هل ال بجملتها موصول او اللام فقط كما قيل بذلك في ال المعرفة وجريانه هنا اتجاه لكن الجمهور
من عباراتهم الجزم بانها بجملتها الموصول خصوصا قول ابن الحاجب وصلة الالف واللام وعبرة المعرفة باللفظ
انتهى واستظهر بعض المحققين وعدم الفرق بينهما والتخصيص بالخلاف بحرف التعريف تحكم انتهى فتامل
الثاني ما تقرر من ان ال المذكورة موصول اسمي هو الاصح وليست موصولا حرفيا خلافا للمازني في عود الضمير
عليها فحق قولك المتقي به ولانها لا تؤول مع صلتها بالمصدر ولا حرف تعريف خلافا للاخفش لانه
يجوز عطف الفعل على مدخولها نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا اي فاللاتي اغرن فاثرن ولانه
لا يتقدم عليها معمول مدخولها الا في نحو جاء زيد الضارب ومحل الخلاف اذا كان الوصف لا لا على التعليم

للحدوث ولم يكن هو العمدة اما اذا كان للثبوت كالمؤمن والصانع فال فيه حرف تعريف اتفاقا قاله
التفتازاني في شرح التلخيص واما اذا كانت العمدة كانه في تلك الجاء فضارب فاكرمت الضارب فلا
خلاف في حرفيتها ايضا قاله الرضي قال بعض المحققين وفيه نظر لان نصهما انما يتم لو لم يات الوصل
لتعريف العهد والتحقيق ان الانقسام الاربعة للتعريف يجري في الموصول **الثالث** على القول
بان الاسم فالمشهور انها اسم موضوع بازاء معنى منقطع من شيء وزعم الزمخشري انها بعض
الذي وانهم لكثرة استعمالها موصولا به لا وصف للمعارف بالجمل تهكموا بالحذف فحذفوها
تارة الياء وحدها وتارة الياء والكسرة وتارة اقتصروا على ال وصحيح كلامه في المفصل
ان ال في الذي حرف تعريف وان ال التي بمعنى الموصولات هي تلك التي في الذي لكونه
تخفيفا وهي دعوى لا دليل عليها وفيها ما رايت من جعل الاسم عين الحرف وهو باطل **واي**
بفتح الهمزة وتشديد الياء وينبغي اذا عدت في المبنيات ان تقيد بما اذا اضيف وكان
صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو قوله ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي ايهم هو اشد اي
الذي هو اشد فان لم تضف ولو مع حذف صدر صلتها او اضيف وذكر صدر صلتها كانت
معربة البتة نحو جاء في اي عام واي هو قائم وايهم هو قائم ثم هذا هو مذهب سيبويه والجمهور
اختلفوا في علة بنائها فقيل لشدة افتقارها الى صدر صلتها المحذوف وهذا يستلزم بناءها
اذا اضيفت صدر صلتها ولم تضف وقيل لان قياسها البناء واعربت حملا على ... فلما نقص من
صلتها التي هي موضحة ومبينة رجعت الى ما عليه لتوابها وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لان جزء من
كل منهما بين في ... والكوفيون وطائفة من البصريين منهم الاخفش يعربونها مطلقا قال الزجاج ما ظهر لي
ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يقول باعرابها اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا
اضيفت واولوا الاية على الحكاية او التعليق وحكى سيبويه فلك لغة اعرابها مطلقا وبعض العرب قال
وهي لغة جيدة وقال الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم اسمع احدا
يقول اضرب ايهم افضل اي كلهم ينصب ولا يضم وقراها هارون ومعاذ ويعقوب ايهم اشد بالنصب على
هذه اللغة وانما لم تبن عند عدم الاضافة مطلقا حذرا من اجتماع تغيرين البناء وحذف المضاف اليه و
تلزم الاضافة الى المعرفة لفظا نحو قوله فسلم على ايهم افضل او تقديرا نحو اكرم منهم ايا ملقاه واجاز بعضهم
اضافتها الى النكرة نحو يعجبني اي رجل واي رجلين واي رجال واي امراة واي امراتين واي نساء عندك
والجمهور على منعه لانها حينئذ نكرة والموصولات معارف وقد يلحقها علامة الفروع في لغة حكاها ابن
كيسان فيقال ايه وايان وايون وايات ويلزم استقبال عاملها وتقديمه عند الكوفيين
واختار ابن هشام في التوضيح خلافهم البصريون وتبعهما ابن مالك قال والحجة للكوفيين الا كون
ما ورد على وفقها قال ابو حيان ... يجب تقديم العامل ليحصل الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية

وسئل

وسئل الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فلم يكن له مستند الا ان قال اي كذا خلقت فقال
السائل استحييت لك يا شيخ يعني ان مراده بقوله كذا وجدتها ولم ار وجها كذلك ما يوجب ان
يكون مع المستقبل اذ لا مرهنا يتخيل به الفرق بين المستقبل والماضي فاذا لم يكن هناك متخيل فلا
فرق بينهما قاله الرضي وعلله ابن هشام بانها ذات ان قال موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق
الا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه ولا ... بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان
الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهامين
مختلفان ولا تعلق لاحدهما بالاخر انتهى وانكر ثعلب موصوليتها اي وزعم انها لا تستعمل الا استفهاما
او شرطا قال فلم اسمع ايهم هو فاضل جاءني ورد بالسماع قال الشاعر على ايهم افضل في رواية الضم اذ لو كانت ...
او استفهاما لاعربت ولفسد المعنى عليهما وليست صفة ولا حالا للزوم اضافتها الى النكرة ولا صلة للبنا
اذ ليس في لفظ عليهما وليست صفة ولا حالا للزوم اضافتها الى النكرة ولا صلة للبنا اذ لا يبقى البيت ...
فاذا انتفى غير الموصول تعينت الموصولة **وذو** عند طيء خاصة وهي للعالم وغيره سمع من كلامهم لا وذو في السما
عرشه وقال سنان بن الفحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي ... وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي
حفرت والتي طويت والمشهور عندهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على سكون الواو ومنهم من
يعربها اعراب ذو بمعنى صاحب كما هو ... ابن الضائع ذلك بحالة الجر لانه المسموع كقوله
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا ... واستشكل اعرابها بان سبب البنا موجود مع عدم المعارض وفيها
اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصرفها مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه
وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه الثالثة كالثانية الا انه يقال للجمع المؤنث ومثناه و
مجموعه الثالثة ذوات مضمومة الرابع تصرفها تصريف ذو بمعنى صاحب معربة اعرابها فيقال ذو
ذا ذي ذوا ذوي ذوو ذوي ذات ذاتا ذاتي ذوات ذوات **وذا** حال كونها **بعد ما** اجماعا ومن
على الاصح **الاستفهاميتين** ويشترط فيها مع ذلك ان لا تكون للاشارة نحو ماذا التواني ومن ذا
الذاهب وان لا تكون ملغاة فعلا مركبة كانها شيئا نحو قوله ماذا تقول ... اي ما الذي تقول وقول
الشاعر وقصيدة تاتي الملوك غريبة ... قد قلتها ليقال من ذا قالها ... وقوله الا ان قلبي لدى الظاعنين
حزين فمن ذا يعزي الحزينا ... اي من الذي قالها ومن الذي يعزي الحزين **تنبيهات الاول** لم ...
كون ذا ... احتجاجا بقوله عدس ما لعباد عليك امارة ... امنت وهذا تحملين طليق اي و
تحملين طليق واجيب بان هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال اي وهذا طليق محمولا لك وذا ...
طليق فطليق هو الناصب للحال اما طليق فحكم ... على الجملة كانه صفة لم تقدمت عليه ...
محض التنبيه والاشارة وقال الشيخ سراج الدين البلقيني يجوز ان يكون مما حذف فيه الموصول ...
ان يجعل هنا موصولا والتقدير هذا الذي تحملين على حد قوله فوالله ما نلتم وما نيل منكم ... بمعتدل

وفق ولا متقارب اى ما الذى تلتمس قال ولم ار احدا خرجه على هذا انتهى وهو حسن الثاني مقابل الاول
فذا بعد من ما نقل عن بعضهم من منع كونه موصولا بعدها قال لان الاصل في ذا ان يكون للاشارة
لمعين لكن لما دخلت عليها ما الاستفهامية وهى في غاية الابهام جردتها عن معنى الاشارة وجذبتها الى
الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل فليس فيها الابهام الذى فيما واستدل
المجوزون بالسماع وهو ما مر وهذه الموصولات الست للمذكر والمؤنث وفرعهما فتكون بلفظ واحد
للجميع ولا يرد ما مر في اى وذو ومن اللغات لانه شاذ هذه مسئلة تتعلق بنا الموصول اذا قلت
انت لمخاطبك ماذا صنعت وماذا رايت فجئت بعد ذا بفعل متعد مفرغ عن ضميره فذا موصولة
في المثالين لاجتماع الشروط المتقدمة وما ومن الاستفهاميتان مبتدآن في محل رفع وذا
موصولتهما خبرهما والعائد محذوف اى ما الذى صنعته ومن ذا رايته والجواب عن كل منهما رفع
اى مرفوع او ذو رفع على المختار ليطابق السؤال في كون كل منهما جملة اسمية فتقول الاحسان او زيد
اى الذى صنعته الاحسان والذى رايته زيد وهو ارجح الوجهين في قوله ويسالونك ماذا ينفقون
قل العفو فيمن رفع العفو اى الذى ينفقونه العفو والبدل كالجواب تقول ماذا صنعت اخير ام شر ومن
ذا رايت ازيد ام عمرو وقال الاعشى الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل ويجوز النصب
بتقدير الفعل المذكور في السؤال والاول اولى ولذلك لم يعتبر المص غيره تنبيه قوله وما ومن
مبتدآن مبنى على مذهب سيبويه من جواز الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وعند
غيره ان ذا في المثالين مبتدا ومن وما خبران مقدمان للزومهما الصدر ولا يكونان مبتدأين
لكونهما نكرتين ويجوز لك الغاؤها اى جعل ذا زائدة بين ما ومن وما دخلتا عليه كانك
قلت ما صنعت ومن رايت فهما اى ما ومن ح مفعولان مقدمان في محل النصب بصنعت ورايت
وهذا انما يجوز على مذهب الكوفيين وابن مالك من جواز زيادة الاسماء والبصريون على خلافه وهو الحق
ولك تركيبها اى ذا مع ما ومن معها اى مع ذا فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام فماذا صنعت
بمعنى اى شئ صنعت ومن ذا رايت بمعنى اى شخص رايت وعلى ذلك قول بعضهم عماذا
فاثبت الالف لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفها كما سيأتي فالكل اى مجموع ما
ومن ذا في المثالين مفعول مقدم في محل نصب بصنعت ورايت والجواب عن كل منهما على التقدير
اى على تقديرها زائدة وتقديرها مركبة مع اسمى الاستفهام نصب اى منصوب او ذو نصب
على المختار ليطابق السؤال في كون كل منهما جملة فعلية فتقول الاحسان او زيدا بالنصب اى صنعت
الاحسان ورايت زيدا وهو ارجح الوجهين في الاية في قراءة غير ابى عمرو قل العفو بالنصب والبدل كالجواب
تقول ماذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا رايت ازيدا ام عمرا ويجوز الرفع بتقدير مبتدا محذوف
والاول اولى ولذلك لم يعتبر المص غيره وقس عليه اى على ما ذكر من المثالين ما اذا كان بعد ذا فعل

لازم نحو ماذا عرض ومن ذا قام فذا يجوز ان تكون موصولة اى ما الذى عرض ومن الذى قام ولك
الغاؤها فكانك قلت ما عرض ومن قام وتركيب ما ومن معها بمعنى اى شئ عرض واى شخص
قام واسماء الاستفهام على الوجوه الثلثة مبتدآن وخبرهما على الاول ذا مع صلته وهو مبنى على
مذهب سيبويه كما تقدم وعلى الثاني والثالث الجملة الفعلية الا ان الجواب عن كل من السؤالين
رفع مطلقا اى سواء كانت ذا موصولة او ملغاة او مركبة لان جملة السؤال اسمية على كل
تقدير فيطابقهما كذلك ولا يجوز النصب بقوله انه يجوز ان يكون الجواب بعمومه مع عدم المطابقة
وذلك فيما اذا قدرت ذا موصولا في احد المثالين ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور في السؤال
فلا يحصل المطابقة فينبغي ان يختار رفع الجواب على انه خبر مبتدا محذوف لحصول المطابقة فينبغي ان
يختار رفع الجواب على انه خبر مبتدا محذوف لحصول المطابقة وحكم البدل حكم الجواب تنبيهات الاول
ما اجازه المص من تركيبهما وذا هو من كلام جماعة منهم ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وتعليل
في امثاله وغيرهما وخصوا جواز ذلك بماذا لانه ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كالشئ الواحد
ذلك اظهر ابهامها ولان التركيب خلاف الاصل فاعتماد لا عليه لدليل وهو ما هو قولهم لماذا جئت باثبات
الالف الثاني اذا قدرت فماذا صنعت ومن ذا رايت ضميرا او ذكرت لفظا فقيل لماذا
صنعته ومن ذا رايته جاز في ذا الاوجه الثلثة ايضا الا انه على تقديرها ملغاة او مركبة لا يتعين
كون اسمى الاستفهام مفعولين بل يحتمل ان يكونا مبتدأين وخبر كل منهما الجملة الفعلية والعائد
الضمير المقدر او الملفوظ وان يكونا مفعولين لفعل محذوف على شريطة التفسير في الاول او الحمل
من الاضمار والحذف فيكون الجواب رفعا على المختار ليطابق السؤال الثالث وقع الكثير من المحققين
في تعليل كون ماذا ومن ذا اذا تركبا مفعولين مقدمين انه انما قدما للزومهما الصدر بتضمنهما
معنى الاستفهام وهذا بالنسبة الى من ذا صحيح واما النسبة الى ماذا ففيه نظر فقد ذهب بعضهم
الى ان ماذا من بين ادوات الاستفهام لا يلزم صدريتها وانها كذلك عند العرب ونقل عن ابن
الرجل المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير صدر ونقل لابن مالك
في التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح نظيره اقول لماذا اشاهد على ان ما الاستفهامية اذا
ركبت مع ذا فقد وجوبا التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا فالرفع كقولهم كان
ماذا والنصب كقول عائشة اقول ماذا واجاز بعض العلماء وقوعها تمييزا كقول الملتزم قال لك
عندى عشرون عشرين ماذا انتهى ويبتنى على ذلك انه لا يجب ان يقدر الفعل المحذوف
على شريطة التفسير في نحو ماذا صنعته بعد ماذا بل قبلها اى صنعت ماذا اصنعته ومن
ذا رايته الرابع قال ابن هشام من اوجه ماذا ان يكون كله اسم جنس بمعنى شئ او موصولا
بمعنى الذى على خلاف في تخريج قول الشاعر دعى ماذا علمت ساتقيه ولكن بالمغيب

بنيتين فالجمهور على ان ماذا كلمة مفعول دعي ثم اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى
الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لان التركيب يثبت في الاجناس دون الموصولات انتهى
فتحصل ان ماذا تاتي على خمسة اوجه ان تكون ذا اشارية او موصولة او زائدة وما في الثلثة
استفهامية الرابع ان يكون مجموعهما اسم استفهام الخامس ان يكون مجموعهما اسم جنس او موصولا
على القولين وهذه الاوجه ما عدا الخامس جارية في من ذا ايضا الخامس ما تقرر من حصر الموصولات
فيما ذكر هو مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان جميع اسماء الاشارة تقع موصولة كقوله تعالى ثم انتم هؤلاء
تقتلون اي انتم الذين وقوله وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك وان الاسم المحلى بال يكون
موصولة كقوله لعمري لانت البيت اكرم اهله ∴ واقعد في افنائه بالاصائل ∴ اي لانت الذي اكرم اهله
وان النكرة الواقعة بعدها جملة توصل بها بعدها نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل
وان النكرة الواقعة اذا اضيف الى المعرفة جاز نعت صلتها كقوله يا دار مية بالعلياء فالسند ∴ فالعلياء
صلة لدار وكل هذا محمول عند البصريين على غير ذلك تكميل لا باس بذكر بعض ما اهم
من احكام الموصول مما تشتد الحاجة اليه وتتوفر الرغبة عليه وذلك في مسائل احدها انه لا تقدم
الصلة على الموصول فلا يقال جاء في اكرمته الذي ولا تشتغل عن جزء فلا يقال الذي زيدا اكرمته و
لا بما اشتغل منه فلا يقال جاء الذين الذي زيدا اكرمتهم ولا تعلق بما قبلها بان تكون مصدرة ببل
ولكن او معلقة بجواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول ولا يفصل بينهما باجنبي كجاء
وعمرو فلا يقال جاء الذي كلمك ضربوا زيدا واغتفرت جملة الاعتراض والنداء انا وليس مخاطبه
قوله ماذا ولا تعتب في المقدور نرمله ∴ يحطبك بالنجاح خدو وتضليل وقوله ذاك الذي وابيك
يعرف مالك ∴ والحق يدفع ترهات الباطل ∴ وقول الاخر وانت الذي يا سعد بوت بمشهد ∴ كريم
وابواب المكارم والحمد ∴ وشبه قوله تعش فان عاهدتني لا تخونني ∴ نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
قد يحذف ما علم من موصول اسمي غير ال اختيارا عند الكوفيين وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض
كتبه كونه معطوفا على موصول اخر ومن حجتهم قوله تعالى امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اي والذي
انزل لان الذي انزل الينا ليس هو الذي انزل الى من قبلنا ولهذا اعيدت ما في قوله تعالى قولوا امنا
بالله وما انزل الينا وما انزل الى ابراهيم وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ∴ ويمدحه وينصره
سواء وقول الاخر ما الذي دابه احتياط وحزم وهواه اطاع يستويان اي ومن هواه والذي
اطاع هواه ومنع ذلك البصريون وخصوه بالشعر قال الرضي ولا وجه لمنعهم من ذلك مع ثبوته حيث
القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسنة ولين الموصول
بالزيادة منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة
وذلك لضعف الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها الثالث يجوز حذف الصلة قليلا

لدلالة

لدلالة صلة اخرى كقوله وعند الذي واللات عدنك احنة ∴ عليك فلا يغررك كيد العوائد اي
الذي عادك او دلالة غيرها كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا
والثاني حذفهما بعد اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفهما ان الداهيتين
الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد من العظم تقصر العبارة عن الاحاطة به فلذلك تركتا على ابهامهما
مما بغير صلة مبقية ويجوز ان يكون تصغير اللتيا للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل
وهو تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهنا ابقي على فتحه
الاصلية فرقا بين تصغير المعرب والمبني وعوضوا عن ضمه او لم زيادة الالف في اخره كما فعلوا
في نظائره من اللذيا وذيا ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم الاول على القياس فيجمع في
التصغير بين الضمة والالف وسياق الكلام على حذفهما يجيء عند الكلام على حذف الصلة فحذفه
الجمل انشاء الله تعالى ومنها اي من المبنيات المركب وهو ما اي اسم وهو كالجنس يشمل
المحدود وغيره من الاسماء مركب من لفظين اسمين او فعلين او حرفين او مهملين او مختلفين
وهو اولى من قول ابن الحاجب من كلمتين وهو كالفصل اخرج ما ليس بمركب فشمل نحو بعلبك وتابط
شرا مما ليس بمركب وشمل نحو عباسة وتابط شرا مما ليس مما من افراد المحدود فاخرجه بقوله ليس
بينهما نسبة اي قبل التركيب واورد نحو خمسة عشر فانه يخرج بهذا القيد ايضا مع انه من افراد المحدود
لان بين لفظيه قبل التركيب نسبة العطف اذ اصله خمسة وعشرة ولذا حكم بتضمنه حرف العطف وتعيين
النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة دونها خرط القتاد قال بعضهم وقد يجاب بان القول بتضمن
هذا المركب معنى حرف العطف وكذا نحو بيت بيت مما تضمن معنى حرف الجر حكمي لتوجيه البناء كالعدل
في ما لتوجيه منع الصرف كما في ثلاث والاخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت بمعنى ملاصقة
البيتين فما اشتهر من تقسيم تضمن الحرف الى حقيقي كخمسة عشر وحكمي كحاذ باذ ليس بشيء بل الظاهر
في كلامهم حكمي انتهى فتامل فان تضمن اللفظ الثاني حرفا بنيا اي اللفظان كخمسة عشر اصله
خمسة وعشرة حذفت واو العطف وقصد التركيب لاسمين ومزجهما للتخفيف وبني الاول لافتقاره
الى الثاني فاشبه الحرف والثاني لتضمنه معنى الحرف وهو الواو وكان البناء على حركة اشعارا
بان لهما اصلا في الاعراب وكانت فتحة للتخفيف لثقل التركيب وحادي عشر بفتح الياء بناء
وهو الافصح وجاز سكونها تخفيفا كما في عشر واشار بايراد هذا المثال الى ان اسم الفاعل
المشتق من العدد المركب يبنى كالعدد المركب واستشكل بناؤه لعدم تضمن الثاني حرفا لعدم استقامة
المعنى بتقدير حادي وعشر لان معناه واحد من احد عشر لحادي وعشر كما ان معنى ثالث عشر واحد
من ثلاثة عشر اي من الثلاثة والعشرة لا واحد من الثلاثة وعشر واجيب بان معنى العطف موجود
في حادي عشر ويا انه اسم لما اراد ولبنا اسم فاعل من العدد المركب كما بنوا ذلك من الفاظ

العاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء من مجموع المركب لامور بقاءه مع وضعا الدين لفظ الفاعل
ثالث ثلثة ثم بنيهم الفعيل الفاعل وجعلا الاسمين اكثر من ثلثة ولامر حذف بعض حروف كل واحد
منهما وابقاء الاخر لحصل الالتباس ولهن كل واحد منهما نحو حادي عشر من احد عشر لكن لما
ثم اسمي فاعلين دالين على مفردين وهو ضد المقصود اضطروا الى ان يجعلوا صورته اسم الفاعل
التي جعلها سبكهما من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونهما من المجموع لانه
المعنى اجعل من مجموع العددين فاختاروا بعد الفعل ليؤذن من اول الامر ان المراد به المفرد من التعدد
لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق
ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا مستند على متعدد والاصح على متعدد فالمعطوف
عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهر فظهر ان حادي عشر وكذا اخواته متضمن لمعنى
حرف العطف ويستوي فيما ذكرنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الحادي والعشرين او بحرف
مقدر كما في حادي عشر وقيل انما بني حادي على احد عشر واخواتها اي اخوات خمسة عشر وهي احد
عشر الى تسعة عشر واخوات حادي عشر وهي ثاني عشر ثالث عشر الى تاسع عشر الا اثني
عشر وفرعيه وهما اثنا عشرة وثنتا عشرة مستثنيات من اخوات خمسة عشر اذ الجزء الاول
من الجزء من منها معرب على المذهب المختار وان كانت العلة المقتضية للبنا في بابه قائمة لانه
شبه بالمضاف فحذفت النون منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذفت الواو وصار اثنان عشر فكرهوا
وجود النون التي تؤذن بالانفصال مع حذف الواو التي يؤذن بالاتصال فحذفوا النون تشبيها
له بالمضاف فجعلها او مجراه فاعطائه حكم الكلمة لحكم الجزء فوجب البقاء على الاعراب وبقي
عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف وقيل انما اعرب لان علامة الاعراب هو حرف التثنية ومع وجوبه
لم يمكن البناء مع حذفها لبطل دليل التثنية وليس بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبنيان
مع قيام هذه العلة بل لانه ضعف بناء المثنى والجمع حد علامتا التثنية والجمع عن كونهما اعرابا
ويقابل المختار ما ذهب اليه ابن كيسان وابن درستويه من انه مبني مركب مع العقد كسائر اخواته
واختلافه في الاحوال الثلثة كاختلاف ذان وذين واللذان واللذين ورد بانه لو كان مبنيا لانه
اليا لانه نظير القصة في الواحد ولهذا قالوا الايدين لها اللات ويستعمل الاول استعمل جوادا
كخمسة عشر مبني الجزئين ظرف نحو هو يأتينا يوم يوم وصباح مسا وحين حين اي يوما
يوما وصباحا مساء وحينا حينا ولو الحال نحو هو جاري بيت بيت ولقيته كفة كفة ولحقته بريح خريج
اي ملاصقا بيتي لبيته ولقيته متواجهين ذوي كفة منه وكفة مني كانكلا كفتهما كانكلت صاحبه عن
التولي واخبرته كاشفا للخبر ذا صحرة اي انكشاف وخرج اي اسلان اي في غير مضيق فالصحرة من الصحراء
والبحرة من البحر وقد تضاف صدور هذه الظروف والحوال الى اعجازها فيكون المعنى فيها هو يأتينا

يوما

يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين وهو جاري ذا بيت مع بيت ولقيته ذا
كفة مع كفة او بعد كفة واخبرته صحرة مع بحرة فان خرجت عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة وامتنع التركيب
قال الحمد لله يوم يوم لما اردنا خراك والفرق وضاعها جزاء واستعمل كخمسة عشر بيت بالحوال لانه
الحالية كتفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح الفاء الكلمات وكسرها وخذع مذع بكسر الفائين كلها بمعنى متفرقين
وسقط بين بين اي بين الحي والميت وبين الثانية زائدة للتنبيه تقتضي شيئين وعلة البنا في ذلك كله تضمن
معنى حرف العطف قال الرضي ولم يسمع في هذه المركبات الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقصد
فيها التضمن فالعطف كما في الاولى الشيء ويمكن ان يتحمل لوجه ذلك ان تلك لما لم يكن لازمة الظرفية والحالية
بل تخرج عنها كما تقدم حملت على حالة خروجها عنهما فاضيفت مع كونهما احوالا وظروفا ولما لزمت هذه
الحالية لم يكن لها حالة غيرها تحمل عليها واما اشتقاق هذه الاحوال فشغر من اشتغرت عليه ضيعته اي
انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم اي هاج بالمطر وانتشر وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من
التبذير وهو الاسراف والميم بدل من البا وقد يقال شذر بذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة
اي فسدت وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي الاخبار ويذيعها
وتعمل هذا التركيب في غير الظروف والاحوال كقولهم وقع في حيص بيص بفتح الفائين وكسرهما اي في
شدة يعسر التخلص منها والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في حرب وسبق بعضهم بعضا
لعظم الشيء فقلبوا الواو ياء للازدواج ولم يعكسوا لكون الياء اخف الثاني قد يضاف خمسة عشر و
اخواته الا اثني عشر وفرعيه الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر زيد فيجيء عند البصريين بقاء البنا
في الجزئين وحكى سيبويه الاعراب في اخر الثاني وابقاء الاول على بنائه قال وهي لغة رديئة وحكى الكوفيون
وجها ثالثا وهو اضافة الاول الى الثاني نحو هذه خمسة عشر زيد واجازوا ان يضم هذا الوجه من غير اضافة
الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بالاضافة في الاحوال الثلثة بل الاعراب
خمسة بحسب العوامل واستدلوا على ذلك بقوله كلف من عنايه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته وقال ابن
بابشاذ في شرح الجمل لا دليل فيه لان الشعر موضع ضرورة وليس هو ابعد من عشوره الثالث اذا سمي
بخمسة عشر ونحوه مما تضمن الثاني فيه حرفا ففيه ثلث لغات احديها وهي الفصحى بقاء الجزئين على البنا
مراعاة للاصل الثانية اعراب الثاني غير منصرف مع التركيب كبعلبك الثالثة اضافة الاول الى
الثاني مع صرف الثاني غير منصرف وانما جاز اعراب الثاني مع قيام سبب البناء فيه وهو تضمن الحرف في الاصل
لان ذلك الاصل نحي بالعلمية قال الرضي و الا يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني اعراب ما لا ينصرف
في الاضعف كما سيجيء في بابه لانتفاء سبب البناء فيه وهو تضمن الحرف كبعلبك علم لبلد بالشام و
البعل الزوج وبك اسم صنم ودق العنق وسميت مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة ان لم يكن
الثاني قبل التركيب مبنيا فانه كان قبل التركيب مبنيا كسيبويه امتنع اعرابه وكان مبنيا على حاله

خو بیه من سیبویه مبنی علی الکسر قبل الترکیب لانه صوت لاحظ له فی الاعراب وبنی علی حرکة فرارا من التقاء الساکنین
وکانت کسرة لانها الاصل فی التخلص منه وقلما الجزء الاول فیکون مبنیا اطلاقا لقیام سبب البنا فیه وهو
ما مر منا فتقان الحلل ثانی کالحرف ویکون بنائه علی الفتح ان لم یختم بیا کما مر فان ختم بها کمعدی
کرب فقیل یبنی علی الفتح تقدیرا والاعلا اوجه **فایدة** غلب اسم سیبویه علی امام النحو ابی بشر عمرو بن عثمن
بن قنبر بضم القاف الشیرازی وقال الشیخ مجد الدین محمد بن یعقوب الفیروزابادی فی کتابه المسمی
بالبلغة فی تاریخ ائمة اللغة عن احمد بن عبد الرحمن الشیرازی فی کتاب الالقاب ان اسم سیبویه عمرو بن
سعید وهو غریب والمشهور الاول وقد یکنی بابی الحسن ولقب سیبویه جماعة الا انه لا ینصرف عند
الاطلاق الا الیه وهو فارسی قال فی الزهر معناه رایحة التفاح سمی بذلک وقیل انه امه کانت ترقصه
بذلک فی صغره وقیل کان من یلقاه یشم منه رایحة الطیب وقیل کان یعتاد شم التفاح وقیل لقب
بذلک للطافته لان التفاح من لطیف الفواکه انتهی وقیل کان ابیض مشربا بحمرة کان خدیه لون
التفاح وقال ابن السید البطلیوسی فی شرح الفصیح الاضافة فی لغة العجم مقلوبة فکانوا قالوا
سیبویه والسیب التفاح وویه رایحته والتقدیر رایحة التفاح انتهی وفیه یقول جار الله الزمخشری
الا صلی الاله صلوة صدق علی عمرو بن عثمن بن قنبر فان کتابه لم تغن عنه بنو قلم ولا ابنا منبر
تنبیهات الاول اجاز الجرمی نحو سیبویه اجراه مجری بعلبک فی بناء الاول ومنع الصرف الثانی
قال ابو حیان وهو مشکل الا ان یستند الی سماع والا لم یقبل لان القیاس البنا لاختلاط الاسم بالصوت
وصیرورتهما اسما واحدا انتهی وقضیة کلام التسهیل وغیره سماعه بل صرح بعضهم بذلک ولا یرد علی
قضیة کلام المص لانه خلاف المشهور **الثانی** فی نحو بعلبک لغتان اخریان احدیهما بناء الجزئین اما
الاول فلما مر واما الثانی فتشبیها له بما تضمن الحرف کخمسة عشر لکونهما ایضا کالکلمتین احدیهما
عقیب الاخری وهو ضعیف لان المضاف والمضاف الیه کذلک الثانیة اضافة الاول الی الثانی
فیتاثر الاول بالعوامل ما لم یعتل فان اعتل کان فی جمیع احواله ساکنا للثقل بالترکیب حالة الاعلال
وللثانی جر ما لم یکن مفردا منع الصرف وهو حضر موت من حضرموت مصروف وهو من من زاد هرمز ممنوع
قال الرضی وبعضهم لا یصرف المضاف الیه وان کان منصرفا قبل الترکیب اعتدادا بالترکیب الصوری
کما اعتد به فی اسکان یا معدی کرب وهو ضعیف مبنی علی وجه ضعیف لان الاضافة لما ضعف فی هذا
الترکیب الاضافی غیر معتد به فی منع الصرف وایضا الاضافة فیه لیست حقیقیة بل شبیهة بالاضافة
من حیث اللفظ ولو کانت الاضافة لا تنصب یا نحو معدی کرب فی النصب انتهی وقد ذهب بعضهم الی انهما
فی الضبط کانها فی الرفع والجر کقاضی القوم ولا یرد شی من ذلک علی قضیة کلام المص لما علمت
الثالث عدوا من المرکب المبنی قولهم افعل هذا بادی بدی وبادی بدا وذهبوا ایدی سبا وهو مشکل
فان اصل بادی بدی بادی بدی بوزن بدیع فخففت بان طرحت همزة بدی وبان قلبت همزة

بادی

بادی یاء مفتوحة واسکنت الیا فوزن بدی فعل بعد الحذف فعی واصل بادی بدا بادی بداء کصباح
صنع بهمزة بادی ما تقدم وحذفت همزة بداء معناهما اول مبتدا من بدا یبدء بمعنی الابتداء
وقیل من بدا یبدو اذا ظهر فهما فی الاصل مضاف ومضاف الیه والمضاف فیهما منصوب علی
الحال ولیس فیهما الا تخفیف الهمزة من اخرهما والاسکان فی اخر الاسم وتخفیف الهمزة واسکان
الاخر لا یوجبان البنا الا تری انک لو خففت وقلت فی مبتدا مبتدی وفی بدا بدا لم یختلف فی
انه باق علی اعرابه وانما غایته ان کان معربا لفظا صار معربا تقدیرا وکذلک ایدی سبا
المعنی ذهبوا مثل ایدی سبا بن یشجب فی تفرقهم وتبددهم فی البلاد حین ارسل الله علیهم سیل
العرم والایدی کنایة عن الابناء والاسرة لانهم فی القوة والبطش بهم بمنزلة الایدی فحذف
المضاف واعرب المضاف الیه وهو ایدی اعرابه ثم خففت الهمزة من سبا وسکنت الیاء من ایدی
للتخفیف وذلک لا یوجب لبناء قال ابن الحاجب فی شرح المفصل ولو قیل انه معرب علی اصله منصوب
علی الحال الا انهم سکنوا الیاء من ایدی وبادی تخفیفا لما جری فی کلامهم کثیرا فصار کالمثل
کالامثال کما کان ذلک فی قولهم اعط القوس باریها لکان اقرب الی الصواب الا انهم لما رأوا اسکان الاول وهو
موضع نصب وما اصوبه الترکیب حکموا بالبنا والذی یمکن ان یقال من جهتهم فی تقدیره انه کثر استعمالهم
ایدی سبا فی الکثیر وبادی بدا فی الاول حتی صار معنی المضاف والمضاف الیه نسیا منسیا
فلا یفهم من ایدی سبا الا متفرقین ولا من بادی بدا الا اولا فکانه بمنزلة بعلبک فی الدلالة علی مدلوله
من غیر نظر الی تفصیل اللفظین فشبه ببعلبک فان الاول کالجزء فوجب بناؤه انتهی وما حکم
به من کونه بمنزلة بعلبک هو ما قاله الزمخشری وجعله سیبویه بمنزلة خمسة عشر قال الرضی
وهو الاولی وان کان علی جهة التشبیه لا لتضمن الثانی حرفا اصلا ولو کان الامر علی ما قال الزمخشری
لوجب ادخال التنوین فی بدی وسبا لان فیهما ترکیبا بالاصالة ولم یسمعا منونین ولو وجب تنوین
سبا لانه اسم رجل او قبیلة انتهی ومدح ابن الحاجب فی شرح المفصل بان من عد بادی
بدا وایدی سبا من المرکب المبنی جعل الجزء الثانی منه معربا والاول مبنیا کمعدی کرب وبعلبک
ولم یتعرض لاسقاط التنوین قال بعضهم ویمکن ان یکون اسقاطه للتخفیف لطوله ولما جری
فی کلامهم کثیرا وقد یستحسنه فی غیر هذا الباب لهذه العلة نحو قولهم جاءنی زید بن عمرو ولا الا
مبنی **باب التوابع** جمع تابع باعتبار غلبة الاسمیة والا فجمع فاعل صفة لا یجمع
علی فواعل **کل فرع متلبس باعراب سابقه** الذی هو فرع علیه فی الاعراب بجنس اعرابه
بحیث یکون اعرابه من جنس اعراب سابقه المذکور فقوله کل فرع یشمل المحدود وغیره مما هو فرع
من غیره فی الاعراب او فی العمل وغیرهما وما بعده یخرج ما عدا المحدود وقدمت بیان ما یترتب علی
ادخال کل فی الحد من الفساد واحسن حد للتوابع قول ابن الحاجب فی شرح منظومته التوابع ما

باب التوابع

ثم تبدلها الاعراب نوعا من غيرها وهو ابين من حده فان كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة
قال ابو حيان التوابع محصورة بالعد فلا يحتاج الى رسم ولا حد ولهذا لم يحدها جمهور النحويين
تنبيهات الاول المراد بالتوابع توابع الاسماء اذ الكلام فيما يتعلق بها فلا نقض بقوله فاين
الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس وقوله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت
علي مواثقا وعهودا الثاني المراد باعرابه اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا
او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاء في هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا الثالث
اقسام قوله سابقه موجب تقديم المتبوع على التابع وجوز الكوفيون تقديم معطوف النسق
بشروط احدها ان يكون بالواو وزاد هشام الفا او ثم او او ولا الثاني ان لا يودي ذلك
الى وقوع العاطف صدرا فلا يجوز وعمرو زيد قائمان الثالث ان لا يودي الى مباشرة العاطف
عاملا غير متصرف فلا يجوز ان وزيدا عمرا ذاهبان ولا ما احسن وعمرا زيدا الرابع ان لا
يكون المعطوف مجرورا فلا يجوز مررت وعمرو بزيد الخامس ان لا يكون العامل مما لا يكتفي بفاعل
واحد فلا يجوز اختصم وعمرو زيد وخالفهم في هذا الاخير فلم يشترطه والبصريون يقصرون
ذلك مع استيفاء هذه الشروط على الضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله
السلام قيل قوله ومنه ذلك ايضا وجوب تقديمه على معمول التابع فلا يتقدم معمول التابع على المتبوع
لان المعمول لا يحل الا في موضع يحل فيه العامل والتابع لا يتقدم على المتبوع وجوزه الكوفيون
نحو هذا طعامك رجل ياكل وعد فيه الزمخشري في احد الوجوه التي ذكرها في قوله وقل لهم
في انفسهم قولا بليغا قال يجوز ان يتعلق في انفسهم ببليغا والمعنى قل لهم قولا موثرا في قلوبهم اي
عنهم بالقتل والاستيصال ونحوه لكن الشمني قال وهذا انما ياتي على راي الكوفيين وهي اي
التوابع خمسة بالاستقراء ويمكن ان يوجه لان التابع ان كان مقصودا بالذات فبدل ان لم
يتخلل بينهما عاطف وعطف نسق ان تخلل وان لم يكن مقصودا فنعت ان دل على معنى في متبوعه
وتاكيد ان كان اعادة للاول لفظا او معنى والا فعطف بيان تنبيه اختلف في عامل التابع
فاما النعت والتوكيد فقال الجمهور العامل فيهما هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه و
قال الخليل والاخفش العامل فيهما معنوي وهو كونهما تابعين وقال قوم العامل فيهما مقدر
من جنس عامل المتبوع واما البدل فقال سيبويه والمحققون عامله هو العامل في المبدل منه
اذ المبدل منه في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني وقال اكثر المتاخرين عامله
مقدر من جنس عامل المبدل منه قال ابو حيان وهو المشهور واما عطف النسق فقال الجمهور
عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وهو الصحيح وقيل الحرف وقيل مقدر بعد العاطف قال
بعضهم ولو قيل العامل في الكل هو المتبوع لكان له شواهد الاول من التوابع النعت وقدمه

على ثانيها

على ثانيها لان استعماله اكثر ولكونه اشد تماما وافيد فكان النعت احق بالتقديم بان
ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق لانها اذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك والتعبير
بالنعت اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة وهو
ما اي تابع وهو كالجنس يشمل جميع التوابع دل على معنى في متبوعه اخرج باقي التوابع
واورد نحو اعجبني زيد علمه وجاء القوم كلهم قال بعضهم بل كل التوابع تدل على معنى في متبوعها
فان المعطوف يدل على كون المتبوع مما يشاركه الغير في كونه مقصودا بالنسبة والتاكيد يدل
على ان المتبوع ليس متجوزا فيه ولا مما ذكر سهوا والبدل على ان المتبوع غير مقصود بالنسبة و
عطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الاسم المعين واجيب بان المراد بالدلالة الدلالة المقصودة
ولا شيء من هذه الدلالات بمقصود مطلقا قيد للظرف اي كاين في متبوعه كونا مطلقا غير
مقيد بزمان نسبة حصول المنعوت في الكلام قيل قصد به اخراج الحال لان الحال يدل على معنى
كاين في ذي الحال في زمان نسبته حصولها التي لها اليه وحينئذ فالحال خارج عن جنس التوابع
وايضا فتقدم ذكر التابع والمتبوع يمنع اخراجها قال بعضهم ويصح ان يقال ذكر لبيان مفهوم
الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال اذ هذا تعريف للصفة يتعين مدلولها وقولها مطلقا
وان كان مستغنى عنه في اقام التعريف لكنه يحتاج اليه في تعيين مدلولها الذي هو قصد منه
التعريف والافهام فانه يخرج به سائر التوابع عن التعريف ولا بد لانها على معنى كاين في متبوعها
كونا مقيدا بزمان نسبة حصول المتبوع وفي بعض شروح الكافية ان مطلقا قيد للدلالة
اي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فيخرج به جاء القوم كلهم واعجبني زيد علمه واعجبني زيد
علمه فانه لا تدل هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصة بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد الامر
اعجبني زيد وغلامه وجاء زيد نفسه اسقط الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع يدل على
معنى في متبوعه وانه لا بد من اعتبار اللفظ مطلقا ومقتضى هذا التوجيه ثابت مطلقا وانه
يخالف ما حكم عليه وانه لك في اعجبني القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع
يفيد تقرير الشمول فالولا دلالة على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل
عليه المتبوع تنبيهات الاول يرد على هذا التعريف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا
فان المقصود فيه بيان حقيقة الجنس لا الدلالة على معنى فيه فلا يشملها التعريف مع انها من
افراد المعرف الثاني يرد على هذا التعريف ايضا الوصف بحال المتعلق نحو برجل حسن غلامه
فان الوصف فيه لا يدل على معنى في الغلام لا في الرجل فكان ينبغي ان يزاد فيه او متعلقه
اعتذر مع الاعتراف باولوية هذه الزيادة بان المراد بالمعنى في المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا
او تنزيلا والوصف بحال المتعلق لتنزيل حالة منزلة حال المتبوع قال الرضي قد يجعل

حال متعلق النعت وصفا له لان الشيء يختص بالمتعلقات الخصوص نحو مررت برجل مصري حماره
لحصول الفائدة بذلك او ان المراد الدلالة على بعض في نوع عام من دلالة الوصف بحق
امر مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على حال المتعلق وانما يميز عن
الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما **الثالث**
فايدة النعت التخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات نحو جاءني رجل تاجر او التوضيح
وهو رفع الاحتمال في المعارف نحو جاءني زيد التاجر او المدح او الذم نحو اعوذ بالله العظيم
من الشيطان الرجيم او الترحم نحو انا العبد المسكين او التعميم نحو ان الله يرزق عباده الطايعين
والعاصين او التفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او الابهام نحو تصدق بصدقة
قليلة او كثيرة او التاكيد نحو نفخة واحدة او الكشف عن الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق
كذا قال بعض المحققين والفرق بين النعت الكاشف والنعت المؤكد كالفرق بين المفسر والمؤكد
مقرر والفرق بين التفسير والتقرير وقيل الفرق بينهما ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم
المنعوت والكاشف يكشف عن تمام ماهية المنعوت وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل
والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك
الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا للتفسير والجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا يتم الا بعد
فان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع معرفة على انه هنا الجواب لا يجري في نحو الانسان الحيوان
الناطق فالاولى في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجري على اجزائه كما في
قرات الكتاب جزءا جزءا او البيت سقف وجدران **والاغلب في النعت اشتقاقه** اي كونه مشتقا
وليس بشرط فيه وفاقا لابن الحاجب ان غرض النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا
كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكنه لما كان
الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط
حتما فاولوا غير المشتق بالمشتق قال والاسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة منها
ما وقع صفة مطلقا كالمنسوب وذي المضاف الى اسم الجنس نحو مررت برجل تميمي
وذي مال ومنها ما وقع صفة في بعض نحو الركائب مررت برجل اي رجل ومنها اسم الجنس
التابع لاسم الاشارة نحو مررت بهذا الرجل فانه هنا استعمل وصفا وان كان وضعه
للذات في غير هذا الموضع لانه يتبع هنا وهو اسم الاشارة دال على الذات المبهمة فتعين
دلالة اسم الجنس التابع له على المعنى وهو حقيقة الذات وبيان ماهية المشار اليه ومنها
اسم الاشارة في نحو مررت بزيد هذا فانه يدل على معنى في ذات زيد وهو كونه مشارا اليه
فثبت ان الاشتقاق ليس بشرط في النعت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ المذكورة نعوتا

مع انها غير مشتقة اسمي والذين يشترطون الاشتقاق يأولون ذلك كله فيقولون تميمي
مأول بمنسوب وذو مال بصاحب اي رجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل بهذا المعين
وزيد هذا بزيد المشار اليه **تنبيه** الوصف بالجوامد على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي
ما ذكر ومنه الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة وقال عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد
فيها راحلة واحدة وتقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع ونحو
ذلك من المقادير والسماعي على ضربين اما غير شايع نحو مررت برجل اسد او حمار قال
المبرد وهو بتقدير مثل اي مثل اسد او مثل حمار وقال بعضهم هو مأول بجريء او بليد واما
شايع كثير وهو الوصف بالمصدر نحو جاءني رجل عدل او رضى وهو عند الكوفيين على
التاويل بعادل او مرضي وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو عدل وذو رضى قال
ابن هشام في بعض رسائله والمشهور ان الخلاف مطلق وقال ابن عصفور وهو الظاهر انما الخلاف حيث لم يقصد
المبالغة فان قصدت فالاتفاق على انه لا تاويل ولا تقدير انتهى ومحل الوصف بالمصدر ما اذا لم يكن في
اوله ميم فانه ان كان كذلك لم يجز لا باطراد ولا بغيره نبه عليه بعضهم **وهو اي النعت اما جار على**
موصوفه اي بحال الذي نعت به نحو مررت برجل حسن فالحسن حال قائمة بالرجل ويسمى نعتا حقيقيا
فيتبعه اي يتبع النعت الذي هو بحال الموصوف موصوفه **اعرابا** رفعا ونصبا وجرا **وتعريفا وتنكيرا**
وافرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لاتحادهما فيما صدقا عليه لقيام النعت بالموصوف وكلام في
اجتماع هذه العشرة في تركيب واحد كيف وهي انواع متضادة الافراد وانما المراد انه لابد من كل نوع
واحد من الرفع والنصب والجر احدها ومن التعريف والتنكير احدهما ومن الافراد والتثنية والجمع احدها
ومن التذكير والتانيث احدهما فلا يتبع النعت الذي هو بحال الموصوف من ان يعتبر من هذه العشرة
اربعة منها الاول قال بعضهم ذكر الاعراب لا حاجة اليه لانه معلوم به من كونه تابعا الا ان يقال اراد
جمع الامور التي يعتبر التبعية فيها للضبط معا **الا** على ما تقرر حيث لم يخرج ما يخرج من التبعية كما في
الملتزم افراده وتذكيره كافعل التفضيل المجرد من من ومذكره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامراة صبور
وجريح او تانيثه كرجل ربعة وهمزة وامراة ربعة وهمزة ولا يشكل شيء من ذلك على قضية الحكم
المحكم لانه شاذ واما قولهم برمة اعشار واكباد وثوب سمال ونطفة امشاج فالقنابير تجمعه
من الاكباد والاعشار وهي قطعها والثوب يعني انه قطع كل واحد منهما سمل اي خلق والنطفة
مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها
وجاء هم على ذلك كونها افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام
فقال سيبويه افعال واحد لا جمع **او بحال متعلقه** اي بحال ما هو متعلق موصوفه وهو ما بينه
وبين الموصوف علاقة نحو مررت برجل حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف

تنبيه الرابط المتعلق بالموصوف وحال المتعلق ما يجعل حالا للموصوف ولم يجوزوا في الفعل ما يجعل حالا للغير
الموصوف بحسب دلالة التركيب فإن كان قائما به في الثاني فهو مررت بزيد الحسن من قبيل الوصف بحال
الموصوف فإن كان نائبا للرابط الحسن لا وجه وهي بأنه زيد الحسن نفسه وذاته من قبيل الوصف بحال
المتعلق وإن كان الحسن قائما بزيد ويتبعه أي يتبع النعت الذي هو بحال المتعلق موصوفه موصوفه
في الثلاثة الأول جمع أولى وهي الإعراب بأوجهه الثلاثة والتعريف والتنكير في الحقيقة إنما يتبعه في
اثنين من خمسة واحد من أوجه الإعراب وواحد من التعريف والتنكير وأما في الخمسة البواقي وهي
الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ففيه تفصيل فإن رفع أي النعت الذي هو بحال المتعلق
موصوفه ضمير الموصوف بأن تحول الإسناد عن المتعلق إلى ضمير الموصوف وجر المتعلق بالإضافة إن كانت
معرفة ونصب على التمييز إن كان نكرة ويسمى نعتا مجازيا لأنه جار على الموصوف لفظا وهو في الحقيقة
بمتعلقه فهو موافق فيها أيضا كما أنه موافق في الثلاثة الأول فهو كالنعت بحال الموصوف لأنه رافع ضمير
الموصوف كهو إلا أن ذلك خاص بالصفة المشبهة نحو جاءتني امرأة كريمة الأب بالإضافة أو كريمة أبا بالتمييز
وجاءني رجلان كريما الأب بالإضافة أو كريمان أبا بالتمييز وجاءني رجال كرام الأب بالإضافة
أو كرام أبا بالتمييز وإلا يرفع ضمير الموصوف بل رفع المتعلق فهو كالفعل الحال محله فيفرد لفظ ذلك
ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت نحو جاءني رجل حسنة جاريته كما تقول حسنت
جاريته وجاءتني امرأة قائم أبوها كما تقول قام أبوها أو جاءني رجل عالية أو عال داره كما تقول علت
داره وعلا داره لأن الدار مؤنث لفظي وقد تقدم أن الفاعل إذا كان مؤنثا لفظيا ظاهرا جاز في فعله
التذكير والتأنيث والتأنيث أرجح ولقيت امرأتين حسنا عبدهما كما تقول حسن عبدهما أو لقيت
امرأتين قائما أو قائمة في الدار جاريتهما كما تقول قام في الدار جاريتهما أو قامت في الدار جاريتهما لما
مر من أن الفاعل إذا كان مؤنثا حقيقيا ظاهرا مفصولا عن الفعل بغير إلا جاز في فعله التذكير والتأنيث
أرجح ونحو مررت برجلين قائم أبواهما كما تقول قام أبواهما وبرجال قائم آباؤهم كما تقول قام آباؤهم
ولا تقول قائمين أبواهما ولا قائمين آباؤهم إلا على لغة من يقول أكلوني البراغيث لكن يترجح
قيام آباؤهم على قائم آباؤهم وإذا رفع النعت الضمير البارز كان حكمه حكم الرافع للمتعلق فتقول جاءني
غلام امرأة ضاربته هي ومررت برجل ضاربته هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين
ضاربهما وغلام رجال ضاربهم كما تقول ضربهما وضربهم ولا تقول ضاربيهما ولا ضاربيهم
إلا على تلك اللغة ويترجح هنا أيضا ضرابهم على ضاربهم هذا مذهب سيبويه والمبرد وأبي موسى
وذهب الشلوبين وطائفة إلى أن الأرجح هو الإفراد وفصل آخرون فقالوا إن كان النعت تابعا لجمع
كمررت برجال قيام آباؤهم وجاءني غلمان رجال ضرابهم فالتكسير أرجح وإن كان لمفرد أو مثنى كمررت برجل
قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما وجاءني غلام رجال ضاربهم أو غلاما رجال ضاربيهم فلا

ارجح

أرجح واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة تتمة تشتمل على فوائد الأولى قال في البسيط الأسماء في الوصف
على أربعة أقسام ما يوصف ويوصف به وهو اسم الإشارة والمعرف باللام فضلا عن الواحد من المعارف فإذا كان متصفا
بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو نوافي الكرة والله عند سيبويه وأما أفعل من الأسماء في شبه الجزء فكأين
وكم وكيف والمضمرات وأما الحق قول الشاعر: أضمرت في القلب هوى شادن، مشتغل بالنحو لا ينصف، وصفت
ما أضمرت يوما له، فقال لي المضمر لا يوصف، وما يوصف ولا يوصف به وهو الأعلام وما يوصف به ولا
يوصف وهو الجمل الاسمية وقال ابن هشام في تذكرته المعارف أقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو
ما فيه ال ينعت بما فيه ال ومضافا بما فيه ال ينعت بشيء وهو المضمر وقسم ينعت بشيء واحد وهو اسم
الإشارة خاصة ينعت بما فيه ال خاصة وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه ال والمضاف
بما فيه ال وقسم ينعت بثلاثة أشياء وهو شيئان أحدهما العلم ينعت بما فيه ال والمضاف وبالإشارة
والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وبالإشارة انتهى ويلحق بهذا اسم الإشارة وما فيه ال
ينعتان بالموصول أيضا والعلم ينعت بالموصول وبالمضاف إليه ولعله أدخله تحت ما فيه ال الثانية
إذا تعددت النعوت لمنعوت واحد فإن اختلف معنى النعت ولفظه وجب التفريق بالعطف بالواو
نحو مررت برجلين كريم وبخيل وبرجال شاعر وكاتب وفقيه وإن اتحدا استغني بالتثنية والجمع عن
التفريق نحو مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء ويغلب بالتذكير والعقل وجوبا عند الجمع
كمررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأتين صالحين والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر
فتقول مررت برجال وأفراس سابقين وامتنع سابقات واختيار لعند التفصيل فتقول على
التغليب مررت بعبيد وأفراس سابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات الثالثة إذا تعدد النعت
فإن اتحد عامله معنى ولفظه أو جنسه جاز الإتباع مطلقا فتقول فيما اتحد عامله معنى ولفظه
زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورأيت زيدا ورأيت عمرا الفاضلين
ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين فيما اتحد معناه وعامله وجنسه جاء زيد وأتى عمرو الظريفان
وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا وأبصرت خالدا الشاعرين وسقت النفع الحجال الذي
سبق به لزيد الكاتبين وخص بعضهم ذلك بنعت فاعل فعلين وخبري مبتدأين وليس بشيء
وإن عدم الاتحاد في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد وذهب عمرو أو في المعنى والعمل والجنس كهذا
ناصر زيد ومخذل عمرو أو في المعنى واللفظ كجاء زيد ومضى عمرو أو في العمل واللفظ كهذا مؤلم زيد
وموجع عمرو وجب القطع إما بالرفع على إضمار مبتدأ أو بالنصب على إضمار فعل لائق ويمتنع
الإتباع لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة بناء على
أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح أما إذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور
في الإتباع لأن العاملين من جهة المعنى شيء واحد فتنزل منزلة العامل الواحد عند الجمهور

وقال ابن الشجري اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول وان كان العامل واحدا جاز الاتباع والقطع
ان لم يختلف العمل نحو قام زيد وبكر العاقلان وان اختلف تعين القطع سواء اختلفت النسبة الى
المتبوع معنى من حيث المعنى نحو مضى زيد وعمرو العاقلان ام الحد نحو خاصم زيد عمرا الظريفان هذا
مذهب البصريين وقال الفراء يتبع التغير عند الاتحاد والكسائي الاول وابن سعدان ايهما شئت الرابع
يجوز الاتباع والقطع في نعت غير مبهم ان لم يكن ملتزما ولا مؤكدا اي لا يوثى به لازما نحو الحمد لله
الحميد اي هو وامرأته حمالة الحطب اي ذم والمقيمين الصلوة اي امدح والاكرم اللطف يحمد لك المسكين
اي ارحم على راي الجمهور بخلاف نعت المبهم كمررت بهذا العالم او النعت الملتزم وعثلوا لذلك بالشعر
العبرى والاولى ان يمثل بليلة القمر او للمؤكد نحو الهين اثنين فلا يجوز فيهما القطع فان كان النكرة
اشترط في جواز القطع تاخره عن نعت اخر اختيارا كقول ابي الدرداء اتولنا على الخيال الناذ وما الدفو
هم وان لم يتاخر عن نعت اخر لم يجز القطع الا في الشعر وان تعددت النعوت لواحد فان تعين
مسماه بدونها اتبعت كلها او قطعت او اتبع بعض وقطع بعض بشرط تقديم المتبع كقولها لا يبعدن
قومي الذين هم سم العداة وافة الجزر النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الازر يروى
برفع النعتين ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس تنبيه اذا قطع النعت خرج
عن كونه نعتا قاله ابن هشام واطلاق النعت عليه حينئذ مجاز من باب اطلاق الشئ على ما كان عليه الخامس
يجوز تعاطف النعوت متبعة كانت او مقطوعة قال ابو حيان ويختص ذلك بالواو نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي
خلق فسوى والذي قدر فهدى الاخوة ولا يجوز بالفاء الا اذا دلت على احداث واقع بعضها اثر بعض كقوله يا
لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالايب اي الذي صبح فغنم فآب وقال ابن خروف اذا كانت النعوت
مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو والعطف بغيرها جيد وفي العطف الا حتى
ام السادس قد يلي النعت اما ولا لافادة شك وتنويع او نحوهما فيجب تكرارهما مقرونين بالواو
نحو لا بد من نحو اما يسيرا واما عسيرا كقوله من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وقيل
لا يجب التكرار السابع يجوز حذف المنعوت بكثرة ان علم وكان النعت اما مفرد اصلح لمباشرة
العامل نحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي دروعا سابغات او بعض ما قبله من مجرور
بمن نحو منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام او في نحو وما في الناس الا شكر او كفر
اي الا رجل شكر او كفر فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع الحذف غالبا الا في الضرورة ومنه عنيت
الا ليقولن وللقد جاءك من نبا المرسلين اي نبا من نبا المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب
ولا تدخل على معرفة وان لم يكن بعض ما قبله من مجرور بمن او في امتنع الحذف ايضا الا في الضرورة
كقوله يرمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل كان ويجوز حذف النعت بقلة مع العلم به كقوله
يأخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة الآن

جنت
٥٦

١٣٧ التابع الخامس

جنت بالحياء الواضح والا لكفروا بمفهوم ذلك فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا الثاني من
التوابع العطف بالحرف ويسمى عطف النسق بفتح السين اي العطف الواقع في الكلام الوارد
على نظام واحد وهو من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية ووجه المناسبة ان توسط الحرف بينهما
يجعل التابع والمتبوع مستويين باعتبار الاعراب وقصد النسبة واما النسق باسكان السين فهو مصدر
نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على بعض كذا في التصريح قال بعض الائمة والتعبير بعطف النسق
اصطلاح كوفي وهو المتداول والبصريون يعبرون عنه بالشركة انتهى وهو تابع كالجنس يشمل
جميع التوابع وقوله بواسطة الواو والفاء او ثم او حتى او ام او او او بل او لا او لكن يخرج
ما عدا المحدود ولا يرد التوكيد والنعت المقرونان بحرف العطف لان التبعية ليست بواسطة الحرف
بل هي حاصلة قبلهما وان لم يوجد حرف ولهذا قال بعضهم اطلاق العطف في هاتين الصورتين اطلاق
مجازي تنبيه عد المص حروف العطف تسعة باسقاطه اما على المختار بناء على انها غير عاطفة كما
سياتي بيانه في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى وليس منها ليس خلافا للكوفيين ولا اي خلافا
للاخفش والفراء ولا اي خلافا لصاحب المستوفى فالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة
على ترتيب ومعية خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها
تفيد الترتيب في الفعل في نحو جاء زيد وعمرو يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد
او ان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلث احتمالات عقلية لا دليل
في الواو على واحد منها وانما دلت على مطلق الاجتماع في الحكم ومن ثم يعطف بها الشئ على مصاحبه
نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى اللاحق نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك
والاولين هذه ثلث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة فجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير
وللعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بلا مرجح وللتاخر
برجحان وللتقديم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث قاله التفتازاني
وفيه رد لقول ابي حيان من انه قول لابن مالك كون الواو للمعية راجح وللترتيب كثير وللعكس قليل
ليس مذهبا للبصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيصح اطراحه تنبيه
تنفرد الواو عن سائر احرف العطف بسبعة عشر حكما احدها احتمال المعطوف بها للمعاني الثلثة السابقة
الثاني اقترانها بلا بلا نحو اما شاكرا واما كفورا الثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية
نحو ما قام زيد ولا عمرو فلا يجوز قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الضالين
لان في غير معنى النفي ولما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور
ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس
الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج

الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه وزيد قام عمرو وغلامه وزيد لمن بيت عمرا واخاه
السادس عطفها لعقد على النيف نحو احد وعشرون السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع
منعوتها كقوله بكيت وما بكى رجل حزين · على ربعين مسلوب وبال الثامن عطف ما حقه
التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها · فقدان مثل محمد ومحمد وقول ابي نواس
اقمنا بها يوما ويوما وثالثا · ويوما له يوم الترحل خامس · قال ابن هشام في المغني وهذا البيت
يسال الناس اهل الادب عنه فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد
وصف بان يوم الترحل خامس له وحينئذ فيكون يوم الترحل هو ثامن لها بالنسبة الى اولها
انتهى ونقل الدماميني عن بعضهم لذلك قصة على ان الاقامة كانت خمسة ايام التاسع عطف
ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ومن ثم قال الاصمعي
قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل الصواب ان يقال بين الدخول وحومل واجيب
على حذف مضاف والتقدير بين اهل الدخول فحومل او بان الدخول مشتمل على اماكن والتقدير
بين اماكن الدخول واماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون قال ابن هشام وهذا ذكر
الواو وهذا الحكم ام المتصلة في نحو سواء على اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه انتهى واجاز الكسائي العطف
في ذلك بالفاء وثم واو كالمرفع الهمع وقال الفراء ايت رجلا يقول اختصم عبد الله وزيد العاشر والحادي عشر
عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني
نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كما تقدم حتى الانبيا
وقدم الحاج حتى المشاة فانها عاطفة خاصا على العام الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل اخر
يجمعهما معنى واحد كقوله اذا ما الغانيات برزن يوما · وزججن الحواجب والعيونا · اي وكحلن العيونا والجامع بينهما
التحسين وقوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان واعتقدوا الايمان والجامع بينهما الملازمة والالفة و
لولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا الثالث عشر عطف
الشيء على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة عوجا ولا امتا وقوله
والفى قولها كذبا ومينا · وزعم ابن مالك ان ذلك يأتي في او وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما قال ابن هشام
في شرح بانت سعاد وفيه نظر لانه كان يراد بالخطيئة ما وقع خطا وبالاثم ما وقع عمدا الرابع عشر عطف المقدم
على متبوعه للضرورة كقوله عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر عطف الشيء على مضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا
مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى السادس عشر جواز فصلها من معطوفها بالظرف والعديل نحو
ومن خلفهم سدا السابع عشر جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت مما · يثبت الود
في فؤاد الرجال · اي وكيف امسيت مما · يثبت الود في فؤاد الرجال · اي وكيف امسيت كذا قيل وفي افراد الواو
بذلك نظر ففي المغني حكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلثة وخرج على البدل او وحذف بدل الاضراب وقالوا

بالجمع

ثم

للجمع والتعقيب والترتيب وسيأتي الكلام عليهما في المفردات **وثم** ويقال فم بابدال الثاء فاء كقولهم في
جدث جدف وثمت بالحاقها تاء ساكنة ومفتوحة فحرف عطف يقتضي عطف الجمل العطف للجمع والترتيب
والمهلة وفي كل خلاف فاما الجمع فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف بان يقع زائدة فلا تكون عاطفة
البتة وحملوا ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا
من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى · فثم اذا امسيت امسيت غاديا و
خرجت الاية على حذف الجواب اي لجاوا الى الله فاستغفروه ثم تاب عليهم والبيت على زيادة الفاء و
تعينت للزيادة دون ثم لانه قد عهد زيادتها بخلاف ثم واما الترتيب والمهلة فخالف قوم في اقتضائهما
اياها تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدا خلق الانسان من طين ثم جعل نسله
من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا ثم اهتدى و
الاهتداء سابق على ذلك وبقوله تعالى ثم ذلكم وصيكم به لعلكم تتقون ثم اتينا موسى الكتاب وقول الشاعر
ان من ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده واجيب عن الكل بان ثم فيها لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم قال
ابن هشام وغير هذا الجواب انفع منه لانه يصحح الترتيب فقط لا المهلة اذ لا تراخي بين الاخبارين والجواب
المصحح لهما ما قيل في الاية الاولى ان العطف على مقدر اي من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها
وفي الثانية ان سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية وفي الثالثة ان المراد ثم دام على الهداية لان المغفرات
موقوفة على الخاتمة وفي الرابعة ان اتينا عطف على اتل مقدر قبل سطر السورة من قوله ووهبنا له اسحق
ويعقوب وفي البيت ان المراد ان الجد اتاه السؤدد من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي
قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم · كلا لعمري ولكن منه شيبان · فكم اب قد علا بابن ذرى حسب · كما علت
برسول الله عدنان **تنبيه** قد تقع ثم موقع الفاء فتكون للجمع والترتيب بلا مهلة كقوله كهز الرديني
تحت العجاج جرى · في الانابيب ثم اضطرب · اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح تعقبه الاضطراب ولم
يتراخ عنه قال الرضي واحد قال بعضهم والظاهر انه لا ترتيب فيها ايضا لان الاضطراب والجري يقعان
في زمان واحد واجيب بان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة وحتى للجمع مع الغاية بان يكون
ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة او نقص بان ينقطع الحكم عنده والتدريج ذهنا بان ينقضي
ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا وجب ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف
عليه ولو تقديرا كما سيأتي بيانه في حقيقة المفردات ان شاء الله تعالى **تنبيهات الاول** لا تعطف
حتى الجمل لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه ولا يتاتى ذلك الا في المفردات هذا
هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم · حتى تكل ان جملة
تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم قال ابن هشام في المغني **الثالث** اذا عطف بحتى على مجرور
قال ابن عصفور ترجح اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقال ابن

الجباز بوجوب ذلك وفصل ابن مالك فقال لم يتعين العطف وجب الاعادة نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره
وان تعين له فلا لحصول الفرق نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة
دينا قال ابن هشام وهو حسن وجزم به في الجامع ومنعه ابو حيان وقال في المثال هجان وفي البيت محتمله
الثالث العطف بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى
اباك ومررت بالقوم حتى بابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل ام نوعان
متصلة ومنفصلة وحكى ابو حيان اتفاق الجمهور على ان العاطفة انما هي المتصلة واما المنقطعة وهي حرف ابتداء ام
كبل فتختص بالجمل فلا تعطف المفردات ولهذا قالوا في انها لابل ام شاة وخرجه ابن مالك على اضمار مبتدا وقال انها تعطف
المفردات وحمل قولهم انها لابل ام شاة على ظاهره واستدل بقول بعضهم ان هناك لابلا ام شاء بالنصب قال ابن
هشام فان صحت روايته فالعطف بتقدير ناصب اي ام ارى شاء وذهب ابن جني الى ان المنقطعة
للعطف ايضا وهو ظاهر كلام المص في حد بقية المفردات كما سيتضح انشاء الله تم او ترد لمعان احدها او
الشك من المتكلم نحو قوله لبثنا يوما او بعض يوم الثاني الابهام على السامع نحو وانا او اياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين وقول الشاعر نحن او انتم الالى الفوا الحق فبعدا للمبطلين وسحقا الثالث التخيير بين
المتعاطفين بان يمتنع الجمع بينهما نحو تزوج هندا او اختها الرابع الاباحة بان لا يمتنع الجمع نحو جالس العلماء
او الزهاد الخامس الجمع المطلق كالواو ونحو قوله جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر
السادس الاضراب كبل نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون قال الرضي وانما جاز الاضراب في كلامه تعالى
اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزرهم الناس مع كونه تعالى عالما بانهم يزيدون ثم انه اضرب في التحقيق
مضربا عما يغلط فيه غيره اي ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زايدين على ذلك السابع
التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ذكره ابن مالك في بعض كتبه وعدل عنه في بعضها فقال تاتي للتفريق
المجرد من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فان مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ومثل بنحو ان
يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود
نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله الناس مرحوم عليه وحاسد ومن مجيئه باو قوله فقالوا لنا ثنتان لا بد
منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل انتهى وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثله بقوله
وقالوا كونوا هودا او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى
كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمال في قالوا مثبتها الاول
لم يذكر المتقدمون لاو هذه المعاني بل قالوا هي لاحد الشيئين او الاشياء قال ابن هشام وهو التحقيق وقد
تخرج الى معنى بل او الى معنى الواو واما بقية المعاني فمستفادة من القرائن الثاني قال ابو البقاء او في النهي
نقيضه او في الاباحة فيجب اجتناب الامرين كقوله ولا تطع منهم اثما او كفورا فلا يجوز فعل
احدهما فلو جمع بينهما كان فعلا للمنهي عنه مرتين لان كل واحد منهما احدهما وقال غيره او في مثل

هذا

هذا بمعنى الواو وتفيد الجمع وقال ابن الحاجب بل هو بمعناها وهو احد الشيئين وانما جاء التعميم من النفي الذي فيه
معنى النفي والنكرة في سياق النفي للعموم لان المعنى قبل وجود النهي تطيع اثما او كفورا اي واحدا منهما
فاذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتا فالمعنى فيصل المعنى ولا تطع واحدا منهما فالتعميم فيها من جهة النهي التي هي انجز
وهي على بابها قال وهو معنى دقيق وبل للاضراب وسياق الكلام عليها في حد بقية المفردات ولا لنفي
حكم متلوها عن تاليها وللعطف بها ثلاثة شروط احدها ان يتقدمها اثبات نحو جاء زيد لا عمرو او الامر
نحو اضرب زيدا لا عمرا او نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم وقال ابو
وهذا شهادة على نفي وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه والظن به انه لم يذكره الا وهو مسموع الثاني
الشرط يعلم من تعريفه لا الثاني انه لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا
لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاء في زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي الثالث
ان يتعاند متعاطفاتها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني
رجل لا امراة نص على هذا الشرط السهيلي في نتائج الفكر والابذي في شرح الجزولية وتبعهما الشيخ
ابو حيان وقال ابن هشام وهو حق ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي
اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو ويرد منعه قولهم جعلت جبدك لا كتك وقول امرئ
القيس كانه ثار اصلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل دثار اسم راع وتنوفى ثنية
والقواعل جبال صغار ولكن لتقرير حكم متلوها واثبات نقيضه لتاليها نحو ما جاء زيد لكن
عمرو ولا تهن زيدا لكن عمرا فيستفاد من ذلك تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن الاهانة واثبات المجيء
والامر بالاهانة لعمرو وللعطف بها ثلاثة شروط ايضا احدها ان يتقدمها نفي او نهي كما مر فان قلت
قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني انها لا تقترن بالواو
قاله الفارسي والاكثرون فان اقترنت بها نحو ما قام زيد ولكن عمرو ففيها اقوال احدها
ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لابن مالك ان لكن غير عاطفة و
الواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير نحو ما قام زيد ولكن قام عمرو ولكن
قام عمرو وفي ولكن رسول الله ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا يعطف مفردا على
مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد
ولم يقم عمرو الثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة قال وعليه ينبغي ان يحمل نص
سيبويه الرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة الثالث ان يليها مفرد فان تلاها
جملة فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا
هم الظالمين وبدونها كقول زهير ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر
وزعم ابن ابي الربيع ان الصحيح اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه تنبيه

ذهب يونس الى ان لكن لا تستعمل قبل المفرد الا بالواو وانما هي العاطفة كاحتى قال الرضي يجب في كتب
النحويين من نحو ما قام سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة
العطف الا بلكن وهنا من شواهد هذا البيت وكان الماتن لانه يجيز العطف بها غير مسبوقة وترك
التمثيل بها لئلا يعتقد انه مما استعمله العرب انتهى وتبعه ابن مالك على ذلك الا انه جعل العطف
من قبيل عطف الجمل كما تقدم بيانه وعلته وفي قوله ان سيبويه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو
نظر فقد تقدم ما حمل عليه ابن عصفور كلام سيبويه وقد يعطف الفعل الماضي والمضارع على
اسم مشابه له في المعنى كقوله تعم فالمغيرات صبحا فاثرن وقوله صافات ويقبضن فعطف في الاول
اثرن وهو فعل ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل واللاتي
اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانه في معنى يصففن قيل والذي
حسن ذلك تاويل اثرن بمثيرات ويقبضن بقابضات او بالعكس اي يعطف الاسم المشابه للفعل
في المعنى على الفعل الماضي او المضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا او دارج
فعطف دارج على حبا وهو ماض لتاول دارج بيدرج او حبا بحاب والعواهج بعين مهملة جمع عوهج
وهو في الاصل الطويل العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق وقول الاخر بات
تعشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجاير فعطف جاير على يقصد وهو مضارع لتاوله
بيجوز او يقصد بقاصد وجعل من ذلك ابن مالك قوله تعم يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي
وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق قال في التصريح ولكل منهما مرجحان فيرجح قول ابن مالك
سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ويرجح قول الزمخشري عدم
التاويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين تنبيه قال بعضهم في نظير هذا الموضع اقتضى اقتصار
فجواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه على ما ذكر ان غير ذلك من تخالفهما لا يجوز كعطف الجملة
الاسمية على الفعلية وبالعكس وعطف الخبر على الانشاء وبالعكس انتهى وفي اقتضائه ذلك نظر هنا
عطف الخبر على الانشاء
وعطف الاسمية على الفعلية وعكسه فيه ثلثة اقوال تقدم الكلام عليها في باب الاشتغال واما عطف
الخبر على الانشاء وعكسه فقال في المغني منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب
التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة انتهى قال
البدر الدماميني في الصغير وحاول الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص التوفيق بين كلام النحاة
والبيانيين فقال ما حاصله ان البيانيين متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه
ولا خلاف بين الفريقين لانه عنده منع منه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى ومما اختلف في جوازه
عطف الماضي على المضارع
من تخالف المتعاطفين عطف الماضي على المضارع وبالعكس فمنعه الجمهور الا اذا اتفقا زمانا
كقوله تعم يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار وقوله تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك

جاث

جاءت تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا واجازه الرضي مطلقا قال الكوفيون لم يقعد زيد ولا يقعد
غدا وبالعكس وهو ظاهر عبارة ابن مالك في الخلاصة وهو الحق فان قلت الامثلة المذكورة ليست من عطف
الفعل بل عطف جملة على جملة قلت اجيب بانه لما كان الغرض عطف الفعل لاتحادهما في الفاعلين صح
كونها من عطف الفعل ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا لانه لما
كان كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه فاعل وهو كالجزء من الفعل فلو عطف عليه كان كالعطف على
بعض حروف الكلمة كرهوا العطف عليه فلم يستحسنوه الا مع الفصل بينه وبين تابعه بتوكيد بالضمير
المنفصل ليكون كانه معطوف عليه في الصورة وان كان العطف في الحقيقة على المتصل او مع فاصل
ما اي فاصل كان او مع توسط لا النافية بين العاطف وهو الواو والمعطوف فيكتفي بذلك عن
الفصل بين المتعاطفين ولم يلتزموا التاكيد مع ذلك للطول الذي يكسر من سورة العطف ومثل
للثلثة نشرا على ترتيب اللف فقال نحو جئتنا انا وزيد فزيد معطوف على التاء وهو ضمير مرفوع
متصل بارز وحسن العطف للفصل بينهما بالضمير المنفصل ونحو اسكن انت وزوجك الجنة ومثل
الفصل بتوكيد معنوي كقوله ذعرتم اجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا ونحو قوله تعم
يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها وحسن لوجود الفاصل بينهما وهو الها
وقوله تعم ما اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا وحسن لتوسط لا بينها والعاطف وهو
الواو والمعطوف وهو اباؤنا ومما لا يحسن ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت و
ابو بكر وعمر ولذلك قيل هو مروي بالمعنى وقول بعضهم مررت برجل سواء والعدم فسواء صفة لرجل
وهو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر يعود الى رجل والعدم معطوف على ضميره ولا يقاس عليه هذا خلافا
للكوفيين وافهم تقييد المسئلة بالضمير ان العطف على الظاهر ظاهرا وضميرا جائز بدون فاصل و
بالمتصل ان المنفصل مرفوعا كان او منصوبا كالظاهر فيجوز العطف عليه وان لم يفصل لانه لم يتنزل
منزلة الجزء كالمرفوع فيعطف عليه الظاهر نحو جمعناكم والاولين والمضمر نحو اياه واياك كما يعطف
على الظاهر كذلك نحو رأيت زيدا وعمرا ورأيت زيدا واياك ومنع الاخير في الاخيرة لامكان
الاتصال نحو رأيتك وزيدا مردود بقوله تعم ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم هذه
تتمة للذكر من احكام العطف وعود خافض وجوبا حرفا كان او اسما على المعطوف على ضمير مجرور
نحو مررت بك وبزيد وقوله تعم فقد الملك والله ابا ثلث وانما وجب ذلك لان اتصال الضمير المجرور
بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا
ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطف الضمير على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين
زيد وبينك وليس المجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق

الا اعادة الخافض ولا يعاد الخافض الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجعل لاجل هذا الغرض ولهذا لا يصح لك كما في
قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هنا بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخرى بالنسبة
الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان التكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان
البين نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قامت
قرينة دالة على المقصود قاله الرضي وعدم وجوب اعادة الخافض في ذلك مذهب البصريين وذهب الجرمي
والزيادي الى عدم وجوبه ان اكد الضمير بالمنفصل نحو مررت بك انت وزيد والفراء اذا اكد بالظاهر
نحو مررت بك نفسك وزيد وهو مع مخالفته القياس ليس بمسموع وذهب الكوفيون ويونس
والاخفش الى عدم وجوب ذلك مطلقا ووافقهم ابو علي الشلوبين وصححه ابن مالك وابو حيان
وجرى عليه ابن هشام في بعض كتبه لثبوت ذلك في فصيح الكلام قال ابن مالك في الخلاصة وعود
خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا * وليس عندي لازما اذ قد اتى * في النظم والنثر
الصحيح مثبتا * وقال في شرح الكافية من مؤيدات الجواز قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد
الحرام فجر المسجد بالعطف على الهاء لا بالعطف على سبيل لاستلزامه الفصل بالاجنبي بين جزئي
الصلة وتوقي هذا المحذور حمل ابا علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسئلة وقد غفل الزمخشري
وغيره عن هذا ومن مؤيدات الجواز ايضا قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض
الارحام وهي ايضا قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والنخعي والاعمش ويحيى بن وثاب
وابي رزين ومثل هذه القراءة قول بعض العرب ما فيها غيره وفرسه بجر فرسه وعطفه
ما انشده سيبويه من قول الشاعر * فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب انتهى
وقال البدر في شرح الخلاصة لا يبعد ان يقال في هذه المسئلة ان العطف على الضمير المجرور بدون اعادة
الخافض غير جائز في القياس وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ اضمار الجار كما اضمر في
مواضع اخر نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وكقولهم امر مبكيك لا امر مضحكك ... و
قولهم بكم درهم اشتريت ثوبك على ما يراه سيبويه من ان الجر فيه بعد كم باضمار من لا بالاضافة انتهى
تنبيهات الاول محل الخلاف اذا كان المعطوف على الضمير المجرور ظاهرا فان كان ضميرا نحو مررت
بك وبه وجبت اعادة الخافض اتفاقا **الثاني** يستثنى من القاعدة المذكورة مسئلة لا يجب فيها اعادة
الخافض قال البدر الدماميني في المنهل الصافي انما يمكن ان يحصل لغير افتقار الى صورة يجوز العطف فيها على
الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض لفظ الحال السعر باجماع ومثلها قولك شجاعة زيد عجبت منها
وانه يحال اذ حذف الجار من ان وان مطرد بلا خلاف كما مر **الثالث** قد ينبغي ان يقيد العطف على الضمير
المجرور بان يكون الجر فيه غير مختص بالضمير احترازا من لولاي على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف ظاهر على
مجرورها نحو لولاك وزيد فاليه ذهب على قوم انك نطقت بضمير الرفع ففيه جانب نظر قال المرادي

فشرح

١٤٠

في شرح التسهيل وفي المغني لابن هشام عند الكلام على اشتراط الضمائر في بعض الموصولات من الوهم قول
بعضهم في لولاي وموسى ان موسى يحتمل الجر وهذا خطأ لانه لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة ولانه
لولا لا تجر الظاهر ولو اعيدت لم تعمل الجر فكيف ولم تعد وهذه مسئلة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يجوز ان
يعطف عليه اسم مجرور اعيد الجار ام لم يعد وتقول مجرور لانه يصح ان يعطف عليه اسم مرفوع
لان لولا محكوم لها بحكم الحرف الزائد لا يقدح في كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية فكذا ما
الزائد **ولا يعطف على معمولي عاملين مختلفين على** القول **المشهور** من سبعة اقوال في
جميع الصور **الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو** وان في الدار زيدا والحجرة عمرا اي في صورة
تقديم المجرور في المعطوف عليه وتاخير المرفوع او المنصوب والاتيان بالمعطوف على هذا الترتيب
فان العطف على معمولي عاملين مختلفين جائز في هذه الصورة فقط وهو رأي الاعلم وابن الحاجب
وعزي الى الاكثرين وعلل الاعلم الجواز باستواء اخر الكلام واوله في تقديم الخبرين على المخبر
عنهما حتى لو لم يستو اخر الكلام واوله نحو زيد في الدار والحجرة عمرو لم يجز قال الرضي ويلزمه
تجويز مثل قولنا ان زيدا يخرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج وبكر اخوه لاستواء اول الكلام
واخره وهو لا يجيزه وعلله ابن الحاجب بان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف
على معمولي عاملين هو المنضبط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ
العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون
غيرها لم يقس عليها اشياء ولم يلزمه ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه
بقي الاشكال عليه في علة تخصيصهم الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف
على معمولي عاملين مختلفين مخالفا للاصل فهلا تأولوها كما تأولها المانعون مطلقا حتى لا يكون
محكما القول الثاني الجواز مطلقا حكاه الفارسي عن جماعة وابن الحاجب عن الفراء وتمسكوا بقوله تعالى
ان في السموات والارض لايات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف
الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيى به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ايات
لقوم يعقلون ايات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قراهما حمزة والكسائي
بالنصب والباقون بالرفع والتمسك بالقراءتين في ايات الثالثة اما الرفع فظاهر بتقدير الواو عاطفة
الابتداء وفي واما النصب فعطفا بتمامها على ان وفي وبقول الشاعر * اكل امرئ تحسبين امرأ * ونار
توقد بالليل نارا * اقام الواو مقام كل وتحسبين وبقولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة بنيابتها
مناب كل وما ومنعها كما تراه لا يدل على المطلوب بتمامه فانه لم يفرق فيها بين تقدم المجرور وتاخره ولانه
والبيت والمثل المجرور فيهما متقدم الثالث المنع مطلقا وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج و
هشام وجماعة من متقدمي البصريين وصححه ابن عصفور وعلله بان العاطف نائب عن العامل وهو لا يقوى

من جهة حرفيته ومن جهة رتبيته فلم يقووا ان يقوم مقام الفاعل عاملين وقال واما ابن الجواز فلولا الا
بتقدير في فاعل لها وانما نابت مناب عامل واحد وهو الابتداء اوان وبانتصابها ايات على
التوكيد للاول ووضعها على تقدير مبتدا اي هما ايات وعليها فليست من عقدة وتاولوا البيت في المثل
باضمار الجار اي كل نار توقد في الليل نارا ولا كل سوداء تمرة وكذا يضمرون الجار في كل صورة
توهم الجواز قال ابن هشام ومما يشكل على مذهب سيبويه ومن تابعه قوله هون عليك فان الامور
بكف الاله مقاديرها فليس باتيك منهيها ولا قاصر عنك مامورها لان قاصر عطف على
مجرور الباء فان كان مامورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان
فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالخبر عند اذ التقدير فليس منهيها بقاصر عنك مامورها
وقد اجيب بالثاني وانه لما كان كالغائب عن المنهيات لدخولها في الامور الرابع الجواز اذا كان
احد العاملين جارا حرفا او اسما سواء تقدم المجرور على المعطوف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ام تاخر نحو
في الدار زيد وعمرو الحجرة الخامس الجواز ان تقدم المجرور على المعطوف سواء تقدم في المعطوف عليه
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ام لا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو وبخلاف ما اذا تاخر نحو في الدار زيد
وعمرو الحجرة وهو قول الاخفش والكسائي والفراء والزجاج السادس الجواز في غير العوامل اللفظية
والمنع فيها وغير اللفظية هي الابتدائية فيصح نحو زيد في الدار والقصر بكر لان الابتداء رافع
لزيد ولبكر فكان العطف على معمولي عامل واحد ويمتنع ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وهو قول ابن طلحة السابع الجواز في غير
اللفظية التي انه لا تعارض والحكم الاول نحو ليس زيد بعالم ولا خارج اخوه وما شرب عمرو ولا زيد ولا ابن
بكر وانما يمتنع في اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى وهو قول ابن الطراوة وخرج بتقييد المسئلة بمعمولي عاملين
العطف على معمولي عامل واحد وعلى معمولي اكثر من عاملين قال ابن هشام وغيره اجمعوا على جواز العطف
على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا
وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمولي اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو
واخاك غلامه بكر الثالث من التوابع التأكيد بالهمزة وبابدالها الفا على القياس في نحو راس وبد
يقال التوكيد ايضا وهو الافصح وهو تابع وهذا كالجنس يشمل جميع التوابع يفيد تقرير متبوعه اي تحقيق
وجعله او تقرير شمول الحكم لافراده اي افراد المتبوع ومعنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه
ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد
نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الشمول الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ
لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ما ثبت في المتبوع
ويدل عليه دلالة مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره وبهذا خرج ما عدا التحديد من التوابع اما النعت غير التوكيدي
والعطف بالحرف فظاهر واما النعت التوكيدي نحو نفخة واحدة فان واحدة وان افادت تقرير مفهوم المتبوع وهو الوحدة

بحث التاكيد

لكن

لكن هذه الافادة ليست بالوضع فان النعت انما وضع للدلالة على معنى في متبوعه واما عطف البيان فليس بجعلهم
مدلوله عليه بلفظ المتبوع فزيد من نحو جاءني العالم زيد لا دلالة للعالم عليه بل هو دال بعض مفهوم
عليه فذلك بسبب قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذ فرضنا انه ليس هناك من يسمى بابي حفص الا
اثنان او ثلث كذا قيل وهو دلالة المتبوع عليه نحو هذا النجم تطلع فان دلالته انما استفيد من خارج وهو
علم المخاطب والسامع بوضع هذه الكنية لمسمى هذا الاسم والا فابو حفص مثلا لا يدل على عمر من حيث
هو متبوع واما البدل فمتبوعه غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه
انه لتقرير ما صدق البدل عليه لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوعه تنبيه قوله او شمول الحكم
لافراده ليس للاحتراز عن شيء بل لبيان فائدة التوكيد فتقرير المتبوع جعله مقررا في ذهن السامع بان لا
تغفلته عن سماع اللفظ او بان لا توهم كون ذكر المتبوع غلطا او كونه بمعناه المجازي سواء كان منسوبا او منسوبا
اليه وتقرير شمول الحكم لافراده جعله مقررا في ذهن السامع بان لا يتوهم ان الحكم انما هو على بعض افراد المتبوع و
حكم على الكل تجوزا لعدم الاعتداد بمن لم يجئ منهم فاذا اكدنا التوهم المجاز وثبت الحقيقة وبيانا دافع
به كلا من هذه التوهمات من الفاظ التوكيد ولا يخفى ان قوله يفيد تقرير المتبوع يغني عن ذكر الشمول المعطوف
فان جاء القوم كلهم يفيد تقرير المتبوع بان لا توهم كون المراد بالقوم بعضهم فذكره انما هو زيادة توضيح وهو اي
التاكيد اما لفظي وهو اعادة التاكيد اللفظي اللفظ المذكور بعينه نحو جاءني زيد زيد او بموافقة في المعنى نحو
جدير واسكن انت وزوجك الجنة او في الزنة وان لم يكن له في حال الافراد معنى بل ضم الى الاول لتزيين
الكلام لفظا وتقوية معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان ويجب التاكيد اللفظي عند ارادة المتكلم دفع
ضرر غفلة السامع وظنه به الغلط ولا يجري ههنا التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه
توهم ان لك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان اخطأت به لغفلة عن
سماع لفظ زيد ويجب ايضا عند ارادة دفع ظن السامع به التجوز في المنسوب نحو زيد قتيل قتيل
دفعا لتوهم السامع ان المراد بالقتل الضرب الشديد واما عند ارادة دفع ظنه به التجوز في المنسوب اليه
فيجوز اللفظي نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه والمعنوي كما سياتي تنبيهات الاول التاكيد
اللفظي يجري في الاسم ظاهرا كان او مضمرا كما قام الا انا انت وفي الفعل باعادة لفظه نحو قام قام زيد
او بمرادفه نحو صمت سكت زيد وفي الحرف كذلك نحو نعم نعم وقوله اجل جير انك انت بيت جمانو ود
في الجمل كقوله ايا من لست اقلاه ولا في البعد انساه لك الله على ذاك لك الله لك الله فان كان المؤكد ضميرا
متصلا او حرفا غير جواب لم يعد اختيارا الا مع ما دخل عليه نحو قمت قمت اكرمتك اكرمتك مررت بك
مررت بك ان زيدا ان زيدا قائم او ان زيدا انه قائم او مفصولا بفاصل ما ولو حرف عطف وحقق
كقوله ليت شعري هل ثم هل اتينهم وقوله لا ينسينك الاسى تاسيا فما ما من حمام احد معتصما
ولا يجوز اعادته وحده دون الفصل الا ضرورة كقوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء

واجاز الزمخشري وابن هشام والرضي نحو ان زيدا قائم قائم قال ابن مالك وهو مردود لعدم اعتماد يستند اليه او سماع يعتمد
عليه ولا حجة في قوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضيما فانه من الضرورات واما احرف الجواب فتعاد
وحدها نحو لا لا نعم نعم والاجود اعادة الجار مع الظاهر او ضميره نحو مررت بزيد بزيد او به وقوله تعالى ففي الجنة
خالدين فيها ففي رحمة الله هم فيها خالدون والاكثر اقتران الجملة المؤكدة بعاطف وهو ثم خاصة كما في الاولى وثانيا
نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وياتي بدونه نحو قوله صلعم والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا ويجب ترك العاطف عند
ايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ضربت زيدا ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب وقع مرتين وترك احدهما
عن الاخرى والغرض انه لم يقع الا مرة واحدة فان قلت اذا اقترن المؤكد بالعاطف فهل يكون توكيدا او عطف
نسق وان افاد التوكيد وزعم ابن مالك انه توكيد لفظي اغتفر فيه الفصل بالعاطف كذا قال ابن هلال
في تشييد اقول والصواب ما ذهب اليه ابن مالك لان العطف في الاصل يقتضي التعدد وقد عرفت ان اطلاق العطف
عليها مجاز فيكون هنا كذلك وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منصوبا او منفصلا فيتكرر بلا اعادة بلا
شرط نحو قوله صلعم ايما امراة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل وقوله واياك اياك المراء
فانه الى الشر دعاء وللشر جالب وان كان ضميرا مرفوعا منفصلا جاز ان تؤكد به كل ضمير متصل مرفوعا
كان او منصوبا او مجرورا مع مطابقة في التكلم والافراد والتذكير واضدادها كقمت انا واكرمتني انا ومررت بي انا
انت وضربته هو ومررت بك انت وبه هو وهكذا واجاز بعضهم توكيد المنفصل بالمتصل وجعل منه
ثم انتم هؤلاء **الثاني** لا يزيد تكرار اللفظ في التوكيد على ثلث مرات قال الشيخ عز الدين عبد السلام اتفق
الادباء على ان التاكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلث مرات قال واما قوله تعالى في سورة المرسلات
ويل يومئذ للمكذبين في جميع السورة فذلك ليس بتاكيد بل كل اية قيل فيها ويل يومئذ للمكذبين فهي بعد شيء
فالمراد للمكذبين بما تقدم ذكره قبيل هذا القول ثم يذكر الله معنى اخر ويقول ويل يومئذ للمكذبين اي بهذا
فلا يجتمعان على معنى واحد فلا تاكيد وكذلك فباي الاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن **او معنوي** وهذا
قسيم له اما اللفظي وانما اخره وان كان هو المعتبر في التوابع كما قال ابن عقيل لطول الكلام فيه **وله الفاظ**
محصورة وهي **النفس والعين** ويكونان لدفع المتكلم ظن السامع به تجوزا في المنسوب اليه فانه اذا قيل قطع
الامير اللص احتمل ان يكون باشر قطعه وهو المعنى الحقيقي وان يكون امر بقطعه وهذا لكونه سببا امرا وهو
المعنى المجازي فاذا قيل نفسه او عينه اندفع ظن المجاز وثبتت الحقيقة **تنبيه** محل كون النفس والعين من
الفاظ التوكيد اذا اريد بهما الحقيقة فلو اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة المخصوصة نحو اريقت زيدا
نفسه وطرفت زيدا عينه لم يكونا من التوكيد بل بدل بعض من كل وهو ظاهر **وشرطهما ان المؤكد في غير**
التثنية وهو الافراد والجمع **وهما** اي النفس والعين **فيهما** اي التثنية **كالجمع** فيجمعان في توكيد الاثنين كما يجمعان
في توكيد الاثنين كما يجمعان في توكيد الجماعة **تقول جاء زيد نفسه** او عينه وجاءت هند نفسها او عينها **والزيدان**
انفسهما او اعينهما والهندان انفسهما واعينهما والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن او اعينهن

تنبيهات

تنبيهات الاول ما جزم به من وجوب جمع النفس والعين في توكيد الاثنين هو ما صرح به ابن مالك في التسهيل
وجزم به ابن هشام في القطر وصرح بعضهم بجواز الاوجه الثلثة وبه جزم ابن هشام في شرح الشذور وقال
اذا اكد المثنى بالنفس والعين ففيهما ثلث لغات افصحها الجمع ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي
الاوجه الجارية في قطعت رؤوس الكبشين انتهى وانما اخرت التثنية لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو
كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الافراد لان التثنية جمع في المعنى وفي الجمع وشرح جوز ابن مالك وغيره
تثنية النفس والعين في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان نفساهما وعيناهما ومنع ذلك بعضهم وقال انه
غلط لم يقل به احد من النحويين انتهى وفي شرح الكافية للرضي وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى
ابن كيسان عن بعض العرب **الثاني** مثل النفس والعين في جواز الاوجه الثلثة ما اضيف الى متضمنه وهو
مثنى لفظا نحو قطعت رؤوس الكبشين اي راسيهما او معنى كقوله كفاغري الافواه عند عرين
اي كاسد فاغرين افواههما عند عرينهما فان مثل ذلك ورد فيه الجمع والافراد والتثنية فمن الاول نحو فقد
صغت قلوبكما وقراءة ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا ايمانهما ومن الافراد بيت لهما سوتهما
ومن التثنية قراءة الجمهور سواتهما وطرد ابن مالك قياس الجمع والافراد على ما ورد ولا غاب في الجمع
على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرط ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليه
الا شيء واحد من المضاف اليه الا شيء واحد لانه اذا كان له اكثر التبس فلا يجوز في قطعت اذن
الزيدين الاتيان بالجمع ولا الافراد للالباس **الثالث** لا تجمع النفس والعين في التاكيد الا بجمع قلة فلا
يؤكد بنفوس ولا بعيون قال المرادي في شرح التسهيل وينبغي ان يقيد جمع القلة بافعل فان
عينا جمع على اعيان ولا يؤكد به واعترضه الدماميني بان في شرح العمدة لابن مالك وفي شرح
المفصل ونهاية ابن الخباز جواز اعيان في هذا الباب **الرابع** يجوز الجمع بين النفس والعين ويجب
تقديم النفس على الاصح كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه فان النفس هي الذات حقيقة والعين
مستعارة لها عن الجارحة المخصوصة قاله بعض المتاخرين وفي استعارة العين للنفس نظر تامل
الخامس يجوز ان تزاد الباء فيهما كجاء زيد بنفسه وبعينه ولا يجوز ذلك في غيرهما من الفاظ التاكيد وما
جاء بالجمع فليس من التوكيد لان الباء لا تزاد فيه ولانه بالضمير ولو كان توكيدا لكانت الباء زائدة
فيه وكان يصح اسقاطها وكان وروده بدونها غالبا ويعود الضمير عليها وانما هو جمع اليم لا بعضها
وهو جمع لقولك جمع على جمع كقولهم فلس وافلس والمعنى جاؤوا في جماعتهم وخرج بعضهم على زيادة
الباء قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن وفيه نظر سيأتي بيانه **وكلا وكلتا للمثنى** مذكرا او
مؤنثا ويكونان لتقرير شمول الحكم عند ارادة المتكلم دفع ظن السامع به تجوزا في الحكم على
مدلول المتبوع المتعدد وانما المراد بعضه نحو جاء الرجلان كلاهما والمراتان كلتاهما قال السعد
التفتازاني وفي كون نحو ذلك لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على احد

اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول اللهم الا ان يتوهم ان الفعل الصادر عن احد المتصاحبين قد ينسب اليهما كما في
قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان من الملح الاجاج دون العذب لقرانه فالتاكيد بكلاهما
يدفع مثل هذا التوهم انتهى وبعضهم اطلاق المثنى على الواحد ممنوع فان العرب كثيرا ما تطلقه عليه مجازا الا ترى
الى قول الشاعر فجعلن مدفع عاقلين ايامنا وجعلن معرض رامتين شمالا فاطلق عاقلين ورامتين
على جبل عاقل ورامة مجازا كذا قيل قلت وفيه نظر فانه لم يطلق عاقلين على عاقل ورامتين
على رامة من غير اعتبار شيء اخر مع كل منهما بل الظاهر انه انما سمى جبل عاقل ورامة ثم اطلق عليهما عاقلين
ورامتين من باب التغليب لتعريفهما بالقرين كما قال في قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما
انما هو مربد واحد لكنه جعله وما حوله مربدين مجازا فلا حجة في البيت على اطلاق المثنى على الواحد فقط
تنبيهات الاول كما يؤكد بكلا وكلتا المثنى يؤكد بهما ما في معناه نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وزينب
وهند كلتاهما فلو قال وكلا وكلتا للاثنين بدل قوله للمثنى لكان اولى الثاني ذهب الفراء والقاضي وابن
هشام الى ان كلا وكلتا لا يؤكد بهما ما لا يصح في محله واحد فلا يجوز ان يقال اختصم الزيدان كلاهما لانه
لا يحتمل ان يكون المراد اختصم احد الزيدين فلا فائدة في التوكيد وذهب الجمهور الى الجواز وتبعهم ابن مالك
في التسهيل واختلف النقل عن الاخفش واحتج المجيزون بان العرب قد تاتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو
جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون فان التاكيد باجمع واكتع بعد كل يرفع بهما احتمال لو عدم بكل قال ابو حيان
والمحتمل ان المضاف كان يعنيه اللفظ حقيقة فلا فائدة للعقد [illegible] الا انا قررنا بما يرد من العرب ولم يسمع
من العرب التوكيد بهذا ذلك الثالث يشترط للتوكيد بهما اتحاد معنى المسند فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وجعل
يجوز اختلاف لفظه مع اتحاد معناه نحو ذهب زيد وانطلق عمرو كلاهما جزم بجوازه ذلك ابن مالك تبعا للاخفش
وقال ابو حيان انه يحتاج الى صحيح سماع من كلام العرب وقد يصير قانونا يبنى عليه والذي تقتضيه القواعد المنع
لانه لا يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه الرابع قال ابن هشام الظاهر ان التوكيد يفيد
ارادة المجاز ولا يرفعها البتة وهذا يابى الاتيان بالفاظ متعددة ولو صح بالاول ما لم يؤكد كما
لا يقال اختصم الزيدان كلاهما الا ترى الى قول الفرزدق عشية سال المربدان كلاهما وانما هو مربد واحد
فجعله وما حوله مربدين مجازا فعلم ان التوكيد لا يمنع ان يكون في المؤكد مجاز انتهى قلت وفيه نظر اما
صحة اختصم الزيدان كلاهما فقد علمت ان الجمهور على جوازه واما قول الفرزدق فليس المراد بالتوكيد فيه
رفع ارادة المجاز في نفس المؤكد بل رفع ارادته في نسبة الفعل الى معمول المؤكد المتعدد فان التاكيد
بكلاهما افاد شمول الحكم بالسيلان للمربد وما حوله البتة فاندفع توهم ان السائل انما هو احدهما
لكنه حكم بالسيلان عليه فجعل ما حوله مجازا وهذا نظير قولك جاء العمران كلاهما وكسف القمران كلاهما
واما ارادة المجاز في المؤكد نفسه فهي مقصودة للمتكلم فكيف يرفعها وكل وجميع وعامة لغيره اي لغير المثنى
من ذي اجزاء مفردا كان او جمعا قال بعضهم اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه والظاهر الحاق كلا

لان

لان الكل ما لم يختص افراده بحقيقة ولم تظهر اجزاؤه لا يصح تاكيده بكل وجميع اشمل يصح افتراقها اي الاجزاء
نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم فالقوم ذو اجزاء يصح افتراقها فهي زيد وعمرو وبكر وغيرهم
ولا يصح افتراقها حسا كهذا المثال بل يصح ولو كان حكما نحو اشتريت العبد كله اي جميعه اي
عامته فالعبد ذو اجزاء يصح افتراقها باعتبار الشراء مثلا وان لم يصح افتراقها باعتبار ذاته بخلاف
جاء زيد كله فانه لا يصح افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما وانما يؤكد بهذه الالفاظ ذو اجزاء كذلك لانها
انما تكون لتقرير شمول الحكم فما لم يكن المؤكد كذلك لم يكن توهم ان المراد الحكم على البعض فاما الحكم على
الكل تجوزا ومتصل اي الفاظ التوكيد المعنوي بضمير عائد الى المؤكد ليحصل الربط بين التابع
والمتبوع مطابق للمؤكد في تذكيره وتانيثه وافراده وضده نحو جاء زيد نفسه وهند نفسها والزيدان
كلاهما والهندان كلتاهما والزيدون كلهم والهندات كلهن وكذا الباقي فليس من التوكيد بجميع قوله تعالى
خلق لكم ما في الارض جميعا خلافا لمن وهم ولا من التوكيد بكل قراءة بعضهم انا كلا فيها خلافا للفراء
والزمخشري لعدم الضمير فيهما بل الصواب ان جميعا حال من الموصول وكلا بدل من اسم ان وابدال
الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى
ضمير ويجوز في كل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاء في كل القوم ويجوز مجيئها بدلا
بخلاف جاء في كلهم فلا يجوز الا في الضرورة وخرجها ابن مالك على انه كلا من ضمير الظرف وفيه ضعف
تنكير كل بقطعها عن الضمير لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي جميعا وتقديم الحال
على عاملها الظرفي قال ابن هشام في المغني تنبيه التوكيد بجميع وعامة غريب ولذلك اهملها اكثر النحويين
ومن التوكيد بجميع قول امرأة من العرب ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم وهمدان وآل
عامر لا تنتهي بمنزلتها في نافلة فصاحب مع التاء للمؤنث والمذكر تقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته كما
ويعقوب نافلة وفي الايضاح انكر قوم عامة بانكر لا يجمع فعلى هذا تكون بدل بعض من كل لا توكيدا ويفيد
تخصيصا لا تعميما وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله قد فضلت عن هذا واتى جميع وقد
يتبع عند ارادة تقوية التوكيد كل باجمع واخواته وهي اكتع وابصع وابتع فالكونها مطابقة للمؤكد
في التذكير والتانيث والافراد والجمع فيقال اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابصع ابتع والامة كلها جمعاء
كتعاء بصعاء بتعاء وجاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون والنساء كلهن جمع كتع بصع بتع واما
التثنية فقضية اطلاقه انها مطابقة فيها ايضا وهو مذهب الاخفش والكوفيين قال ابن هشام ومن منع التثنية
فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه والمنع مذهب جمهور البصريين قال ابن هشام وهو الصحيح لانه لم يسمع
وفي الصحيح مما لا ينبغي لغير تعريف اجمع جمعاء في التوكيد واخواته خلافا للكوفيين تنبيهات الاول الجمهور
على انه لا يؤكد باجمع دون كل اختيارا والمختار كما قال ابو حيان جوازه لكثرة وروده في القرآن والكلام
الفصيح كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين وفي الحديث فله سلبه اجمع فصلوا [illegible] اجمعين

جلوسا

قال ابو حيان ولا يتقوى دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان النفس يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا
ويجوز التاكيد بالعين على الانفراد قاله في الهمع **الثاني** لا يؤكد باخوات اجمع دونه عند الجمهور وجوزه
الكوفيون وابن كيسان محتجين بقول الشاعر ؛ وسايرت يا ليت الشمس كتع ؛ وقول الراجز ؛ تحملني الذلفاء حو
لا اكتعا ؛ وقول الاعشى ؛ تولوا بالدوابر واتقونا ؛ بنعمان بن ... اكتعينا وحمله المانعون على الضرورة
الثالث اختلف في هذه الكلمات عند اجتماعها هل كل منها توكيد لما قبله ام جميعها توكيد للمؤكد الاول قال الرضي
قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم توكيد القوم واجمعون
توكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها توكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية
انتهى قلت ويفهم من كلام بعض النحاة قول ثالث وهو ان اجمعين توكيد لما قبله وما بعده جميعه توكيد له **الرابع**
قال ابن هشام في شرح اللمحة يجوز ان يجمع بين جميع الفاظ التوكيد في تركيب واحد وذلك الا الغرض التوكيد وما
الف العرب فاهتم بجمع الجميع وانما هذا قياس من النحويين انتهى وقال في تذكرة نقلا عن ابن عصفور اذا اجتمع
الفاظ التوكيد بدئ بالنفس ثم العين ثم كل ثم اجمع ثم ابصع ثم ابتع وانت مخير بين ابصع وابتع فايهما شئت قدمته
فان حذفت النفس اتيت بما بعدها مرتبا او العين فكذلك او اجمع لم تات باكتع وما بعده لانه لا يذكر الا توكيد
لاجمع فلا يؤتى به دونها انتهى وقال الرضي المشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم
تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع والخلاف فانه لا يجوز تاخير اجمع عن اخواته وقال ابن كيسان
تبدا بايتهن شئت بعد اجمع انتهى **الخامس** قال بعضهم اخوات اجمع تابعة لها على معنى انها اذا افردت دونها
لم يكن لها معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان والاكثرون على ان اكتع ماخوذ من حول كتيع اى تام وابصع
من تبصع العرق اى سال قال الرضي والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة انتهى من قولهم تبضع العرق
وبالمعجمة وابتع من البتع بالتحريك وتقديم الباء الموحدة على التاء المثناة من فوق وهو طول العنق مع شدة
مغرزها قال بعضهم يمكن استنباطات مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعنى التوكيد بالتامل الصادق
السادس الجمهور على انه لا تعرض في اجمعين الى اتحاد وقت الفعل بل معناه ومعنى كل سواء وذهب الفراء
والزجاج والمازني والمبرد الى انه يفيد مع التوكيد الاجتماع في وقت الفعل فاذا قيل قام القوم كلهم احتمل
قيامهم مجتمعين ومتفرقين واذا قيل اجمعون افاد ان قيامهم في وقت واحد وان هذا هو السر في ذكر
اجمعين بعد كل في الاية ورد بقوله تعالى لاغوينهم اجمعين فان اغواء الشيطان ليس لهم في وقت واحد
قال بعض المحققين ومن قال بافادته الاجتماع لاحظ انه بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا
يبعد قصد ذلك المعنى مع قصد المبالغة تكثيرا للفائدة انتهى وهذا التوجيه لا يسمن ولا يغني من جوع
ومن توهم جوابا عن الرد عليهم بغواية الاغواء فقد اغرب **السابع** الفاظ التوكيد معارف اما ما اضيف
الى الضمير فظاهر واما اجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان احدهما انه بنية الاضافة وهو مذهب سيبويه الثاني
انه بالعلمية علق على معنى الاحاطة قال محمد بن مسعود الغزني في البديع وتعريفها اكثر بقي اسلم انتهى و

لكون

١٤٢

[مسألتان]

لكون هذه الالفاظ معارف فمنع البصريون نصبها على الحال قاله المرادي في شرح الالفية هاتان
الاولى **لا توكيد النكرة** بالتوكيد المعنوي **الا مع الفائدة** هذا ما ذهب اليه الكوفيون والاخفش واختاره ابن
مالك في جميع كتبه لصحة السماع به ولان فيه فائدة لان من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد اكثره ففي
قوله اجمع يرتفع التوكيد قال ابن هشام في الاوضح وهذا المذهب هو الصحيح **ومن ثم** اى من اجل اشتراط
الفائدة في توكيد النكرة **امتنع رايت رجلا نفسه** لعدم الفائدة **وجاز اشتريت العبد كله** وصمت حولا كله
لحصول الفائدة فان الشراء قد يتعلق ببعض العبد والصوم قد يتعلق ببعض الحول فالتوكيد يرفع احتمال الخلاف
قال الرضي فعلى هذا لا يشترط تطابق التوكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين انتهى والمنع مطلقا
مذهب جمهور البصريين انتهى والمنع مطلقا مذهب جمهور البصريين قالوا لان الفاظ التوكيد معارف
فلا تجري على النكرات واحتج المجيزون بالسماع كقول الراجز ؛ يا ليتني كنت صبيا مرضعا ؛ تحملني الذلفاء
حولا اكتعا ؛ وقول الاخر ؛ قد صرت البكرة يوما اجمعا ؛ وقول الاخر ؛ حولا كاملا كله ؛ وقوله اكثر شاء
انه قيل ذاجب ؛ يا ليت عدة حول كله رجب ؛ قال ابن مالك ولو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بان يستعمل
قياسا فكيف به واستعماله ثابت انتهى قال في الهمع والمانعون مطلقا يجيبون عما ورد من ذلك بانه محمول
على البدل او النعت او الضرورة انتهى وينبغي انه او الشذوذ **تنبيهان الاول** قال غير واحد تحصل الفائدة في توكيد
النكرة بان يكون المنكر المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة كالشواهد المذكورة وفسر المحدود بما كان
موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول وقيل المراد به المعلوم المقدار كدينار ودرهم
ويوم وليلة وشهر وسنة والحق ان الفائدة قد تحصل مع غير ذلك ايضا كما قال الملخص فلا ينبغي الجمود
على ما قالوه فتامل **الثاني** نقل غير واحد ايضا الاتفاق على امتناع توكيد النكرة اذا لم يفد واعترض
بما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل ان بعض الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا افاد او لم يفد لكن قال ابن
هشام في حاشية التسهيل هذا النقل من ابن مالك لم اقف عليه من غير جهته وفهمت انه استشهد لا يفيد
ثم كيف يجيز عاقل التكلم بشيء مع اعترافه انه لا يفيد ثم انه قد نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد
انتهى **اذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا** كان **او مستترا بالنفس او بالعين فبعد** توكيده بالضمير **المنفصل**
نحو قوموا انتم انفسكم وقوموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن **وقم انت نفسك** وقوما انتما
انفسكما وقمنا هما انفسهما وذلك كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل خرجت هند نفسها توهمت
الجارحة او نفسها توهمت نفس الحياة واجروا ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وبهذا يبطل قول من قال انه
العطف كالتوكيد وانما ذلك في العطف خاصة اذ الفصل لا يرفع الابهام المذكور الا ترى انه لو قيل خرجت
اليوم نفسها لكان الايهام باقيا وخرج بقيد الضمير بالمرفوع الضمير المنصوب والمجرور فيؤكد انبالنفس
والعين بدون المنفصل نحو ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وبالمتصل المنفصل فيؤكد بهما بلا شرط
ايضا نحو انت نفسك قائم وبغيرهما النفس والعين وغيرهما فيؤكد به المرفوع المتصل بغير شرط نحو قاموا كلهم

او اجمعون لعدم اللبس في ذلك الكلام **الرابع البدل** من التوابع والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيون يعبرون
عنه بالترجمة والتبيين في نقل الاخفش وقال ابن كيسان يعبرون عنه بالتكرير والغرض منه ان يذكر
المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة تقوية الحكم وتقريره
لانه بمنزلة اسناد الحكم الى المحكوم عليه مرتين **وهو** في اللغة العوض وفي الاصطلاح **التابع** وهو
كالجنس يشمل جميع التوابع وقوله **المقصود اصالة** بفتح الهمزة **بما نسب الى متبوعه** اخرج ما عدا البدل
من التوابع اما النعت والتوكيد فظاهر وكذا البيان والمعطوف بالحرف فانهما وان كانا مقصودين بما
نسب الى متبوعهما الا انهما مقصودان تبعا لا اصالة لكن هذا لا يفي باخراج جميع اقسام المعطوف
بالحرف لصدق التعريف على المعطوف ببل في مثل قولنا جاءني زيد بل عمرو لانه مقصود اصالة بما نسب الى
متبوعه وذكر الاول انما هو غلط او سهو لانها كما قيل كلمة بل والجواب بان المتبوع كان مقصودا
اصالة لكن لما بدا له واعرض عنه خرج عن تلك الاصالة المقصود هو التابع لا يخفى ما فيه ولئن تم فانما
يتم فيما اذا كان ذكر المتبوع غلطا واما اذا كان سهوا او نسيانا فليس المتبوع مقصودا اصلا فضلا عن ان
يكون اصالة فيبقى هذا القسم داخلا في التعريف وايضا هذا الجواب يخرج التعريف عن صدق الطرد الى
عدم الانعكاس فان بدل البداء وبدل الغلط بمثابة ما كان المعطوف ببل في كون المتبوع كان
مقصودا اصالة لكن لما بدل عنهما خرجا عن تلك الاصالة المقصود هو التابع فافهم فتنبه
الاول او ورد على هذا الحد انه لا يتناول بدل الذي بعد الا في مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من
احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة اليه بل النسبة المقصودة نسبة
ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد واجيب بان ما نسب الى المتبوع هنا القيام فانه نسب اليه نفيا
ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته
بنفسه ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد لم يعتبر ان تكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن
ان يقصد بنسبته الحكم اثباتا فيكون الاول توطئة للثاني **الثاني** قال بعض المحققين جعل المبدل
تابعا ظاهر على القول بان العامل في المبدل منه عامل في البدل واما على القول بان العامل فيه مقدر من جنس عامل
المبدل منه فلا اذ لا يصدق عليه حقيقة التابع اصطلاحا كما لا يخفى فينبغي ان يحمل جعله تابعا
على التسامح لمكان التبعية الصورية انتهى قلت ولهذا اشار شارح المصباح حيث قال ان البدل
لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى
وهو اربعة اقسام الاول **بدل الكل من الكل** وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان
كان مفهوماهما متغايرين نحو قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وقوله ان
للمتقين مفازا حدائق واعنابا والتعبير ببدل الكل من الكل للجمهور وعبر عنه ابن مالك في منظومته
بالبدل المطابق وقال في شرح الكبرى وهو اولى لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه

في المعنى

في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على ذي اجزاء وذلك غير مشترط للاجماع على صحة البدل في اسماء الله تعالى
كقراءة غير نافع وابن عامر الى صراط العزيز الحميد الله ومعبر عنه في شرح التسهيل ببدل الموافق وبعض المغاربة يقول
بدل الشيء من الشيء **تنبيه** قال الرضي ولم اعثر الى الان على فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف
البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نم
ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون
الاول ظاهر انتهى قال المحقق الجرجاني الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
بالنسبة اصالة بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا وبيان ذلك ان مثل قولك جاءني زيد اخوك ان قصدت فيه الاسناد الى الاول
وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة
مبالغة له في الاسناد فالثاني بدل بحيث يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه
بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتأخرون انتهى وقال شارح التهذيب الحق انا لا نعلم فهم من تعريفاتهم
للبدل ان المتبوع في البدل لا يكون مقصودا اصلا اعترض عليهم بما اعترض وحكم بعدم الفرق الجلي وقد رده
حيث سلم ما وقع في عبارة ابن الحاجب فاحتج غير ما ادعاه عبارة انتهى يعني ان الرضي اسنا الفرق الذي ذكره المحقق
المذكور في تعريف البدل بقوله المقصود بها فسلم من تداخل القسمة الذي اعترض به الرضي لكنه قال في الاول
هذا الفرق لا يجدي نفعا في بعض الامثلة كما اذا كان الثاني التفسير بعد الابهام مع انه في الاول غير مقصود
ليست في الثاني ومن الابهام نحو مررت برجل زيد فان زيدا كمفسر الرجل اذ هو المطالب لعلمه برجل
مع زيادة التعريف ولعل الاول منهما توطئة للثاني بالكل فيهما مقصود فان الابهام مقصود لانه
التشويق كذلك لعدم ظهور الفرق الجلي بين عطف البيان وبدل الكل ثابت كما ذكره الرضي فتأمل **والثاني**
بدل البعض من الكل وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من
مفهومه سواء كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا
يقع الا ما دون النصف فلا يجيز اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او اكثره وبدل البعض عندهما ولا بد في هذا البدل
من اتصاله بضمير يعود الى المبدل منه مذكور كجئت الخبز نصفه او مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا اي منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس الكلم وقال ابن برهان بدل
كل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف من لا يستطيع **تنبيه** التعبير بلفظ البعض
والكل بادخال ال عليهما وقع في كلام كثير وقد استعملها الزجاجي في جملة كذلك واعتذر عنه بانه تسامح فيه
موافقة للناس قال بعض الائمة لا يجوز ادخال ال عليهما عند الجمهور قال ابن خالويه في كتاب ليس يغلط
كثير من الخواص بادخال ال على كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان في نية الاضافة وبذلك
نزل القرآن وعن الاصمعي انه قال قلت لابي ابن المقفع فلم ادخلها الاقبل العلم اكثر من ان تحيط بالكل

منه فاحفظوا البعض قال وذلك خطأ لانهما معرفتان لا تدخلهما ال قال وقد يقال ذلك قيل وبعد انتهى و
الجواب انه مذهب الاخفش والفارسي ومن الغريب ما وقع في كتاب الهادي للشادي نقلا عن التذهيب
ان النحويين اجازوا ادخال الالف واللام عليهما لانهما مضافان في النية اما ظاهرا واما مضمرا انتهى وثانيها
بدل الاشتمال وللاختلاف فيه بينه المص بقوله وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه لا كاشتمال الظرف على
المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يتشوق السامع عند ذكر المبدل منه الى
ذكره اي ذكر البدل ويكون منتظرا له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا نحو قوله تعالى يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر لاشتماله عليه بالمعنى المذكور فالمشتمل هو الاول وهو مذهب الجمهور
والرماني وخطاب وابن مالك ولهذا نقل تعليله فقال ابو جعفر لانه مشتمل على الثاني بالمعنى المذكور ورده بعض
المتاخرين بان قولك سلب زيد ثوبه ليس زيد فيه مشتملا على الثوب لانه لا يدل عليه ولا يتقاضاه كما
ذكر فعلى هذا انتهى قلت ليس المراد بكونه يدل ويتقاضاه دلالة صريحة بل المراد انا اذا قلنا سلب زيد دل
على انه سلب شيء منه يتقاضى بيان ذلك المسلوب فيتشوق السامع الى ذكره الى ان يجيء مبينا له وملخصا فافهم
قال الجزولي لان الثاني اما صفة للاول كاعجبني الجارية حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ثوبه
فان الاول اكتسب من الثاني كونه مسلوبا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضرب زيد ابيه على الاشتمال وهم قد
منعوا ذلك قال ابو حيان في التذكرة وقالت طائفة ووقع لابي علي في الحجة ان المشتمل هو الثاني تقول سلب
زيد ثوبه ووجد لبس ثوبه زيد نفسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل الاسناد على الاول
على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى
مختصا بغير الاول ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهو مذهب المبرد
وبه قال ابن جني واورد عليه نحو نسيم المسك اذا اعرب بدلا من زيد الا انه اقرب الاتيان لو شمل
زيد مجازا او على الحقيقة وقيل لا يتعين اشتمال احدهما على الاخر تارة يكون المشتمل هو الاول كقوله
يسألونك عن الشهر الحرام قتال وتارة يكون المشتمل هو الثاني نحو سلب زيد ثوبه ويشكل عليه نحو زيد
ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا كما قلنا فانه لا اشتمال فيه لاحدهما على الاخر والاظهر هذا البدل في الضمير كما
مر في بدل البعض فمثال الضمير المذكور ما مر ومثال المقدر قوله قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه
او الاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير تنبيهان الاول يشكل على قول المص وهو بدل الكل من الكل و
البعض من الكل والاشتمال لزوم عطف جزء الاسم لان الاسم هو المركب الاضافي وهو بدل البعض وبدل
الاشتمال وقد ظهر ان تقدير الكلام وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال فحذف جزء الاسم لانسياق
الذهن اليه بقي انه هل يجوز حذف جزء الاسم ام هو امر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل في كلام
العرب والاظهر هو الثاني قاله بعض المحققين من شراح الكافية الثاني رد السهيلي بدل البعض و
الاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا

قلت

قلت اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض بقولك ثلثه واذا قلت اعجبني
زيد علمه انما تريد اعجبني صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة والرابع البدل المباين للمبدل
منه وهو ثلثة اقسام ذكر المص منها قسمين فقال ان ذكر المبدل منه قصدا سمي بدل بدا بالدال المهملة والمد وبدل
الاضراب ايضا وذلك بان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا الا
اجنبيا عنه وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى
الاعلى كقولك حبيبي قمر شمس كانك وان كنت متعمدا لذكر القمر توهم من نفسك الغلط وتري
انك تقصد في الاول الا تشبيها بالشمس كذا قال الرضي وقال غيره انما سمي بدل بدا لان المتكلم
يخبر بشيء ثم يبدو له ان يخبر باخر من غير ابطال للاول ويقع بدل البدا من الفصحاء بل هو من
التفنن في الفصاحة كما علمت ولا عبرة بمن انكره فقد ذكره سيبويه ويشهد لصحته قوله ع
ان الرجل ليصلي الصلوة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها وما قيل من انه محمول على اضمار
بل ليس بشيء فانه بل لم يثبت حذفها او ذكر لتدارك الغلط فاسمه بدل الغلط او يسمى بدل
الغلط نحو جاءني زيد الفرس اردت ان تقول جاء الفرس فسبقك لسانك الى زيد ثم تداركت الغلط
فقلت الفرس فمعنى قولنا بدل الغلط انه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لان البدل نفسه هو الغلط
كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ ولا يقع بدل الغلط من فصيح وانما يصدر عن روية فلا يكون
في فعل صلاة وقد اهمل المص القسم الثالث من اقسام البدل المباين وهو بدل النسيان وهو ان
تتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر
المقصود فمعنى قولنا بدل نسيان انه بدل من شيء ذكر نسيانا وقد تبين بذلك ان الغلط من جهة اللسان
والنسيان من جهة الجنان ولا يقع بدل النسيان ايضا من فصيح وانما يصدر عن روية وابن مالك
وكثير من النحاة لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان فسموا النوعين بدل غلط وانما حكمنا باهمال المص
لبدل النسيان مع امكان ادخاله تحت بدل الغلط كما فعل الاكثرون لان المص رح اعتذر في حاشيته
المتن عن عدم ذكره بانه غير مشهور ولا يقع من الفصحاء فقرر هنا كلامه وانما لم يقع بدل الغلط من الفصحاء
لانه غير فصيح قال المبرد انه لا يوجد ولا ادري لاي معنى جزموا بان بدل الغلط غير فصيح ومن ثم ان
النسيان لا يوجد في الفصاحة اللهم الا ان يكون المراد انهم تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل الغلط
فاشيا فيه فحكموا بانه غير فصيح نظرا الى هذا المعنى وليس المراد ان الانسان اذا سبق لسانه الى كلمة
لم يقصدها فتنبه فتدارك المقصود يحكم بان لفظه المذكور على سبيل السهو غير فصيح انتهى وقال بعضهم اللفظ
ان المراد بالفصاحة البلاغة فان الغلط ينافي البلاغة ظاهرا دون الفصاحة باعتبار انتفاء المطابقة لمقتضى
الحال انتهى وحكم بتعيين ذلك بعض المحققين وهو حسن تنبيهات الاول قضية اطلاق المص انه بدل
الغلط يجيء في النثر وهو قول سيبويه والاكثرين وقال غيره انه وجد في الشعر دون النثر ويجوز بعضهم

فى النثر دون الشعر لان الشعر فى الغالب انما يقع عن تروٍ وفكرٍ وهذا نوع غريب انه يجوز مثله فى النثر ولا يجوز فى الشعر
وانا المعروف عكس ذلك وقال ابن بابشاذ فى شرح الجمل لا يقاس على بدل الغلط لانه يقع على غير قصد لشىء من حق
ظاهر وقال الخطابى انه بدل الغلط يقع فى نثر ولا نظم ولانه طالبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يره فهو
المثبتون له يقول ذى الرمة لمياء فى شفتيها حوة لعس وفى اللثات وفى انيابها شنب فان الحوة السواد
للعس سواد مشوب بحمرة وقال بعضهم انه محمول على التقديم والتاخير اى فى شفتيها حوة وفى لثاتها لعس اى وبعض
بعضهم بان ذا الرمة يوجد فى شعره التقديم والتاخير كثيرا ويبطله انه يلزم عليه تقدم ما فى حيز الواو العاطفة عليها
وهو باطل الثانى الاحسن فى التعبير عطف اقسام البدل المباين ببل فيكون من عطف النسق لئلا يتوهم كون
البدل فى ذلك صفة لما قبله كما فى قولك رايت رجلا حمارا اذ يحتمل ان يكون اردت بقولك حمارا لجاهل وبليدا
كذا قال غير واحد وفى كلام بعض المحققين انه ادعاء الغلط واظهار فى بدل البدا ابلغ فى المعنى من التصريح
بكلمة بل وهو ظاهر الثالث قال بعض الائمة الاخيار المختار خلافا للجمهور اثبات بدل الكل من البعض لوروده نحو
يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن فجنات اعربت بدلا من الجنة وهو بدل كل من بعض وفايدته تقرير انها اماكن
كثيرة لا جنة واحدة وقوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات ظاهر بدل من اعظم وهى بعضه وقوله كانى غداة
البين يوم تحملوا فيوم بدل من الغداة وهى بعضه انتهى والجمهور يتاولون ذلك كله هذه هداية الى مسئلة مهمة من
مسائل لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا من ضمير الغايب نحو ضربته زيدا وقوله على حالة لو
ان فى القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم وانما لم يبدل من ضميرى المتكلم والمخاطب لانهما اقوى على الخصوص من
الظاهر فلو ابدل منهما لزم ان يكون المقصود بالنسبة وهو المبدل اقل دلالة من غير المقصود فلم يقولوا بى المسكين
مررت ولا عليك الكريم المعول واما ضمير الغايب فلم يكن فى القوة والوضوح كذلك لوجود الاشتباه فجوز نحو
ضربته زيدا لذلك وافهم تقييد المسئلة بالمضمر ان ابدال الظاهر من الظاهر جايز كما مر ويبدل الكل ان ابدا
بدل بعض واشتمال جايز من المضمر مطلقا كقوله اوعدنى بالسجن والاداهم رجلى فرجلى شثنة المناسم
فرجلى الاولى من ياء المتكلم بدل بعض من كل وقوله بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك
مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا وانما جاز ذلك لانه مدلول الثانى غير
مدلول الاول فلم يبال بكون الاول اقوى واخص لان الثانى يفيد فايدة زايدة على المتبوع ويرد
على المصنف انهم جوزوا ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل الكل اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قوله تكون لنا
عيدا لاولنا واخرنا ابدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام مع البدل ولم ار من
خلافا فى جواز ذلك ولم يعتبر الاخفش قصد افادة الاحاطة فجوزه مطلقا تمسكا بقوله بكم قريش كفينا
كل معضلة وام نهج الهدى من كان ضليلا وقال بعض المحققين وهو الامام جمال الدين محمد بن مالك فى التسهيل
وتبعه شيخنا جمال الدين بن هشام فى الاوضح والجامع لا يبدل المضمر مطلقا من مثله اى من مضمر ولا
مع السماع ولا من الظاهر قال فى شرح التسهيل انه لم يسمع وما مثل به لذلك فى كلام النحاة مصنوع على

العرب وما اوهم ذلك جعل توكيدا فنحو قمت انت ورايتك انت ومررت بك انت وطيتك اياك فانما جيت
زيدا اياه تاكيد لفظى لا بدل ونحو قمت انت فكونه توكيدا متفق عليه من الفريقين واما نحو رايتك اياك فانما
على انه بدل والكوفيون على انه توكيد قال ابن مالك وقول الكوفيين عندى اصح من قول البصريين لان
نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل فى نحو رايتك اياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع
المتصل فى نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع فليكن المنصوب تاكيدا ليجرى المتناسبان مجرى واحدا
المرادى وكانه يعنى بقوله تاكيد باجماع انه يجوز لا انه يتعين فانهم قد اعربوا قمت انت بدلا انتهى
قال الرضى الشاطبى والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انهم اذا ارادوا التوكيد اتوا به
المرفوع المنفصل فقالوا جيت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا ارادوا البدل وافقت
بين التابع والمتبوع فقالوا جيت انت ورايتك اياك ومررت بك فيجعلون لفظ التاكيد بلا
فى المرفوع ويخالفون فى غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون
على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم فلا يعارض هذا بقياس انتهى واما نحو جيت
زيدا اياه فقال ابن مالك الصحيح عندى انه لم يستعمل فى كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا
قال ابن هشام وفيما قاله نظر لانه لا يؤكد القوى بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوزوا
فهو ان يكون بدلا وان يكون فصلا انتهى وظاهر ايراد قوله وقد قالت العرب الى اخره فى سياق الرد على ابن
مالك انه فهم ردا عليه وفيه بحث تكميل يوافق البدل متبوعه فى واحد من اوجه الاعراب مطلقا وكذا فى
واحد من التذكير والافراد وضديهما ان كان بدل كل ما لم يمنع مانع ككون احدهما مصدرا نحو مفازا حدائق
واعنابا او قصد به التفصيل كقوله وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت
واما الفرق فى التعريف والتنكير فيبدل المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة ومن المعرفة لكن ان قصد اللفظة
ابدال النكرة من مثلها اشترط ان يكون مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة
تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانما اتصل بها ذكر سبب الجثو ولا يشترط فى ابدال النكرة من المعرفة
اللفظ ولا ان تكون النكرة موصوفة خلافا للكوفيين لشهادة السماع بخلافه كقوله فلا وابيك خير منك
انى ليؤذينى التحمحم والصهيل ويجوز قطع البدل نحو مررت بزيد اخوك ويحسن مع التفصيل نحو بنيت من
ذلكم النار ويجب ان تبع متعدد اولم تستوف العدة نحو اعتقوا الموبقات الشرك والسحر اى منهن الشرك و
السحر الخامس من التوابع عطف البيان سمى بذلك لانه تكرار الاول بمرادفه لزيادة البيان فكانك
رددته على نفسه ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول قيل والكوفيون يسمونه الترجمة لانه مفسر لمتبوعه
وقال الاعلم فى شرح الجمل هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون وهو تابع يشبه الصفة
بعض المغنى لسابق بيانه فى توضيح متبوعه لكن الصفة توضح متبوعها بحسب معنى فيه وعطف البيان
يوضح متبوعه بحسب الذات فقوله تابع كالجنس يشمل التوابع كلها وقوله يشبه الصفة مخرج للنعت لان الشبيه غير

عطف البيان

عين ذلك الشيء فكانه قال تابع غير صفة وقوله في توضيح متبوعه يخرج بقية التوابع لانها غير موضحة نحو جاءني
زيد اخوك نحو اخوك عطف بيان لزيد ذكر لايضاحه ويتبعها الاول اجمعوا على مجيء عطف البيان في المعارف
وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي الى انه يجيء لتخصيص النكرات ايضا ونقله جمهور البصريين ومنعوا مجيئه في ذلك
فلذلك لم يثبته المص وحجتهم ان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بان
بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص الثانية قال السعد التفتازاني في شرح
التلخيص فيه ان عطف البيان لا يجب في الايضاح لما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك انتهى ورده ابو حيان
قال الزمخشري بانهم شرطوا في عطف البيان الجمود والجامد لا يشعر بمدح انما يشعر بالمدح المشتق الا
ان يقال انه لما وصف عطف البيان هنا بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك انتهى وقضية كلام بعضهم
ان مجيء عطف البيان للمدح راي اهل المعاني دون النحويين فالذي دعا لمن اقتصر في غايته على ذكر الايضاح من
النحويين ولو سلم انه راي الجميع امكن ان يقال في ذلك مسكوت عنه فلا يرد او انه باعتبار الاعم الاغلب الثالث شرط
ابن مالك والزمخشري كون البيان اخص من متبوعه وهو مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة انه عطف بيان
مع ان الاشارة اخص من المضاف الى ذي الاداة قاله ابن هشام وقال البدر بن مالك وهو مخالف للقياس
ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا
يلزم زيادة تخصيص عطف البيان انتهى وقصرها نقل الاشتراط المذكور على الرجلين تبعا فيه ابن هشام
في شرح الكافية والصحيح انه قول اكثر النحويين كما قاله في حاشية التسهيل لا يقال يلزم من كونه
موضحا ان يكون اعرف لانا نقول جاز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح متبوعه منه
عند الانفراد قاله السيد الشريف في شرح المقياس ويتبعه اي يتبع عطف البيان متبوعه وجوبا في اربعة
من عشرة اوجه الاعراب الثلثة والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن كالنعت تقول جاءني محمد ابو الفضل
كما تقول جاءني محمد الفاضل فابو الفضل والفاضل مرفوعان والرفع واحد من ثلثة وهي الرفع و
النصب والجر ومفردان والافراد واحد من ثلثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكران والتذكير
واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومعرفان والتعريف واحد من اثنين ايضا وهما التعريف و
التنكير ويصح في عطف البيان اعرابه بدل كل من كل لما فيه من البيان ويفترق عطف البيان عن البدل في
نحو هند قام اخوها زيد فزيد عطف بيان على اخوها ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه لو كان بدلا منه
لكان مستغنى عنه لان المبدل منه مستغنى عنه في الكلام وهنا لا يستغنى عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة
خبر المبتدا اذ الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه كما سيأتي والرابط هنا هو الضمير المضاف
اليه الاخ الذي هو متبوع زيد ولو اسقط لم يصح فيجب ان يكون اخوها عطف بيان لا بدلا منه
فقضية قوله ان المبدل منه مستغنى عنه انه في حكم المطروح لفظا ومعنى وهو مذهب المانعين كلامه

عنه

عنه انه كان يقول اذا ابدلت من الشيء فقد طرحته من لفظي ولهذا حمل الزمخشري ان اعبدوا الله عطف بيان على
الضمير في به من قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله قال في المغني وانما لم يجعله بدلا لانه يرى ان المبدل منه
يخلو بدل الموصول لان المبدل منه في قوة الساقط فيبقى الصلة بلا عائد والعائد موجود حسا فلا مانع انتهى
والمحققون ان المبدل ليس في حكم المطروح لفظا ولا معنى الا في بدل الغلط كما ستبينه من كلام الرضي فعلى هذا لا مانع
من جعل زيد في مثال المص بدلا من اخوها وقد صرح الزمخشري في المفصل الى الحقيقة للمسئلة فقال في
قولهم ان المبدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في
كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنون اهدار الاول واطراحه الا تراك تقول زيد رايت غلامه
رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك انتهى كلامه ومثاله هنا نظير مثال المص وفي
الارتشاف عن الفارسي انه محض قولهم ان المبدل في نية الطرح انه يعتمد لما حل من حيث الاول يحل
به لان الاول مطرح البتة لان في كلام العرب ما يبطل ذلك كثير يعتمد ايام فلو طرح
ما يبطل الجملة بالابتداء وقال الرضي لا كلام في ان المبدل ليس في حكم المطروح لفظا لوجوب عود الضمير
اليه في بدل البعض والاشتمال وفي بدل الكل ايضا اذا كان المبدل منه ضميرا لا يستغنى عنه نحو ضربت الذي
مررت به اخاك او مثلنا بعضه كذلك يجوز التبعض زيدا كرمه وقد يعتبر الاول في اللفظ دون
الثاني قال وكانه يلحق الشرط كانه ما حبيبه معين بسواد وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت
هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني فليس في حكم الطرح
معنى الا في بدل الغلط وقولهم ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه ممنوع الا في بدل الغلط
لان المبدل منه في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم
يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه عليه السلام فادعاء كونه غير
مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى
خلاف الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر انتهى وفي نحو يا
زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد فالحارث في المثال الاول عطف بيان على زيد وزيد
في المثال الثاني عطف بيان على الرجل ولا يجوز ان يكونا بدلين لان البدل في نية تكرار العامل
فلو جعلا بدلين كان التقدير يا الحارث وجاء الضارب زيد والحالان يا الحارث بالجمع بين ال
وحرف النداء والضارب زيد باضافة الصفة المحلاة بال الى المجرد منها ممتنعان لان ال وحرف النداء
لا يجتمعان هنا والصفة المحلاة بال لا تضاف الا الى المعرف بها وانما جاز الفراء اضافة الصفة المحلاة الى
جميع المعارف فلا يمتنع عنده جعل زيد بدلا من الرجل فائدة قال العلم في شرح الجمل الدليل
على ان البدل في نية تكرار العامل ثلثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا
المرسلين اتبعوا الاية وقال الملأ الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم واللغوي

قول الشاعر اذا ما مات ميت من تميم * وسرك ان يعيش فجئ بزاد * بخبز او بتمر او بسمن او الشيء
الملفف في البجاد والقياس نحو يا اخانا زيدا اذ لو كان نعتا على نية النداء لقال يا اخانا زيد ابينهما
الاول هذه العلم وهو كون البدل في نية تكرار العامل يجره في مسائل اخر فيمتنع البدلية و
يتعين عطف البيان ولذلك قال المصنف نحو يا زيد الحارث فمنها ان يتبع مجرور اي بمفصل
نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت فلو جعلت زيدا وما عطف عليه بدلا من الرجلين و
البدل في نية تكرار العامل لزم اضافة اي الى المعرفة المفرد وهي لا تضاف اليها الا اذا كان ثم
جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي اجزائه احسن او عطف عليها مثلها نحو اي واي فارس
الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندي فلو جعل البدل
وما عطف عليه بدلا من اخويك لزم اضافة كلا الى المفرق وهي انما تضاف الى المثنى غير مفرق ومنه قوله كلا اخي و
خليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات ومنها ان يتبع المنادى باللقب مرفوعا او منصوبا نحو
يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب فلو جعل كرز او كرزا بدلا لزم ضمه لانه في نية يا سعيد كرز بالضم فانه يمتنع
ان يكون عطف بيان وجعله ابو بدلا الثاني امتناع البدلية في جميع هذه المسائل مبني على ان البدل لا بد ان
يكون في نية تكرار العامل وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك
انت كون انت تاكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز انك انت قال ابن هشام في حواشي التسهيل وسبقه الى ذلك
ابن النحاس في شرح الدرة قال ابن النحاس في التعليقة مما اغتفر في الثواني ولم يغتفر في الاوائل من قبل انه اذا كان
ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع في الثاني بخلاف الاول فانا لو اتينا بالتوسع من اول الامر
فانا حينئذ لا نعطي الموضع شيئا مما يستحقه شيء ومنه قاعدة يبتنى عليها كثير من المسائل فاحفظها الثالث
انما قال المصنف ويفترق عن البدل في نحو هند قام اخوها الى اخره اشارة الى ان عطف البيان يفترق عن البدل في غير ما
ذكره من الصور فمنها ان عطف البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا للمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتقات كما
في المغني ووهم الزمخشري واجاز في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله الا ما امرتني به ذهولا عن
هذه النكتة وممن نص عليهما من المتاخرين ابو محمد بن السيد وابن مالك والقياس معهما واما البدل فيكون
عند الجمهور تابعا للمضمر كرايته اياه والظاهر كرايت زيدا اباه ومنع الحسن ابن مالك وقد تقدم الكلام على
ذلك ومنها انه لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف
على ايات بينات فقال ابن هشام انه سهو واعتذر عنه بقوله قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان
لتاخيهما والمختلفون في جواز التخالف في البدل كما مر قال الرضي والذي يقوى عندي انه يجوز التخالف
في عطف البيان ايضا ومنها انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك
ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو احد القولين
في عرفت زيدا ابو من هو ومنها انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم

ابوا

اجرا ومنه قوله امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما ومنها
انه لا يكون فعلا تابعا للفعل بخلاف البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب ومنها انه لا يكون
بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كما مر وهذا الفرق ... من
مالك ... وحجتهم ان الشيء لا يبين نفسه ... ان البدل ...
منه وليس كذلك ولهذا امتنع سيبويه نحو المسكين مثل المسكين دون بدل المسكين وانما يفارق البدل العطف
فانه بمنزلة جملة استونفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض قال ابن هشام في القطر ومنه الاسماء العاملة
عمل الفعل الشبيهة بالافعال اعلم ان العمل اصل في الافعال فرع في غيرها وذلك ان الفعل وضع ليسند الى شيء
فلذلك وجب ذكر مرفوعه لانه مقتضاه والمقتضى مرتبته التقديم على مقتضاه وكان مقتضاه ان لا يطلب غير المسند اليه
ولا يعمل الا فيه لانه لم يوضع لطلب غيره لكنه عمل في غير المسند اليه من المفاعيل الذي لم تقم مقام الفاعل
بالتبعية للفاعل لاقتضائه لها فاقتضاء الفعل في عمل المسند اصلا وفي غيره تبعا وغير الفعل من الصفات
والمصدر فرع عليه في العمل لانها لم توضع لما وضع له الفعل لكنها شابهت الفعل من حيث دلالتها على معنى
فاعملت عمله وهي ايضا خمسة المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وجعلها
بعضهم ستة بزيادة اسم الفعل والعدد والمصنف عد جملة في الكافية بعدم استناد الفعل اليه وبعضهم سبعة بزيادة
المثال ولم يتعرض له لانه محول عن اسم الفاعل كما سنبينه واوصلها ابن هشام في الشذور العشرة البعد
واسم المصدر والظرف المجرور واسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدان اما الاسم المصدر فانما لم يتعرض له لبعض
لندورها وعمل البصريون يمنعون اعماله نظرا الى انه اصل وضع لغير المصدر واما الظرف والمجرور المعتمد
فاكتفى عن ذكره هنا بذكره في حديقة الجمل وتبعا للكلام عليهما هنا ان شاء الله تعالى ثم تنبيه انما هو ايضا العمل
بانها هنا الموافقة هذه الاسماء ما ذكر قبلها من التوابع في العدد الاول من الاسماء العاملة عمل الفعل
هذا التعبير متفق عليه قال في شرح الضوء وانما سمي به لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع
الذي يصدر عنه الابل قال الرضي وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا قال ابن مالك وهو
تسمية الشيء بالمفعول مطلقا ويتبايه لانه اصل المشتق على الصحيح كما سيأتي ولانه يعمل في الاذهان كلها وهو
اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب وتضمنا كالجلسة والجلبة وهذا كالجنس
الجمود وغيره من اسماء المصادر ونحوها وقوله الذي اشتق منه الفعل اخرج ما عدا المحدود ومثاله
مرجحة في التهذيب تبعا للكافية بانه اسم الحدث الجاري على الفعل لما في لفظ الجريان من الايهام الذي
صيانة الحد عنه وفسر بعضهم جريانه على الفعل باشتماله على جميع حروفه وهو منقوض باسماء الصفات كاسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة فانها جارية على الفعل بالمعنى المذكور لاشتمالها على جميع حروف فعلها
فالاولى ان يفسر الجريان بما قال الرضي واحد منها ان يراد اسم الحدث بعدما اشتق منه منصوبا به على انه
مفعول مطلق وحينئذ يخرج المذكورات قطعا ثم حده هنا مبني على مذهب البصريين من ان المصدر اصل

الفعل وهو فرعه وذهب الكوفيون الى العكس وقال ابن طلحة كل منهما اصل فلا اشتقاق احتج البصريون من
ثلثة اوجه احدها ان المصدر اسم والاسم اقرب الى الاستقلال من الفعل الثاني ان المصدر يدل على معنى واحد وهو الحدث
والفعل يدل على معنيين وهما الحدث والزمان والواحد قبل الاثنين والثالث وهو العمدة ان كل فرع
يوجد معه اصل وما اشتق منه ينبغي ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الوضع كما في باب
التاج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من
وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر
فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان واحتج الكوفيون من ثلثة اوجه ايضا الاول ان
الفعل عامل في المصدر كقولك نظرت نظرا والعامل اولى بالاصالة ونقض بالحروف فانها تعمل في الاسماء و
الافعال وليست اصولا لها الثاني ان المصدر يذكر تاكيدا للفعل كقولك قمت قياما والمؤكد اولى
بالاصالة ونقض بنحو قام القوم اجمعون مع ان احدهما غير مشتق من الاخر الثالث ان المصدر يعتل
باعتلال الفعل كقولك قام قياما وصام صياما ويصح بصحته كقولك عاود عوادا والمتبوع اولى
بالاصالة ونقض بالمضارع فانه يعتل باعتلال الماضي نحو قام يقوم ويصح بصحته نحو عود يعود وليس
احدهما مشتقا من الاخر تنبيهان الاول نبه بعض المتاخرين تعين الفعل الذي يشتق المصدر منه على
قول الكوفيين على الخلاف في افضل الازمان فانه اسبق فقيل الماضي وقيل المستقبل وهو الحق لانه اذا
كان قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق بعده الثاني اختلف في الصفة فالجمهور على ان اصلها المصدر قال ابن
مالك في شرح التسهيل وبعضهم استدل بالتابة على فرعية الفعل بالنسبة الى المصدر يستدل على فرعيتها
بالنسبة اليه لان كل صفة تضمنت حروف الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة
على ما هي له كما زاد الفعل بالدلالة على الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل
اذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة على زمان معين وذهب بعضهم الى ان اصلها الفعل ونسب الرضي هذا القول
الى السيرافي وقال العلامة الحسن ابن المطهر الحلي في نهاية الاصول ذكر ابو علي في التكملة انها مشتقة
من الافعال وكذا عبد القاهر واستدل ابو علي بكونها جارية على سنن الافعال وطريقتها والافعال
اصولها القريبة والمصادر التي هي افعال حقيقة اصولها البعيدة واذا ثبت هذا كان لنا ان نقول انها
من الافعال لاصالتها القريبة ومن المصادر لاصالتها البعيدة انتهى فائدة الاشتقاق ثلثة اقسام
اصغر وهو اتفاق اللفظين في الحروف الاصلية والترتيب نحو بصر وبصير وصغير ويسمى كبيرا واوسط وهو اتفاقهما
في الحروف دون الترتيب نحو جبذ وجذب واكبر وهو اتفاقهما في بعض الحروف دون بعض نحو
ثلم وثلب وحيث اطلق الاشتقاق فالمتبادر الاول ويعمل المصدر عمل فعله المشتق منه في التعدي واللزوم فان
لازما لزم المصدر او متعديا تعدى على حسب تعديه فتقول عجبت من قيامك ومن ضربك زيدا ومن اعطائك
زيدا درهما ومن ظنك عمروا قائما ومن اعلامك زيدا عمرا قائما مطلقا اي سواء كان ماضيا او حالا او مستقبلا نحو

في اقسام الاشتقاق

العجب

العجب ضرب زيد عمرا امس كما تقول الان او غدا تنبيهان الاول اختلف في سبب اعمال المصدر عمل
فعله فقيل الشبه بالفعل معنى من حيث كونه مصدرا بتقدير ان والفعل وهو قضية كلام المص حيث
قال في ترجمة الباب الاسماء العاملة للشبه بالافعال تامل قال الرضي وتقديرهم له بان والفعل لا يتم اذا
كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه
يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي ولكان في الحال ايضا لكونهما اشهر واكثر استعمالا منهما
ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم فظن انه لا يعمل حالا لا لتعذر تقديره لان بان انتهى وقال غير واحد
منهم ابن هشام في الاوضح والقطر ما معناه انه اذا كان بمعنى المضي او الاستقبال قدر بان واذا كان بمعنى
الحال قدر بما قال الدماميني وذلك تقدير المصدر في جميع الحالات بالفعل مع ما لانها تدخل على الازمنة
الثلثة نحو اعجبني ما صنعت امس وما تصنع الان وما تصنع غدا انتهى وقال ابن مالك في شرح الكافية
يعمل المصدر عمل فعله لا للشبه بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع ولذلك يعمل مرادا به المضي او الحال
او الاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل للشبه بالفعل المضارع فاشترط كونه حالا او مستقبلا
لانهما مدلولا المضارع وقال بعضهم انما عمل لنيابته عن الفعل ولذا يعمل في الازمنة كلها لان الفعل
لا يشترط فيه زمان مخصوص الثاني يشترط لعمل المصدر امور الاول ان لا يصغر فلا يقال اعجبني ضريبك
زيدا لان التصغير من خصائص الاسماء فيبعد به عن الفعل وهذا الشرط مجمع عليه الثاني ان لا يجمع
او يثنى او يجمع فلا يقال اعجبني ضرباتك او ضرباتك زيدا لان الفعل صيغته تصلح للقليل والكثير والمصدر
انما عمل لشبهه به او اصالته او نيابته عنه وقد يبعد فيه لا يبعد عنه بالتحديد بما ذكر وما ورد في كلامهم
مما يخالف ذلك فشاذ لا يقاس عليه قاله ابن مالك الثالث انه لا يتبع بنعت او غيره قبل العمل فلا يقال اعجبني
ضربك الشديد زيدا لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما واما قول الحطيئة ازمعت ياسا
مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس فمتعلقه ياست محذوفا لا ياسا كما توهم بعضهم
فان اتبع بعد العمل جاز كقوله ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا فيك من عهدت عذولا الرابع ان لا
يكون مضمرا فلا يقال ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح لانه بالاضمار يبعد عن مشابهة الفعل واجاز
ذلك الكوفيون واستدلوا بقوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم
اي وما الحديث عنها بالحديث المرجم قالوا فعنها متعلق بالضمير العائد الى الحديث المفهوم من
السياق وتاوله البصريون على تعليقه بمحذوف دل عليه ما بعده وفيه نظر ظاهر واجاز ابو علي في
رواية الرماني وابن جني اعماله مضمرا في المجرور وجماعة في الظرف واجاز ذلك كما قدمنا فيهما وقال ابن عقيل و
اطلق المصنفون النقل عن الكوفيين في اعماله مضمرا مع اختلاف النقل عنهم في اعماله محذوفا الخامس
ان لا يكون محذوفا لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض اذ هو مع معموله كموصول مع صلته
قال ابن هشام في شرح القطر ولهذا ردوا على من قال في بسم الله ان التقدير ابتدائي بسم الله ثابت فحذف الخبر

والخبر ابقى بعض المبتدا وجعلوا من الضرورة قوله هل تذكرون الى الدين بهجرتكم ومسحكم صلبكم رحمن
قرباناً لانه بتقدير قائلين يا رحمن قرباناً فاذا توفرت هذه الشروط للمصدر عمل عمل فعله مطلقاً كما مر الا
اذا كان مفعولاً مطلقاً لانه تقديره بان والفعل ابداً والفعل حينئذ متعذر اذ ليس معنى ضربت ضرباً
او ضربة او ضربتين شديداً ضربت ان ضربت ولما في ذلك ضربت ضرب اللص فالمصدر العامل ليس مفعولاً
مطلقاً في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضرباً مثل ضرب الامير اللص فالعمل في نحو ان
ضربت ضرباً زيداً وقولك ضرباً زيداً في جواب من قال لك كم ضربت ليس للمصدر بل للفعل الظاهر في
المثال الاول والمقدر في الثاني الا اذا كان المفعول المطلق بدلاً عن الفعل اي سادّاً مسده بعد حذفه
وجوباً ففيه وجهان احدهما ان يكون العامل الفعل المحذوف بناء على ان الاصل في العمل له ولا يتغير عنه
بالحذف وهذا رأي المبرد والسيرافي وجماعة والثاني ان يكون العامل المصدر لا لكونه مصدراً بل لكونه
بدلاً عن الفعل بدليل انه لا يجمع بينهما لفظاً كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه
فاذا قلت سقياً زيداً فزيداً منصوب بسقياً من حيث انه قام مقام اسق لا من حيث كونه مصدراً هو
مفعول مطلق واللازم ان يعمل كل مصدر هو مفعول مطلق وهذا الوجه ذهب اليه سيبويه والاخفش
والفراء والزجاج والفارسي وذهب بعضهم الى ان العامل الفعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وهذا
وجه ثالث تنبيه المفعول المطلق لا يكون بدلاً عن الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله فلم
ينتصب وانما يقال انه بدل عن الفعل مجازاً اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل عنه قاله الرضي ويكثر
في المصدر ان يضاف الى فاعله لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه فلا من
يفصل له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس ويجوز ان يضاف الى المفعول
اذا استحق بنيه على كونه مفعولاً اما بمجيء تابع لمنصوبه حملاً على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الكريم
بنصب الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحاً كقوله افنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه
الاباريق فيمن رواه برفع الافواه والقواقيز فيه جمع قاقوزة بالزاي وهو القدح ويروى القواقير
بالراء المهملة او بقرينة معنوية نحو عجبت من اكل الخبز تنبيه تابع ما اضيف اليه المصدر من فاعل
او مفعول يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المضاف اليه فاعلاً كقوله حتى تهجر في
الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم نعتاً للمعقب حملاً على محله كما يطلب المظلوم
حقه وينصب ان كان المضاف اليه مفعولاً كقوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا عطفاً
على محل الافلاس هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل فما
جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر انتهى وعلى الجواز
فقد قال المرادي وأطلق المجوز فقد اشترط في المحل من ذلك فقال شرط الحمل الاتباع على اللفظ
فقال الكوفيون هو كذلك الا ان يفصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو عجبت من ضرب زيد عمرواً

ويكر

ويكره تعيين الاتباع على المحل بالاضافة اذا كان المعطوف المضاف اليه ضميراً نحو عجبت من زيد اكرمك وعمراً
ولا يجوز الاتباع على اللفظ للضرورة ذكره في الارتشاف ولا يتقدم معموله اي المصدر عليه
لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة
معمول للفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول واما قوله وبعض الحلم عند الجهل
للذلة اذعان فاول على اضمار فعل قال ابن هشام واجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله
لا يبغون عنها حولاً وقوله اللهم اجعل لنا من امرنا فرجاً ومخرجاً انتهى ونصر الرضي فقال وانا لا ارى
منعاً من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفاً او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك
الفرار وقال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في
كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله
بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله
والظرف والجار والمجرور يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله
ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله عنك الجنون ولا
معنى لتعلقه بمجنون انتهى قال الدماميني وهنا نكتة ينبغي التنبه لها وهي ان المصدر فيما يقدر
بالحرف المصدري والفعل حيث يكون فاعل المصدر او نائبه مذكوراً اما بطريق الظهور كما في عجبت من قيام
الزيدين ومن ضرب السارقان واما بطريق الاضمار كما في عجبت من قيام الزيدين وضربهما لسارقين فاحكام
التاويل هنا لانك اذا جئت بالفعل وجدت في اللفظ ما تسنده اليه فيستقيم التاويل واما حيث
لا يكون الفاعل ولا نائبه ذكر في التركيب اصلاً فان التاويل بذلك يمتنع لما يلزم من بقاء الفعل
بلا فاعل او نائب عنه ففي القسم الاول يمتنع التقديم لانه من باب تقديم معمول الصلة على الموصول فان
تقدم ما يقتضي انه معمول للمصدر قدر له عامل متقدم يفسره المتأخر كما اذا قلت اعجبني عن الشيء بعدك
فالتقدير اعجبني البعد عن الشيء بعدك ومنع المصدر معمولاً لا عليه بالمذكور اخراً وفي القسم الثاني يجوز
تقديم المعمول الذي هو ظرف او شبهه لانتفاء المانع نحو ولا تأخذكم بهما رأفة ان كان للناس عجباً
ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة ضخم مقلدها فعم مقيدها في خلقها عن بنات الفحل تفضيل
قال ابن هشام في شرح هذه القصيدة عن بنات الفحل يتعلق بتفضيل وان كان مصدراً لانه ليس بمنحل
لان والفعل ومن ظن ان المصدر لا يتقدم معموله مطلقاً فهو واهم انتهى ثم المصدر يعمل منوناً او مضافاً او
مقروناً باللام لكن اعمال المضاف للفاعل مع ذكر المفعول وحذفه اكثر من اعمال المنون او المضاف للمفعول او
المقرون باللام نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض واما اعمال المضاف للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو
لا يسأم الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس خاصاً بالشعر كما زعم بعضهم بدليل قوله وحج
البيت من استطاع اليه سبيلاً اي وان يحج البيت المستطيع قاله ابن هشام وغيره ولا يصح الاستدلال بالاية

ابتلج لانها ليست عند ذلك في شيء بل الموصول في موضع جر بدل بعض من الناس او في موضع رفع بالابتداء
على ان من موصولة ضمنت معنى الشرط او شرطية وحذف الجزاء والمولى اي من استطاع فليحج ويؤيد الابتدا
ومن كفر فان الله غني عن العالمين واما الحمل على الفاعلية فيفسد المعنى اذ التقدير ولله على الناس ان يحج المستطيع
يا ثم الناس كلهم انتهى قال بعضهم وفي دعوى فساد المعنى نظر لان المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين
ومعلوم ان المخاطبين بفرض الكفاية اذا لم يقم به احد منهم فكلهم اثمون انتهى فتامل واعمال المنون اقيس
من اعمال المضاف واول لانه يشبه الفعل بالتنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ومنعه الكوفيون
وقالوا العمل بعده للفعل وقدروا يطعم يتيما واعماله مع اللام ضعيف في القياس لبعده عن مشابهة الفعل
باقترانه بال وهو قليل في الاستعمال ايضا فلذلك لا يعمل عند بعضهم الا في الشعر كقوله اي الشاعر يصف
رجلا بضعف الراي النكاية اعداه يخال الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر معرف بال وهو عامل في
واعداه مفعوله والمعنى ضعيف نكاية اعداه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل فلا يجالد اعداه حبا
للسلامة وحسن ما في العطف في التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وما احسن قول العميد فخر
الكتاب مؤيد الدين الطغرائي حب السلامة يثني هم صاحبه عن المعالي ويغري المرء بالكسل فان
جنحت اليه فاتخذ نفقا في الارض او سلما في الجو فاعتزل ودع غمار العلى للمقدمين على ركوبها واقنع
منهن بالبلل وحكى المرادي في شرح التسهيل في اعمال المصدر مع ال اربعة مذاهب احدها الجواز وهو
مذهب الخليل وسيبويه والثاني المنع وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين الثالث الجواز على قبح
وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين الرابع التفصيل بين ان تكون ال معاقبة للضمير فيجوز نحو انك
والضرب خالدا للمسيء اليه اي انك وضربك خالدا او لا تكون معاقبة فلا يجوز نحو عجبت من الضرب زيدا
وهو مذهب ابن طلحة وابن الطراوة قال الشيخ اثير الدين وهذا المذهب هو الصحيح واستدل بان الشواهد التي
ذكروها معاقبة للضمير ومن منع اعماله مطلقا قدر لما يقع بعده من منصوب ناصبا يدل عليه المصدر فيقدر في
قوله ضعيف النكاية اعداه ينكل اعداه ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بال الا في بيت وهو قول الشاعر عجبت
من الرزق المسيء الهه ولترك بعض الحسنين فقير يريد عجبت من ان رزق المسيء الهه فالرزق هو مصدر
رزق يرزق رزقا كما ذكره وانكر ابن الطراوة وغيره ان يكون بكسر الراء مصدرا بل هو بمعنى المرزوق كالرعي
والطحن فلا حجة في البيت على هذا بل يرتفع الاله بفعل مقدر قاله المرادي في شرح التسهيل تكميل لا باس
بالتعرض لذكر اسم المصدر تتميما للفائدة وتعميما للعائدة اذ لم يتعرض لذكره المصنف هنا فنقول انه يطلق على
ثلاثة امور احدها ما لا يعمل اتفاقا وهو ما كان من اسماء الاحداث علما كسبحان علم التسبيح وفجار علم
على الفجرة والمحمدة الثاني ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالعطاء فانه في الاصل اسم
لما يعطى ثم استعمل لمعنى الاعطاء والكلام فانه في الاصل اسم للملفوظ به من الكلام ثم نقل الى معنى التكليم
فهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز اعماله واحتجوا عليه بما ورد من نحو قوله اكفرا بعد رد الموت

عني

عني وبعد عطائك المائة الرتاعا ... وقوله وقالوا كلامك هندا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا
والبصريون يمنعون ويقدرون للمنصوب بعده فعلا يعمل فيه لانه لم يكثر كثرة تقتضي القياس عليه الثالث
ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل لانه مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي وانما
سموه احيانا اسم مصدر تجوزا قال ابن هشام في شرح الشذور ومن اعماله قول الشاعر اظلوم ان مصابكم رجلا
اهدى السلام تحية ظلم فمصابكم مصدر ميمي مضاف لفاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا
وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم اسم امراة منادى بالهمزة ولهذا البيت حكاية
شهيرة بين اهل الادب ذكرها ابو محمد الحريري في درة الغواص وهي ما رواه ابو العباس المبرد قال قصد بعض اهل
الذمة ابا عثمان المازني ليقرا كتاب سيبويه عليه وبذل له مائة دينار على تدريسه اياه فامتنع ابو عثمن من
قبول بذله واصر على رده قال فقلت له جعلت فداك اترد هذه النفقة مع فاقتك وشدة اضاقتك
فقال ان هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا وكذا اية من كتاب الله ولست ارى ان امكن منها ذميا
غيرة على كتاب الله وحمية له قال فاتفق ان غنت جارية بحضرة الواثق بقول العرجي اظلوم ان مصابكم
رجلا البيت فاختلف من بالحضرة في اعراب رجلا فمنهم من نصبه وجعله اسم ان ومنهم من رفعه على انه
خبرها والجارية مصرة على ان شيخها ابا عثمن المازني لقنها اياه بالنصب فامر الواثق باشخاصه قال ابو عثمن
فلما مثلت بين يديه قال ممن الرجل قلت من بني مازن قال اي الموازن امازن تميم ام مازن قيس
ام مازن ربيعة قلت من مازن ربيعة فكلمني بكلام قومي وقال لي با اسمك لانهم يقلبون الميم با
والباء ميما اذا كانت في اول الكلمة فكرهت ان اجيبه على لغة قومي كيلا اواجهه بالمكر فقلت بكر يا امير
المؤمنين ففطن لما قصدته واعجب به ثم قال ما تقول في قول الشاعر اظلوم ان مصابكم رجلا
ام ترفعه فقلت ان الوجه النصب يا امير المؤمنين قال ولم ذاك فقلت ان مصابكم مصدر بمعنى اصابتكم
فاخذ اليزيدي في معارضتي فقلت هو بمنزلة قولك ان ضربك زيدا ظلم فالرجل مفعول مصابكم ومنصوب
به والدليل عليه ان الكلام معلق الى ان تقول ظلم فيتم الكلام فاستحسنه الواثق ثم امر لي بالف دينار قال
ابو العباس فلما عاد الى البصرة قال لي كيف رايت يا ابا العباس رددنا لله مائة فعوضنا الفا انتهى ملخصا
تنبيهان الاول قال العيني قائل البيت المذكور الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي وما قاله
الحريري انه للعرجي ليس بصحيح قال والصواب ظليم ترخيم ظليمة تصغير ظلمة وهو اسم ام عمران المذكور
في اول القصيدة الثاني ما حكاه من ان المعارض للمازني اليزيدي ذكره غيره ايضا وفيه نظر لان اليزيدي
الامام ابا محمد كان مؤدب المامون للرشيد وتوفي سنة اثنتين ومائتين على ما ذكره ابن خلكان والسيوطي
في المزهر والواثق تولى بعد موت ابيه المعتصم سنة سبع وعشرين ومائتين قال الصلاح الصفدي
ولعل اليزيدي المذكور في هذه القصة احد اولاده فانهم كانوا خمسة كلهم علماء ادباء شعراء رواة للاخبار
انتهى وفي السراج والذي رايته في كتاب البصائر لابي حيان التوحيدي ان المعارض للمازني في ذلك

هو يعقوب بن السكيت وهذا هو الاقرب لانه ثقة والتعريف يؤيد ان المعاتب هو يعقوب بن السكيت ما ذكره ابو الطيب
اللغوي في مراتب النحويين انه شجر بين محمد بن عبد الملك الزيات و احمد بن ابي داود في هذا البيت فقال محمد ان مصابكم
رجلا وقال احمد رجل فتحاكما الى يعقوب بن السكيت فحكم لاحمد بن ابي داود عصبية لابن ابي داود الثالث قال
الدماميني في الفصل يمكن ان يرد عليه تقدير رفع الرجل في البيت بمعنى صحيح والاقتصار على البيت وذلك بان يجعل المصاب
اسم مفعول للمصدر وهو اسم ان وينصب رجلا على انه خبرها واهدى السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل
وقوله ظلم على انه خبر مبتدأ محذوف اي هذا ظلم ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على حد الباء الغر اي مظلوم
كالدرهم ضرب الامير فيحصل للبيت بما ذكرنا معنى صحيح بتقدير اساءة من امور الصحو لا بتشنيع طارق فساد
الثاني فالثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفاعل واسم المفعول ولو كانا مثنيين او مجموعين فاسم
الفاعل قال ابن الحاجب به سمي لكثرة الثلاثي وغلبته اسم الفاعل على هذا الوزن فلم يقولوا اسم الفعل ولا اسم المستفعل
مجعل اسم الفاعل مختصا اسم له مؤذن باختصاصه بهذه الهيئة قال بعض المحققين وفيه نظر لانه وان كان وجها
معقولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس لذلك بل قصدهم باسم الفاعل الاسم موضوع لذات قائم به الفعل
ولم يقل الفعل والمستفعل وغيرهما بمعنى الماضي والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا
الى الوزن كاسم الالة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل ويمكن دفعه بانه لم يرد باسم الفاعل مجعله
اسم هو على وزن الفاعل بل اراد به الاسم الموضوع لذات قام بها الفعل وانما اختير لهذا الاسم باعتبار
كونه فرعا على لا الفعل باعتبار انه جاعل مخصص فاعلا كالمفرح فانه جاعل شخص فرحا ولا المستفعل باعتبار
انه طالب الفعل كالمستخرج فانه طالب الخروج لان هذه الصيغة غالبة نعم يتصور الاحتياج هذا الاسم وهما الكم
مما ذكره وهو ان معنى لفظ الفاعل اكثر وجودا في افراد اسم الفاعل من معاني الفعل والمستفعل ونحوهما
بناء التسمية باسم الفاعل على الاكثر هذا اذا قلنا ان لفظ اسم الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل كما
هو الظاهر الاولى بالتسمية باسم المفعول لما قيل بانه صيغة نسبة اي ذو نسبة الى الفعل كان اسم
الفاعل شاملا للجميع بلا كلفة ما اي اسم فلا يشمل الفعل والمصدر دل على حدث وفاعله على معنى
الحدوث فالدال على حدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف وخرج بذكر فاعله اسم المفعول فانه انما يدل على مفعول
فاعله وبقوله على معنى الحدوث اسم التفضيل والصفة المشبهة فانهما يدلان على معنى الثبوت لا الحدوث كذا قال بعضهم
والتحقيق انه المطلق الحدوث من غير تقييد بثبوت او حدوث ولهذا يشتق اسم التفضيل من الحادث نحو امرنا
من الثابت نحو احسن وجهها وقد جاء بهذا القيد على هذا التحقيق ايضا لانهما ليسا على معنى الحدوث فقط بل
اعم ثم فيها الاول المراد عندهم بالحدوث عدم استمرار الحدث للذات بعد ما حدثها وبالثبوت ما يقابله لا ما
يكون مسبوقا بالعدم كما هو اصطلاح المتكلمين ويقابله القدم قاله بعض المحققين الثاني لا يرد على
اعتبار الحدوث انه يخرج منه ما كان من اسم الفاعل للثبوت كالرازق والعالم من اسماء الله تعالى لان الثبوت فيهما
ليس مدلولا للفظ بل يستفاد من العلم بان كل ما هو صفة له تعالى فهو مستمر له الثالث قيل هذا الحد منقوض بنحو

خالد

اسم الفاعل

خالد و دائم وثابت وواضح ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع ان كلا منها اسم فاعل وليس على معنى الحدوث واجيب
عنه الثالث شمها بالمبين في شرح الكافية بانها تدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت ولا الرسوخ والاستمرار وفي
فيه نظر يظهر من تقرير الحد في التنبيه المتقدم ذكره فانه ظاهر على معنى الحدوث باصطلاح المتكلمين لا باصطلاح
النحويين ولعل الاظهر في الجواب ان يقال ان الثبوت والدوام في نحو ذلك مدلول المادة لا الصيغة فان كان اسم
الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا اي سواء كان ماضيا ام حالا ام مستقبلا وسواء اعتمد على ما يحتاج
ام لا لوقوعه موقع الفعل وهو فعل ان اريد به المضي ويفعل ان اريد به الحال والاستقبال نحو جاء الضارب
زيدا امس والان او غدا ثم فيها الاول جعل اسم الفاعل صلة لال كغيره فيه تسامح لان الصلة انما هي
الجملة الثاني منها لا هو وحده الثاني انما قال فان كان صلة لال ولم يقل فان كان بال مثلا لانه لو كان
باللام لم يعمل قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية عند قوله الناظم فان ترد به المضي فاضف وان تعرفه
بلام والف فانصبن به بكل حال في الحال والماضي والاستقبال في جعله اللام معرفة نظر لان المعرفة هي
عن مذهب الفضل وقال ابن هشام في شرح اللمحة انها لو كانت للتعريف لاقتضى القياس انه لا يعمل
شيئا نص على ذلك الاخفش سعيد وهو الحق لمن تأمل وقال في المغني لو صح ما قال في اسمي الفاعل والمفعول
حرف تعريف لمنعت من العمل الا منزعه التصغير والوصف ثم قال ونعم انما فيهما حرف تعريف كالاخفش
نعم ان انتصاب الاسم في نحو الضارب زيدا على التشبيه بالمفعول به وبانه المشبه انما يكون سببيا وهذا
ينصب الاجنبي كافية للنال وقيل النصب بفعل مضمر وقيل لا يعمل اسم الفاعل مطلقا فالتقدير في للنال ضرب
او يضرب وهي دعوى بلا دليل وبهذا ينتقض ما حكاه البدر ابن مالك من ان عمل المقرون بال مطلقا
متفق عند جميع النحاة الثالث قوله عمل مطلقا هو المشهور الذي عليه الجمهور وزعم الرماني وابو علي كما بل الشراح
انه كان بال لا يعمل الا ماضيا قال ابو علي في كتاب الايضاح المذكور في قول جرير فبت والهم تغشاني طوارقه من خوف
رحلة بين الظاعنين غدا ان غدا متعلق بنحو رحلة او بين لا بالظاعنين قال الرضي ولعل ذلك
لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل للعمال معنا باللام وانه لم يكن اللام اسم فاعل في
الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم ونقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك العمل
قال الضارب زيدا امس ضمن يحتمل تقديره بذلك انه انما عمل بمعنى الماضي فالعمل جائز انه معنى الحال
والاستقبال اذا كان مع التجريد يعمل بمعناهما والا يكن صلة لال فشرط لعمله كونه للحال او الاستقبال
لتتم مشابهته للفعل لفظا من جهة موافقته له في الحركات والسكنات ومعنى من جهة اقتران حدثه باحد
الزمانين اما اذا كان بمعنى الماضي فلا تتم المشابهة بالمعنى لان لفظ الاشراك بها انه مستمر واعتماده على مجرد
اسم او فعل نحو ما اوغيره او ليس ضارب زيد عمرا الان او غدا او على اسم مخبر عنه الظرف نحو ليس الفاعل
والمخبر عنه باسم الفاعل نحو زيد ضارب عمرا الان او غدا او كان زيد ضاربا عمرا او ان زيدا ضارب
عمرا او ظننت زيدا ضاربا عمرا او اعلمت زيدا عمرا ضاربا بكرا الان او غدا او على اسم موصوف

به نحو مررت برجل ضارب عمرو الآن او غدا او على اسم ذي حال نحو جاء زيد راكبا فرسا والاعتماد
على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به نحو مهين زيد عمرو ام مكرمه اي أمهين ونحو ضارب عمرو الآن
او غدا لمن قال الضارب زيد عمرو اي هو ضارب ونحو قوله كناطح صخرة يوما ليوهنها اي كوعل
ناطح قيل ومنه يا طالعا جبلا اي يا رجلا طالعا وقدم ما فيه في بحث المنادى وقال ابن مالك
انه اعتمد على حرف النداء ورده عليه ابنه بان المعتمد عليه ما يقربه لوصف من الوصف المفعل وحرف النداء لا يصلح
لذلك لانه من خواص الاسماء انتهى بالمعنى والمتصل فيه ان يعتمد على صاحبه من يخرجه عن امره فتي او ذي حال لانه وصف
يقتضي ان يكون له موصوف ضبات الخبر لا يتم الا بصاحبه فكره به ونه يخرجه عن الاصل بعضه فيلحق بالجامد فلا يعمل و
انما اشترط عند فقدان الاعتماد على صاحبه اعتماده على النفي او الاستفهام لانهم قصدوا به قصد الفعل نفسه فجرى
مجراه وقد علم بالاستقراء انهم لا يستعملون الوصف قائما مقام الفعل الا مع النفي او الاستفهام **تنبيهات الاول**
اشتراط احد الزمانين والاعتماد انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابوه
امس والثاني انهم لم يشترطوا الحصر نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال كما قاله ابن هشام في
المغني **الثاني** اذا قصد باسم الفاعل الاستمرار لم يعمل كما اذا كان بمعنى المضي فتكون اضافته حقيقية وقد وقع
للزمخشري في الكشاف انه يعمل وان اضافته غير حقيقية قال في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا
جوز نصب الشمس والقمر عطفا على الليل ونصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل الا ان اسم الفاعل هنا ليس في
معنى المضي فتكون اضافته حقيقية بل هو على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق
الاصباح كما تقول زيد قادر عالم فلا تقصد زمانا دون زمان انتهى وما قرر ذلك في محل اخر منه فقال اذا
قصد باسم الفاعل معنى المضي كقولك هو مالك عبده امس او زمان مستمر كقولك زيد مالك العبيد كانت
الاضافة حقيقية كقوله مالك العبيد قال وهذا هو المعنى في مالك يوم الدين انتهى فلتنا قض فيهن كلاميه ظاهر
قال السعد التفتازاني في حواشيه وفي ذكر وجه التوفيق ان الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال
فبالنظر الى الحال الماضي يجعل الاضافة حقيقية كما في مالك يوم الدين وملك الاخرين غير حقيقية كما في جاعل
الليل سكنا انتهى وقال المحقق الجرجاني في حواشيه ايضا بانه لا منافاة بينهما ان يكون المستمر عاملا ووصفا فاضافته حقيقية
لان المستمر لما احتوى على المضي وما قابله دعوى الجهتان معا فجعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى
واسم الفاعل عاملا نظرا الى الجهة الثانية وليس بشيء لان اضافته تكون اضافة حقيقية او غيرها على كونه عاملا
او غير عامل انتهى وقال بعض المحققين وتقدم ما قال ان المستمر يصح عمله نظرا الى اشتماله على الحال او
الاستقبال والغائي نظرا الى الماضي فيصح الاضافة متى الحقت **الثالث** زاد بعضهم لعمل اسم الفاعل
شرطين اخرين احدهما الا يصغر والثاني ان لا يوصف فلا يقال جاءني رجل ضويرب زيدا ولا عجبت ضاربا شديدا
زيدا لما يعترض للفعل ولابن مالك في سلب التصغير لعمله خلاف في منع عمل المصغر ورده بان الكوفيين
خلا الفراء اجازوه مطلقا قياسا على النفي والمجهول واما اعمال الموصوف ففيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وعليه

على المثنى

على المثنى واما اعمال الموصوف ففيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وعليه ابن مالك وابو البقاء والجواز مطلقا وعليه الكسائي
وغيره الفراء من الكوفيين والجواز بعد العمل لا قبله وعليه البصريون والفراء **الرابع** وجود الشروط لا يوجب عمله بل يجوز
اضافته الى المفعول وقد قرئ بالوجهين انا منذر بالوجهين اي ما ان كاشفات ضره وظاهر كلام سيبويه ان النصب
اولى من الجر وجزم به ابن هشام في المغني وهو الصحيح كما قرره وقال الكسائي هما سواء وهو ظاهر كلام ابن مالك وقال
ابو حيان والذي يظهر لي ان الجر اولى من النصب لان الاصل في الاسمين اذا تعلق احدهما بالاخر الاضافة والعمل انما
هو على التشبيه بالفعل فالحمل على الاصل اولى **الخامس** لم يشترط الكسائي والكوفيون الاعتماد محتجين بقوله
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت وذلك ان بنو لهب فاعل بخبير مع انه لم يعتمد واجاب
البصريون بانه على التقديم والتأخير فبنو لهب مبتدأ وخبير خبره ورد بانه يلزم منه الاخبار بالمفرد عن
الجمع واجيب بان فعيلا قد يستعمل للجماعة كقوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير **فائدة** الحق في تابع المعمول المجرور
باسم الفاعل كمستوجبا وما لا من نصب الجر على اللفظ والنصب على المحل عند الكوفيين وجماعة من البصريين
والزمخشري وابن مالك من المتأخرين وباضمار عامل عند سيبويه ومحققي البصريين **ولا يعمل** اسم الفاعل
بمعنى المضي **خلافا للكسائي** وهو علي بن حمزة الكوفي الاسدي وانما قيل له الكسائي لانه احرم في كساء وقيل
لانه دخل الكوفة وجاء الى حمزة بن حبيب ملتفا بكساء فقال حمزة من يقرأ فقيل له صاحب الكساء فبقي
عليه ووافقه هشام وابن مضاء فاجازوا اعماله بمعنى الماضي مع كونه عاريا من ال وغير مقصود به
الحكاية وحجتهم من القياس انه يعمل بمعنى الفعل فقط والا لوجب ان يعمل لذلك اسم التفضيل ونحوهما
في معنى الفعل **و**من السماع قوله تعالى **وكلبهم باسط ذراعيه** بالوصيد فباسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه
النصب ولا حجة لهم فيه لانه **حكاية حال** ماضية والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ان الواو في وكلبهم للحال
قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك
الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ولا يريد بذلك ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن على
ما لفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعنى كما صرح لا الالفاظ وكذلك
الزمخشري معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء
الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه نحو
رأيت الاسد فاخذت السيف فاقتله **تنبيهات الاول** انما جعلت الواو من وكلبهم باسط من كلام الله
من جملة الاخبار ليرتبط الكلام فتكون للاستئناف والجملة مستأنفة وجعلها بعضهم من جملة الاخبار
كما ترى فان قلت يلزم على ما جعل حذف الواو التي هي جزء من الاخبار قلت لا محذور في ذلك فقد وقع
مثله في كلام مسلم بيانه على قال النووي وعنه **الثاني** محل الخلاف انما هو في رفع الظاهر ونصب المفعول
به ونحوه من المعمولات الفضلية لكونها اجنبية اما رفع الضمير المستتر فحكى ابن عصفور الاتفاق عليه وتعقبه
ابو حيان بان ابن خروف وابن طاهر على انه لا يرفع ولا يعمل قال والذي تلقيناه عن الشيوخ انه يعمله

لاشتقاقه واما النصب للظرف فيجوز لانه يكفيه رايحة الفعل والظاهر ان الحال والمفعول المطلق مثله
لان الحال كالظرف والمفعول المطلق ليس باجنبي واما في غير الظاهر فقال ابو حيان الظاهر من كلام سيبويه
جوازه وهو اختيار ابن عصفور وبعض النحويين وقال الرضي عمل اسم الفاعل والمفعول الرفع جائز في
مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للا
المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه لانها دون شابهة الفعل تكفي في عمل الرفع
لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا ويعمل لانه في غير السببي ايضا بمعنى الاطلاق كما
او باحد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل قائم في الدار عمرو ومضروب على بابه بكر انتهى **تكميل**
تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير الى فعال بفتح الفاء وتشديد العين او فعول بفتح الفاء او
مفعال بكسر الميم او فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها يا او فعل بفتح الفاء وكسر العين بلا يا
فتعمل عمله بشروطه المتقدمة عند سيبويه واصحابه للسماع وللحمل على اصلها واكثرها استعمالا
فعال وفعول كقوله اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا وقول الآخر ضروب
بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر ثم مفعال كقولهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها حكاه سيبويه
ثم فعيل كقولهم ان الله سميع دعاء من دعاه ثم فعل كقوله اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد
قال سيبويه وفعل اقل من فعيل بكثير ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها الاوزان للمضارع ولمعناه
وجد وابعد شيء منها لمخالفتها الاوزان للمضارع ولمعناه وجعلوا ما جاء منها منصوبا مقدرا بالفعل
ومنعوا تقديمه عليه ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ومنع اكثر البصريين اعمال فعيل وفعل
استعمالها واجاز الجرمي اعمال فعيل دون فعل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وانكر المبرد فعيلا
لانه اقل ورودا ومما يحتج انه لم يسمع اعماله في نثر وقال ابو حيان الاحتياط فيما لا نسمع بخلاف المثل المستمر الاخر
فيقاس عليها **واسم المفعول** قال بعضهم ولفظ مفعول هنا في تقدير المفعول به من الحدث والايصال
لان المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به ولما على ما ذكر ابن الحاجب في اسم الفاعل فلا حاجة
الى الحذف والايصال وكانه الذي نحاه هو لما قال **ما** اي اسم **دل على حدث ومفعوله** فخرج بقوله
مفعوله ما عدا المحدود من الصفات والمصادر ولم يقل هنا بمعنى الحدوث كما ذكر في حد اسم الفاعل وانيك
كذلك لانه ذكره هناك لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل كما مر وهما هنا خارجان بقوله ومفعوله
كما لم يحتج الى ذكر **ويعمل عمله وشرطه كاخيه** اسم الفاعل على فعله اي يعمل هنا عمل فعله المبني للمفعول
لمعتمد على جميع ما اشترط في ذلك التفصيل والتصغير والوصف عند من اشترطه نحو جاء المعطى غلامه درهما
ونحو مررت برجل معطى غلامه درهما الان او غدا **تنبيه** بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد على
زنة مفعول كمضروب ومن غيره على زنة اسم الفاعل مفتوحا ما قبل اخره كمكرم ومستخرج و
لا يعمل عمل الفعل المبني للمفعول من الصفات غير هاتين الصيغتين وان دل على معناهما كما صرح به

في التسهيل

اسم المفعول

التسهيل وذلك فعل بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن بمعنى مذبوح ومطروح ومطحون وفعل بفتح الفاء
والعين معا نحو عدد وخبط بمعنى معدود ومخبوط وفعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة ومضغة ولقمة بمعنى
معدود مغروف وممضوغ وملقوم وفعيل كجريح وقتيل بمعنى مجروح ومقتول وهو اكثرها استعمالا لانه معنى المفعول
فلا يعمل شيء من هذه الصفات فلا يقال مررت برجل ذبح كبشه ولا طحن بره وفي المقرب لابن عصفور ولم
المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول فلا يجوز
برجل جريح ابوه ويحتاج الى السماع كما قاله المرادي وغيره **الرابع** من الاسماء العاملة عمل الفعل **الصفة المشبهة** سميت
بذلك لانها شبهت باسم الفاعل المتعدي لواحد فانها تؤنث وتثنى وتجمع تقول حسن وحسنة وحسنان وحسنتان
وحسنون وحسنات كما تقول ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كاسم
اسم الفاعل وكان اصلها لا يعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل
قاصر واقتصر في عملها على واحد لانه ادون درجات المتعدي **وهي ما** اي اسم **دل على حدث وفاعله على
معنى الثبوت** فخرج اسماء الفاعل والمفعول فانهما على معنى الحدوث والثبوت هو المشهور في تعريفها وهذا الحد
قطعا ولعل المصنف يعني بالثبوت المطلق الحدث من غير تقييد كما رآه المحقق فخرج بهذا القيد ايضا **تنبيهان
الاول** يرد على الطرد هنا ما ورد في حد اسم الفاعل على العكس من نحو ثابت ودائم ولازم والجواب الجواب
الثاني قال الرضي لما جعلنا الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع
الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن
سواء كان في بعض الازمنة او جميعها ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما
وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة
الا ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط
حسن فظاهره في الاستمرار انتهى وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله وفي
وفي التذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجرد من ال **وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها
من الفعل اللازم** وضعا او نقلا او قصدا **دون الفعل المتعدي** الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة
من اللازم وضعا **كحسن وصعب** فانهما مصوغان من حسن وصعب وهما لازمان وضعا والمصوغة من
اللازم نقلا كرحيم فانهما مصوغان من رحم بكسر الحاء بعد نقله الى رحم بضم الحاء اي صار رحيما طبيعة له
ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له على احد القولين والمصوغة من اللازم اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة
المشبهة كما قاله في التسهيل واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي كقائم وضارب **وبعدم جواز كونها
صلة لال** على الاصح قال فيها للتعريف لا موصولة كما جزم به صاحب البسيط وابن الحاج وصرح ابن هشام في الجامع
والمغني قال لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على
الحدث ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست بموصولة بالاتفاق انتهى وقال الرضي تمام القول

اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لتعذر اشتراكهما في الفعل في انها لم توصل بالمصدر لانه لا يتقيد بالفعل
الاشمونى ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة اشمونى ويقابل الاصح ما ذهب اليه ابن عصفور
في احد قوليه وابن مالك في التسهيل وابن خروف من جواز كونها صلة لال وان ال فيها موصولة وبهذا
يتبين غلط من حكى الاجماع على القول الاول واسم الفاعل الاصح فيه كونه صلة لال كما تقدم و
يعملها من غير شرط زمان وحال او استقبال لانها بمعنى الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان فيها
لان ما لم يدل على حدث لا تعلق له بالزمان بخلاف اسم الفاعل فقد مر انه يشترط لعمله زمان الحال او
الاستقبال واما شرط الاعتماد فلا بد منه وانما لم يذكره هنا لانه ذكره ثمة كما قال لان الصفة المشبهة فرع
اسم الفاعل فهو احوج الى الاعتماد منه وبمخالفتها فعلها في العمل فانها تنصب مع قصور فعلها كما سيأتي
بخلاف اسم الفاعل فانه لا يخالف فعله وبعدم جريانها على الفعل المضارع بخلاف اسم الفاعل
فانه لا يكون الا جاريا للمضارع في تحركه وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا
تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي
لا تصريفي والقول بعدم جريانها عليه قال الدماميني هو مذهب جماعة منهم الزمخشري في المفصل وابن الحاجب
وابن العلج وهو ظاهر كلام الفارسي في الايضاح والجمهور على انها تكون مجارية له كمنطلق
اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب في المبنية من الثلاثي نحو ظريف وجميل
قالوا فالقول بانها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قولهم من صديق او اخي
ثقة او عدو وشاحط دارا ابا الشيخ المعجم الحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي جارية
ليشحط قال المرادي ولقائل ان يقول طاهر ومنطلق ومطمئن ونحوها مما يجري على المضارع اسماء فاعلين
قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة والاتفاق المذكور ان صح فهو
محمول على انه عامل معاملة الصفة المشبهة لانه قصد به الثبوت فلذا اطلقوا عليه صفة مشبهة اشمونى تتمة
تفترق الصفة عن اسم الفاعل بامور اخر منها ان منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل فانه
يجوز تقديم منصوبه عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن بنصب وجهه ومنها
ان معمولها لا يكون الا سببيا اي متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه
او معنى نحو زيد حسن الوجه اي منه وقيل ان ال خلف عن المضاف اليه بخلاف اسم الفاعل فان
معموله يكون اجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وسببيا نحو زيد ضارب غلامه قال ابن هشام في المغني
وقول ابن الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قولهم ان معمول الصفة لا يكون الا سببيا
مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا
عملها في الحال والتمييز ونحو ذلك اشمونى ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف
او عديله عند الجمهور بخلاف اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق ومنها انها لا تحذف ويبقى معمولها

بخلاف

بخلاف اسم الفاعل فانه يحذف كما في الاشتغال نحو زيدا انا ضاربه وكما في نحو هذا ضارب زيد وعمرو بخفض
زيد ونصب عمرو على اضمار فعل او وصف منون ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض
الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب وجهه وخفض الصفة لانها لا تعمل
محذوفة ولانه معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا
بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان معمولها
لا يتبع بالصفة قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز اتباع معموله بجميع
التوابع قال ابن هشام ويشكل على قول الزجاج الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى
وخرجه بعضهم على ان اليمنى خبر لمبتدأ محذوف لا صفة لعينه كأنه قيل اي عينيه فقيل اليمنى
اشمونى وخرجه بعض على انه منصوب بفعل محذوف اي اعني ومنها انها تؤنث بلا الف كحمراء الوجه
بخلاف اسم الفاعل فانه لا يؤنث الا بالتاء ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب
اسم الفاعل مفعول به وقد ذكروا لها فروقا اخرى غير هذه ولا نطول بذكرها وفيما ذكرناه كفاية ومن
تبصرة فيما ينحو المعمول الصفة المشبهة في الاعراب ولمعمولها ثلاث حالات احدها الرفع على الفاعلية
بالاتفاق وجوز الفارسي في الصفة خلوها عن الضمير ضرورة اذ لا يكون للشيء فاعلان نحو زيد حسن وجهه
قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة يعود على زيد وهو بدل بعض من كل ولم يذكر
لصغر قال في التصريح ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم
الانف فانه يجوز مررت برجل مضروب الاب بالرفع ولا يجوز في هذا ان يكون بدل كل ولا بعض ولا
اشتمال اشمونى وايضاح الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تأنيثه لان المسند
الى رافع ضمير مؤنث وجب تأنيثه وهذا عليه الثانية و والحالة الثانية النصب على التشبيه بالمفعول به
ان كان معرفة اما بال نحو زيد حسن الوجه او بالاضافة نحو حسن وجهه بنصبهما لوجه فذلك
لان هذا المعمول المعرفة لا يجوز ان يكون مفعولا لتلك الصفة لانها من فعل لازم ولا يجوز ان
يكون تمييزا لانه معرفة والتمييز لا يكون الا نكرة على الاصح فلما لم يصح فيه المفعولية ولا التمييز
حملوه على التشبيه بمفعول اسم الفاعل في نصب المعمول كما اعطوه حكمه في جر المضاف اليه حيث
قال الضارب الرجل بالجر على الحسن الوجه فحصل بينهما تقارض و على التمييز ان كان نكرة نحو
زيد حسن وجها وجها وهذا التفصيل مذهب البصريين وبه جزم ابن الحاجب وهو الحق وفي
المسألة ثلاثة اقوال احدها ان النصب على التمييز مطلقا وهو راي الكوفيين بناء على رايهم
من جواز وقوع التمييز معرفة قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ويحكى هذا القول عن ابي علي قال
لان التعريف هنا لا يفيد شيئا وهو بمنزلة تعريف الاجناس كالعسل والماء الثالث انه على
التشبيه بالمفعول به مطلقا وليس بشيء لان التشبيه بالمفعول انما صير اليه مع المعرفة للضرورة

و اما مع النكرة فلا ضرورة تدعو اليه لامكان نصبها على القياس وهو النصب على التمييز الثالثة على التشبيه بالمفعول به
ان كان معرفة وعليه وعلى التمييز ان كان نكرة وبه جزم ابن هشام في الجامع والقطر وشرحه وشرح الشذور وشرح
اللمحة الحالة الثالثة الجر بالاضافة اي بسببها نحو زيد حسن الوجه وهي اي الصفة مع كل من هذه الحالات الثلاث
وهي الرفع والنصب والجر اما مقرونة باللام اولا والمعمول مع كل من هذه الستة الحاصلة من ضرب اثنين في
الثلاثة في حالتي كون الصفة باللام اولا اما مضاف او مقرون باللام او مجرد عنهما صارت الاقسام ثمانية
عشر قسما حاصلة من ضرب ستة هي احوال المعمول من كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا مضروبة في حالتي الصفة
من كونها باللام او مجردة عنها في ثلثة هي احوال المعمول من كونه مضافا او باللام او مجردا عنهما وتفصيلها الحسن
وجهه بالرفع والحسن وجهه بالنصب الحسن وجهه بالجر الحسن الوجه بالرفع الحسن الوجه بالنصب الحسن الوجه
بالجر الحسن وجه بالرفع الحسن وجها بالنصب الحسن وجه بالجر حسن وجهه بالرفع حسن وجهه بالنصب حسن
وجهه بالجر حسن الوجه بالرفع حسن الوجه بالنصب حسن الوجه بالجر حسن وجه بالرفع حسن وجها بالنصب
حسن وجه بالجر فهذه ثمانية عشر قسما منها ممتنع ومختلف فيه وجائز فالممتنع منها اثنان احدهما ان تكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف ولو بواسطة نحو الحسن وجهه والحسن وجه ابيه
والثاني ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام او المضاف الى المجرد عنها نحو الحسن وجه
والحسن وجه اب وانما امتنعا لان الاضافة فيهما لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو
غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن
الوجه والتخلص من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وقال ابن الحاجب انما امتنع الاول
لعدم التخفيف والثاني لانه غير اضافة المعرفة الى النكرة وهي عكس ما ينبغي في الاضافة فكل علل لذلك بشيء
تعليله لامتناع الاول بالتخفيف دون الثاني يفهم ان في اضافة الثاني تخفيفا واستناده لعلة اخرى
وبه صرح الرضي فقال وانما امتنع مع حصول التخفيف فيه بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة
ان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم تكن مثلها لم يجز تعريف
المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على الضد مما هي عليه وهو تعريف
المضاف وتنكير المضاف اليه انتهى قلت وانما يكون في هذه الاضافة تخفيف بحذف الضمير من وجهه ان لو كان
الاصل الحسن وجهه لا الحسن وجها اما اذا قلنا ان الاصل الحسن وجها فلا تخفيف البتة وتعين الاول
دون الثاني عندي والمختلف فيه حسن وجهه بجره بالصفة مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
فسيبويه والبصريون على جوازه على قبح في ضرورة الشعر فقط لان تخفيف هذه الاضافة يكون بحذف
التنوين وبحذف الضمير والتخفيف بحذف الضمير اولى منه بحذف التنوين فلا وجه لترك الاعلى مع امكانه
واختيار الادنى فيما هو الاصح الموضح والمبرد على منعه مطلقا في الشعر وغيره ورد بقول الشماخ
اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما انشده سيبويه مستدلا على

مجيئه

مجيئه في الشعر وضمير ربعيهما يعود الى الدمنتين والمراد بالجارتين صخرتان تنصبان تحت القدر وفي سند الصفا
الجبل مقام حجر ثالث للقدر والكميت الشديد الحمرة والجون هنا الاسود والمصطلى مصدر ميمي على ان ثم مضافا
محذوفا اي موضع اصطلائهما او اسم مفعول واقع موقع المثنى كما في راس الكبشين والمعنى ان هاتين
الصخرتين محمرتا الاعالي لبعدهما عن النار مسودتا مكان الاصطلاء من كثرة ايقاد النار بينهما
والشاهد في البيت ظاهر وفي انه غير المبرد زاعما ان ضمير مصطلاهما عائد الى الاعالي اذ هو جمع في معنى
المثنى من جهة انه للجارتين وليس لهما الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله روانف اليتيك و
تستطارا فالالف في تستطار راجع الى الروانف لانه بمعنى رانفتين وهما اسفلا الاليتين وطرفاهما
اللذان يليان الارض من الانسان اذا كان قائما فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير
واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام وفيه ضعف لاعمال الغلام ولا خفاء بما فيه
من التكلف والظاهر مع سيبويه والكوفيون على جوازه مطلقا في الكلام كله لحصول التخفيف بالاضافة في
في الجملة وهو حذف التنوين قال ابن مالك وما ذهبوا اليه هو الصحيح لان مثله قد ورد في الحديث كقوله
في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى وفي وصف سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم
شثن اطرافه وعلى جوازه ففيه ضعف قيل لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه وانما قال يشبه
لان الاضافة ليست عن رفع وان كان هو الاصل اذ لو كانت عن رفع لكانت حينئذ اضافة الصفة الى مرفوعها
وهو هو في المعنى لكنهم لما استنكروا هذا حولوا الاسناد فانتصب المعمول على التشبيه بالمفعول ثم اضيف
فالاضافة ناشئة عن النصب لا الصفة ليست نفس منصوبها اما الصور البواقي من الثمانية عشر وهي ما عدا
الثلثة الممنوعين باتفاق والممنوع على خلاف فيه وهي خمسة عشر وجها فجائزة لكن منها الحسن وحسن
وقبيح فالاحسن ذو الضمير الواحد لانه جاء على وفق ما يقتضيه الكلام من الاتيان بالمحتاج اليه
في الربط من غير زيادة ولا نقصان وخير الكلام ما قل ودل وهو اي ذو الضمير الواحد تسعة
اقسام سبعة منها تشتمل فيها الصفة على الضمير وهي الحسن بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن
الوجه بنصبه وتنوين الصفة وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه
بجره والاثنان يشتمل فيهما المعمول على الضمير وهما الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما
فالمجموع تسعة والحسن ذو الضميرين لاشتماله على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير الاخر المخل
بالمعنى فلم يعتد بها نعم حطته عن مرتبة الاحسنية وهو اثنان وهما حسن وجهه والحسن وجهه بنصب
المعمول فيهما ففي كل من المثالين ضميران احدهما في الصفة والاخر في المعمول والقبيح هو الخالي عن الضمير
لخلوه من الضمير المحتاج اليه في الصفة وبقائها كالاجنبي عن موصوفها وهو اربعة وهي الحسن الوجه
حسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها وضابط ما يعرف به الاحسن والحسن والقبيح بحسب
الضمير كما ذكر انه متى كان المعمول مضافا مرفوعا او غير مضاف ولا مرفوع سواء كان منصوبا او

مجرورا فضميران وان كان من نوعها غير مضاف فلا ضمير **الشبيهات الاول** حكم المعمول اذا كان معرفا باللام
حكمه اذا كان مضافا الى المعرف والى المضاف اليه باللام بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه
الغلام وحسن وجه ابي الغلام وحكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم
جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه ابي غلامه وكذا ان كان نفسه ضميرا ولم يكن مضافا
اليه نحو مررت برجل حسن وجه بعينه وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى
المجرد عنهما بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام **الثاني** قال في
التصريح اوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة وثمان
مائتين وست وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال او عارية فهذه حالتان ومعمولها اما بال او
مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير
الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف لمضاف لضمير نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى
المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجه اب والخامس مضاف
الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك باحرا حسن وجهها جميلة انفه جميل
والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه
خالها والسابع مضاف الى الموصول نحو الطبي كلها التاث به الازد من قوله فعج بما قبل الفتيا
منزله والطبي والثامن مضاف الى الموصوف بجملة نحو وليت رجلا صحيحا بيستان يطعن به والمجرد من
الاضافة واللام يشمل ثلثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه
المازر والموصوف نحو جما نوال الاعدم من قوله تزود امراها جما نوال الاعدم لمن امه مستكفيا انه البهر ضيرها
نحو مررت برجل حسن وجه فهذه اثنا عشر صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير اربعة
وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلثة احوال الاعراب تبلغ اثنتين وسبعين صورة
ويضم اليها صورتا اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلث الاولى ان يكون مجرورا بعد لك اذا باشرته الصفة
المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة
من ال نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة ان يتصل به ولكن تكون الصفة بال
نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة
اما ان تكون مفردة مذكر او مثناه او مجموعة جمع سلامة او جمع تكسير او مفردة مؤنثا او مثناه او مجموعة جمع
سلامة او جمع تكسير فهذه ثمان فخمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة و
منصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة ايضا من وجه اخر
الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والمفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف
والثمانمائة تصير اربع عشرة الف واربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجرورا

جمع

جمع تكسير او جمع سلامة وجملة صورة مائة وثمان واربعون فالباقي اربع عشرة الف وماتان وستة
وخمسون بعضها جايز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى **الثالث** تانيث الصفة و
تثنيتها وجمعها بحسب الضمير المستكن فيها لا بحسب ما اسند اليها فتؤنث ان كان موصوفها مؤنثا وتثنى
وتجمع ان كان موصوفها كذلك كما في ساير الاوصاف المشتقة تقول هذه امرأة حسنة الوجه ورجال حسان
الوجه ولا تقول ذو حسنة عينه بنصب العين على التشبيه بالمفعول وتانيث الصفة نظرا الى ان العين
في الاصل فاعل وقد كانت تؤنث عند اسنادها اليها كما تقول حسن عينه بالتذكير رعاية للضمير المستكن
في الصفة عائدا الى ذي **الرابع** قد يتضمن الجامد معنى المشتق فيعطى حكم الصفة المشبهة وهو قليل
كقول الشاعر فراشة الحلم فرعون العذاب وان تطلب نداه فكلب دونه كلب وقول الاخر فلولا الله
والمهر المفدى لابت وانت غربال الاهاب فضمن فراشة الحلم معنى طايش وفرعون معنى
اليم وغربال معنى مثقب فاجريت مجراها في الاضافة الى ما هو فاعل في المعنى ولو رفع بها او نصب
بها لم يمتنع والى هذه المسئلة اشار ابن مالك في الكافية وضمن الجامد معنى الوصف فاستعمل استعماله
بضعفه كانت غربال الاهاب وكذا فراشة الحلم فارغ الماخذا **الخامس** من الاسماء العاملة عمل
الفعل **اسم التفضيل** وبعضهم يقول افعل التفضيل قيل وما عبر به للمصنف اولى لشموله خيرا
وشرا فقد بانهما بزنة افعل في الاصل اذ اصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة بدليل ظهورها
في قراءة ابي قلابة سيعلمون غدا من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال
خير الناس وابن الاخير واجيب بان المراد بالشمول على وجه الظهور وهو كاف في الاولوية
اختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وعليه الجمهور وقال الاخفش لانهما لم يشتقا
من فعل خالف لفظهما لفظه فلهذا اشذ في ان حذف الهمزة وكونهما لا افعل لهما قال ابن هشام من
عبر باسم التفضيل اجراه مجرى قولهم اسم الفاعل ومن قال افعل التفضيل احترز به عن نحو افكل
واحمر قال ولو سمي بافعل الزيادة لكان اعم اولى لان التفضيل وان كان في الاصل من الفضل
الذي هو الزيادة الا انه يرد مستعملا كثيرا بمعنى ترجيح الشيء على غيره في صفات المدح وان كان ذلك
ليس مقتضى الاشتقاق بدليل والله فضل بعضكم على بعض في الرزق وقد كنت في المدح يقيد بوقي
ونحو لا يراد به الا ما قدمنا ونحو فلا يشمل نحو زيد اجهل من عمرو واحمق منه ثم ان حقيقة فضل
جعله فاضلا لا انتسابه الى الفضل وانت اذا قلت زيد اعلم انما انتسب الى الزيادة في العلم ولم يجعله ذاتا زايدا فقد
استعمل فضلت بمعنى نسبته الى الفضل وهو مستعمل لكنه خلاف الوضع الاصلي لان معنى فضل بالتخفيف
زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله زايدا كفرح زيد وفرحته ويكون فضله بمعنى علاه اشمى وسيبويه يسميه
الصفة **وهو ما اي اسم دل على موصوف** شمل جميع الصفات **بزيادة على غيره** اخرج ما عدا المحدود اي
الموصوف بالزيادة فلا يرد زايدا لانه لم يوضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء لا انه جعله كونه القائم به الزيادة

اسم التفضيل

نايد لانه تام يوضح طائل بمعنى الزايد في الطول لا تتم لم يوضع لدلالة من قام به الطول الا انه علم وصف العرب
بالمتصف بالطول لا من لد زيادة في الطول هكذا قال بعض المحققين من شراح الكافية والمراد بالغير اعم
من الغير بالذات او بالاعتبار كما في قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا والمراد بالزيادة على الغير اعم من الزيادة
في قيام الفعل به او وقوع الفعل عليه **ولا يبنى الا من فعل ثلاثي** والمراد به ما كان حروفه ثلثة كما
هو اصطلاح الحجازيين لا ما حروفه الاصلية ثلثة سواء اشتمل على زيادة ام لا كما هو اصطلاح البصريين ولهذا
استغنى عن التقييد بالتجريد **تام متصرف قابل للتفاضل** في الصفة الاضافية التي تختلف بها احوال الناس
سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول هو اعلم
من زيد يوم الاربعا واجهل منه يوم الخميس وزيد احسن من عمرو واقبح من بكر **غير مصوغ منه افعل**
لغير التفضيل ويعبر عن هذا بان لا يدل على لون ولا عيب والتعبير به المصنف اولى لانه لا يبنى مما يدل
على حلية ايضا فيما زعم تحتاج الى زيادة قيد والتعليل كما نبه عليه بعضهم **ولا يبنى من** غير فعل
وشذ هو احنك البعيرين وهو اقمن به والص من شظاظ اصله فوا الاول من الحنك وهو سم عين والمعنى
اكلهما اي اشدهما اكلا والثاني من القمن وهو الحقيق والثالث من اللص بمعنى السارق وشظاظ بكسر الشين
وظا بين معجمتين اسم لص من بني ضبة قاله في التصريح ثم انتقد الحكم بشذوذ الاخير المجزوم به في
التصريح كغيره بان ابن قطاع نقل له فعلا فقالوا لص اذا استتر والى هذا الجعبرية قال فعلى هذا لا شذوذ
فيه انتهى وقال بعضهم وفي الحكم بشذوذ الثاني ايضا نظر لانه يجوز ان يكون من لفظ المراد الاخص اي
اكل ما عليها فيكون مثل اخصر من اختصر بحذف الزوائد انتهى قلت وهو كفعل التعجب اذ هو على هذا التقدير شاذ
ايضا الكثرة شذوذه من جهة بنائه من غير الثلاثي **و**لا من فعل رباعي اي ما كان حروفه اربعة سواء كان كلها
اصول ام بعضها زايدا كما هو اصطلاح البصريين **نحو دحرج** وانطلق اذ لا يمكن بناؤه منه الا بتقطيع الاصل ولو
لم يحذف لزاد على بناء افعل وشذ هذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر بالبناء للمفعول وهو اعطاهم
للدراهم من اعطى وهو الام للمعروف من اولى واكرم منهم وهذا المكان اقفر من غيره من اقفر هذا مذهب جمهور
البصريين وجوز بعضهم بناءه من افعل مطلقا وعزي لسيبويه وجزم به ابن مالك في التسهيل وفي
لدر وصححه ابن هشام المغني اوي وفصل ابن عصفور بين ان يكون للنقل كاعطى فلا يجوز وبين ان لا يكون
للنقل فيجوز نحو هذه الليلة اظلم من تلك الليلة وهذا المكان اقفر من ذلك المكان قال ابن الحاجب والرضي
الشاطبي وهذا التفضيل الاخير هو الحق **و**لا من فعل ناقص نحو **صار** وكان عند الجمهور فلا يقال
اصور ولا اكون واجازه ابن الانباري والرضي في الفعل علة للمنع كون مدلول الناقص الزمان دون
الحدث كما توهم بعضهم وافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث فلا منع وان
لم يسمع ان يقال ما اكون منطلقا وهو اصير منك غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى انتهى **و**لا
من منفي متوقف قال في التصريح وعدم النفي على وجهين احدهما ان يكون بخروج الفعل عن طريقة

مفهوم عدم التصرف الافعال

الافعال

الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون لمجرد الاستغناء عن تصرف غيره
منه وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضي
يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنى من نحو **نعم** وبئس ويذر ويدع لا يقال انعم من عمرو ولا
ابأس منه وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا اوذر من بكر واودع منه ودع
ولا من غير قابل للتفاضل نحو **مات** وفني لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يفضل
لا يقال زيد اموت من عمرو ولا افنى منه **ولا من** مصوغ منه افعل لغير التفضيل نحو **عور** من
العيوب الظاهرة **وخضر** من الالوان **وحمق** من العيوب الباطنة ولمي بمعنى سمر من الحلى **لمجيء اعور**
من اعور **واخضر** من خضر **واحمق** من حمق والمى من لمي ومعنى سمر **لغيره** اي لغير التفضيل
فلو بني منه افعل التفضيل لالتبس ببعضهم وهذا التعليل انما يتم اذا بني افعل الصفة مقدما بناؤه على
افعل التفضيل وهو كذلك لانه انما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الغير
في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع ثم قيل انما لم يبن منه ذلك لانه يحق افعل التفضيل ان يبنى من
الثلاثي المحض كما تقدم واكثر افعال الالوان والخلق انما تجيء على افعل بتسكين الفاء وبزيادة تشد اللام
فلم يبن منها افعل التفضيل في الغالب كانهما ثلثيا اجزاء الاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان
والعيوب جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل فعدم التفضيل فيها
الكوفيون بناءه من البياض والسواد اللذين هما اصل الالوان قيل وقد يبنى من فعل افعل مقام
او جهل نحو هو اشد احمق منه واكثر الغالب به عنا وهذا من الشذوذ وطريق علم فاطلق بعض
من بنائه من نحو ذلك وسيصرح بشذوذ احمق منه تصريحا **تنبيه** يقع على العلم شرطا ثانيها
احدهما انه لا يبنى الا من فعل مثبت فلا يبنى من منفي سواء كان لازم النفي نحو ما عاج بالدواء
اي ما انتفع به ومضارعه يعيج او غير لازم نحو ما عاج اي ما مال ومضارعه يعوج فلا يقال
زيد اعوج من عمرو ولئلا يلتبس المنفي بالمثبت وما حكمت به من ان عاج الاولى ملازمة
النفي هو ما جزم به ابن مالك في التسهيل وابن هشام في التوضيح واعترض بانه قد جاء
في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد
ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج الثاني انه لا يبنى من مبني للمفعول سواء كان ملازما للبنا
ام لا كغضب ومن الاول نحو زهي علينا بمعنى تكبر وعني بحاجته وشذ هو ازهى من ديك واعنى بحاجتي
قاله في الصحاح واقتصر شارحه الاول بان ابن دريد حكى زهي اي زها اي تكبر والثاني بانه سمع فيه
عني كرضي بالبناء للفاعل **فان فقد شرط** من شروطه المتقدمة لبناء افعل التفضيل **توصل**
الى التفضيل **باشد او نحوه** مما يدل على الشدة او الضعف والزيادة او النقص والكثرة او القلة
او الحسن او القبح على حسب تفاوت المقاصد ويجاء بعد اشد او نحوه بمصدر الفعل الممتنع

تمييزا عن نسبته الى المفضل فيقال زيد اشد دحرجة من عمرو واحسن بياضا منه واقبح عورا منه قال
الدماميني كذا قال الجماعة ويظهر لي ان هذا ليس بمساو للغرض من التفضيل وذلك ان هذا يقتضي
اشتراك زيد وعمرو في شدة الدحرجة وحسن البياض مثلا وان زيدا زاد عليه في ذلك والغرض انما هو
التفضيل عليه في مطلق الدحرجة والبياض لا في شدة الدحرجة وحسن البياض انتهى قال بعض المتأخرين
تأملت ما قاله فوجدته عدم المساواة فوجدته انما يتم على تقدير ان يكون نحو اشد في مثل اشد
دحرجة مسوقا لغرض افادة الاشتراك في اصل الدحرجة والتفضيل باعتبار مجرد الشدة باقيا
على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في اصل الفعل مجردا عن
معنى الزيادة وحينئذ يكون الكلام مساويا للغرض من التفضيل قطعا فتدبر تنبيهان الاول
قال بعض المحققين الظاهر انه لا يختص التوصل الى التفضيل بما ذكر بصيغة افعل بل يصح التوصل
بغيره ايضا نحو زيد ازيد استخراجا بل هو اوفق بالمقصود اذ المقصود جعل زيد زايدا في نفس الاستخراج
لا زايدا في زيادة الاستخراج الثاني لا يختص التوصل الى التفضيل بما ذكر بما فقد بعض الشروط بل
يأتي فيما استوفى الشروط فيقول زيد اشد تضربا من عمرو وهو واضح وقوله احمق من هبنقة
شاذ فلا يقاس عليه وهبنقة بفتح الهاء والباء الموحدة والنون المشددة والقاف لقب ذي الودعات
يزيد بن ثروان وانما قيل له ذو الودعات لانه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف مع
طول لحيته فسئل فقال لئلا اضل فسرقها اخوه في ليلة وتقلدها فاصبح هبنقة ورآها في
عنقه فقال اخي انت انا فمن انا فضرب بحمقه المثل ومن حمقه انه كان في جماعة فهبت عليهم
ريح سوداء مخوفة فجعل كل منهم يعتق رقيقا وبعضهم يتصدق بصدقة فقال هبنقة اللهم
انك تعلم اني لا املك شيئا اتصدق به ولكن زوجتي طالق لوجهك الكريم فاخذ الضحك بالجماعة
واشتغلوا عما هم فيه من الخوف وقوله في وصف ماء الكوثر ابيض من اللبن واحلى من العسل
نادر ولا يقاس عليه ابيض خلافا للكوفيين كما اقتضاه اطلاقه منعه فيما مر ومثله قول الراجز
جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض هذا ان حمل على الندرة والشذوذ دون
التاويل قال ابن مالك في شرح الكافية ويجوز ان يكون ابيض مبنيا من قولهم باض الشيء
يبوض اذا فاق في البياض قال المطرزي هذا ان غلبته ذلك الماء لغيره من الاشياء البيض اكثر من
غلبة بعضها بعضا وابيض بهذا الاعتبار ابلغ من اشد بياضا قال ويجوز ان يكون من المذكورة
بعد ابيض متعلقة بمحذوف وقع حالا اي ابيض المذكور والتقدير ماؤه ابيض صفا واخلص من اللبن
انتهى وسمع ايضا هو اسود من حنك الغراب واما قول المتنبي يخاطب المشيب ابعد بعدت بياضا
لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم فقال ابن هشام في المغني ان من الظلم صفة لاسود لا
متعلق به اي اسود كاين من جملة الظلم وكذا قوله يلقاك مرتديا باحمر من دم ذهبت

هبنقة

بحضرته

بحضرته الطلى والاكباد من دم اما تعليل اي احمر من اجل التباسه بالدم او صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم
صار دما انتهى قال الدماميني في شرحه الظاهر ان المتنبي انما قصد التفضيل بناء على مذهبه لكونه كوفيا
والكوفيون يجوزون بناءه من السواد والبياض فلا حرج عليه في ان تكلم بطريقته وطريقة اصحابه ويخرج
الكلام مخرجا لغرض من كون الشيب اشد سوادا من الظلم انتهى تتمة لباب اسم التفضيل تشتمل على
بيان كيفية استعماله في التركيب واحكامه وامثاله ويستعمل اسم التفضيل وجوبا على ثلاثة اوجه اما مقرونا
بمن جارة للمفضول وهي عند سيبويه وغيره للابتداء الارتفاع في نحو زيد افضل من عمرو والابتداء الانحطاط
في نحو زيد شر من عمرو وعند ابن مالك للمجاوزة كانه قيل جاوز زيد عمرا في الفضل وهو اولى من قول سيبويه
اذ لا يقع بعدها الى قال ابن هشام وقد يقال ولو كانت للمجاوزة لصح في موقعها عن ورد بانه يصح
وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع منه مانع وهو الاستعمال فان
اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة او معرفا بال او مضافا وانما وجب استعماله على
احد هذه الاوجه لانه وضع لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذلك
مع من والاضافة ظاهر واما مع ال فلانها للعهد يشار بها الى معين ملتبس بتعيين المفضل عليه مذكورا
قبله لفظا او حكما كما اذا قلت عندي رجل افضل من زيد ثم قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلت
انه افضل من زيد هو عمرو تنبيه محل وجوب استعماله باحد الثلاثة اذا لم يكن معدولا كآخر
واسماء كالدنيا والجلى والخطة العظيمة وخارجا عن معناه كاخر بمعنى غير فالاول وهو المستعمل بمن مفرد
مذكر دايما سواء كان لمفرد ام لغيره ولمذكر ام لغيره نحو زيد او هند او الزيدان او الهندان او
الزيدون او الهندات افضل من عمرو وذلك لكراهتهم الحاق اداة التثنية والجمع المختص بالاخر
فيما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لانها الفارقة بينه وبين ما باب احمر فكانت
كتمام الكلمة وقيل لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الذي هو فعل غير متصرف اما لفظا فظاهر
واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل ولهذا اشترطوا فيما يبنى منه افعل التفضيل ما
يشترط فيما يبنى منه افعل التعجب فلما اجري مجراه لفظا ومعنى افرد مع كما افرد الفعل وقد تحذف
من مع مجرورها اذا علم المفضول نحو قوله تعالى الله اكبر اي من كل شيء وقوله والآخرة اكبر درجات واكبر
تفضيلا اي من الدنيا وقول الشاعر ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقد جا الحذف
الاثبات في قوله انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك واكثر ما يحذف اذا كان افعل خبرا في الحال او
في الاصل نحو كان زيد افضل ويقل اذا كان حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا اي دنوت اجمل من البدر
او صفة كقوله تروحي اجدر ان تقيلي اي غدا وادمنا اجدر من غيره بان تقيلي فيه وزعم الرضي ان
الحذف لا يجوز الا في الخبر واجازه البصريون اذا كان فاعلا نحو جاءني افضل واسم ان نحو ان اكبر اسرة ومنعه
الكوفيون تنبيهان الاول لا يتعين في نحو الله اكبر ودعائمه اعز واطول ان يكون المحذوف من مع مجرورها

بل يجوز ان يقال ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شىء واعز دعائمه ولم يعوض عنه التنوين لكون
افعل غير منصرف فاستبنع ذلك الثانى يجب ان يكون المجرور بمن التفضيلية مشاركا للمفضل فى
المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول على كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب الى
من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذى يمكن من رمضان محبوب عند المخاطب
فقدره عليه السلام محبوبا الى نفسه ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندى ايضا اليس
صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلنى بهم خيرا منهم اى فى اعتقادهم وابدلهم بى شرا منى
اى فى اعتقادهم وابدلهم ايضا والا فلم يكن فيهم خير ولا فيه عليه السلام شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ
خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجبات النار اختاروا النار ويقال فى المتكلم انا اعلم من الحمار فكانك
قلت انا امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك
بينهما فى شىء معلوم انتفاؤه عن الحمار وامّا نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعقل من ان تقول كذا
فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل
التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثل التى فى
قولك بنت من زيد تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وباين بلا تفضيل فمعنى قولك انا اعز على
من ان اضرب اى باين من ان اضرب اى باين من ان اضربك اى باين من قطعة تلك على وانما جاز
ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقرب معنى هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد
افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز فى الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية قاله الرضى
كالذى قبله الثالث يجب ان تلى من التفضيلية افعل لانها من تمام معناه او تلى معموله كقوله فانا انا
العرض احوج ساعة الى الصون من ريط يمان مسهم وقد يفصل بينهما بالو وغيرها نحو قولك هى
احسن لو انصفت من الشمس وهو اكرم لولم يمن من البحر وقد يتقدم عليه ضرورة كقوله انا ثاري
اسماء يعما خطيئة فاسماء من تلك الظعينة املح ويجب ذلك ان كان المفضول اسم استفهام او
مضافا اليه نحو ممن انت اعلم ومن اى رجال انت اكرم وذلك لان اسم الاستفهام له الصدر وما
اضيف اليه له الصدر فله الصدر كما مر والثانى وهو المستعمل بال يطابق ما هو له وجوبا فى
الافراد والتذكير وفرعيهما للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع ولا يجامع من لان
من وال تغنى احديهما عن الاخرى فى افادة ذكر المفضل فلو اجتمعتا كان ذكر احديهما لغوا نحو زيد
الافضل هند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات او الفضل
ومن الوهم فى ذلك قول الجاحظ فى قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر انه يبطل
قول النحويين لا يجتمع من وال فى اسم التفضيل فجعل كلا من ال ومن معربيه جاريا على ظاهره و
الصواب ان تقدر ال زائدة او معرفة ومن متعلقة باكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور او بالمذكور

على

على انها بمعنى ابتداء فى وللانتهاء منهم الفارس البطل اى ابتدئ بهم وقيل بعضهم انها متعلقة بليس قبيح بانها
لا تدل على الحدث وبانه فصل بين افعل وتمييزه بالاجنبى وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفى ليس الحجة
قولك اشتهى وبان الفصل بالتمييز قد جاء فى الضرورة فى قوله الا انى بعدما قد مضى ثلثون للهجر حولا
كميلا واضل اقوى من ثلثون فى العمل كما ذكر ابن هشام فى المغنى تنبيه لا يجىء فى المطابقة ما عدا ذلك
قال ابو سعيد على بن سعيد فى كفاية المستوفى الحجة ولا يتحقق فى جمع ولا تانيث عن السماع فان الآخر
والاظرف لم يقل فيهما الاشارف والشرف والاظارف والظرف كما قيل ذلك فى الافضل والاطول وكذلك
الاكرم والاجمل لم يقل فيهما الكارم والماجد ولم يسمع فيهما الكرما والجملى قاله فى التصريح والثالث
وهو المستعمل مضافا فيه تفصيل فانه ان قصد به تفضيل اى تفضيل موصوفه على من اضيف
اسم التفضيل اليه والتعبير عن على سبيل التغليب فلا نقض نحو اعتق الخيل واحسن الطيور
هنا هو الاكثر استعمالا لان وضعه لتفضيل الشىء على غيره فالاصل ذكر المفضل عليه وجب كونه اى
موصوفه منهم اى من جملة ما اضيف اليهم قيل والاصل ان يقال منه لئلا يوهم ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب
ان يكون جمعا فينتقض بنحو زيد افضل الرجلين وانما وجب كونه منهم لان المفضل المشارك يكون فى الجميع
فى المعنى لذكره معهم ليصح تفضيله عليهم وأورد انه يوجب كونه منهم يستلزم تفضيل الشىء على نفسه
واجيب بانه داخل فيهم افرادا خارج عنهم تركيبا او داخل فيهم لفظا خارج عنهم ارادة فلا يلزم
ذلك وبهذا يندفع ايضا ما اورده فلا يلزم ذلك وبهذا يندفع ايضا ما اورده الرضى على من جعل
من ان قوله على من اضيف اليه ليس بمرضى لانه مفضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه وليس
مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشىء على نفسه و
جازت المطابقة وعدمها وهو الافراد والتذكير نحو الزيدان اعلم الناس واعلمهم والزيدون
افضل الناس وافضلهم وهند فضلى النساء وافضلهن اما المطابقة فلشبهه بالمعرف باللام
فى التعريف واما عدمها فلشبهه بافعل من فى كون المفضل عليه مذكورا وليس الوجهان
متساويين كما يوهمه كلامه بل عدم المطابقة اولى قاله فى التوضيح وانجدتهم احرص الناس على حيوة
ولم يقل احرصى بالياء وعن ابن السراج انه اوجب عدم المطابقة ورد عليه بقوله الا الذين هم
اراذلنا وكذلك جعلنا فى كل قرية اكابر مجرميها قال فى التوضيح فان قدر اكابر مفعولا ثانيا
ومجرميها مفعولا لزمه المطابقة فى المجرد من ال والاضافة وعلى هذا القصد يمتنع ان يقال
يوسف احسن اخوته لخروجه منهم لفظا باضافتهم اليه لانا اخوة يوسف غير يوسف وان قصد
تفضيل اى تفضيل موصوفه تفضيلا مطلقا اى غير مقيد بكونه على من اضيف اليه بل على
كل من سواه فالمطابقة لا غير لشبهه باسم الفاعل فى عدم المشاركة فجرى مجراه فى وجوب المطابقة
واضافة اسم التفضيل حينئذ للتوضيح كما فى تضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم

حالا تفضيل فيه فلا يجب كونه من المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم
نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل الناس من قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا
فيهم نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخويهما والزيدون احسنوا اخوتهم نحو يوسف احسن
الناس من بينهم وكذا الباقي وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه
هو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه وان قدرت المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو مضاف
الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم تنبيهات الاول وقع فيما وقفت عليه من نسخ هذا المتن ما
نصه وان قصد تفضيله مطلقا فمفرد نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسن اخوتهما و
هو غلط صريح بل المطابقة واجبة اجماعا كما فى سائر المتون حتى التهذيب للمص ولم يتنبه لذلك
بعض من كتب على هذا الكتاب من طلبة العجم المعاصرين فشرح على هذه العبارة وهو غلط واضح
ووهم فاحش فاحذره وحاشا المص ان يقع له مثل هذا الغلط الذى لا يخفى على ادنى طلبة فضلا
عن مثله فلذلك غيرت العبارة واصلحتها اذ لا يمكن حملها على تغيير النساخ كما قيل فكم فسد
الراوى كلاما بعقله وكم حرف المنقول قوم وصحفوا وكم ناسخ اضحى لمعنى مغيرا وجاء بشيء لم يرده المصنف
الثانى قد يقصد بافعل اصل الفعل [illegible] فلا تفضيل فيه فيجرى حينئذ مجرى ما قصد به التفضيل
مطلقا من وجوب المطابقة كقولهم الناقص والاشج اعدلا بنى مروان اى عادلاهم لانهما لم يشاركهما
احد من بنى مروان فى العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لانه نقص ارزاق الجند
والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لانه كان بجبينه اثر شجة من دابة
ضربته الثالث التفضيل الذى ذكره المص من ان المستعمل مضافا انما يجرى فى المضاف لمعرفة واما المضاف
لنكرة فيلزمه الافراد والتذكير لموافقته المستعمل بمن فى التنكير نحو زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين والهندات
افضل نساء اى زيد افضل من كل رجل قيس فضله بفضله والزيدان افضل من كل رجلين
قيس فضلهما بفضلهما والزيدون افضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا الباقى هذه
تبصرة فى بيان اعمال اسم التفضيل ويرفع الضمير المستتر اجماعا نحو زيد افضل ففيه ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد وانما عمل فيه لضعفه لانه وجوده خفى ولا يختلف لفظه بالتكلم والخطاب
والغيبة فالعمل فيه كلا عمل فلم يحتج الى ما يقوى العامل على العمل فيه ولا ينصب المفعول به اجماعا
فلا يقال زيد اشرب الناس عسلا لانه الحق بافعل التعجب وما اوهم ذلك فهو
منصوب بفعل مقدر دل عليه نحو قوله هو اعلم من يضل عن سبيله فمن ليست مفعولا باعلم ولا
مضافا اليه لان افعل بعض من يضاف اليه فيكون التقدير اعلم المضلين وهو محال بل هو منصوب
بفعل محذوف يدل عليه اعلم اى يعلم من يضل وعلى هذا فمن موصولة او موصوفة هذا هو الظ

ويحتمل

ويحتمل ان تكون استفهامية فى محل رفع على انها مبتدا ويضل خبره والجملة فى محل نصب بتعليق العامل
والاستفهام للتعجب من شان الضال المتبع للظن الكاذب وجوز الكواشى كون من موصولة او موصوفة فى
محل جر بالباء المحذوفة او باضافة اعلم اليه لكن فيه نظر لامتناع الثانى كما علم وضعف الحذف
حرف الجر مع بقاء عمله تنبيهات الاول ما ادعاه المص من الاجماع على انه لا ينصب المفعول به
تبع فيه ابن مالك فى شرح الكافية وابن هشام فى شرح القطر والرضى فى شرح الحاجبية وفيه نظر فقد
نقل ابن هشام فى حواشى التسهيل عن محمد بن مسعود بن الزكى جواز نصبه به مطلقا وانه قال فى
كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله ام هو
اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما فى زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس و
اضرب منا بالسيوف القوانسا ونقل فى المغنى عن بعضهم جوازه ان قصد به اصل الفعل قال
الدماميني وهذا الراى حسن فينصب حين يقصد به ذلك كما انه ايضا فى حال [illegible] بعضهم
فيجرى حكم النصب ولم يجر على طريقة واحدة انتهى وقد يجاب عن دعوى الاجماع بانهم لم يعتدوا
الخلاف فى ذلك منزلة العدم الثانى انما قال المص ولا ينصب المفعول به ولم يقل ولا يعمل
فى المفعول به لانه يعمل فيه بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلام التقوية كزيد ادعى للعلم وابذل
للمعروف او بالباء كهذا اعرف بالفقه واجهل بالنحو فان كان فعله يتعدى لاثنين نصبت الثانى
بفعل مقدر كزيد اكسى للفقراء الثياب اى يكسوهم الثياب الثالث لا ينصب المفعول المطلق
ايضا اجماعا فلا يقال انا احسن الناس حسنا ولا المفعول له فلا يقال انا اضرب تاديبا و
لا المفعول معه فلا يقال انا اسير والنيل ونقل ابن هشام فى المغنى عن سيبويه نصبه
المشبه بالمفعول ورده بان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل اذ لا يلحقه علامة التانيث ولا الجمع
الا بشرط لكن قال فى موضع اخر منه الها فى قولهم الحسنى باللام قفا ولا اوضعه فى محل نصب
كلها فى الضاربه الا ان ذلك مفعول وهذا شبيه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول
اجماعا وليست مضافا اليها والا لخفض الموضع بالكسرة انتهى وقال الرضى لا ينصب المفعول
كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب شبهه واما لان نصب ذلك
فى الصفة مع رفع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة لما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل على
الظاهر الا بشرط وان رفع ذلك لا يضاف اليه انتهى ولا خلاف فى نصبه الظرف نحو زيد افضل
الناس اليوم لان الظرف يتوسع فيه ويكفيه رائحة الفعل والحال نحو زيد احسن الناس
متبسما لانها بمثابة الظرف وفى معناه والتمييز نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا لانه فى
غاية الضعف اذ ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا وهذا لا يتم الحجة نحو لا هو دخلا و
يرفع الظاهر اى الموجود الذى يسمع التلفظ به فيشمل الضمير المنفصل ايضا قليلا مختصر

بلغة ضعيفة حكاها سيبويه نحو رأيت رجلا احسن منه ابوه او انت بنصب احسن على انه صفة
لرجل ورفع ابوه او انت على الفاعلية باحسن على معنى فاق في الحسن ابوه او انت واكثر العرب
يوجب رفع احسن في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدأ مؤخر وفاعل احسن ضمير
مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب صفة لرجل والرابط الضمير
المجرور بمن ولا يرفعون به الظاهر لضعفه عن العمل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة حيث
يعمل عمله ولا هو مشابه لاسم الفاعل ليحمل عليه في العمل في الظاهر كما حملت عليه الصفة المشبهة في العمل
فيه لان اسم الفاعل يثنى ويجمع واسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع ما هو الاصل فيه وهو استعماله عن
بخلاف الصفة المشبهة فانها تثنى وتجمع كاسم الفاعل ويكثر ذلك اي رفعه للظاهر في مسألة الكحل و
ضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة في المعنى لاسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه اجنبيا مفضلا
على نفسه باعتبارين نحو قول العرب ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
فاحسن صفة لرجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفي والكحل مرفوع به على انه فاعل وهو اجنبي من الموصوف
لكونه لم يتصل بضميره وفي عينه ظرف مستقر حال من الكحل قدمت عليه ومنه لغو متعلق باحسن وفي عين
زيد مستقر حال من الضمير المجرور بمن والمعنى ما رأيت رجلا احسن الكحل كائنا في عينه منه اي من الكحل
كائنا في عين زيد وقد ظهر ان الكحل الذي هو مرفوع اسم التفضيل مفضل على نفسه باعتبارين
اما كونه مفضلا فباعتبار كونه في عين الرجل واما كونه مفضلا عليه فباعتبار كونه في عين زيد
قالوا النحو ولاشتهار هذا المثال فيما بين النحاة سميت هذه المسألة بمسألة الكحل وانما ساغ لاسم التفضيل
هنا ذلك العمل لانه بمعنى الفعل اذ يصح ان يحل محله فعل مع استقامة المعنى فيقال ما رأيت رجلا يحسن
في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ولانه لو لم يعمل بل رفع في ذلك فاعلا كان مبتدأ واحسن خبره ولزم
الفصل بين افعل ومعموله باجنبي وهو الكحل تنبيهان الاول الاصل في هذه المسألة ان يقع الاسم الظاهر
بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مثلنا وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الاسم الظاهر
او على محله او على ذي المحل فيقولون ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد او من عين
زيد او من زيد فحذفت مضافا او مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء فنقول ما رأيت كعين زيد
احسن فيها الكحل وقالوا ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل
بزيد ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته له في المعنى ثم حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه قاله
في التصريح الثاني قال ابن مالك لم يرد هذا الكلام المتضمن رفع الظاهر الا بعد نفي ولا بعدها باس انتهى
بعد النهي والاستفهام التي فيه معنى النفي نحو لا يكن احد احب اليه الخير منه اليك وهل رأيت رجلا
في عينه الكحل منه في عين زيد ومنع ذلك ابو حيان فقال يجب اتباع السماع والاقتصار على ما قالته
العرب على ان الحاقهما ظاهر في القياس لكن الاحوط اتباع السماع وهذه خاتمة لمباحث الاسماء

في موانع

في موانع الصرف قال ابن يعيش في شرح المفصل اختلف النحويون في منع ما هو منع الصرف فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم
الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر
الحال وقال قوم محققون التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا يمتنع الذي لا ينصرف مما
في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم
تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له فتبع الخاص الخاص ويدل على ذلك
ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير ومعنى هذا القول اذا قلت
نظرت الى الرجال الكثير واسم كم فالاسم باق على منع صرفه وان جر لان الشبه قائم وعدم الصرف
الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف واللام و
الاضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف فلشيء ثم كلمة في الاسم
الذي لا ينصرف من شبه الفعل ان يكون فيه فرعيتان من تسع احديهما من جهة اللفظ والاخرى من
جهة المعنى او فرعية واحدة تقوم مقامهما كما ان في الفعل فرعيتين عن الاسم احديهما من جهة اللفظ
وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى من جهة المعنى وهي افتقاره الى الاسم الذي به يكون كلاما وحيث
اشبه الاسم الفعل وكان فرعا له بالاعتبار المذكور كان مثله في امتناع ما يمتنع فيه من الجر والتنوين
او التنوين وحده على الخلاف اذا عرفت ذلك فنقول موانع الصرف وتسمى عللا واسبابا بالاستقراء
تسعة وهي العجمة وهي في لسان العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع وهو
فرع الواحد والتانيث وهو فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والعدل وهو فرع المعدول عنه لان
الاصل بقاء الاسم على حاله والتعريف وهو فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل ولا يخفى ان المعروض لا هو
رجل مطلق لا رجل المجرد عن ال وهو النكرة وكذا المعروض للتاء قائم المطلق لا قائم المجرد عن التاء وهو
المذكر فالفرعية في التانيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية كذا قال
بعض المحققين وزيادة الالف والنون وهي فرع المزيد عليه والتركيب وهو فرع الافراد ووزن الفعل وهو
فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه ذلك الوزن
كان فرعا في الوزن والمراد بقولهم المختص بنوع اخر به حقيقة او حكما ووزن الفعل المبدوء باحد
الزوائد الاربع في حكم المختص فلا يتجه ان اليا ناقص والوصف وهو فرع الموصوف لان الوصف كغيره
تسميتهم لكل واحد من الفروع المذكورة مانعا وسببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء علة لا علة تامة
اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين وواحدة منها تقوم مقامهما
انتهى قال بعض المحققين وفيه ان اطلاق العلة على العلة الناقصة حقيقة بل التحقيق انما العلاقة
اطلاق العلة على مجموع الاثنين هو التجوز انتهى قيل وجهه ان التاء في العلة للوحدة ولا وحدة
في الاثنين وقد جمع المصنف هذه الموانع التسع بقوله موانع صرف الاسم تسع وعجمة وجمع وتانيث

قائم ثم قائمة تقوله

وعدل ومعرفة: وزايدتا فعلان ثم تركب: كذلك ووزن الفعل والتاسع الصفة: وجمعها
بعضهم ايضا وقال الاخر ثنتان من تسع المانع لفظه: فجمع صرفا وهما الزيادة والصفة: وجمع وتانيث
وعدل عجمة: واشبا فعل ثم تركيب معرفة: وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم: موانع الصرف وزن
الفعل يتبعه: عدل ووصف وتانيث وتعريف: نون تلت الف تانيث ومعرفة: وعجمة ثم
تركيب وتجمعها اى وجمعه: وقال الاخر مستوعبا الموانع للصرف: عدل وتعريف جمع الوزن مع
الوصف: وجمع وتركيب وتانيث صيغة: ونا ثبت فعلان والعجمة الصرف: وقال الاخر اوصل
صرف الاسم جمع مركب: ونا منها التعريف والوزن تاسع: وذادسولها بلحث يتطلب: وقال الاخر موانع الصرف
تسع كلما اجتمعت: ثنتان منها فما للصرف تصويب: عدل ووصف وتانيث ومعرفة: وعجمة
ثم جمع ثم تركيب: والنون زائدة من قبلها الف: ووزن الفعل وهذا القول تقريب: وجمعها
بعضهم في بيت واحد فقال اجمع وزن عادلا انث بمعرفة: ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا: فانشد الشيخ بها الدين بن نحاس في ذلك لنفسه: ووزن المركب
عجمة تعريفها: عدل ووصف الجمع زد تانيثا: وقال الاخر جمع ووزن وعدل وصف معرفة
تركيب عجمة تانيث زيادتها: وقال الاخر ايضا: زيادة ووزن ووصف تانيث عجمة: وعدل وتعريف
وجمع وتركيب: وقال الاخر: موانع الصرف تانيث وتركيب: وعجمة ثم عدل ثم تعريف ووزن
فعل ونون قبلها الف: مزيدتين وعدل ثم توصيف تنبيه ما صرح به من انحصار الموانع
في التسع هو المشهور الذى عليه الجمهور وقيل المانع من الصرف اثنان الحكاية والتركيب اما
الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجمل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فانه اشار
المعنى فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعنى كما لا يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من
الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب فجعلوا في كل تركيب التانيث
بالتاء الظاهرة او المقدرة او بالالف فهو اما تركيب للتانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث
مع الاسم وتركيب العدل ووجهه انه بمنزلة علمين تقدير الان الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه
خوف اللبس بالصفة المجردة وفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين
وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية او مع الوصفية وتركيب العجمة
مع ما تكون بها في العجمي والعربي وتركيبها مع العلمية وقال بعضهم انها عشرة والحادى عشر الف
التانيث كما وجدنا اذا سمي به وقال بعضهم انها احد عشر والزايد مراعاة الاصل في نحو احمر اذا نكر
بعد العلمية وقال بعضهم انها ثلثة عشر والحاديان لزوم التانيث ولزوم الجمع ورد القول بانهما
اثنان بان ما ذكره من الحكاية لا يتاتى في نحو احمر وافكل لانهما ليسا منقولين من الفعل وما
ذكره من معنى التركيب ليس بتركيب لان التركيب المعتبر في منع الصرف تركيب الكلمتين وما ذكره

ليس كذلك نعم هو صحيح في بعلبك لكن يبطله جعله مجرد التركيب مانعا للصرف وهو يقتضى منع صرفه في حال التنكير
ايضا لوجود السبب فهو باطل ورد باقى الاقوال بان شبه الشئ منجذب بالمثبت وداخل في عداده ومراعاة الاصل
في نحو احمر مندرج في الوصف ولزوم التانيث داخل في التانيث لان لزوم التانيث صفة له وصفة الشئ ملحقة
باصلها وكذا لزوم الجمع داخل في الجمع فلحق انها تسعة كما ذكره المص فالعجمة والمراد بها غير العربية فارسية كانت
او غيرها تمنع الصرف مع العلم العجمي العلمية باضافة العجمي الى العلمية في العبارة يكون قبل استعمال العرب له على لغة
العجم بلا خلاف فما نقل عن تلك اللغة نكرة فلا اثر للعجمة فيها لانها عجمية جنسية فالحقت بالاسماء العربية وفلك كالجام
وديباج ونحوها من اسماء الاجناس وكذا ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله الى العلمية كما اذا سمي بلجام
لحدث علميته فانه كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كسنجة على المؤنث وما ذكره من اشتراط
العلمية في العجمية هو مذهب ابى الحسن ابن الدجاج ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه قال ابو حيان والجمهور على
خلافه اسمه وينظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة
بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به تنبيه قال ائمة العربية
تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها النقل بان ينقل ذلك بعض ائمة اللغة الثاني خروجه عن اوزان اسماء
العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء في لسان العرب الثالث ان يكون اوله نون
ثم راء نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون اخره زاء بعد دال نحو مهندز فان
ذلك لا يكون في كلمة عربية الخامس ان يجتمع فيه الصاد والجيم نحو صولجان والجص السادس ان يكون
فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق السابع ان يكون خماسيا او رباعيا عاريا من حروف الذلاقة وهي الباء
والراء والفاء واللام والميم والنون فانه متى كان عربيا فلا بد ان يكون فيه شئ منها نحو سفرجل
وقذعمل وقرطعب وجحمرش هذا ما جمعه ابو حيان في شرح التسهيل قاله في المزهر وانما تمنع العجمة
صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادته على الثلثة كابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب لانه اذا كان
ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ لمجيئه على اصل ما يبنى عليه احاد العربية تنبيه قيد صاحب
جمع الجوامع الزيادة بان لا يكون بياء التصغير قال في شرحه لو كان رباعيا واحد حروفه ياء التصغير
لم يمنع الصرف الحاقا له بما قبل التصغير ولا اثر لتحرك الاوسط من الثلاثى كشتر بفتح الشين
المعجمة وفتح المثناة من فوق وقاسم حصن بديار بكر فهو منصرف عند الاكثر قال الرضى وهو اولى
وذلك لان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث
واما العجمة فالعلمية لها حق سد شئ مسدها بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن الوسط او
متحركه يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول
ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب حتى ذهب قوم منهم ابن الحاجب الى اعتبار تحرك
الاوسط من الثلاثى في تحتم منع صرفه بخلاف ساكنه فيتحتم صرفه قال المرادى ونقل عن عيسى

بن عمرو ونحوه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف في الساكن الوسط قلت وبه قال الزمخشري ايضا
وبتحصل في ثلاثة اقوال احدها تحتم الصرف مطلقا الثاني تحتم المنع في محرك الوسط كلمك اسم ابي
نوح ع وتحتم الصرف في ساكنه الثالث منع صرف المحرك الوسط والوجهان في ساكنه شبهها الفعل
قالوا ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا لعربيتها ونوحا
ولوطا لانتفاء شرط العجمة وقيل هود كنوح حيث قرنه سيبويه معه ويؤيد تقديمه على اسمعيل في
انه لعرب قبله هنا وقيل نشيئا وعزيزا منصرفان ايضا قاله بعض المحققين وفي المجر المزكي
قد روي عن ابن عباس ان اول من تكلم بالعربية المحضة اسمعيل واراد به عربية قريش التي نزل
بها القران واما عربية قحطان وحمير فكانت قبل اسمعيل اشير في الكشاف انه من لم ينون عزير
اجعله غير منصرف للعلمية والعجمة ومن صرفه جعله عربيا وفي القاموس عزير منصرف لخفته وذكر
بعضهم ان اسماء الملائكة عليهم السلام ممتنعة من الصرف الا اربعة منكر ونكير ومالك ورضوان الثاني
لا عبرة باتفاق الالفاظ ولا باشتقاقها ولا بوزن الا في الاول فاسحق ويعقوب وهما من اسماء الانبياء غير
منصرفة واسحق مصدرا سحق الموضع اذا ذهب ليبنه ويعقوب لذكر الحجل وهو عربي لحاق به منصرف
ومن قال انما سمي يعقوب لانه خرج من بطن اخذا بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وابليس مشتق
لان الاشتقاق من العرب يوجب الصرف وكذلك ابليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة ومن ذهب انه مشتق
من ابلس اذا يئس فقط غلط لان الاشتقاق من العرب يوجب الصرف وانما هو من اتفاق اللفظ واما
الثاني فان جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة وجاموس وطاوس وراقود منصرفة لكونها نكرة الجمع
ولا عبرة باتفاق الوزن قاله في البسيط والجمع بمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل في كون اوله
حرفا مفتوحا وثالثه الف بعد الالف حرفان اولهما مكسور تحقيقا كاسمائي او تقديرا كدواب و
ثلثة اوسطها ساكن فالمراد بالوزن الوزن العروضي الحاصل بمجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك
والساكن بالساكن دون التصريفي المعتبر فيه مقابلة الاصل بالاصل والزائد بالزائد ليشمل
فعالل وفعاليل وفواعل وفواعيل وافاعل وافاعيل الى غير ذلك ولو اريد التصريفي لخرجت
جميع موزونات هذه الموازين وقول بعضهم انما المعتبر عندهم الوزن الصرفي دون العروضي
ولهذا عدوا وزنه مختصا بالفعل مع انه كجعفر في الوزن العروضي ليس بشيء لان قرينة
المقام ظاهرة فيما ذكرنا ولقد احسن المص في التمثيل الموزون هذين الميزانين بقوله كدراهم
ودنانير فتعين كون المراد بالوزن العروضي لا غير ومنع هذا الجمع الصرف بالنيابة عن علتين على
الاشهر لكونه لا نظير له في الاحاد العربية كما سيأتي وقيل لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان
ينتهي الى هذا الوزن فيمتنع فنزل كونه على صيغة منتهى الجموع حتى لا يجمع ثان وقيل الجمع
فيه الجمعية وعدم النظير وقيل الحالم يكن له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي ففيه الجمع وشبه العجمة وقيل

لهذا

لهذا الجمع الجمع المتناهي والجمع الاقصى لما عرفت والجمع الذي لا نظير له في الاحاد اي لمفرد عربيا
على وزنه اما نحو ثماني ورباعي للمذكر الحق رباعية وهو السن التي بين الناب والثنية فشاذ
واما نحو التراخي والتعاذي فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هو ان
لقبيلة من قيس وشراحيل علم لشخص فنقول انه عن الجمع واما نحو يماني وشامي في النسب
الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائي النسبة فالالف الحق هي بدل من الاخرى وياء
النسبة عارضة لا اعتداد بها في الوزن قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي بتشديد الياء وهو
قليل والحق به اي بهذا الجمع في منع الصرف حضاجر للضبع وهي للانثى كعلمية اسامة للاسد
ويسمى الذكر ضبعانا للاصل اي لكونه في الاصل جمعا لحضجر كقمطر ثم نقل منه الى العلمية فعلم بذلك
ان المعتبر في منع الجمع المذكور ان يكون موضوعا في الاصل للجمع كما ان المعتبر في الوصف كونه كذلك في
الاصل فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لانه عارض كما لا تضر غلبة الاسمية في الوصفية الاصلية لعروضها
اذ الاصل لا يعتد بالعارض وما الطف ما انشد الشيخ ابو حيان لنفسه واخي جنبي عارض داخلي
فظن قوم انه قلبي سلا والاصل لا يعتد بالعارض تنبيه قال في النهج ولو سميت بهذا الجمع كان
فلا خلاف في منع صرفه فقد منعت العرب شراحيل من الصرف وهو جمع سمي به الرجل انتهى وفي حكى
عدم الخلاف نظر فقد قال الرضي وهو العمدة فيما ينقل وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما
لزوال السبب مع الجمع وهو خلاف المستعمل انتهى ولعله لم يعتد بهذا الخلاف فعده كالعدم والحق
سراويل على الاشهر مع انه مفرد للشبه عند سيبويه وابي علي قالا انه اسم اعجمي معرب لكنه اشبه من
كلامهم ما لا ينصرف قطعا كقناديل فحمل على ما اشبه فمنع الصرف قال الشاعر فتى فارسي في سراويل
رامح فظاهر هذا ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية والتانيث المعنوي شرطها
ايضا واما صيغة الجمع فليست سببا بل هي شرط للجمعية فيلزم المنع بمجرد موازنته غير المنصرف فقط
وهو مشكل وذهب المبرد الى انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنسي قال في التصريح و
اختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انما سموعه وانشد عليه من اللوم سروالة فليس يرق
المستضعف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر
الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال ومن قال سروا فهو جمع
سروالة كشملة جمع شملال حكاه وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال ومن قال سراويل جمع
جمع سروال كشمال جمع شمال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من
صرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه قلت ونقل ذلك قبل ابن الحاجب ابو الحسن الاخفش ورد
انكار ابن مالك بان من نقل حجة على من لم ينقل والتانيث لفظا بالالف كحبلى وحمراء اي المقصورة
والممدودة فانها اي فهما الحبلى وحمراء للاختصار مع الفائدة للاستغناء عن التمثيل لهما على

انه قد استشكل القول بان التانيث في مثل حمراء بالف ممدودة بان علامة التانيث الهمزة لانها منقلبة
عن الف التانيث وليست ممدودة والالف الممدودة قبلها زائدة وليست للتانيث واجيب بان
المراد بالالف الممدودة هي الهمزة سميت بذلك لانها الممدود بها ففيه حذف وايصال والقائل
في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اما اسم للاعم او المتحرك فقط واسم الساكن لا فلا
حاجة في اطلاق الالف على الممدودة الى القول بانها في الاصل الف انتهى قال بعض المتاخرين
ولك ان تقول سميت الهمزة في ذلك بالممدودة لعلاقة المجاورة نابت عن علتين للزوم الالف للكلمة وبناء
الكلمة عليها بخلاف غيرها فانها تنزل لزومها منزلة تانيث ثان تنبيهان الاول توهم بعضهم من
قولهم الف اجل وحمراء ان المانع الصفة والف التانيث وهو غلط صريح بل المانع التانيث بهما
فقط كما صرح به المص سواء كان مصحوبهما نكرة كذكرى وصحراء ام معرفة كرضوى وزكريا
ام مفردا كما تقدم ام جمعا كجرحى واصدقاء ام اسما كما مر ام صفة كحبلى وحمراء لخلاف في شيء
من ذلك الثاني تحمل الف الالحاق المقصورة على الف التانيث المقصورة فتمنع بشرط العلمية لشبهها
بها من جهة انها زائدة ليست بدلا من حرف ولا تكون الا في مثال يصلح لالف التانيث كارطى فانه
على مثال سكرى واما الف الالحاق الممدودة فلا تشبه الف التانيث لان الهمزة مبدلة من
حرف بخلاف الف التانيث فانها غير مبدلة من شيء والمثال الذي يقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح
لالف التانيث الممدودة قال السيوطي في شرح الفية فائدة الالحاق تصيير مثال من الثلاثي كلمة وزنا او يكون
رباعي الاصول فيحصل كل حرف مقابل حرف ففي اصول الثلاثي فتلحق بحرف زائد يقابل الحرف الرابع من
البناء الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق انتهى قال ابو حيان ومما فيه الف التكثير ايضا اذا سمي به
امتنع كقبعثرى لشبهها بالف التانيث المقصورة من حيث انها زائدة في الاخر لم ينقلب ولا تدخل عليها
تاء التانيث كما ان الف التانيث كذلك ولم تجعل الف قبعثرى للالحاق لانه لا سداسي في الاسم اصليا
حتى تلحق به ووهم الجوهري فجعل الفها للالحاق والا يكن التانيث بالف حبلى وحمراء بل كان بغيرهما
منع اي التانيث صرف العلم حتما اي وجوبا ان كان اي العلم مؤنثا بالهاء سواء كان علما لمذكر كطلحة ام لمؤنث
كفاطمة وانما لم ينصرف لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه وهي لازمة له ومن ثم لم يؤنث في تصغير
نحو فاطمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تلحق بها او كان العلم زائدا على الثلاث ولم يكن بالتاء
كزينب وسعاد تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التانيث او كان ثلاثيا متحرك الوسط لفظا كسقر اسم
لجهنم اعاذنا الله منها تنزيلا للحركة منزلة الرابع خلافا لابن الانباري حيث جعله ذا وجهين كهند
او متحرك الوسط تقديرا كدار علم امراة فيلتحق حينئذ بهند وانما قلنا متحرك الوسط تقديرا لان اصلها
دور بالفتح فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او كان ثلاثيا اعجميا كجور بضم الجيم اسم بلد من
بلاد العجم لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي

كلام

155

كلام لانه لم تؤثر هنا منع الصرف وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند فلا يتحتم اي يجب منع
صرف نحو هند من الثلاثي الساكن الوسط لعدم الشرط المذكور بل يجوز المنع وعدمه فالمنع
نظرا لوجود العلتين والصرف نظرا لخفة الوسط بالسكون وانها قد قاومت احد السببين
خلافا للزجاج في ايجابه المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع العلتين يمنعان
الصرف والجمهور على ان المنع وعللوا بان السكون لا حكما اوجبه اجتماع العلتين يمنعان الصرف
والجمهور على ان المنع اجود تحاشيا عن الغاء العلتين قال ابن جني وهو القياس الا ان الاكثر في كلامهم
وقال شيخه الفارسي الصرف اجود قال الخضراوي ولا اعلم احدا قال هذا القول قبله وهو غلط
قلت ولا قال به احد بعده وقد اجتمع الوجهان في قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في
العلب تنبيهان الاول الجمهور على منع تحتم الثلاثي المنقول من المذكر الى المؤنث كزيد اسم
امراة لانه بنقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل لخفة اللفظ وهو مذهب سيبويه وقال عيسى
والجرمي والمبرد انه كهند ولعله اختيار المص حيث لم يذكره الثاني صرف اسماء القبائل و
الارضين والكلم ومنعها مبنيان على المعنى فان كان اسم اب كمعد وتميم او اسم حي كقريش وثقيف
او اسم مكان كبدر ودابق او اسم لفظ نحو كتبت زيدا فاجاده صرف الا ان كان فيه مانع نحو
فيمنع كتغلب عند ارادة ابي الحي او القبيلة للعلمية والوزن فان كان اسم ام كباهلة وسدوس و
سلول او اسم قبيلة كمجوس ويهود او بقعة كفارس وعمان بتخفيف ميمها او اسم كلمة
نحو كتب زيد فاجاده امتنع الصرف والاسماء والافعال والحروف تذكر باعتبار اللفظ
فتصرف وتؤنث باعتبار الكلمة فان انضم اليه سبب يوجب المنع منع وكذا حروف الهجاء تذكر
وتؤنث وزعم الفراء ان تذكيرها لا يكون الا في الشعر كما في الارتشاف واما اسماء السور
فاقسام احدها ما فيه ال ويحكم بالصرف كالانعام والاعراف والانفال الثاني العاري
منها فان لم تضف اليه سورة منع كهذه هود وقراءة هود وان اضيف اليه سورة لفظا
او تقديرا صرف كقراءة سورة هود ما لم يكن فيه مانع فيمنع كقراءة سورة يونس الثالث
الجملة نحو قل اوحي واتى امر الله فتحكى فان كان اولها همزة وصل قطعت لانها لا تكون في
الاسماء الا في الفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها او في اخرها تاء التانيث قلبت هاء في الوقف لان ذلك
هو شان التاء التي في الاسماء ويعرب لتصيرها اسما ولا موجب للبناء ويمنع الصرف للعلمية والتانيث
نحو قرات اقتربت بفتح الباء وفي الوقف اقتربه الرابع حروف الهجاء كصاد وقاف ونون فيجوز فيها الحكاية لانها
حروف فتحكى كما هي والاعراب لجعلها اسماء الحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف والمنع بناء على
تذكير الحرف وتانيثه وسواء في ذلك اضيف اليه سورة ام لا كقراءة صاد او سورة صاد بالسكون والفتح منونا
ومنع الخامس ما فيه وازن الاعجمي كحاميم وطاسين وياسين فاوجب ابن عصفور فيه الحكاية لانها

حروف مقطعة وحكى الشلوبين فيه ذلك والاعراب غير منصرف لموازنته هابيل وقابيل وقد
قرئ ياسين بنصب النون وسواء في جواز الامرين اضيف اليه سورة ام لا السادس المركب
نحو طسم فانه لم تضف اليه سورة ففيه رأيا ابن عصفور والشلوبين فيما قبله وزاد ثالثا وهو
البناء للجزئين على الفتح كخمسة عشر وان اضيف اليه سورة لفظا او تقديرا ففيه رأيان وجوز
على الاعراب فتح النون واجراء الاعراب على الميم كبعلبك واجاز وعلى النون مضافا لما بعده
وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتانيثه واما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيهما
الا الحكاية سواء اضيف اليهما سورة ام لا ولا يجوز فيهما الاعراب لانه لا نظير لهما في الاسماء
المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يتركب عن اسماء كثيرة واجاز يونس في كهيعص ان يكون كله مفتوحا
والصاد مضمومة ووجهه انه جعله اسما اعجميا واعربه وانه لم يكن له نظير في الاسماء المعربة
قال في الهمع والعدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية الى اخرى مع اتحاد المعنى العدل
لا للالحاق ولا اعلال ولا ترخيم ولا قلب فخرج نحو رجل لعدم اتحاد المعنى ونحو كوثر
للالحاق بجعفر ونحو مقام للاعلال ونحو يا حار في حارث فترخيمه ونحو ادام جمع ديمة لانه منقول
عن ادوام بواو ساكنة تلي همزة فقلبت العين الى موضع يمنع صرف الصفة المعدولة عن حالها
اي صيغتها الاصلية التي يقتضي الاصل ان تكون عليها الى صيغة اخرى كرباع ومربع فانهما معدولان
عن اربعة اربعة والدليل على ان اصلهما ذلك ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل فيهما
اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا مكررا فعلم ان اصلهما اللفظ مكرر وهو اربعة اربعة
وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث والجميع متفق عليه وفيما وراءها الى
عشار ومعشر خلاف قال ابو حيان والصحيح جواز سماع ذلك عن العرب فيقول موحد
واحاد الى معشر وعشار وحكى البناءين ابو عمرو والشيباني اجاسمي قال ابن هشام ولا يعارض بقول
ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعا ونقل
السخاوي انه يعدل البناء على فعال او مفعل بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات و
وحدانا ووجه اعتبار الصفة في المذكورات مع عدم اعتبارها في اصولها كونها اصلية فيها لكونها
معتبرة في معنيهما بخلافها في تلك لعروضها في الاستعمال ومن ثم لم تستعمل الصفة نحو اولي
اجنحة مثنى وثلث ورباع او حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع او خبرا نحو
صلوة الليل مثنى مثنى والحال الخبر صفة في المعنى ومثنى الثاني في الحديث للتوكيد لا للتكرير
تنبيه ما ذكر من ان منع الصرف في ذلك للعدل والصفة هو مذهب سيبويه والخليل وهو المشهور
وذهب ابن السراج الى ان مانع الصرف فيه عدلان لفظي ومعنوي لانه مثنى مثلا معدول عن لفظ
اثنين وعن معناه لان الاثنين يراد واحدة المعنى اثنين اثنين وقيل بالكوفيين وابن كيسان الى

فيه

فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا تدخله اللام واذا اجرى على النكرة فمحمول على البدل قالوا
والدليل على ما قالوا ولو كان معرفة ما لا شكال ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف
يكون معرفة وهو يقع حالا انتهى وكاخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنسوة اخر وانما
هو جمع لاخرى واخرى انثى اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير واخر من باب التفضيل فكان القياس
ان يقال مررت بنسوة اخر ورجال اخر وبامرأة اخر وبامرأتين اخر وبرجلين اخر لان اسم
التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد مذكر دائما كما مر في بابه لكنهم قالوا اخرى واخرين
قال ابن هشام في الاوضح وانما خص النحويون اخر بالذكر لان اخرى الفها للتانيث وهي تمنع
من العدل واما اخرون واخوات فيعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب واما اخر فلا
عدل فيه وانما العلة فيه وزنه وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن فانه شبيها فالاول
قال في التصريح في جعل اخر من باب التفضيل اشكال لان لانه لا يدل على المشاركة والزيادة
في المغايرة ومن ثم قال في الموضح في الحواشي الصواب انه اخر مشابه لافعل من ثلث جهات احدها
الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان افضل انما يتقوم
معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في جميع تصاريفه
وعلى هذا فكان ينبغي انه لا يستعمل مجموعا مع التنكير بل مع ال والاضافة لمعرفة فلما خولف
عن ذلك عدلنا استحقته بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل بنسوة اخر كان معدولا عن اخر
بالفتح والمد والا تقول عن الاخر لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا عن اخر لما بينا من انتفاء
حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غالط في المسئلة انتهى الثاني ذاك انثى اخرى بمعنى اخر
بكسر الخاء مقابلة الاولى جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول لانه تذكرها اخر بالكسر فليست
من باب اسم التفضيل ويمنع العدل فيما اي في اسم سمع غير منصرف وليس فيه من اسباب منع
الصرف ظاهرة سوى العلمية كزحل وعمر مقدر ذا عدل وعامر فيهما معدولان عنهما
لا للقياس دل على ذلك بل لما وجدناهما ممنوعين من الصرف وليس فيهما بحسب الظاهر الا
سبب واحد وهو العلمية ولا تستقل بالمنع اجماعا احتيج الى تقدير سبب اخر ولم يمكنهم غير
العدل فقدروه كيلا تنخرم القاعدة المعلومة بالاستقراء من كلامهم فما سمع مصروفا
فليس بمعدول نحو لبد لو سمع غير منصرف وفيه مع العلمية ما هو اخر فكذلك نحو طوى فهو
ممنوع فانه فيه مع العلمية التانيث المعنوي باعتبار البقعة فلا وجه لتكلف العدل تنبيه
قال بعض المتاخرين ما اشتهر من عدم امكان غير العدل في نحو عمر ممنوع بل ثم شئ يمكن
تقديره مع وجود اصل معتبر عليه في الباب وهو لزوم العلمية فان نحو عمر وزفر من الاعلام

على فعل لازم للعلمية لا يجوز تجريده عنها فلذلك لا يثنى ولا يجمع بل يبقى الجاء في عمر كلامهم في
التثنية وجاء في عمر كلهم في الجمع فاحد الفرعيتين للعلمية والاخرى لزومها فمقتضى ذلك ان لا تثنيه
كامر فاذا كان كذلك فالحاجة الى تقدير العدل لا تتمشى وليس بشيء اذ لا يؤثر منع تثنية المعدول مع
جمعه الا عن المازني فقط ويرده قولهم سير العمرين ابن الخطاب وابن عبد العزيز كما صرح به بعضهم
قال في ق والعمران ابو بكر وعمر وعمر بن عبد العزيز فكيف يجعل مثل هذا اصلا مقيسا عليه هكذا
كنت رددت هذا الكلام ثم وقفت في همع الهوامع على ما نصه منع المازني تثنية العلم المعدول
وجمعه جمع سلامة او تكسير وقال الاول جاء في رجلان كلاهما عمر وبعد الكلام عمرو قال ابو حيان ولا
اعلم احدا وافقه على المنع ويرده ما سمع من قول العرب العمران فاذا ثني على سبيل التغليب فمع
اتفاق اللفظ والمعنى اولى انتهى **والتعريف** المعبر عنه في البيتين المتقدمين بلفظ العلم
شرط تاثيره في منع الصرف العلمية اي ان يكون الاسم المعرفة علما شخصيا كما في احمد وجنسيا
كما في اسامة وانما جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير
ووجه اشتراط العلمية ان ما سواها من التعاريف اما ان يستلزم البناء كما في المضمر واسم الاشارة و
اية واما ان يستلزم المنافاة لحكم منع الصرف كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم
كتعريف النداء فانه يزول مع قصد المنادى فمن قال التعريف بالمضمر والموصول والاشارة فلم يحتج الى
واللام والاضافة منافيا لحكم منع الصرف فتعينت العلمية فقد غفل ابو عقيل مع نباهة الفطنة
على فساده قال بعض شراح الحاجبية **الالف والنون** المعبر عنهما في البيتين بزائدتي فعلا
وسميتا بالزائدتين لزيادتهما وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد وتسميان المضارعتين
ايضا لمضارعتهما اي مشابهتهما الفي التانيث في كونهما من حروف زيدتا معا كذا قالوا قال بعضهم هكذا
بنا في تعليلهم ان الممدودة في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف فانقلبت همزة وتاثيرهما في
منع الصرف مشابهتهما الفي التانيث في انهما في بناء يخص المذكر كما ان الفي التانيث في بناء
يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء بدليل سقوط التاء في فعلان وهذه الجهة هذا مذهب
البصريين وهو الحق وذهب الكوفيون الى ان تاثيرهما لكونهما زائدتين قال ابن هشام
ويلزمهم ان يمنعوا صرف عقربان علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زائدتان باعيانهما
سالناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون محيصا عن التعليل بمشابهتهما الفي التانيث
فيرجعون الى ما اعتبره البصريون **تنبيهان الاول** قال بعضهم المراد بالالف والنون اعم من الالف
والنون في الاصل وفي الحال لان اصيلال علما غير منصرف لان اللام فيه بدل من النون وهو
في الاصل مصغر اصلان كعثمان جمع اصيل وهو الوقت من بعد العصر الى المغرب لكنهم لم ينظروا

التعريف

الى الاصل

الى الاصل في التصغير فحكموا بان عميرين في تصغير عمران منصرف وان كان قبل الالف والنون في
في الاصل لتصغير الالف انتهى وفي الدر تشا فحال الفاعوا اصلان مصغر وليس بجمع ولذلك سائغ
تصغير **الثاني** علامة زيادتهما ان يكون قبلهما اكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان وكان
الثاني مضعفا فقيل عتبار ان قدر اصالة التضعيف فزائدتان او زيادته فالنون اصلية
كحسان ان جعلته من الحس فوزنه فعلان فلا ينصرف او من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا
حيان هل هو من الحيوة او من الحين فقال الدماميني في شرح التسهيل سال سيبويه الخليل
في شرح الدماميني سال سيبويه الخليل عن رمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى
يعرف به قال الدماميني اذا كان لا يعلم من اي شيء اشتقاقه حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون
وقال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة الالف والنون فيه حتى ولذا لا ينصرف حملا على الاكثر
لطيفة لو بعض الملوك حيان الرازي فقال الملك احيان منصرف ام لا فقال ان حيا الملك فغير منصرف
وان لم فمنصرف ذكره الطيبي في التبيان **صرفا لعلم كعمران** وعثمان وغطفان قال بعض شراح
الكافية ولا يخفى ان هذا الشرط متحقق في سعدان نبت وبه ان في عطفان وقيا فاعلم امثلة مع انها الزيادة فهي
للزيادة وهي منصرفة فينبغي اشتراط ان لا يكون مع العلم ولا باء النسبة **ويمنع الوصف الغير قابل**
لقطر التاء اي الحاقها به اما لانه لا مؤنث له اصلا كلحيان الكبير اللحية ولانه مؤنث فعلى بفتح الفاء
الالف المقصورة **كسكران** فانه مؤنثه سكرى على لغة الجمهور ونقل عن بني اسد انهم يقولون سكرانة
قال الزبيدي ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردي وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا نحن بها **فعربان**
منصرف لان مؤنثه عربانة وقد جاء في الشعر ممنوعا تشبيها له بباب سكران قال لكانه لا سمع بان
مسلوب **ورحمن ممتنع** من الصرف لانتفاء رحمانة هذا هو المشهور وقيل الالف واللام يمنع صرفه لانه
الذي مؤنثه فعلى فعلى هذا رحمان منصرف لانتفاء رحمى والعلة فيه الان وجود فعلى
ليس مقصودا بنا بل المطر منه انتفاء التاء الذي كل ما يجي منه فعلى لا يجي منه فعلانة في لغتهم
الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء عنه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة
فيصرفون اذن فعلان فعلى هذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا
وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء فقد حصل هذا المقصود في رحمن لا ما سطع
وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري فلم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه بالتاء ولا من
غيره لفظ فعلى فيجب ان يكون غير منصرف انتهى وهذا كله مبني على ان الرحمن صفة كما ذهب اليه الزمخشري
وابن الحاجب وجماعة وقد تقدم في شرح الديباجة ان الاعلم وابن مالك وابن هشام ذهبوا الى انه علم
لا صفة قالوا الا انه اسم انه موضوع بازاء المعنى لا الذات وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافي علميته كعطا
وحسن وصالح وحارث قال ابن هشام واما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن اتصرفه ام لا وقول ابن

الحاجب انه اختلف في وجه اي في صرفه فخارج عن كلام العرب من جهة انه لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال
الا في ضرورة الشعر وقد خرج انهم يعربونه في البسملة بدلا لانه اسم الجلالة لا صفة تنبيه جمع ابنية فعلان
مؤنثاتها على فعلى الا اربع عشرة جاءت مؤنثاتها على فعلانة فتصرف وقد جمع ابن مالك منها اثنتا
عشرة في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا
وصحيانا وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا
وذيل عليه المرادي الباقيين فقال وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا الحبلان بحاء مهملة
وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلي غيظا والدخنان بدال مهملة وخاء اليوم المظلم والسخنان
بسين مهملة وخاء معجمة اليوم الحار والسيفان بسين مهملة وبعد الياء المثناة من تحت فاء الرجل
الطويل كانه من السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة ومثناة تحتية الرجل الذي ياكل في الضحى
كذا في القاموس وقال بعضهم هو اليوم الذي لا غيم فيه وضبطه اخرى بالصاد المهملة والصحيان بصاد
وحاء مهملتين البعير اليابس الظهر والعلان بعين مهملة وتشديد اللام الرجل الكثير النسيان
وقيل الحقير والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمصان بميم وصاد مهملة اللئيم و
الموتان البليد الميت القلب والندمان النادم في الشراب والنصران واحد النصارى والخمصان
بفتح الخاء المعجمة وبعد الميم صاد مهملة الضامر البطن وهي لغة في خمصان بضم الخا ولهذا قال على
لغة والاليان الكبير الالية فهذه كلها مصروفة لما مر و التركيب المعبر عنه في البيتين لضرورة
الوزن بالتركيب المزجي وهو جعل اسمين اسما واحدا متنزلا ثانيهما منزلة هاء التانيث وخرج
به الاضافي كامرئ القيس والاسنادي كتأبط شرا لما ان الاضافي يجعل غير المنصرف منصرفا فلا
تلايم منع الصرف والاسنادي يلزم بناء المركب المشهور او كونه واسطة لا معرب ولا مبني كما حكي عن جماعة فقيل
لا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف ورد بانه لا فايدة للحكم بمنع الصرف مع عدم ظهور اثره
والاصل في الاسم الصرف بمنع صرفه للعلم كبعلبك وحضرموت ومعديكرب ويستثنى نحو سيبويه
فانه مبني فلا اثر للتركيب المزجي فيه في منع الصرف وانما لم يحترز عنه اكتفاء بالعلم بحاله كما ذكر في
المركب من المبنيات وقد تقدم الكلام عليه وان الجرمي اجاز فيه اجراءه مجرى بعلبك فيطلب ثم و وزن — وزن الفعل
الفعل وهو الذي يكون للفعل سواء توجهت نسبته الى الفعل اولا وتساوت نسبته اليه ونسبته الى
الاسم بدليل اطلاقهم له على الوزن المشترك وما قيل من ان وزن الفعل عند النحاة ما يختص بالفعل
او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم والفعل على السوية لما صح ان يضاف الى الفعل فيقال له وزن الفعل
فليس بشيء اذ قد يكون الوزن غالبا في الفعل اتفاقا وهو المؤنث كما علمت فانه في الافعال اغلب
ولو سميت بخاتم لا ينصرف اتفاقا هكذا يستفاد من كلامهم بعضهم فتامل شرطه المختص
بالفعل يكون مختصا به بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا عن الفعل ولا ينافي اختصاصه

بالفعل

بالفعل لعدم وجوده فيه خرج بطريق النقل والعلمية واما وجوده في الاسم العجمي فلا حكم له لانه كالعدم اذ لا كلام العرب
او تصديره اي وزن الفعل بواحدة من زوايد اي زوايد الفعل وهي حروف نايت تستحق الفرعية
فان هذه الزوايد في الفعل تدل على معنى بخلافها في الاسم نحو احمد فان الهمزة فيه لا يدل على معنى وفي
موازنه من الفعل نحو اذهب مضارع ذهبت تدل على المتكلم والدال الاصل لعدم الدال ويمنع اي وزن
الفعل صرف العلم كشمر فان فعل بتضعيف العين مختص بالفعل وهو علم لفرس جد جميل
بن عبدالله بن معمر الشاعر كذا في ق ومن قال انه علم الفرس الحجاج فقد خطا والشاعر المذكور
هو القائل ابوك حباب سارق الضيف برده وجدي يا حجاج فارس شمرا وهو منقول عن
معنى تجاوز او مختال او موضوع ضرب علما بالبناء للمفعول اذ هو بالبناء للفاعل غير مختص في الفعل
فيمنع الصرف خلافا لعيسى بن عمر والفل وكذا بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم وسلم لبيت المقدس
فهما من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا ينقضان في الاختصاص و يمنع الوصف غير القابل
للتاء اما لانه لا مونث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة محركة وهو طرف الذكر ولان مؤنثه فعلا
بالالف الممدودة او فعلى بضم الفاء والالف المقصورة كاحمر وافضل فان مؤنثيهما حمراء وفضلى
انما اشترط عدم قبوله للتا ليتقوى شبهه بالفعل من حيث هو لا يقبلها فينتهض للسببية فيعمل وهو
الجمل القوي على العمل والسير منصرف لوجود يعملة لناقة كذلك قال بعضهم وانما يصح التمثيل به على تقدير
لو كان وصفا وهو ممنوع لانه لم يستعمل يعمل في كلام العرب بمعنى القوي على العمل والسير مطلقا وانما
هو بمعنى الجمل القوي عليهما وفي ق هما اسمان اذ لا يقال جمل يعمل وناقة يعملة ونصه اليعملة
الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة والجمل يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان انتهى وعلى هذا فالتمثيل
بارمل لوجود ارملة اولى تنبيهان الاول يشترط في وزن الفعل ايضا ان يكون لازما باقيا على
حاله غير مخالف لطريقة الفعل فبالاول خرج نحو امرد وابنم علمين فانهما على لغة الاتباع في
الرفع نظيرا اكتب وفي النصب نظيرا اذهب وفي الجر نظيرا اضرب فلم يبقيا على حالة واحدة فهما
وان لم يخرجا بذلك عن وزن الفعل مخالفان له في الاستعمال اذ الفعل لا اتباع فيه فلم يعتبر
فيهما الموازنة ولم يمنعا الا الصرف وبقولنا باقيا على حاله خرج نحو رد وقيل وبيع فان
اصلها فعل بضم الفا وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال
بالنقل والقلب في قيل وبالنقل في بيع وصار رد بمنزلة قفل بضم القاف وسكون الفا
وقيل وبيع بمنزلة ديك بكسر الدال وسكون اليا اخو الحروف والكاف فهو حينئذ منصرف وبقولنا
غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بضم البا الموحدة جمع لب على الاصح فانه باين الفعل بالفك
فينصرف قاله ابو الحسن الاخفش وخولف لانه بعد الفك موازن للفعل واصل الموازنة موجودة
وهو الصحيح الثاني مدار وزن الفعل المصدر بواحدة من زوايده على وجودها فلو تغيرت صورة

مع وجودها او وجود بدلها الذى لا يلزم ابدالها بل لم يقدح فى وزن الفعل فالاول كاحمر والثانى
كهراق وهرقت فان الهاء وان كانت ليست من زوائد الفعل الا انها مبدلة من الهمزة ابدا
لا غير لازم فلم ينف لان الاكثر فى الاستعمال اراق واراق والصفة وقيل الوصف ايضا وهو
والصفة
كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها تمنع صرف الاسم الموازن للفعل كا
مرانقا بشرط كونها الاصل فيه اى بحسب الوضع احترازا عن نحو ارنب بمعنى ذليل لانه وضع
للحيوان المعروف فلا اثر لما طرأ عليه من الوصفية كما لا اثر لما طرأ من الاسمية فادهم للقيد
من الحديد واسود للحية السوداء وارقم للحية التى فيها نقط سود وبيض وربما اعتد بعضهم
باسميتهما فصرفهما واما اجدل للصقر واخيل لطائر ذى خيلان وافعى للحية فانها اسماء فى
الاصل والحال فلهذا صرفت فى لغة الاكثر وبعضهم منع صرفها للمح معنى الصفة وهى القوة فى
اجدل والتلون فى اخيل والايذاء فى الافعى لكن المنع فى افعى ابعد منه فى الاخيل لان الاخيل
من المخيول وهى الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما الافعى فلم يكن المنع فيه اقوى لعدم
مادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق وجرت مجراه على
هذه اللغة قاله البدر بن مالك وعدم قبول التاء لما مر واعلم ان على المص فى هذا الكلام
انتقادا وذلك ان قوله يمنع صرف الموازن للفعل تكرار لفظا بل يحتمل لما علم قبله من ان وزن
الفعل يمنع الصرف مع الوصف بل هو موهم لكون هذه الصفة غير ذلك الوصف وبطلانه ظاهر فان
اراد بذكر ذلك بيان الشرطين المذكورين فلا اختصاص لوزن الفعل بهما بل يشترطان ايضا فى
منع الوصف لكل من بالالف والنون المزيدتين اما عدم قبول التاء فقد مر اشتراطه فى كلامه صريحا
اما اشتراط اصلية الصفة فقد صرح به غير واحد للاحتراز عن نحو صفوان بمعنى قاس لانه وضع
للحجر الاملس فلا اثر لما طرأ عليه من الوصفية فلو قال والصفة شرطها ان تكون فى الاصل كما قال ابن
الحاجب لسلم من ذلك واما اشتراط عدم قبول التاء فقد علم سابقا فى كل من الوصفين فادهم فنحو
مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين احدهما عدم اصلية الوصف فيه لانه وضع اسما للعدد
فلم يلتفت لما طرأ عليه من الوصفية والثانى قبوله للتاء فى نحو مررت برجال اربعة وشبه
ما كان ذا احد سببيه العلمية اذا نكر صرف فتزول العلمية ويبقى السبب الثانى غير مؤثر وهو
اما التانيث غير مؤثر وهو اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او
الف الالحاق المقصورة نحو رب فاطمة وعمران وعمر واحمد وابراهيم ومعدى كرب وارطى
لقيتهم ويستثنى من ذلك ما كان نحو قبل العلمية صفة كاحمر وسكران اذا كانا علمين فنكرا
فسيبويه يبقيه غير منصرف وخالفه الاخفش ولا فقا لسيبويه بناء على ان الصفة
اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت

الصفة

الصفة ثم رجع الاخفش عن مخالفته سيبويه فوافقه فى كتابه الاوسط قال ابن مالك فى
شرح الكافية واكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه
انتهى والتصغير المزيل لاحد السببين مخل بمنع الصرف كحميد وعمير فى تصغير احمد وعمر
فينصرفان لزوال الوزن والعدل اما زوال الوزن فواضح واما زوال العدل فقال ابن هشام
فى حواشى التسهيل انه تخوف قد حكموا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما
ثبت اذا لم يكن معتادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى قال الازهرى وجوابه ان ذلك فى العدل
التحقيقى اما العدل التقديرى فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف
فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وجميع الباب اى باب ما لا ينصرف يكسر اى يجر بالكسرة
وجوبا على اصله مع اللام معرفة كانت نحو مررت بالمساجد او موصولة كالاعمى والاصم
او زائدة كقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا وبمثلها ام فى لغة طى كما ذكره ابن مالك
فى التسهيل وغيره والاضافة اى اضافته الى غيره نحو مررت باحمدكم ومساجدنا و
الضرورة اى ما يضطر اليه الشاعر كقوله اذا ما غزا فى الجيش حلق فوقهم عصائب طير
تهتدى بعصائب والقوافى مجرورة فانما قال يكسر ولم يقل ينصرف لان المسئلة
خلافية فبين ما هو المتفق عليه واعرض عن بيان الخلاف لانه خلاف لا يثمر وهو على
ثلثة اقوال مرجحها فى الحق ثلة الباب والثالث وهو التحقيق انه ان زالت احدى علتيه بالال
او الاضافة كما فى العلم فمنصرف وان بقيت العلتان كما فى احمر بقى على منع صرفه هذا بالنسبة
الى الاضافة ودخول اللام واما بالنسبة الى الضرورة فقيل ينصرف وهو المشهور لان
الضرورة تجوز رد الشئ الى اصله واصل الاسماء الصرف وقيل بل هو باق على منع صرفه
لوجود العلتين وانما جعل كالمنصرف فى الصورة باعتبار ادخال الكسرة عليه والتنوين
كما هنا تنبيهات الاول قد ينون غير المنصرف للضرورة والتناسب والضرورة قد
تكون موجبة للتنوين وقد تكون غير موجبة له فالاول كقوله ويوم دخلت الخدر
خدر عنيزة اذ لا محيص فيه عن التنوين لانه لا يستقيم الوزن الا به والثانى كقوله اعد
ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع اذ لو بقى نعمان هنا على منع صرفه
لم يختل الوزن الا انه يكون فيه الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم فدعت الضرورة
الى تنوينه لتحصيل امر مستحسن قال الدمامينى فى المنهل قال بعضهم والكف ليس قبيحا فى الطويل بل
متفق عليه فقد ذهب الاخفش الى انه احسن من القبض انتهى واما التناسب فالمراد به تناسب كلمة
مع مصروفه اما بوزن كساء وبناء او قرينة منه كسلاسل واغلالا او لا ولكن تعددت
الالفاظ المصروفة واقترنت اقترانا متناسبا منها كودا ولا سواعا ولا يغوثا ويعوق ونسرا

او اواخر الفواصل في الاسجاع كقواريرا الثالث قال جماعة منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل وابن عصفور
والرضي في شرح الكافية وابن هشام في الجامع الصغير لا ينون ما فيه الالف المقصورة لعدم
الضرورة لان التنوين حرف ساكن كالالف ولذا يحذف ساكن ويبقى بدله فلا ويبطل هذا انما
يتم لو كان الساكنان متساويين وليس كذلك فان الالف لا تقبل الحركة والنون الساكنة تقبلها وقد تدعو
الضرورة الى نقل حركة متأخرة الى ساكن متقدم لاستيفاء الوزن الابية فتحذف الالف ويؤتى بالتنوين
لسانا النقل كما قال الشاعر علقتها عيني وانا ستغضبها نقرت * وبلغني بالقيا له اعراضا
قال السيوطي في شرح الالفية اذا اضطر الى تنوين مجرور بالفتحة فهل ينون بالنصب او الجر صحح الرضي
الثاني وقيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد انتهى قلت والظاهر انه لم يرد بتنوينه بالنصب سماع ولا
القياس لا يجدي **الرابع** قال الاخفش صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك
انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنت على ذلك السنتهم فصار
الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال
الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكر غيرهما ذلك اذ ليس بمشهور عن
احد في الاختيار نحو جاء زيد احمد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه وعدم جواز
صرف افعل منك في الضرورة مذهب الكوفيين قالوا لان من مع مجرورها كالمضاف اليه فلا ينون ما
هو كالمضاف والاتصال الجواز لان الكلام في الضرورة وبين المضاف وما هو كالمضاف فرق قال الرضي
ذهب الكوفيون والاخفش وجماعة الى جواز منع صرف المنصرف للضرورة كما جاز العكس لها واختاره
ابن مالك وابو حيان كقوله طلب الازارق بالكتائب اذ هوت * بشبيب غائلة النفوس غدور و
اباه سائر البصريين واجازه ثعلب في الكلام مطلقا وفصل بعضهم بين ما فيه العلمية وغيره فجاز
معها لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها وفي يديه انه لم يسمع الا في العلم **فائدة** قال ابن جني في الخصائص
سألت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب او لا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا
على منثورهم فكذلك يجوز لنا ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما
حظرته عليهم حظرته علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا
وما كان من اقبحها عندهم فليكن من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك انتهى وهنا انقضى كلام
المصرح على ما يتعلق بالاسماء وشرع في الكلام على ما يتعلق بالافعال فقال **الحديقة
الثالثة فيما يتعلق بالافعال** مما لم يسبق له ذكر اذ قدمنا في الحديقة الاولى بيان حد الفعل وعلاماته
وتقسيمه واحكام اقسامه من الاعراب والبناء والكلام الان فيما عدا ذلك **يختص المضارع** من بين
اقسام الفعل **بالاعراب** وذلك لمشابهته الاسم فيما مر **فيرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم** هذا
احد الاقوال فيه وهو قول الفراء وحذاق الكوفيين واورد عليه ان التجرد امر عدمي والرفع وجودي والعدم

لا يكون

ما يتعلق بالافعال

لا يكون علة للامر الوجودي ورد بمنع كونه عدميا بل هو الاتيان بالمضارع على اول احواله وهذا الذي يعتمد
ولو سلم فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه هنا علامة لا مؤثر كما في المبتدا وذهب الكسائي
الى ان رافعه حرف المضارعة وثعلب الى انه مضارعته للاسم والبصريون الى انه وقوعه موقع
الاسم قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو ان ولم ولما امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ واقعا
موقع الاسم قال ابن هشام والصحيح الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين حيث يقولون مرفوع
لتجرده عن الناصب والجازم قال ويفسد قول الكسائي ان جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة
انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين
ان يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعد هلا يقوم لان الاسم لا يقع
بعد حرف التحضيض وانما يرجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لقوته اذ هو
لفظي وعامل الرفع معنوي انتهى وهو خلاف لا ثمرة له اذ لا ينشأ عنه حكم نطقي **وينتصب** بحرف
من **اربعة احرف** على الاصح احدها **لن** وبدأ بها لانها متمحضة للنصب نحو لن نبرح عليه عاكفين
وهي حرف بالاجماع بسيطة على الصحيح الاصل عند سيبويه والجمهور وادعى الفراء ان اصلها
لا النافية فابدلت الالف نونا وجهته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا ورده
ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا وان المعروف انما هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا
وليكونا وزعم الخليل والكسائي ان اصلها لا ان الناصب فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة
الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه والاصل ويل امه والالف لالتقاء الساكنين مع النون
وجعلتا وركب لفظهما منهما وان معناها من النفي والتخليص للاستقبال لحاصل فيهما وقد
جاءت على الاصل في الضرورة كقوله يرجي المرء ما ان لا يلاقي * ويعرض دون ادناه الخطوب
اي ما لن تلاقي ورده سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب فامتناع نحو
زيدا يعجبني ان تضرب قال الرضي وللخليل ان يقول لا امنع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن
مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف ثم هي لنفي والنفي بها ابلغ من النفي بلا فهي **لتاكيد
نفي الفعل المستقبل** وفاقا للزمخشري في كشافه ومفصله ووافقه ابن الخباز في شرح الايجاز
فقال ان لن لنفي المضارع على جهة التاكيد ووافقه الرضي وصاحب التبيان ايضا بل قال بعضهم
ان منعه مكابرة فهي لنفي سيفعل ولا لنفي يفعل كلم لفعل ولما لقد فعل وادعى الزمخشري في انموذجه ايضا
انها لتابيد النفي كقوله لن يخلقوا ذبابا ولن يخلف الله وعده قال ابن مالك والحامل له على ذلك
اعتقاده في لن تراني انه سبحانه لا يرى ورده غيره بانها لو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم
في فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه وهو ضعيف اذ
للقائل بالتابيد ان يجيب عن الاول بان قولنا بذلك عند اطلاق منفيها وخلو المقام عن قيد

لن

وعن الثاني بان ذكر الابد ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان ابدا للايراد فلن لنفي
الاسم لا لايراد فلن حرف كما تقرر في غير هذا الموضع ولان التابيد نفس معنى ابدا وجزء معنى لن
وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن ولو سلم فلا فايدة وهو دفع ما يتوهم من ان
لن لمجرد النفي بناء على استبعاد تمني الموت منهم على جهة التابيد قال التقي الشمني في شرح المغني
ومذهب سيبويه والجمهور انها لنفي المستقبل اعم من ان يكون محددا كما في فلن نبرح عليه عاكفين حتى
يرجع الينا موسى كما في فلن تغني عنك من الله شيئا قال المعصم وانكارهم اقتضاءها التابيد مناقض
لقولهم هذا كما لا يخفى **تنبيهان الاول** ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى ان الفعل قد يخرج بعد
لن الى الدعاء كما الدعاء بعد لا وانكره الجمهور وقال ابو حيان بعدها كما الله بعد سابرح ومن النفي
غير لا واختار الاول ابن هشام في المغني قال في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خا
خالدا خلود الجبال وأما قوله رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل منه وقيل ليس منه لان
فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الى الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب
استعمل اشهى وتيده وقوله ثم لا زلت لكم خالدا **الثاني** ما اسلفته من ملازمته للنصب هو المشهور و
زعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله لن يخب الان من رجائك
من حرك من دون بابك الحلقه قال ابن هشام والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة
وسكت عن الثاني لان الرواية فيه بكسر اللام كما صرح به في موضع اخر من المغني وهذا البيت من جملة
ابيات لها حكاية لطيفة لا باس بايرادها هنا وهي ما رواه الحسن بن اسمعيل عن سليمن بن حكاية لطيفة
موسى عن جعفر بن محمد عليه السلام قال بلغني ان اعرابيا دخل المدينة فبينما هو يجول في ازقتها اذ
مر بباب الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام فلما عرفه انشا يقول لن يخب الان من رجائك
من حرك من دون بابك الحلقه انت جواد وانت معتمد ابوك قد كان قاتل الفسقه لولا الذي
كان في اوائلكم كانت علينا الجحيم منطبقه فسمعه الحسين عليه السلام وهو يصلي فاوجز في صلوته ثم خرج
فاذا هو باعرابي فاستال فقال رويدا يا اعرابي ثم نادى يا قنبر ما معك من النفقة فقال
الف درهم قال فات بها فقد جاء من هو احق بها منا ثم اخذها من قنبر وصيرها في اصرى بردتين
كانتا عليه ثم دفعها للاعرابي من داخل الباب وقال خذها فاني اليك معتذر واعلم باني عليك
ذو شفقه لو كان في سيرنا الغداة عصى كانت سمانا عليك مندفقه لكن ريب الزمان
ذو غير والكف منا قليل النفقه فاخذها الاعرابي وقال مطهرون نقيات ثيابهم تجري
الصلوة عليهم اينما ذكروا فانتم انتم الاعلون ان لكم ام الكتاب وما جاءت به السور من لم يكن علويا
حين تنسبه فما يكون له في الناس مفتخر قال البطليوسي وحكى اللحياني بان قد ذكر اللحياني
ان ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم وسكون اللغويين لام الحلقه

ونقصها

ونقصها الاعرابي قال ابن جني يقال الحلقة حديد وحلقة من الناس بالسكون والجمع حلق بفتح اللام وحكى
عن يونس حلقة وحلق بفتح اللام فيهما وقال ابو عمرو الشيباني ليس في كلامهم حلقة بفتح اللام الا في جمع حالق
الثالث كي وهي بالجر مع عدلين لمشاركتها لها في العمل من غير شرط نحو اسلمت كي ادخل الجنة **ومعناها**
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها ومع الموارد السببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها بحسب
الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن ويقال لها التعليلية والقول بانها هي الناصبة كان
دائما كما اختاره المصنف تبعا لابن الحاجب هو مذهب الكوفيين وجمهور البصريين على انها على
قسمين مصدرية ناصبة بمنزلة ان معنى وعملا وتعليلية جارة بمنزلة لام التعليل معنى وعملا
والنصب بعدها بان مضمرة غير جائزة الاظهار وقال ابن مالك في شرح الكافية والذي الجا الى القول
بذلك قول العرب في السؤال عن العلة كيمه كما يقولون لمه فتوافقتا وبينها وبين اللام في المعنى فثبت
بذلك انها حرف جر مرادف للام وثبت بدخول اللام عليها في نحو قوله لكيلا يكون على المؤمنين حرج
انها مصدرية لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر الا ان يكون مصدريا فلزم من ذلك جعل كي على
ضربين اسمى قالوا ويتعين المصدرية ان سبقها اللام كما في الاية والتعليلية ان تاخرت عنها اللام
او ان فالاول كقوله لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس والثاني كقوله فقالت اكل الناس
اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا ويجوز الامران في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت
قبلها اللام فهي مصدرية والا فهي تعليلية والاول اولى لكثرة ظهور اللام معها نحو لكيلا تاسوا وفي نحو
قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فان هنا يحتمل ان يكون مصدرية
لدخول اللام عليها ويحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان عنها فان كانت مصدرية كانت ان توكيدا
لها لمعنى المسبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لمعنى التعليل وكونها تعليلية اولى لان توكيد الجار
بالجار اسهل من توكيد الحرف المصدري بمثله قال ابن هشام في حواشي التسهيل واجاب الكوفيين
عن كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر والاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما
الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب
وكل ذلك لم يثبت قاله في المغني وفيه عدم ثبوت ماذا عن الصدر بحيث تقدم الكلام عليه واجابوا
عن نحو كيما ان تغر بان ان زايدة او بدل من كي وعن نحو لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وقد ذهب
الاخفش الى انها جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مقدرة ويرده نحو لكيلا تاسوا
فان زعم انها تاكيد للام بلي الملاء بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس لا يخرج عن الشاذ
تنبيه اثبت الكوفيون من حروف النصب كما بمعنى كيما ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله
وطرفك اما جئتنا فاصرفنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر وانكر ذلك البصريون وتاولوا
ما ورد على ان الاصل كيما فحذفت الياء ضرورة او الكاف الجارة كفت بما وحذفت النون من

في الخارج سببا لما بعدها او المعنى سببية
ما بعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعد
باعتبار تصوره سببا لما قبلها
او المعنى سببية م

من الفعل نحو ورة قاله في الهمع و الثالث ان ويقال فيها عن بابدال الهمزة عينا وهي حرف مصدري
نسبة الى المصدر لانه يؤول مع صلته به كما تقدم نحو ان تصوموا خير لكم وهي ام الباب قال ابو حيان بدليل
الاتفاق عليها والاختلاف في لن واذن وكي وعن الخليل انه لا ناصب سواها وبعضهم يهملها حملا على
ما المصدرية كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم وكقوله ان تقران على اسماء ويحكما
مني السلام وان لا تخبرا احدا قال ابن الحاجب وذلك كما اعملت ما المصدرية حملا عليها فيما روى
عنه عليه السلام كما تكونوا يولى عليكم قال ابن هشام والمعروف في الرواية كما تكونون وقال ابو حيان لا
يحفظ ان غير ناصبة الا في القراءة المذكورة وفي البيت المذكور وما هذا سبيله لا يبنى عليه قاعدة
وصرح بشذوذه ابن مالك في الكافية حيث قال وشذ رفع بعد ان حيث استحق نصبا بها فاعرف
شذوذه وتق على ان القول بان ان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وقال الكوفيون انها
انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الجري والقياس فصله منها بقد او احدى
اخواتها وان التي بعد العلم الخالص سواء دل عليه بمادة ع ل م ام لا غير ناصبة لانها ليست
المصدرية بل هي المخففة من الثقيلة فيعمل عليها لان ان الناصبة علم الاستقبال فما بعدها
غير معلوم التحقق فلا يقع بعد العلم بخلاف المخففة لانها للتحقيق فتناسب العلم وتقييد العلم
بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب
لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن
كقراءة بعضهم افلا يرون الا يرجع بالنصب قولنا سواء دل عليه بمادة ع ل م ام لا نعمم لنحو قوله
علم ان سيكون منكم مرضى وقوله افلا يرون ان لا يرجع ومثل ذلك كل ما يؤدي معناه كالتبيين
والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايحاء ونحو ذلك وفي ان التي بعد الظن وجهان
اهمالها بناء على تاويله بالعلم واعمالها اجراء له على اصله وهو الارجح عقلا ونقلا لان التاويل
خلاف الاصل والاكثر في لسان العرب النصب بعده ولهذا اجمع القراء عليه في احسب الناس ان يتركوا
واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فتنة فقرا غير ابي عمرو وحمزة والكسائي بالنصب والثلاثة
بالرفع قال ابو حيان ولم يحفظ في الواقعة بعد الشك الا النصب واجاز سيبويه والاخفش بعد الخوف
مجراها بعد العلم لتيقن الخوف نحو خفت ان لا يفعل وخشيت ان يقوم ومنه قوله اخاف اذا
ما مت ان لا اذوقها ومنع ذلك الفرا وتردد المبرد وتابعه ابن ... ويأتي الكلام عليهما في
حديقة الخامسة ان شاء الله تعالى تنبيه جوز بعض الكوفيين الجزم بان وانكره الجمهور
قال الرؤاسي من الكوفيين الجزم فصحاء العرب ينصبون بان واخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون
بها ودونهم قوم يجزمون بها وانشد على الجزم احاذر ان تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا
علي كما هيا وحكاه من البصريين ابو عبيدة واللحياني وقال انها لغة بني صباح قاله في الهمع

ابن

ابن هشام وفي كونها في البيت جازمة لا نعطف المنصوب عليها يدل على انه سكن للضرورة
لا مجزوم انتهى وانشد غيره على ذلك قول امرئ القيس اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا
تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب الرابع اذن وقد يحذفون الهمزة فيقولون ذن ولحيها
لطول الكلام عليها قال الجمهور هي حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل في اذن
اكرمك اذا جئتني اكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين واضمرت ان وعلى الاول
في الصحيح انها بسيط لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة
بعدها خلافا للزجاج والفارسي والرضي وهو احد قولي الخليل وهو المشهور عنه وحكى سيبويه
عنه سماعا الاول وهي للجواب والجزاء قال الدماميني المراد بكونها للجواب ان تقع في كلام مجابا
به كلام اخر ملفوظ او مقدر سواء وقعت في صدره او حشوه او اخره ولا تقع في كلام مقتضب
ابتدا ليس جوابا عن شيء فباعتبار ملابستها الجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد
بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام التي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر وقال في المفصل
اذن جواب وجزاء يقول الرجل انا اتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به و
صيرت اكرامك جزاء له على اتيانه انتهى وكونها للجواب والجزاء هو نص سيبويه واختلف فيه
فحمله قوم منهم الشلوبين على ظاهره وقال انها لهما في كل موضع وتكلف تخريج ما يخفى من ذلك
وذهب الفارسي الى انها قد ترد لهما وهو الاكثر وقد تتمحض للجواب وحده نحو ان يقول لك احبك
فتقول اذن اظنك صادقا فلا تصور هنا الجزاء قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في المستقبل
او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وانما تنصب اي المضارع بثلاثة شروط احدها ان
تكون مصدرة في اول الجواب لانها حينئذ في اشرف محالها فان وقعت حشوا بان كان ما بعدها من تمام
ما قبلها لم تنصب وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن
اكرمك واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا فضرورة او الخبر محذوف اي اني
لا استطيع ذلك ثم استؤنف ما بعده او الخبر مجموع اني اذن اهلك لا اهلك قاله ابن هشام
وفيه نظر اذ مقتضاه جواز نحو قولك زيد اذن يقوم بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع
من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم يأباه انتهى الثاني ان يكون جوابا للشرط قبلها نحو ان
تاتني اذن اكرمك الثالث ان تكون جوابا لقسم قبلها نحو والله اذن لا اخرج وقوله لئن عاد لي
عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها التقدير والله لئن عاد وجواب الشرط
محذوف الشرط الثاني ان تكون مباشرة للمضارع غير منفصلة عنه فلو انفصلت عنه
لم تنصب لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها نحو اذن زيد يكرمك الثالث ان يكون
الفعل المضارع مقصودا به الاستقبال فلو قصد به الحال لم تنصب نحو قولك اذن تصدق

لمن قال انا اجيك قياسا على سائر النواصب لم يعمل الا في المستقبل لان فعل الحال لا يتحقق في
الوجود كالاسما فلا تعمل فيه عوامل الافعال فاذا استوفت اذن هذه الشروط نصبت المضارع وجوبا
في الاشهر نحو قولك اذن اكرمك بالنصب لمن قال لك انا اتيك والغاؤها مع ذلك لغة لبعض
العرب حكاها عيسى ابن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين
فلم يجز احد الرفع بعدها قال ابو حيان وهي رواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ
الا انها لغة نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما واخذهما بالشاذ والقليل
قاله في الهمع وقال في التصريح الغاؤها هو القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثر حملا
على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت
ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع انتهى ويجوز الفصل بينها
وبين المضارع بالقسم ولا يقدح في نصبها له كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من
قبل المشيب وانما اغتفر الفصل به لانه انما يجي به للتاكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع النصب
في قوله ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها واجاز ابن هشام في المغني والشذور الفصل
بلا النافية نحو اذن لا اهينك لان النافي كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل واجاز ابن عصفور
والابدي وغيرهما الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالندا والدعا والرضي باحد الثلاثة
والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم والارجح عند الكسائي النصب وعند
هشام الرفع وفي المضارع بعد اذن التالية للواو والفاء الوجهان الرفع والنصب باعتبارين فالرفع
باعتبار كون العاطف عن تمام ما قبله بسبب ربط بعض الكلام ببعض والنصب
باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن ليس من تمام ما قبلها والرفع
اجود والكثير في لسان العرب قال تعالى واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ
شاذا بالنصب فيهما قال ابن هشام في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذا احسن اليك
فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع
والنصب لتقدم العاطف فقط وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف ولان المعطوف على الاول
اول ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت وعلى الاسمية فالمذهبان
تنبيهات الاول انما اقتصر اكثر النحويين كالمصنف على ذكر الواو والفاء من حروف العطف لانهم
لم يعثروا على وقوع اذن بعد غيرهما صرح به ابن مالك في العمدة وشرحها ومن اطلق العاطف فهو متساهل
الثاني قال بعضهم ههنا صورة اخرى لم يذكرها ابن مالك في شيء من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا
لا يمتنع النصب في بدل باذن بعد قول حكيت به نحو قيل القائل ازورك اذن اكرمك الثالث اختلف
فاذا في حالة الوقف عليها فقيل تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب قال ابن هشام وهو الصحيح وقيل

توقف

توقف بالنون لانها كنون من وان نقل عن المازني والمبرد ويبتنى على هذا الخلاف الخلاف في
كتابتها فجزم ابن مالك في التسهيل بانها تكتب بالالف وفاقا للوقف عليها وهو قول
الجمهور وعن المبرد تكتب بالنون وبالغ في الانكار على من يكتبها بالالف قال ابو حيان ووجد بخط
الشيخ بهاء الدين ابن النحاس ما نصه وجدت بخط غالي بن عثمن بن جني حكى ابو جعفر النحاس
قال سمعت علي بن سليمن يقول سمعت ابا العباس محمد بن يزيد يقول اشتهي ان اكوي يد من
يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين في الحرف انتهى قال في الهمع وممن جوز
كتابتها بالنون ابن خلف في شرح الهادي لشيخه محمد بن مسعود ايضا فقال الصحيح كتابتها
بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية لئلا يقع الالتباس قال ابو حيان ولان الوقف عليها بالنون
وفصل الفرا فقال ان اعملتها فاكتبها بالالف وان الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية
وان اعملتها فالعمل يميزها عنها وقال ابن هشام في حاشية التسهيل بعد حكايته لما نقل عن المبرد
ما نصه والحق ان كتابتها بالالف وان الوقف عليها بالالف وكذا رسمت في المصحف وقول المبرد مردود
بوقف الجميع بالالف على حسب الوقف ويخشى عليه من ما قاله ولا يعذب بالنار الا خالقها انتهى
تكميل لنواصب المضارع بان مضمرة جوازا اي اضمارا جائزا في موضعين احدهما بعد الحروف العاطفة
له على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهذه الحروف هي الواو والفاء واو وثم اذ لم يسمع في غيرها فنحو
بعد الواو نحو قول ميسون ابنة بحدل بالحاء المهملة وهي زوج معاوية للبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف بنصب تقر بان مضمرة جوازا بعد الواو وان والفعل في تاويل مصدر مرفوع
بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني والواقع في نسخ هذا المتن للبس عباءة باللام
وهو تحريف والصواب ولبس بالواو العاطفة على قوله قبله لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من
قصر منيف وبعد الفا نحو قوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب بنصب
فارضيه بان مضمرة جوازا بعد الفاء لعطفه على توقع وبعد او نحو قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا
وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا بنصب يرسل في قراءة نافع بان مضمرة لعطفه على وحيا وبعد
ثم نحو قوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر بنصب اعقله بان مضمرة جوازا
بعد ثم لعطفه على قتلي وسليكا بالتصغير اسم رجل قال ابن هشام كانت العرب اذا عافت البقر عن
ورود الماء عمدوا الى الثور فضربوه فترد البقر حينئذ لا تمتنع منه فرقا من الضرب ان يصيبها وانما امتنعوا
من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور انتهى وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو الما
فيصد البقر عن الشرب فيضربه صاحب البقر لتخلص عن الماء فتشرب والمناسب التشبيه الاول
لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره وايضا فلو كان المراد بالثور الطحلب لم يكن لذكر البقر
خصوصية بل الابل وغيرها في ذلك سواء فتامل وخرج بقوله على اسم صريح نحو الطاير فيغضب

زيد الزيات فلا ينصب الفعل لأن الاسم المعطوف عليه مؤول بالفعل لوقوعه صلة لال أي الذي يطير
الثالث **بعد لام كي** وهي لام السببية وإنما أضيف إلى كي لأنها بمعناها وذلك **إذا لم يقترن** الفعل
بعدها **بلا** النافية والزائدة **نحو وأسلمت لأدخل الجنة** فينصب الفعل بأن مقدرة بعد اللام فلو
اقترن الفعل بلا سواء كانت نافية نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة أو زائدة نحو لئلا يعلم أهل
الكتاب لم يجز إضمارها لئلا يحصل الثقل بلقاء المثلين **شبيهها الأول** قال ابن هشام في شرح
الشذور وغيره تبعهم أنه يجوز أيضا بعد لام العاقبة وهي التي يكون بعدها نقيض المقتضي ما قبلها نحو
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فإن التقاطهم له إنما كان لرأفتهم عليه ولما ألقى الله
عليه من المحبة فلا يراه أحد إلا أحبه فقصدوا أن يصير قرة عين لهم فصارت عاقبة الأمر أنه كان
لهم عدوا وحزنا وبعد اللام الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعد نحو يريد الله ليبين لكم انتهى ولا
يرد شيء منهما على قضية كلام المص لأن التحقيق أن كلا منهما داخل في لام التعليل أما لام العاقبة فقد
مر أن البصريين ينكرونها قال الزمخشري والتحقيق أنها لام العلة والتعليل فيها على طريق
المجاز دون الحقيقة وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني
غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله فاللام
مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد انتهى فتكون استعارة تبعية و
تحقيقها هنا أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل
في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أعني ترتب العلة الغائية عليه فجرت الاستعارة أولا في
العلية والغرضية وثانيا بتبعيتهما في اللام فصار حكم اللام حكم الأسد حيث استعيرت لما يشبه
العلة وصار معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرور كما ذكره صاحب التلخيص لدلالة ما سبق
في المختصر وأما اللام الزائدة فقال الإمام قاسم ذهب المحققون إلى أن اللام في نحو يريد الله ليبين
لكم لام كي وعلم في ذلك قولان أحدهما أن الفعل محذوف واللام للتعليل والمعنى يريد الله ذلك
ليبين والثاني ما حكي عن سيبويه وأصحابنا أن الفعل مقدر بالمصدر أي إرادة الله ليبين [illegible]
من ذلك مبتدأ وخبر فإن قلت ما حقيقة هذا القول قلت هو كالذي قبله أن اللام للتعليل و
لكن معمول الفعل على القول الأول حذف اختصارا أو هو منوي للدليل وعلى هذا القول حذف
اقتصارا فهو غير منوي إذ لم يتعلق به قصد المتكلم فيطلق الفعل على هذا كاللازم ولذلك انعقد من
ذلك مبتدأ وخبر انتهى **الثاني** ما ذكره من أن الناصب هو أن مضمرة بعد اللام هو مذهب جمهور البصريين
وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب هو اللام وجوزوا إظهار أن بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب
اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن المحذوف وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز أن يكون الناصب
المقدر بعدها أن وأن يكون كي ولا تتعين أن لذلك ودليلهم صحة إظهار كي بعدها فيحصل لنا

قوله

قوله إذ قلنا إنها غير ناصبة قاله في التصريح **و** ينصب بأن مضمرة **وجوبا بعد خمسة** أحرف أحدها **لام الجحود**
المسبوقة بكون ناقص ماض لفظا ومعنى **منفي** بما أو لم مسندا لما أسند إليه الفعل المقرون باللام **نحو** قوله
وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم وإنما سميت لام الجحود لملازمتها الجحد أي النفي قال
لم يكن الله ليغفر لهم قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار
وقال في التصريح المسمى بالجحود هنا من باب تسمية العام باسم الخاص انتهى وما قاله الرياني لعلاقة التجوز أو
والثالث أن ربطهما سماها البصريون مؤكدة لصحة الكلام بدونها إذ يقال في ما كان زيد ليفعل ما كان زيد
يفعل لا لأنها زائدة إذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وإنما وجه تسميتها
لأن ما كان ليفعل رد على من قال سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا يجمع بين أن والسين لا يجمع بين أن واللام في
اللفظ مراعاة للمطابقة بينهما لفظا وأجاز بعض الكوفيين إظهارها تأكيدا كما جاز ذلك في كي
نحو ما كان زيد لأن يقوم قال أبو حيان ويحتاج إلى سماع من العرب **شبيهها الأول** ما ذكره من أن ناصب
هذه اللام من خصوصية الفعل بحرف النفي واتحاد المسند إليه هو المشهور قال ابن هشام في المغني
وزعم كثير من الناس في قوله وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى
وفتح الثانية أنها لام الجحود وفيه نظر لأن النفي على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي كان و
تزول والذي يظهر لي أنها لام كي وأن إن شرطية أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه
وإن كان مكرهم لشدته معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما تقول
أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل انتهى وذهب بعضهم إلى أنها تكون في أخوات كان
قياسا عليها نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم أنها تكون
في ظننت وأخواتها نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم أظن زيدا ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا
كله تركيب لم يسمع فوجب منعه ووسع بعضهم الدائرة فذهب إلى أنها تدخل في كل فعل تقدمه فعل منفي نحو
ما جاء زيد ليفعل والصواب أن هذه لام كي **الثاني** اختلف في الفعل الواقع بعد لام الجحود فذهب الكوفيون
إلى أنه في موضع نصب على أنه خبر كان واللام زائدة للتأكيد وذهب البصريون إلى أن خبر كان محذوف
وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من أن المضمرة
والفعل المنصوب بها في موضع جر والتقدير ما كان زيد مريدا لكذا والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء
مصرحا به في قول الشاعر: سموت ولم تكن أهلا لتسموا : ولكن المضيع قد يصاب : مصرح بالخبر الذي
هو أهلا مع وجود اللام والفعل بعدها قال في المغني قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع
ليغلب جمع قومي : مقاومة ولا فرد لفرد : أي فما كان جمع وقول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر
ما أنا لأدعهما أي ما كنت **والثاني أو** العاطفة إذا كانت **بمعنى إلى** بأن كان الفعل قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا
أو بمعنى إلا الاستثنائية **نحو لألزمنك أو تعطيني حقي** أي إلى أن تعطيني أو إلا أن تعطيني ويتعين الغاية

فنحو لا تنتظرونا ويجيء الاستثناء في نحو لا تقتل الكافر او يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت
كعوبها او تستقيما اذ الاسلام لا يكون غاية للقتل والاستقامة لا تكون غاية للكسر ولحق في بقوله
الى والا عن التي لا يكون بمعنى احدهما فان المضارع اذا وجد بعدها منصوبا جاز لحيها ان كقوله لو
لو لا رجال من رذام اعزة ۞ وآل سبيع او اسوءك علقما **بتشبيهات الاول** ما اقتضاه كلام من رأيته
او الحرفين المذكورين هو قضية كلام كثيرين لكن قال بعضهم الظاهر انهم لم يريدوا ان او بمعنى الى
الا حقيقة بل ارادوا انها لاحد الامرين وما بعدها حين التكلم به غير متحقق وما قبلها متحقق
فالحكم بان احد الامرين متحقق لا محالة يستلزم ان ما قبلها متحقق الى ان يتحقق ما بعدها او ان ما قبلها
متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعدها وما قيل ان الوقت محذوف على الثاني وان ما بعدها في محل
على الاول وفي محل نصب على الثاني عن عدم التامل فكونها [illegible] قلنا انهم لم يريدوا ومن ثم
لم يلتزموا ان او الاستثناء اسمي وهو يؤيد ما قاله الرضي من ان او اذا فسرت بالى فما بعدها يتأول بالمصدر
مجرور بها لانها بمعنى الى وان فسرت بالا في المضاف بعدها محذوف وهو الظرف اي الا ان يسلم الا
وقت ان يسلم فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل او انتهى وقال ابن مالك تقدير الى والا في
موضع او تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل او مصدر
وبعدها ان الناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها وتقدير لا تنتظر
او يقدم ليكونن انتظار او قدوم وتقدير لا تقتل الكافر او يسلم ليكونن قتل او اسلامه وكذلك العمل في
غيرهما انتهى **الثاني** عبر ابن مالك في الكافية وللظاهر بدل الى حتى قال الخبر واحد وهو اولى من الى لان حتى
معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كي فتشمل العبارة نحو لاطيعن الله
او يغفر لي فاو هنا لا تصلح لشيء من معنى الى والا بل هي بمعنى كي **الثالث** ما ذكره من ان النصب بان مضمرة
بعد او هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى ان او المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من
الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح الاول لان او حرف عطف لا عمل لها ولكنها عطفت
مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها **و** والثالث **فاء السببية** اي التي قصد
السببية والجمهور على انها حرف عاطفة للمصدر المسبوك من ان المضمرة بعدها وصلتها على مصدر متصيد
من الفعل المتقدم فتقدير زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني واستشكل الرضي بان فا
العطف لا يكون للسببية لانا عطفت جملة على جملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب [illegible]
هو ان تكون الفا للسببية دون العطف وان ما بعدها الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا والتقدير
زرني فاكرامك ثابت **و** والرابع **واو المعية** اي التي تقع موقعها مع وهي التي تجمع مضمون ما قبلها
وما بعدها في زمان واحد وسيميها الكوفيون واو الصرف والجمهور على انها عاطفة وقال الجرمي
فقال انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم

فاء السببية

واو المعية

مرشدا

١٧٦

مرشدا من اول الامر الى انها ليست للعطف متى اذن اما واو الحال والكثير دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ
محذوف الخبر وجوبا فنحو قم واقوم قم وقيامي ثابت نحو طال ثبوت قيامي ولما بحق [illegible] قم مع قيامي كما
قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر
متصيد من الفعل قبله كان التقدير ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع
كما لم يكن في تقديرهم في الفا معنى السببية بل كون واو العطف الجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته
ورد عليه في الموضعين اعني في الفاء والواو انه يلزم حذف الخبر وجوبا من غير شيء يسد مسده وهو ممنوع
واجيب بانه اشار الى الجواب بذلك في حروف المشبهة بالفعل حيث قال والتزم حذف الخبر في ليت
شعري اتاتيني ام لا فجملة الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف وجوبا بلا شيء يسد مسده
لكثرة الاستعمال انتهى وهو هنا كذلك وخرج بالسببية الفاء الاستئنافية بان يقدر ما بعدها
مبنيا على مبتدأ محذوف كقوله الم تسأل الربع القواء فينطق اي فهو ينطق كذا قال ابن هشام
والتحقيق ان الفاء في ذلك للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون
كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والعاطفة نحو ما تاتينا فتحدثنا على معنى
ما تاتينا فما تحدثنا فيجب الرفع وبالمعية الواو الاستئنافية والعاطفة نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
فان جعلت الواو استئنافية وجب الرفع فيكون الكلام نهيا عن اكل السمك واخبارا باباحة شرب اللبن
فكانك قلت لا تاكل السمك ولك شرب اللبن وان جعلتها عاطفة وجب الجزم فيكون نهيا عن
كل واحد منهما بخلاف ما اذا جعلتها بمعنى مع كما سيأتي وقيد الفا والواو بقوله **مسبوقتين بنفي محض**
او [illegible] **او طلب** احترازا عن نحو زيد يأتينا فيحدثنا [illegible] فيمتنع النصب [illegible]
قوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا فضرورة ويشمل النفي ما كان بحرف او فعل
او اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فيصح الفا نحو لا يقضى عليهم فيموتوا وليس زيد حاضرا
فيكلمك وانت غير آت فتحدثنا وقلما تاتينا فتحدثنا الا ان هذه الكلمة مستعملة بمعنى النفي المحض ومع
الواو نحو لما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين واحترزت بالمحض عن النفي التالي للتقرير نحو
الم تاتني فاحسن اليك اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي لان ذلك يتضمن ثبوت الفعل فيمتنع نصب المضارع
في جوابه لعدم محض النفي وما ورد منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا او لانه جواب الاستفهام
وعن النفي المتلو بنفي اخر نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا والنفي المنتقض بالا نحو ما تاتينا الا فتحدثنا فيمتنع
النصب فيهما ايضا بخلاف ما لو كان الانتقاض بعد الفعل نحو ما تاتينا فتحدثنا الا في الدار ويتفرع على ذلك
ما اذا قلت ما جاءني احد الا زيد فاكرمه فان جعلت الا للاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي و
ان جعلتها لزيد رفعت لتاخره عنه ويشمل الطلب الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني
والاستفهام فهو مع الفاء **نحو زرني فاكرمك** وقوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وقول الشاعر رب

ونفقتي فلا اعمل عن: سنن الساعين فخير السنن ونحو الك هلا انقيت الله فيغفر لك وقوله يا ليتوتك معهم فافوز وقوله فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا مع الواو نحو قوله فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان وقولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن على معنى لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن فيكون الكلام نهيا عن الجمع بينهما وقوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وقس على ذلك ويشترط في النفي عدم النقض بالا فلو نقض بها لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قال ابن هشام في شرح الشذور تبعا لسيبويه وفي الاستفهام ان لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فيمتنع النصب في نحو هل اخوك زيد فاكرمك بخلاف اخوك قائم فاكرمه تنبيهان الاول يلحق بالتمني الشبيه لو واقع موقعه نحو كانك وال علينا فتقتنا تقديره ليتك وال علينا فتقتنا قاله في التسهيل قال ابو حيان وهذا شيء نعم الكوفيون ولا يحفظه البصريون ولا يكون كانك ابدا الا للتشبيه وذكر ابن سيده وابن مالك انه يعطى نفي بقد فينصب الجواب بعدها ويحكى عن بعض الفصحا قد كنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت في خير فتعرفه الثاني يعتبر في الطلب ان يكون بصريح الفعل فان دل عليه باسم فعل او خبر لم يجز النصب نحو صه فاكرمك ونحو حسبك الحديث فينام الناس هذا مذهب الجمهور وجوزه الكسائي قياسا مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور فاجاز النصب بعد اسم الفعل اذا كان من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومنعاه اذا لم يكن مصدر من لفظه نحو صه فنكرمك قال ابن هشام وما احسن هذا القول بان يكون صوابا وقال ابو حيان الصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مسموع من كلام العرب الثالث اختلف في الرجا هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جوابا له فذهب البصريون الى ان الترجي في حكم الواجب وانه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوته سماعا قال تعالى وما يدريك لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى وقال تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع في قراءة من نصبهما وقال ابو حيان يمكن تاويل الايتين بان النصب فيهما من العطف على التوهم لان خبر لعل كثر في لسان العرب دخول ان عليه وقال الهم ويمكن تاويل الاية الثانية ايضا اما على انه جواب الامر وهو ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب على حد قوله ولبس عباءة وتقر عيني ذكره في المغني الرابع الخلاف في الفاء والواو كالخلاف في او من ان ما بعدها منصوب بالمخالفة او بها او بان مضمرة ذكره الهم كما تقدم والخامس حتى اذا كانت بمعنى الى الغائية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها او بمعنى كي السببية بان يكون ما بعدها سببا لما قبلها واحترز بذلك عن العاطفة والابتدائية ولا ينصب المضارع بان مضمرة بعدها الا اذا اريد به الاستقبال تحقيقا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان يرجع مراد به الاستقبال الحقيقي لان رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر الى تكلمهم بذلك او حكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول بنصب يقول في قراءة غير نافع فان مراد به الاستقبال حكاية لا تحقيقا لان قول الرسول ماضيا بالنسبة

للذين من الاخبار وقصه علينا الا انه حكى استقباله بالنظر الى الزلزال واحترز بذلك عما اذا اريد به الحال فانه لا ينصب الا مع تكون ابتدائية ويجب رفع المضارع بعدها على ما سياتي وقوله نحو اسير حتى تغرب الشمس مثال للحتى بمعنى الى اي الى ان تغرب الشمس وقوله اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لها بمعنى كي اي اسلمت كي ادخل الجنة وهذان المعنيان هما اللذان ذكرهما معظم النحاة لحتى هذه وزاد ابن مالك انها تكون بمعنى الا الاستثنائية في الانقطاع وعلى تقدير ثبوته فهو قليل وانشد على ذلك قوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وقوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابيد مالكا وكاهلا لانه ما يجوا ليها بينها ما قبلها ولا مستثنى عنه وانما لم يتعرض المص في الاصل لهذا المعنى لقلته او لانه خلاف الظاهر المشهور فان اردت بالمضارع الداخل عليه حتى زمان الحال تحقيقا نحو سرت حتى ادخل الجنة البلد اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول او حكاية نحو سرت حتى ادخلها اذا قلته بعد حصول السير والدخول مخبرا عن ذلك حاكيا لحالة الدخول وقد يا قبل الاستقبال بالحال بان يكون ما بعدها لم يقع لكنك متمكن من ايقاعه في الحال نحو سرت حتى ادخلها اي فانا الان متمكن من دخولها لا امنع من ذلك كانت حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء اي حرفا تبتدأ الجمل بعده وتستانف ويرفع المضارع بعدها بثلاثة شروط احدها ان يكون حالا او مؤولا به كما مر الثاني ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز حتى تطلع الشمس لان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير الثالث ان يكون فضلة فلا يجوز سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدا بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة فان قدرت تامة جاز الرفع قال ابن هشام في حاشية التسهيل تلخيص مسئلة حتى باسهل طريق ان تقول ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان ماضيا فالرفع او مستقبلا فالنصب انتهى تنبيه ما ذكره المص من ان النصب بان مضمرة بعد حتى هو مذهب البصريين وهو الصحيح وقال الكوفيون هو بحتى نفسها وتجيء الكلام على ذلك في حديقة المفردات ان شاء الله تعالى فائدة من احكام حتى انها لا يفصل بينها وبين الفعل وجوز الاخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اقعد حتى عندك يجتمع الناس وبشرط ما مضى نحو اصحبك حتى ان قدر الله تعلم العلم وجوزه هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو اصبر حتى الملك يجتمع الناس قاله في الهمع قال الرضي ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي ومضوبا تها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفا واللام وما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد هذا فصل في الكلام على جوازم المضارع والجوازم نوعان النوع الاول ما يجزم فعلا واحدا وظاهر ان المراد بقوله ما يجزم هنا في مقابلة الاخر ما يجزم بالاصالة والا فكل جازم يجزم بالتبعية ما لا ينحصر وهو اربعة احرف لا غير بدليل الاستقراء احدها وثانيها اللام ولا الطلبيتان اي الدالتان فيدخل في ذلك لام الامر نحو لينفق ذو سعة ولام الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولا الناهية نحو لا تشرك بالله ولا الدعائية نحو ربنا لا تؤاخذنا وحركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة سليم وتسكن غالبا بعد الواو والفاء وثم وجزمها في فعل المتكلم مبنيا للفاعل قليل نحو

كان المتكلم مفردا كقوله قوموا فلأصل لكم أو معه غيره نحو قوله تعالى ولنحمل خطاياكم لأن المتكلم لا يأمر نفسه وأقل
منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة عثمان وأبي وأنس وزيد فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم
والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر نحو افرحوا وخذوا وقوموا وإذا انتفت الفاعلية نحو ليعن بحاجتي أو
الخطاب نحو ليقم زيد أو كلاهما نحو ليعن زيد بحاجتي وجبت اللام وقد تحذف في الشعر فقط على الصحيح نحو
قوله ولا تستطل منك بقاءك ومدتي ولكن ليجزيك نصيب ولا تفصل عن معمولها بمعموله ولا بغيره
وليس أصل لا الطلبية لام الأمر زيدت عليها الألف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم
بعدها بلام الأمر مقدرة قبلها حذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للسهيلي لأن ذلك دعوى لا يقوم
على صحتها دليل ويجزمها فعل المتكلم مطلقا نادرا كقوله لا أعرفن ربربا حورا مدامعها وقوله إذا
ما خرجنا من دمشق فلا نعد وقولك لا أخرج ولا نخرج وما وقع في التوضيح من التفصيل بين كونه
مبنيا للفاعل فقليل أو مبنيا للمفعول فكثير فطريقة لبعضهم قال بعض المحققين وجزمها فعل الغائب
والمخاطب كثير قال الرضي على السواء لا تختص بالغائب كاللام وقال أبو حيان في الارتشاف الأكثر كونها للمخاطب
ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن أمثلته فلا يسرف في القتل لا يتخذ المؤمنون وهل فصلها عن مجزومها
بمعموله قليل أو ضرورة خلاف حكاه في الارتشاف ومنه قوله وقالوا أخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق
قومك تظلم أي ولا تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا رديء لأنه شبيه بالفصل بين الجار والمجرور
ومعموله وجوز ابن عصفور والأبذي حذف مجزومها وإبقاءها لدليل نحو أكرم زيدا إن جاءك وإلا فلا وهو
حسن والثالث لم نحو لم يلد ولم يولد والرابع لما نحو لما يقض والجمهور على أنها مركبة من لم وما الزائدة
كما في أما وقيل بسيطة ويشتركان أي لم ولما في أمور الحرفية والاختصاص بالمضارع والجزم والنفي و
القلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفيه ويقلبه
للماضي وفاقا للمبرد وأكثر المتأخرين وهو ظاهر مذهب سيبويه وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنه يدخل على لفظ الماضي
فيقلبه للمضارع ونسبه بعضهم إلى سيبويه وتمسك بأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال المرادي
في الجنى الداني والأول هو الصحيح لأن له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثاني لا نظير له وتختص
لم بمصاحبة أداة الشرط نحو إن لم تقم أقم بخلاف لما فلا تصاحبها لا يجوز إن لما تقم قال الرضي كأنه لكونها
فاصلة قوية بين العامل الحرفي أو شبهه ومعموله انتهى يريد بشبه الحرف أسماء الشرط لكن تقول من لم يكرمني
أهنه ولا تقول من لما يكرمني قاله الدماميني وهذا تصريح منه بأن حرف الشرط هو العامل الجزم في المضارع المقترن
بحرف النفي مثل إن لم يقم وليس كذلك انتهى وعلل ذلك غير الرضي بأن الشرط يليه مثبت لم تقول إن قام زيد
قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول إن قد قام زيد لأنه متردد بين النفي والإثبات وإنما لم يقع قد بعد الشرط لأنها
تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه إلى الاستقبال قاله في التصريح
وتختص لم أيضا بجواز انقطاع نفيها عن الحال لأنها لمطلق الانتفاء فيكون منفصلا نحو ولم أكن

بدعائك رب شقيا ولغيره نحو هذا لم يكن ثم كان بخلاف لما لانتفاء لما يكن ثم كان بل لما يكن وقد يكون وذلك لأن
امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإيجاب بانتقال المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي ثم انقطع بأن
سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي إلى الحال قال المرادي ما فيه في القصد وصنيع الأول اختصاص لم
بذلك فقال لم ولما سيان في جواز الانقطاع قال الرضي والتصريح أيضا بأنها قد تهمل فلا تجزم
حملا على ما أو قيل لا كقوله لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وهل هو ضرورة أو
لغة خلاف ولا تفصل فلا تعمل وبأنها قد تنصب في لغة حكاها اللحياني كقراءة بعضهم ألم نشرح بفتح الحاء
وقوله في أي يومي من الموت أفر أيوم لم يقدر أم يوم قدر بفتح الراء قال بعضهم وذلك بالحمل على لن قال
ابن هشام وفيه نظر لأن لن لا تحمل هنا وإنما يصح حمل النفي على ما حمل عليه انتهى بخلاف لما فلا تصحب
وتختص لما بجواز حذف مجزومها لدليل اختيارا نحو قاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها قال أبو حيان ونحو
هذا أحسن ما يخرج عليه قوله تعالى وإن كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون
إن وميم لما أي لما ينقص من عمله وقد خرجه على ذلك ابن الحاجب أيضا لكنه قدره لما يهملوا أو يتركوا قال
ابن هشام الأولى أن يقدر لما يوفوا أعمالهم لأنه أتى بعد دليل على أن التوفية لم تقع وإنما ستقع ولأن
منفي لما متوقع الثبوت انتهى ولا يجوز حذف مجزوم لم إلا في الضرورة كقوله احفظ وديعتك التي
استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم أي وإن لم تصل وإنما جاز ذلك في لما دون لم لأن لما تقوم
بنفسها بسبب أنها مركبة من لم وما فكان ما عوضا من المحذوف قاله أبو حيان وقال غيره لأنها تشبهها في
قد فعل ويجوز ذلك بأن يقتصر على قد كقوله وكأن قد وتختص لما أيضا بكونه أي مجزومها منفيا متوقعا
ثبوته غالبا لا لازما كقولك لما يركب الأمير المتوقع ركوبه أي إلى الآن لم يركب وسوف يركب بخلاف
لم فلا يكون منفيا متوقعا ولذلك قال لم يقض ما لا يكون وهذا معنى قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وقد
يكون منفيا غير متوقع في غير الغالب نحو ندم إبليس ولما ينفعه الندم واختصاص لما بذلك غالبا بالنسبة
إلى المستقبل وأما بالنسبة إلى الماضي فهي ولم سيان في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع أن تقول ما لي قمت
فلم تقم أو فلما تقم ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء لم تقم أو لما تقم قاله في المغني النوع الثاني من الجوازم
ما يجزم فعلين وهو إحدى عشرة كلمة إن وهي أم الباب ولذلك قدمها وإذما والأكثر على أنها حرف بمعنى
إن بالضرورة وهما موضوعان لمجرد تعليق الجواب بالشرط نحو وإن تعودوا نعد وإذ ما تقم أقم ومن وهي
موضوعة للعاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو من يعمل سوءا يجز به وما وهي موضوعة لغير العاقل ثم
ضمنت معنى الشرط نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومتى وهي موضوعة للزمان ثم ضمنت
معنى الشرط نحو متى أضع العمامة تعرفوني وأي وهي بحسب ما تضاف إليه فتكون للعاقل في نحو أيهم يقم أقم
معه ولغيره في نحو أي الدواب تركب أركب وللزمان في نحو أي يوم تقم أقم وللمكان في نحو أي مكان تجلس
أجلس وأيان وهي كمتى نحو قوله أيان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا و

اين وانى وحيثما وهو موضوعة للمكان ثم ضمنت معنى الشرط نحو اينما تكونوا يدرككم الموت وقول الخليل
انى تاتها فى تقاتيا اخاعيرها يوحشا لا يحاولك وقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان
ومهما وهى بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية خلافا للاخفش ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى
دفعا للتكرار خلافا للخليل وهى على القول بالبساطة ينبغى ان تكتب بالالف كحبلى وعلى القولين الاخيرين ينبغى ان تكتب
بالالف وهى موضوعة لغير العاقل كما فى نحو قوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم
فعلم ان هذه الادوات بالنظر لموضوعها ستة اقسام ما وضع لمجرد التعليق وهو ان واذ ما وما وضع للعاقل
وهو من وما وضع لغير العاقل وهو ما ومهما وما وضع للزمان وهو متى وايان وما وضع للمكان وهو
اين وانى وحيثما وما هو بحسب ما يضاف اليه وهو اى فالاولان وهما ان واذ ما حرفان والبواقى اسماء
على الاشهر اعلم ان الاقوال من ان الاولين حرفان والبواقى اسماء اما القول بحرفية ان فمجمع عليه واما
اذ ما فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم فهو كان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج والفارسى
انها ظرف زمان واصلها اذ التى هى ظرف لما مضى فزيد عليها ما فى الشرط فجزم بها واحتجوا بانها قبل
دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضى فصارت
للمستقبل فدل على انه نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها
كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب الى الماضى مع بقاء
ذاته على اصلها قال فى الهمع واستدل سيبويه بانها لما ركبت مع ما صارت معهما كالشئ الواحد فبطل
دلالتها على معناها الاول بالتركيب وصارت حرفا قال ونظير ذلك انهم لما ركبوا حب مع ذا فقالوا حبذا
بطل مقتضى حب من الفعلية وصارت مع ذا جزء كلمة وصارت جميعا كلها اسما بالتركيب وخرجت عن
اصل وضعها بالكلية واما البواقى غيرهما فالقول باسميتها مجمع عليه الا مهما فقال الجمهور انها اسم
الدليل عليه قوله مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها فعاد الضمير المجرور فى به عليها ولا يعود الضمير
الا على الاسم وزعم السهيلى وابن يسعون انها حرف تنبيهات الاول فهم من كلامه ان الجزم باذ حيث
مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به وهو كذلك على الاصح خلافا للفراء فى جواز الجزم بهما بدونها قياسا
على ان واخواتها واما غيرهما فقسمان قسم لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وانى واجاز الكوفيون
فى من وانى وقسم يجوز فيه الامران وهو اين واى ومتى وايان ومنع بعضهم فى ايان والاصح الجواز
الثانى قال ابن مالك قد تهمل ان حملا على لو كحديث ان لو تراه فانه يراك ومتى حملا على اذا كحديث
البخارى وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس قال ابو حيان وهذا شئ غريب الثالث اسقط
من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكيفما ولو لان المشهور فى اذا انها لا تجزم الا فى الشعر خاصة كقوله واذا
تصبك خصاصة فتجمل وفى كيفما عدم الجزم بها لعدم السماع بذلك واجاز الكوفيون الجزم بها مطلقا قياسا
على غيرها وخصه قوم بحالة اقترانها بما واما لو فالاصح انها لا تجزم اصلا ومن اجاز خصه بالشعر كقوله

لو شاطا

لو شاطار بها ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بنى ذهل بن شيبانا و هذه الادوات
كل منها يقتضى فعلين يسمى اولهما شرطا وهو لغة العلامة سمى به الفعل الاول لكونه علامة على ترتيب الثانى
عليه و يسمى الثانى جزاء وجوابا قال ابو حيان والتسمية بالجزاء والجواب مجاز ووجهه انه شابه الجزاء
من حيث كونه فعلا مترتبا على فعل اخر فهو شبيه حقيقة الجزاء الذى هو الفعل المترتب على فعل اخر ثوابا
عليه وعقابا او شابه الجواب من حيث كونه لازما عن القول الاول فصار كالجواب اللاحق بعد كلام السائل
انتهى تنبيه ما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط والجزاء معا هو مذهب المحققين من البصريين
وعزاه السيرافى لسيبويه واختاره الجزولى وابن عصفور والابدى واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل
فى شيئين وبانه ليس لنا ما يعمل عملين الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان
حكم على نوع عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولى ظن ومفاعيل
علم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط كما ان المبتدا مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا
قاله الاخفش واختاره ابن مالك لان الشرط مستدع للجزاء بما احدث فيه الاداة من المعنى والاستلزام ورد
بان النوع لا يعمل اذ ليس احدهما باولى من الاخر وانما يعمل بمزية وهو ان يتضمن العامل معنى غير النوع او
شبهه كعمل الاسماء وقيل الشرط والجزاء تجازما كما قال الكوفيون فى المبتدا والخبر انهما ترافعا نقله
حكى عن الاخفش وفيه اقوال اخر لا نطول بذكرها فانه خلاف لا ثمرة له ولا يترتب عليه حكم نطقى قوله ما
ضيين او مضارعين حالان من الشرط والجزاء وكان ينبغى ان يقول او مختلفين فان كانا ماضيين
فالجزم محلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مضارعين او كان الاول فقط مضارعا والثانى ماضيا
فالجزم واجب للفظ المضارع فمثال كونهما مضارعين قوله تعالى وان تعودوا نعد ومن تقوا تستعجل
مخرجا واما قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع فضرورة على الاصح واختلف
فى تخريج مثل ذلك فقال المبرد انه على حذف الفا مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه
نحو انك فى البيت فالاصل ان يكون على حذف الفا فحينئذ العكس وقيل ان كانت الاداة اسم شرط
فعلى اضمار الفا والا فعلى التقديم والتاخير ورد كل ذلك بان اضمار الفا ممنوع فى غير القول مختص
بالضرورة وبان التقديم والتاخير يحوج للجواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف
الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب ومثال كون الاول فقط مضارعا والثانى
ماضيا قوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وهذا النوع خصه سيبويه والجمهور
بالضرورة قالوا لانا اذا اعملنا الاداة فى لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هياناها
للعمل ثم قطعناها عنه وهو غير جايز واجازه الفراء والاخفش وتبعهم ابن مالك ورد على الجمهور
محتجا بالحديث وبقوله ان نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فان قوله
فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا واجيب عن الحديث بانه يجوز

ودرايته بالمعنى تجوز روايته بالمعنى فلينص أنه الدليل وعن الاخير بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في
المتبوع **وان كان الفعل الثاني وحده** مضارعا والاول ماضيا **فالوجهان** جائزان الجزم والرفع
فالجزم لتعلقه بالجازم ومعاداة الشرط كقوله من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه والرفع
لضعف التعلق بالحيلولة الماضي والفعل بغير المعمول نحو قوله واتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب
مالي ولا حرم والجزم هو الفصيح المختار والرفع كثير وقال بعضهم انه احسن من الجزم وقيل الذي في الرفع
هو الجواب وانما هو دليله وهو مؤخر من تقديم والجواب محذوف والاصل في قولك ان قام زيد اقوم
اقوم ان قام زيد اقم وهو مذهب سيبويه وقيل هو الجواب لكن على اضمار الفاء والتقدير فانا اقوم وهو مذهب
الكوفيين فعلى قول سيبويه لا محل له لانه مستانف وعلى قول الكوفيين محله الجزم ويظهر اثر ذلك
في التابع فتقول على الاول ان قام زيد اقوم ويقعد اخوك بالرفع لا غير وعلى الثاني ويقعد اخوك
بالرفع عطفا على محل الفاء المقدرة وما بعدها **تنبيه** حكم المضارع المنفي بلم اذا كان شرطا حكم الماضي
لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي فتقول ان لم يقم اقم واقوم بالوجهين **وكل جزاء يمتنع جعله**
شرطا فالفاء لازمة جعلها له ليحصل الربط بين الجزاء وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها
من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب من غير فصل كما ان الجزاء
يعقب على الشرط كذلك وهذا ايضا بطل ما يدخله الفا وقد سبق اليه ابن مالك قال ابو حيان وهو
احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما يدخله الفا وهو ستة ذكر المصنف منها اربعة فقال
كان يكون اى الجزاء **جملة اسمية** اى مصدرة باسم **او** يكون جملة **انشائية** غير محتملة للتصديق و
التكذيب **او** يكون **فعلا جامدا** كعسى وليس **او** يكون فعلا **ماضيا مقرونا بقد** لفظا او تقديرا ومثل
لذلك على طريقة اللف والنشر المرتب فقال **نحو ان تقم فانا اقوم** قيل ومثله قوله تعالى وان
يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير **او ان تقم فاكرمني** ومثله قوله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا وولدا
فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك **او ان تقم فقد قمت** ومثله قوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل ومثال المقرونة تقديرا نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت
والاولى ان يكون الحكم ان يكون مقرونا بحرف استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف ياتي الله وما تفعلوا
من خير فلن تكفروه او منفي بما او بحرف الصدر كالنافية نحو وان توليتم فما سالتكم من اجر ورب كقوله
فان اهلك فذي حطب لظاه على يكاد يلتهب التهابا لما عرفت من ان رب مقدرة وانما المصنف ذكره
مسائل يمتنع جعل الجواب فيها شرطا وافهم كلامه انه اذا لم يمتنع جعل الجواب شرطا لم تكن الفاء لازمة
لم قال ابن مالك وانما قرن بها فعلى خلاف الاصل وينبغي ان يكون خبر مبتدا محذوف ولولا ذلك
لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير
السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة وانها داخلة على مبتدا مقدر

كما تدخل

كما تدخل على مبتدا مصرح به من ذلك قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة ان
تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى انتهى ووقع لابنه في شرح الخلاصة انما جعل الفاء هو الجواب والاصل هو الجيني
تنبيهات الاول قضية اطلاقه العلم ان الجزاء يكون ماضيا مقرونا بقد انه يكون ماضي اللفظ والمعنى وهو
ما صرح به منهم الجزولي وابن مالك وابن هشام في اكثر مصنفاته واستشكل بان هذا لا يتمشى مع قولهم بان
الشرط سبب الجزاء مسبب له والشرط مستقبل بالفرض والجزاء محقق المضي فكيف يكون الماضي مسببا عن المستقبل
وهذا مما لا سبيل اليه واجاب بعضهم بالجمع التزام هذه القاعدة بان الجزاء على قسمين احدهما ان يكون مضمونه
مسببا عن مضمون الشرط كما في قولك ان جئتني اكرمتك فان مضمون الجزاء وهو الاكرام مسبب عن مضمون الشرط
وهو المجيء والثاني ان يكون مضمون الجزاء ليس مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا عنه
نحو ان تكرمني فقد اكرمتك امس اى انا كرامك لي سبب لان اخبر باني قد اكرمتك امس فليس الاكرام الواقع بالامس
هو الجواب لاستحالة تسببه عن الاكرام الواقع في اليوم لكن الاخبار بذلك مسبب عنه ومعنى انا ان اعتددت
على باكرامك اياي فانا ايضا اقول قد اكرمتك اى فانا ايضا اعيد عليك باكرامي اياك وقوله تعالى ان
كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت من هذا القبيل وكذا قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله وبيانه ان الاية جيء بها للاخبار بقوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فكان استقرارها
مجهولة او مشكوكا سببا للاخبار بانها من الله فكانها قيل ان جهلوا انها من الله فالمسبب الاخبار بمضمون الجملة
لا نفس مضمونها حتى يرد ان الاول وهو استقرار النعم ليس سببا للثاني وقال الرضي ثم ان الشرط سبب
والجزاء مسبب انما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا نحو ان كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا او شرطا كما في قولك ان كان لي مال حججت به او لا سببا ولا شرطا كقولك ان كان
زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وقال في موضع اخر لا يلزم مع
الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في
الجزاء فقوله تعالى ما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة من الله لازم لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم
ان الشرط سبب الجزاء انتهى وهو مختص حقيق بالقبول **الثاني** قد تحذف الفاء في ندور كقوله عبد الرحمن
بن كعب لابي سال الرجل عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري وفي ضرورة كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها وزعم الاخفش ان حذفها واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى
ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين وعن المبرد اجازة حذفها في الاختيار لكن قال ابو حيان
في محفوظي قديما ان المبرد منع من حذفها في الضرورة وانه زعم في قوله من يفعل الحسنات الله
يشكرها ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال وهذا ليس بشئ لانه طعن في صحة الرواية لا
ذلك الرواية الاخرى **الثالث** يجوز ان تنوب اذا الفجائية عن الفاء في الربط لانها تشبهها في كونها
لا تقع الا بعد ما هو معقب لما بعدها وذلك اذا كانت الاداة ان والجواب جملة اسمية غير انشائية

ولا منقية ولا محصورة نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فلو كانت قتنا ثانية او منفية
او مصدرة بان تعينت الفا نحو ان اطاع زيد فسلام عليه ان قام زيد فما عمرو قايم وان قام زيد فان
عمروا قايم الرابع اذا انقضت جملتا الشرط والجواب ثم جئ بمضارع مقرون بالفا او بالواو وجاز
جزمه بالعطف على الجواب المجزوم لفظا او محلا ورفعه على الاستيناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو
قليل كقوله تعالى ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء قرا عاصم وابن عامر
فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب واذا توسط بين الجملتين مضارع مقرون بالفاء
او الواو وقال الكوفيون او ثم فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب
بان مضمرة وجوبا كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الخامس
يجوز حذف ما علم من شرط او من جواب لكن يشترط في الشرط ان يكون بعد ان مقرونة بلا كقوله فطلقها
فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك الحسام اي والا تطلقها يعل وفي الجواب ان يكون شرطه بلفظ
الماضي او المضارع المقرون بلم نحو قوله ام فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فافعل
باية اي فافعل ولا يجوز ان يكون بصيغة المضارع الا في الشعر هذا مذهب البصريين وجزم به في التسهيل
وقد يحذف الشرط والجواب معا بعد ان خاصة كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما
قالت وان اي وان كان كما تصفين في وجهه وخصه ابن مالك بالضرورة تبعا لابن عصفور وقال
ابو حيان لم ينص غيرهما على ان ذلك ضرورة بل اطلقوا الجواز اذا فهم المعنى هذه مسئلة تتعلق
بهذا الباب ويجزم الفعل المضارع بعد الطلب بان الشرطية مقدرة هي وفعل الشرط مع قصد
السببية اي سببية الطلب للفعل بان يقدر الفعل مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان فعل
الشرط سبب لجزاء الشرط ويشمل الطلب الامر نحو زرني فاكرمك فاكرمك واقع بعد الطلب وهو زرني
وقصد به السببية فجزم بان مقدرة والتقدير زرني فان تزرني اكرمك فالزيارة سبب للاكرام و
النهي نحو لا تكفر تدخل الجنة التقدير لا تكفر ان لا تكفر تدخل الجنة والدعاء نحو اللهم اغفر لي
ادخل الجنة والاستفهام نحو هل تزورني احسن اليك والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا
تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض نحو هلا تاتينا تحدثنا والتقدير ان تغفر لي ادخل الجنة وان
تزرني احسن اليك وان يكن لي مال انفقه وان تنزل عندنا تصب خيرا وان تاتنا تحدثنا قال
ابو حيان في الارتشاف وسمع الجزم بعد النفي وحكى واستشهد له في شرح التسهيل بقول الشاعر ما المتعال
مثل نحو ويسرع تميل بك من بعد القساوة لليسر وشبهها الاول لا فرق في الامر بين ان يكون
صريحا كما مر او مدلولا عليه بخبر نحو قوله تعالى امرؤ فعل خيرا يثب عليه او اسم فعل كقوله مكانك
تحمدي او تستريحي اي اثبتي تحمدي او بجملة اسمية نحو انت بيتك اذركت اعكي في اذرك كما
ابو حيان وقال بعض اصحابنا الفعل الخبري بلفظ الامر ومعنى لا يقاس بما هو موقوف على السماع

والمسموع

181

والمسموع اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه الثاني ما ذكرنا من ان المضارع مجزوم بعد الطلب بان مقدرة
هو مذهب الجمهور وعند هب الخليل وسيبويه وابن جني وغيرهما انه مجزوم بنفس الطلب لما تضمنه من معنى
ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك واختاره ابن مالك وجرى عليه ابن هشام في شرح
القطر وذهب السيرافي والفارسي الى انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر
كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا بنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه وصححه ابن عصفور
قال ابن هشام في المغني والاول ارجح من الثاني لان الحذف والتضمين وان اشتركا في
انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين
الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير وارجح من الثالث لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب
لا يؤدي معنى الشرط الثالث اذا لم يقصد السببية بعد الطلب وجب رفع المضارع على انه حال نحو ذرهم في خوضهم
يلعبون او صفة نحو هب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع او الاستيناف نحو لا تذهب به
تغلب عليه ومن ثم اي ومن اجل اعتبار قصد السببية امتنع قولك لا تكفر تدخل النار بالجزم
لفساد المعنى لان عدم الكفر لا يكون سببا لدخول النار اذ التقدير ان لا تكفر تدخل النار
لان المقدر يجب ان يكون مثل المظهر نفيا واثباتا هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين وخالف
الكسائي في ذلك وقيل بل الكوفيون قاطبة فاجازوا الجزم في نحو المثال المذكور بتقدير ان تكفر بغير
نفي واحتجوا بالقياس على النصب نحو لا تكفر فتدخل النار وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم
وبقوله صلعم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وقوله من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب
مسجدنا يؤذنا وقول ابي طلحة للنبي لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تتطاول يصبك واجاب الجمهور
بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا على النصب نحو ما تاتينا فتحدثنا وعن الخبر
بعد لا بتقدير او تطاول فلا في التصحيح وغيره الصحاح نظرا فانهم قالوا بجواز الجزم بعد النفي نحو لا
تاتينا تحدثنا انتهى تنبيهات الاول ظاهر كلامهم ان الخلاف بين الجماعة والكسائي معنوي وفي
بعض المحققين من شراح الكافية انه ظهر ان الخلاف لفظي لا معنوي فالجمهور نفوا صحة تقدير ان
بمجرد وقوعه بعد النهي ولكنهم اثبتوه عند قيام قرينة تقدير المثبت ولا نزاع بالجمهور في هذه الصحة
وكيف ينازع في صحة الشرط لقرينة كما لا نزاع لهم في ان سوق النهي لا يستدعي تقدير المثبت وفي المغني
لابن هشام قال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان الشرط المقدر انما يقدر مثبتا اي
فان تدن لم يناسب جعل النهي الذي جعل ليلا عليه وان قدر منفيا اي فان لا تدن فسد المعنى بخلاف
لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفي وهذا التصحيح في المغني والصحاح وعن الكسائي اجازة
الجزم انه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية
وهذا وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما الثاني لا فرق في نحو ان لا تكفر تدخل الجنة نافية كما جزم به المرادي

وابن هشام وغيرهما قيل وظاهر قول ابن مالك في الالفية وشرطه جزم شرحه الثالث قضيته قصرنا المصنف
على ما ذكر من الجوازم لفعل واحد ولفعلين ان الجزم لا يكون بغيره وهو مذهب البصريين واجاز الكوفي ...
جزم المسبب عن صلة الذي والنكرة الموصوفة تشبيها بجواب الشرط نحو الذي يأتيني احسن اليه وكل رجل
يأتيني اكرمه واختاره ابن مالك قال الشاعر لا تحفرن بئرا تريد اخا بها فانك فيها انت من دونه
تقع كذلك الذي يبغي على الناس ظالما تصبه على رغم عواقب ما صنع وانشد الرومي في
وكل امرئ يبغي على الناس ظالما البيت وهذا عند البصريين من الضرورة وبحث الانتهاض عليه فصل
في افعال المدح والذم افعال المدح والذم وضعت لانشاء مدح او ذم فخرج ما يمدح
نحو زيد نحو شرف زيد مقصودا به المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت وذممت فان شيئا من
ذلك ليس موضوعا للانشاء مدح او ذم في قوله مدح او ذم بالتنكير اشارة الى انها للمدح والذم العامين
اي اللذين لا خصوصية فيهما فانك اذا قلت نعم الرجل زيد مثلا فقد مدحته مطلقا من غير تعيين خصلة
يحصل المدح وكذا بئس الرجل فانما قال لانشاء مدح او ذم لانه اذا قيل نعم الرجل زيد او بئس الرجل عمرو
فكانه انشاء المدح او الذم واحدثه بهذا اللفظ وليس المدح بموجود في الخارج في احد الازمنة مقصود
مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته او ذمه على رداءته للوجود
خارجا فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هي فقال والله ما هي بنعم الولد ليس تكذيبا له في المدح
لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء
متضمن للاخبار فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه من الخبر الدال عليه بلفظه لا كونه انشاء وكذا
الانشاء التعجبي الانشاء الذي في حكم الخبرية وقد دب هنا بعض ما قرره ابن الحاجب في حجج الراي
وفيه نظر لان هذا الذي قرره يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا يخفى كونه
خبرا ولا يمكن ان يكذب في التفضيل او يقال انك لم تفضله بل التكذيب انما يتعلق بافضلية
زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار بل
يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله والله ما هي بنعم الولد
بيان ان النعمية اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في التعجب في كم ورب
انتهى فمنها اي من افعال المدح والذم نعم وبئس بكسر الاول وسكون الثاني نحو انا وجدناه صابرا
نعم العبد ونحو بئس للظالمين بدلا واصلهما فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد يردان به قال طرفة ما اقلت
قدم انهم نعم الساعون في الامر المبر وقد يقال نعم وبئس بسكون وفتح الفاء تخفيفا قال ابو حيان
ولم يذكروا له شاهدا ونعم وبئس بكسر العين والفاء معا اتباعا قال ابو انا اشرنعا يحكم به ويقال في
بئس بئس بفتح الباء وبيأس كتبه مبدلة من الهمزة على قياس حكاها الاخفش والفراء يحكى عن
بعضهم والافصح نعم بكسر الفاء وسكون العين وهي لغة القرآن ثم نعم بكسرهما وعليه فنعما هي

ثم

ثم نعم بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصلية ثم بفتح الفاء وسكون العين والقول بفعليتهما مذهب
البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفي الحديث من توضأ
يوم الجمعة فبها ونعمت وتقول بئست المرأة حمالة الحطب وذهب الكوفيون سوى الكسائي الى انهما
اسمان لدخول حرف الجر عليهما كما في قول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول اخر وقد سار الى
محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير ووهم الدماميني في تفسيره السير هنا بقوله شيء يقد
من الجلد ويجعل في عنق البهيمة واجيب عن ذلك بانه مأول بحذف الموصوف وصفته واقامة معمول
الصفة مقامهما والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في
الحقيقة انما دخل على اسم محذوف وفي حكاية تخلف عن حقيقتها طريقة اخرى وهي التي جرى عليها ابن عصفور
في ما ينقله المتاخرون فقال لم يختلف احد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما
الخلاف بعد اسنادهما الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان و
الكسائي يقولهما اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم و
هما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما والفراء يقول الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل
عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي
هي جملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل رافعان لزيد وعمرو
كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو وكذلك التصريح وقال ابن هشام في البصائر الخلاف في فعلية نعم
وبئس قد نقله الاصحاب في مسائل الخلاف الا شيئا فالصحيح انهما فعلان جامدان للمدح والذم انشاء لا خبر لا
والذم على سبيل المبالغة فقلنا انما صيغت له من الدلالة على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقول
من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقول من قولك بئس الرجل اذا اصاب بوسا وساء بالمد
وهي ملحقة ببئس فانها في الاصل سوا بالفتح فحولت الى فعل بالضم فصارت فعلا قاصرا ثم ضمنت
معنى بئس فصارت لتعجب وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين
اما بالاصالة كظرف ولؤم او بالتحويل من مفتوح العين او مكسورها كضرب وفهم ثم يجري مجرى نعم
وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل وحكم المخصوص الاتي وتستثنى الكثير علم وجهل وسمع فلا يجوز
تحويلها الى فعل بل استعملت باقية على حالها وكل منها اي من نعم وبئس وساء وما الحق بهما وما
جرى مجراها يرفع فاعلا معرفا نحو نعم المولى ولبئس المهاد وساء الرجل ابو جهل ونعم الرجل زيد
وبئس الرجل عمرو واختلف في الهذه فقال الجمهور هي الجنسية ثم اختلفوا فقيل الجنس حقيقة
لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره وهو الجمهور ونقله ابن اياز
في شرح الفصول عن ابي علي وعبد القاهر الجرجاني ونسب الى سيبويه ورد بانه يؤدي الى التكاذب في نحو قولك
نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وقيل الجنس مجازا لانه لم يقصد غير مدح معين او ذم لكنه جعل جميع

الجنس مبالغة وقال القوم هي عهدية ثم اختلفوا فقيل هي عهدية ذهنية كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد
الجنس مبالغة وقال القوم هي عهدية ولا معهوداً تقدم واريد بذلك ان يقع ابهام ثم ياتي التفسير بعده
تفخيما للامر وقيل عهدية شخصية فالمعنى هو المختص بالمدح والذم فاذا قلت نعم الرجل زيد
فكانك قلت زيد نعم هو وهو قول ابن ملكون والجواليقي والشلوبين الصغير واستدلوا عليه بالتثنية
والجمع ولو كانت عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك **او مضافا الى معرف بها** اي بال نحو ولنعم
دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين ومثله قول ابي لهب ومضافا الى مضاف الى معرف بها كقوله
فنعم ابن اخت القوم غير مكذب فقيل مضافا الى ضمير عايد الى معرف بها كقوله فنعم اخو الهيجاء
نعم شبابها والاصح انه لا يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا الى نكرة كقوله فنعم
صاحب قوم لا سلاح لهم ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه سائر البصريين
بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد واكثر اقل
من المضاف كقوله بنيا فانه القرط عن الثنايا وزيد للنساء ونعم نعم **تنبيهات الاول** قد يرد فاعلا
اسم اشارة متبوعا بذي اللام وعلما مضافا الى اسم الجلالة كقوله بئس هذا الحي حيا ناصرا وقوله
سهل ابن حنيف شهدت صفين وبئست صفون وقول بعض العرب بئس عبد الله انا ان كان كذا
وقول الشاعر بئس قوم الله قوم طرقوا وكل ذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الجرمي باطراد المضاف
الى اسم الجلالة وغيره يتاول ما ورد منه ومن العلم على انه الخصوص والفاعل مضمر حذف منه **الثاني** القول
بان كلام من نعم وبئس يرفع فاعلا مبني على مذهب البصريين والكسائي القائلين بفعليتهما واما الجمهور من الكوفيين
القائلين باسميتهما فقال الاب محمد في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم بدلا او عطف
بيان فنعم اسم يراد به الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل زيد **الثالث** الجمهور على انه لا يجوز الفصل
بين نعم واخواتها وفاعلها بظرف ولا غيره وفي البسيط يجوز الفصل بمعمول الفاعل نحو نعم فيك زيد
راغب قال ابو حيان وفي الشعر ما يدل له قال وبئس من المليحات البديل قال وعند قد يفصل باذن وبالقسم
فقوله بئس اذن داعي العودة والوصل وقوله بئس عمر الله قوم طرقا **او ضميرا مستترا فيهما وجوبا**
مفسرا بتمييز مؤخر عن الفعل مطابق للمخصوص في الافراد والتذكير وفي وجوبهما عام في الوجود قال لا
فلا يقال نعم شمسا هذه الشمس لان الشمس مفرد في الوجود ولا يفتقر عن مثل وغيره ولا وافعل التفضيل
فلا يقال نعم افضل منك زيد لانه خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها وقد يحذف
عنه فهم المعنى كقوله من توضا يوم الجمعة فيها ونعمت اي فبالسنة اخذ ونعمت السنة سنة فحذف
الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به ونص سيبويه على انه لا يلزم ذكره ومن اجاز حذفه ابن عصفور و
ابن مالك **تنبيهات الاول** اختلفوا في الجمع بين التمييز وبين الفاعل الظاهر على اقوال احدها المنع
مطلقا اذ لا ابهام يرفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة الثاني الجواز مطلقا وعليه المبرد وابن

السراج

السراج وهو مختار ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الابهام لان التمييز قد ياتي به للتوكيد وحماوره منه
قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت الثالث التفصيل وعليه
ابن عصفور فان افاد التمييز ما لم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما كقوله فنعم المرء من رجل تهامي فالتمييز
هنا افاد معنى لم يفده الفاعل وهو كونه تهاميا وان لم يفد امتنع الجمع **الثاني** ما حكاه المصنف من ان
الفاعل في نحو نعم رجلا زيد ضمير وان المنصوب تمييز هو مذهب سيبويه والجمهور وذهب الكسائي
والفراء الى انه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل واختلفا في المنصوب فقال الكسائي
هو حال وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والاصل نعم الرجل زيد ويتفرع عنه تاخره عن زيد و
اجاز الكسائي تاخيره عنه وهو ممنوع عند الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان زيد فادخلوا عليه الناسخ
وحق الفاعل ان يذكر بعد الفعل **ثم يذكر المخصوص** وهو المقصود بالمدح والذم بعد الفاعل **مطابقا**
للفاعل في الافراد والتذكير وفروعهما لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى وكثيرا ما يذكر المخصوص بعد
التمييز لانه قائم مقام الفاعل المضمر ولا يجوز تاخره عن المخصوص الا في ضرورة خلافا للكوفيين وعلى
مذهبهم مشى الحريري في قوله في الملحة يقول منه نعم زيد رجلا وبئس عبدا منه بدلا والسر في ذلك انه لما
كانت نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحققهما
سلكوا بهما في الامر العام طريقي الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاؤوا بعد الفعل بما يدل
على المخصوص بالمدح والذم حتى توجه المدح والذم اليه اولا على سبيل الاجمال لكونه فردا من
الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من
تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد **و** اختلف في رفع المخصوص فقيل **يجعل مبتدا مقدما**
الخبر وهو الجملة قبله **او يجعل خبرا لمحذوف المبتدا** وجوبا فتقدير نعم الرجل زيد الممدوح زيد و
الوجهان جائزان عند الجمهور وقال سيبويه وابن خروف وابن البادش بتعيين الاول وقيل بتعيين
الثاني وقيل يجعل مبتدا محذوف الخبر وجوبا واليه ذهب ابن عصفور قال ابن مالك في شرح التسهيل
وليس بصحيح لان هذا الحذف لازم ولم يجعل شيء يخلفه الا محله مشغول بشيء ليس هو
وقيل يجعل بدلا من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان ورد بانه لازم ولا شيء من البدل بلازم و
مثل المصنف للاحكام المذكورة بقوله **نعم المراة هند وبئس نساء الرجال الهندات وساء**
رجلا زيد وتقول ايضا نعم الرجل زيد نعم رجلا زيد ونعم الرجال الزيدون ونعم النساء نساء
الهندات وقس على ذلك **تنبيهات الاول** للمخصوص احكام لم يذكرها المصنف طلبا للاختصار
ولا باس بذكرها فمنها انه يغلب ان يختص بان يكون معرفة او مقاربا لها بالتخصيص نحو نعم
الفتى رجل من قريش وان يصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالمذموم بعد
بئس كقولك في نعم الرجل زيد وبئس الولد العاق اباه الرجل الممدوح زيد والولد المذموم العاق اباه

فان وقع غير مختص ولا صالح للاخبار عنه به بل وقع مباينا له اول كقوله تعالى بئس مثل القوم الذين الفاعل
فهذا المثل والذين مباين له فلو وصف المثل بالمذموم وجعله مبتدأ امتنع في الظاهر الاخبار عنه بالذين اذ لا
يقال المثل المذموم الذين لان الذين ليس بمثل فيؤول بحذف مضاف والتقدير بئس مثل القوم الذين
فيصح الاخبار به عن الفاعل حج ومنها انه قد يدخل ناسخ نحو نعم الرجل كان زيدا وبئس الرجل ظننت
عمروا فالجملة في الاولى موضع خبر كان وفي الثاني في موضع ثاني مفعولي ظن ومنها انه قد يتقدم على
الفعل نحو زيد نعم الرجل فيتعين كونه مبتدأ على القول بفعلية نعم وبئس والجملة بعده خبر وعلى القول
باسميتهما يجوز ان يكون مبتدأ والمخصوص خبره وبالعكس ومنها انه قد يحذف الدليل عليه نحو نعم العبد
انه اواب فنعم الماهدون اي نحن وقيل انما يحذف اذا تقدم ذكره والاكثرون على عدم اشتراطه خلافه
اذا حذف صفته وهي انه كان اسما فوفاق نحو الرجل حليم كريم اي رجل حليم وان كانت فعلا
نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي رجل فممنوع عند الاكثر وجائز عند الكسائي وقال ابن
كان الفاعل ما نحو بئسما تشترون به وقليل دونهما كالمثال المذكور عند ابن مالك واقل منه
ان يحذف المخصوص وصفته ويبقى متعلقها كقوله بئس مقام الشيخ امرس امرس اي مقام مقول فيه
امرس فحذف المخصوص وصفته وابقى معمول القول **الثاني** اذا كان المخصوص مؤنثا جاز اثبات نعمت وبئست
مع تذكير الفاعل لانهما في المعنى شيء واحد نحو نعمت ثواب الجنة وبئست المقام النار والاجود نحو نعم
الثواب الجنة قاله في التسهيل وشرحه واما اذا كان الفاعل مؤنثا فقد مر في باب الفاعل ان الاجود عدم
لحاق علامة التانيث **الثالث** يجوز في فاعل فعل الجاري مجرى نعم وبئس الجر بالباء الزائدة والاستغناء عن
ال والاضمار على وفق ما قبله كقوله حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة اوله الما ومنه وقوله
والزور يدون كرموا رجالا نظرا فيه من معنى التعجب **منها** اي من افعال المدح والذم **حب ولا حب**
وهما كنعم وبئس فحب كنعم ولا حب كبئس وتزيد حب على نعم بانها تشعر بان الممدوح محبوب للقلب قريب
من النفس واصلها حبب بضم العين اي صار حبيبا محولا من حبب بفتحها ثم ادغم فصار حب الزم منع التصرف
تنبيه دخول لا في الذم على حب اشكال لانه لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا
لم يكن جنسا ولا تكون غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس
وهو ضعيف قاله في التصريح **والفاعل** اي فاعل حب ولا حب **ذا مطلقا** اي في حالة الافراد وضده
التذكير وضده فلا يتغير عن الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك بل يقال حبذا زيد ولا
حبذا هند وحبذا الزيدان ولا حبذا الهندان وحبذا الزيدون ولا حبذا الهندات قال الاعشى الهلالي
غرانه اذا ذكرت هند فلا حبذا هيا واختلف في علة التزام ذلك فقال ابن مالك لانه ذلك كلام
جرى مجرى المثل والامثال لا تتغير كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل بكلماتها وافرادها
ونسب هذا القول للخليل وقال ابن كيسان لان المشار اليه مضاف محذوف والتقدير فحبذا هند

مثلا

تغيير الامثال وعدم

مثلا حبذا حسن هند وفي حبذا زيد حب المراة او شانه فالمقصود المشار اليه مذكر مفرد حذف واقيم المضاف
اليه مقامه ورده ابن العلج بانه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في البغداديات لانه اجنس شايع
فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم اذا كان ضميرا ولهذا يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا **فايدة** انما
لم تغير الامثال لان المثل من قبيل الاستعارة والاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به مستعملا في
المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا
وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو
وقع فيه تغيير لما كان هذا هو الذي يختص بالمشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى
مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب
رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد
ورد في امراة واما لما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس
بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص قال بعض
المحققين انما لم تفتح التاء من قولك الصيف ضيعت اللبن اذا كان المخاطب مذكرا لان
المخاطب المذكر الذي ضرب له المثل شبه بالمخاطبة التي هي مورد المثل فهو مؤنث ادعاء
تنبيه ما ذكر من ان حب فعل وذا فاعلها وانهما باقيان على اصلهما هو المشهور وهو قول
ابن درستويه وابن برهان في حبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هنا
قول سيبويه واخطا عليه من زعم غير ذلك وذهب قوم الاخفش وخطاب الى انهما ركبا وغلبت
الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن
عصفور الى انهما ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبره ونسب
ابن عصفور هذا القول الى سيبويه قلت وقد مضى فيما نقلته عن الهمع من استدلال سيبويه على حرفية
اذ ما التخريج منه باسمية حبذا فاحمة عليه واستدل القائلون ببقاء حبذا على اصلهما بان الاصل
عدم التغيير وباقتصارهم على حب اذ لعطف على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اي وحبذا دينا
فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو اذما ولولا ونحوها من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب
واستدل من جعله بالفعلية بقولهم فيما حكى لا تحبذه بما لا يطيعا تضاريع وقد يجوز ان يحذف
المخصوص كقوله الا حبذا لولا الحياء وربما منحت الهوى من ليس بالمتقارب اي الا حبذا حالي
معك ولو كان فاعلا لم يجز لان الفاعل لا يجوز حذفه واما حبذا ففصاريع حبذا اذا قلت
لاحبذا الاضاحي حبذا واستدل على غلبة الاسمية بالكتاب الحبري من دخول يا عليها من غير تعجيب
كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وقوله يا حبذا القمراء والليل
الساج وطرق مثل ملا النساج ويجوز الفصل بين حب وذا فيجوز تقديم المشار اليه

وبعده اي بعد الفاعل المخصوص لا يجوز تقديمه عليه اذ لا يفصل بين حب وفاعلها وان جاز ذلك في نعم
على قلة كما تقدم لان نعم محمولة على الافعال المعقود عليها الباب فيجوز فيها الاصول لقوتها ما لا يجوز في غيرها قال الرضي
بانتفاء ذا في خروج الجمل ولا تقدمه على حبذا لجملتها ولمن جاز في نعم ايضا لما ذكر والدنيا جارية مجرى المثل
كما مر ولئلا يتوهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيدا احب ذا فان كان توهما
بعيدا نعم يجوز فصله من حبذا بنداء كقوله الا حبذا يا عز ذاك التشابر ويتمييز وحال كما
سيجيء واختلف في اعرابه فقيل هو مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل قبله خبره والرابط ذا والعموم
ان قلنا اريد الجنس وقيل مبتدأ محذوف الخبر وقيل بعكسه ويرد هما انه يجوز حذف المخصوص وبالزوم
حذف الجملة باسرها من غير دليل وقيل عطف بيان ورد بجيئه نكرة واسم الاشارة معرفة كقوله
وحبذا نفحات من يمانية تاتيك من قبل الريان احيانا وقيل بدل من ذا ورد بانه على نية
تكرار العامل وهو لا يلي حب واجيب بعدم اللزوم بدليل انك انت ولذا ان تاقبله اي
المخصوص او بعده بتمييز او حال على وفقه اي المخصوص في الافراد والتذكير وفرعيهما لاتحادهما
فيما صدقا عليه لكونه عبارة عن المخصوص فلا يجوز يوافقه وذكر المثال حبذا حالة فقال نحو حبذا الزيدون
مثال لحبذا اذا كان بعده المخصوص دون تمييز او حال ونحو حبذا زيد راكبا مثال لما كان بعده ما
على وفقه في التذكير والافراد ومثله حبذا الزيدان راكبين والزيدون راكبين وكذا تاتي بالحال قبل
المخصوص فتقول حبذا راكبا زيد وحبذا راكبين الزيدان والراكبين الزيدون وتوسط الحال هو دون الا المخصوص
لان المخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح او الذم لفظا او تقديرا والتركيب في نحو الامثلة المذكورة من تمام المدح
ونحو حبذا امراة هند مثال لما كان قبله تمييز على وفقه في التانيث والافراد ومثله حبذا امراتين الهندان
وحبذا نساء الهندات وكذا اذا كان بعده فتقول حبذا هند امراة والهندان امراتين والهندات نساء وانما
جاز هنا تاخير التمييز عن المخصوص مع امتناعه في نعم وبئس كما مر لان التمييز هنا عن الظاهر وهو فاعل وهناك
عن الضمير المستكن فيفصل الظاهر عن المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز هنا نحو حبذا زيد ووجب
الاتيان به اختيارا في نعم والعامل في الحال والتمييز حب اتفاقا وان كانت غير متصرفة لان الحال
والتمييز يكفيهما رائحة الفعل وهل يعمل في غيرهما قال ابو حيان لا ينبغي ان يتقدم عليه الا بسماع وقال غيره يعمل
فيما عدا المصدر كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا زيد اكراما له وحبذا عمرو اذ زيد بخيل فلا المصدر
اذ هي غير متصرفة فلا تعمل فيها تنبيهات الاول ما ذكره المص من ان المنصوب بعد المخصوص
او قبله يكون تمييزا او حالا هو الحق وقال الاخفش والفارسي والربعي هو حال مطلقا و
ابو عمرو بن العلا تمييز مطلقا وابن عصفور الجامد تمييز والمشتق حال وابو حيان الجامد
تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا المال مبذولا بلا سرف فال وحبرا له
سوانا وحلالا نافال ولا تمييز والمص جوز وقوعهما ولم يفرق بينهما فيحتمل انه قائل

يقول

١٨٥

بقول ابن عصفور وبقول ابي حيان الثاني اختلف في الاولى من تقديم الحال والتمييز على المخصوص وتاخيرهما
عنه فقال الفارسي الافصح التاخير وقال ابن مالك الافصح التقديم وقال الجرمي تقديم التمييز قليل
وقال ابن خروف فلحسن هذا فصل في الكلام على فعل التعجب وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور
بامر جهل سببه وخرج عن نظايره ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل العجب فلا يليق على الله تعالى انه
متعجب لانه سبحانه لا يخفى عليه خافية وما ورد منه في كلامه عز وجل كقوله فما اصبرهم على النار
مصروف الى المخاطب ويجب ان يتعجب المخاطب منه وللتعجب صيغ كثيرة تدل عليه فمنها ما هو بالقرينة
نحو قوله كيف تكفرون بالله وقوله عليه السلام سبحان الله ان المؤمن لا ينجس وقولهم ناهيك
به وشدد ... وقاتله الله ومنها ما هو بالوضع وهو صيغتان يقال لهما فعلا التعجب وحدهما
المص بقوله فعلان وضعا لانشاء التعجب نحو عجبت وتعجبت لانهما ليسا لانشاء التعجب بل
للاخبار ونحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو ولانهما وان كانا فعلين للانشاء فليسا لانشاء
التعجب بل لانشاء غيره وهو المدح والذم ونحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانهما وان
كانا فعلين لانشاء التعجب لكن لا يدلان عليه بالوضع بل بالقرينة وهما اي فعلا التعجب ما
افعله وافعل به نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يخفى ان فعلا التعجب صادقا على كل
ما اتى الصيغتين بجملتهما فالمفيد للتعجب هو الصيغة كلها لا الفعل فقط ولا يبنيان الا
مما يبنى منه اسم التفضيل وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل
غير مصوغ منه فعل الخبر تفضيل فلا يبنيان من غير فعل ككلب وحمار فلا يقال ما اكلبه ولا ما
احمره وشذ ما اقمنه وما اجدره بنوا الاول من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير
بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا من غير ثلاثي والمراد به ما كان نحو دحرج ثلثه كما هو اصطلاح
النحويين وشذ ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف وما اتقاه وما املا القربة لانه من
اتقى بتشديد التا وامتلات وان كان قد سمع تقى بمعنى خاف وملا بمعنى امتلا لندورهما
ولا من ناقص ولا من جامد وشذ ما اعساه واعس به اي ما احقه واحقق به ولا من
منفي ولا من غير قابل للتفاضل ولا من مبني للمفعول وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة
على الثلاثة والبنا للمفعول لانه من اختصر بالبناء للمفعول ولا من مصوغ منه فعل الخبر مفضل
وذلك لتشابههما اعني افعل التفضيل من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وتساويهما في الوزن
تنبيه قال الرضي يزيد فعل التعجب على اسم التفضيل بشرط انه وهو انه لا يبنى الا مما هو ماض واستمر بخلاف
التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب
منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا
يتحقق التعجب منهما انتهى ويتوصل الى الفاقد بعض الشروط المذكورة اذا اريد التعجب منه بما

فعلا التعجب

او اشدد اونحوهما تمام ويجعل مصدر الفاقد منصوبا بما اشد ونحوه ومجرورا بالباء بعد اشدد
ونحوه فتقول في الاول ما اشد او اضعف دحرجته وانطلاقه او بياضه او عرجه وفي الثاني اشدد
بدحرجته او بانطلاقه او ببياضه او بعرجه ويؤتى بمصدر المنفي والمبني للمفعول غير صريح
نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب بالبناء للمفعول واكثر بان لا يقوم واعظم بما
ضرب واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح اتي به صريحا فتقول ما اشد كونه
كونه جميلا واشدد بكونه جميلا وان قلنا لا مصدر له اتي به غير صريح ونحو ما اكثر ما
كان محسنا واشدد بكونه محسنا واما الجامد كنعم وغير القابل للتفاضل كمات فلا يتعجب منهما البتة تنبيه
لا يختص التوصل بنحو اشد واشدد بالفاقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفاها نحو ما اشد ضرب
زيد لعمرو واشدد بضرب زيد لعمرو ولا يتصرف فيهما اي في فعلي التعجب المذكورين قال ابن مالك
اتفاقا ولا يرد عليه تجويز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعل فتقول ما يحسن زيدا لانه قياس
ولم يسمع فلا يقدح في الاجماع وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع
ولم يوضع ولعدم تصرفهما امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وان يفصل بينهما وبين معمولهما
لا تقول ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وان قيل بزيد مفعول وكذلك لا تقول ما احسن
يا عبد الله زيدا ولا احسن لولا بخله بزيد واختلفوا في الفصل بظرف ومجرور متعلقين
بالفعل فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج
والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز وهو الصحيح لقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق
وما اقبح به ان يكذب وقوله اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا ولو تعلق
الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل
لا يقال ما احسن في المسجد معتكفا ولا احسن عندك بجالس وما مبتدأ اتفاقا لانها اسم فلا بد
في افعل من ضمير يعود عليها والضمير لا يعود الا على الاسماء واما كونها مبتدأ فلانها مجردة عن العوامل
اللفظية للاسناد اليها قيل وما روي عن الكسائي من انها لا موضع لها من الاعراب شاذ لا
يقدح في الاجماع وهل هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب وللابهام
وما بعدها خبرها فموضعه رفع او هي موصولة بمعنى الذي فهي مبتدأ وما بعدها صلتها
فلا محل له من الاعراب والخبر محذوف وجوبا فتقديرها احسن زيدا الذي احسن زيدا شيء
عظيم فيه خلاف قال سيبويه والجمهور بالاول والاخفش بالثاني وله قول اخر بانها نكرة موصوفة
وما بعدها صفتها والخبر محذوف وجوبا والتقدير شيء احسن زيدا عظيم ورد قوله بان فيه
التزام حذف الخبر ونحو شيء ليس بمسموع ولا نظير له وقال الفراء وابن درستويه هي استفهامية
دخلها معنى التعجب وما بعدها خبرها ورد بان مثل ذلك لا يليه غالبا الا الاسماء نحو ما لحجاج

المبهمة ما اصحابا بالمبهمة بما لازمة للفعل ونقل ابن مالك هذا القول في شرح التسهيل عن الكوفيين
وهو موافق لقولهم باسمية افعل والاصح ما ذهب اليه سيبويه والجمهور لان قصد المتعجب الاعلام بان
المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها
عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك الابهام متلوا بافهام وللدليل ان الافهام حاصل
بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كونها غير مختصة وهو مقتضيا الابهام وما بعد
الباء من افعل به فاعل لافعل عند سيبويه وجمهور البصريين والباء زائدة قالوا ان افعل
لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو في الاصل فعل ماض على صيغة افعل بمعنى صار ذا
كذا كما قالوا اورق الشجر اي ذا نبات واغد البعير بمعنى صار ذا غدة ثم
غيرت الصيغة الماضوية الى صيغة الامر ليجعل للباب الخبر يقولون كن ما شئت اذ الا ادوا للباب الخبر فقبح اسناد
صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل لاصلاح اللفظ فصار بصورة المفعول به
المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها بخلافها في نحو كفى بالله فيجوز تركها لعدم القبح
ضعف هذا القول من وجوه احدها استعمال افعل بمعنى صار قياسا وليس بقياس الثاني فيه
الظاهر فاعلا لصيغة الامر بغير لام ولم يسمع الثالث زيادة الباء في الفاعل وهو قليل وانما
المطرد عكسه الرابع جعل الامر بمعنى الماضي ولم يعهد وانما المعهود عكسه نحو اتقى الله امرء خيرا
يثب عليه اي ليتق وما بعد الباء مفعول به عند الاخفش وجماعة من الكوفيين والبصريين وهي اي الباء
للتعدية او زائدة في المفعول به كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وبنوا هذا القول
على ان الهمزة في افعل للتعدية او للصيرورة فان كانت للتعدية وهو الاولى لقلة الهمزة الصيرورة
فالباء زائدة ولا يجوز ان تكون للتعدية والا اجتمع حرفا تعدية ومعنى هذا يكون احسن من قولك احسن
بزيد امرا من احسنت زيدا اي جعلته حسنا والاصل ان يقال احسن زيدا اي اجعله حسنا ثم
زيدت الباء فقيل احسن بزيد وان كانت للصيرورة كما اجازه الزجاج فالباء للتعدية والاصل
احسن زيد اي صار ذا حسن ثم جيء بباء التعدية فقيل احسنت بزيد اي جعلته صائرا ذا حسن
فمعنى الامر عند ذلك صير زيدا صائرا ذا حسن فالتصيير مستفاد من الباء وكونه صائرا ذا كذا
مستفاد من صيغة افعل التي همزتها بمعنى الصيرورة وافعل على هذا القول لكون ما بعد الباء
مفعولا به امر حقيقة لا بمعنى الماضي كما قال سيبويه وفيه ضمير كما في كل مثال امر واختلف في مرجعه
فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن بزيد
اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال الرضي وفيه تكلف وسماجة والحق
نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا نخاطب شيئا انه في حاله واحدة الا ان يقصد الحذف
قد يجيء وقال الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتاخرين

الضمير المخاطب كاحد لكل احد بان يجعل زيدا حسنا اى بصفة الحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف
شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان
وجدت لسانا قائلا فقل قال الرضي وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وانما
التزم افراد الضمير على هذا القول لانه كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير كما تقدم **تنبيهات**
الاول ما ذكره المص من ان افعل بفتح العين وافعل بكسرها فعلان هو الصحيح لان افعل بكسر العين
فاجمعوا وشذ ابن الانباري فقال انه اسم قال المرادي ولا وجه له واما افعل بفتح العين فالقول بفعليته
مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ما افقرني الى رحمة الله ففتحته
بناء كالفتحة في زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به وقال بقية الكوفيين هو اسم لقول العرب ما احسنه
وما الجمه والتصغير من خصائص الاسماء واجيب بانه شاذ وقدم الكلام على ذلك في اول الكلام
الكتاب وعلى قولهم ففتحته اعرابية كالفتحة في زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضي عندهم
نصبه وافعل انما هي للمخبر وصف لزيد لا للضمير وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به والفا ناصبه
وصف قاصر فاشبه قولك زيد حسن الوجه بالنصب **الثاني** ربما استوهم من قولهم وافعل به
لزوم الاتيان بالباء الزائدة مطلقا وليس مرادا قال ابن هشام في حواشي التسهيل يجوز حذف
الباء ان كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان يكون المقدما اى بان يكون
دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع وهذا حكم اختصت به ان وان ونظيره عسى ان يقوم فحو
وفي الارتشاف الباء زائدة مع ان وصلتها فجاز حذفها وفي النهاية لا يجوز حذف الباء من ان
وان في التعجب في الشعر الشريف لو سوى اسقاطها قال العوني على اذا امتلأت من الكرى الى بيت
بليلة الملسوع اشهى في الجمع ويجابعد افعل بباء زائدة لانه لا يجوز حذفها وقيل يجوز حذفها مع ان وان
المصدريتين فتحصل من هذه النقول في المسئلة ثلاثة اقوال الجواز حذف الباء مطلقا والمنع مطلقا و
عليه صاحب النهاية والهمع والتفصيل وعليه الشيخان هما ابن مالك وابن هشام **الثالث** لا يتعجب الا من
معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله اذ المتعجب منه مخبر عنه في المعنى
فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك قاله الخضري ونحوه **الرابع** لا يتعين ذكر المتعجب
منه بل يجوز حذفه في مثال ما احسن اذا دل عليه دليل كقوله على ما جزى الله عنا والجزاء بفضله
جزاء ما اعف واكرما اي ما اعفها واكرمها وفي مثال افعل به ان كان افعل معطوفا على اخر مذكور
معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر وقوله اعفف بنا واكرم انحيينا يوما الى ضرع من
يلينا اي واكرم بنا واما قوله فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر حقيقا
واما جاز حذفه مع كونه فاعلا عند سيبويه والفاعل لا يحذف لانه على الاثر لا يجرى يكون الفاعل الخ
قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول لشبيه الفضله فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم

وذهب

وذهب الفارسي وجماعة الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى
به كاتبا زيد كفى كاتبا ورده ابن مالك بلزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع وان من الضمائر ما لا
يقبل الاستتار كـ نا من اكرم بنا **الخامس** زاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهو فعل بضم العين
نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بغير ما فاجازوا تحويل الثلاثي الى صيغة افعل
فتقول احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك رجلا وما اكرمك وزاد بعضهم اسم
التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد قاله في التصريح
فصل في الكلام على افعال القلوب **افعال القلوب** وسميت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب
ومتعلقها امرين الشك واليقين هو التصديق الجازم المطابق الثابت قال بعضهم وكانه اراد
بالشك الظن والا فلا شيء منها بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين ووجدانه من خلط اللغة
باصطلاح الميزانيين والاحق اللغة الشك خلاف اليقين **افعال تدخل على الجملة الاسمية**
لبيان ما انشات تلك الجملة **عنه من ظن او يقين** كما اذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك
لبيان ان منشأ تلك الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو الظن واذا قلت علمت
زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو العلم وكذلك البواقي الافعال
والحاصل ان المقصود بالافادة معاني هذه الافعال لا الجملة الداخلة عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة
بمعاني تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة فان المقصود بالافادة الجمل المدخولة لها **فتنصب**
المبتدا والخبر مفعولين فما كان مبتدا يصير مفعولا اولا وما كان خبرا يصير مفعولا ثانيا
نحو حسبت زيدا قائما هذا مذهب الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما
كمفعولي اعطى في ان الفعل استعمل معهما ابتداء قال والذي حمل النحويين على القول بدخول هذه الافعال على المبتدا
والخبر انهم راوا انه يجوز ان يكون من مفعوليها مبتدا وخبر قال وهذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمرا
ولا تقول زيد عمرو الا على وجه التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت اذ القصد انك ظننت زيدا عمرا والحاصل
تقول زيد عمرو نفسه لا شبيه عمرو قال ابو حيان والصحيح قول النحويين وليس دليلهم ما توهم بل دليلهم
رجوع المفعولين الى المبتدا والخبر اذا الغيت هذه الافعال الا شيء فتدبر قال بعضهم وتحقيقا للمعنى
قولنا انها تدخل على المبتدا والخبر انها تدخل عليهما في الحالة لا انها لا تدخل الا عليهما فلا يرد نحو
ظننت زيدا عمرا والمثال الرابع ان ما نقل عن السهيلي مشكل كيف وشواهد الدخول عليهما اكثر من
ان تحصى والشيء ما ان تذكر وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه
جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة ومضمرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه
ولا يجوز حذفهما واحدهما اي المفعولين **وحده** اقتصارا بالاتفاق لان اصلهما المبتدا والخبر
فكما لا يجوز ان يؤتى بمبتدا دون خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده و

اما حذفه اختصارا فاجازه الجمهور ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب ومحمد ابن عصفور وابو يحيى بن
ملكون وهو قضية اطلاق الناظم وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل
فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كما قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان
فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اختصارا وقد ورد السماع هنا بالحذف قال تعالى و
لا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف المفعول
الاول وكقوله ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي فلا تظني غيره واقعا فحذف
المفعول الثاني واما حذفهما معا اختصارا فجائز بالاجماع نحو اين شركائي الذين تزعمون من دون
الله وقوله باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب اي تزعمونهم شركا وتحسبه عارا
علي واما حذفهما اقتصارا فاختلفوا فيه على اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاخفش والجرمي
وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين ونسبه ابن مالك لسيبويه لعدم الفائدة اذ لا يخلو
الانسان من ظن ما او علم ما فاشبه قولك النار حارة الثاني الجواز مطلقا وعليه اكثر النحويين
منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لوروده قال تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون وعنده
علم الغيب فهو يرى اي يعلم وقال وظننتم ظن السوء وحكى سيبويه من يسمع يخل وما ذكر من
عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالاسناد الى الفاعل الثالث الجواز في افعال الظن دون افعال العلم
وعليه الاعلم واستدل بحصول الفائدة في الاول دون الثاني فان الانسان لا يخلو من الظن فيفيد
قوله ظننت انه وقع منه ظن ولا يخلو من علم اذ له اشياء يعلمها ضرورة كعلمه ان الاثنين اكثر
من الواحد فلم يفد قوله علمت شيئا ورد بانه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز
في بعضها سماعا وعليه ابو العلا ادريس فيجوز في ظن وخال وحسب لوروده فيها ويمتنع في باقيها
ونسبه لسيبويه **تنبيه** جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا واقتصارا
ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا
اي اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب من يسمع يخل اي يقع منه خيلة والتحقيق ان يقال انه
تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او من اوقع عليه فيجاء
بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد
ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى
محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت
اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله
فيذكران نحو ما احسن زيدا وهذا النوع الذي اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف قاله في المغني و
من افعال القلوب **وجد** كوعد ومصدرها وجدان عن الاخفش ووجود عن السيرافي

والفى

١٨٨

والفى اثبتها الكوفيون وابن مالك احتجاجا بقوله قد جربوه فالفوه المغيث اذا وانكرها البصريون
وابن عصفور وقالوا المنصوب ثانيا حال وتاولوا البيت بزيادة اللام وليس بجيد لان الثاني
خلاف الاصل فالصحيح قول الكوفيين وهما **لتيقن الخبر** اي يفيدان في الخبر يقينا نحو قوله تعالى
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وقوله **انهم الفوا اباءهم ضالين** وبعدها افعال
اخر تارة تعلم بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها قال ابن مالك وهي جامدة
لا يستعمل منها الا الامر وقال ابو حيان وتابع فيه الاعلم وليس بصحيح لان يعقوب حكى تعلمت فلانا
خارجا بمعنى علمت وقد يجاب بانه نادر والغالب فيها وقوعها على ان وصلتها كقوله تعلم
رسول الله انك مدركي واما اذا كانت بمعنى تكلف العلم فانها تتعدى الى واحد نحو تعلم المسألة
وهي متصرفة بلا خلاف الثاني درى في لغية كقوله دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان
اغتباطا بالوفي حميد والغالب فيهما ان تتعدى الى واحد بالبا نحو دريت بكذا فاذا دخلت
عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسها نحو ولا ادريكم قال ابو حيان عد دريت من هذا الباب
الكوفيون وابن مالك وانكرها البصريون وجعلوا البيت من باب التضمين ضمن دريت معنى
علمت والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي ان يجعل اصلا حتى يكثر ولا يثبت ذلك ببيت نادر
محتمل للتضمين انتهى **وجعل وزعم** بفتح العين ومصدرها زعم مثلث الزاي وهما **للظن**
اي يفيدان في الخبر ظنا **نحو** قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقول الشاعر
زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا والاكثر وقوعها على ان وان وصلتهما
فتسد مسد مفعوليها كما قال سيبويه والجمهور خلافا للاخفش زعم ان المفعول الثاني محذوف و
سهو **نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا** وقول الشاعر وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن
ذا الذي يا عز لا يتغير وقد تستعمل لليقين [illegible] ذكره الرضي وغيره
بالتحقيق قال السيرافي والزعم قول يقترن به اعتقاد صح او لم يصح وقال ابن دريد اكثر ما يقع على
الباطل وفي الصحاح زعم بمعنى علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون اعتقاده
علما وقد يكون تقليدا او يكون ابتداء ظنا غالبا وقد يكون بمعنى الكذب قاله في الهمع
حجا بعضها ثلاثة افعال اخر احدها حجا والمضارع يحجو كقوله قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة
عد حتى المت بنا يوما ملمات الثاني عد اثبتها الكوفيون وبعض البصريين ووافقهم ابن ابي
الربيع وابن مالك كقوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم
هب اي لا تظن وانكرها اكثرهم الثالث هب اثبته الكوفيون وابن مالك كقوله اجرني ابا خالد
والا فهبني امرأ هالكا وهي جامدة ولم تستعمل فيها سوى الامر والغالب تعديها الى صريح المفعولين
كما في البيت ووقوعها على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري انه لحن للخواص هب ان زيدا قائم

لمن قال ابن هشام وذهل عن قول القائل هبتك اباك اباك حارثا ونحوه وانكر البصريون تعديها الى مفعولين واضطرب فيها ابن عصفور فمرة قال يجب الحاقها بعلم تكبير الثاني ومرة قال يتعدى الى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة الا انه جعلها امرا من هب لا من وهب بمعنى صير وعلم ورأى وهما للامرين اى الظن واليقين و الغالب منهما اليقين نحو قوله تم فاعلم انه لا اله الا الله فان علمتموهن مؤمنات فالاولى لليقين والثانية للظن وقوله تم انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاولى للظن والثانية لليقين وظن وخال وحسب اى للامرين الظن واليقين والغالب منهما الظن وهو فى ظن نحو قوله تم ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين وقول الشاعر ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا واليقين فيها نحو يظنون انهم ملاقوا ربهم وما احسن قول بعض الادبا يرثى المعظم عيسى الظن قعطات الذى بعده والظن قد يأتى بمعنى اليقين والظن فى خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد واليقين فيها نحو قوله ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم والظن فى حسب نحو قولك حسبت زيدا قائما اى ظننته قائما وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا واليقين فيها نحو قوله حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا تنبيهات الاول تأتى وجد بمعنى حزن وحقد فلا يتعدى بنفسها نحو وجدت على الميت اى حزنت عليه ووجدت على المسىء اى حقدت عليه ويختلفان فى المصدر فمصدر الاولى وجد بفتح الواو والثانى موجدة وترد علم بمعنى عرف ورأى بمعنى ذهب من الرأى على المذهب وظن بمعنى اتهم وحجا بمعنى نوى وقصد فيتعدين الى واحد نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وتقول رأى ابو حنيفة حل كذا ورأى الشافعى حرمته وفقد له مال فظننت زيدا اى اتهمته ومنه وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم على الغيب وما من قرا بالضاد فالمعنى ما هو ببخيل وتقول حجوت بيت الله اى نويته وقصدته وانما لم يحترز المصنف عن هذه الافعال وان كان يشملها قولنا افعال القلوب لان معانيها قائمة بالقلب لعدم دخولها فى الحد المقدم ذكره وتلقيه هذه الافعال وبقية افعال الباب لما اخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين ولحاجة الى الاحتراز عنها الذى الم يشملها قولنا افعال القلوب فان قلت قولك تردد علم بمعنى عرف فتتعدى الى واحد يفهم ان بين علم المتقدمة وهذه فرقا فما الفرق بينهما قلت فرق بينهما ابن الحاجب بان قولك علمت الشىء بمعنى عرفته لا يقتضى الا متعلقا واحدا لان معناه عرفت الشىء فى نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفته وخالفه الرضى فقال لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا انه عرفت لا تنصب جزئى الاسمية كما نصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل هو ما كون الى اختيار العرب فانهم يخصون احد المتساويين بحكم

لفظى من الاحكام اثنى وقال بعضهم وهذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض اهل الاصول والميزان وقال بعضهم قال اخرون وهو ان العلم يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط قال فى شرح المطالع ومن هنا اتهم النحويين يقولون علم يتعدى الى مفعولين وعرف يتعدى الى واحد انتهى الثانى الحقوا رأى الحلمية برأى العلمية فى التعدى لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله اراهم رفقتى حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا فهم مفعول اول ورفقتى بضم الراء المهملة وكسرها مفعول ثان ومصدرها الرؤيا نحو هذا تأويل رؤياى من قبل قال ابن هشام فى التوضيح ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع مصدرا للبصرية خلافا للحريرى وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التى اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس هى رؤيا عين انتهى ثم القول بان رأى الحلمية ملحقة بالعلمية هو المشهور فى كلامهم وقال بعض المتأخرين الاحسن ان يقال رأى الحلمية ملحقة برأى الظنية لان ما يرى فى النوم اشبه بالظن منه بالعلم انتهى فتدبر واذا توسطت افعال القلوب سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما بين المبتدا والخبر او تأخرت عنهما جاز اى لا يمتنع ولا يجب ابطال عملها لفظا ومحلا لاستقلال الجزئين كلاما فيمتنعا عن التأثر عند ضعف العامل بالتأخر عن كليهما او احدهما ويمكن ان يؤثر فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان ويسمى هذا الحكم وهو ابطال عملها لفظا ومحلا الغاء ووجه التسمية ظاهر نحو زيد علمت قائم هذا للتوسط الفعل بين المبتدا والخبر وزيد قائم علمت مثال للتأخر عنهما والغاء المتأخر اقوى من اعماله لضعفه بالتأخر عن الجزئين والمتوسط بالعكس لان العامل اللفظى اقوى من الابتداء خلافا للابتداء وقيل هما فى التوسط سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء فلكل منهما مرجح ومصحح للرأى تنبيهات الاول قال ابو حيان يجوز الوجهين مع التوسط والتأخير شرطان احدهما ان لا يدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم ظننت فانه حينئذ لا يجوز الا الالغاء الثانى ان لا ينفى نحو زيدا منطلقا لم اظن وزيدا لم اظن منطلقا فانه لا يجوز الا الاعمال لانه يتعين بناء الكلام على الظن المنفى ولا يبطل هذا بقوله الذينا منك تنويل لان النفى داخل فى المعنى على ما بعد اخال الثانى هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين اذا كانا اسمين واما اذا كان المفعول الثانى فعلا وقدم نحو قام اظن زيد فالالغاء باق على الجواز عند البصريين وهو الذى صححه فى التسهيل واوجبه الكوفيون قيل وقد يلحق ظن وقد شجاك اظن ربع الظاعنينا روى برفع ربع ونصبه واعترض بان الاول ان شجاك فعل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه مفعولا اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه وقال ابو حيان الذى يقتضيه القياس

انه لا يجوز الا الالغا لان الاعمال مترتب على كون الجزئين كانا مبتدا وخبرا وليس هنا كذلك والا لادى
الى تقديم الخبر الفعلي على المبتدا انتهى قال بعضهم وبهذه الصورة وصورة لام الابتداء تحصل صورتان
يجب فيهما الالغاء فيستثنيان من قولهم الالغاء جائز لا واجب **الثالث** قال بعض الشارحين
في تطبيق عبارة المتن ان كلامه قد يوهم وجوب الاعمال عند التقدم على المفعولين مطلقا حتى لو
تقدم على الفعل شئ كمتى وما لم يجز الالغا وهو راي لبعضهم والجمهور على خلافه لكن الارجح
الاعمال ذكره المرادي والحكم منصوص في الكافية وفي التسهيل بدون حكاية خلاف انتهى وهذا
وخرج بقوله اذا توسطت او تاخرت ما اذا تقدمت نحو ظننت زيدا قائما فانه لا تلغى خلافا
للكوفيين والاخفش وابن الطراوة الا ان الاعمال احسن عندهم **واذا دخلت** افعال القلوب سوى
الفعلين المذكورين لما مر **الاستفهام والنفي** بما او ان او لا **او على اللام** اي لام الابتداء
او القسم لفظا او تقديرا **وجب ابطال عملها لفظا فقط** دون المحل الجائز مراعاته لوجود المانع
من العمل لفظا وهو اعتراض ماله الصدر الكلام **ويسمى** هذا الحكم **التعليق** اخذا من قولهم امراة معلقة
اي مفقودة الزوج تكون كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا
تقدر على التزوج فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل محلا قال ابن الخباز
لقد اجاد اهل هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف نحو
وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون والاسم سواء كان الاسم عمدة مبتدا **نحو لنعلم اي الحزبين
احصى** فاي اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل بحذف الزوائد
وجملة المبتدا والخبر معلق عنها نعلم او خبرا نحو علمت متى السفر او مضافا اليه المبتدا نحو علمت ابو
من زيد او الخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب
ينقلبون فاي منصوب على المصدرية بما بعده اي ينقلبون اي انقلاب ولا يجوز ان يكون منصوبا
بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله **تنبيه** قال بعضهم استشكل تعليق
الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو من حيث ان العلم بالشئ ينافي ما يقتضيه
الاستفهام من الجهل به واجاب عنه ابن هشام في المغني بانه على تقدير مضاف اي جواب ازيد عندك
ام عمرو والتحقيق ما قال بعضهم ان متعلق العلم هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها والعلم بالنسبة
يجامع الجهل بطرفها ضرورة فلا حاجة الى تقديره بل التحقيق ان متعلق العلم هو النسبة الحكمية
بينهما ومتعلق الجهل النسبة اليه معينا وفرق ما بينهما انتهى والنفي بما نحو علمت ما زيد قائم وبان
نحو علمت ان زيد قائم وبلا نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو واما ما وان فلا لزوم تقدمهما في صدر
الجمل وضعا واما لا فلانها النافية الداخلة على الجملة الاسمية فانها الا النية المشابهة لان المكسورة الا انها
دخلها على الجمل قال الدماميني وذهب بعضهم الى تقديره لا وان النافيتين مطلقا وعليه اللخاوي …

لذلك

لذلك لم يذكروها في المعلقات وفصل بعضهم فقال ان وقعا في جواب القسم الملفوظ نحو علمت والله
لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم وعلمت لا زيد قائم في الدار ولا عمرو وعلمت ان
زيد قائم كان لهما الصدر لحلولهما محل ادوات … والا فلا وعليه جرى ابن هشام في المغني
والجامع والشذور والقطر وشرحيهما **و** لام الابتداء نحو **علمت لزيد قائم** وقوله تعالى و
لقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق واما نحو علمت ان زيدا لقائم فقال ابن
ابن هشام في شرح الشذور ذكر جماعة من المغاربة ان من المعلقات ان التي في خبرها اللام وهكذا
المعلق اللام لا ان انتهى الخبار حكي في بعض كتبه انه يجوز علمت انك زيد لقائم بالكسر مع عدم اللام
وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى والقسم الملفوظ نحو علمت والله ليقومن زيد
والمقدر نحو قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ⁘ ان المنايا لا تطيش سهامها ⁘ اي والله لتاتين وفي الاول …
بان قوله لتاتين جواب لقوله علمت بناء على ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم
جزم ابن هشام في المغني وغيره وفي عد التعليق هنا نظر لان … انما … في الفصل بين
… ومنتف في … ذهب بعضهم الى ان القسم مقدر بعد هذه الافعال مع جميع المعلقات الا
فانه هو المعلق لا هي … **تنبيهات الاول** علم ابن مالك من المعلقات لو كقوله وقد علم
الاقوام لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر وابو علي الفارسي لعل قال في الجامع ومختص بدري نحو
وما يدريك لعله يزكى وما في مثل ذلك ابو حيان قال لانها مثل الاستفهام في انها غير خبرية وان مثل
بعدها مستقطع عما قبلها ولا يعمل فيه وبعضهم كم الخبرية ونص عليه ابن هشام في شرح الشذور قال
وحمل عليه قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون وقد كم خبرية منصوبة
باهلكنا والجملة سادة مسد مفعولي يروا وانهم بتقدير بانهم كانوا اهلكناهم بالاستيصال
وهذا الاعراب والمعنى صحيحان لكن لا يتعين خبريتها بل يجوز ان يكون ويؤيده قراءة ابن مسعود
من اهلكنا انتهى **الثاني** قد يتوهم من بيان المتن اختصاص كل من الالغاء والتعليق بافعال القلوب
وهو كذلك في الاول وكذا في الثاني على ما قال ابن عصفور قال لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن
معناها … عنده خلافه قال ابن هشام في المغني لا يختص التعليق بباب ظن بل هو جار في كل فعل
قلبي وقال في الجامع يشارك افعال القلوب في التعليق بالاستفهام فقط نظر وابصر وتفكر وسال
وشبههن وفي الهمع الحق بالافعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة ابصر نحو فستبصر و
يبصرون بايكم المفتون وتفكر كقوله تفكر اياه يعنون ام قرد … وسال نحو يسالون ايان يوم
الدين وزاد ابن خروف نظر وافقه ابن عصفور وابن مالك نحو فلينظر … كيف خلقت
قال ابن … ولم ينص احد على تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن مالك نسي كقوله ومن انتم انا
نسينا من انتم … ابو حيان بانها في البيت يحتمل الموصولية وحذف العائد نحو من هم انتم وزاد ابن

ثالث ايضا ما قارب المذكورات من الافعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو اما ترى اي برق هنا على انه اي
بصر به ويستنبئونك احق هو لانه استنبا بمعنى استعلم فهو طلب العلم ليبلوكم ايكم احسن عملا ومنه
ابو حيان باب رابعة الافعال العلمية فايكم في الآية انشائية موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهي بدل من
ضمير الخطاب بدل بعض واجاز يونس تعليق كل فعل غير ما ذكر وخرج عليه ثم لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد والجمهور لم يوافقوه على ذلك **الثالث** اذا تقدم علم على الاستفهام احد المفعولين نحو
علمت زيدا من هو جاز نصبه بالاتفاق لان العامل مسلط عليه لا مانع من العمل واختلفوا في
رفعه فاجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب واحتج بانه لما كان زيد مستفهما عنه من
حيث المعنى لان المعنى علمت من زيد عومل معاملة مباشرة الاستفهام لفظا او يبقى زيد في
الواقع هو المعبر عنه بمن ومثلها الصدد لدلالتها على الاستفهام فعومل معاملتها وهذه
صورة يجوز فيها التعليق ولا يجب فينبغي ان يستثنى من قولهم التعليق واجب لا جائز **تتمة**
يجيز بنو سليم اجراء القول مجرى الظن فتنصب به المبتدا والخبر مفعولين مطلقا من غير
اعتبار شيء من الشروط الآتية فيقولون قلت زيدا قائما وعليه يروى قول امرئ القيس اذا
ما جرى شاوين واجتل عطفه تقول هزيز الريح مرت باثاب واختلف هل يعاملونه حتى
يضمنوه معنى الظن على قولين الاول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله
قالت وكنت رجلا فطينا هذا وربي لبيت اسرائينا اذ ليس المعنى على ظننت والثاني للجمهور
قال المرادي وهو الظاهر وقال الرضي اعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك
سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد فيلحق بالظن
في نصب المفعولين ولا يختص بالظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المصنف
الاندلسي لو كان بمعنى الظن لم تستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتجيب اعلمه
قائما فنقول اذا بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا انتهى وجمهور العرب لا يجوز هذا الالحاق حتى يشترط
تقدم استفهام بالهمزة او غيرها وكونه فعلا مضارعا للمخاطب واتصال الاستفهام به كقوله
متى تقول القلص الرواسما : يدنين ام قاسم وقاسما وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي
اذا انا لم اطعن اذ الخيل كرت وحكى الكسائي اتقول للعميان عقلا اي اتظن فان فقد شرط
ما ذكر تعينت الحكاية بان لا يتقدم استفهام او يكون القول فعلا غير مضارع او مضارعا لغير
مخاطب ويفصل بينه وبين الاستفهام واغتفر الفصل بالظرف والمعمول معمولا او حالا
كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة : شملي بهم ام تقول البعد محتوما ونحو افي الدار تقول زيدا
جالسا وقوله اجهالا تقول بني لؤي : لعمر ابيك ام متجاهلينا ونحو اعمرا تقول زيدا
منطلقا وقيل لا يضر الفصل مطلقا ولو باجنبي نحو انت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون

والكثر

والكثر البصريون منهم سيبويه والاخفش وذهب السيرافي الى جواز اعمال الثلاثة بشروط المضارع والكوفيون
الى جواز اعمال الامر بشروطه ايضا ونقله ابن مالك في التسهيل وشرحه اشتراط المضارع شرطا خامسا
وهو ان يكون للحال لا للاستقبال وهو ان يكون الحال لا الاستقبال وانكره ابو حيان والمرادي
وابن هشام في بعض كتبه وقال لا اعلمه لغيره وقال ابن هشام بل الظاهر من اشتراط الاستفهام ان
يكون مستقبلا واذا اجتمعت الشروط يجوز الحكاية ايضا مراعاة للاصل نحو اتقول زيد منطلق
تنبيهات الاول اذا اجري القول مجرى الظن في ذلك جاز جميع ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق
وكون الفاعل والمفعول ضميرين قاله في النهاية نعم ما وقع لابي حيان في الارتشاف قال الثاني قال في التصريح
ولا يبعد تخريجه على القولين فمن قال انه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال
في العمل فقط قال بالمنع انتهى **الثالث** قال بعض المحققين القول يجي لمعنى الاعتقاد ويجي بمعنى
اللفظ اللفظي هكذا ينبغي ان يفهم ويظهر اثر المعنيين في ان الاول لا يقتضي وجود لفظ البتة
الثاني يقتضي وجوده في الخارج في احد الازمنة الثلاثة انتهى وهذه **خاتمة** لمباحث الافعال في الكلام على
التنازع ويسميه الكوفيون الاعمال بكسر الهمزة **اذا تنازع عاملان** منثور عامل بالمعنى الاعم او الاخص
وقد عرفتهما سوا اتفقا في العمل او اختلفا فيه ولم يقل فصاعدا اقتصارا على اقل مراتب التنازع
واكثرها قال في التصريح في حواشيه يعني ان التنازع قد يقع في اكثر من عاملين كما ستراه لكنه اقتصر على ذكر
العاملين بيانا لاقل ما يقع فيه التنازع ولانه اكثر استعمالا ولا يخفى ما في عبارته من الطباق بين
الاقل والاكثر وتعبيره بالعاملين احسن من تعبير ابن الحاجب بالفعلين لشموله الفعل وشبهه
في العمل **ظاهرا** مفعول لتنازع من باب تجاذبنا الثوب احترازا عن الضمير فيخرج المضمر ونحو في ذلك ابن
الحاجب ووجهه بان العاملين اذا وجها الى المضمر استويا في صحة الاضمار فيهما فلا تنازع نحو ضربت
واكرمت ونعقبه ابن مالك بان هذا منه تعريب بانه لا يتاتى في المضمر صورة تنازع فلا وجه لهذا الاحتراز
لان قولنا اذا تنازع عاملان لا يمكن تناوله لذلك واجاب ابن هشام بانه قد يتوهم انه هنا انما ذكر لاخراج
ما اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتاتى فيها صورة التنازع في المضمر ويحكم
النحويون بانه من التنازع فان قلت الوجه الذي ذكره ابن الحاجب من ان التنازع لا يتاتى في المضمر
انما يتم في المضمر المتصل فاما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا
قلت الصحيح انه هنا ليس من باب التنازع بل محمول على الحذف وذلك لان المحققين على اشتراط ان لا يكون
المعمول محصورا فلا تنازع في ما قام وقعد الا زيد لامرين احدهما ان الواقع بعد الا ان يكون ظاهرا او مضمرا
واياما كان فهو غير متنازع فان كان ظاهرا فانه يقتضي ان تقول في نحو ما قام وقعد الا الزيدان والا
الزيدون ما قاما الا وما قاموا الا او قعدا او قعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا
نحو ما قام وقعد الا انا فالا انا لم يتات الاضمار في احدهما اذا اعملت الآخر لانه لا بد ان تقول غيرا

تنازع عاملان

ضميراً غايباً فيلزم اعادة ضمير غايب على حاضر او ضمير حاضر فنقول ما قام وقعدت الا انا او قعدت
او نفيتني للتعجل اعمال الثاني فيلزم محذوف الفرق عدة التنازع لانك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان
ضمير المتكلم والمخاطب انما يفسرهما حضور من هما له لا لفظ والضمير في باب التنازع انما يعود على
لفظ المتنازع فيه وان كان غايبا لزم ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم به الوجه الثاني
ان الاضمار في احدهما يودي الى اخلاء العامل الاخر من الايجاب لان الفعل المنفي انما يصير موجبا
بمقارنة الا لمعموله لفظا او معنى فانا لم نقرن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقصود خلاف
ذلك واذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف وممن نص على ذلك ابن الحاجب وابن مالك
فاصل ما قام وقعد الا انا ما قام احد ولا قعد الا انا فحذف احد من الاول لفظا واكتفى بقصده و
دلالة النفي والاستثناء عنه عليه كما جاء وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به وما منا الا له مقام
معلوم اي ما من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن وما منا احد الا له مقام وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك
من باب التنازع وليس بشيء لما شرحنا لكن يلزم على القول بالحذف حذف الفاعل لان الفاعل
ليس ما نحن فيه كالايتين المذكورتين لان المحذوف فيهما مبتدا وهو جايز الحذف بخلاف ما قلنا
فان المحذوف فيه الفاعل ومن قواعد البصريين انه لا يحذف بل زعم ابن عصفور في شرح الايضاح
ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا عند الكوفيين وهذا التركيب مسموع عن العرب
قال ما صاب قلبي واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل ابن شيبانا وقال ما جاد رايا ولا اجدى
محاولة الا امرؤ لم يضع دينا ولا حسبا وتخريجه على مذهب الفرا في قام وقعد زيد ضعيف لضعف
تخريجه على حذف الاولى ايضا او لانا من الاول لدلالة الثاني عليه فيه ايضا حذف للفاعل فما تنفك
المسالة عن اشكال بعدهما صفة ظاهر اي ظاهر واقعا بعدهما اي بعد العاملين واحترز بذلك
عما اذا وقع قبلهما نحو زيدا ضربت واكرمت او بينهما نحو ضربت زيدا او اكرمت فانه يتعين المعمول في الصورتين
لان يكون للاول لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معارضا فاذا جاء الثاني لم يكن له ان
يطلبه لانه انما جاء بعدما اخذه غيره له فلا يكون فيه مجال للتنازع وليس هذا بمتفق عليه فقد
ذهب بعض المغاربة الى جواز وقوع التنازع في الاول وجرى عليه الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان
ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت وذهب الفارسي الى
وقوعه في الثاني واستظهره المرادي ووقوعه فيهما واستغربه ابو حيان القولين فلك جواز اذا
اعمال ايتهما اي العاملين شئت فان شئت اعملت الاول وان شئت الثاني باتفاق من الفريقين
لان كلا مسموع وانما الخلاف في المختار كما سياتي بيانه تنبيهات الاول ثم من قوله اذا تنازع عاملان اه انه لابد
ان يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى للاسم المتنازع فيه فلا تنازع بين نحو مطلت ومحب الواعدين من
من قول الشاعر عدينا في غد ما شئت انا محب ولو مطلت الواعدينا لعدم طلب كل منهما له لان المطول

موعود

موعود للواعد فالواعدين مفعول لمحب لا غير ومفعول مطلت محذوف اي فلو مطلتنا او ضمن منزلة غير لم
ما المفعول له اي ولو وقع منك مطل قال ابن هشام في الاوضح ولا تنازع بين فعلين واسمين اكد
احدهما بالاخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول واما الثاني فلم يوت به للاسناد بل لمجرد التقوية للاول
ولهذا قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون
فاعل اتاك الاول والثاني لمجرد التقوية ولا فاعل له ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك او اتوك اتاك على
اعمال الثاني انتهى وفيه بحث مما ذكره صوخشي وابن مالك ووافقهما ابن النحاس وابن ابي الربيع
قال ابو حيان ولم يصرح بالمنع في ذلك احد سواهم بل صرح الفارسي في قول الشاعر وهيهات هيهات
العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله بانه من باب التنازع والاضمار في احدهما اسمه
وقيل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد
ففي المسالة اقوال ثلاثة الثالث ظاهر كلامه انه لا يشترط في العاملين المتنازعين ان يكونا من غير نوع الحروف
والجمهور على اشتراطه لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع
بين الحرفين مستدلا بقوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب
ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل ابن عصفور عن بعضهم انه يجوز تنازع
لعل وعسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل وعسى زيد خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب
عسى لا يحذف الثالث ظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيهما ان يكونا متصرفين والجمهور على
اشتراطه لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله وعن
المبرد اجازته في فعلي التعجب نحو ما احسن واجمل زيدا واحسن به واجمل بعمرو والمانع لا يجوز
هذين التركيبين بل يجب عنده ان يقال فيهما ما احسن زيدا واجمله واحسن بزيد واجمل به
الرابع قال ابن هشام في المغني العاملان في باب التنازع لابد من ارتباطهما اما بعطف نحو قام وقعد
اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا او كون ثانيهما جوابا
للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو اتوني افرغ عليه قطرا او جوابية
السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ونحو ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد
زيد الخامس ظاهر كلامه ان التنازع يجري في جميع المعمولات وهو ما عليه بعضهم قال بعض الائمة و
الاصح انه لا يجري في المصدر والحال والتمييز انتهى وفي الجميع شرحه ويقع التنازع في كل معمول
الا المفعول له والتمييز وكذا الحال لانها لا تضمر خلافا لابن معط انتهى قلت وكان ابن معط
رجع عن هذا القول فقال في شرح الجزولية تقول في الحال ان تزدني ضاحكا الك فهذه الحال
ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر قال ابو حيان ولا يجوز اعادة الحال كالاول قال ابن معط
وتقول في الظرف على اعمال الثاني سرت وذهبت اليوم وعلى الاول سرت وذهبت فيه اليوم

وفي المصدر على الثاني نحو ضربت ضربًا اضربك ضربًا شديدًا وعلى الاول اضربك ضربًا شديدًا و
في النهاية لابن الخباز ويجوز التنازع في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدًا ان اعملت الثاني وقمت
وسرت واياه ان اعملت الاول انتهى الا ان النحاة البصريين نسبة الى البصرة بفتح الباء وكسرها
وضمها ثلث لغات حكاها الازهري وافصحهن الفتح وهي المشهور والنسبة اليها بصري بكسر الباء
وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوا بالضم وان ضمت البصرة على لغة قاله النووي يختارون
اعمال العامل الثاني لقربه من المعمول فالاولى ان يستبد به دون البعيد ولعدم استلزام
اعماله الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي والعطف على الجملة قبل تمامها في نحو قام وقعد زيد فان
اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل الذي هو قام والمعمول الذي هو زيد بالاجنبي الذي هو الجملة
المعطوفة ويستلزم العطف على الجملة التي هي قام زيد اذ التقدير قام زيد وقعد وكلا الامرين
خلاف الاصل واعمال الثاني لا يستلزم شيئًا منهما قال الرضي ولا يتجه هذه العلة في غير العطف نحو
جاءني فاكرمته وكاد يخرج زيد والنحاة الكوفيين يختارون اعمال العامل الاول لسبقه على غيره من
العوامل ولعدم استلزامه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة واعمال الاول
يستلزم ذلك وهو ضعيف واجيب بان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحًا به في غير هذا
الباب كما في باب نعم وربه رجلا وضمير الشان فهو شائع من غير ضعف وقدم المصنف نقل مختار
البصريين اشارة الى انه المختار عنده ولا شك ان الاستقراء شاهد بان اعمال الثاني اكثر و
قيل هما سيان فيعمل ايهما شاء حكاه ابن العلج في البسيط واذا تأمل فالحكم كذلك بالنسبة
الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث
او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران لم ار في ذلك نقلا قاله في
التصريح تنبيه قال في السراج ما نقل عن الكوفيين هو الذي تظافرت به نصوص النحاة عنهم و
قال ابن النحاس انه لم يجد ذلك على ما حكاه عنهم وايهما اي العاملين اعملت الاول او الثاني اضمرت
الفاعل في العامل المهمل من العاملين الظاهر اذا اقتضى الفاعل فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في
الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني موافقًا للظاهر في الافراد والتذكير وفروعهما لانه
ممتنع والموافقة بين المفسر والمفسر ملتزمة فتقول على اعمال الاول ضربني وضربتهم قومك وعلى
اعمال الثاني ضربوني وضربت قومك هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون من نحو المثال الثاني لاستلزامه
الاضمار قبل الذكر فذهب الكسائي وهشام والسهيلي وابن مضاء الى وجوب حذف الفاعل من الاول للدلالة
عليه تمسكا بظاهر قوله تعفق بالارطى لها وارادها رجال فبذت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا
ولا ارادوا قال في التصريح ويمكن تأويلها بعضهم بانه اعمال الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه
يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار ما ويلم بالمذكور انتهى وذهب الفراء الى انه يجب

اعمال

اعمال الاول فرارًا من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر وعنه قول النحو حكاه في البسيط انه يقتصر
في مثل ذلك على السماع ولا يكون قياسًا قال الرضي لنقل صحيح عن الفراء مثل هذا ان الثلاثة طلب
ايضًا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا
للفعلين لكن اجماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده في الاصول ومهم يمكن جعل
عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز انه يؤتى بفاعل الاول ضميرًا بعد المتنازع نحو ضرب
واكرمني الزيدان هما جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب
الثاني للمفعولية مع طلب الاول للفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان
بالضمير بعد المتنازع كما قال وانت كل هذا اخذه مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف
الفاعل انتهى والصحيح ما ذهب اليه البصريون بشهادة السماع قال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء
انني : لغير جميل من خليلي مهمل : وقال الشاعر وهو يقفي وهويت الغانيات الى : ان شبت فانصرفت
عنهن امالي : واذا ثبت ذلك عن العرب وجب المصير اليه تنبيه ما عزيته الى الكسائي ومن
وافقه من وجوب حذف الفاعل هو المشهور وفي شرح الايضاح في باب الاستثناء عنه ان حذف الفاعل
لا يجوز عند احد من البصريين ولا الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجيز حذف
الفاعل في قولك ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مضمر مستتر في الفعل مفرد في
الاحوال كلها انتهى اما المفعول فتارة يحذف وتارة يضمر فالعامل المهمل من العاملين الظاهر ان
كان هو الاول حذفا اي المفعول ولا يضمر فيه اذ لو اضمر في الحال هذه لزم الاضمار قبل الذكر وقد
انما ارتكبنا للضرورة لاجل الفاعل اجتنابًا للحذف العمدة واما المفعول فهو فضلة مستغنى
عنه فيجب حذفه قال تعالى اتوني افرغ عليه قطرًا وقال هاؤم اقرؤا كتابيه واجاز قوم اضماره
وعليه ابن مالك كما لو كان المهمل الثاني ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر وبعده والاختلاف
في جوازه ضرورة كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب : جهارا فكن في الغيب احفظ للود
تنبيهًا ان الاول المجرور وحكمه حكم المفعول فيما ذكر يجب حذفه ما لم يلبس نحو مررت ومر بي
زيد فان اوقع حذفه في لبس وجب اضماره مؤخرًا نحو رغبت ورغب في زيد عنه اذ لو حذف
لتوهم ان المراد رغبت فيه وان كان الثاني فقضية الخلاصة حذف المفعول ولو كان العامل من باب ظن
وهو الصحيح اسباقي وغيره ثلثه اخرى قيل يضمر قبل الذكر لانه عمدة وان كان منصوبًا
فهو كالفاعل فلا يحذف بل تقول ظننته او ظنوني اياه زيدًا قائمًا وقيل يضمر مؤخرًا نحو ذهب
الى انه لا يحذف ولا يضمر قبل الذكر لانه منصوب ممنوع على صورة الفضلة فيضمر مؤخرا نحو
ظنني وظننت زيدا قائما اياه وقيل يظهر فتقول ظنني قائما وظننت زيدا قائما واما
الاول الذي اقتضته عبارة المصنف لانه حذف لدليل قال ابن عصفور وهو سالم

لانا انما نقبل التذكير والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف للاختصار فبابه ظن قد تقدم الحال
على جوازه اشى وشرط الحذف فان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا او تذكيرا او فروعهما وان لم يكن مثله
لم يحذف نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلابد ان يؤتى اياه منفصلا او متاخرا ولا يجوز حذفه
قال الرضي الصحيح نقلا عن ابي حيان في النكت الحسان **او كان العامل المهمل هو الثاني اضمر** اي المعمول
وفي حكمه المجرور في المهمل مطابقا للظاهر ولا محذور فيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة وان
تاخر لفظا لانه معمول للاول فحقه ان يليه نحو قام وضربتهما اخواك وقام ومررت بهما اخواك
وبعضهم يجيز الحذف هنا ايضا كقول عاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم
لمحوا شعاعه وهو ضرورة عند الجمهور لان في الحذف تهيئة العامل للعمل وقطعه بغير معارض
فيضمر وجوبا **الا ان يمتنع** الاضمار فيتعين الاظهار وذلك اذا كان المفعول خبرا عما يخالف
المفسر وهو المتنازع فيه في الافراد وفرعيه والتذكير وضده لكن المص لا يسلم ان يكون مثله
ح من باب التنازع ولذلك قال **ولم يمنعه نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان**
منطلقا كما قال بعض المحققين خلافا لمن قال انه منه وان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا و
اعمل فيه حسبني فوجب اظهار المفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين لامتناع اضماره لانه
ان اضمر مفردا لتطابق مرجعه خالف المفعول الاول وان اضمر مثنى ليطابق المفعول الاول
اذ هما مبتدا وخبر في الاصل خالف مرجعه ولا يجوز ارتكاب الحذف فيه لكونه ثاني مفعولي
حسبت وهو محذور كما عرفت واجاز الكوفيون ابدالا منطلقا عليه فيقولون حسبني و
حسبتهما الزيدان منطلقا واجازوا اضماره ايضا مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون حسبني
وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا وعدم كونه ليس من التنازع كما ذهب اليه المص تبعا لجماعة
من المحققين منهم ابن هشام وصاحب اللباب ان العاملين لا يتوجهان الى امر واحد لان الاول
يقتضي مفعولا مفردا والثاني مثنى فانتفى شرط التنازع وهو كون المتنازع مطلوبا لكل من العاملين لا
من حيث المعنى فينتفي التنازع ضرورة وما قيل من انهما تنازعا ذاتا متصفة بالانطلاق من
غير نظر الى كونها مفردة او مثناة ليس بشيء لان التنازع لا يكون في مفهوم كذا قيل والحق ان في
ان التنازع فيه صحيح لكن باعتبار كونه منطلقا مثلا في نحو المثال المذكور مفعولا ثانيا مع قطع
النظر عن كونه مفردا او مثنى وانت لا تنطق به مفردا الا بعد الحكم به للاول ولا مثنى الا بعد
الحكم به للثاني واذا نطقت به مفردا ابطل كون الثاني يطلبه ومن هنا ظهر للمص فساد دعوى
التنازع ولو نظر اليه من حيث كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عما يقتضيه كل من العاملين
المذكورين لما نازع في صحة التنازع الا ترى ان العاملين اذا كان الاول منهما يطلب مرفوعا
والثاني يطلب منصوبا فتنازعا فيه صحيح لكن مع قطع النظر عن الاعراب فانك ان اعربته

بالرفع

١٩٣

بالرفع بطل كون الثاني يطلبه لانه يطلب منصوبا وان اعربته بالنصب بطل كون الاول يطلبه
لانه لا يطلب الا مرفوعا وذلك نحو اكرمني واكرمت زيدا وزيدا وهنا تم الاختلاف فانه من التنازع
هكذا قرره اللاكي في حاشية الاوضح وهو جدير بالقبول ويرشدك اليه قول الفاضل الهندي ان
التنازع في القلب لا فيما بعد التركيب فلا تنازع **تنبيهان الاول** مقتضى كلام المص عدم اشتراط
كون المعمول غير سببي مرفوع واشترطه بعضهم ليخرج نحو قول كثير قضى كل ذي دين فوفى غريمه
وعزة ممطول معنى غريمها لانه لو قصد فيه الى التنازع لاسند احدهما الى المعمول السببي وهو غريمها
والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط المهمل بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره فيحمل
مثل ذلك على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين المتقدمين وفي كل منهما ضمير وهما او احدهما
خبر عن الاول بخلاف السببي غير المرفوع نحو زيد اكرم وعظم اياه واعترض الاول بان نحو الضمير
الى المهمل على الاسم المشتمل على ضمير المبتدا يحقق الالتباس والارتباط والثاني بان ما علل به
امتناع التنازع في الاول ياتي ايضا في الثاني نحو زيد ضربت واكرمت اياه لان احد العاملين
يعمل في السببي والمهمل يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببي
بالمرفوع ولم يشترط الاكثر هذا الشرط كالمص ونص عليه ابن خروف والشلوبين وابن السيد و
ابن مالك **الثاني** قد يكون التنازع بين اكثر من عاملين كقوله ابى جاءني ادعو الله يبتغيها
معفوا معافيه في الروح والجسد وقد يتعدد المتنازع فيه كقوله صلى الله عليه وسلم تسبحون
وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازعت ثلاثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون
في اثنين ظرف وهو دبر ومفعول مطلق وهو ثلاثا فاعمل الاخير فيهما واعمل الاول في ضميرهما و
حذف لانهما فضلتان وللبس والاصل فيه تسبحونه فيه اياه وتكبرونه فيه اياه وهنا
انقضى كلام المص على ما يتعلق بالاسماء لشروعه في الكلام على ما يتعلق بالجمل فقال **الحديقة**
الرابعة في الكلام على **الجمل وما يتبعها** من ذكر اقسامها واحكامها **الجملة** لغة جماعة الشيء كما في
ق واصطلاحا **قول** اي مقول استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وهو اللفظ
الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا كان او غير مفيد فهو اخص من اللفظ لاختصاصه بالموضوع
بخلافه كما مر بيانه في صدر الشرح هذا هو المشهور وهو الصحيح وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه
على المركب مجاز وعليه ابن معط وقيل حقيقة في المركب سواء افاد ام لا واطلاقه على المفرد مجاز
وقيل حقيقة في المركب المفيد واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الجرجاني
في تفسيره وقيل انه يطلق على المهمل فيرادف اللفظ حكاه العلامة ابو حيان في شرح التسهيل في
باب ظن وجزم به ابو البقاء العكبري في اللباب واما اطلاقه على غير اللفظ من الراي والاعتقاد
فمجاز اجماعا **تضمن كلمتين** حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه اذ التثنية على ما

اصطلحوا عليه اختصارا للعطف فكانه قال كلمة وكلمة فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول
هو كل واحد من الكلمتين فزيد قائم مثلا بصورته المجموعية متضمن لزيد وقائم بصورته الافرادية
فلا يلزم اتحاد المتضمِّن والمتضمَّن وخرج بهذا القيد المفردات باسناد متعلق بتضمن او صفة
مصدر محذوف اي تضمنا متلبسا او حاصلا او ملصقا به او صفة كلمتين اي كلمتين متلبسين باسناد
احداهما الى الاخرى فان قيل التعريف غير جامع لان الجملة الشرطية والجملة التي اصدق بها جملة نحو زيد ابوه
قائم لا يصدق التعريف عليهما اذ الاولى متضمنة لجملتين والثانية لجملة وكلمة اجيب بان تعرض الكلمتين
لبيان اقل ما تتضمنه لا لنفي الزيادة فاشتمال الصورتين على اكثر من كلمتين لا ينقض واعلم ان المراد
بالاسناد هنا هو ضم احدى الكلمتين الى الاخرى سواء حصل بهذا الضم فايدة ام لا وفي قوله باسناد
اشارة الى ذلك فهي اي الجملة اعم من الكلام عموما مطلقا لصدقها عليه وعلى غيره اذ شرطه الفايدة
فكل كلام جملة ولا عكس بالمعنى اللغوي والاعم هنا بمعنى العام فمن لم يرد الاستيفاء هنا بالنظر الى
المفهوم واما بالنظر الى حادة الاستعمال فهو على بابه قاله بعض المحققين قال شيخنا جمال الدين محمد
الشامي بل هو بالنظر الى المفهوم على بابه ايضا لان الجملة اكثر عموما للافراد من الكلام فقد برد انتهى
وما ذكره من ان كون الجملة اعم من الكلام ليس اجماعا بل هو عند الاكثر وقد ذهب بعضهم الى انهما مترادفان
وهو ظاهر كلام الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة وفي قول المصنف عند الاكثر
نظر بل الظاهر ان الاكثر على انهما مترادفان قال السيد الشريف في التحفة ظاهر كلام الاندلسي في
شرح المفصل انه راي الجميع لانه قال في باب المبتدا والخبر الكلام والجملة في اصطلاحهم مترادفان
انتهى وفي الاشباه والنظاير للشيخ محب الدين ناظر الجيش الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي
الكلام والجملة في الدلالة بمعنى كلما صدق احدهما صدق الاخر وليس بينهما عموم وخصوص انتهى فظهر
ان الاكثر على الترادف نعم قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في المغني والكلام اخص من الجملة لا مرادف
لها فان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة
عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص
واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير
من الناس والصواب انها اعم اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة
الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى قال العلامة السيوطي وقد نازعه
بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف الكلام والجملة انتهى واجاب ناظر الجيش عما ذكره
في جملة الشرط ونحوها بان اطلاق الجملة مجازا من باب اطلاق الشيء على ما كان عليه واجاب غيره
بان تخالف الحكم في جملتي الشرط والجزاء لا يقدح في كون كل جملة مركبة تفيد اذ المراد في الاعم الاغلب
وهذا كقولهم ان المبتدا منه في نية الطرح اي في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في

بعض

بعض الصور نحو جاء في التنزيل مررت به زيد للاحتياج الى الضمير وله نظاير وذكر الدماميني
في شرح المغني ما محصله ان الخلاف في المسئلة اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح ونازعه شيخي
في ذلك والحق ما قاله الدماميني شيئان الاول ما ضرب من الاسناد في حد الجملة هو تقسيم الكلام
جاعة في مثل هذا المقام اذ لو اريد بالاسناد النسبة التامة كانت الجملة كالكلام في اعتبار
الافادة فلا يتفرع عليه قوله فهي اعم من الكلام لكن قال بعضهم تفسير الاسناد بالنسبة مطلقا يلزم
منه انتقاض التعريف بالمركب المشتمل على نسبة ناقصة كغلام زيد واختار بعض المحققين تفسير
الاسناد هنا بالنسبة التامة والمقصود كون المركب الذي هو الجملة مشتملا على الاسناد داخلا او صالحا فالجملة
كالكلام في اعتبار الافادة فقال الثاني قال الشيخ شيوخنا الحفيد في شرح التهذيب المص ربما افهم
كلام بعضهم ان الجملة اخص من الكلام وفيه نظر انتهى قال تلميذه شيخنا العلامة محمد الشامي وما
افهمه كلام بعضهم نظر الى ان القران يطلق عليه الكلام ولا يطلق عليه الجملة ووجه النظر
ان المانع من اطلاق الجملة على القران شرعي لايهامها معنى الاجمال واشعارها بالمعنى اللغوي انتهى
قال فان بدئت اي صدرت الجملة باسم وصفا كان او غيره فاسمها جملة اسمية او فتسمى اسمية
نسبة الى الاسم لتصديرها به ولا فرق بين ان يكون ذلك الاسم صريحا نحو زيد قائم وهيهات
العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه والتمثيل بنحو زيد قام للجملة الاسمية لا غير هو قول الجمهور
لعدم ما يطلب الفعل وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك كونها فعلية على الاضمار والتفسير
والكوفيون على التقديم والتاخير او مؤولا نحو قوله وان تصوموا خير لكم اي صومكم
خير لكم لان المؤول كالصريح في الحكم والمراد بالصدر المسند والمسند اليه فلا يضر في التسمية ما
تقدم من الحروف لغرض ما نحو اقائم الزيدان وازيدا اخوك ولو بغير الاعراب والمعنى نحو ان زيدا قائم
ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اذ لا عبرة بالحرف في ذلك فالجمل المذكورة كلها اسمية لكونها
مبتدأة بالاسم بالمعنى المذكور او بدئت بفعل متصرف او جامد تاما او ناقصا فاسمها جملة فعلية
او تسمى فعلية نسبة الى الفعل لتصديرها به كقام زيد وضرب اللص وصمن زيدان يقوم وكان
زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم و هل قام زيد مما تقدم فيه الحرف اذ لا عبرة به كما
تقدم والمعتبر ايضا في الصدر ما هو صدر في الاصل فلا يضر ايضا تقدم المعمول لموجب او
تجوز فنحو كيف جاء زيد واياك نعبد وفريقا هدى وفاي ايات الله تنكرون جملة فعلية لان
هذه الاسماء في نية التاخير وكذا نحو هلا زيدا ضربته ويا عبد الله وان احد من المشركين
استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير هلا
ضربت زيدا وادعوا عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل والمقدر كالمذكور
في الحكم شيئان الاول زاد ابن هشام اقسام الجملة الظرفية وهي المصدرة بظرف او مجرور نحو

نحو اعندك زيد وافي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف او الجار والمجرور لا باستقرار المحذوف
ولا مبتدا مخبرا بهما عنه وسيأتي تفصيل الاقوال في هذه المسئلة في محله انشاء الله تعالى وزاد الزمخشري
وغيره الجملة الشرطية والصواب انها من قبيل لما مر **الثاني** قال ابن هشام في المغني ما يجب على المسؤل عنه
ان يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين ولذلك امثلة
احدها صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها
نصبها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة من تأخير وما بعدها في محل جر لما تقدم انها مضاف اليه ونظير ذلك
قولك يوم يسافر زيد انا مسافر وعكسه قوله فبينا نحن نرقبه اتانا اذا قدرت الف بينا زائدة وبين مضافة
الى الجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى الجملة الاسمية وان قلنا العامل فيه اذا فعل
الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما تقول متى تقم فانا اقوم الثاني افي
الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدا او مرفوعا بمبتدا محذوف تقديره كائن
او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرناه فاعلا
باستقر ففعلية او بالظرف فظرفية الثالث نحو ما رايته مذ يومان فان تقديره عند الاخفش
والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما
فالجملة اسمية لا محل لها ومذ خبر على الاول ومبتدا على الثاني وقال الكسائي وجماعة مذ كان
يومان فمذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها وهي في محل خفض وقال اخرون
المعنى من الزمان الذي هو يومان ومذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقتصر على الزمان
وما بعدها جملة اسمية حذف مبتداها ولا محل لها لانها صلة الرابع نحو ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين
احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه والثاني اي شيء
صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعت فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى
الثاني تحتمل الاسمية بان يقدر ماذا مبتدا والفعلية بان تقدره مفعولا لفعل محذوف
على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر الخامس نحو ابشر يهدوننا
فالارجح تقدير بشر فاعلا بيهدي محذوفا فالجملة فعلية ويجوز تقديره مبتدا وتقدير الاسمية
في أأنتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها للاسمية وتقدير الفعلية في قوله
فقلت اهي سرت ام عادني حلم ... اكثر رجحانا من تقديرها في ابشر يهدوننا لمعادلتها الفعلية
السادس نحو قاما اخواك فانا ان قدرنا الالف حرف تثنية كما ان التاء حرف تانيث في قامت
هند او اسما واخواك بدلا منها فالجملة فعلية وان قدرناها اسما وما بعدها مبتدا فالجملة اسمية
قدم خبرها السابع نحو نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل اخبارا عن زيد فاسمية وان قدر زيد خبرا
لمحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن جملة البسملة فان قدر ابتدائي باسم الله فاسمية

جملة البسملة

وهو

فاسمية وهو قول البصريين او ابدا باسم الله فعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير
والمعاريب التاسع نحو ايم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة
اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الرفع ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدا
واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظيرها هذه في قولك ما انت وزيد
فانها ايضا تحتمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتدائية او الخبرية على خلاف بين سيبويه والاخفش
وذلك اذا قدرت زيدا عطفا على انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا
معه اذ لا بد من تقدير فعل نحو اي ما تكون او ما تصنع ونظيرها هذه في الوجهين على اختلاف التقدير
كيف انت وزيد الا انها لا تكون مبتدا ولا مفعولا به فليس للرفع الا توجيه واحد واما
النصب فيصح كونه على الخبرية او الحالية العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام
والارجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما
يترجح فيه الفعلية نحو زيدا اكرمه ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة
الطلبية خبرا قليل انتهى كلام المغني **ثم** الجملة بالنسبة الى الوصفية وعدمها قسمان لانها
ان وقعت خبرا عن مبتدا **فاسمها جملة صغرى** وتسمى جملة صغرى **وان كان خبر المبتدا فيها**
اي في الجملة **جملة** اسمية او فعلية **فكبرى نحو** قولك **زيد قام ابوه** او ابوه قائم **فقام ابوه**
او ابوه قائم جملة **صغرى** لانها وقعت خبرا عن مبتدا وهو زيد **والجميع** من المبتدا والجملة التي هي
خبره جملة **كبرى** لان خبر المبتدا فيها جملة **وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين**
كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى
لا غير لانها خبر وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام
قال ابن هشام ومثله هو الله ربي اذ الاصل انا هو الله ربي ففيها ايضا ثلث مبتدات اذا
لم يقدر هو ضمير الله سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه او عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل
قدر ضمير الشان وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت
حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا **تنبيهان الاول** الجملة الكبرى كما تكون
مصدرة بالمبتدا كذا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه وتفسيرهم مثال
لذلك واما تفسيرهم غيره بانها الاسمية التي خبرها جملة فغير مطابق لخروج المصدرة بالفعل
الثاني قال ابن هشام في المغني قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة احدها
نحو انا اتيك به اذ يحتمل ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون فعلا مضارعا و
مفعولا وان يكون اسم فاعل او مضافا اليه مثل وانهم اتيهم عذاب وكلهم اتيه يوم القيمة فردا
ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من اتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من

نحو الثالث نحو زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدا وان يقدر فاعلا ثم الثالث نحو زيد
في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الرابع نحو انما انت سيرا اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير
سائر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها انتهى قال الدماميني يشير الى الخلاف الذي
جرى فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد في الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل في العمل للافعال او وصف
الاتصال ان يكون الاول تقديرا ما هو الاصل وهو اسم فاعل مثلا نظرا الى ان الاصل في الخبر ان يكون
مفردا فعلى الثاني يقدر ما هو الاصل وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المص في المسئلة الثانية
واحال عليه لشهرته وفيه نظر وينبغي شيئا بانهم لم يصرحوا باجراء الخلاف في مثال المص
من نحو انما انت سيرا وهو مثال مسئلة الظرف من غير فرق فينبغي جريان الخلاف فيه بنفسه و
قد لا يكون الجملة صغرى ولا كبرى كقام زيد وزيد قائم وما في الدار زيد واعلم ان ما ذكرناه ثم نص
عليها بتعريفها تنبيهان الاول قال ابن هشام في المغني وقد عبرت بقولي صغرى وكبرى كما فعل
انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى افعل بال او بالاضافة ولذلك لحن
من قال كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب وقول بعضهم انه من زائدة
وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد مردود لان من لا تزاد في الايجاب ولا
مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا
قال يعني اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام فعلى هذا يتخرج
البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى انتهى وفيه هنا
الجواب نظر قاله الجامع لا يطرد تاويل اسم التفضيل بما لا تفضيل فيه على قولكم وهو مبني عليه
خلافا للمبرد وقال ابن مالك في التسهيل استعماله عاريا دون من والمجرد عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل
او صفة مشبهة مطرد عند ابي العباس والاصح قصره على السماع انتهى لكن قال ابن عقيل في شرحه الصحيح انه
مطرد وعلى ذلك المتاخرون الثاني تنقسم الجملة الى ذات وجه وذات وجهين فذات الوجهين هي اسمية الصدر
فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه وفعلية الصدر اسمية العجز نحو ظننت زيدا ابوه قائم وذات الوجه نحو زيد
ابوه قائم وظننت زيدا يقوم ابوه تتمة في الكلام على الجمل التي لها محل من الاعراب والتي لا
محل لها منه الجمل التي لها محل من الاعراب سبع على ما هو المشهور والحق انها تسع كما ستجي بيانه وبدا
بالتي لها محل من الاعراب لكونها اشرف من التي لا محل لها منه والذي عكس نظر الى الاصل وهو كون
الجملة لا محل لها من الاعراب وانما كان كذلك لانها اذا كان لها محل من الاعراب تقدرت بالمفرد لان المعرب
انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد وهي اي الجمل السبع التي لها محل من الاعراب
احدها الجملة الخبرية وهي الواقعة خبرا والثانية الجملة الحالية وهي الواقعة حالا والثالثة
الجملة المفعول بها والرابعة المضاف اليها والخامسة الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم و

السادسة

السادسة الجملة التابعة لمفرد والسابعة الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب والجمل التي
لا محل لها من الاعراب سبع ايضا احدها الجملة المستانفة ويعبر عنها بالابتدائية وما
عبر به المص اولى لما سيأتي والثانية الجملة المعترضة والثالثة الجملة التفسيرية وتسمى المفسرة
والرابعة الجملة الصلة والخامسة الجملة المجاب بها القسم والسادسة الجملة المجاب بها شرط
غير جازم والسابعة الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب وعند وصولي الى هذا الموضع من
الشرح عن لي نظمها فقلت مستعينا بالله: جمل المعربة المحل سبع على المشهور فاستمل فخبرية
وما الحالية حالا ومفعولا بها قد اوقعت ومنها اليها قد اضيف وكذا جواب شرط جاء بالفا
او اذا ما اتت تابعة لمفرد او جملة لها محل فاعدد اما التي ليس لها محل فسبع ايضا وهي سائلة
الابتدائية والتي جوت معترضا بها وما قد فسرت وصلة الموصول والجواب لقسم وما بها اجاب
شرط اي للفعل غير جازم وما اتت تابعة للعادم محل اعراب فخذها كلها منظومة فائق
واشكلها ونظمها الشيخ بدر الدين ابن ام قاسم المرادي ايضا فقال الجمل التي اتت ولها محل معرب
سبع لانحلالها للمفرد خبرية حالية محكية وكذا المضاف لها بغير ورود ومعلق عنها وتابعة لما
هو معرب او ذو محل فاعدد وجواب شرط جازم بالفاء او باذا وبعض قال غير مقيد والت
سبع ما لها من موضع صلة وعارضة وجملة مبتدى وجواب قسم وما قد فسرت في اشهر والخلف
غير مبعد وبعيد تخصيص وغير معلق لا جازم وجواب ذلك اورد وكذاك تابعة لشيء ماله
من موضع فاحفظ غير مفند هذا تفصيل الجمل التي لها محل من الاعراب وبيان مواضعها و
الجمل التي لا محل لها منه وبيان كل واحدة من القسمين الجملة الاولى مما له محل من الاعراب الجملة
الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدا او لاحد النواسخ المتقدم ذكرها ومحلها من الاعراب
الرفع في باب المبتدا نحو زيد ابوه قائم وباب ان نحو ان زيدا ابوه قائم وباب لا التي لنفي الجنس نحو
لا رجل قوم يجي خبره والنصب في باب كان نحو كانوا يظلمون وباب كاد نحو وما كادوا يفعلون
وباب ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد ابوه قائم ولا رجل فيه تنبيهان الاول قال ابن
هشام اختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي هي خبر المبتدا رفع على
الخبرية وهو صحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا
انتهى قال الدماميني واقول لا يتعين النصب اذ يجوز ان يقدر مقول فيه كذا فيكون المحل
في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ويجوز ان يقدر قول فيه كذا فيكون في محل نصب انتهى قلت
والخلاف في وقوع الجملة الانشائية خبرا مشهور وفي المسئلة ثلثة اقوال احدها منع وقوع
الانشائية خبرا وهو قول جماعة من الكوفيين منهم ابن الانباري نظرا الى ان الخبر ما يحتمل الصدق
والكذب قال غير واحد من المحققين وهو وهم نشا من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل

الانشاء وبين خبر المبتدا قال ابن هشام لاتفاقهم على ان هذا اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب
انما هو من صفات الكلام وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو وقال الرضي ليس الخبر عند النحاة ما يحتمل
الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك ازيد عندك يسمون الظرف
خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب قال وعلى جواز كونها طلبية قولهم بل انتم لا مرحبا
بكم وما نظيم اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه اشهى قيل وفي هذا الاخير نظر فان
اتفاق غيرهم لا يلزمهم واتفاقهم وغيرهم ممنوع فانهم يمنعون ان يقع زيدا اضربه اشهى الثاني جواز
الوقوع بتاويل وهو قول من عنده هو الخبر فانك اذا قلت زيدا اضربه فالتقدير زيد اقول لك اضربه والجملة
محكية به وهو قول ابن السراج وانما التجأ الى ذلك هربا من الوهم المقدم ذكره والثالث جواز
الوقوع من غير تاويل وهو قول جماعة منهم ابن مالك والرضي والتفتازاني وابن هشام قال ابن مالك
في التسهيل ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الانباري ولا يلزم تقدير قول قبلها خلافا لابن السراج
لكن قال ابن السيد الشريف في شرح المفتاح ان التاويل هو المشهور وقربه فيه وفي حواشيه بان
قال لا يخفى ان المبتدا انما وضع لينسب اليه حال من احواله فيجب ان يلاحظ الخبر من هذه الحيثية و
لنا ان لا ندعي ان الخبر يجب ان يكون قائما به او محكوما عليه بالمواطاة ايجابا او سلبا حتى ينتقض بالجمل
الانشائية وبالجمل الواقعة خبرا في صورة الاستفهام الداخل على المبتدا بل يكتفي بان الخبر يجب ان
يكون ملحوظا من حيث انه حال من احوال المبتدا فانه كاف في اثبات ما نحن بصدده ويشهد لذلك
ما نجده من الفرق بين زيدا ضربته وزيد ضربته فان زيدا في الاول مفعول به لانه لم يلاحظ الفعل
معه على وجه يكون حالا من احواله بل انما ذكر لتعيين محل الضرب وفي الثاني مبتدا لانه لوحظ
معه الفعل من حيث انه حال من احواله ولا شك ان نحو اضربه في قولك زيد اضربه ليس من احوال زيد
اذا اجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا ولما اذا اول بمقول في حقه اضربه على معنى انه يستحق
ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة يعبر عنها في قولك اضرب
زيدا لانك هنا امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قولهم بل انتم لا مرحبا
بكم اي مقول في شانكم هذا الدعاء اي تستحقون لان يدعى عليكم به واما مثل اين زيد ومتى القتال
فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام هنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدا المذكور و
الخبر المقدم لا على الخبر وحده اذ المعنى ازيد حصل في الدار او السوق فلا يتصور تقدير القول اذ
لم يقع الانشائية خبرا للمبتدا وليس المعنى زيد حاصل في الدار او في السوق الا انه لو قدر باسم
الفاعل كان الاستفهام داخلا في المبتدا حقيقة ولولا هذا لما وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام
هنا بخلاف زيد اين هو فانه لا يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة
خبرا فوجب تقدير القول واما في اين زيد قائما فوجب لتقدم لان الاستفهام متعلق بالنسبة

التي

التي هي بين زيد وخبره المقدر معنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق كما تقدم فلا حاجة لتقدير القول
اشهى الثاني قال العلامة الكافيجي لا يسوغ الاخبار بجملة ندائية نحو زيد يا اخاه والعصمة
بلكنا وبل اصحى بالاجماع في كل ذلك ولا بد فيها اي في الجملة الخبرية من ضمير يربطها
بما هي خبر عنه لان الجملة من حيث انها جملة كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد
من رابط تربطها بالجزء الاول ليكون الجميع كلاما واحدا والا لم يحصل الفايدة لو قلت زيد
قام عمرو مطابق لما يعود اليه في الافراد والتذكير وفرعهما نحو زيد جاء ابوه وهند قام ابوها
والزيدون قام ابوهم والهندات قام ابوهن مذكور بعد من كزيد ضربته او محذوف مقدر ان علم
ويجوز منها التبعيضية كالسمن منوان بدرهم اي منه او بمن الظرفية كقوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم
نساء ويوم نسر اي فيه او مسبوق مماثل لفظا ومعمولا كقوله اخي فالذي توصي به انت
مفلح فلا تك الا في الفلاح منافسا اي انت مفلح به او باضافة اسم فاعل كقوله سبل المعالي بنو الاعلين
سالكة والاخر منجد من يعطى به الولدا اي سالكها ومنع ذلك بعضهم او نصب بوصف نحو الدرهم انا
معطيك اي معطيكه وهو قليل ونصب بفعل تام متصرف والمبتدا كل كقراءة ابن عامر في سورة الحديد
وكل وعد الله الحسنى وبيت الكتاب ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود وقول ابي النجم قد
اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع قالوا الا فكل لو نصب للزم وقوعه مفعولا
وهو ممتنع لانها اذا اضيفت الى مضمر لم تستعمل الا مبتدا او توكيدا كما قرئ به في قوله ان الامر كله لله
ولا يجوز توكيدا في البيتين لان المؤكد بها نكرة قال ابن مالك وكلما اشبهه كلا في العموم و
الافتقار نحو ايهم يسالني اعطه وكل رجل يدعو الى الخير اجيبه اي اعطيه واجيبه الاول شرط
انه بمنزلة التعليق وموصول لانه مبهم والثاني شبيه بالشرط فيحتاج الى جملة يكون مفتقرة
ليتم بها معناه كما يتم بالشرط معنى اسم الشرط وكما تتم بالصلة للموصول قال ابو حيان لا اعلم لهم
سلفا في ذلك وضعف الحنفي انه كان المبتدا غيره ذلك كقراءة بعضهم افحكم الجاهلية يبغون
اي يبغونه وقوله رضا الله يحمد سادتنا بالحق لا يجحد بالباطل برفع خالد وسادتنا
اي يحمده سادتنا واما المرفوع فقد صرح غير واحد منهم ابن مالك وابو حيان والرضي بمنع
حذفه لانه عمدة وانما حذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من
المبتدا واجاز بعضهم حذفه مبتدا كما في قوله ان هذان لساحران عند من قدر انه هذان
لهما ساحران ونقل في المغني عن ابن عصفور اجازة حذفه في نحو زيد هو القائم قال مع قوله
هي مع منع انه لا يحذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار لانه لا دليل على المحذوف تنبيه قال
ابن هشام قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلث مسائل احدها ان يكون معطوفا
بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو الثاني ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو قام هو الثانية

ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبتني هو ومنه بدل الاشتمال عن الضمير المستتر العائد على الجارية
وصف لتعقيد كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل هو العامل في المبدل
منه ان تصح المسئلة انتهى او لا اذا اشتملت الجملة التي هي خبر على المبتدا لفظا ومعنى فقط
فلا يحتاج الى ضمير بل هذا الاشتمال كاف في ربط الجملة بما هي خبر عنه فالاول نحو الحاقة ما الحاقة
الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر ما والجملة خبر المبتدا الاول
والرابط بينهما اشتمالها عليه لفظا ومعنى ولا يصح ان ذلك ليس خاصا كما قال سيبويه ولا خاصا
بالشعر كما قال الاعلم ولا بمقام التهويل والتفخيم ولذا كان اكثر ما يقع في ذلك نحو القارعة ما القارعة
واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين والثاني نحو جاء فابو عبد الله كنية له اجازه الاخفش ومنعه ابن خروف
ومنعه سيبويه والجمهور واستدل المجيز بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة
انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة الذين و
جملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا والرابط
بينهما اشتمالها عليه معنى فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب ورده بمنع كون الذين مبتدا
بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من
المذكورين او الضمير المحذوف اي منهم او الخبر محذوف والجملة قبله دليل عليه والتقدير ماجورون
قاله في المغني او اشتملت على ما يشمله اي المبتدا فهذا الاشتمال ايضا مغن عن الضمير نحو
زيد نعم الرجل فزيد مبتدا وجملة نعم الرجل خبره والرابط بينهما اشتمال الجملة على الجنس الذي
يشمل زيدا وغيره ان قلنا ان اللام للجنس المستغرق على ما هو المشهور ويلزم عليه جواز زيد
مات الناس وعمرو كل الناس يموتون لان الجملة مشتملة على شامل المبتدا ولا قائل به فقيل
الرابط اشتمال الجملة على المبتدا معنى بناء على قول الاخفش في هذه المسئلة وعلى القول في ان
ال في نعم وبئس للعهد لا للجنس او اشتملت على اشارة اليه اي المبتدا فتقوم هذه الاشارة
مقام الضمير في الربط نحو قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار ولباس
التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا لا تابعا للباس وخص ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدا
موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع عنده زيد قام هذا المانعين وزيد
قام هذا ذلك المانع والحجة قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا كذا
في المغني وعبارة الدماميني نقل عن ابن الحاجب اكثر لما ورد في ذلك اذا كان المبتدا موصولا
او موصوفا فيصلح الى الاعادة بلفظ الاشارة المستعمل للبعيد كذلك وذلك ويكون له وضوح
ليس للضمير لانه ليس للضمير لان الاشارة دلالة على البعد فظاهر هذا انه لا يمتنع عنده في غير
ذلك وانه كانت قليلا بل منعه سيبويه ان ذلك كثيرا او كانت الجملة نفس المبتدا في المعنى فلا تحتاج الى الضمير

لارتباطها

لارتباطها به بلا ضمير لانها هو نحو نطقي الله حسبي ومنه فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا على اظهر الوجهين ومنه نحو
ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكلمة في قولك مقولي سبحان الله والتحقيق ان هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة
اللفظ كلمة مكسه نحو الحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة بيتر عليه المراد وبقي تتمة بقي
عن الضمير في الربط اربعة امور اخر احدها العطف بفاء السببية لجملة ذات ضمير على جملة خالية
منه هي خبر او بالعكس فالاول نحو زيد يطير الذباب فيغضب ففي يغضب ضمير عائد على زيد
قال وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق كذا قالوا قال ابن هشام وهو
محتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه قال الدماميني لكن ما قالوه اظهر لان الحذف خلاف الاصل
ولا ضرورة تدعو اليه والثاني كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ففاء
السببية نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد وقع في الخبر مجموعهما
كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا نحو زيد ان قام يغضب عمرو والحال كذلك المحكي فالرابط
في الموضعين في الحقيقة انما هو الضمير فقط نحو زيد يطير الذباب فيغضب زيد لما يطير الذباب فيغضب
نص عليه في المغني قال وهو بديع وسبقه الى ذلك ابن الربيع وفي الارتشاف عن ابن الحاج ونحو
في الاسئلة التي سال عنها ابن ولاد ابا اسحاق الزجاج قال لا يجوز زيد يطير الذباب فيغضب عند
البصريين ويجوز عند الكوفيين انتهى وفيه عن ابن عصفور ان الربط بالفاء متفق عليه الثاني
العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قامت هند واكرمها
ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في
المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد قاله في المغني الثالث
الشرط المشتمل على ضمير هو الربط في الحقيقة مدلول على جوابه بالخبر كزيد يقوم عمرو ان قام
الرابع النائب عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين نحو واما من خاف مقام
ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى له تنبيه اختلفوا في الربط في قوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن على اقوال احدها انه النون والتقدير
ازواج الذين على حذف المبتدا المضاف واقام المضاف اليه مقامه وهو الذين فالرابط النون
العايد على المبتدا المحذوف الثاني انه كلمة هم محذوفة هي وما اضيف اليها على التدريج وتقديره
اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش وقيل المبرد واما بعده اي يتربصن
بعدهم وهو قول الفراء وقيل الاخفش وقيل الجرمي الثالث انه الضمير القائم مقام الظاهر المضاف
للضمير والاصل يتربصن ازواجهم فجيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير
الذي اضيف اليه الظاهر لان النون لا تضاف لكونها ضميرا فحصل الربط بالضمير المذكور وقيل
التقدير مما يتلى عليكم حكم الذين فالظرف خبر مقدم والمبتدا هو المضاف المحذوف اي حكم الذين

يتوقفون منكم ثم ابتدى يتربص تفسير للمتأول فلا اخبار حينئذ بالجملة حتى يحتاج لرابط ونقل الطيبي في حاشية
الكشاف هذا القول عن سيبويه وضعف بما فيه من حذف خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وتقديم وتأخير
تكلف الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الحالية وهي الواقعة حالا ومحلها من الاعراب
النصب وشروطها ثلاثة احدها ان تكون خبرية محتوية للحكم بنسبة الفرد الحكمية لانها خبر لكن هذا
باعتبار الاصل دون الحال كما ان النسبة على هذا على بابها ولا يجوز ان تكون انشائية لانها وان كانت
كخبر المبتدأ في المعنى الا انها حكم خبري لانها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا
خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للتقييد ولذا لا يقع الانشاء شرطا والجزاء ولا
صفة الانشاء هكذا قرره الحديثي في شرح الحاجبية وقال الرضي انما وجب كونها خبرية لان المقصود المجيء بالحال
تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون الحال والانشائية اما طلبية او ايقاعية
والطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما
الايقاعية نحو بعت واشتريت وتزوجت فهو منتظر فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها بل
المقصود بها مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل انما يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت
التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وحكى ابن هشام الاجماع على ان الحالية لا تكون
انشائية قال واما قول الامين المحلي في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب ان يضجرا ان لا الناهية والواو
للحال فخطأ والصواب انها عاطفة اما مصدرا يسبك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق
اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعطف الانشاء ... تغير اعراب ولا ناهية ... في قوله
اعطني ولا اجفوك بالنصب على الثاني والفتحة للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة
فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثله في واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى وقال الدماميني في تحصيل
بحثا انه يرد على هذا القائل ان جملة النهي خبر المبتدأ محذوف ... جملة حالية ووقوع الطلبية خبرا للمبتدأ
غير مستنكر في الصواب ... على الصحيح النحاة اذ ... في كون الواو للحال ولا ناهية ... ان تقول اذا
كانت الجملة خبرا المبتدأ ... الانشائية ... بالجزئية كما يكون ذلك في خبر المبتدأ وكونها قيدا للعامل
لا يتأتى ذلك وقد صحح التفتازاني في شرح التلخيص ... ... جنب الليل الى ابطاء
اسوى بانقل ابطى او اسوى ... الليالي على تقدير القول ... فكالامر مضمرا ... انتهى
بذلك في شرح ... ايضا ... الشريف الجرجاني في شرحه على الكشاف المذكور ثم ... الاجماع على ان الحالية لا تكون انشائية
مقدوح فيها بما نقل صاحب البسيط وغيره عن الفراء من جواز نحو ... الامر ونحو ... الناس ... بقوله
على تقدير متعلق ... في التسهيل انه يكون غير مصدرة بحرف الاستقبال كسين وسوف ولن ولا
سيقوم او سوف يقوم او لن يقوم ... ولا الاستقبالية ... ان الحال ... حقيقة ان الحال ... في ... الحال
يدل عليه المضارع ... في الاستقبال ... بان الحال ... ومجامع كلام

الازمنة

الازمنة لا تنشأ على السواء ولا ينافي الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الذي اطلاق لفظ الحال على
كل منهما اشتراكا لفظيا فذلك لا يقتضي امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى انتهى
وقريب منه ما اجاب شيخنا ان شاء الله تعالى فيه تنبيهان الاول خرج بهذا الشرط الجملة الخبرية
الشرطية فلا تكون حالية وقال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد
ان يسأل يعط فان اردت صحة ذلك جعلت الجملة خبرا لمن الحال ... وهو ان يسأل يعط و
تكون الحال هي الجملة الاسمية ... تصدير الحال بدليل الاستقبال لان الحال ...
اثباتا ... الجملة الشرطية ... وهو مقارن ... العامل فلا
اشكال وقال الرضي لو ... يجب تصدير الشرطية بضمير ذي الحال ... نحو لا ... معنى الشرط
نحو اتيتك ان اتيتني وان لم تأتني فاكرمه وان شتمك ما طلبه ولو بالصين انتهى قال شيخ
ان الشرط في المثال الاول اتيتك على كل حال ... يكون الشيء مشروطا بامرين متنافيين
وكلمة ان في هذا الموضع لا تكون لمقتضى التعليق والاستقبال وكذا كلمة لو لا تكون لانتفاء الشيء لانتفاء
غيره ولا للمضي بل للفرض معها ثبوت الحكم البتة انتهى والواو في المثالين الاخيرين قيل حالية والمعنى
اكرمه والحال انه ان شتمك ما طلب العلم لو لم يكن بالصين ولو كانت بالصين نحو ما كالمثال الاول
وصوبه ابن هشام في شرح بانت سعاد وقيل اعتراضية وفيه نظر وفي البسيط ان الشرطية تقع حالا
نحو مثل هذا ان جاء زيد فقيل تلزم الواو وقيل لا تلزم وهو قول ابن جني وفي الهمع وعن الجمهور
فتقع حالا لا خلافا للمطرزي انتهى الثاني قال الدماميني اذا نظرت القياس علمت في الحال المقدرة
اقتضى انه يجوز تصدير الجملة الحالية بحرف الاستقبال وتكون الجملة حالا مقدرة اذ الحال المقدرة انما
هي صفة مستقبلة مقيدة وقوعها انتهى بتغيير والشرط الثالث انه لا بد لها من رابط يربطها بما
هي حال منه ليحصل فالجملة الاسمية ترتبط بالواو والضمير جميعا اعتناء بشأن الربط من حيث
عدم دلالتها على عدم الثبوت الذي هو من شأن الحال وظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة
رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى
او باحدهما اي الواو فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة وجاء زيد والشمس طالعة وانما
جعلت الواو في هذا الباب رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عاملها
قاله في التصريح وزعم جماعة انه لا بد من تقدير الضمير فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير وقت مجيئه
ثم حذف الضمير فاذا قلت ودلت الواو عليه والضمير فقط نحو ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة
وزعم الزمخشري انه نادر وصحح ابن الحاجب في الكافية ضعفه قال ابن مالك رادا على الزمخشري و
من المسائل التي حرمته عن الصواب واعجزت ناصره عن الجواب وقد تبعه في الكشاف فجعل قوله
بعضكم لبعض عدو في موضع نصب على الحال وكذا في لا معقب لحكمه قال ابن مالك وانفراد الضمير عند

انه يلزم الحال شبيهة بالخبر والنعت وليس شيء منهما يربط بالواو اشمني وقد حكي عن الفراء مثل ما ذهب اليه
الزمخشري وحكى ابو حيان ان الزمخشري رجع عن قوله ولا شك ان الربط بالواو فقط اكثر من الربط بالضمير
فقط صرح به ابن مالك في شرح الكافية نكتة قال ابن هشام في المغني قلت يوما تقع الجملة الاسمية
حالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله
وجوههم مسودة فقال بعضهم حذفت الواو فاولها اشمني وقد تخلو الجملة من الواو والضمير معا
فتقدر كالضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله يصف غايصا لطلب اللؤلؤ انتصف
النهار وهو غايص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامر وشريكه بالغيب لا يدري
وانما قدر الواو مع امكان تقدير الضمير حملا على الكثير في هذا الباب كلامه تنبيه يمتنع الواو في الجملة
الاسمية الواقعة بعد عاطف نحو قوله تعالى فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فلا يقال او وهم
قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة وفي الجملة الاسمية المؤكدة لمضمون جملة نحو قوله تعالى
الم ذلك الكتاب لا ريب فيه فكما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان
المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه قاله الرضي لا في نحو
ومثله وهو وارد على قضية كلام المصنف والجملة الفعلية ان كانت مبدوءة بمضارع مثبت
بدون قد فترتبط بالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع وقوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي لا تعط
حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا وامتنعت الواو لانه مشتغلة اسم فاعل في المعنى وجار على حكمه
ومشكوك فاجري مجراه في امتناع الواو وما جاء مع الواو من نحو قمت واصك وجهه وقوله
نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا والواو داخلة على جملة اسمية اي وانا اصك وانا
ارهنهم وقال الشيخ عبد القاهر الواو فيهما للعطف لا للحال والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت فعدل عن
لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان
فيعبر عنه بلفظ المضارع او معها اي مع قد فترتبط بالضمير مع الواو وجوبا نحو قوله تعالى لم تؤذونني
وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني والا تكن الجملة الفعلية مبدوءة
بمضارع مثبت بل كانت مبدوءة بمضارع منفي او بماض مثبتا او منفيا فكالجملة الاسمية فانها
ترتبط بالواو والضمير معا او باحدهما وهذا يقتضي جواز الاوجه الثلاثة في ذلك كله وليس على اطلاقه فلا بد
من بيانه اما المبدوءة بالمضارع المنفي فان كان النافي لا فهو كالمثبت في لزوم الضمير والتجرد عن الواو نحو
ما لنا لا نؤمن بالله فان ورد بالواو قدر مبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون
نص على ذلك في التسهيل وجعل بعضهم ترك الواو اكثريا والظاهر عدم التاويل وان كان النافي غيرها جاز
الاوجه الثلاثة والمضي من ذلك لم ولما وما لا القياس يقتضي لحاقها واما لن فلمجرد الاستقبال لا يدخل
لهنا وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير ولا قال الرضي ولعل ذلك لان

لم يضرب

لم يضرب ماض معنى كما ان نحو يضرب ماض لفظا وكما ان نحو ضرب لما قصد به الحال الظاهر احتاج الى قد المقربة له للحال
لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لم يصح قد لان قد لتحقيق الحصول
ولم للنفي اشمني وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي بلا لا تقتضي فيه الواو عن الضمير وفي كلام غيره
التمثيل بجاء زيد وما تطلع الشمس واما المبدوءة بالماضي المثبت فان كان تاليا الا نحو ما يأتيهم
من رسول الا كانوا به يستهزءون او متلوا باو كقوله كن للخليل نصيرا جار او عدلا ولا تشح
عليه جاد او بخلا او صلة الشرط نحو لاضربنه ان ذهب وان مكث لزم الضمير والخلو عن الواو وان
كانت الحال مؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا تركت الواو ايضا وان كان غير ذلك جازت الاوجه
الثلاثة وهذا التفصيل خلا عنه كثير من الكتب فاحفظه ولا بد في الماضي المثبت من
قد ولو تقديرا اي ملفوظة كانت في تركيبه وهو كثير واما الملفوظة فكقوله تعالى افتطمعون ان يؤمنوا
لكم وقد كان فريق منهم وهو كثير واما المقدرة فكقوله تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او
جاءوكم حصرت صدورهم وهذا مذهب الفراء والمبرد والفارسي وجماعة من محققي المتاخرين بل قيل
جميع البصريين الا الاخفش والذي ... الحاجة الى تقدير قد حيث تفقد لفظا لكثرة وقوع الماضي حالا
بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله واختاره ابو حيان ووجه بعضهم القول بان
قد انما اشترطت لتقريب الماضي من الحال المفصل اذ ذاك لو وقع حالا وفيه بحث يأتي في حدائق الفرع
ان شاء الله تعالى تنبيه كلامه في الخادم يقتضي الملازمة بلا غير تفصيل وذلك ان الماضي ان كان تاليا الا او متلوا
باو كان ترك الواو اكثر من ثبوتها لما الفيته الا كر ... ضربته ذهب او قعد وقيل بل الترك واجب وان
كان معه ضمير كان ثبوتها اكثر والجمع الواو وقد اكثر من انفرادهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو
نحو جاء زيد وقد خرج ابوه فان عدم الضمير لزمت الواو وقد كقوله فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى
الستر الا لبسة المتفضل ولا يجوز جاء زيد قد خرج عمرو ولا خرج عمرو وقال الرضي واجاز الاندلسي
على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضربه ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس لان
قد لتحقيق وقوع الفعل ومع النفي ... والجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الواقعة
مفعولا ومحلها من الاعراب النصب ان لم تنب عن الفاعل كما سياتي وتقع مفعولا في ثلاث صور احدها
ان يكون محكية بالقول ومعنى حكاية الجملة بالقول ان يحكى معها القول لان الجملة اذا حكي بها القول
فقد حكيت هي نفسها مع معنى القول قال البدر بن مالك نحو قوله تعالى قال اني عبد الله فجملة اني عبد الله
في محل نصب على المفعولية محكية بقال والدليل على انها محكية بقال كسر ان بعد دخول قال وهل
مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان
الاول للجمهور والثاني اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول
كتعلقها بعلم في علمت ان زيدا منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا

انتهى قال ابن هشام والصواب قول الجمهور انه يجوز ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت
زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصا في المثال فلا يجوز ان يخبر عنها بانها مقعود لانها نفس القعود
وما انفس تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ به انتهى
تنبيهات الاول الاصل ان يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز ان يحكى على المعنى باجماع فاذا قال
زيد عمرو منطلق فلك ان تقول قال زيد عمرو منطلق او المنطلق عمرو فان كانت الجملة لحنا حكيت
على المعنى باجماع فتقول في قول زيد عمرو قائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل يجوز الحكاية على
اللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم انما حكوا الملحون في العربية فينبغي ان ينبه على اللحن
الثاني اذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو انطلقت فلك ان تحكيه بلفظه فتقول قال فلان انا انطلقت
ولك ان تقول قال فلان انطلق او انه انطلق وهو منطلق الثالث هل يلحق بالقول في هذا
الباب ما رادفه كالنداء والدعاء وكل ما في معنى القول فاذا وقع بعد نادى ودعا واوحى ونحوها
جملة كقوله تعالى ونادى نوح ابنه يا بني اركب معنا دعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا ووصى بها
ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني فهل هي محكية بما قبلها من الافعال اجراء لها مجرى القول ام نصبت
بقول مقدر ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ويشهد لهم التصريح بالقول في نحو ونادى
نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني الرابع
قال ابن بابشاذ في شرح الجمل من احكام هذه الجملة المحكية انه لا يجوز نعتها بما ولا تاكيدها ولا
العطف عليها لان هذا كله يخرجها عن نفس الحكاية ويؤدي الى ابطال النعت والتوكيد على غير معنى
فيلبس انه ذلك داخل في الحكاية تقول لمن قال زيد منطلق قال فلان زيد منطلق ولا يجوز ان
تقول قال فلان زيد الظريف منطلق ولا زيد نفسه منطلق ولا زيد وعمرو منطلقان لانه
كلام لم يقله المحكي عنه انتهى واما العطف على الجملة نفسها فجائز سواء كان المعطوف مفردا او جملة
فان كان مفردا انتصب لفظا نحو قال زيد قائم او لفظا اخر وان كان جملة انتصب محلا كما سيأتي
الخامس قال ابن هشام من الجمل المحكية ما قد يخفى نحو ذلك بعد القول فحق علينا قول ربنا انا
لذائقون والاصل انكم لذائقون عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال الم تر اني
يوم جو سويقة بكيت فنادتني هنيدة ماليا والاصل ما لك ومنه في الحكاية بعد ما فيه معنى القول
ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون فان تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا
الكلام وذلك ان الله يكون لخلقه ذلك في الكتاب على نحو ما والاصل ان لكم لما تخيرون ثم
عدل الى الخطاب عند مواجهتهم السادس قد يقع الجملة بعد القول غير محكية وهي نوعان محكية
بقول اخر محذوف كقوله تعالى فماذا تامرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر عليم الى قوله
ثم عند قولهم منا رعيكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قوله قالوا ارجه واخاه ومثله الشاعر قال

بعيش

بعيش ضنك ثم لا تكثري لومي وخلي عنك ثم التقدير قالت له اتذكر قولك لي اذا لومتك في الاسراف
في الانفاق لا تكثري علي لومي فحذف المحكية بالمذكور واثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهي نوع ثان
على الحكاية كقولك قال زيد لعمرو في حاتم اتظن حاتما بخيلا فتعين القول وهو حاتم بخيل على لونه لكانه جملة
الانكار التي هي عن كلام دونه وغير دالة على بخلها نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا والثانية ان
تقع مفعولا في باب ظن واعلم فتقع مفعولا ثانيا لباب ظن نحو ظننت زيدا يقرأ فجملة يقرأ
من الفعل وفاعله المستتر فيه في موضع نصب على انها المفعول الثاني لظن ووقوعها مفعولا
في هذا الباب كوقوعها خبرا في باب كان وقد اجتمع وقوع الثاني من باب ظن وخبر كان والاول جملة
في قول ابي ذويب فان تزعميني كنت اجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل ومفعولا
ثالثا لباب علم نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه قائم فجملة ابوه قائم في موضع نصب على انها المفعول
الثالث وانما لم تقع مفعولا ثانيا في باب علم لان مفعوله الثاني مبتدأ في الاصل والمبتدأ لا يكون
جملة والثالثة ان تقع معلقا عنها العامل وتقدم معنى التعليق في بابه في افعال القلوب وانه
لا يختص بباب علم على الصحيح خلافا لابن عصفور بل هو جائز في كل فعل قلبي فتقع الجملة في موضع
المفعولين ان تعدى العامل الى اثنين نحو قوله لنعلم اي الحزبين احصى في موضع مفعول
مقيد بالجار ان تعدى به نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسالون ايان
يوم الدين لانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسالت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول
في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وفي موضع المفعول
المسرح ان تعدى لواحد نحو عرفت من ابوك لانك تقول عرفت زيدا ومنه على ما قال ابن مالك
اما ترى اي برق هاهنا لان الرؤية فيه عنده بصرية كما تقدم ورد على البصريين وسائر افعال
الحواس انما يتعدى لواحد بلا خلاف الاسم المعلق باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعد
لاثنين ثانيهما الجملة وقيل متعد لواحد بل بالخلاف الاسم المعلق باسم عين نحو سمعت زيدا
يقرأ فقيل متعد لاثنين ثانيهما الجملة وقيل متعد لواحد والجملة حال اما المتعلقة بمسموع
فمتعد لواحد اتفاقا نحو يسمعون الصيحة تنبيهات الاول اختلف في نحو عرفت زيدا
من هو فذهب سيبويه الى ان الجملة في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمينه معنى علمت واختاره
ابو حيان ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس فذهب المبرد والاعلم وابن خروف وجزم
الى ان الجملة في موضع نصب على الحال ورد بان الجمل الانشائية لا تقع حالا وذهب السيرافي وابن عصفور
وابن مالك وابن الصائغ وابن هشام الى ان الجملة بدل من المنصوب ثم قال ابن عصفور هو بدل
كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيد او امر زيد ابو من هو واختار المتن
التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى وقال ابن الصائغ هو بدل اشتمال ولا حاجة الى التقدير الثاني

ابن هشام في المغني قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة
وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالفهم في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون
في موضع نصب فان لم يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم و
اضطرب كلام الزمخشري في ذلك فحكم في موضع من الكشاف بانه تعليق وقال في موضع اخر لا يسمى
هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعدها العامل ما يسد مسد معموليه جميعا كعلمت ايهما عمرو والاخرى
انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجيء ما له الصدر وغيره ولو كان معلقا لافترقا في
علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق قال الدماميني فان قلت ما الذي يترجح من القولين
المذكورين قلت كون العامل معلقا بدليل قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة
الا ترى ان سل التي يراد بها طلب العلم لا المال انما تتعدى الى الثاني بالجار ولو كان نحو سل
الحكم ظن في نحو ظننت زيدا ابوه منطلق لزم تعديته الى اثنين بنفسه وذلك ممتنع واذا ثبت
انه علق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار لم يكن نصب العامل لاحد المفعولين لفظا مانعا
من كونه معلقا عن الاخر انتهى وفيه نظر ظاهر **الثالث** فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق
بالنصب جواز ظهوره في التابع نحو علمت من زيد وغير ذلك من اموره وعلمت ازيد قائم
وعمروا قاعدا بنصب جزئي الجملة المعطوفة كما نقله الرضي عن ابن الخشاب ومنه قول كثير وما
كنت ادري قبل عزة ما البكى ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصب موجعات بالكسر
عطفا على محل جملة ما البكى قال ابن هشام رايت بخط الامام بهاء الدين ابن النحاس في تعليقه
اجوز القياس جواز العطف على محل الجملة المعلقة منها بالنصب ثم رايته منصوصا انتهى
وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل وابن
النحاس المذكور هو ابو عبد الله محمد بن ابراهيم بن النحاس الحلبي النحوي المشهور بها صاحب
ابن مالك واخذ عنه جماعة من المشاهير منهم ابو حيان وابن نباتة وغيرهما **الرابع** انما يعطف
على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة كما مر من نحو علمت من زيد وغير ذلك
من اموره ولا تقول علمت ازيد قائم وعمروا لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجملة
فان كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يتعلق به والا فلا قاله الرضي في التصريح **وقد تنوب**
الجملة الواقعة مفعولا **عن الفاعل** فيكون محلها من الاعراب الرفع **ويختص ذلك بباب القول**
لان الجملة انما تقع نائبة اذا اريد بها لفظها كما سيجيء وهو غير متصور الا في باب القول **نحو قيل**
زيد عالم فجملة زيد عالم في محل رفع على انه نائب على الفاعل وفي شرح الجمل لابن بابشاذ قلنا
فقيل زيد منطلق فموضع الجملة رفع لكونها مصرحا لقول مقدر كانه قال فقيل قول هو زيد منطلق
ومن ههنا لم يجز زيد منطلق قيل لانه مفسر للفاعل اي نائبه وهو لا يتقدم على فعله انتهى وكذا قال

ابو البقا

ابو البقا في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا القائم مقام الفاعل مصدر وهو القول واضمر لان الجملة بعده
تفسره والتقدير واذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى وزعم ابن عصفور ان ذلك قول البصريين
والصواب ما ذكره المص من ان النائب هو الجملة بعينها لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة فكيف لا تقام
مقامه والمفعول به متعين للنيابة **فان قلت** الدليل الصحيح ان الفاعل ونائبه لا يقعان جملة فكيف
صح وقوع نائب الفاعل هنا جملة **قلت** الجملة هنا في حكم المفرد لان المراد بها اللفظ دون معناها
ولهذا يقع مبتدا نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب بل الجملة
بل المركب مطلقا يصير بارادة اللفظ اسما وكل اسم مفرد فنائب الفاعل هنا في الحقيقة مفرد لا جملة و
كذا المبتدا في المثالين المذكورين **تنبيه** ما ذكره المص من اختصاص النيابة بباب القول هو
المشهور وقيل تقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد وقيل في الجملة مطلقا نحو علم
قام زيد وهو مبني على جواز وقوع الفاعل ونائبه جملة وفي المسئلة ثلثة اقوال احدها المنع
مطلقا وعليه الاكثر وهو المشهور كما ذكرنا الثاني الجواز مطلقا نحو يعجبني قام زيد وهو قول
هشام وثعلب واحتجا بقوله وما راعني الا يسير بشرطة الثالث التفصيل وهو انه ان كان الفعل
قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا قول الفرا وجماعة من الكوفيين
ونسبوه الى سيبويه وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه ومنعوا يعجبني
يقوم زيد وعلى هذين القولين فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا ونائبا عنه
ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في سيرانه على اضمار وفي بدا ضمير البدا
المفهوم منه او ضمير السجن المفهوم من الفعل وقال الدماميني لا اظن ان احدا من الكوفيين ولا
غيرهم ينازع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على
ان بعض المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان التاويل هنا وقع بغير واسطة حرف
مصدري وهو كما يقول الكل في نحو قمت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة من
خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع فهذا الامر
وجد مطردا في الاضافة وفي باب التسوية نحو سواء علي قمت ام قعدت اي قيامك وقعودك وفي لا تاكل
السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن فهشام ومن قال بقوله يقول مثل
يعجبني يقوم زيد بتلك الابواب الجملة **الرابعة** من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة **المضاف اليها**
ومحلها الجر فعلية كانت او اسمية قال الدماميني لا ينبغي ان تنضم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الاعراب
ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقة ولا تكون في محل المفرد بل واقعة في المضاف اليه لا يكون جملة
حقيقة وكيف وهو لا يكون الا اسما او ما هو في تاويل الاسم قال ابن الحاجب لان المضاف اليه في المعنى
محكوم عليه لانه منسوب اليه او لان غلام زيد في معنى زيد له غلام او مالك غلام هذا كلامه فاذا قلت

قت حين قام زيد فالمعنى قت حين قيام زيد فلم تضف في الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة انتهى وقال الشيخ
لانه ان اراد من الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في محل المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك وما
ادعاه من الضرورة ليس بصحيح وتقع الجملة المضاف اليها بعد ظرف الزمان مضافة اليها سواء كانت مبنية
او معربة منصوبة على الظرفية ام لا نحو قوله م والسلام علي يوم ولدت فجملة ولدت في محل جر
باضافة يوم اليها ونحو قوله تم هذا يوم ينفع الصادقين وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو قوله م و
اذكروا اذ انتم قليل فجملة انتم قليل في محل جر باضافة اذ اليها ومثلها اذا عند الجمهور ونحو قوله
اذا جاء نصر الله وليسا عند من قال باسميتها نحو لما جاء زيد جاء عمرو وسياتي الكلام على ذلك في جملة
المفردات ان شاء الله تعالى والاصل فيما يضاف من اسماء الزمان الى الجمل اذ واذا فلا يضاف اليها غيرهما الا
ما ساواهما في الابهام او قاربهما فيما مضى او فيما ياتي فذلك ما لا يختص بوجه كوقت وحين ومدة وزمان
والمختص بوجه دون وجه كيوم وصباح ومساء وغداة وعشية فلو كان الزمان محدودا بالتثنية
كيومين وليلتين لم تجز اضافته خلافا لابن كيسان لعدم الابهام فلو كان غير مثنى ولكنه اسم … ما
… من العدد استقصاؤه اوليا كاسبوع وشهر وعام … فقد نص المغاربة على جواز الاضافة
ونص غيرهم على المنع والجمع غير محدود فيجوز اضافته قال ازمان قومي والجماعة كالذي منع
ان يميل مميلا وقال الاخر ليالي اقتاد الهوى … وتقع الجملة المضاف اليها بعد حيث من
اسماء المكان مضافا اليها وجوبا نحو جلست حيث جلس زيد وجلست حيث زيد جالس ولا يضاف
الى الجمل من ظروف المكان سواها وتقدم وجه ذلك في باب الظرف فليرجع اليه والاستعمال
الاكثر اضافتها الى الجملة الفعلية ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه تتمة
ويضاف الى الجملة سوى ما ذكر ستة احدها اية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا الى الجملة
الفعلية المتصرف فعلها مجردة كقوله الكوفي … باية … بكف خضيب تحت …
وقوله باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما او مقرونة بما الزائدة عند سيبويه او
المصدرية عند ابن جني وابن مالك في قوله الا من مبلغ عني تميما باية ما تحبون الطعاما …
فقوله الكوفي لسلام مسالة باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابو الفتح
انها انما تضاف الى المفرد نحو اية ملكه ان ياتيكم التابوت وان الجملة بعدها على تقدير ما المصدرية …
ولان الاضافة الى الجملة انما ينبغي ان يكون من الظروف وما اشبهها وهي واية بعيدة من الظروف
وانما قيدنا … ان الموجودة المقيد لان الفعل لم يسمع … في وقت … ولا … المختص
بالمستقبل … ابن مالك عليه بقوله باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا … تقدير … المصدرية
قبل ما الثانية ممتنع والذي دل على انها تضاف الى الجمل ومجرد ذلك … بان الاية بمعنى العلامة
مشابهة للوقت لان الوقت حادث صار علما لحادث اخر كقولك اتيتك طلوع الشمس فصار طلوعها

اية الاتيان

الاتيان وعلامة فمن ثم عوملت معاملة اسماء الاوقات في جواز الاضافة الى الجملة واما اشتراط
تصرف الفعل وكونه مثبتا او منفيا بما فحمل على السماع الثاني ذو في قولهم اذهب بذي تسلم
والباء في ذلك ظرفية وذو صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة
اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل انها موصولة بمعنى الذي على
لغة طي واعربت على لغة بعضهم فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت
الذي تسلم فيه ثم اتسع فيه فحذف الجار فصار تسلمه ثم حذف الضمير فلا اضافة فيه الى الجملة قال
المرادي في شرح التسهيل والى نحو هذا كان يذهب ابن الطراوة وقال ابن هشام ويضعفه ان استعمال
ذو موصولة مختص بطي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء
ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف مختص المعنى مشروط
باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون اي منه والمتعلق هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر في
وقت ما … ومما قالوا بذي تسلم ما كان كذا معتصما به … اذهب بذي تسلم …
اذهبي بذي تسلمين واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبن بذي تسلمن والثالث
والرابع لدن وريث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه
مثبتا بخلافه في مع اذ كقولهم لزمنا لدن سالمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح وقوله
خليلي رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا وقد يضاف لدن الى الجملة
الاسمية ايضا كقوله وتذكر نعماه لدن انت يافع قال ابن مالك في شرح التسهيل وهما احق بذلك
من اية اما لدن فانها تدل على مبتدا الغاية زمانا ومكانا فاذا دلت على مبتدا الزمان فجرت
مجرى اسماء الزمان المبهمة ليس … واما ريث فهو مصدر راث يريث اذا ابطأ فعومل في
الاضافة الى الجمل معاملة اسماء الزمان كما عوملت المصادر معاملة اسماء الزمان في التوقيت
… فالاصل في مثل قولك انظر في ريث ان افعل انظر في مدة ريث ان افعل ثم انيبت
عن المدة واضيفت الى الجمل كما يجوز ذلك في المدة وذهب ابن مالك في الكافية وشرحها
الى ان الفعل بعدهما على اضمار ان ويؤيده ظهورها مع لدن في قوله وليت فلم يقطع
لدن وليتنا قرابة ذي قربى ولا حق مسلم والخامس والسادس قول وقائل كقوله قول
يا للرجال انهضوا مسرعين الكهول والشبانا وقوله واجبت قائل كيف انت بصالح حتى
مللت وملني عوادي تنبيهات الاول يشترط في الجملة المضاف اليها …
فان كانت الجملة اسمية وصدرت بلا التبرئة بقي اسمها على ما كان عليه من بناء او نصب
فتقول جئتك يوم لا حر ولا برد … لا حر ولا برد بالجر على اضافة يوم الى الاسم بعد لا
ان صدرت بلا وما العاملتين كليس لم يختلف حكمهما كقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب الثاني لا بد من الرابط بالجملة المضاف اليها الا … قال ابن مالك

كل مضاف الى الجملة مقدر الاضافة الى المصدر من معناها ومن اجل ذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف اليها
كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك عد نادرا كقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك
وحجتان والمعروف انه اذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الاضافة وجعلت صفة كقوله تعالى واتقوا
يوما ترجعون الثالث ما يجب اضافته الى الجمل وقد مر ذكره في باب الاضافة يجب بناؤه وغير الى
يجوز الاعراب فيه على الاصل والبناء حملا على اذ واذا فانه كان ما وليه فعلا مبنيا يرجح البناء للتناسب
وان كان فعلا مبنيا يرجح البناء للتناسب وان كان فعلا معربا او جملة ترجح الاعراب عند الكوفيين
ووجب عند البصريين وقد مر ذلك مستوفى الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة
الواقعة جوابا الشرط جازم وهو ان ولو اتماما لكونها اعمّ الجملة الجوابية مقرونة بالفاء سواء
كانت اسمية ام فعلية جزئية ام انشائية او مقرونة باذا الفجائية ولا تكون الا اسمية والاداة
خاصة كان ومحلها اي الجملة من الاعراب الجزم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا او محلا كالمقرونة
بالفاء نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بجملة لا هادي له من لا واسمها وخبرها في
محل جزم جوابا للشرط جازم وهو من ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على محل الجملة والفاء للتفريع كما
نحو قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والمقرونة باذا نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون في محل جزم لوقوعها جوابا للشرط جازم وهو ان واما الفاصلة
الجملة بمفرد يقبل الجزم لفظا نحو قولك ان تقم اقم او محلا نحو قولك ان قمت قمت فالجزم فيه
محكوم به للفعل وحده لا للجملة بأسرها وكذا القول في فعل الشرط تنبيهات الاول قال الدماميني
في شرح المغني الذي يظهر لي ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفاء ام لم تقترن
وسواء كانت جوابا للشرط جازم او جوابا لشرط غير جازم لان الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا
صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوع مفرد اصلا موقعه لان حرف
الشرط لا يدخل الا على جملتين دالا على انعقاد السببية او اللزوم بينهما فيكون مضمون اولاهما
سببا في وقوع مضمون الثانية او في الاخبار بها او يكون مضمون الثانية لازما لمضمون الاولى على
ما ذكره بعضهم وكان الداعي الى جعل جملة الجواب فيما ذكر ذات محل هو المحافظة على توفيتها
مقتضى اداة اما لفظا او محلا وجوابه ان توفية ذلك انما يصح فيما يقبله والجملة ليست قابلة
هنا لذلك لا بحسب اللفظ وهو ظاهر ولا بحسب المحل اذ ليست واقعة في موضع المفرد كما قدمنا
انتهى وتناول الجزم في يذرهم ونحوه بتقدير شرط محذوف دل عليه ما قبله اي وان يفعلوا
يذرهم ونحوه بتقدير شرط محذوف دل عليه ما قبله اي وان يفعلوا يذرهم قال بعضهم ولا حاجة
الى ذلك مع امكان تخصيص الاعراب بغير الجزم في قولهم انما تكون الجملة ذات محل من الاعراب اذا
وقعت موقع المفرد وهذا اسهل من تغليط كلامهم وتاويل ما ورد من ذلك بما لا حاجة اليه الثاني
صحيح كلام المصنف ان المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها وصرح ابن
هشام

الشارح
هشام في المغني انه قول الجميع لكن وقع له عند الكلام على هذه الجملة ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء وحقيقته
بانه لا وجه له فان المجزوم لا يحل في هذا الموضع وكيف وهذه الفاء ما نعة من جزم ما بعدها قال والذي
ذكره الجميع في تمام تحيل الحل الى الماضي وذلك لان الفاء وما بعدها في موقع مفرد اما هو مضمونه بمصادر
الجزم فحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض فان المجزوم لم يقع موضع
مجموع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هو مصدرها فلو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه
الاعراب بانها ذات محل فظر الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها
بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم فانها يمكن ان يصدر بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد
اكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل وعلى ذلك فقس انتهى وقال
الشمني اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل السابق عليه ملحوظا فيه
ما يصححه لم يرد عليه هذا الذي اورده الجملة السادسة من الجمل التي لها من الاعراب الجملة التابعة
لمفرد ومحلها من الاعراب بحسبه اي بحسب متبوعها رفعا كان او نصبا او جرا وهي عند
الجمهور نوعان احدهما المنعوت بها وهي في محل رفع على انها نعت ليوم و في محل نصب في نحو قوله تعالى واتقوا
يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في محل نصب على انها نعت ليوم لا ريب فيه فجملة لا ريب فيه
في محل جر على انها نعت ليوم تنبيه للجملة المنعوت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان
يكون نكرة اما لفظا كما مر ومعنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وشرطان في الجملة احدهما ان تكون نكرة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ما ملفوظ كما مر او مقدر
كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل
ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات والثاني ان تكون خبرية فلا يجوز مررت برجل
اضربه والنوع الثاني المعطوفة بالحرف نحو قوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن
فجملة يقبضن في محل نصب عطفا على صافات وهو حال من الطير تنبيه زاد الزمخشري وابن جني في
ذلك وابن هشام الجملة المبدلة قال تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ثم قال هل هذا الا بشر مثلكم الثالث
التحرير قال الزمخشري هنا انه في محل نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله الى الله
اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى الى
الله اشكو حاجتين تعذر التقاؤهما والجمهور لم يذكروا ذلك قال ابو حيان وليس كيف يلتقيان
بدلا بل استئناف للاستبعاد انتهى ولذلك لم يذكرها المصنف الجملة السابعة من الجمل التي لها
محل من الاعراب الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب ومحلها اي التابعة بحسبها اي بحسب
متبوعها مرفوعة كانت او منصوبة او مجرورة وتقع اي التابعة معطوفة نحو زيد قام وقعد
ابوه بالعطف على الجملة الصغرى وهي قام التي هي خبر في محل رفع واحترز بذلك من تقديرها

معطوفة على الكبرى لا تناسخ لا محل لها العطفها على جملة مستانفة ومن تقدير الواو للحال لانها ح
لا يكون تابعة وتقع بدلا بشرط كونها اوفى من الجملة الاولى بتادية المعنى المراد نحو قول الشاعر
اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما فجملة لا تقيمن عندنا في
محل نصب بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية وهي اوفى بتادية المعنى
المراد من الجملة الاولى فان دلالتها على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف
الاولى فان قلت هي انما تدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي وطلب الكف عن اظهار الكراهية
المنهي عنه من لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن
صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره والتاكيد بالنون
دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة بخلاف ارحل قال
التفتازاني في شرح التلخيص ثم انما يصح التمثيل بهذا البيت لجملة الاولى لها محل بناء على قول علماء
البيان من عنهم بمن لان الجملة الاولى محكية والثانية تابعة لها لكن قال ابن هشام اذا قيل قال
زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان
معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان جزء المقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما
باعتبار القول فتامل انتهى وهذا بعينه جار في البيت فان مجموع الجملتين فيه وهما قوله ارحل
لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحد من الجملتين جزؤه فلا يكون لها محل على مقتضى كلامه
تنبيه ما ذكره المص من انحصار الجمل التي لها محل من الاعراب في سبع جار على ما وقع كما قال ابن
هشام في المغني والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة قال الدماميني لم يتعرض للتنصيص عليها
احد قال ابن خروف فيما اعلم فانه قال في قوله لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه اسم
من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع انتهى و الجملة المسند اليها
نحو سواء عليهم أانذرتهم الاية اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم مبتدا ونحو تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل يقدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة في نحو
يوم تسير الجبال وسواء انذرتهم في تاويل المصدر وان لم يكن معها حرف سابك و
زاد الدماميني عاشرة وهي التي تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون الا للضرورة
مطلقا كما يقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية مصدرة
بمضارع كما يقول الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب
موقع المفرد ورده الشمنى بانا لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك
للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والموقع بعد الموصول ليس المفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا
ان صلة ال فعل في صورة الاسم ولذا تعمل بمعنى الماضي ولو سلم فانما ذلك للواقع موقع المفرد الذي
له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية فانها لما كانت في

صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا بمعنى غير وممن اعترف بذلك
بعض الاندلسيين فقال جاحجتكم الحجر ولنا اسما واقل العرابه في الثاني وذلك مبني على كل
حال ما هو للناظر كالمغني وفي حاشية الكشاف للتفتازاني والجمهور على ان اللام التي
هي من الموصولات اسم موضوع برأسه الزم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف واظهر اعرابه
في ذلك لانه اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم انتهى هذا تفصيل الجمل التي لا
محل لها من الاعراب الجمل الاولى ما لا محل له من الاعراب الجملة المستانفة وتسمى الابتدائية ايضا
والاول اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل وهي
اي الجملة المستانفة نوعان احدهما المفتتح بها الكلام اي الواقعة ابتداء الكلام لفظا ونية كقولك
ابتداء زيد قائم وقام زيد ومنه الجملة المفتتح بها السور او نية لا لفظا نحو وكيف جاء زيد
والثاني المنقطعة عما قبلها اي التي قطع تعلقها عما قبلها لفظا او معنى فالاول نحو قوله تعالى ولا يحزنك
قولهم ان العزة لله جميعا فجملة ان العزة لله جميعا مستانفة منقطعة عما قبلها لا محل لها من الاعراب
ليست محكية بالقول لفساد المعنى اذ لو قالوا ان العزة لله جميعا لم يحزنه وانما الحكي بالقول محذوف
تقديره انه مجنون او شاعر او نحو ذلك ومثلها قوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون
وما يعلنون وفي جمال القراء للسخاوي ان الوقف على قولهم في الايتين واجب والصواب انه
ليس في جميع القران وقف واجب فمن وصل وقصد بذلك تحريف المعنى اثم وكذلك اي كا
المذكور من الجملة المنقطعة جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم اظن اما جملة العامل الملغى لتوسطه
نحو زيد اظن قائم فجملة لا محل لها من الاعراب ايضا الا انها جملة معترضة لا منقطعة والثاني اعني
التي قطع تعلقها عما قبلها معنى نحو قوله تعالى اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده
منقطعة عما قبلها معنى لان الرابط المعنوي مفقود اذ اعادة الخلق يقع بعد فيتعلق بالرؤية
برؤيتهم مع ان الرابط اللفظي موجود وهو حرف العطف ومنها الاقل يخص اليتامى سنتين الا
بما كان جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا
عليه فقالوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا
قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله سلام قوم منكرون جملتان حذف
خبر الاولى ومبتدا الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون ومنه قوله ÷ زعم العواذل
انني في غمرة ÷ صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي ÷ فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا ام
كذبوا ومثله يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن بنى يسبح للمفعول الثاني قال ابن هشام
قد يحتمل اللفظ الاستيناف وغيره وهو نوعان احدهما اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير جزء

يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه
جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفية في قوله تعم يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة
من دونكم لا يالونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفي صدورهم
اكبر قال الزمخشري بالاحسن والابلغ ان تكون مستانفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة
من دون المسلمين ويجوز ان تكون لا يالونكم وقد بدت صفتين اي بطانة غير مانعتكم فسادا
بادية بغضائهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا
تتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت
جملة كالخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان انتهى ملخصا الجملة الثانية من
الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المعترضة وتسمى الاعتراضية وهي الجملة المتوسطة بين شيئين
متلازمين من شانهما عدم توسط اجنبي بينهما لافادة الكلام تقوية وتشديدا او تحسينا وفي البسيط
شرطها ان تكون مناسبة للجملة المقصودة بحيث تكون كالتاكيد او التنبيه على حال من احوالها
وان لا تكون معمولة لشيء من اجزاء الجملة المقصودة وان لا يكون الفصل بها الا بين الاجزاء المنفصلة
بذاتها بخلاف المضاف والمضاف اليه لان الثاني كالتنوين منه على انه قد سمع بينهما نحو هذا غلام والله
زيد انتهى وتقع غالبا بين جزئي اسناد اما بين الفعل ومعموله سواء كان فاعلا كقوله
وقد ادركتني والحوادث جمة * اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل * او مفعوله كقوله وفيهن والايام
يعثرن بالفتى * وبدلت والدهر ذو تبدل * هيفا دبورا بالصبا والشمال او بين المبتدا وخبره
كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى * نوادب لا يمللنه ونوائح * ومنه الاعتراض بجملة الفعل
الملغى في نحو زيد اظن قائم وبجملة الاختصاص نحو قوله عم نحن معاشر الانبياء لا نورث
وقول هند بنت عتبة نحن بنات طارق * نمشي على النمارق * او بين ما اصله المبتدا والخبر
كقوله ان سليمى والله يكلوها * ضنت بشيء ما كان يرزؤها * وقوله يا ليت شعري و
المنى لا تنفع * هل اغدون يوما وامري مجمع * اذا قيل بان جملة الاستفهام خبر على تاويل شعري
مشعور به لتكون الجملة نفس المبتدا فلا يحتاج الى رابط واما اذا قيل ان الخبر محذوف اي
موجود او ان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني اشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق
عنه بالاستفهام وبين جزئي صلة اما بين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا *
والحق يدفع ترهات الباطل * وقوله ماذا ولا عتب في المقدور رمت اما يحظيك بالنجح ام خسر
تضليل * وانهم كلام ابن مالك في شرح التسهيل ان القسمية ليست من الاعتراضية وليس كذلك
بل هي نوع منها وفي الارتشاف عن بعض النحويين في الاشغال انه لا يجوز الفصل بالاعتراضية

بين الصلة

بين الصلة والموصول وان جاز بين المبتدا والخبر واتصل بالاعتراض بينهما بالقسمية بالوقف
عليه من كلامهم او بين اجزاء الصلة الذي جوده والكوز من مبذول وبين القسم وجوابه كقوله تم
فالحق والحق اقول لاملان الاصل اقسم بالحق لاملان والحق اقول اعتراض وبين الموصوف وصفته كقوله
تم فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم بجملة وانه لقسم لو تعلمون عظيم تم
وتقع ايضا بين الشرط وجوابه كقوله تعم فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وبين المجرور
وجاره اسما كان نحو هذا غلام والله زيد او حرفا نحو اشتريته بوالله الف درهم وبين الحرف ومدخوله
كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت * وقوله كان وقد اتى حول جديد *
اثافيها حمام مثول * وقوله وما ادري وسوف اخال ادري * اقوم آل حصن ام نساء وقوله
لخالد قد والله اوطأت عشوة * وقوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة * فوقعت في الاول بين
الحرف وتوكيده وفي الثاني بين الحرف الناسخ ومعموله وفي الثالث بين حرف التنفيس والفعل
وفي الرابع بين قد والفعل وفي الخامس بين الحرف ومنفيه وكل ذلك يشمله قولنا بين الحرف و
مدخوله تنبيهات الاول يجوز الاعتراض باكثر من جملة خلافا للفارسي كقوله تم قالت رب اني وضعتها
انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فالجملة الاسمية وهي والله
اعلم بما وضعت باسكان التاء والفعلية وهي وليس الذكر كالانثى معترضتان بين الجملتين المتصلتين
بان الثاني كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية وتميز هذه منها امور احدها انه يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا الثاني انه يجوز طلبية كقوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعي الى ترجمان الثالث انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالسين او حرف التنفيس في وسوف
اخال ادري الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي
عيرها واحسبني * اوجد ميتا قبيل افقدها * قفا قليلا بها علي فلا * اقل من نظرة ازودها وقوله
افتد حاملا اصداره وقوله اقل يروى بالرفع والنصب الثالث للبيانيين في الاعتراض اصطلاح
مخالف لاصطلاح النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز ان تكون
حالا من فاعل نعبد او من مفعوله لاشتمالها على ضميرهما وان يكون معطوفة على نعبد وان
يكون اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من
لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه ان الاعتراض لا يكون الا بما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين
شيئين متطالبين قاله في المغني الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المفسرة وتسمى
التفسيرية وهي كما قال ابن هشام في المغني الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه قال احترزت بالفضلة
عن الجملة المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر في

الحال او في الاصل ومن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سياتي وهذا التقييد
اهملوه ولا بد منه انتهى قال الدماميني وهذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك اسررت
الحديث بالنجوى وهي ما امرت الاحاديث الا احاديث اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النجوى فيلزم ان
لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل ثم الجملة المفسرة في باب الاشتغال لا تخرج بقيد الفضلة في مثل قولك قام
زيد عمرا يضربه لانها هنا مفسرة للحال فهي فضلة واجاب الشمني بان المراد بالفضلة الجملة التي لا محل لها من
الاعراب وفيه نظر فيكون قوله الكاشفة ما يليه فصلا اخرج به ما عدا هذه الجملة من الجمل التي لا موضع
لها فان قلت جملة الموصول كاشفة وموضحة للموصول قلت نعم لكنها لا توضح حقيقته بل تبين المراد به بحال من احواله
وهذا ظاهر ان تنزلنا المعنى لفظ الحقيقة من الحد ليس بجيد بل كان الاولى ذكره ابن هشام وغيره نحو قوله تعالى
ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه ثم قال له كن فيكون قال في الكشاف قوله خلقه من تراب جملة مفسرة لماله
شبه عيسى بآدم اي خلق آدم من تراب ولم يكن ثم اب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به
وقد وجد هو بغير اب ووجد آدم بغير اب وام قلت هو مثيله في احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه
بالطرف الاخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا
خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود
من غير اب فشبه الاغرب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن
بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لهم لم تعبدون عيسى قالوا لانه لا اب له قال فآدم اولى لانه لا ابوين
له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان عيسى احيا اربعة نفر وحزقيل احيا ثمانية آلاف فقالوا كان
يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى لانه ذبح واحرق ثم قام سالما انتهى كلام الكشاف وما وقع لابن
هشام في المغني من ان خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد
جسد من الطين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شان عيسى كشان آدم في الخروج عن مستمر العادة
هو التولد بين الابوين كما ينبغي بل خلقه وما بعده تفسير لمثل آدم قطعا باعتبار ما يعطيه ظاهر
اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره والظاهر انه اراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف بالمقصود منه كما ترى
فان الزمخشري انما جعل الجملة مفسرة لوجه الشبه الا انه يصح تلخيص الحاصل وجه الشبه المستفاد من هذه
الجملة الذي هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير آدم جسدا من طين ثم تكوينه فان هذا المعنى مشترك بين آدم
وعيسى عم ولا غاية ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمر العادة من التولد بين الابوين وهذا
قدر مشترك بينهما والتحقيق ان الجملة المفسرة من الاعراب وهو مذهب الجمهور وسيأتي كما يفترق
بحكام له وقيل وهو والقائل ابو علي الشلوبين بفتح الشين المعجمة وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة
التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان انه رجل من الشلوبين فقال ابو علي عمر بن محمد بن عمر الازدي

الاشبيلي

الاشبيلي انتهى وهو خلاف المشهور في الالسن ثم قال وهذه النسبة الى الشلوبين وهي بلغة اهل الاندلس الابيض
الاشقر لان الجملة المفسرة بحسب ما تفسره فان كان له محل من الاعراب فكذلك هي والا فلا فالجملة في نحو زيدا ضربته
لا محل لها اذ المحذوف في المفسرة مستانفة فلا يكون المفسرة لها كذلك وهي في نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد
الخبز ياكله بنصب الخبز في محل رفع لان المحذوف في الآية خبر ان وفي المثال الخبر المبتدأ وكلاهما في محل رفع فكذلك
مفسرهما ولهذا يظهر الرفع اذا قلت زيد الخبز اكله وقول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن فظهر الجزم
قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل تنبيه المفسرة ثلاثة اقسام مجردة من حرف التفسير كما
ومقرونة باي كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك
وقولك كتبت اليه ان افعل انه يقدر الباء قبلها فان قدرتها كانت مصدرية لا تفسيرية الجملة الرابعة
الجمل التي لا محل لها من الاعراب الواقعة صلة الموصول اسميا كان او حرفيا فالاول نحو جاء الذي قام ابوه فجملة قام ابوه
لا محل لها لانها صلة الموصول والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في
نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا وقرئ
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بالنصب وروي فسلم على ايهم افضل بالجر وذهب ابو البقاء الى ان المحل للموصول
وصلته معا لان المحل للموصول الحرفي وفرق الاول بان الاسم يستقل بالعامل والحرف لا يستقل والثاني نحو عجبت
مما قمت اي من قيامك وفي هذا القسم يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له
لفظا ولا محلا وكذا قيل وحدها لا محل لها من الاعراب لانها صلة ويشترط كونها اي جملة صلة الموصول
خبرية لان الموصول وضع صلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الذي قام ابوه وعن شرط الجملة المشبهة ان تكون
معلومة عند الجمهور وجوز الكسائي الوصل بجملة الامر والنهي نحو الذي اضربه او لا تضربه زيد وجوز المازني
بجملة الدعاء اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي يرحمه الله زيد قال ابو حيان ومقتضى مذهب الكسائي ان تقع بل اولى
لانه من صيغة الخبر وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته او لعله منطلق زيد
والذي عسى ان يخرج زيد قال وانهم نظر فيه لانه قبل آيتي لعلها ان شطت نواها او نزوحها وتاقلة جزم على
انها ما الفعل اي على الحكاية واصلا انه عرفها وقيل لعلها منه والجملة اعتراضية واما جملة التعجب فان قلنا انها انشائية
لم يوصل بها او خبرية فقولان الجواز وعليه ابن خروف نحو جاء الذي ما احسنه والمنع لان التعجب انما يكون
من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا والصحيح جوازه بجملة القسم نحو جاء الذي اقسم بالله لقد قام ابوه
بجملة الشرط مع جوابه كالخبر بها نحو جاء الذي ان قام عمرو قام ابوه ومنع قوم المسلمين لخلو احدى الجملتين فيهما عن
ضمير عائد على الموصول واجيب بانها قد صارت بمنزلة جملة واحدة بدليل ان كل واحدة منهما لا تفيد
بانفرادها بالاخرى فاكتفى بضمير واحد كما يكتفي في الجملة الواحدة والصحيح ايضا جوازه بجملة صدرها كان وقيل لا
لانها غيرت الخبر عن مقتضاه حيث يتضمن الموصول معنى الشرط نحو الذي ان قام قام ابوه وقيل لا

الشرط هي والشيء لا يكون تمام نفسه وقد يأتي الثاني غير الاول للنفسه قال في البسيط تغييرا اطلاقهم الجزئية على جملة الصلة
مجاز من قبيل تسمية الشيء باعتبار ما كان عليه لكونها الا انه عن الافادة وكذا الكلام في الجمل الخبرية الواقعة
خبر المبتدا او صفة للنكرة او حالا فانها جمل وليست خبرا اي كلاما مقابلا للطلب وذلك لخروج نسبتها عن
كونها مقصودا بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى
اثبات الانطلاق للابن فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا قال السيد في
شرح المفتاح **معلق** للحاجب لا ينكر انا نأتي بالصلة لتعرف الحكم الموصول المبهم بما كان يعرف قبل ذكر الموصول
من انتصافه بمضمون الصلة الا في مقام التهويل والتعظيم فيحسن ابهامها في الصلة نحو كالذي قام ابوه والمبهمة
نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ولم يعتبر ابن مالك هذا الشرط قال في شرح التسهيل المشهور عند النحويين تقييد
الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة
كقوله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه وانعمت عليه وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل
الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله قبل الذي لاقيت يعلب
حتى **مشتملة غالبا على ضمير مطابق للموصول** في الافراد والتذكير وفروعهما نحو جاء الذي قام ابوه والتي قام ابوها
واللذان واللتان قام ابوهما والذين قام ابوهم واللاتي قام ابوهن ويسمى هذا الضمير عائدا كما مر ولا اشكال
في مطابقته الموصول لفظا ومعنى ان طابق لفظ الموصول معناه كالامثلة المذكورة فان خالف لفظه معناه بان كان
مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك كمن وما جاز في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم
من يستمع اليك ومراعاة المعنى وهو دونه نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مراعاة اللفظ لبس نحو
اعط من سألك ولا تعط من سألتك او قبح نحو من هي حمراء امتك فيجب مراعاة المعنى ويعتضد المعنى بسبقه نحو
نحو قوله وان من النسوان من هي روضة * تهيج الرياض قبلها وتصوح * ويجوز الغيبة والحضور في ضمير المخبر به
او بموصوف به حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به الحاضر ليشمل المتكلم والمخاطب نحو انا الذي فعلت وانا
الذي فعل وانت الذي فعلت وانت الذي فعل قال علي * انا الذي سمتني امي حيدره * وقال الفرزدق انا الرجل الذي
الذي تعرفونه * وقال وانت الذي تحل كل قصيرة * الى محل تشعر بذلك المقصائر * وقال وانت الذي في
اثاره في عدوه ومن امثلة المخبر بموصوف فانت آدم الذي اخرجتنا من الجنة وانت موسى الذي اصطفاك
الله وتقول انت فلان الذي فعل كذا وانما جاز ذلك لان المخبر عنه والمخبر به شيء واحد لكن
اعتبار المخبر اكثر واقيس وهل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما او يتعين فيما عدا ذلك
الغيبة اولا قال ابو حيان في الصفوة الاول قال غيرنا وبعض اصحابنا ذوا وذات الطائية وللالف واللام
واجازه بعضهم في جميع الموصولات قال وهو الصحيح منه فان تأخر المخبر عنه او تقدم المخبر تعينت الغيبة
عند الجمهور نحو الذي قام انا والذي قام انت لان الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع واجاز الكسائي في
ذلك

ذلك مع المتأخر ايضا وان قصد تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو انا في الشجاعة الذي قتل مرحبا
وانت في الشجاعة الذي قتل مرحبا يعني امير المؤمنين علي كرم الله وجهه وذلك لان المعنى على تقدير مثل ولو صرح بها
تعينت الغيبة واوجب قوم الغيبة مطلقا واوجبها قوم في الشعر دون الضرورة وهما قولان
يردهما السماع وعلى الجواز بشرطه ان وجد ضميران جاز في احدهما مراعاة اللفظ وفي الاخر المعنى قال
نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا ابدا وقالت الهلالية الذي كنت سمعنا به والاريحي المهلب
ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين اذا لم يفصل بينهما نحو انا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج
واطلق البصريون والسماع مع الكوفيين اذ لم يرد الا مع الفصل **تنبيهات الاول** زاد بعضهم على
ما ذكر من الشروط في جملة الصلة ان لا تستدعي كلاما قبلها كالجملة المصدرة بحتى الغائية فلا يجوز جاء الذي
حتى ابوه قائم وبجملة لكن الاستدراكية فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم فانها لا تقع صلة ولا صفة ولا
خبرا ولا حالا **الثاني** قد يخلف الضمير المذكور اسم ظاهر فيقوم مقامه كقوله سعاد التي اضناك حب
حب سعادا واعراضها عنك استمر وزادا اي حبها وحكى ابو سعيد الذي رويت عن الخدري
اي عنه وقال الاخر فيا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته او
رحمتك قال الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا **الثالث** اجاز ابن الصائغ خلو جملة الصلة
من الضمير اذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب لحصول
الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة **الرابع** الضمير العائد المذكور ان كان بعض جملة الصلة
جاز حذفه مطلقا كحذف المعمول نحو ايها الرجل الذي جلت تريد قلت انه ياقا ضحه وان لم يكن فاما ان يكون
منفصلا او متصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي اياه اكرمت وما اكرمت الا اياه وان
كان متصلا فله احوال احدها ان يكون منصوبا فان نصب بفعل او وصف جاز حذفه نحو اهذا الذي
بعث الله رسولا اي بعثه وقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر اي
موليكه او بغيرهما لم يجز نحو جاء الذي انه فاضل او كانه قمر الثاني ان يكون مجرورا فهو حذف مجرور
مجرور احدهما ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو فاقض ما انت قاض اي قاضيه فانه يجوز ايضا
غير صفة نحو جاء الذي وجهه حسن او باضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذي انا ضاربه امس
لم يجز حذفه خلافا للكسائي ثانيهما ان يجر بحرف جر ويجر الموصول او الموصوف بالموصول
بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا ما لم يمنع منه مانع نحو مررت بالذي او بالرجل الذي
مررت اي به وقوله نعم ويشرب مما تشربون اي منه فان جر اسما بغير حرف نحو جاء غلام الذي
انت غلامه او لم يجر الموصول اصلا نحو جاء الذي مررت به او جر بحرف لا يماثل ما جر به العائد
في اللفظ كحللت في الذي حللت به او ما ثله لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على زيد
او لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف في الصور كلها وما سمع منه

فيها فتأمل وقد يمتنع الحذف مع توفر الشروط المذكورة لمانع وذلك اذا كان العائد المجرور محصورا
نحو مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به
او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت
فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه والصحيح جوازه هنا لان الحذف يدل على
اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط باتفاق الحرفين كما عرفت
الحال الثالثة ان يكون مرفوعا فان كان فاعلا او نائبا عنه او خبرا لمبتدأ او لناسخ لم يحذف
نحو جاء في اللذان قاما او ضربا او جاء الذي الفاضل هو او ان الفاضل هو وان كان مبتدأ
جاز بشروط احدها ان لا يكون بعد حرف نفي نحو جاء في الذي ما هو قائم الثاني ان لا يكون
بعد اداة حصر نحو جاء في الذي ما في الدار الا هو والذي انما في الدار هو الثالث ان لا يكون
معطوفا على غيره نحو جاء في الذي زيد وهو منطلقان الرابع ان لا يكون معطوفا عليه نحو جاء في
الذي هو وزيد فاضلان ولم يعتبر الفراء هذا الشرط فاجاز حذفه وحده بانه لم يسمع وبانه يؤدي
الى وقوع حرف العطف صدرا الخامس ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقولهم
الذين هم يرأفون وقولك جاء في الذي هو في الدار لانه لو حذف لم يدر احذف من الكلام شيء
ام لا لان ما بعده من الجملة والظرف صالح لان يكون صلة السادس ان تطول الصلة شرطه
البصريون ولم يشترطه الكوفيون فاجازوا الحذف من قولك جاء الذي هو فاضل لورود
قراءة تماما على الذي احسن بالرفع اي هو احسن وقولهم من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا
يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه وحمل البصريون ذلك نادرا ومحل الخلاف في غير اي
اما فلا يشترط فيها الطول اتفاقا لانها مفتقرة الى الصلة والى الاضافة فكانت اطول فحسن معها التخفيف
اللفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي هو اله لطيفة
قال ابو محمد الحريري في درة الغواص من اوهام الخواص انهم يقولون الجمعة الذي كان كذا وكذا
فيحذفون الضمير العائد الى الاسم الذي به يتم الكلام وتنعقد الجملة وتنتظم الفائدة والصواب
ان يقال الجمعة اذ كان كذا او يقال الجمعة التي كان كذا وكذا بالطعم او بعونه او من فضله
ومما استبرد ذلك مما يتم به الكلام المبتور ويربط ويربط الصلة بالموصول ومن نوادر النحويين
ان رجلا قرع الباب على نحوي فقال له من انت فقال الذي اشتريتم الاجر فقال له امنه قال لا
قال له قال لا قال فاذهب فانك ليس لصلة الذي شيء ثم الجملة الخامسة من الجمل التي لا محل لها
من الاعراب الجملة المجاب بها القسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه ام الحرف فقط ام لم يذكرا
فالاول نحو قولك اقسم بالله لافعلن والثاني نحو قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين
والثالث نحو قوله تعالى ام لكم ايمان علينا بالغة الى يوم القيمة ان لكم لما تحكمون فكل من جملة لافعلن

وانك

وانك لمن المرسلين وان لكم لما تحكمون لا محل لها من الاعراب لانها جملة مجاب بها القسم تنبيهات
الاول ما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب
يصطحبان فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال الدمنهوري عاهدته ليوافقني فكان لكن اي ويحتمل
بخلاف فلا محل لها او حال من الفاعل او المفعول او كليهما فمحلها النصب والاول ارجح لان
الخبر على المعاهدة والحالف على ذلك لا على الحلف في هذه الحالة على معنى انه الثاني منع ثعلب
من وقوع الجملة القسمية خبرا فقيل في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فلو بني على المبتدأ فقيل
زيد ليفعلن صار له محل قال ابن هشام وليس بشيء لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي
جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا ينفك احدهما عن الاخرى وجملتا القسم
والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده اما كون جملة
القسم لا ضمير فيها فلا يكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية
ليست معمولة لشيء من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعهما صلة واما كون جملة القسم انشائية
والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب ومعنى ان كلا من التعليلين ملغى
اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل واما
الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتماله الصدق والكذب هو الخبر قسيم الانشاء لا خبر المبتدأ
قال ورد ابن مالك الامتناع ورده ما منعه ثعلب بقوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات
لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا
لنهدينهم ومعنى لما استدل به تاويل لطيف وهو ان المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى
الشرط وخبره تنزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه
بجواب الشرط محذوفا للاستغناء عنه بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم
المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير
والله ليمسن وان لم تنتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن الثالث متى اجتمع في الكلام
شرط وقسم ملفوظ او مقدر اكتفي بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم
فان الشرط المقدم نحو ان جاء زيد والله اكرمه فالجواب المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لدلالة
جواب الشرط عليه والقسم المتقدم الملفوظ به نحو والله ان جاء زيد لاكرمته والمقدر نحو قوله تعالى لئن
لئن لم يفعل ما امره ليسجنن فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به في المثال والمقدر في الاية وجواب
الشرط فيهما محذوف وجوبا لدلالة القسم وجوابه عليه وجواز الفراء وتبعه الكوفيون وتبعهم ابن مالك جعل
الجواب للشرط وان تأخر محتجين بقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس
ضاحيا ومنعه البصريون وحملوا البيت على الضرورة او زيادة اللام وجعل ابن مالك الجواب للقسم

المؤخر ان اقترن بالفاء لدلالته على الاستيناف كقوله فلما اعشى حتى ادبت على العصر فوابساسنى
ليلحق بالمنا لم ورده ابو حيان بان القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن بالفاء لانه محذوف
دل عليه جواب القسم الا اذا تقدمهما اى القسم والشرط ما يفتقر الى الخبر كالمبتدا والاسم فى باب كان
وان والمفعول الاول فى باب ظن والثانى فى باب علم فيكتفى بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقا
سواء تقدم او تاخر تفصيلا لم بالزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه مخل بالجملة
بخلافه لانه لمجرد التاكيد نحو زيد والله ان يقم اقم وزيد ان يقم والله اقم فالجملة الشرطية هى الخبر والقسم
تاكيد وجوابه محذوف وقضيته كلامه لزوم الاكتفاء بجواب الشرط والحالة هذه فلا يجوز اجابة القسم
وحذف جواب الشرط وهو ما صرح به ابن مالك فى التسهيل والكافية وذهب ابن عصفور وغيره
الى ترجيح اجابة الشرط دون اللزوم وعليه جرى ابن مالك فى الخلاصة حيث قال وان تواليا وقبل
ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر ولذا تقدم القسم وحده ما يفتقر الى الخبر او الصلة جاز
البناء عليهما شئت فان بنيت على المفتقر الى الخبر او الصلة فجواب القسم محذوف لدلالة الخبر
والصلة عليه والا فهو جوابه والخبر والصلة نحو زيد والله يقوم وجاء الذى والله يقوم وزيد
والله ليقومن وجاء فى الذى والله ليقومن تنبيهات الاول قضية اطلاق المص ان الجواب
للمتقدم من الشرط والقسم مطلقا وهو مذهب الجمهور كما نقله ابو حيان وفرق ابن مالك فى التسهيل
بين الشرط الامتناعى وغيره فاوجب جعل الجواب للامتناعى وان تاخر كما فى صورة تقدم ما يفتقر
الى الخبر والله لو قام زيد لقمت ووالله لو لا زيد لاتيتك وجواب القسم محذوف لدلالة جواب
لو ولولا عليه قال فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم وقالت امراة من العرب
فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وقال ابن هشام فى حاشيته والحق
ان لو ولولا جوابهما لجواب القسم ولم يعترض شرط على قسم اصلا الثانى الذى قرره ابن الحاجب
لزوم الاكتفاء بجواب المتقدم اذا كان هو القسم فان كان المتقدم الشرط جاز الاكتفاء عن جوابه
بجواب القسم وبالعكس قال بعض الائمة ولا اعلم له فى ذلك موافقا بل المنقول فى سائر
الكتب انه يجب فى هذه الحالة كون الجواب للشرط وجواب القسم محذوفا الثالث حيث اغنى
جواب القسم عن جواب الشرط لزم كونه مستقبلا لانه مغن عن مستقبل فدال عليه ولزم
كون فعل الشرط ماضيا ولو معنى كالمضارع المنفى بلم لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث
كان فعله كذلك كما مر فلا يجوز ان يق والله ان يقم زيد لا قومن ولا والله ان لا يقم لا قومن ولا
والله ان قام زيد لقمت لان اوقع الماضى موقع المستقبل كقوله سم ولئن اتيتنا ريحا فراوه
مصفرا لظلوا اى ليظلن الجملة السادسة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب الجملة الجواب لها
شرط غير جازم وهو اذا ولو ولولا ولما وكيف نحو اذا جئتنى اكرمتك ولو جاء زيد لاكرمتك

ولولا

ولولا زيد لاكرمتك ولما جاء زيد اكرمتك وكيف تصنع اصنع وفى حكمها اى الجملة الجواب
لها شرط غير جازم الجملة الجواب لها شرط جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائيه نحو ان
تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل واما الثانى فلان المحكوم
لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها فانها قترنت باحدهما كانت فى محل جزم كما تقدم الجملة
السابعة من الجمل التى لا محل لها من الاعراب الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو
جاءنى زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة على جملة جاءنى زيد فى
لا محل لها لانها مستانفة ومثلها نحو جاءنى زيد واكرمته اذا لم تقدر الواو الداخلة
على اكرمته للحال بتقدير قد فان قدرت للحال بتقدير قد كانت الجملة فى محل النصب على
الحال من زيد تنبيه قال الدمامينى فى شرح المغنى اطلاق التعبير على الجملة التى لا محل
لها من الاعراب مشكل فان التابع هو الثانى باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون
لمتبوعه محل من الاعراب فان قلت لعله اراد التبعية اللغوية قلت هذا مع كونه خروجا عن
التكلم باصطلاح اهل الفن لا يجزى شيئا فى مثل قوله فى قوله تع واتقوا الذى امدكم بما
تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلا من
الصلة وكذا فى قولهم فى نحو جاء زيد وذهب عمرو فان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على
المستانفة اشمنى والاولى ان يق فى الجواب ان اطلاق التابع هنا مجاز لعلاقة المشابهة
قال الشمنى وينبغى ان يعلم ان العطف بالواو فى الجمل التى لا محل لها لافادة ثبوت مضمون
الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد اكرم عمرو بدون عطف يحتمل الاضراب والرجوع
عن الاول بخلاف ما اذا عطفت نص على ذلك عبد القاهر تتمة يقول المعربون
على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال وشرح المسئلة مستوفى
ان يقال ان الجملة الخبرية التى لم يطلبها العامل لزوما ويصح الاستغناء عنها ان وقعت بعد
النكرة المحضة فهى صفة نحو قوله تع حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه فجملة نقرؤه صفة لكتابا او غير
او بعد المعرفة المحضة فهى حال عنها نحو قوله تع ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال عن الضمير
المستتر فى تمنن المقدر بانت لا غير او بعد غير المحضة منهما فهى محتملة لهما فمثالها بعد النكرة
قوله تع هذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر جملة انزلناه صفة للنكرة وهو الظاهر ولك
ان تقدرها حالا عنها لانها تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة قال ابن هشام ولك ان
تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير فى مبارك الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال الاول
فلان الاشارة اليه لم تقع حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل فى حالة الشيخوخة فى وهذا
بعلى شيخا واما الثانى فلان قتضائه تقييد البركة بحالة الانزال الشمنى ومثالها بعد المعرفة قوله

كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقديره يحمل حالا ووصفا
وخرج الخبرية نحو هذا عبد بعتكه تريد به الجملة الانشا وهذا عبد بعتكه كذلك فان الجملتين
مستانفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ولا تقييد بعدم طلب العامل لها لزوما جملة الخبر
والمحكية بالقول وبصحة الاستغناء عنها جملة الصلة فلا يجري عليها الحكم المذكور هذه تتمة
في ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الجار والمجرور والظرف وذكر حكمهما في التعلق حكمهما بعد المعارف
والنكرات حكم الجمل وذلك انه اذا وقع احدهما بعد المعرفة المحضة وهي الخالصة من شائبة التنكير
فهو حال نحو رايت الهلال في الافق او بين السحاب فوق الافق او بين السحاب حال لانه وقع بعد معرفة
محضة او وقع بعد النكرة المحضة اي الخالصة مما يقربها من المعرفة فهو صفة نحو رايت طائرا
على غصن او فوق غصن فعلى غصن صفة لوقوعه بعد النكرة المحضة او وقع بعد غير المحضة من
المعرفة والنكرة فيحتملهما اي الحال والصفة فالواقع بعد غير المحضة من المعرفة نحو يعجبني الثمر في
الاغصان او فوق الاغصان لان المعرف الجنسي كالنكرة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف
ان يكون حالا وان يكون صفة والواقع بعد غير المحضة من النكرة نحو هذا ثمر يانع على اغصانه او فوق
اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان
يكون صفة اخرى ولا بد من تعلقهما اي الجار والمجرور والظرف بالفعل ماضيا كان او
مضارعا او امرا او بما يشبهه او بما اول بما يشبهه او ما فيه رائحته فمثال التعلق بالفعل و
يشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فعليهم الاول متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم
الثاني متعلق بشبهه وهو المغضوب ومثال التعلق بما اول بشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله
اي وهو الذي هو اله في السماء متعلق باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فيقال اله واحد
ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود ومثال التعلق بما فيه رائحة
الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ
بالاسمين العلمين لتاولهما باسم يشبه الفعل لما فيهما من معنى قولك المشهور او الشجاع
او الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود وانما لم يكن بد من
تعلق الجار والمجرور والظرف بما ذكر لان حرف الجر موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم فالذي
وصل معناه هو الذي يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة فمن اوصلت معنى السير الى البصرة
على معنى الابتداء وهو متعلق به فاذا قال النحوي بم يتعلق هذا الحرف وما العامل فيه فانما يعني
ما الذي وصل هذا الحرف معناه والظرف لما كان مقدرا بحرف الجر كان حكمهما واحدا في ذلك فان قلت
يقع في عبارة بعضهم الجار يتعلق بكذا وفي عبارة اخرين الجار والمجرور وفي عبارة اخرين المجرور
فما هو المحرر من هذه العبارات قلت التحقيق ان العامل انما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في الحرف

الجار

الجار واطلاق من قال العامل في الجار كذا تسامح وقول من قال الجار والمجرور يتعلق بكذا ملحوظ فيه
ان الجار يتنزل منزلة الجزء من المجرور به فجعل التعلق لهما معا والحق ما قدمناه اولا فاذا قلت
مررت بزيد فزيد متعلق بالفعل يقتضي نصبه لو كان متعديا كما يقتضي بدله مررت بزيد جاءت
ديا هنا اذا لم يصح الجار والمجرور عوضا عن العامل لما اذا صار عوضا منه فيحكم على محلهما
جميعا باعراب هو اعرابه للعامل فيقع محلهما من الكلام في قولك مررت برجل من الكرام جر
صفة من الكلام رفع وفي جاء زيد بثيابه نصب كذا حرره الامام الحديثي في شرح الحا
تنبيهات الاول اذا لم يكن شيء من الاربعة المذكورة التي يتعلقان بها موجودا قدر كونا
والى ثمود اخاهم صالحا فانه بتقدير ارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل
اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع ايات الى فرعون فيه والى متعلقان باذهب مقدرا وبالوالدين
احسانا اي واحسنوا بالوالدين احسانا فاما مثل وقد احسن بي او
وصيناهم بالوالدين احسانا فامثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه باء البسملة كما
تقدم الثاني هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك والصحيح انها كلها دالة
عليه كما تقدم والمشهور منع تعلقهما باحرف المعاني مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان
كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي علي وابي الفتح
نعم في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا بل قالا في يا عبد الله ان النصب بيا واما الذين قالوا بالجواز
مطلقا فقال بعضهم في قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض الطرف
مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب في و
لن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما فلن من معنى النفي
اي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد وقال ايضا اذا قلت ما
ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب معلل فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص و
للتاديب تعليل للضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي
والتعليل له اي انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب
ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن لمكافاته او علق
بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت
بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله ربك وليس في الوجود جنون هو نعمة
ولا المراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة
التعلق بالحروف فينبغي على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك
قاله في المغني الثالث يستثنى من قولنا لابد للجار من متعلق ستة امور احدها الزائد مطلقا الا

انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا لايصال معنى الفعل الى الاسم واستثنى ابن هشام عند لام التقوية
فحكم بانها يجوز القول بتعلقها لانها ليست زائدة محضة كما انها ليست معدية محضة قال بعضهم
والظاهر الجزم بالتعلق وفي كلامه على لام الجحود ما يويد ما قلته قال الثالث والثالث لعل
في لغة عقيل ولولا في نحو لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه انها جارة للضمير لانهما لم تدخلا
لايصال معنى عامل بل لافادة معنى الترجي والامتناع الرابع رب كما ذهب اليه الرماني وابن طاهر
خلافا للجمهور لانها لم تدخل لتعدية عامل ايضا بل لافادة التكثير او التقليل قال ابن هشام
والجمهور لما قالوا انها عدت العامل في نحو رب رجل صالح لقيت غلطا لانه يتعدى بنفسه و
لاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا انها عدت محذوفا تقديره حصل ونحوه كما صرح
به جماعة ففيه تقدير ما الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت الخامس الجار المكفوف
عن عمل الجر لانه لم يبق حرف جر بل بقي من جهة المعنى فقط فلا تعلق له كما لا معمول له وممن صرح
بذلك التفتازاني في حاشية الكشاف عند قوله ربما فاذكره كما هو كذلك السادس حروف الاستثناء
الثلاثة وهي خلا وعدا وحاشا اذا خفضن قال ابن هشام في المغني لانهن لتنحية الفعل كما دخلن عليه كما
ان الا كذلك وهو عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال
انها متعلقة لصح ان يقال ذلك في الا وانما خفضن بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا
لئلا يزول الفرق بينهن افعالا وحروفا قال الدماميني وفيه نظر لانه ليس المراد من ايصال
حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ايصاله اليه على وجه الثبوت بل المراد تعليقه به على الوجه الذي
يقتضيه الحرف وهو هنا معنى الانتفاء معنى الفعل فيتعلق على هذا الوجه وقد اوضح هو في
كتابه المذكور بهذا المعنى حيث قال في على الاستدراك تتعلق هذه بما قبلها كتعلق حاشا
بما قبلها عند من خفض بها لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج واما
الاستدلال بانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف
مساواته في جميع احكامه الا ترى ان الا التي هذا الحرف بمعناها لا يعمل الجر وهذا الحرف يعمله
انتهى وزاد الفارسي والاخفش سابعا وهو كاف التشبيه فذهبا الى انها لا تتعلق بشيء كحروف
الجر الزائدة وتبعهما ابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف
لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف نحو اشبه فهو متعد بنفسه
لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار
وقال ابن الحاجب في شرح المفصل الكاف في قولك الذي كزيد اخوك اوصلت معنى استقرار هذا المبهم
الى زيد على سبيل التشبيه **ويجب حذف المتعلق اذا كان احدهما** اي الجار والمجرور والظرف
صفة نحو او كصيب من السماء **او صلة** نحو وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون

او خبرا

او خبرا نحو زيد في الدار او عندك وربما ظهر في الضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان
يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح المفصل لابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن
جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا
فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو غريب
او حالا نحو فخرج على قومه في زينته او رفع الاسم الظاهر نحو اعندك احد وافي الله شك او اشتغل
مثلا كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست او حذف المتعلق على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت
فيه او كان الجار حرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم فلو صرح بالمتعلق
في نحو ذلك وجبت الباء فهذه ثمانية مواضع يجب فيها حذف المتعلق **تنبيهات الاول** انكر الكوفيون
وابن طاهر وابن خروف تقدير المتعلق في الخبر من نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال
ابن طاهر وابن خروف الناصب المبتدا وزعما انه يرفع الجزء اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا
كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين
للمبتدا ولا معول على هذين المذهبين **الثاني** قال ابن هشام في المغني هل المتعلق الواجب الحذف
فعل او وصف لا خلاف في تعيين الفعل في باب القسم والصلة لانهما لا يكونان الا جملتين وكذا يتعين في
الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفاء تجوز في نحو رجل ياتيني فله درهم وتمتنع في نحو رجل
صالح فله درهم واما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي فنادر واختلف في الخبر والصفة
والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والنعت
والحال الافراد ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل المقدر اولى وليس بشيء لان
الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد قال والحق
عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وبيان التقدير بحسب المعنى اما القسم فتقديره
اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واما في المثل فيقدر بحسب
المعنى واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان
اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر
او وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير
اذا كان قائما ان اريد المضي واذا كان ان اريد الاستقبال ولا فرق واذا جهلت المعنى فقدر الكون
لانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته في الحال انتهى ملخصا واعترضه الدماميني بانه كيف
يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت
قال فان قلت فماذا يصنع عند جهل المعنى قلت لا يقدم على تقدير شيء معين بل يرد الامر

يقال ان اريد الماضي قدر كذا وان اريد الحال قدر كذا وان اريد الاستقبال قدر كذا فيخرج عن العهدة **الثالث** قال التفتازاني في حواشي الكشاف مما يجب التنبيه له انه اذا قدر في الظرف كان او كائن من التامة بمعنى حصل و ثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موضع الخبر كان اخرى و يتسلسل التقدير **الرابع** الظرف والجار والمجرور قسمان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف كامر واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه كما في الاشتغال و نحوه مما ذكر او لم يجب نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت و وجه تسمية الاول مستقرا والثاني لغوا انه لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان مستترا فيه الى الظرف مستقر الاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه ولما كان الظرف لم ينتقل اليه شيء من متعلقه سمي لغوا اوكما نقله المحقق قال البدر الدماميني في التحفة بعد ذكره ذلك وهو الذي سمعته من بعض اشياخنا ولا يخفى انه اولى مما قيل انه سمي مستقرا لان ناصبه هو استقر محذوف قيل اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز فيه ان يقدر بحصل و ثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو قد يكون متعلقه لفظ استقر ويصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور والصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر واجاب الشمني بانه يكفي في تسمية مستقر اتعلقه بلفظ الاستقرار وما هو بمعنى الاستقرار لزم الصورة التي ذكرها عن بعض شيوخه لا تتاتى على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما تتاتى على ما ذهب اليه ابو علي من بعد ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف **الخامس** قد تقوم قرينة على ان المراد بالاستقرار العام امر خاص ولا يقدح ذلك في الحكم بان الظرف مستقر كما في قولك زيد على الفرس فالاصل مستقر لكن المراد منه بحسب القرينة راكب فهذا يجعل مستقرا لا لغوا اتفق عليه التفتازاني في حواشي الكشاف حيث قال الزمخشري على معنى متبركا باسم الله اقرأ فقال هو يعني ان التقدير متلبسا باسم الله لكن المتلبس من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة على هذا فلهذا يجعل الظرف مستقرا لا لغوا هذا كلامه قال الدماميني اذا قامت القرينة على ان المراد كون خاص فلم لا يقدر ابتداء ويكون الظرف لغوا واي فائدة في تقدير العام ثم الحكم بان المراد منه الخاص الذي دلت عليه القرينة وقد قال هو قبل ذلك بنحو ورقة والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص **السادس** الاصل ان يقدر المتعلق المحذوف مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها و

يلزم من

يلزم من تقدم المتعلق فصلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا قال ابن هشام في المغني وقال في موضع اخر يحتمل تقديره في نحو في الدار زيد مقدما لمعارضة اصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول **واذا كان لعكسها** اي الجار والمجرور والظرف **كذلك** اي صفة او صلة او خبرا او حالا **او اعتمد على نفي** بحرف او فعل **او استفهام جاز ان يرفع** الفاعل **الظاهر** الخ او مضمرا **نحو** مررت برجل في كمه او معه صقر **وجاء الذي في الدار** او عندك **ابوه** و زيد في الدار وعندك ابوه وجاء زيد في كمه او معه صقر **وما** في الدار او عندك **احد وافي الله شك** او اعندك احد **تنبيهات الاول** في المرفوع بعد المجرور والظرف في المواضع المذكورة ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف والمجرور ويجوز كونه فاعلا وكان استضعف على الظرف في الظاهر والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك و وجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام الخضراوي عن الاكثرين قبل وبعد ولعل وجهه ما تقرر من ان الناس يحذفون المتعلق عندهم بفعل نحو كلمة لك قام زيد فتعين ان يكون زيد في مثل ذلك فاعلا للاسبق **الثاني** قال في المغني حيث اعرب فاعلا فهل عامله الفعل والظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثاني لامتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع كقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المتصل قال مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله انتهى و تجري المسئلة على المذهب المختار كما ترى وهو مذهب المحققين كما قال في **الثالث** اذا لم يعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجوزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ورده بجواز دخول ان نحو ها في مثل هذا التركيب فينصب الاسم اذ يمتنع ان يقال ان في الدار زيد اقد وذلك على انه مبتدا في الاصل لا فاعل والا لم يدخل الناسخ قال بعضهم و للاخفش ان يجيب باني لما وجدت العامل الذي اعمله فيه هو ان وقال ابن جني الجمهور انه لم يجد عاملين اعمل اولهما البتة بل يجوز فان تعمل ايهما شئت **الحديقة الخامسة في المفرد** وهي

حروف ومنها اسماء وظروف تضمنت معنى الحروف ومنها ما يرد اسما وحرفا والمصنف لم
يستوف جميعها بل اقتصر منها على ادوات مهمة يكثر دورانها وتشتد الحاجة اليها و
جملة ما اورده اربع وعشرون كلمة احدها **الهمزة** وهي اسم محدث للالف المتحرك واسم الالف
واسم الساكن لأن اولا لفظ مشترك بينها وبين الالف كذا قال بعض المحققين وفي كلام بعضهم
ما يقتضي ان الالف يختص بالساكن والهمزة بالمتحرك والحق ان الالف اسم للمتحرك والساكن
لغة لكن تحقق في عرف اهل هذا الفن بالساكن والهمزة بالمتحرك فما وقع في كلام بعضهم ان اطلاق
الالف على المتحرك حقيقة مبني على اللغة وما وقع في كلام آخرين من انه مجاز مبني على
العرف وهو **حرف يرد على وجهين** احدهما ان يكون حرف النداء موضوعا **للنداء القريب** كقول امرئ القيس
افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي فان قلت ما المعين لحمل النداء هنا
على نداء القريب قلت القرائن موجودة قوله في هذه القصيدة يجري عليه الدمع هذه المرأة في قوله
قد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل فقلت لها سيري وارخي زمامه
ولا تبعديني عن جناك المعلل الغبيط بالغين المعجمة والطاء المهملة كعفيف رحل يشد عليه
هودج المرأة والجنى ما يجنى اي يقتطف من الثمر عبر به هنا عن اللذة التي ينالها من هذه
المرأة على طريق الاستعارة والمعلل بتشديد والتعليل جني الثمرة مرة بعد اخرى **والمتوسط** اي ويرد
لذلك وهذا الثاني به احد وانما هو عندهم لنداء القريب فقط نعم نقل ابن الخباز في شرحه على الدرة
الالفية لابن معط عن شيخه ان الهمزة للمتوسط وان الذي للقريب يا والمصنف جمع بين القولين فجعلها
للقريب والمتوسط معا قال ابن هشام وما نقله ابن الخباز خرق لاجماعهم قال الواو للتعز من وجهين
دعواه ان الهمزة للمتوسط وانما هي عندهم لنداء القريب والثاني كون القريب له موضع لندائه غيرها فقال المصنف
خرق لاجماع لكنه مرجوح عند احد فقال الدماميني في الفتح يجوز اجماع النحاة ومنع على ان اجماعهم
في الامور اللغوية معتبر معتنى باتباعه ووقع فيه بعض العلماء تردد ففي شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي
للشيخ بهاء الدين السبكي نقل بعض العلماء الاجماع على اعتبار الاجماع في الامور اللغوية مثل كون الواو للجمع المطلق
وهذا لا اشكال فيه اذا صدر من المجتهدين اما اجماع النحاة الذين عليهم المعول في علم العربية ولم يبلغوا
رتبة الاجتهاد في القياس ان اجماعهم لا يعتبر وفيه نظر فقد رايت في الخصائص لابن جني اعلم ان اجماع
اهل البلدين انما يكون حجة اذا لم يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص والا فلا لانه لم يرد في كتاب
ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطا كما جاء النص بذلك في كل الامة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه
اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة كان خليل نفسه الا انا لا نسمح بمخالفة الاجماع الجماعة التي طال
بحثها لمحصا وفي الاقتراح بعد نقل كلام ابن جني في الخصائص وقال غيره اجماع النحاة على الامور اللغوية

معتبر

خرق اجماع

معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رده انتهى وذكر ابن هشام في شرح التسهيل ان
النداء بالهمزة قليل في كلام العرب وتبعه ابن الصائغ في حواشي المغني قال في الهمع وما ذكره مردود
فقد وقفت لذلك على اكثر من ثلثماية شاهد وافردتها بالتأليف **و**الثاني ان تكون
للنداء عبر بفتح الراء المهملة مصدر حضار عداى شاهد بخلافهم وافعدين وهمزة المضارعة
في الاصل الف فقلبت همزة لتعذر الابتداء بالساكن وحروف المضارعة اربعة يجمعها قولك
انيت وقد تقدم ذكرها في صدر هذا الشرح **و**الثالث ان تكون **للتسوية وهي الداخلة على جملة** في محل
في محل المصدر وهذا احسن من قولهم الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها لان الجملة
هنا ماولة بالمفرد تاويلا مطردا فهي واقعة في محل المفرد نحو قوله تعالى **سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم**
اي سواء عليهم الانذار وعدمه فان قلت تاويل الجملة بالمفرد هنا مشكل لانه لا سابك
في اللفظ فيلزم الشذوذ على ما صرح به بعضهم مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع
تسمع وعدم تقدير السابك وهو الحرف المصدري وادعاء الشذوذ هنا باطل لان
هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري معتاد
الشذوذ هنا باطل لان هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير
حرف مصدري انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد في باب واستمر فيه فانه لا
يكون شاذا مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب فسبكته بان مقدرة
فيصير اسما معطوفا على الظاهر على فعل وهو ممتنع الا بعد التاويل واحتجنا الى ان نحول
من الفعل الاول مصدرا من غير سابك ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في باب وكذا
كذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئتك حين جاء زيد اي حين مجيء زيد فاولت
الجملة بالمفرد تاويلا مطردا بلا حرف ولا اداة ولم يعد شاذا قال الدماميني في الحفيد وافهم كلامه
ان الشذوذ ينافي الفصاحة وكثرة الاستعمال وهو ممنوع **تنبيهان الاول** الجملة في سواء في الاية المذكورة
كونها خبرا عما قبلها او عما بعدها او مبتدا او ما بعدها فاعل على الاول ومبتدا على الثاني
وخبر على الثالث قال في المغني وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله و
الثاني بان المبتدا المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فما نعا جاء بانه
مثل زيد اين هو منعناه وقلنا بل مثل كيف زيد لان اين تقدم ان لم يجعل بالمفرد لم يكن خبرا
لعدم تحمله ضمير سواء واما شبهته فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فلا يجب التقديم
فان الجامد كذلك نحو علمت ازيد قائم وقد ابتنى عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق قلنا
بل الاستفهام مراد هنا اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم واما في الاية ونحوها فلا استفهام

البتة لا من قبل المتكلم ولا غيره الثاني ربما توهم ان المراد بهمزة التسوية هي الواقعة بعد كلمة سواء
بخصوصيتها يحتمل ان التسوية مأخوذة من كلمة سواء وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد
ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن نحو ما ابالي اقمت ام قعدت وما ادري اقبلت
ام ادبرت وليت شعري اسافر زيد ام اقام فان هذه الجمل كلها في محل المصدر وهو الضابط
الثالث قضية كلام المص ان الهمزة موضوعة لمعنى التسوية فتكون قسيما لها اعني همزة الاستفهام
وقال ابن هشام في المغني قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان وعد منها التسوية وهذا
يقتضي انه استعملها في التسوية وغيرها مما وضعت له فيكون من قبيل المجاز وهو الاولى والرابع ان كونه
للاستفهام حقيقته طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده مما سأله عنه قال
بعضهم ينبغي ان يكون المطلوب ان يحصل في الخارج ذهن المتكلم او غيره كما ان الاستفسار الذي هو
طلب المغفرة وهو السؤال من ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره فيكون الاستفهام لغيرك
ان يتكلم المجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده ورده ابن هشام بانه لو صح ذلك لم يطلق
العلماء على ما ورد منه في كلامه سبحانه انه مصروف الى معنى آخر غير الاستفهام ولو كان كما
ذكره لم يحتج لحمله على الظاهر ويكون المراد منه بعض المخاطبين فيفهم الجواب لم يكن على ما به انتهى
واعترض حمله على الظاهر محل بحث فقد قال الشيخ بهاء الدين السبكي قولهم الاستفهام لا يكون
منه تعالى على حقيقته ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي
واما اذا كان مصروفا الى غيره من يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني
وامي فهو استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى عم في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل
فهم للنصارى ذلك فيقرعهم ويكذبهم فيما ادعوه انتهى ملخصا ومرادف الاستفهام
الاستخبار وقيل الاستخبار ما سبق اولا ولم يفهم حق الفهم فاذا سألت عنه ثانيا كان استفهاما
حكاه ابن فارس في فقه اللغة والهمزة اصل ادواته وما عداها نائب عنها قال ابن مالك
في المصباح فيطلب بها اي الهمزة التصور اي ادراك غير النسبة والتصديق اي ادراك وقوع النسبة وهو
التصديق الايجابي او لا وقوعها وهو التصديق السلبي فطلب تصور المسند اليه نحو أزيد في
الدار ام عمرو او دبس في الاناء ام عسل فانك عالم بكون شيء في الدار ومظروف في الاناء وانما
تطلب تعيينه وطلب تصور المسند نحو أفي الدار زيد ام في السوق او في الخابية دبسك ام في الزق
فانك تعلم بان زيدا محكوم عليه بالكينونة في الدار او في السوق وان الدبس محكوم عليه
بالكينونة في الخابية او الزق وانما المطلوب تعيين ذلك هذا قول الجمهور وقال السيد
الشريف القول بان الهمزة في مثل قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او غيرهما

حيث

مبني على الظاهر توسعا والتحقيق انها لطلب التصديق ايضا فان السائل قد تصور الدبس والعسل
بوجه وبعد الجواب لم يزد له في تصورهما شيء اصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل التصديق
حاصل لحال السؤال فكيف يطلب اجيب بان الحاصل هو التصديق بان احدهما لا بعينه في
الاناء والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان
بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعيينه في الآخر
وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور
المسند اليه او المسند او قيد من قيوده انتهى وطلب التصديق نحو اقام زيد وازيد قائم لانك
عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها ولعل المص انما لم يمثل للتصديق
نظرا الى ذلك التحقيق فتأمل ومن العجب ما وقع هنا لبعض المعاصرين من طلبة العجم من فهمه
ان المثال الاول في كلام المص للتصور والثاني للتصديق على طريقة اللف والنشر المرتب وشرح
كلامه بالفاء مستندا على ذلك وهو وهم فاحش فاحذره تنبيه المستفهم عنه بالهمزة هو ما
يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب
الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان يكون
لطلب تصور المسند بان تعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب او
اكرام وكالفاعل في انت ضربت اذا كان الشك في الضارب وكالمفعول في ازيدا ضربت اذا
كان الشك في المضروب وكذا قياس سائر المتعلقات قاله التفتازاني في مختصر المطول
بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق فقط نحو هل قام زيد وهل زيد قائم وسيأتي الكلام عليها
ان شاء الله تعالى وبقية الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك و
اين بيتك ومتى سفرك وكيف جئت الثانية ان بالكسر والتخفيف واما بفتح الهمزة وتخفيف النون فترد على وجهين
اسمية وحرفية فالاسمية ضمير المتكلم في انت وانتما وانتم اذا ما بعدها وهو التاء حرف خطاب فيفتح في المذكر
ويكسر في المؤنث ويوصل بميم في جمع المذكر والالف في المثنى ويبقى في جمع الاناث وتضم ان في الثلاثة اجراء
لميم مجرى الواو لقربها مخرجا وليس نقل الاتفاق على ذلك بصحيح بل هو مذهب الجمهور وقالوا ان انت
بكماله اسم وان التاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة
فلما ارادوا انفصالها دعموها بما يستقل لفظا كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في اياك و
اخواتها وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا للتصريح بفصلها فجعلوا
ايا عمادا لها قال الرضي وما ابعد هذا القول عن الصواب في المضمرين وقال بعض المتقدمين
ان انا مركب من الف اقوم ونون نقوم وانت مركب من الف اقوم ونون نقوم وتاء تقوم

ابو حيان والعجب من المص كيف ينقل الوفاق هنا وكثير كتب القوم ناطقة بالخلاف وقد سبقه على نقله صاحب الوافي
ايضا واعترضه الدماميني في شرحه بما ذكرناه ثم قال فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه صاحب الكتاب عبارة
اللباب وكذا اللواحق بابا اجماعا فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين
وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التي في نحو قمت ولكنها كثرت بان نقله جماعة من الثقات عنه فلا
اجماع من الكل ولا من البصريين تنبيه قضية اقتصار المص على ان الاسمية ضمير المخاطب انها لا تكون ضمير المتكلم
فيكون اختياره في انا ان الضمير هو المجموع وهو مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك بدليل اثبات
الالف وصلا في لغة ومذهب البصريين ان الضمير انما هو ان نفتح وصلا ويلحق بالالف وقفا لبيان
الحركة كهاء السكت ولذلك تعاقبها كقول حاتم هذا فزدي انه وليت الالف من الضمير وقال الكوفيون
الهاء فانه بدل من الالف وحكى قطرب ان بعض العرب يقول ان فعلت بسكون النون
وصلا ووقفا اي انا فعلت ان الخفيفة ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون حرفا ناصبا للمضارع وقد
تقدم ذكرها في الحديث الثاني فيما يتعلق بالافعال والثاني ان تكون مخففة من ان المثقلة
المفتوحة الهمزة المشددة النون فتقع بعد فعل لليقين او ما نزل منزلته من الظن بتأويل
ان يكون غالبا متاخما للعلم انثى اول الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين
وما نزل منزلته بالمحققة التي فائدتها التحقيق انسب نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا علم
ان سيكون منكم مرضى وحسبوا ان لا تكون فتنة برفع تكون وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل
مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع وهي ثلاثية الوضع وفي اعمالها مذاهب احدها انها لا تعمل
شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وزعم
عليه سيبويه والكوفيون الثاني انها تعمل في المضمر وفي الظاهر كاصلها نحو علمت ان زيدا
قائم وقرئ ان غضب الله عليها وعليه جماعة من المغاربة الثالث انها تعمل جوازا في مضمر
لا ظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك فان قيل ما الذي دعا الى تقدير اسم لها محذوف و
جعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهلا قيل انها ملغاة ولم نتكلف الحذف فالجواب ان
سبب عملها الاختصاص بالاسم فما دام الاختصاص ينبغي ان يعتقد انها عاملة وكون
العرب تستقبح وقوع الافعال بعدها الا بفصل انتهى وقد تقدم لاعمالها تعليل آخر عند
هذا في المضمرات ثم الجمهور على انه يلزم ان يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير شان و
اختار ابو حيان وابن هشام في القطر والاصح عدم لزوم ذلك وهو مذهب سيبويه و
جماعة واختاره ابن مالك فمتى امكن عوده الى حاضر او غائب معلوم كان اولى ولذلك قدرها
سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك ولا يكون خبرها الا جملة اما اسمية عرية من

المبتدا

المبتدا نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين او الخبر كقوله ان هالك كل من يحفى
وينتعل او مقرونة بلا نحو وان لا اله الا هو او باداة شرط نحو ان اذا سمعتم آيات الله
او برب كقوله تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا امين وخوان يخال امينا او فعلية فان كان
فعلها جامدا او دعاء لم يحتج الى اقتران بشيء نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة
ان غضب الله عليها وان كان متصرفا غير دعاء فقرن غالبا بما ينبغي نحو افلا يرون ان لا يرجع
اليهم قولا ان لن نجمع عظامه ان لم يره احد وبلو نحو ان لو نشاء اصبناهم او بقد نحو ونعلم ان قد
صدقتنا او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون منكم مرضى وقد يخلو منها من جميع ما ذكر نحو
قوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسالوا باعظم سؤله وخرج عليه قراءة لمن اراد
ان يتم الرضاعة بالرفع قوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وربما
علت في ظاهر كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم ابخل وانت كريم وهو مختص على
الاصح والثالث ان تكون مفسرة بمنزلة اي لكن تفارقها في انها لا تدخل على مفرد ولا تقال
مرادفة بر جال ان صالح قالة اللحم وكانهم ابغوا عليها ما كان لها من الجلالة وهم مع هذا غير
مختصة بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه ان قم وارسل اليه ان ما
وهذا شرطها التوسط بين جملتين اولهما بمعنى القول وعدم دخول الجار عليها ولو زائدا نحو
نحو قوله تعم واوحينا اليه ان اصنع الفلك ونحو وان تلكم الجنة ولاشتراط التوسط بين جملتين
غلط من جعل منها قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لان المتقدم عليها غير جملة
وانما هي المخففة من الثقيلة وباشتراط كون الاولى بمعنى القول رد ابو عبيدة حملها على الزمخشري
حيث زعم ان التي في قوله تعم واوحى ربك الى النحل ان اتخذي مفسرة قال لان قبله اوحى والوحي
هنا الهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول قال وانما هي مصدرية اي باتخاذ الجبال بيوتا
انتهى وتعقبه ابن الصائغ بان الهام الله تعالى لعباده بقوله وامره فلم يمتنع تفسيره بان اتخذي على
التفسير وفيه نظر اما اولا فلان الالهام معناه في الكتب الكلامية بالالقاء معنى في القلب بطريق الفيض
ثم قال التفتيشي انه الخاطر الوارد على القلب لالقاء الملك وانه من قبيل الملك واما ثانيا فلان الكلام
هنا في لا يفهم القول ولا الامر وهو البحث انتهى واذا قلت كتبت اليه بان افعل بادخال حرف الجر
كانت ان مصدرية لانها معمولة بحرف الجر وجعلها ابو حيان زائدة وهو وهم منه فان حرف
الجر ان كانت زائدة لا تدخل الا على الاسم تنبيهات الاول زاد بعضهم اشتراطا ان لا يكون
في الجملة السابقة حروف القول فلا يقال له قلت له ان افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور انها

قد تكون مفسرة بعد صريح القول ففي البسيط اختلف في تفسير صريح القول فاجازه بعضهم
وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز ان تكون مفسرة للقول
على تأويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني به ان اعبدوا الله قال ابن هشام وهو حسن وعلى هذا
فيقال في الضابط ان لا يكون فيها حروف القول الا والقول مؤول بغيره انتهى وقد انتقد ابو حيان
وصوبه غيره تخريج الاية على التفسير بان ما بعد الا مستثنى بها فلا بد ان يكون له موضع من
الاعراب وان التفسيرية لا موضع لها تنبيه اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو اوحيت
اليه ان يفعل كان فيه الرفع على انها حرف تفسير والنصب على انها مصدرية او معه لا جاز الجزم
ان لا يفعل كان فيه الوجهان المذكوران والجزم ايضا على النهي وتكون ان مفسرة تنبيه انكر الكوفيون ان المفسرة
البتة وهو عندهم الناصبة للفعل قال ابو حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مفتقرة الى ما قبلها
ولا يصح ان تكون المصدرية الا بتأويلات بعيدة قال ابن هشام وقول الكوفيين عندي
اوجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك
هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جئت باي مكان ان لوجدت الطبع عنه نابيا انتهى واعترضه
الدماميني بانه فهم ان الجماعة ارادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بذلك
وليس الامر كما فهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب قم هو نفس ذلك الشيء قال الرضي
وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم
فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك
كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا وهو قم فان دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر
لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه انتهى
ولجاب عنه الشمني بما يطول ذكره والرابع ان تكون زائدة وهو حرف ثنائي بسيط مركب من
الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم الى انها المثقلة خففت فصارت مؤكدة قال ابو حيان
ولا تفيد عندنا غير التأكيد وزعم الزمخشري انه يجوز مع افادة التوكيد معنى آخر فقال في
قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة
ابراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتأكيدا في ان الاساءة
كانت تعقب المجيء فهي مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة ابراهيم اذ ليس الجواب
فيها كالاول وقال الاستاذ ابو علي دخلت منبهة على السبب وان الاساءة كانت لاجل المجيء
لانها تكون للسبب في قولك جئت ان تعطي اي للاعطاء قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه
لا يعرف لكبراء النحويين ويقع ان الزائدة غالبا بعد لما الوجودية نحو فلما ان جاء البشير القاه على
وجهه

وجهه ويقع بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم او
متروكا كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق وزعم ابن عصفور في المقرب
انها في ذلك حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه والذي نص عليه سيبويه انها زائدة ونص في موضع اخر
من الكتاب على انها بمنزلة القسم الموطئة وقال ابو حيان الذي اذهب اليه في ان هذه غير هذه
المذاهب الثلاثة وهو انها المخففة من الثقيلة وهو التي وصلت بلو كقوله تعالى وان لو استقاموا
وتقديره انه اذا قيل اقسم ان لو كان كذا لكان كذا فمعناه اقسم انه لو كان كذا لكان كذا ويكون الفعل
القسمي قد وصل اليها على اسقاط حرف الجر اي اقسم على انه لو كان فصلاحية ان المشددة تدل على
انها مخففة انتهى ويقع في غير الغالب في مواضع احدها بين الكاف ومجرورها وهو نادر
كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر ظبية الثاني بعد اذا ذكره ابن مالك
في شرح العمدة دون سائر كتبه وتبعه ابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع كقوله فامهله حتى
اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر الثالث بعد حتى نحو قولك حتى ان كان كذا جزم به ابو حيان
في الارتشاف وقال انه مطرد ولم يذكره غيره الرابع بعد كي نحو جئت لكي ان اكرمك وهو
شاذ وقاسه الكوفيون تنبيه معنى كون اللفظ زائدا ان اصل المعنى لا يختل بحذفه كذا قيل قال
بعضهم وهذا البناء يوجب كون نحو ان ولام الابتداء زائدا ولذا لم يكتف به الرضي وزاد
انه لم يفد المعنى الذي وضعه الواضع له فكانه لم يفد شيئا بخلاف ان واللام والفاظ التوكيد
اسما كانت او افعالا باقية على ما وضعت له وغيرهم من كلامه هذا ان المعنى الذي تفهم الحروف
الزوائد من عوارض الاستعمال الثالثة ان بالكسر والتخفيف اي بكسر الهمزة وتخفيف النون الساكنة
مرد على اوجه اوجه احدها ان تكون شرطية وقد تقدم الكلام عليها في حديث الافعال فلا وجه
للاعادة والثاني ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان الكافرون الا في غرور وعلى الجملة
الفعلية الماضوية نحو ان اردنا الا الحسنى والمضارعية نحو ان يعد الظالمون بعضهم بعضا الا
غرورا وذهب بعضهم الى انها اذا دخلت على الاسم فلا بد ان تكون بعدها الا نحو الايات
او لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد لما اي ما
كل نفس الا عليها حافظ ورد بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ام
بعيد ما توعدون وان ادري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين ومما الهالبي لعل اهل اللغة
حكى عنهم ان احدا خير من احد الا بالعافية وسمع الكسائي اعرابيا يقول ان قائما تكلمها عليه
وظن انها ان المشددة وقعت على قائم قال فاستثبته فاذا هو يريد ان انا قائما فترك الهمزة
وادغم على حد لكنا هو الله ربي والاكثرون على اهمالها وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك

قال ابن هشام ومما يخرج على الاهمال ان قائم واصله ان انا قائم ثم حذفت همزة انا اعتباطا و
ادغمت نون ان في نونها وحذفت الفها في الوصل والثالث ان تكون مخففة من الثقيلة اي المكسورة
الهمزة المشددة النون فتدخل على الجملتين فان دخلت على الاسمية الغيت غالبا لزوال
اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة التخفيف اي في قراءة من خفف لما وهي
غير ابن عامر وعاصم وحمزة وجاز اعمالها في غير الضمير استصحابا للاصل خلافا للكوفيين نحو وان
كلا لما ليوفينهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما ولا يجوز انك قائم بالتخفيف
الا في الضرورة وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو
وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد
الذين كفروا ولا يقاس على النوعين اجماعا وقال ابن مالك ان الثالث سماع لا يقاس عليه قال
ابو حيان ليس بصحيح ولا اعلم له موافقا وندر كونه ماضيا غير ناسخ كقولها: شلت يمينك ان
قتلت لمسلما: حلت عليك عقوبة المتعمد: وندر كونه مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ان يزينك
لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس على النوعين اجماعا في الثاني وعلى الصحيح في الاول خلافا
للاخفش واذا اهملت ولم يظهر المعنى لزم الخبر اللام للتفرقة بينها وبين كونها نافية ولذلك تسمى الفارقة
وهل هي لام الابتداء او لام اخرى اجتلبت للفرق خلاف قال ابو حيان وثمرة الخلاف تظهر عند دخول
علمت واخواتها فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقت ويجب تركها في
موضع لا يصلح للنفي كقوله: انا ابن اباة الضيم من آل مالك: وان مالك كانت كرام المعادن: لانه
للمدح لو كانت نافية كان هجوا او مع نفي الخبر كقوله: ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة: وان هو لم يعدم خلاف
المعاند: وكذا مع نفي الخبر الناسخ الداخلة عليه نحو ان كان زيد لم يقم ومنه قول المعتمد ابن عباد
اهلا بكم صحبتكم نحو الديم: ان كان لم ينجح لي بكم حلم: وقد خفي اعراب هذا البيت على بعض الفضلاء
من المعاصرين فتوهم ان ان فيه شرطية واستشكل معناه وتحير في تقدير جواب الشرط حتى نبهته
على ان هذه هي المخففة من الثقيلة لا شرطية الرابع ان تكون زائدة واكثر ما تزاد بعد ما اذا
دخلت على جملة فعلية كقوله: ما ان اتيت بشيء انت تكرهه: اذا فلا رفعت سوطي الي يدي:
او اسمية كقوله: فما ان طبنا جبن ولكن: منايانا ودولة آخرينا: وفي هذه الحالة تكف
عمل ما الحجازية كما في البيت وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله: يرجي المرء ما ان لا يراه
وتعرض دون ادناه الخطوب: وبعد ما المصدرية كقوله: ورج الفتى للخير ما ان رايته: على السن
خيرا لا يزال يزيد: وبعد الا الاستفتاحية كقوله: الا ان سرى ليلي فبت كئيبا: احاذر ان تنأى
النوى بغضوبا: واشار المصنف الى هذا الوجه من وجوه وهو ورودها ...

هو قوله

هو قوله ومن لحجميت انها ما اهرقيت فالمتاخرة منهما زائدة فان في قوله ما ان اتيت بشيء هي الزائدة وما نافية
وما في قوله تعالى واما تخافن واما ينزغنك هي الزائدة وان شرطية وسيأتي الكلام على ما الزائدة
مستوفى في محله ان شاء الله تعالى ثم الرابعة ان بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد النون
حرف تاكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر كما مر واستشكل بعضهم افادتها للتوكيد بانك لو صرحت
بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا قال ابن قاسم وليس هذا الاستشكال بشيء قال ابن
هشام والاصح انها فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح تفيد
الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على
الموصوف والثانية بالعكس انتهى قال الدماميني وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعها
افادتها الحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للحصر في
انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح واما ان السبب في جعل انما بالفتح للحصر كون المفتوحة
فرعا عن المكسورة فوجه مخدوش كما مر انتهى وكونها فرع المكسورة هو مذهب سيبويه
والفراء وابن السراج وعليه الجمهور وقيل انها اصل المكسورة وقيل هما اصلان وهو الظاهر
من صنيع المصنف هنا وفيما تقدم وتؤول اي تسبك او تقدر مع معموليها وهما الاسم والخبر
اذ الاصح انها موصول حرفي ايضا بمصدر من لفظ خبرها ان كان الخبر مشتقا وبالكون ان كان الخبر جامدا فالاول نحو
بلغني انك منطلق التقدير بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار
لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر والثاني نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني
كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان
شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد قاله ابن هشام وغيره وقد رده الرضي بلزوم
بلغني بنوته فان ياء النسب اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية
والضاربية والمضروبية ثم هذا التاويل اذا كان ما يؤول مثبتا فان كان منفيا اتيت بلفظ
عدم بدل اداة النفي واضفته الى المصدر الذي تقدره فتقول في نحو بلغني انك لم تنطلق بلغني
عدم انطلاقك وفي نحو بلغني ان هذا ليس زيدا بلغني عدم كونه زيدا او عدم زيديته
وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل
متصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث فاذا قلت بلغني ان زيدا قائم فالمعنى بلغني هذا
الحديث قال وهو قول سيبويه ويقويه ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان
الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون فلا تخرج
بذلك عن المصدرية ولك تقديره بالاسدية كما قال الرضي فيفيد معنى المصدر الخامسة

ان بالكسر والتشديد

ان بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد النون ترد على وجهين احدهما ان تكون حرف توكيد وانا دخالها اللتا
بدليل تلقي القسم بها تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر في الحجة انما الثاني فيما يتعلق بالاسماء وتنصبهما
اي تنصبهما الاسم والخبر لغة لبعض العرب كقوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا
ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وهذه اللغة ليست مختصة بان
عند من اثبتها بل جارية في جميع الحروف المشبهة بالفعل ثم خصها الفراء بليت والجمهور
على انكارها مطلقا وتاويل شواهدها كما هو مستوفى في محله وقد ينصبا اي ان ضمير الشان محذوف
مقدر فتكون الجملة بعدها خبرها كقوله عليه الصلاة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم
القيامة المصورون الاصل انه اي الشان والجملة جزء وخرجه الكسائي على زيادة من في اسم ان
والبصريون غير الاخفش يابون ذلك لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح وهم يخا
لفون في الشعر فيشترطون كون المجرور نكرة مكونة بعد نفي او شبهه وصرح جماعة
بان حذف هذا الضمير ضعيف قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولا يجيء في سعة الكلام
ان زيد قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف
وقد جاء في الشعر محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر فيه وفرق بين المحذوف و
المستتر انتهى وانما قال وليس الموضع موضع حذف لما مر من انه لا دليل عليه و
لعدم ملائمته الاختصار اذ المقصود من الكلام المصدر به التعظيم والتفخيم فلو حذف
فات المقصود منه وخالف الاكثر فاجازوا حذفه في السعة من غير ضعف قال الرضي وانما جاز
حذف ضمير الشان من دون ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المؤتى
به للتفخيم فقط فهو كالزائد وقال ابن مالك يجوز حذف الاسم المفهوم معنا نثرا ونظما سواء
كان ضمير شان او غيره ووقوع ذلك في الشعر اكثر وقل ما يكون المحذوف الا ضمير شان انتهى و
قضية عبارة المصنف ان المحذوف لا يكون الا ضمير الشان وهو مذهب بعضهم ثم حذفه ليس مختصا
بان بل يجوز في سائر اخواتها كما تقدم والثاني ان تكون حرف جواب بمعنى نعم فتقع تصديقا للخبر واعلاما
للمخبر ووعدا للطالب فتقول ان في جواب من قال قام زيد ومن قال اذهب عمرو ومن قال
اكرم خالدا هذا مذهب سيبويه والجمهور وهو الصحيح وانكر ابو عبيدة وقوعها في الكلام كذلك
وحكى الاندلسي عنه انه قال قولهم ان بمعنى نعم انهم يريدون به التاويل لا انه في اللغة موضوع لذلك
قال ابن مالك والشواهد العربية قاطعة بثبوتها كقوله قالوا اخفت فقلت ان وخيفتي ما ان
تزال منوطة برجائي وكقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي
نعم ولعن الله راكبها وجعل المبرد والاخفش من ذلك قوله تعالى ان هذان لساحران في قراءة من قرأ بتشديد
النون

النون واثبات الالف في هذان وهم من عدا ابن كثير وابا عمرو وحفصا وتبع المبرد والاخفش على ذلك
جماعة ورد بامرين احدهما ان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت الثاني امتناع اللام اي لام الابتدا
في خبر المبتدا وقد دخلت هنا لان قوله هذان مبتدأ وساحران خبره وانما امتنعت لام الابتدا
في الخبر لان لها الصدر ووقوعها في الخبر المؤخر مناف لذلك لخروجها عن الصدر و
اجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء او بانها داخلة على مبتدأ محذوف اي لهما
ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا كما قال ورج الفتى للخير ما ان
رايته مزادان بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية قال ابن هشام ويضعف
الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا
كالجمع بين المتنافيين الثالث من الاوجه ان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه
نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه السلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ولا
ان يكون جوابا لقوله فتنازعوا امرهم بينهم وهذا الرد حكاه بعضهم عن ابي علي الفارسي قال
الدماميني وهو حسن وتعقبه الشمني بانه لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار
بعضهم بعضا او لاخبار بعضهم عند اسرارهم النجوى كما حكاه الله تعالى فليتامل فانه من الحق
ويؤيده قول صاحب الكشاف والظاهر انهم تشاوروا في السر وتجاذبوا اهداب القول
ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهما
وتثبيطا للناس عن اتباعهما انتهى وقد مر لنا تاويل هذه القراءة وجوه اخر في باب اسماء الا
شارة واستوفينا الكلام عليها هناك فليرجع اليه ان شئت اذ بكسر وسكون النون ولا تقع للاستقبال
عند الجمهور وقال جماعة منهم ابن مالك انها تخرج عن المضي الى الاستقبال واستدلوا بقوله تعالى
يومئذ تحدث اخبارها والجمهور يجعلون الاية ونحوها من باب ونفخ في الصور اعني
من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع قال ابن هشام وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف
التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا قال الدماميني وفيه نظر اذ لا مانع
من ان يتاول هذا بما تاول به الجمهور الاية السابقة فيقال هذا من باب ونفخ في الصور و
حرف التنفيس ليس بمانع من ذلك وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية لا على سبيل
التناوب ودخولها على احدهما واجب اذ لا تخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا وتقديرا
بتعويض التنوين عن الجملة المحذوفة كما مر وقد تخرج عن الظرفية فتقع اسما مفعولا به اسم زمان
وهو نوعان غير صالح للاستغناء عنه نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا فالظرف هنا

وهو بعد لا يصلح للاستغناء عنه فيحذف لعدم ما يدل عليه لو ترك مع انه مقصود وصالح
للاستغناء عنه نحو حينئذ ويومئذ تقول اكرمتني فاثنيت عليك حينئذ ويومئذ واليوم و
الحين صالح للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول فاثنيت عليك اذ اكرمتني والمعنى بحاله
والاضافة في مثل هذا التركيب قال ابن مالك من اضافة المؤكد الى التاكيد والظاهر
انه من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك لان اذ مضاف الى جملة محذوفة فاذا قلت
جاء زيد واكرمته حينئذ فالمعنى حين اذ جاء والثاني مخصص بالاضافة الى الجملة والاول عام
من ذلك نوع منه فلا يكون شيء كما انه لم يكون مستقلا او مبينا للمراد به كما يبين الاعم بالاخص
فالاضافة بيانية اي واكرمته حينا هو حين مجيئه فتامله تنبيه الجمهور على ان اذ لا تكون
الا ظرفا او مضافا اليها كما هو قضية اقتصار المص على ذلك وذهب جماعة الى انها قد
يكون مفعولا به وهي المذكورة بعد فعل الامر في اوائل القصص مثل واذكروا اذ كنتم قليلا
فكثركم ونحوه اذكر حيث لا يذكر نحو واذ قال ربك للملائكة واذ فرقنا بكم البحر
قال وتقع بدلا من المفعول به نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من
مريم والجمهور يخرجون الاول على انه ظرف لمفعول به محذوف نحو واذكروا نعمة الله اذ كنتم قليلا
والثاني على انه ظرف لمضاف لمفعول محذوف اي واذكر قصة مريم ويؤيد هذا القول التصريح
بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع للزمخشري في قراءة بعضهم لمن من
الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ في
محل رفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه
قال ابن هشام فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا وترد للمفاجأة نص
عليه سيبويه وهي الواقعة بعد بينا وبينما كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر
اذ دارت مياسير وكقوله وكنت كمثل العض بينا نطيله اذ دعى عنه الاماعز
وانكر بعضهم وقوع اذ بعد بينا وبينما وجعله الحريري من الاوهام في درة الغواص وليس
كذلك قال ابن مالك ترك بعد بينا وبينما اقيس من ذكرها وكلاهما عربي وقال الاصمعي ووقوع
اذ واذا في جواب بينا وبينما عربي قال الرضي وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جوابهما لكثرة
مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان الكثير فصيح بل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير
المؤمنين عم وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حياته اذ عقدها لاخر بعد
وفاته انتهى قلت وهذه الفقرة التي استشهد بها من خطبته الشقشقية عم وكثير من المعاندين
ينكر هذه الخطبة ويقول انها من كلام السيد الرضي جامع نهج البلاغة وليست من كلام علي عم

بل قال

واذ للمفاجأة

بل قال بعضهم ان جميع نهج البلاغة من وضع السيد الرضي ونسبه الى علي عم وانه ليس من كلامه وذكر
ذلك ابن خلكان في تاريخه وغيره وهذا لا يقوله الا معاند جاهل او متجاهل فان كثيرا من خطبه المذكورة
في ذلك الكتاب بل جميعها مذكورة في كتب السير ولكن المعاند يقول ما شاء واما هذه الخطبة
الشقشقية فقال ابن ابي الحديد في شرحه نقلا عن ابن الخشاب انه قال والله لقد وقفت على
هذه الخطبة في كتب صنفت قبل ان يخلق الرضي بمائتي سنة ولقد وجدتها مسطورة في كتب اعرفها
واعرف خطوط من هو من العلماء واهل الادب قبل ان يخلق النقيب ابو احمد والد الرضي ثم
ذكر ابن ابي الحديد عن نفسه وجدتها في تصانيف جماعة ذكرهم كانوا قبل ان يخلق الرضي
تنبيه اصل بينا وبينما واصلان يكون مصدر بمعنى الفراق تقول بان يبين بينا اي فارق
فراقا ومعنى جئت بينكما اي مكان فراقكما وفعلت بين خروجك ودخولك فعلت
زمن فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما ترى مستعمل
في الزمان والمكان وهو اذ ذاك لازم للاضافة الى المفرد فلما قصدوا اضافته الى الجملة زادوا ما
الاضافة اليها كلا اضافة لان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي تضمنته
عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الالف لتكون
الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه قد وقف عليه فالالف قد بولغ بها في الوقف
كالفا انا والظنونا ويتفرع انه لا يكون الا للزمان لما تقدم من انه لا يضاف الى الجمل من
المكان الا حيث وبين في الحقيقة مضاف للزمان المضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف لعلم
الترتيب عليه وهي عنده اضافة لان منزلة الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف
اليها الى الزمان فاذا قلت بينا زيد قائم اقبل عمرو فالتقدير بين اوقات زيد قائم اي
بين اوقات قيام زيد اقبل عمرو وهكذا قدره الرضي وهو مذهب الفارسي وابن جني
واختاره ابن الباذش والجمهور على ان الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها نفسها دون
حذف مضاف واضافة في موضع جر ومقتضاه ان ما غير كافة عن الاضافة وكذا الالف وذهب
الى ان ما والالف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من الاعراب والاول هو التحقيق
وليست بينا محذوفة من بينما وانما الفها للتأنيث خلافا لزاعمي ذلك ومعناهما حينئذ
اي حين اذ حدوث للمفاجأة بعد بينا وبينما ظرف مكان او زمان او حرف يدل على المفاجأة غيره
او مثل كذا اي زائد فيه خلاف فاذا قلت بينا او بينما انا قائم اذ اقبل عمرو فعلى القول بزيادة
اذ يكون العامل الواقع بعدها هو العامل في بينا او بينما كما يكون ذلك لو كانت اذ غير موجودة
وهو واضح وعلى القول بانها حرف مفاجأة او ظرف لا يمكن ان يعمل ما بعدها فيما قبلها لكن اذا

قلنا بانها حرف مفاجاة فالعامل في بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وهو اقبل في المثال
المذكور وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة
اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة ولا
يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملهما محذوف
يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على انها مكفوفة عن الاضافة
اليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه وقيل بين خبر المبتدا محذوف والتقدير في المثال بين اوقات
قيام اقبال عمرو ثم حذف المبتدا مدلولا عليه باقبل عمرو وقيل مبتدا واذ خبره والمعنى حين انا قائم
حين اقبل عمرو **تنبيه** ترد اذ للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون
اي لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا وهل هي حرف بمنزلة لام
العلة او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء و
اريد الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب قولان والجمهور على الثاني الثامن
اذا وهي ظرف **للزمن المستقبل** وفيها معنى الشرط غالبا **فتختص الى شرطها** وهو الجملة التي بعدها
لزوما **وتنصب بجوابها** عند الاكثرين وقيل بشرطها وعليه جماعة من المحققين حملا على سائر
ادوات الشرط ورد بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واجيب بانها عند هؤلاء غير مضافة كما
يقول الجميع اذا جزمت كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل قال الدماميني ويلزم عليه ان تكون
اذا ظرفا مبهما لا مختصا وهي عند النحاة من الظروف المختصة فان قلت قد قال ابن الحاجب
ان تعيين الفعل فيها لا يحصل بمجرد ذكر الفعل وان لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا زمانا
طلعت فيه الشمس قلت رده الرضي بانه انما يحصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة
له لا بمجرد ذكر الفعل بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافيا لتخصيصها لتخصصت
في قولك متى قام زيد وهو غير مختص اتفاقا انتهى واما قول الاكثرين فاورد عليه
امور منها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان
واحدة لان الشرط لما كان معمولا لاذا لكونها مضافة اليه واذا معمولا للجواب لزم دخول جملة
الشرط في جملة الجواب لان المعمول لمتعلقها عامل فيلزم دخول جملة الشرط في جملة الجواب
واجيب بان الاصل ذلك ولكنهما تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثاني ومنها انه يلزم
في نحو اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا
اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا
في اليوم قال الرضي والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها ويقول المعنى اذا جئتني اليوم كان

سببا لاكرامك

المستقبل
اذا ترد ظرفا للزمن

سببا لاكرامك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان جئتني اليوم يكن سبب جزء المجي
اليك امس ومنها ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم
تخرجون وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني فاني اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله واجيب بانهم
انما يقولون العامل فيها جوابها اذا كان صالحا ولم يكن ثم مانع كاذا الفجائية وان ونحوهما فالعامل فيها
ح مقدر يدل عليه الجواب وقال الرضي الاولى ان نفصل في ذلك ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط
فحكمها حكم اخواتها من متى ونحوها وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس
فالعامل فيها هو الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول الذي في
محل الشرط اذ هو مخصص للظرف **وتختص اذا بالجملة الفعلية** على الاصح سواء كان صدرها مضارعا
نحو واذا تتلى عليهم آياتنا او ماضيا نحو اذا جاءك المنافقون وزعم الفراء ان اذا كان فيها
معنى الشرط لا يكون بعدها الا الماضي وقال ابن هشام ايلاؤها الماضي اكثر من المضارع
وقد اجتمعا في قوله والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع ولا
تدخل على الجملة الاسمية **واما** نحو قوله تعالى **اذا السماء انشقت** مما استدل به الاخفش والكوفيون على جواز
دخولها على الجملة الاسمية فانه **مثل** تاويل قوله تعالى **وان احد من المشركين استجارك**
فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل وان استجارك احد لا ان السماء مبتدا
والفعل بعده خبره كما زعموا وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا
عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يتفقوا على ان احد
في الآية متعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لان ان الشرطية لا تختص
عندهم بالافعال كما قال الرضي وحينئذ فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية
قال في التصريح ما تقول واما قول الشاعر اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فعلى اضمار
كان وباهلي مرفوع بها والجملة بعده خبره والتقدير اذا كانت باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل
باستقر محذوف واما باهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ويردهان فيه حذف المفسر والمفسر
جميعا وليس في الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف **تنبيهات الاول** الجمهور على ان اذا
لا تخرج عن الظرفية كما هو قضية اقتصار المصنف وزعم قوم انها تخرج عنها فقال الاخفش و
تبعه ابن مالك انها وقعت مجرورة بحتى في قوله تعالى حتى اذا جاءوها وقال ابن جني في اذا وقعت
الواقعة الاية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدا واذا الثانية خبر والمنصوبين
حالان والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الارض
وتبعه ابن مالك على ذلك وقال ابن الخباز وقعت مفعولا به في قوله عم لعائشة اني لاعلم

اذا كنت مجي الحبيب واذا كنت على غضبي والجمهور على ان حتى في تلك الاية حرف ابتداء داخلة على الجملة
باسرها ولا عمل لها واما اذا وقعت الواقعة فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف و
جوابها محذوف ولقوة المعنى انقسمتم اقساما وكنتم ازواجا ثلثة واما الحديث فاذا ظرف لمحذوف
هو مفعول اعلم اى شانك معي ونحوه الثاني ان تخرج اذا عن الاستقبال وذلك على وجهين
احدهما ان تجيء للحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا يغشى لان الليل مقارن للغشيان والثاني
ان تجيء للماضي كما جاءت اذ للمستقبل عند بعضهم نحو ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا
اجد نزلت بعد الاتيان واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها نزلت بعد الروية
والانفضاض وقوله وندمان يزيد الكاس طيبا سقيت اذا تغورت النجوم ويجوز ان يكون
سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب اذا اى اذا غربت النجوم اسقه الثالث تختص اذا بما يتيقن
وجوده نحو آتيك اذا احمر البسر او رجح نحو آتيك اذا دعوتني بخلاف ان فانها للمحتمل والمشكوك
فيه والمستحيل كقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد ولا تدخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل
على متيقن لكونه مبهم الزمان نحو افان مت فهم الخالدون ولكون اذا خاصة بالمتيقن والظنون
خالفت ادوات الشرط فلم تجزم الا في الضرورة كما مر وقد تخرج عن معنى الشرط نحو واذا ما غضبوا هم
البغي هم ينتصرون فاذا فيه لا يحتاج ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب
لاقترنت بالفاء وقول بعضهم انه على اضمار الفاء مردود بانها لا تحذف الا في ضرورة او نادر
من الكلام وقول الاخر ان الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب تعسف وقول آخر ان
جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو
والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك
اجيئك اذا جئتني فيكون التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا يمتنع لان
القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل التعليق الرابع قد
تستعمل اذا مع جملتيها لاستمرار الزمان في الاحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة كما يستعمل
الفعل المضارع لذلك ومنه واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا واذا لقوا الذين
امنوا قالوا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا اى هذا عادتهم المستمرة وشانهم ابدا ومثله
كثير ونرد اذا الفجائية فتختص بالجملة الاسمية على الاصح كما مر للفرق اللفظي بينها وبين
الشرطية المناسبة للفعل ولا تحتاج لجواب لعدم تضمنها الشرط ولا تقع في صدر الكلام لان
الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها بسبيل المفاجاة
فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت

واذا الفجائية

فاذا الاسد

فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذا لهم مكر في اياتنا والخلاف فيها في
كونها حرفا او ظرفا وهل هو ظرف زمان او مكان فذهب الاخفش والكوفيون الى انها حرف و
اختاره ابن مالك قال ابن هشام ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها انتهى ويرده ان العامل هنا محذوف نيابة بعد اذا وان لا يعمل ما
بعدها فيما قبلها ولا عامل سواه فلا تكون اذا معمولة فلا تكون اسما لان الاسم يستلزم المعمولية
وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وليس فيها معنى الحدث فتكون فعلا فتعين ان
تكون حرفا وذهب الزجاج والرياشي الى انها ظرف زمان وذهب المبرد وهو ظاهر كلام سيبويه
واختاره الزمخشري ان عاملها فعل مقدر وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور والشلوبين
ابقاؤها على ما ثبت لها وزعم الزمخشري ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة
وقال التقدير في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاجاتم الخروج في ذلك
الوقت قال ابن هشام ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور نحو خرجت فاذا زيد
جالس او المقدر نحو خرجت فاذا زيد اى حاضر قال ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به نحو فاذا هي حية
المبرد والفارسي وابو الفتح الى انها ظرف مكان وعزي لسيبويه وتظهر فائدة الخلاف اذا قلت خرجت
فاذا الاسد فعلى الاول لا يصح كونها خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه وكذا على الثاني
لان الزمان لا يخبر به عن الجثة الا ان يقدر مضاف اى فاذا حضور الاسد ويصح على الثالث
اى فبالحضرة الاسد فان قلت فاذا القتال الخبر بها عند غير الاخفش والكوفيين وتقول خرجت
فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع على الخبرية واذا نصب به فالنصب على الحالية والخبر اذا
قلنا انها مكان والا فهو محذوف فان قلت الجالس او القائم امتنع النصب لامتناع كون الحال معرفة وهذه هي
المسالة التي انكرها سيبويه على الكسائي لما سال عنها في المجلس الذي جمعهما يحيى بن خالد البرمكي في مناظرتهما المشهورة
بالزنبورية وهي قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو اياها وكان من
خبر ذلك ان سيبويه لما قدم على البرامكة اخذ وعزم على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما فحضر سيبويه
واحضر الفراء وخلف وغيرهما من جماعة الكسائي وكاده القوم كيدا واول من تقدم اليه خلف فسال عن مسالة
فاجاب فيها فقال له اخطات ثم ساله ثانية وثالثة ويقول له في كلها اخطات ويد ونه ذلك يجري في مزاج الشاب
الغريب فيه جهل فكن النطق الادب فلم يره سيبويه على ان قال الخلف هذا سوء ادب فاقبل اليه الفراء مصرا اما
صالحه فقال انه سيعنف فيما يقول ويستقل الادب فيما يليه ويعيده فقال ان هذا لرجل حدة وعجلة و
لكن ما تقول في كذا وساله مسالة اخرى فاجابه فقال اعد النظر وهي كلمة تقال لكلمة صاحبه فادرك
سيبويه ان مقصودهما الخامسوا ان يرفعا درجة تخجهما الكسائي من مناظرته فان كانت العلة اهمال

المناظرة الزنبورية بين سيبويه والكسائي

غلبة علماء والآن تغلب اجر عبدها من ان يجمعها فقال سيبويه لست اكلمكما او يحضر صاحبكما يعني
الكسائي فحضر الكسائي فقال تسألني او اسألك فقال له سيبويه سل انت فسأله عن امثال الى من نحو قوله فقال
سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم او القائم
فقال كل ذلك بالرفع ولا يجوز النصب فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما
وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين
فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر انصفت فاحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه
واقبل الكسائي على يحيى فقال اصلح الله الامير انه وفد اليك من بلده مؤملا فان رايت ان لا
ترده خائبا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس ويقال كانت سبب علته التي مات فيها ويقال انه
العرب رشوا على ذلك وانهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول
قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال ليحيى امرهم ان ينطقوا بذلك فان السنتهم لا تطوع
به وهذه حكاية عجيبة وموعظة عربية وللاديب ابي الحسن حازم بن محمد بن حازم الانصاري
قصيدة طائية وهو من افراد ادباء المغرب امتدح بها المنصور صاحب افريقية ابا عبد الله
محمد بن الامير ابي عبد الله زكريا يحيى بن عبد الواحد وضمنها مسائل من علم النحو وتكلم
فيها على جميع ابوابه والموجود منها نحو مائتين وعشرين بيتا واجاد فيها نظم حكاية هذه
الواقعة واول القصيدة قصيدة الحمد لله معلي قدر من علما وجاعل العقل في سبل
الهدى علما ثم الصلوة على الهادي دين نبيه محمد خير مبعوث به اعتصما ثم الدعاء لامير
المؤمنين الجد عبد حبا الاله الذي فاق الحيا كرما خليفة خلعت انوار عزته شمس الضحى
ونداه يخلف الديما سلت نواصله المعيي نعما صالت نواصله بالمعتدي نقما ومنها مردي
العداة بسهم من عزائمه كانه كوكب للقذف قد رجما ادام قولا في حتى اذا اطردت نعم من عن
وعلم يتلو نعما ومنها يا ايها الملك المنصور ملككم قد طيب الزمان به من بعد ما هرما فلو
راى من مضى او في مكارمكم لم يذكروا بالسيادة معنا ولا هرما ان الليالي والايام مذ خدمت
بالسعد ملكك اضحت اعبدا واما بدلت تقعيه من بيت ممتدح وردته مثلا في وعيك
الامما تكفلت بالدهر عينا عز عافلة من جود كفك تاسوا الكل من كلما ومنها اما على الرحمة الله
ثم على اثر الصلوة على من بلغ الحكما وما تلا ذاك من وصل الدعاء ومن نشر الثناء على من
اسبغ النعما فاسمع لنظم بديع قد هدت فكرتي لمعادة ملك اجزل القسما حديقة تبهج الاحداق
بجتها من نحوها ماسم للنحو قد نسما فاسمع الى القول في طرف الكلام وما نحو الالسنة به قد حكما
او رسما النحو علم باحكام الكلام وما يعني النحاة به يعنوا اللفظ والكلما والكلام كال في حقيقته

فان قرئ

نظم

من باب الفعل المتعدي الى الثلثة
من باب كان واخواتها
من باب الاستثناء
من باب اذا الفجائية

فان قرئ وحده فاسمعه منتظما ان الكلام هو القول الذي حصلت به الافادة لما تم والتئما ومنه معنى
المتعدي لاثنين فمن باب اعطى كسا منه ومنه سقا كما تقول سقاك الله صوب سما ومنه اولي و
الى مثل قولهم اولاك وولي نعيم العيش والنعما ومن المتعدي الى الثلثة وقاس بالهمزة النقل ابن
مسعدة في باب ظن وفيها خالف القدما ومن باب كان واخواتها تقول لما زلت منفضا الا وما برحت
منك التحايا توالي الجود والكرما ومن باب الاستثناء والقول في باب الاستثناء متسع وقد تخالف
فيه جلة العلما وقد بنكّه قوم فيه لا سيما من عد بله في الاستثناء ولا سيما من نواصب الفعل علما
لكيلا وكيلا ثم كي ولكي وليس يمنع من نصب زيادة ما ومن باب اذا الفجائية وهو مقصودها
والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا اذا عنت فجاءة الامر الذي دهما وربما نصبوا بالحال بعد
اذا وربما رفعوا من بعدها ربما فان توالى ضميران اكتسى بهما وجه الحقيقة من اشكاله غمما
لذاك اعيت على الافهام مسئلة اهدت الى سيبويه الحتف والغمما قد كانت العقرب العوجاء احسبها
قدما اشد من الزنبور وقع حما وفي الجواب عليها هل اذا هو هي او هل اذا هو اياها قد اختصما
وخطا ابن زياد وابن حمزة في ما قال فيها ابا بشر وقد ظلما وغاظ عمرا علي في حكومته يا ليته لم
يكن في امره حكما كغيظ عمرو عليا في حكومته يا ليته لم يكن في امره حكما وفجع ابن زياد كل منتحب من
اهله اذ غدا منه يفيض دما كفجعة ابن زياد [illegible] كرب بالنفس ان تبلغ الكظما
قضت عليه بغير الحق طائفة حتى قضى هدرا ما بينهم هدما من كل اجور حكما من سدوم قضى عمرو بن
عثمان مما قد قضى سدما من غادره في الورى بحث نكتكم تلقيه منتقدا للقول منتقما فالنحو ختما
معاد لها ولا المعارف في اهل النهى ذمما قد اصبحت بعده الانفاس كامنة في كل صدر كأن قد كظ
وكظما واصبحت بعده الانفاس باكية في كل طرس كدمع سح وانسجما وليس يخلو امرؤ من حاسد اضم
لولا التنافس في الدنيا لما اضما والغبن في العلم اشجى محنة علمت وابرح الناس شجوا عالم هضما
قوله وربما نصبوا البيت اي وربما نصبوا على الحال بعد ان رفعوا ما بعد اذا على الخبرية وقوله ربما
في اخر البيت بالتخفيف توكيدا لربما اوله بالتشديد وفي بعض النسخ وربما رفعوا من بعدها
ربما والمعنى انهم قد ينصبون ما بعد اذا قليلا ويرفعونه كثيرا فيكون ربما الاولى للتقليل و
الثانية للتكثير والثالثة للتوكيد وعمما في اخر البيت الثالث من ابيات هذه المسئلة بفتح العين المهملة
كناية عن الاشكال والخفاء وعمما في اخر البيت الرابع معناها جمع عمرو ابن زياد هو الفراء واسمه
يحيى وابن حمزة هو الكسائي واسمه علي وابو بشر سيبويه واسمه عمرو والتخلص الى الانثى ان بينه
للفاعل وللاطلاق ان بنيته للمفعول وعمرو وعلى الاولان سيبويه والكسائي والاخران عمرو بن
عاص وامير المؤمنين علي وحكم الاول اسم والثاني فعل او بالعكس دفعا للابطال وفي زياد الاول

والدال العزا والثاني زياد بن ابيه وابنه المشار اليه ابن مرجانة لعنه الله اصحاب المرسل في قتل الحسين عليه
السلام واحر كغضب وزنا ومعنى والوصف منه احمر كفرح تنبيهات الاول ما اجاب به سيبويه
سؤال الكسائي وهو فاذا هو هي هو الحق وهو وجه الكلام فاذا هي بيضاء فاذا هي حية واما فاذا
هو اياها ان ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل
وسيبويه واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وحكي ان قضاة الكسائي
قالوا لا يجوز الا اياها وكذا للشيخ الاندلسي في شرح المفصل والصواب ما حكيناه اولا
من انه اجاز الوجهين فان الكسائي لو انكر الرفع لكان لسيبويه سبيل من تخطئته في الحال
ووقع في القرآن من الرفع وهو شايع فيه ولم ينقل في ذلك فدل على ان الكسائي اجاز الرفع
والنصب معا وقد ذكروا في توجيه النصب امور احدها ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت
فجاز لها ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده قال ابو بكر بن الخياط
وهو خطاء لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وانما تعمل في الظروف والاحوال ولانها
تحتاج على زعمه الى فاعل والى مفعول آخر الثاني ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف
الخبر لدلالة الكلام ومثل هذا لئن ضربته لتضربنه السيد الشريف اي لتضربنه كاينا السيد
الشريف او موجود السيد الشريف فينصبون السيد الشريف باضمار كائن ونحوه فاذا حكت
النصب في اياها على هذا تخرج قاله محمد بن بري ولا يخفى عليك بطلانه وبعده عن المقيس عليه
الثالث ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك قال ابن هشام ويشهد
له قراءة الحسن البصري اياك يعبد بالياء المثناة من تحت مبنيا للمفعول ولكنه لا يتأتى
فيما اجازوه من قولهم فاذا عبد الله القائم بالنصب فينبغي ان يوجه هذا على انه مقطوع او
حال على زيادة أل وليس ذلك مما يقاس ومن جوز تعريف الحال او زعم ان اذا تعمل عمل وجدت
وانها رفعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطأ لان وجدت ينصب
الاسمين ولان مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل الرابع انه على اسقاط
الخافض والاصل فاذا هو كهي اي فاذا الزنبور كالعقرب بالكون ثم يجوز بعد اد
خال الكاف على الضمير وسيبويه يخص ذلك بالضرورة فحذفت كاف التشبيه وانتصب الضمير على
نزع الخافض وليس بشيء لما مر في باب الكاف من انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها
او يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك ايضا ونظيره قراءة علي عليه
السلام لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اي نوجد او نرى عصبة الخامس انه مفعول مطلق
والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل اي الا

يشرب شرب

يشرب شرب الابل ثم حذف المضاف وهو لسعتها واقيم المضاف اليه مقامه فانتصب لنيابته عن المنصوب
والمفعول المقدر ما يتصل به نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم وقال هو اشبه ما وجه به النصب
السابع ان اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا هو لسعته كلسعتها فكني عن الجملة بقوله اياها
وانتصاب اياها على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن النكرة
صارت في حكم النكرة كما صارت الهاء في قولهم ربه رجلا نكرة في المعنى لكونها كناية عن نكرة قاله
بعض النحويين وضعفه ظاهر الثامن انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل
فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة
كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قاله ابن الحاجب في اماليه قال ابن هشام و
هو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل له صوت صوت
الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل واما سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف ومن
قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان يخلفها المعرفة
في التنكير فتقول مررت زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال التاسع
يلزم اذا الفجائية الفاء داخلة عليها واختلف فيها فقال المازني وجماعة هي زائدة للتاكيد لان
اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا وقعت في جواب الشرط موقع الفاء وقال غيره هي عاطفة
جملة اذا وما بعدها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين وايده ابو حيان بوقوع ثم موقعها
في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون وقال الزجاج هي للسببية المحضة كفاء الجواب الثامنة ام ترد على وجهين
احدهما ان تكون للعطف منقسمة الى قسمين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المرتبطة بما قبلها بحيث لا يستغنى
باحدهما عن الآخر لانهما مفردان تحقيقا او تقديرا ونسبة الحكم عند المتكلم اليهما معا او الى احدهما
من غير تعيين ولذلك سميت متصلة قال الدماميني وعلى هذا فالاتصال بين الشيئين والا
فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها
وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمنزلة كلمة
واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من الوجه الاول
لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يأتي
في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا همزة التسوية فيرجح الوجه الاول لشموله النوعين وتسمى ايضا
معادلة لتعادلها والهمزة في افادة التسوية فيما اذا وقعت بعد همزة التسوية والاستفهام
فيما اذا وقعت بعد همزة الاستفهام وتقع بعد همزة التسوية وتقدر معناها نحو سواء عليهم استغفرت
لهم ام لم تستغفر لهم والاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو وا في الدار زيد ام في السوق والمؤ

المنقطعة وام المتصلة

وقوعها بعدها على سبيل التناوب لا معا كما هو ظاهر والفرق بين الواقعة بعد همزة التسوية
والواقعة بعد همزة الاستفهام من اربعة وجوه الاول والثاني ان الواقعة بعد همزة التسوية
لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب
لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته ويطلب به وبها التعيين لا حد
الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو وقيل في الجواب زيد او قيل عمرو
ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين ولا تصديق ولا تكذيب مع وجود الاستفهام لانه انشاء و
الثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها
الا في تاويل المفردين وتكونان فعليتين كما مر واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا
اموتي ناء ام هو الان واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون والاخرى
تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها كما مر وبين جملتين في معنى المفردين وتكونان فعليتين
كقوله وقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم وذلك على الارجح في كون
من انها فاعل بمحذوف يفسره سرت والتقدير اهي سارية عائد ام حلمها اي هذين هو واسميتين
كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث ابن منقر الاصل اشعيث
بالهمزة في اوله والتنوين في آخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادري اي النسبين هو الصحيح
ومختلفتين نحو انتم تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك على الارجح في انتم من كونه فاعلا
كانه قيل اتخلقونه تنبيهات الاول صرح ابن الحاجب وجماعة منهم ابن هشام بانه يجب في المتصلة
ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي الهمزة المعادل الاخر ليفهم السامع من اول
الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين الجزء اقائم زيد ام عمرو وان شئت
اقائم ام قاعد زيد وفي كتاب سيبويه ما نصه هذا باب ام اذا كان الكلام بها بمنزلة
ايهما وايهم وذلك قولك ازيد عندك ام عمرو وازيدا لقيت ام بشرا قال واعلم
انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك لا تسال عن اللقاء انما تسال
عن احد الاسمين في هذه الحال فبدات بالاسم لانك تقصد قصد ان يبين اي الاسمين
وجعلت الاسم الاخر عديلا للاول فصار الذي لا تسال عنه بينهما ولو قلت القيت زيدا
ام عمرا لكان جائزا حسنا هذا كلامه وهو نص في ان التقديم في مثله اولوي لا واجب كما قاله
ونص على ذلك ابن عصفور في المقرب ايضا فقال والاحسن توسط الذي لا تسال عنه ويجوز
تقديمه ويجوز تاخيره وذكر في الثاني فقال اذا وليت المتصلة مفرد فالاحسن ان يلي الهمزة قبلها
مثل ما وليها سواء تكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردان بعدهما بتاويل المضاف اليه اي
فنحو زيد

فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وفي التسوية زيد ام في الدار اي في اي الموضعين
وتعدد المعادلة بين ما وليها هو احسن عندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا
ام عمرا وجاز كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن الثاني قال الزركشي يجوزان تاتي سواء بعدها
باو مجردة عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ومنع ذلك الفارسي قال لانه يكون المعنى
سواء علي احدهما ولا يجوز ذلك بعين او لاحد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضي
شيئين فصاعدا فما تقتضيه او مناف لما تقتضيه التسوية وتبعه على ذلك ابن هشام في المغني
فقال لا يجوز العطف بعد همزة التسوية قياسا وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء
كان كذا وكذا والصواب الاتيان بام قال وفي الصحاح تقول سواء علي قمت او قعدت وهو
سهو وفي الكامل للهذلي ان ابن محيصن قرا من طريق الزعفراني ا م لم تنذرهم وهو من
الشذوذ بمكان انتهى قال الزركشي ردا على الفارسي يرد عليه ان معنى ام احد الشيئين
او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي
فعلت لتجردها من معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر السنح وانما لزم ذلك في او وفي ام
لانه جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا والوجه ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف
تقديره الامران سواء علي ثم يبين الامرين بقوله اقيام قعدت والمعنى ان قمت و
ان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فا
لامران سواء علي انتهى وفي قوله ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء مسامحة اذ هي موضوعة
لعطف احد الشيئين او الاشياء ومرادها من حيث هو احدهما او واحدها فليس معناها
نفس احد الشيئين او الاشياء وفي البديع قال سيبويه اذا كان بعد همزة الاستفهام فلا بد من
ام اسمين كانا او فعلين تقول سواء علي ازيد في الدار ام عمرو وسواء علي اقمت ام قعدت و
اذا كان بعدها فعلان بغير الف الاستفهام عطف الثاني باو تقول سواء علي قمت او
قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سواء فعلى هذا سواء خبر مبتدا محذوف
اي الامران سواء والجملة دالة على جواب الشرط المقدر انتهى قال الدماميني وبذلك
تبين صحة قول الفقهاء وكان ابن هشام توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في اول جملتيها
وليس كذلك انتهى ولا خلاف في جواز العطف باو بعد همزة الاستفهام قياسا ويكون
الجواب عن الاستفهام بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما
عندك ام لا وان اجبت بالتعيين صح لانه جواب وزيادة وقيل الحسن والحسين افضل
ام ابن الحنفية فيعطف الاول باو والثاني بام ويجاب عند نا بقولك احدهما وعند الكتانة

قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا

انظر الكلام على ... ابن الحنفية

ابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن او بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية فكأنه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية **الثالث** تقدم نحو فما ادرى فيما ان قوله دعاني اليها القلب انى لامرها سميع فما ادرى ارشد طلابها اى ام غى قال ابن هشام ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت لصحة قولك هل طلابها رشد وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل وقد يحذف المعطوف عليه بام كقوله تعالى ام من هو قانت آناء الليل التقدير أكافر خير ام من هو قانت آناء الليل واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدأ انا خير وهذا باطل لانه لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير واما قوله لم انفصل هذا ام لا فالحذف انما وقع بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجملة بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها **والمنقطعة** هي التي لا يرتبط ما بعدها بما قبلها فكل منهما مستقل بفائدة لا انها جملتان ليستا في تقدير المفرد ولذلك سميت منقطعة وقد تسمى منفصلة وهي ثلاثة اقسام مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا يقع بعده ومسبوقة باستفهام لغير الهمزة نحو هل يستوى الاعمى والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الاضراب **كبل** نحو قوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور اى بل هل ولا يفارقها هذا المعنى عند الجمهور والاكثر اقتضاؤها مع ذلك استفهاما طلبيا كقولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء ومعناه انك رأيت اشباحا من بعد فقلت انها ابل على سبيل الجزم ثم حصل شك في ذلك فقلت ام شاء تقصد الاضراب واستئناف سؤال عن الشاء او استفهاما انكاريا نحو ام له البنات ولكم البنون اى بل اله البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو للعباد بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقد لا تقتضيه البتة فيكون للاضراب وحده كما مر ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك قال والذى يظهر قولهم اذ المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التاكيد في نحو ام هل تستوى الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذى هو جند لكم ووقع للدمامينى انه اجاب عن الثانى اخذا من كلام السعد التفتازاني في حاشية الكشاف بان ام الداخلة على الاستفهام ليست متصلة ولا منقطعة

ام المنقطعة

منقطعة ورده بعض الائمة فقال انه لا سلف له في ذلك وان النحاة مطبقون على ان ام لا تخرج عن القسمين البتة **تنبيهات الاول** قضية كلام المصنف ان بل المنقطعة عاطفة ايضا وهو قول ابن جنى وبه جزم ابن هشام في المغنى والجمهور على انها حرف ابتداء وقد مر بيانه **الثاني** قد ترد ام محتملة للاتصال وللانقطاع فمن ذلك قوله تعالى اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشرى يجوز في ام ان تكون بمعنى اى الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما ويجوز ان تكون منقطعة **الثالث** ذكر ابو زيد ان ام تقع زائدة وخرج قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير قال التقدير افلا تبصرون انا خير قال ابن هشام والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم والثانى ان يكون **حرف تعريف كال وهى لغة حمير** بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الياء المثناة من تحت وبعدها راء مهملة ابو قبيلة من اليمن وهو حمير بن سبا بن يشجب بن يعرب واسم سبا عبد شمس وسبا القبيلة وهو يجمع قبائل اليمن عامة والظاهر ان المراد بحمير هنا الجميع على سبيل التغليب نقلت هذه اللغة عن طئ ايضا وهو ابو قبيلة اخرى من اليمن وهو طئ بن ادد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير ووقع لبعض الادباء ان هذه اللغة لتميم وهو سهو محض فاحذره قال ابن مالك لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فصير المعرف بها كانه من المضاعف العين الذى فاؤه همزة جعل اهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في ميم انتهى وانشدوا على هذه اللغة ذاك خليلى وذو يواصلنى يرمى ورائى بامسهم وامسلمة وفى الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب وقال بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التى لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس ولباس قال ابن هشام وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لجميعهم الا ترى الى البيت الاول فانها في الحديث دخلت على النوعين انتهى قلت والقت في اليمن اربعة عشر شهرا فلم ار من يفرق بين الاسماء التى تدغم في اولها لام التعريف وبين غيرها بل كلهم يبدل اللام ميما في جميع الاسماء فيقولون امرجل كما يقولون امغلام **تنبيهات الاول** قال الاندلسى وابن يعيش الرواية في البيت بالسهم بتبديل السين وادغام اللام فيها واسلمة بالميم الساكنة بعد الواو ونقله عنهما في الفتح القريب والثانى قال الازهرى الوجه ان لا تثبت الالف في الكتابة لانها ميم جعلت كالالف واللام ونقله عنه في الفتح ايضا وفيه مخالفة لظاهر كلامهم **الثالث** ذكر ابن الحاجب في الشافية ان هذه اللغة ضعيفة وتعقبه بعض الائمة فقال قد تكلم بها سيد الفصحاء فالحكم عليها بالضعف لا يوافق عليه **التاسعة اما بالفتح والتشديد** اى بفتح الهمزة وتشديد الميم وقد تبدل ميمها

ام التعريف ابدال ... ام

الاولى بالاستثقال للتضعيف كقول عمر بن ابي ربيعة ✿ رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت ✿
فيضحى واما بالعشي فيخصر ✿ وهي حرف تفصيل غالبا لا اسم على ما يتوهم من تفسيرها بمهما يكن من شيء و
كونها للتفصيل يرشد عليه الاستقراء ومواردها ويعطف مثلها عليها قال الله تعالى فاما الذين
فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام
يذكر بعدها في موضع ذلك القسم الاخر قال الله تعالى يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم و
انزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل
وقسيمه في المعنى واما الذين كفروا به فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب
منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله وقسيمه في المعنى واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه
الى ربهم بدليل قوله والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا اي كل من
المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب فكأنه قيل واما الراسخون في العلم
فيقولون وفيها اي في مفهوم اما معنى الشرط لزوم الفاء بعدها كما مر ولا جائز ان تكون
الفاء للعطف لدخولها على الخبر ولا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لانه لا يصح الاستغناء
عنها فتعين انها فاء الجزاء وقال ابو حيان هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها
لانها لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله والتعليل بكون اما في معنى الشرط
ليس بجيد لان معنى اما كما قالوا مهما يكن من شيء لا يلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لاداة
الشرط والفاء لازمة بعد اما سواء كان ما دخلت عليه صالحا لها ام لم يكن الا ترى انه
يقال مهما يكن من شيء لم ابال به ويمتنع ذلك في اما ويجب ذكر الفاء فدل على ان لزوم الفاء
ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء للضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم و
لكن سيرا في عراض المواكب ويجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف
كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء
عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح في المحذوف تبعا ولا يصح استقلالا هذا
قول الجمهور قال ابن هشام وزعم بعض المتاخرين ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة
اصلا وان الجواب في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول و
انتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض وكذا قال في اية الجاثية واما الذين كفروا
افلم تكن اياتي الاية قال الاصل فيقال الم تكن اياتي ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة

تنبيه

تنبيه لم يذكر المصنف معنى التوكيد لاما وقل من ذكره وقد جاء جماعة من المتاخرين واحسن من
قرره الزمخشري فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب
فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وبصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما
زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيرها مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير
مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى اما كونه في معنى الشرط فظاهر
واما وجه التوكيد فانه بمنزلة التعليق بوجود شيء ما لان معنى مهما يكن من شيء ان يقع هذا
او ذلك مما لا يحصى وما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء منها فيكون المعنى ان ذهاب
زيد ثابت البتة وعلى كل حال قال الرضي وليس مراد سيبويه من تفسير اما بمهما انها بمعناها
وكيف واما حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت واما بمعنى ان واصل اما زيد فقائم اما
يكن من شيء فزيد قائم اي ان يقع شيء في الدنيا يقع قيام زيد انتهى والتزم حذف فعل
اما الذي هو الشرط لجريه على طريقة واحدة وهو يكن او يقع كما التزم حذف متعلق الظرف
اذا وقع خبرا مثلا وللتنبيه على ان المقصود باما حكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل وعوض بينهما
اي بين اما والفاء اللازمة لما بعدها عن فعلها المحذوف لتوسطها جزء ما من جزئها اي جزءا ما كراهة
دخول حرف الشرط على فاء الجواب ونبه بقوله جزء على انه لا يعوض اكثر من واحد لانه قتاع الا
ستكراه بواحد وفيه اي في الجزء المذكور اقوال ثلاثة احدها انه جزء من جزئها اي الواقع بعد
الفاء وهو اما مبتدأ نحو اما زيد فاخي منطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء سواء كان
ما بعدها ما يمنع التقديم مع قطع النظر عن الفاء نحو اما زيدا فاني ضارب او لم يكن نحو
اما يوم الجمعة فزيد منطلق وذلك لان لاما خاصية في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وهذا
القول عزاه بعضهم لسيبويه وليس بقوله وانما هو قول المبرد وابن درستويه والفراء و
اختاره ابن الحاجب وابن مالك قال ابو حيان وقد رجع المبرد عن هذا القول الى قول
سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب بعندي فان قلت هذا القول
لا يشمل عبارة المصنف لان ما وقع معوضا بين اما والفاء على هذا القول جزء مما في حيز
الجزاء الا مما في حيز اما نفسها قلت ما في حيز الجزاء في حيز اما ايضا الثاني انه معمول الفعل
المحذوف مطلقا سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم ام لم يكن اذ العمل للمحذوف
المقدم في محله ولا عمل لما بعد الفاء فلا اثر لكونه مما يمنع التقديم او لا فاذا قلت اما
زيد منطلق فالتقدير مهما ذكر زيد فهو منطلق واذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فالتقدير مهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق وعقبا منه لو كان كذلك لجاء النصب

الاول بتقدير يذكر بالبناء للفاعل والمرفوع في الثاني بتقدير يجعل او يذكر بالبناء للمفعول
ولم يعز اتفاقاً واما واما ماسمع من قولهم لبعضهم اما العبيد فذو عبيد واما قريشا فانا افضلها بالنصب
فكان سيبويه حكى لغة خبيثة قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب لتضعيف في المعرفة الا اذا كان
غير معين فيكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيداً معينة فلا يجوز
فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباً لك وما وقع لابن
هشام في المغني من قوله في ذلك دليل على انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء بل
يقدر نحوه مما يليق بالمحل اذ التقدير ههنا مهما ذكرت فليس لشيء لان هذا المسوغ الذي
استند اليه لغة خبيثة بنقل سيبويه فكيف يبنى عليه جواز التركيب انها محتملة للتخريج على
خلاف ما ادعاه واستشكل الرضي مذهب سيبويه بنفس عدم الحال وقال بل هو مفعول به
لما بعد الفاء لان معنى فذو عبيد اي تملكهم وكذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم
اي علبهم في الفضل القول الثالث انه ان لم يكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم نحو جزء
مما في حيز جزائها نحو اما يوم الجمعة فانا مسافر وان كان نحو اما اليوم فاني جالس فهو
معمول للفعل لان ان لا يعمل ما بعدها في ما قبلها وهذا قول سيبويه والمازني والجمهور
ورد بان الفاء للجزاء وهي مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها في الباب كله من هذا القبيل
فلا معنى للتفصيل ولا يخفى انهم لا يخالفون في ان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لكنهم
اجازوه مع الفاء ههنا ودفعها من الموانع لما قال سيبويه ان ما جاز عمله بعد حذف
اما والفاء عمل فيما قبل وما لا فلا الا ترى انك لو حذفت اما والفاء من قولك فاما
اليتيم فلا تقهر وقلت اليتيم لا تقهر لكان جائزا بخلاف نحو اما زيدا فاني ضارب واذ
لو حذفت اما والفاء وقلت زيدا اني ضارب لم يجز لانه لا يجوز تقدم معمول خبر ان عليها
وكذا للجمهور انما ردوها فعند هو عشرون اذا المميز لا يعمل فيما قبله قال ابن الحاجب والصحيح
من هذه الاقوال الثلاثة هو الاول وهو ان الواقع بعد اما والفاء جزء من الجملة الواقعة
بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية وذلك لان وضعها للتفصيل الانواع وما
ذكر بعدها احد الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء
الغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع المراد جنسه وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء
لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء ايذانا من اول الامر بان تفصيله
باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه معمولا به او ظرفا
او مصدرا او غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة من قولك ضربت فيه وقولك

زيد

ضربت في يوم الجمعة وان كان في الموضعين مضروبا فيه الا انه ذكر في الاول ليدل على انه حكم عليه
ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب واقع فيه وفي الثاني ذكر ليدل على انه الذي
وقع الضرب فيه من اول الامر فلما كان كذلك قصدا ان يكون الواقع بعد اما من اول الامر على
حسب ما هو عليه في جملته ولزم ان يكون على معناه واعرابه الذي كان له وبطل القول بكونه
معمول الفعل المحذوف مطلقا او بشرط ان لا يكون هناك مانع وتبين وجه ما قيل ان لا خاصية
في تصحيح التقديم لما يمنع تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل
التخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء **تنبيه** قد تقع بعد اما جملة شرطية بعدها جواب
مقرون بالفاء كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واختلف في هذا الجواب لاي
الاداتين هو فقال ابو حيان والصحيح انه جواب لاما واداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب
اما عليه ولذلك لزم ان يكون فعل الشرط بعدان ماضيا ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب
كانه قيل مهما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالجواب الشرط الذي تقدم وجواب
ان محذوف وهذا مذهب سيبويه قال الرضي والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان
جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر
من نحو ان ضربتني فاكرمك انتهى وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لاما وان معا فالاصل عنده
مهما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم انيب اما مناب مهما والفعل الذي بعدها فصار
اما فان كان من المقربين فروح ثم قدمت ان والفعل الذي بعدها على الفاء فصار اما ان
كان من المقربين فالتقت الفاءان فاغنت احديهما عن الاخرى فصار فروح قال ابو حيان
وهذه كلها تقادير عجيبة ومع ذلك في باطله وقد ابطل ابو علي ظاهر كلام الاخفش بانه
لم يجد الفاء تكون جوابا بالشيئين وتأول كلامه بانها لما كانت لاحدهما واغنت عن الثاني
صارت كانها جواب شرطين قال واضطرب قول ابي علي في نحوه فقال لا ينفصل بين اما والفاء الا
بمفرد فالجواب المذكور لان وجوب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع طالبا جواب
كان الجواب للاول منهما فالمعول سيبويه وقال الجملة اذا لم تستقل صارت بمنزلة مفرد وقال
وهذا هو الصحيح فاذن في المسألة ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب
ابي علي في احد قوليه **وقد تفارق اما التفصيل** فتاتي مجردة عنه فيكون للاستئناف وهذا
غير الغالب الذي فهم من قوله انها حرف تفصيل غالبا **كما اما الواقعة في اوائل الكتب** والخطب و
المفصول بينها وبين فائها بعبعد مقطوعا عن الاضافة غالبا نحو اما بعد فكذا واختلف في
اول من قالها فقيل داود على نبينا وآله عليه السلام وقيل يعرب بن قحطان وقيل سحبان

وائل وقيل قس بن ساعدة وهو المشهور وهو القائل * وقد علم الحي اليمانون انني * اذا قلت
اما بعد اني خطيبها * قال الرضي قد التزم بعضهم لزوم التفصيل في اما وجواز السكوت على قولك
اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل وفي حواشي التسهيل لابن هشام والظاهر ان اما زيد
فقائم لا يقال الا اذا وقع تردد في تخصيص نسابها واحدهما الى ذلك فيجيء على هذا التفصيل اى
اما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المص تبعا لابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي
هو غير لازم الكلام انتهى والحق ما ذهب اليه المص وعليه جماعة من المحققين انها للتفصيل غالبا
وقد تفارقه انها لا معنى لتقديره تكرارها مع اما الواقعة في اوائل الكتب **تنبيه** قد يحذف اما
لكثرة الاستعمال نحو قوله تعم وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا قليل ووقوع
وبذلك فليفرحوا وانما يطرد في ذلك اذا كان ما بعدها امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او
بمفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفا
زائدة وانما جاز تقدير اما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل للفاعل والنهي لالزام
ترك الفعل للفاعل فناسبا الزام الفعل وتركه للمفعول وذلك بان تقدم ما قبل المنصوب
وتدخل فاؤها على الامر والنهي فان ما قبل اما ملزوم لما بعدها قال الرضي الحاشية **اما بالكسر
والتشديد** اى بكسر الهمزة وتشديد الميم وفتح همزتها العذ تميم وقيس واسد وانشد قطرب
ساحل ينشج على حالة فاما عليها واما لها * بالفتح * وقد تبدل ميمها الاولى ياء مع كسر الهمزة
كقوله * ياليتما امنا شالت نعامتها * ايما الى جنة ايما الى نار * ومع فتحها كقول الاخر *
تلقحها ايما شمال عرية * وايما صبا جنح الظلام هبوب * ورواه الفراء بالياء وفتح الهمزة وهي مركبة
عند سيبويه من ان وما وقد تحذف ما كقوله * وقد كذبتك نفسك فاكذبنها * فان جزعا وان اجمال
صبر * اى فاما جزعا واما اجمال الصبر وقيل هي بسيطة واختاره ابو حيان لان الاصل البساطة لا
التركيب ولا دليل في البيت لجواز كون ان فيه شرطية والجواب محذوف والتقدير ان كنت ذا جزع
فلا جزع وان كنت ذا احتمال صبر فاجمل وهي **حرف عطف على** القول **المشهور** والمراد اما الثانية
في نحو قولك جاءني اما زيد واما عمرو وانكر يونس وابن كيسان والفارسي كونها عاطفة
ووافقهم ابن مالك لملازمتها الواو العاطفة غالبا ولا يدخل عاطف على عاطف ولان
وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في لا
زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة بالاجماع فليكن اما كذلك بل اوضح في شرح المفصل
لابن الحاجب مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو وقال ولا يبعد ان يكون
صورة الحرفين مستقلا حرفا في موضع اخر كايما اي وعلى هذا فلا يرد شيء مما احتج به فتامل وزعم
بعضهم

لغة في اما بالكسر

بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وحكاه ابن الحاجب وجوزه وقال
انه لا يبعد قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب اى غير موجود واورد عليه ايضا ان
اما الاولى اذا لم تكن للعطف فكيف يصح عطف الثانية عليها بالواو المفيدة للجمع المستلزم
لتركة المعطوف على المعطوف عليه في الحكم انتهى ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها
بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعمول الاخر نحو رأيت
اما زيدا واما عمرا وبين المبدل والمبدل منه نحو قوله تعم حتى اذا راوا ما يوعدون اما
العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها وادعى ابن عصفور الاجماع على
ان اما الثانية غير عاطفة ايضا كالاولى قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه
انتهى ولم يعدها المصنف في باب العطف كما في حروف قال الجرجاني عدها من حروف العطف
سهو ظاهر **وترد اما للتفصيل نحو** قوله تعم انا هديناه السبيل **اما شاكرا واما كفورا** والظاهر ان
انتصابهما على الحال من الهاء في هديناه والمعنى والله اعلم بينا له الطريق واوضحناه
في الحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما يبين له وبالكفر عدم العمل به والعمل بذلك و
عدمه ليس مقارنا للتبيين فاحتيج الى الحكم بكون الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز ان
يكون حالا من السبيل اى اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا كقوله تعم وهديناه النجدين
فوصف السبيل بالشكر والكفر مجاز وانما جاز الكوفيون كون اما هذه هي ان الشرطية وما
الزائدة قال مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعدها فعل نحو
وان امرأة خافت ورد عليه ابن الشجري بان المضمر هنا كان فهو بمنزلة قوله * قد قيل
ذلك ان حقا وان كذبا **و** ترد **للابهام على السامع** وهو الذي يعبرون عنه بالتشكيك
كقوله واخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم فان الله سبحانه عالم بحقيقة
حالهم وما يؤول اليهم ولكن انزل الكلام في قالب لا يجزم السامع معه باحد الامرين معينا
ولكن يشك **والشك** كقولك جاءني اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم الجائي منهما **والتخيير** كقوله تعم
اما ان تعذبهم واما ان تتخذ فيهم حسنا فخيره بين تعذيبهم بالقتل على كفرهم وبين اتخاذ الحسنى
فيهم بارشادهم وتعليم الشرائع ويجوز ان يكون المراد بالتعذيب وباتخاذ الحسنى الاسر لانه
بالنظر الى القتل احسان لما فيه من بقاء والحكم منة والاول اولى والمشهور انه لا بد للتخيير
ان تكون واقعة بعد الطلب فيكون التقدير في الاية والله اعلم قلنا يا ذا القرنين
افعل اما ان تعذب واما ان تتخذ فان وصلتها بعد اما الاولى في محل نصب على المفعولية
بالفعل المحذوف وما بعد اما الثانية معطوف على الاول اى افعل اما تعذيبهم واما اتخاذ

الحسن فيهم والاباحة نحو تعلّم اما فقها واما نحوا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين قال ابن
هشام ونازع في ثبوت هذا المعنى لاما جماعة مع اثباتهم اياه لاو تنبيهان الاول هذه المعاني
الخمسة لاو ولاما كما تقدم الا ان اما يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جيء به لاجله من شك
وغيره ولذلك وجب تكرارها في غير ندور ويفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرء
الشك او غيره قال في المغني وفيه بحث قال الرضي مبنى الكلام مع اما على احد الشيئين
او الاشياء واما او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام
مبني على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر
المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقصد الابهام
فتقول او عمرو ويجوز ان تكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم تات بحرف دال عليه كما تقول
مثلا جاءني القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا انتهى وهو صريح
في عدم تعيين افتتاح الكلام مع او على الجزم وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم
انه ذلك بحسب الصورة الظاهرة مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طرو الشك
طرو الدال عليه لان يكون المتكلم بها لابد ان يكون جازما ثم يشك فتامل الثاني التحقيق
ان اما اتي بها لاحد الشيئين او الاشياء والمعاني المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما استفيدت
من غيرها باعتبار محل الكلام كما قالوا ذلك في او والثالث لا تتقدم المعطوف عليها اي باما العاطفة اي
يلزم ان يكون قبل المعطوف عليها اما اخرى تقول قام اما زيد واما عمرو ايذانا من اول الامر
بما بني عليه الكلام من شك او غيره وقد يستغنى عن اما الاولى كقوله فلم يدر ابن قد تقادم
عهدها واما بامواتٍ الم خيالها والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم واما يقعد ويجريها مجرى
او والبصريون لا يجيزون فيها الا التكرير وما سمع منها بغير تكرير فنادر لا يقاس عليه وقد تنفك
اما الثانية عن الواو غالبا والمشهور ان هذه الواو زائدة لتاكيد العطف ومنع الالتباس
بغير العاطفة على المشهور من ان اما عاطفة وقد علمت ان منهم من ذهب الى انها هي العاطفة
ومقتضيه كلام ابن الحاجب في شرح المفصل انها حينئذ الكلمة لا زائدة ولا عاطفة ومن مجيئها
بدون واو في غير الغالب قوله لا تفسدوا اباكم ايما لنا ايما لكم بفتح الهمزة وابدال الميم ياء
وقوله ايما الى جنة ايما الى نار وقد يستغنى عن اما الثانية بالا نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت
وقول المثقب العبدي فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني
واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني وباو كقوله وقد شفني ان لا يزال يروعني خيالك اما
طاريا او تعاديا تنبيه ليس اما التي في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا من هذه ان الشرطية

واما الرابعة

تنبيه اي بالفتح ما

واما الرابعة ولذلك اكد الفعل بالنون وجاءها قوله فقولي اني نذرت للرحمن صوما
وهو ظاهر الخامسة عشرة اي بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الياء ترد على خمسة
اوجه احدها ان تكون اسم شرط نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بدليل جزم تدعوا
وادخال الفاء الرابطة على الجملة الاسمية وهي الجواب وقول الشاعر اي حين تلم بي تلق ما
شئت من الحزم فاتخذني خليلا والثاني ان تكون اسم استفهام ويستفهم بها عما يميز احد الشيئين
المشاركين او الاشياء المتشاركة في امر هو مضمون ما اضيفت اليه نحو اي الرجلين قام فا
لاستفهام هنا عما يميز احد المتشاركين في الرجلية قال صاحب المفتاح يقول القائل عندي
ثياب فتقول اي الثياب فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية
انتهى وقد تخفف ياء اي هذه كقوله تنظرت نصرا والسماكين ايهما علي من الغيث
استهلت مواطره تنبيه اي الشرطية والاستفهامية بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة
تقول اي غلام اتى واي غلامين اتيا واي غلمان اتوا واي رجل تضرب اضربه واي رجلين
تضرب اضربهما واي رجال تضرب اضربهم كما لو صرح بلفظ كل مضافا الى النكرة وتقول اي الغلامين
اتى واي الغلمان اتى واي الرجلين تضرب اضربه واي الرجال تضرب اضربه كما تقول ذلك عند
التصريح بلفظ بعض ويضافان الى النكرة بلا شرط نحو اي رجل عندك واي رجل تضرب اكرمه
والى المعرفة بشرط افهام تثنية او جمع او قصد اجزاء او تكريرها معطوفة بالواو نحو اي الرجلين
عندك وايهما عندك واي الغلامين او ايهما جاءك فاكرمه واي الرجال او ايهم عندك
واي الرجال جاءك فاكرمه واي زيد احسن اي اي اجزائه واي زيد رايت عجبني تقديره اي
اجزائه واي زيد واي عمرو جاءك واي بكر واي خالد جاءك فاكرمه لان المعنى ايهما جاءك
كل ذلك ليتحقق فيها معنى البعضية والثالث ان تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة مرة
غالبا ويلزم اضافتها لفظا ومعنى الى ما يماثل موصوفها لفظا ومعنى نحو مررت برجل
اي رجل قال ابن مالك او معنى لا لفظا نحو مررت برجل اي انسان قيل وهما قاله بعض النحاة
ولا يعلم فيه سماع قال الشادي اذا قلت مررت برجل اي رجل فرجل الاول غير الثاني
لان الاول واحد والثاني جنسي لانها بعض ما يضاف اليه انتهى ودلالتها على معنى الكمال
باعتبار ما تضاف اليه وان اضيفت الى مشتق من صفة يمكن المدح بها كقولك مررت
بفارس اي فارس فهي للكمال في الفروسية والثناء على الموصوف حاصل بهذه الجهة وان اضيفت
الى مشتق من صفة يمكن المدح كما في قولك برجل فهي للكمال في الرجولية والثناء على الموصوف بكل
ما يمدح به الرجل وفي شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد معنى قولك مررت برجل اي رجل صفة الكمال

بكمال الموصولية فيل فيه معنى التعجب لان المتعجب انما يتعجب من شي خارج عن حد اشكاله فاذا
خرج عن حدها نعتنا سيبتهم امره فتوفي بتجلية الابهام ومعنا برجل قد انتهى في كماله في
الرجولية الى حد يعجب ان يسئل عنه لخفائه سيبويه قال وعبارتهم في تقرير معناه تدل على ان
اى استفهامية لكن الاستفهام للتعجب الوصف فالوجه ان يحمل على انها في الاصل استفهامية
لا انها الان استفهامية واشترطوا ان تضاف الى مثل المنعوت لان المراد بها بيان كماله في الجهة
الدال عليها من الرجولية ونحوها فلا يجوز نجاء رجل اى عالم انتهى وانما لم يوصف بها المعرفة
لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضا مما تضاف اليه وذلك لا يتصور في الصفة وقد يحذف
موصوفها النكرة كقوله اذا حارب الحجاج اى منافق اى منافقا اى منافق وهذا في غاية
الندور لان المقصود بالوصف باى التعظيم والحذف مناف كذلك وذكر ابن مالك ان
ايا عند ولانها على الكمال تقع حالا لاحد المعرفة كقوله فاومات ايماء خفيا لحبتر ❊ فلله عينا
حبتر ايما فتى ❊ انشده بنصب اى على الحال قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا وقوعها حالا وانشد
البيت برفع ايا على الابتداء والخبر محذوف والتقدير اى فتى هو واجاز الاخفش وقوعها نكرة
موصوفة قياسا على من وما نحو مررت باى والجمهور على منعه لعدم ورود السماع به والرابع
ان تكون وصلة لنداء ذى اللام نحو يا ايها الرجل وذلك انهم استكرهوا اجتماع اداتي تعريف
صورة وان كان في اصل بعامل العائدة ما ليس في الاخرى كما تقدم فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم
مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه فيصير المنادى في اللفظ ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص الذي
يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم ايا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة
حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا ان ايا انسب بهذا الغرض لانها احوج الى الوصف من
اسم الاشارة لانها وضعت مبهمة وانما يزال ابهامها باسم بعدها بخلاف اسم الاشارة فان
ابهامه كما يزال بالاشارة الحسية فلذا جاز يا هذا ولم يجز يا اى والتزموا بعدها ها التنبيه
تنبيها على ان المنادى الحقيقي ما بعدها قيل وللتعويض عن مضافها المحذوف وحكمها الضم
عند اكثر العرب ويجوز ضمها في لغة بني اسد وقرئ في السبع يا ايه الساحر وقيل ان ها التنبيه
في يا ايها الرجل ليست متصلة باى بل منقولة من اسم الاشارة والاصل يا اى هذا الرجل
فاى منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استيناف بتقديره هو لبيان ابهامه وحذف ذا اكتفا
بها منها لدلالة الرجل عليها وعليه الكوفيون وزعم الاخفش ان ايا لا تكون وصلة وان هذه موصولة
حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل قال ابن هشام ورد بانه ليس لنا
عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية وللرضى يجيب عنهما بان ما في قولهم لا سيما
زيد برفع

زيد بالرفع كذلك انتهى والخامس ان تكون موصولة وتقدم الكلام عليها في باب الموصولات
وان ثعلبا زعم ان ايا لا تكون موصولة اصلا فليرجع اليه ولا يعرب من اخواتها الموصولات
سواها على اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت دون اخواتها لان
شبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة معارض بلزومها الاضافة في المعنى والاضافة من
خواص الاسماء فنبعث على مقتضى الاصل في الاسماء من الاعراب لسلامته من المعارض ولها
اربع حالات احدها ان لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو اكرم ايا اكرمك الثانية
ان تضاف ويذكر صلتها نحو يعجبني ايهم هو قائم الثالثة ان لا تضاف ويذكر صدر صلتها
نحو يعجبني اى هو قائم الرابعة ان تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو يعجبني ايهم قائم وهي
فيما عدا الحالة الرابعة معربة عند سيبويه وجمهور البصريين ومبنية في الحالة الرابعة
عندهم وطائفة من البصريين قالوا باعرابها مطلقا وهو قضية اطلاق المصنف هنا لكن
يأباه عدها في المبنيات مع اخواتها فتامل وقد اسلفنا الكلام على اعرابها وبنائها مستوفى
هنالك تنبيه لا تستعمل اى مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى الا في النداء والحكاية
يقال جاء نى رجل فتقول اى يا هذا وجاء نى رجلان فتقول ايان وجاء نى رجال
فتقول ايون وقطعها عن الاضافة في غير هذين البابين انما هو بحسب اللفظ دون المعنى الثانية
عشرة بل وهو حرف عطف ويفيد بعد الايجاب اى الايجاب صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو قام
زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا فتصرف الحكم بالقيام والامر بالضرب عن زيد الى عمرو و
تجعل المعطوف عليه مسكوتا عنه فلا تحكم عليه بشئ كما قاله المتكلم قال احكم على الثاني ولا تعرض
للاول لانه متيقن عدم قطعا وفي كلام ابن الحاجب انها تقتضى في نحو جاءنى زيد بل عمرو عدم
مجيء زيد قطعا اما انها انضم اليها لا كجاءنى زيد لا بل عمرو فتفيد عدم مجيء زيد قطعا وتفيد
بعد النفي والنهي تقرير حكم الاول قبل وهو المعطوف عليه واثبات ضده للثاني وهو المعطوف نحو ما جاءنى زيد
بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر حكم النفي والنهي لزيد وتثبت ضده لعمرو كما لو قلت
ما جاءنى زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فيستفاد تقرير عدم مجيء زيد والنهي
عن الضرب له واثبات المجيء له والامر بالضرب لعمرو هذا ما ذكره الجمهور وقال الرضى
ظاهر كلام الاندلسي ان الاول مسكوت عنه كما في الايجاب ثم استظهر وبه جزم المرادي بعد
الدين او نقل حكمه عطف على تقرير حكم الاول اى وتفيد بعد النفي والنهي حكم الاول قبل
البدل الى الثاني عند بعض اى بعض النحاة وهو المبرد وتبعه عبد الوارث فاجاز احر... نحو
للجمهور فيما تقدم ان تكون ناقلة حكم متلوها لتاليها كما انها وقعت بعد الاثبات فعلى

قولهما يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب وما زيد قائم بل قاعد بالرفع ففي النصب يكون المقصود
منفيا اي ليس بل ما هو قاعدا ومع الرفع يكون مثبتا اي بل هو قاعد والرفع قال غير واحد من الائمة
واجازه مخالف لاستعمال العرب **تنبيهات الاول** صريح كلامه ان بل يعطف بها مطلقا سواء كانت بعد
الايجاب او غيره وهو مذهب البصريين ومنع ذلك الكوفيون بعد غير النفي وشبهه قال هشام محال
ضربت زيدا بل اياك قال ابو حيان وهذا من الكوفيين مع كونهم اوسع من البصريين في اتباع شواذ
العرب دليل على انهم لم يسمع العطف بها في الايجاب او على قلته ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا
الثاني تقييد الناظم له المفرد ان بل لا تعطف الجمل كما تعطف المفردات والصحيح ان الداخلة على الجملة حرف ابتداء
لا عاطفة الا اذا تلاها مفرد ومعناها الاضراب مطلقا فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال
نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو ام يقولون به جنة
بل جاءهم بالحق واما الانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون
الحيوة الدنيا ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا وذكر ابن مالك في
شرح الكافية انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ووهم في ذلك جماعة بدليل ورودها في
الآيتين السابقتين قال الدماميني وحمل هذا الكلام عندي ان بل لا تقع بمعنى في القرآن
الا للتنبيه على انتهاء امر واستئناف غيره فلا يتم توهيمه بتلك الآيتين الشريفتين اذ ليس الاضراب
على وجه الابطال متعينا في شيء منهما لاحتمال ان يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن المقول
المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون
الاضراب فيهما لمجرد الانتقال من امر الى استيناف آخر انتهى وسبقه الى ذلك ابن الصائغ في
حاشية المغني **الثالث** علم مما تقرر ان بل لا تكون للاستدراك كما للاضراب قال ابن هشام في المغني
والنحويون يقولون بل حرف اضراب والصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد النفي
والنهي بمنزلة لكن سواء **الرابع** تزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك
البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة وافول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي
ومنعها ابن درستويه بعد النفي وابن عصفور بعد النهي قالا لانه لم يسمع وورد كقوله
وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخي لا الى اجل وقوله لا تملن طاعة الله ما حييت
استدبار تلك في البيع تبعا لابن هشام في المغني وما ذكره من الحاقها بلا قبل التوكيد لا الاضراب
بعد الايجاب محل نظر وقد قال الرضي انها انما جيئت لا التي قبل بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو
واضرب زيدا لا بل عمرا فعند لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل
ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد
في حكم

في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا بل اضرب
عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو
هذا كلامه وهو يقتضي ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست بزائدة بل انها للتاسيس معنى
لم يكن قبل وجودها فالقول بزيادتها ليس بشيء ومن حاول التقصي عن ذلك بحمل الزيادة في
على معنى انها ليست للعطف فقد تحمل الثالثة عشرة **حاشا هي للاستثناء حرفا جارا** فتجر المستثنى
بعدها كالتي في باب رب **او فعلا** متعديا **جامدا** قاصرا على لفظ الماضي فلا يتصرف بمضارع ولا امر
لتضمنه معنى الا فينتصب المستثنى بعده كما تقدم **وفاعله** حينئذ ضمير **مستتر عائد الى مصدر ويصاغ مما قبلها**
سواء كان ما قبلها فعلا نحو قام القوم حاشا زيدا المعنى جانب هو اي قيامهم زيدا او كلاما بتقييد
منه مصدر يمكن عود الضمير عليه نحو القوم اخوتك حاشا زيدا المعنى جانب هو اي انتسابهم اليك
بالاخوة زيدا فيفهم من ذلك انه ليس باخ وهو المقصود بالاستثناء اذ لو كان اخا للمخاطب
لم يجاوزه غيره بانتساب للاخوة اليه وعبارة المصنف هذه احسن من عبارة غيره حيث قال عائد
الى مصدر الفعل المتقدم عليها لشمولها لذلك اورد على تلك العبارة انه لا يطرد فيها
ذلك لاستثنائه عما اذا فقد الفعل كالصورة الثانية **او عائدا الى اسم فاعل مفهوم منه** اي مما قبلها
سواء كان فعلا او كلاما كما تقدم فالمعنى على الاول في نحو قام القوم حاشا زيدا جانب القائم
منهم زيدا وعلى الثاني في نحو القوم اخوتك حاشا زيدا جانب المنتسب اليك بالاخوة زيدا
فهذان قولان في مرجع الضمير الاول للكوفيين والثاني لسيبويه ورد الاول بانه فيه تقدير
ما لم يلفظ به وذهب جمهور البصريين الى انه عائد على البعض المفهوم من الكل السابق
فالمعنى في نحو قام القوم حاشا زيدا جانب بعضهم زيدا واختاره ابن مالك في متن التسهيل
ونقل عنه في شرحه وضعفه بانه يلزم من تقدير البعض ان يراد بالبعض من سوى
المستثنى فيلزم اطلاق البعض على الكل الا واحدا وهذا وان صح فلا يحسن لقلته في الاستعمال ثم اختار مذهب الكوفيين وذهب الفراء الى ان حاشا فعل لا فاعل له كقلما لما تضمنه
من معنى الا قال ابو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك **تنبيه** هذا الخلاف في مرجع الضمير
المذكور جار في الضمير الذي هو فاعل عدا وخلا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وقد تقدم
الوعد في باب الاستثناء بذكره هنا **واذا** ولي حاشا مجرور باللام **نحو حاشا لله** فليست للاستثناء
خرجت عن كونها حرفا بالاجماع وانما هي تنزيهية **وهل هي** حينئذ **اسم** مصدر **بمعنى براءة** اي
تنزيها فتكون اسما مرادفا للتنزيه منتصبا انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال حاشا
لله تعالى قال تنزيها لله **او فعل ماض بمعنى برأ** والمعنى في نحو حاشى هند برئت اي بعدت عن قبيح

وعلى هذا التأويل لا يأبى وهو حاشى لله ما هذا بشرا لانه مقام تعجب لا تنزيه او اسم فعل بمعنى
انزه حاشى لله ابرئ الله كما تقدم فيه خلاف فالاول قول جماعة من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام
والرضي واستدلوا عليه بجواز تنوينها كقراءة ابي السمال حاشا لله بالتنوين فهذا مثل قولهم
سقيا لزيد ورعيا لخالد وقرا ابن مسعود حاشا الله فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله
قال ابن هشام وليست جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء ولتنوينها في
القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار انتهى واما ترك
التنوين في قراءة الجماعة لبنائها من حيث اشبهت حاشا الحرفية لفظا ومعنى لان معنى الحرفية
الاستثناء ومعنى التنزيهية الابعاد عن السوء وهما متقاربان واما نونت في تلك القراءة لا
لغاء الشبهة المذكورة فهي معربة كما ان بني تميم اعربوا حذام كذلك وزعم المبطل ان حرفية حاشا
لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها في باب حروف الجر بقوله
وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيد ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم
والتأخير كما تقول على زيد ان تقوم وهو خلاف المشهور والثاني قول المبرد وابن جني والكوفيين
لكنهم قالوا المعنى في الاية جانب يوسف المعصية لاجل الله تعالى ولم يعتبروا انها بمعنى برات
كما قال المصنف والمعنيان مختلفان فتدبر واستدلوا على فعليتها بادخالهم اياها على الحرف
وبتصرفهم فيها بالحذف قال ابن هشام وغيره وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الاسمية
الفعلية لان الاسم يشارك الفعل في كل منهما وقال الرضي استدل المبرد على فعليته بتصريفه
نحو حاشيت زيدا حاشية وما احاشي من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون
مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لا لا و
سبحت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذي هذا
حاله بمعنى قول لتلك اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك
والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدلاله على فعليته
بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه
نحو سو افعل في سوف افعل انتهى والثالث قول لبعض النحويين قال ابن هشام وزعم بعضهم
انها اسم فعل معناها اتبرا او برئت وحامله على ذلك بناؤها ويرده اعرابها في بعض
اللغات انتهى وفيه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة مبنية كونها اسم فعل وقال ابن الحاجب
هو اسم فعل بمعنى برئ الله واللام زائدة في الفاعل كما في هيهات هيهات لما توعدون تنبيه في حاشا
التنزيهية ثلاث لغات حاشا باثبات الالفين وحشى بحذف الالف الاولى وحاش بحذف الالف

الثانية

الثانية وهو الغالب قال المرادي وزاد في التسهيل حاش باسكان الشين وقد قرئ بالاربع
في حاشا لله قرا ابو عمرو وحاشا وقرا باقي السبعة حاش لله بحذفها وقرا بعضهم حشى الله عند فالاولى
وقرا الحسن حاش لله وفيه جمع بين ساكنين على غير حده وظاهر كلام ابن مالك في الالفية ان اللغات
الثلاث في حاشا الاستثنائية وقال غيره ان حاشا لم يثبتوها الرابعة عشر حتى ترد على ثلاثة اوجه
احدها ان تكون عاطفة بجزء من المعطوف عليه او لما هو كجزئه فالاول نحو اكلت السمكة
حتى راسها والثاني نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها لان كلامها ليس بجزء اقول به وجوبا كقوله
القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها في رواية من نصب نعله بالعطف الصحيفة
والزاد على تأويل القى ما يثقله حتى نعله فنعله بعض ما يثقله قال ابن هشام والذي يضبط
ذلك انها حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلهما انتهى قيل ويرد عليه الاستثناء
من اسماء العدد قوله اقوى واضعف صفتان لجزء اي اقوى من سائر الاجزاء المعطوف
عليه نحو مات الناس حتى الانبياء او اضعف منه نحو قدم الحاج حتى المشاة وقد اجتمعا في
قوله قهرناكم حتى الكماة فانتم تخشوننا حتى بنينا الاصاغرا قال ابن يعيش اذا قلت ضربت
القوم حتى زيدا فلا بد ان يكون زيد من القوم او من غيرهم لينفذ بذكره على ان الضرب قد انتهى
الى اقواهم او اضعفهم فان لم يكن زيد بهذه الصفة لم يكن لذكره فائدة اذ كان قولك ضربت
القوم يشتمل على زيد وعمرو وغيرهما فلما كان ذكر زيد يفيد ما ذكرنا وجب ان يكون داخلا
في حكم ما قبله فيستدل بذكره على ان الفعل قد عم الجميع ولذلك لا تقول ضربت الرجال حتى النساء
لسن من الرجال ولا يتوهم دخولهن وانما ذكر بعد حتى ما يشتمل عليه الاول ويجوز ان لا يقع عليه
الفعل لرفعته او دناوته فتبين ان الامر قد انتهى اليه بمهلة ذهنية متعلق بما عطف اي
بحسب الذهن لا بحسب الخارج كما في نحو اذ المناسب بحسب الذهن في نحو مات الناس حتى الانبياء
ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء وينتقل بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء
بحسب الخارج في اثناء انفاس الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على حجاجهم
وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة فظهر
بذلك انه لا يعتبر فيها الترتيب الخارجي بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف
الى الاقوى او بالعكس وذهب جماعة منهم ابن الحاجب والزمخشري انها تفيد الترتيب والمهلة
كثم قال ابن مالك وهي دعوى بلا دليل ففي الحديث كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس
وليس في القضاء ترتيب وانما الترتيب في ظهور المقضيات وقال الشاعر لقومي حتى الاقدمون تمطف
الاقدمون وهم سابقون وانما هي لمطلق الجمع كالواو والحق انها تفيد الترتيب والمهلة كما

جزء منها لكن لما كانت محل الله نزلت منزلة الجزء فان عطفت ما يوهم انه ليس بجزء

ذهنا الاخار حالا بيناه وعليه جماعة من المحققين وهو كالتوسط بين القولين وتختص حتى العاطفة
بالظاهر منه بعضا اى بعض التحويين فلا يعطف المضمر فلا يقال ضربت الناس حتى اياك ولا
قاموا حتى انت ذكره ابن هشام الخضراوي قال ابن هشام الانصاري في المغني ولم اقف عليه لغيره
وقال في شرح اللمحة هو حق يشهد بصحته الاستعمال والقياس وقد اسلفنا بعض احكام حتى هذه
في باب عطف النسق فليرجع اليه فائدة ابن هشام جماعة الاول عبد الملك بن هشام صاحب السيرة
والثاني محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي والثالث محمد بن احمد بن هشام اللخمي والرابع الشيخ
جمال الدين بن هشام الانصاري النحوي صاحب التصانيف المشهورة منها مغني اللبيب قال في
المنهج ولابن هشام الخضراوي كتاب في النحو يسمى بالمغني ايضا وكثيرا ما ينقل الرضي في شرح
الكافية قال ابن هشام في المغني فيظن من لا علم له انه الانصاري لان الرضي اقدم منه زمانا
فان الرضي توفى سنة ست وثمانين وست مائة وابن هشام الانصاري لا الرضي ولد سنة
ثمان وسبعمائة وتوفى سنة احدى وستين وسبعمائة وانما نبهت على ذلك لان بعض الناس
وقع في هذا الوهم فاحببت التنبيه عليه هنا بمناسبة ذكر الخضراوي والانصاري والثاني
ان تكون حرف ابتداء اى حرفا يبتدا بعده الجمل اى تستانف ولا يكون لها تعلق بما قبلها
من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث المعنى فتدخل على الجملة الاسمية كقوله
فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وعلى الفعلية التي فعلها
مضارع نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع والتي فعلها ماض نحو حتى عفوا و
قالوا حتى اذا فشلتم وتنازعتم وادعى ابن مالك انها جارة لا ذا مضمرة في الاولى ولاذا
في الثانية والاكثرون على خلافه وقد دخلت على الجملتين والفعلية في قوله سريت بهم حتى
تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان فمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت لكنه جاء
على حكاية الحال الماضية كقولك رايت زيدا امس وهو راكب ويحتمل ان يكون الحال حقيقة
بان يكون اخبر عن هذا في حال الكلال المطي كما تقول سرت الى المدينة حتى ادخلها وانت في حال
الدخول واما من نصب تكل فهي حتى الجارة ولابد على النصب من تقدير مضاف اى الى ان كلال
مطيهم والثالث ان يكون جارة بمعنى الى وقد تقدم ذكرها في جملة حروف الجر وتختص بالظاهر
كما مر فلا تجر المضمر خلافا للمبرد والكوفيين واما قوله اتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك
انها لا تخيب فضرورة قال ابن هشام واختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها لا يكون
الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يكن عوده ضمير البعض على الكل قال ويرده انه قد
يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم
غير الكل

جماعة ابن هشام

تاريخ وفاة الرضي وابن هشام

حتى الجارة

غير الكل كقولك ضربت القوم حتاه وقيل العلة التباسها بالعاطفة قال ويرده انها لو
دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا
بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس ونظيره انهم يقولون في توكيد
المضمر المنصوب رايتك انت وفي البدل منه رايتك اياك فلم يحصل لبس وقيل لو دخلت عليه
لقلبت الفها ياء كما في الى وهي فرع من الى فلا يحتمل ذلك انتهى قال الدماميني ولم يرد هذا الوجه كما رد الوجهين
الاخرين كان هذا من قبيل المرتضى عنده وقد يقال عليه ان لا يرتكب التغيير بالقلب لاجل التركيب
فلا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر مع بقاء الفها بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمه
ترك استعمال المضمر بعد حتى انها لو دخلت عليه فقيل حتاه لا يتناسب مع المضمر اللفظي فما غيرت الفه امثاله
الى الياء كقولك اليه وعليه ولديه وذلك كل الف اخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به مضمر ولو قلبوها
لخالفوا القاعدة الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة وهنا لا حاجة لاستغنائهم
عن حتى بالى انتهى وحاصله انه لما كان كل من قلب الالف واقرارها مع المضمر يلزم منه مخالفة قاعدة
اطرحوه فلم يدخلوه الا على الظاهر لكن في تشبيه الاسم غير المتمكن بلديه نظر لانه معرب متمكن وقد ينصب
الفعل المضارع بعدها اى بعد الجارة بان مضمرة نحو سرت حتى ادخلها بتقدير حتى ان ادخلها لا بها
اى حتى بنفسها خلافا للكوفيين لانها قد عملت في الاسماء الجر نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر فلو عملت
في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الاسماء الجر وتارة في الافعال النصب
ولا نظير له في العربية فان قيل اذا قلت اى رجل تضرب اضرب عملت اى الجزم في الفعل والجر في الاسم
فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح اجيب بان المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة
عمله في الاسماء وعمل اى الجر في الاسماء ليس من جهة عملها الجزم في الافعال فان عملها في الاسماء
من جهة اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط ثم ما ذكر من التعليل
في منع كون حتى هي الناصبة بنفسها لا يتوجه اعتراضا على جميع الكوفيين بل على القائل منهم بانها
ناصبة بنفسها كان وجارة بنفسها ايضا لتشبيهها بالى وهو مذهب لبعضهم لا لجميعهم قال في الهمع
وذهب الفراء منهم الى انها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده ان الجر بعدها انما هو لنيابتها
مناب الى وذهب الكسائي وهو امامهم الى انها ناصبة بنفسها ايضا وانها جارة باضمار الى وهذا
عكس مذهب البصريين ثم انه جوز اظهار الى بعدها فيقال الجر بعد حتى يكون بالى مظهرة ومضمرة
ومع قول الكوفيين انها ناصبة بنفسها اجازوا اظهار ان بعدها قالوا لو قلت لا سيرن حتى ان اصبح
القادسية جاز وكان النصب بحتى وان توكيد كما اجازوا ذلك في لام الجحود وعلى قول البصريين
لا نظير في المعطوف على منصوبها لان الثواني تحتمل ما لا تحتمل الاوايل كقوله حتى يكون عزيزا

من نفوسهم ❊ وان يبين جميعا وهو مختار ❊ وفيه دليل لقولهم ان ان مضمرة بعدها تنبيه قد يكون الموضع صالحا للاقسام حتى كقولك اكلت السمكة حتى راسها فلك ان تنصب راسها على ان حتى عاطفة وان ترفع على انها ابتدائية وان تجر على انها جارة وقد روى بالاوجه الثلاثة ❊ عممتهم بالندى حتى غواتهم ❊ فكنت مالك ذي غي وذي رشد ❊ وقوله ❊ حتى نعله القاها ❊ الا ان بينهما فرقا من وجهين احدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه هذا قول البصريين واوجبوا اذا قلت حتى راسها بالرفع ان تقول اكل كما قال والثاني ان النصب في البيت الثاني من وجهين احدهما العطف والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير وفي البيت الاول من وجه واحد قال في المغني الخامسة عشر **الفاء** وهو حرف مهمل خلافا للكوفيين في قولهم انها ناصبة في نحو ما تاتينا فتحدثنا وللمبرد في قوله انها خافضة في نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا والصحيح ان النصب بان وان الجر برب مضمرتين كما مر وترد **الفاء** على وجهين احدها ان تكون **رابطة للجواب** اى جواب الشرط **بالشرط** متعلق برابطة **الممتنع** صفة للجواب **جعله شرطا** واما غير الممتنع جعله شرطا فلا حاجة فيه الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه موقعه **وحصر** ذلك اى امتناع جعل الجواب شرطا **في ستة مواضع** قد ذكرها في حديقة الافعال فليرجع اليه فان قلت هذا الضابط الذي ذكره المص ينتقض بنحو ومن عاد فينتقم الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطا وبالمضارع المقرون بلا فقد جعلوه مما يجوز فيه الاتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا قلت قد اجابوا عن الاول بان الفاء انما دخلت لتقدير الجملة الفعلية خبرا لمبتدأ محذوف فالجواب جملة اسمية وهو احد المواضع التي يمتنع جعل الجواب فيها شرطا وعن الثاني بان لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي فعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فيجب الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمتنع الفاء كذا قيل وقد تقدم ابن مالك بتقدير الجملة خبر المبتدأ محذوف في كل ما لم يمتنع جعله شرطا واقترن بالفاء ولم يفرق بين المضارع المقرون بلا وغيره قال ومن ذلك قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى **و** كما ترد الفاء لربط جواب الشرط ترد **لربط شبه الجواب** وهو ما يقع خبرا لاسم المذكور يشبه الشرط وهو كلمة مضمونة ملزوم المذكور وذلك في المبتدأ اذا كان موصولا بفعل **نحو الذي فله درهم**

او بظرف

او بظرف نحو الذي في الدار فله درهم او موصوفا باحدهما نحو رجل يسعى في نجاته فلن يخيب وتجل عنده حتى تسعيدا وبالموصول باحدها نحو الرجل الذي يا تيني او في الدار فله درهم فان الموصول والموصوف كاسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر كالجزاء الذي تدخله الفاء وظاهر كلام جماعة ان دخول الفاء ح واجب وصرح ابن مالك في التسهيل بانه جائز ونص عليه الرضى فقال كان حق الجزاء ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لما لم يكن جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم فكذا فان قلت ما الذي يشعر بالسببية المقصودة عند التجريد من الفاء قلت ترتب الحكم على الوصف قاله الدماميني في التحفة **و** الثاني ان تكون **عاطفة** وقد تقدم عدها من حروف العطف **مفيدة للتعقيب** وهو وقوع المعطوف عقيب المعطوف عليه من غير مهلة وتراخ لكنه في كل شيء بحسبه تقول تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين واعترض بقوله تعالى الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اى يابسا اسود واجيب بوجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء معطوف على جملة محذوف والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء احوى الثاني ان الفاء في ذلك نائب عن ثم كما جاء عكسه في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب اى فاضطرب قال بعضهم والجواب الاول لا يدفع الاعتراض فان مضي المدة لا يعقب ما قبله **و** تفيد **الترتيب بنوعيه الحقيقي** والذكري **فالحقيقي** هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه حقيقة في الوجود **نحو قام زيد فعمرو** وخلقك فسواك **والذكري** هو وقوع المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وهو اكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى لان موضع ذكر بعد ذكر الاجمال **نحو** قوله تعالى **ونادى نوح ربه فقال** رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين وقوله تعالى فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه وتقول الجملة فعلت لنيتك وكان المص اشار باختيار الاية الاولى للتمثيل دون غيرها الى عدم الاحتياج الى ما ارتكبه الزمخشري في الكشاف فانه قال اريد بالنداء ارادة النداء ولو اريد النداء بنفسه لجاء كما جاء في قوله اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب بغير فاء فاشار المص الى انه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى اراد النداء فان هذا من قبيل عطف المفصل على المجمل وقال صاحب الانتصاف ويجوز وجه اخر لطيف المأخذ في التحقيق الحاشية وهو ان يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشيء على نفسه بل من عطف المجموع على احد اجزائه وهما متغايران انتهى وقد يكون

للترتيب الذكري في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين
وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء
او مدحه يصح بعد جري ذكره وانكر الفراء افادتها الترتيب مطلقا قال غير واحد وهذا مع قوله
ان الواو تفيد الترتيب غريب لكن قال المصنف وما نقل عن الفراء من ان الواو تدل على الترتيب غير صحيح انتهى
وسبقه الى ذلك السيرافي وقال لم ار ذلك في كتاب الفراء واحتج الفراء بقوله اهلكناها فجاءها باسنا
بياتا اذ مجيء الباس سابق على الاهلاك واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها او هو على القلب
والاصل جاءها باسنا فاهلكناها وجعلها الرضي من قبيل عطف المفصل على المجمل فالفاء للترتيب
الذكري قال لان تبييت الباس تفصيل للاهلاك المجمل قال الجرمي لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع و
لا في الامطار بدليل قوله بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وان
كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد وقيل الفاء فيها بمعنى الى وقد صحح بعضهم ان الفاء تقع
تارة بمعنى ثم ومنه قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة
عظاما فكسونا العظام لحما فان الفاءات في ذلك بمعنى ثم لتراخي معطوفها وتارة بمعنى الواو
كقوله بين الدخول فحومل وزعم الاصمعي ان الصواب روايته بالواو لانه لا يجوز جلست بين
زيد فعمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد
وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال يا احسن
الناس ما قرنا الى قدم اصله ما بين قرن فحذف بين واقام قرنا مقامها قال ولما ثبتت
من الى وصحت اضافة ما بين قرن الى الدخول لاشتماله على مواضع اولان التقدير بين
مواضع الدخول قال ابن هشام وكون الفاء للغاية بمنزلة الى غريب وقد يستانس له عندي
بمجيء عكسه في نحو قوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى
شغبا فبدا وهما موضعان يدل على ارادة الترتيب قوله بعد حللت هذا حلة ثم حلة
هذا فطاب الواديان كلاهما قال وهذا معنى غريب لا اعلم احدا ذكره **وقد تفيد** اي
الفاء العاطفة **ترتب لاحقها** وهو المعطوف **على سابقها** وهو المعطوف عليه اي تسببه عنه
فتسمى فاء السببية وذلك غالب في العاطفة جملة او صفة فالاول **نحو** قوله تعالى الم تر
ان الله انزل من السماء ماء **فتصبح الارض مخضرة** فان اصباح الارض مخضرة مترتب
على انزال الماء من السماء والثاني نحو قوله تعالى لآكلون من شجر من زقوم فمالئون
منها البطون فان ملء البطون مترتب على الاكل وقيل الفاء في الآية
الاولى بمعنى ثم لتراخي معطوفها والحق انها للسببية قال ابن الحاجب وفاء السببية لا

فاء السببية

تستلزم

لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم زيد فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من
المهلة والتحقيق انها مستلزمة للتعقيب وقد مر ان التعقيب في كل شيء بحسبه وهو بهذا المعنى
محقق في الآية نعم قد تاتي الفاء في الجزاء للسببية والرابطة لا غير نحو ان جئتني فانا اكرمك ونحو لا تمنعها
التعقيب وقال بعضهم وعلى هذا يحمل قول ابن الحاجب ان الفاء السببية لا تستلزم التعقيب فتنظروا
فيه فانه انما قال ذلك جوابا عن الآية حيث نقض بها قولهم ان الفاء العاطفة للتعقيب من غير
مهلة فاجاب بان الفاء فيها للسببية وهي لا تستلزم التعقيب فكيف يصح حمل كلامه على ذلك فتامل
وجعل بعضهم الجملة فتصبح الارض مخضرة معطوفة على جملة محذوفة قال واذا كان الاخضرار متاخرا
ثم جملة محذوفة اي فتهتز وتربو بين ذلك قوله تعالى فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت
وفي حاشية الشمني على المغني الظاهر ان تصبح على حقيقته فيكون الاخضرار في وقت الصباح من
ليلة المطر ويحتمل ان تكون بمعنى تصير ولا يلزم ذلك والاول قد حكي وهو موجود في مكة
وتهامة قال ابن عطية وقد شاهدت في السوس الاقصى نزل المطر ليلا بعد قحط فاصبحت تلك
الارض الرملة التي تسفيها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف انتهى **وقد تختص** الفاء المذكورة
حينئذ اي حين اذا افادت ترتب لاحقها على سابقها **باسم التعقيب والتفريع** فتسمى فاء التعقيب وفاء
التفريع ووجه التسمية ظاهر ولا يختص ذلك بالعاطفة بل فاء السببية مطلقا تسمى بذلك اذ لا
تلازم بين السببية والعطف فقد تكون سببية وهي غير عاطفة كما في الجزاء وقد تاتي العاطفة
جملة او صفة لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم لقد كنت في غفلة من
هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال
الزمخشري للفاء مع الصفات ثلاثة احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله
يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب والثاني ان تدل
على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل
والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين **وقد تنبئ** اي الفاء
السببية **عن محذوف** هو السبب لما بعدها **فتسمى فصيحة عند بعض** اي بعض اهل العربية لافصاحها عن ذلك
المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن ويحسن موقع ذوق لا يمكن التعبير عنه **نحو** قوله تعالى فقلنا
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت هكذا قدره المصنف في عين الحياة واقتصر عليه تبعا
للسكاكي في المفتاح ثم قال وحذف المعطوف عليه للدلالة على سرعة تحقق الانفجار وكانه حصل عقيب
هذا الامر وهذا التقدير هو الذي يقتضيه سياق كلامه هنا ايضا وقدره صاحب الكشاف
بتقديرين فقال اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت قال صاحب الكشف ورجح الاول

فاء الفصيحة

انه اقل تقديرا وان الثاني يحتاج الى اضمار قد وهو ضعيف انتهى وهل تسميتها فصيحة على التقدير الاول يجب او على الثاني فقط او عليهما معا ذهب الى الاول جماعة قالوا لانها على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصيحة وعرفوها بانها الفاء التي دلت على محذوف هو سبب لما بعد الفاء وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح والمصنف في عين الحيوة وكلا مهما كالصريح في ذلك لان الفاء الفصيحة في قوله وقد تبنى عن محذوف عائد على الفاء السببية العاطفة لا مطلق السببية قد يرشحه كلام الزمخشري لانه في الكشاف ظاهر في الثاني حيث قال الفاء في فانفجرت متعلق بمحذوف اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما قلنا في فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ قال الطيبي وغيره قوله وهي على هذا فصيحة ظاهره ان الفاء على التقدير الثاني فصيحة ثم قال والا يبعد ان يقال ان المراد من قوله على هذا اي على انها مجملة لهذين المعنيين انتهى والاكثرون على الثالث وهو ان تسميتها فصيحة على التقديرين وهو الذي حققه العلامة التفتازاني في شرح المفتاح قال وجعلت فصيحة على الوجهين لافصاحها عن المحذوف او وصفا صاحبها كالكتاب الحكيم او لكونها فصيحة لما فيه من تقليل الحذف وزعم بعضهم ان تسميتها فصيحة انما هو على تقدير الشرط لكونها جزائية لا فصيحة وذهب عليه ان كونها فصيحة بناء على افادة المعنى البديع والوقوع بذلك الموقع الحسن لا بنافي كونها جزائية في اصلها كما لا ينافي كونها عاطفة وان المشهور فيما بينهم في الفاء الفصيحة ما يقع هذا الموقع من الجزائية حتى جعلوا العلم في ذلك قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ✻ ثم القفول فقد جئنا خراسانا ✻ اي ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها فلو ادعى ان الفصيحة انما هي هذه لم يبعد انتهى ولا يلزم تقدير ان مع الشرط المحذوف بل يجوز تقدير اذا الشرطية ايضا بل هو الغالب تقول زيد فاضل فاكرمه اي اذا كان كذا فاكرمه وفي التنزيل انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك لا غوينهم اجمعين اي اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم ومثله كثير في القران المجيد وغيره **تنبيه** قد تكون فاء السببية بمعنى لام السببية كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل وهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الفصيحة دخلت على ما هو الجزاء في المعنى في نحو زيد فاضل فاكرمه اذ المعنى كما مر اذا كان كذا فاكرم زيدا فانه فاضل **تتمة** ذهب بعضهم الى ان الفاء قد ترد زائدة دخولها في الكلام كخروجها كقوله ✻

يموت

يموت اناس او يشيب فتاهم ✻ ويحدث ناس والصغير فيكبر ✻ وقوله اما في اذا ما بت على هدى ✻ فثم اذا اصبحت اصبحت غاويا ✻ وهذا لم يثبته سيبويه واجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم الجواز بكون الخبر امرا كقوله ✻ وقائلة خولان فانكح فتاتهم ✻ او نهيا نحو زيد فلا تضربه والمانعون يأولون ذلك بتقدير هذه خولان في البيت وتقديرا ما في المثال وما لا يحتمل التأويل فضرورة وقيل وترد الفاء للاستيناف كقوله ✻ الم تسأل الربع القوى فينطق ✻ اي فهو ينطق لانها لو كانت عاطفة جزم ما بعدها او سببية نصب ومنه فانما يقول له كن فيكون بالرفع اي فهو يكون وقوله ✻ الشعر صعب وطويل سلمه ✻ ... يريد ان يعربه فيعجمه ✻ اي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه وقد مر عن ابن هشام ان التحقيق ان الفاء في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل والنحاة يعتذرون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف الخامسة عشرة **قد** ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية على وجهين احدهما ان تكون **اسما بمعنى حسب** وتستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية لفظا ولكثير من الحروف وضعا ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون ~~ويقال حسب درهم وقدني بغير نون كما يقال قدي ومعربة~~ وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسب درهم وقدي بغير نون كما يقال حسبي ولم يثبت البصريون اعرابها وانما هو مذهب كوفي قيل وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فما وجه الاعراب فان قيل وجهه ملازمتها للاضافة قلنا لو صح رفعا للبناء لعين في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة **تنبيهان الاول** تجب في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتا لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك من غيره وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل واستعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله وتجر بالباء نحو بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم انها اسم فعل لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق والثاني ان تكون بمعنى لا غير في المعنى ومع ملازمتها للوصفية او الحالية او الابتداء وبناؤها على الضم تقول في الوصفية رايت رجلا حسب وفي الحالية رايت زيدا حسب قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ولم تنون انتهى وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب اي فحسبي ذلك والمعنى في ذلك كله رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير قاله في التوضيح وشرحه **الثاني** توافق قد حسب في المعنى وفي الاستعمال مبتداء والا اذا لم تقع في الاستعمال الاول والاخر وتخالفها في انها مبنية غالبا وفي ان نون الوقاية تلحقها وفي انها

والتابع لا يدخلان عليها فيما يظهر قال ابن هشام ولم ار احدا ذكر قال واما انها تقطع عن
الاضافة فتصدى فيه نظر و الثاني ان تكون اسم فعل بمعنى يكفي وهي مبنية على السكون وتلزمها
نون الوقاية عند الاضافة الى ياء نحو قدني درهم اي يكفيني درهم وقد زيدا درهم اي يكفي زيدا
درهم وقوله قدني من نصر الخبيبين قدي يحتمل قد الاولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة
البناء وان تكون اسم فعل واما الثانية فتحتمل الاول وهو واضح والثاني على ان يكون النون
حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله
فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين قاله في المغني تنبيه جعل المص قد بمعنى يكفي تبع فيه ابن هشام
في المغني قال شارحه ولا ادري لم جعلها بمعنى المضارع مع ان في مجيء اسم الفعل بمعناه كلاما
وابن الحاجب يأباه وقد صرح ابن قاسم انها بمعنى كفى انتهى قلت جعل اسم الفعل بمعنى المضارع
وعدمه ينبني على الخلاف في سبب بنائه فمن قال هو مشابهة الامر والماضي في المعنى كما ذهب
اليه ابن الحاجب لا يجوز جعله بمعنى المضارع لانه لو كان بمعناه اعرب ومن قال بمشابهة الحرف
بلزوم النيابة عن الفعل وعدم مصاحبة العوامل كما ذهب اليه ابن مالك اجاز
كونه بمعنى المضارع كما في اوه واف بمعنى اتوجع واتضجر دون تضجرت وتوجعت
ولعل ابن هشام انما جعل قد بمعنى يكفي اشارة الى الرد على من انكر مجيء اسم الفعل
بمعنى المضارع فانه قال في شرح الشذور بعد اثباته انكر بعضهم هذا النوع وزعم ان
بتوجعت وتضجرت وقال في غيره رادا على من انكر ذلك مجيء اسم الفعل بمعنى المضارع محقق لا شك
فيه والحرفية قد حرف تقليل مع الفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهو اعني
التقليل ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود الجواد وتقليل متعلقه
نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ان ما انتم عليه هو اقل معلوماته سبحانه وزعم انها في هذه الامثلة
ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد بل من قولك الجواد يجود والكذوب
يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا اذ اخر الكلام يناقض اوله
وحرف تحقيق مع الفعل الماضي غالبا نحو قد افلح المؤمنون قد افلح من زكاها ومع المضارع
قليلا كما مر ان بعضهم حمل عليه قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد
لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد وصرح الرضي بانه قد اذا دخلت على الماضي
او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع اليهما معان اخر
اذا دخلت على الماضي والمضارع قيل وقد تقرب اي الماضي من زمن الحال ان لم يكن
حالا او لذلك لا تدخل على نعم وبئس لانهما للحال ولا معنى لتقريبه نحو قام زيد فيحتمل
الماضي

الماضي القريب والبعيد فاذا قلت قد قام اختص بالقريب ومن ثم اي ومن اجل انها تفيد
تقريب الماضي من الحال التزمت في الجملة الحالية المصدرة اي بالماضي لفظا او تقديرا عند جمهور
البصريين خلافا للاخفش والكوفيين كما مر وذلك لان الحال تدل على حصول صفة تعالى
لما جعلت الحال قيدا له وهو العامل والماضي لا يقارن فنزل منزلة الحال فاذا كان مع قد
قرب منها فحسن وقوعه حالا هكذا قالوا وفيه بحث مشهور وهو ان قد لتقريب الماضي من الحال
بمعنى الزمان الحاضر الذي كلامنا فيه على حسب عاملها فقد تكون ماضيا وقد تكون حالا و
قد تكون مستقبلا كما لا يخفى فاذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال قال السيد الشريف
في شرح المفتاح والجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها
واستقبالها وحاليتها بالنسبة الى ذلك المقيد لا الى زمن التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة
في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا
بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد
ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا تقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربه الى زمان
المجيء فيفهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما الا انه قارن المجيء في الدوام
اذا قلت جاءني زيد يركب دل على تقارنهما فيه ويظهر صحة كلام القوم في هذا المقام وفي
وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف ولن اذ لو صدرت بها
تبادر منها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها واما ما يقال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي
الصرف حالا لاجل اللفظ الذي يخفي بصدده التنافي بين الماضي والحال بحسب اعز ازمنة التكلم
فاحتيج الى ادخال قد المقربة الى الحال لتنكسر سورة ذلك التنافي فيزول الاستبشاع فما لا يلتفت
اليه ذو طبع سليم الى هنا كلامه قال الدماميني بعد نقل هذا الكلام اقول اشار بهذا القول
الذي لا يلتفت اليه ما وقع للرضي في شرح الكافية واما قرره هو وارتضاه وان كان بعضه
ماخوذا من كلام التفتازاني في حاشية الكشاف فلي فيه نظر وذلك ان ما قاله بعد التنبيه الى
قد قربت الماضي الواقع قيدا من زمن العامل ففهمت مقارنته له ولم يقم دليلا على فهم المقارنة
وهو المطلوب لا ما ذكره من التقريب المذكور هو لا يدل عليه بوجه قال وقد يرد عليه مثل جاء
زيد لم يضحك اذ مقتضى تقريره ان مضي هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبة الى المقيد وهو جاء
فيفهم منه عدم تقدم الضحك على المجيء فلا تقارن الحال عاملها وجوابه ان النافي هذا المثال و
نحوه وان دل على انتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء حتى تظهر قرينة انقطاعه
نحو لم يضحك امس ولكنه ضحك اليوم والغرض عدم هذه القرينة فاذن الاستمرار الذي هو الاصل

من قال

سالم عن المعارض فتحصل الدلالة على المقارنة فجاز لهذا الاعتبار وقوعه حالا وهذا في
الماضي المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فلذلك قال يحتاج
الى قد المقربة من الحال لتفهم المقارنة وقد عرفت ما عليه والظاهر ما ذهب اليه الاخفش و
الكوفيون في المسئلة والمقارنة تفهم من سياق الكلام على الحالية ولا حاجة الى تكلف شئ
من التعليلات فان قلت لا شك في جواز اقتران الماضي المثبت بقد اجماعا وعند وجودها
يلزم ان يكون الماضي قريبا من الحال فيشكل كلام الكوفيين ومن وافقهم لوجود التدافع في
مثل جاء زيد وقد ركب اذ وقوعه حالا يقتضي قرب زمانه لا اقترانه به قلت لا تدافع لانا لا نسلم
ان قد حينئذ للتقريب بل هي للتحقيق سلمنا كونها للتقريب لكن لا نسلم التدافع اذ لا مانع من
ان يكون زمان الركوب المقيد للمجيء الماضي كان قريبا منه بدليل قد ثم قارنه بدليل تقييده به
لوقوعه حالا والحاصل انه ان وجدت قرينتان لا تتضادان مقتضيهما اقترب على كل واحد ما
يقتضيه فلا اشكال انتهى قلت وفيه نظر فان قد في بعض الصور لازمة اجماعا فلا تخلو اما ان
يكون للتحقيق او للتقريب اما الاولى فلا وجه للزومها هنا واما الثانية فعلى مقتضى ما قرره
ينبغي ان لا تكون لازمة والاجماع على لزومها تنبيه كان المصنف انما اتى بصيغة التعريض
في قوله قيل وقد تقربه من الحال نظرا الى البحث المذكور وليس في محله فان قد تقرب الماضي
من الحال بالاجماع والبحث انما يرد على تعليل التزامهم لها في الحالية المصدرة به فكان الصواب
ان يحكي بقيل قوله وصح ثم يتجه التربص الى البحث وقد ذكرنا في صدر الكتاب لقد شئ من معنا
فلا نطول بالاعادة السابعة عشرة قط ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون اسم فعل مبنيا على
السكون واختلف في معناها فقال الزمخشري في المفصل والتفتازاني في المطول وسعيها
المص هو بمعنى انتهى وقال الجمهور بمعنى تكفي كما قالوه في قد حتى اختلفوا في الاصل هما كلمتان مستقلتان
والدال في قد بدل من الطاء فذهب اليه جماعة والاول اشهر ويقال قد قطني بنون الوقاية
وكثيرا ما تجيء مقرونة بالفاء تزيينا للفظ نحو قام زيد فقط قال التفتازاني وكانه جزاء شرط محذوف
وقدره في نحو اضرب زيدا فقط اذا ضربت زيدا فانته عن ضرب غيره قال وانما قدر بها
الشرط تصحيحا للفاء انتهى وعلى هذا فالتقدير في نحو قام زيد فقط اذا علمت قيام فانته
عن طلب الحكم بقيام غيره وتعينت كلامه في شرح التلخيص وكلام المص هنا انها تجيء بدون
الفاء لكنه قليل وصرح غير واحد من النحويين ان قط في المثال المذكور بمعنى حسب المقطوعة
عن الاضافة فالمعنى فيه قام زيد لا غير وهو الظاهر لقيام معناها من غير تكلف ثم قال ابن
هشام في حواشي التسهيل ولم يسمع معنا عن المثال المذكور مقرونا بالفاء وهي زائدة

فصل قط ترد اسم

لازمة

لازمة عندي قال وكذا اقول في قولهم فحسب انه الفاء زائدة انتهى قال الدماميني و
لا يمنع ارتكاب الزيادة ما وجد عنه مندوحة وقد قال ابن السيد في كتاب المسائل قط
مفتوحة القاف ساكنة الطاء بمعنى الاكتفاء بالشيء والاجتزاء به وهي عند البصريين مضافة
الى ما بعدها كما تضاف حسب في قولك بحسبك درهم وفيها معنى القطع كالتي هي ظرف والكوفيون
يجيزون فيما بعدها النصب فيجيزون قط عبد الله درهم ويقولون معناه كفى عبد الله درهم
او يكفيه ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي كقولك اخذت
درهما فقط وما اخذت درهما فقط وهذه هي التي تلزمها الفاء لان معنى اخذت
درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به انتهى قال فجعل الفاء عاطفة لا زائدة كما قال ابن
هشام ولا جزائية كما قال التفتازاني والكل انه جزء من قولهما جميعا انتهى فتامل والثاني
ان تكون ظرفا لاستغراق الماضي اي لاستغراق جميع ما مضى من الازمنة الماضية حال كونه
منفيا نحو ما رأيته قط اي في جميع الازمنة الماضية ووافق ابن مالك في التسهيل والرضي في
شرح الكافية على انه دون نفي لا يرد معنى ولفظا لا معنى فالاول كقول بعض الصحابة قصرنا الصلاة
مع رسول الله ونحن اكثر ما كنا قط وآمنه والثاني كما في الحديث ايهم ان ابيا قال لعبد الله
كاين تقرأ سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين آية فقال اي ما كانت كذا قط قال
في القاموس وفي مواضع من البخاري جاء بعد المثبت منها في الكسوف اطول صلاة صليتها قط وفي
سنن ابي داود توضأ ثلاثا قط واثبته ابن مالك في الشواهد لغة قال وهي مما خفي على كثير من
النحويين انتهى والجمهور على ان كل ذلك نادر فلا يقاس عليه وفيها اي في قط الظرفية
لاستغراق الماضي خمس لغات احداها قط بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة وهي افصحها و
اشهرها قال ابن السيد واشتقاقها من قولك قططت الشيء اذا قطعته فاذا قال المتكلم ما فعلته
قط فكانه قطع على هذا وفصل بينهما انتهى وقال في المغني معنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري
لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال الثانية قط بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة
على اصل التقاء الساكنين الثالثة قط بضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة الرابعة قط بفتح القاف
وتخفيف الطاء مضمومة حذفت الطاء الاولى الساكنة وهي مجتنبة فبقيت المضمومة الخامسة قط
بفتح القاف وسكون الطاء مبالغة في التخفيف حذفت الثانية فبقيت الاولى الساكنة وهي
مبنية بجميع لغاتها قيل لتضمنها معنى مذ والى اذ معنى ما فعلته قط ما فعلته مذ ان خلقت الى الان وقيل لشبه
الحرف في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي لانها لزمان
وبنيت في الاشهر على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد او لانه لو فتحت لتوهم النصب

وفيها خمس لغات

مبحث كم الخبرية والاستفهامية

بمقتضى الظرفية ولو كسرت لتوهم الجر بهذا المضمنة معناها ولا تجامع فعلا مستقبلا واما قول العامة
لا افعله قط فلحن ولا يلتفت اليهم لان استعمالها مع نفي الفعل الاستقبالي قد ثبت عند اهل اللغة
ولم يثبت مع نفي المضارع عندهم ويكفي في ذلك استقراء كلامهم ولكنه لا يلزم ان يكون
خطاء لجواز ان يكون مجازا وعدم نقل هذا الاستعمال عن ائمة اللغة لا يمنع لجواز
ان يوجد مع عدم نقله عنهم لانا نقول قد ثبت ان الاستعمال الثاني في قول العامة وهو
ملحق باصوات الحيوانات عند اهل البلاغة فلا يعتبر اصلا حقيقة او مجازا وبهذا لا يبالى
باقوالهم والثالث من وجوه قط ان يكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف مخففة
الطاء والغالب بناؤها على السكون لوضعها على حرفين وتضاف الى الاسم الظاهر و
الى ياء المتكلم وكاف الخطاب نحو قط زيد درهم وقطي وقطك ثلاثون وقد تعرب وهو قليل
نحو قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم ويجوز ان يلحقها نون الوقاية اذا اضيفت الى ياء
المتكلم فيقال قطني كما يقال قدني محافظة الى البناء على السكون والابد قيل ظرف الاستغراق الماضي
منفيا عوض ظرف لاستغراق المستقبل منفيا نحو لا افعله عوض كما تقول في الماضي
ما فعلته قط لكن عوض قد يرد للاثبات كقوله فلم ادعاما عوض اكثرها لنا وهو مبني
لشبهه بالحرف في ابهامه لانه يقع على كل ما ياتي من الزمان وبناؤه اما على الضم كقبل وبعد
او على الفتح طلبا للخفة او على الكسر على اصل التقاء الساكنين فان اضيف الى العائضين كقولهم
لا افعله عوض العائضين اي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى
ما بقي في الدهر داهر واضيف اليه كقوله ولولا نبيل عوض في حضنا وصالي في الحالين
الشبه بالاضافة لتيقنه من خواص الاسماء الثامنة عشر من كم على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى
اي عدد وهي بسيطة في وجهيها خلافا للكسائي والفراء فانهما زعما انها في وجهيها مركبة من كاف التشبيه
وما الاستفهامية وحذفت الفها كما تحذف مع سائر حروف الجر نحو بم ولم وعم وكثر الاستعمال
لها فاسكنت للتخفيف وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديها كما
قال النحويون في لولا وهلا وكذا ويتوافقان اي الخبرية والاستفهامية في ثمانية امور احدها البناء اما بناء
الاستفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قولك كم رجلا عندك معناه اعشرون رجلا
عندك واما بناء الخبرية فلشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى فظاهر واما معنى فمن جهة ان
كلا منهما للعدد مبهم وان شئت قلت بنيت بوجه شبهها بالحرف وضعا وهو الاقرب و الثاني
الافتقار الى التمييز لكون وضعها على الابهام ولشدة افتقارها الى التمييز لا يحذف الا لدليل
كما اذا جرى ذكر العبيد فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب في الاستفهامية وكم عبد
عندك

عندك بالجر في الخبرية بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرهما من الاعداد فانها تدل على كمية
معينة نحو ثلاثة ان لا يؤتى لها بتمييز البتة لان فيها فائدة من جهة الدلالة على الكمية المعينة
وان جهل جنسها والثالث لزوم التصدير على غير الجار فاكان او اسما لان ما قبلهما اذا كان
مضافا او حرف جر يعمل فيهما واغتفر ذلك لان تاخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله نحو تقدم
الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر حتى لا
يسقط المجرور عن مرتبته تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ملكت ويكون اعراب المضاف كاعراب
كم لو لم يكن مضافا اليه واما الذي لا يعمل فيهما فيتقدم الفعل او شبهه لاستحقاقهما التصدر لان
كليهما للانشاء وكل ما تضمن معنى الانشاء لزم تصديره لانه يغير الكلام من نوع الى نوع فوجب
تقديمه ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتوزع ذهن السامع لتفهمه والا فلو تاخر لم يعلم هل
الانشاء راجع الى ما مضى والى شيء ياتي فيشوش فكره وكون كم الاستفهامية للانشاء ظاهر و
اما الخبرية فلتضمنها معنى انشاء التكثير والانشاء انما يؤدى بالحرف غالبا فتكون متضمنة لحرف
دال على التكثير اما محقق الوضع وهو من الاستغراقية او رب ان قلنا بدلالتهما على التكثير واما
مقدر الوضع ان سلم عدم دلالة هذين الحرفين على التكثير فمن هذه الحيثية لزمت كم الخبرية
فان قيل كيف يتاتى في الخبرية معنى انشاء التكثير مع ما بين الخبر والانشاء من التنافي فالجواب
ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج حتى يحقق باعتباره
ان طابق فصدق والا فكذب والاخبار في الكلام الذي هي فيه وهو الذي قيل له بسببه خبرية
انما هو باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير والكثرة امر له وجود في الخارج فان طابق الكلام ذلك
الامر الواقع في الخارج كان صدقا وان لم يطابق كان كذبا فاذا قلت كم رجال عندي فله جهتان
احديهما التكثير الذي قام بذهنك ولا وجود له في الخارج وبهذا الاعتبار تكون كم انشائية والاخرى
كثرة الرجال المخبر عنها بالعندية ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار كم خبرية هذا معنى ما قرره
ابن الحاجب وقد تقدم نظيره في باب افعال الذم والمدح ومن نزاع الرضي له في ذلك فليرجع اليه
والرابع من الامور التي تشترك فيه كم الخبرية والاستفهامية الاسمية خلافا لمن زعم ان الخبرية حرف للتكثير
والدليل دخول حرف الجر عليهما نحو بكم درهم اشتريت وبكم شيخ لحقت اليك والاضافة اليهما
نحو غلام كم رجل ملكت ووصل كم حبيب ظفرت به وعود عليها مسندا اليها لفظا ومعنى نحو كم رجلا
جاءك وكم احسن اليك ومعنى لا لفظا نحو كم عبدا عتقت وكم حرا اعتقت فان المفعول به مسند
اليه بحسب المعنى اذ قولك ضربت زيدا في معنى زيد ضربته ولا معنى لاستبعاد ذلك او انكاره
مع انه قد يكون نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد فيكون مسندا اليه لفظا ومعنى وذلك لا يخفى

عن كونه مفعولا به على ما صرح به ابن الحاجب في الخامس الابهام وهو ظاهر لابهامها وضعا كذلك
والسادس جواز حذف تمييزها بدليل كما مر خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية السابع الاختصاص
بالنكرات كما صرح به الرضي قال اما الاستفهامية فلوجوب تنكير التمييز المنصوب واما الخبرية فلانها
كناية عن عدد مبهم عند المخاطب ومعدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس
ذلك العدد المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضائعا التاسع امتناع
كون مميزها منفيا الا يقال كم لا رجل جاءتك وكم لا رجل صحبت خلافا لمن اجازه نص عليه سيبويه
خصائص كم الخبرية
وتختص كم الخبرية بوجوب جر التمييز اي مميزها باضافتها اليه كما في عشرة ومائة لا بمن مقدرة خلافا
للفراء وقيل الكوفيين قاطبة بدليل انه متى فصل كان منصوبا حملا على كم الاستفهامية كقوله كم
نالني منهم فضلا على عدم ... اذ لا اكاد من الاقتار احتمل ومفردا تمييزها او مجموعا فتقول كم عبد ملكت
وكم عبيد ملكت قال كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا وكونه مفردا اكثر في الاستعمال وابلغ
في المعنى حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال و
دخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو قوم صدق قرني قال في التصريح وانما كان تمييز الخبرية مجرورا مفردا
لانها لما كانت للتكثير صار تمييزها كتمييز العدد الكثير فهو المائة والالف وجاز
الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير ما ينبئ عن كمية الكثرة بخلاف كم
الخبرية ليستمر ... التصريح بجمع تمييزها كانه نائب عن صيغة التصريح في ... وحكي عن تميم نصبه
مطلقا وروي قول الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد حلبت علي عشاري بالنصب
اما حملا على هذه اللغة التميمية واما على تقديرها استفهامية استفهام تهكم اي اخبرني بعدد
عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما فكم مبتدأ وخبره قد حلبت وافرد الضمير
حملا على لفظ كم او على انه عائد على مجموع من تقدم كما في قوله الكاشحات ويروى بالجر على
انه تمييز الخبرية وبالرفع على انه مبتدأ وان كان نكرة لكونه وصف بلك وبفدعاء محذوفة
مدلولا عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذفت لك من خالة
استدلالا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت اخرى لان
المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت وكم على الوجه
ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت او حلبة واذا فصل المميز بفعل او بغير فعل
جاز كونه ايضا مفردا او جمعا كما ذكر هذا مذهب الجمهور وذهب الشلوبين وابو علي
وابن هشام الخضراوي الى التزام الافراد لان العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد
او كناية ككم الاستفهامية وكاين وكذا ورد بان ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره
ولا يجوز

وهل يجوز جره مع الفصل بظرف او مجرور مذاهب اصحها لا لما فيه من الفصل بين المتضايفين
وذلك ممنوع الا في ضرورة كقوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه والثاني
نعم وعليه يونس بناء على رايه من جواز الفصل بين المتضايفين في السعة بذلك والكوفيون
بناء على رايهم ان الجر بمن مقدرة وانما جوزوا عمل الجار المقدر هنا وان كان في غير هذا الموضع
نادرا لكثرة دخول على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع جاز
تركه لقوة الدلالة والثالث الجواز ان كان الظرف او المجرور ناقصا وهو ما لا يغني مجرد
ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو كم بك ماخوذ اتاني وكم اليوم صائم جاءني والمنع ان كان
تاما وعزى الاندلسي هذا القول الى يونس ورد بان العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص
في الفصل بل اجرتهما مجرى واحدا ومن الفصل بالمجرور التام قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم
الدسيعة ماجد نفاع فان كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام ولا شعر عند البصريين لان الفصل
بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون بناء على ان الجر بمن لا بالاضافة و
جوزه المبرد في الشعر فقط وروى قوله كم نالني منهم فضلا على عدم بالجر واذا فصل بين كم
الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى
خصائص كم الاستفهامية
كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وتختص كم الاستفهامية بوجوب نصب
اي نصب تمييزها وظاهره انه لا يجوز جره مطلقا وهو قول بعضهم وذهب الفراء والزجاج وابن السراج
واخرون الى جواز جره مطلقا حملا لها على الخبرية وفصل قوم فقالوا ان جرت هي بحرف جر نحو بكم
درهم اشتريت جاز الجر والا فلا ومع ذلك فالنصب هو الكثير ثم الجر بمن مقدرة حذفت تخفيفا
وصار حرف الجر الداخل على كم عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجماعة و
خالف الزجاج فقال انه باضافة كم لا باضمار من ورده ابو الحسن بانهم حين خفضوا بعدها
لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فكونهم لا يتعدى واهذا دليل القول الجماعة وتختص بوجوب
لزوم افراده اي افراد تمييزها خلافا للكوفيين في جواز جمعه وما اوهم جمعه يحمل على الحال ويجعل
التمييز محذوفا فاذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا فحذف المميز والجمع المنصوب حال من ضمير
الظرف المستقر والعامل فيه الظرف او عامله المحذوف فلو قلت كم غلمانا لك لم يتمش هذا
التخريج الا على راي الاخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك وذهب
الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من
الغلمان قالوا وانما كان مميز الاستفهامية مفردا منصوبا لانها لما كانت كناية عن العدد
جعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احد عشر الى مائة وجعل مميزها كمميزه لانها

بحث كيف

لو جعلت كناية عن احد الطرفين كان تحكما وترجيحا بلا مرجح لتساويهما في الظرفية بخلاف الوسطية
اذ لا تساوي شيئا منهما التاسعة عشر كيف ويقال فيها كي كما في سوف قالوا كي تجنحون الى
سلم وما ثوبت فيه فتلاكم ولظى الهيجا تضطرم وهي اسم لدخول الجار عليها بلا تاويل في قولهم على
كيف تبيع الاحمرين اي اللحم والخمر ولابدال الاسم الصريح منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم وللاخبار
بها مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت فبالاخبار بها انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية
وترد على وجهين احدهما ان تكون شرطية فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا
يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق وتجزم الفعلين عند الكوفيين وقطرب من البصريين مطلقا وقيل
بشرط اقترانها بما نحو كيفما تكن اكن قالوا ومن ورودها شرطية قوله تعالى ينفق كيف يشاء
يصوركم في الارحام كيف يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابها في ذلك كله
محذوف لدلالة ما قبلها قال ابن هشام وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب
مماثلته لشرطها انتهى قيل والقائل ان يقول لا اشكال لانا نقدر الجواب ضلا مثل الذي قبلها
وانما نقدره فعلا مضارعا من المشيئة متعلقا بالحدث الذي قبلها والتقدير كيف يشاء
الامور يشاء الانفاق اي لا فرق بين المشيئتين الا بالتعلق فصدق ان شرطها مماثل لجوابها
محذوف لدلالة ما قبلها لان ما قبلها فعل اختياري والافعال الاختيارية لها دلالة
على المشيئة واستلزام لها وكثيرا ما تطوى وتراد هي منها كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اي
اردتم القيام والثاني ان تكون استفهامية وهو الغالب فيها ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن
ذاته قال الراغب وانما يسأل بها عما يصح ان يقال فيه شبيه وغير شبيه ولهذا لا يصح
ان يقال في الله تعالى كيف قال وكلما اخبر الله تعالى بلفظ كيف عن نفسه فهو استخبار على طريقة
التنبيه للمخاطب او التوبيخ لهم نحو كيف تكفرون بالله الآية انتهى وقال في المغني الاستفهام
بها اما حقيقي نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون بالله الآية فانه اخرج مخرج التعجب
وتقع كيف الاستفهامية خبرا في نحو كيف زيد وكيف كنت في الاول خبر المبتدا وفي الثاني خبر كان
قدم فيهما للزوم الصدر وتقع مفعولا في نحو كيف ظننت زيدا وكيف اعلمته فرسه في الاول مفعول
ثان لظن وفي الثاني مفعول ثالث لاعلم ومنهم من جعل هذا من قبيل الخبر ايضا لان ثاني مفعولي
ظن وثالث مفعولات اعلم اخبار في الاصل والمراد بنحو ذلك في الموضعين ان تقع
قبل ما لا يستغني به عنها وهو ما لا يستقل بدونها كما في الامثلة وتقع حالا في نحو
كيف جاء زيد فكيف حال من زيد والمعنى وضابطه ان تقع قبل ما يستغني به عنها اي يستقل بدونها
كلاما تاما نحو ان يقال جاء زيد ثم ادخلت كيفما ما عن هيئته مجيئه اي على اي حالة
جاء زيد

جاء زيد قال ابن هشام وعندي انها تاتي وهذا النوع مفعولا مطلقا ايضا وان منه
كيف فعل ربك فلا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل انتهى اي لا يتجه في اكثر الآيات وصفتهم بالكيفية
وهو ممتنع تنبيهان الاول عن سيبويه ان كيف ظرف وانكره الاخفش والسيرافي وقالا هي اسم غير ظرف
ورتبوا على الخلاف امورا احدها ان موضعها عند سيبويه نصب في حال الاحوال اي على اي حال وعندهما
تقديرها في نحو كيف زيد اصحيح زيد وفي نحو كيف جاء زيد ثانيها ان تقديرها عندهما رفع مع المبتدا ونصب مع غيره
وا كيف جاء زيد ونحوه الثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال في تقديرها عند سيبويه نصب
على خير ونحوه هذا ان اجيب على اللفظ وان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح او سقيم وعندهما
على العكس قال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر
بقولك على اي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور
واسم الظرف يطلق عليها مجازا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال في
البدل كيف انت اصحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب الثاني زعم قوم ان كيف
تاتي عاطفة وممن زعم ذلك عيسى ابن موهب في كتاب العلل وانشد عليه اذا قل مال المرء لانت قناته
وهان على الادنى فكيف الاباعد وهذا خطا لاقترانها بالفاء وانما هي هنا اسم مرفوع المحل
على الخبرية ثم يحتمل ان الاباعد مجرور باضافة مبتدا محذوف اي فكيف حال الاباعد على حد قراءة ابن
جماز والله يريد الآخرة او بتقدير فكيف الهوان على الاباعد فحذف المبتدا والجار وهو مجرور
بالعطف بالفاء وكيف مقحمة بين العاطف والمعطوف لافادة الاولوية بالحكم فلا يكون لها محل من الاعراب

بحث لو

لو ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية امتناعية فتقتضي شرطا وجوابا وتفيد في نحو لو
جاءني زيد لاكرمته ثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين الثاني تقييد الشرطية
بالزمان الماضي وبهذا الوجه والذي بعده فارقت ان فان تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل
ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمان المستقبل سابق على الزمان
الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني
امس اكرمتك قاله في التصريح وفي الاسبق من الازمنة خلاف قال الزركشي والحق قول الزجاج ان المتقدم
هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع واختلف النحاة
في افادتها له وكيفية افادتها اياه على اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين و
ابن هشام الخضراوي زعما انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق
في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت قال ابن
هشام الانصاري وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع

لو فضل نعم عدم وقوع الفعل من غير تردد وطهذا جاز ان تسد راكد فتقول لو جاءني زيد لاكرمته
لكنه لم يجئ الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا هو القول المشهور الجاري
على السنة المعربين وعبارتهم لو حرف امتناع لامتناع اى امتناع الجواب لامتناع الشرط ورد
امتناع الجوابية مواضع كثيرة كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده
سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان عدم النفاد
محكوم به سواء وجد الشرط ام لا وعدم المعصية محكوم به سواء وجد الخوف ام لا واجيب
بان انتفاء الشرط والجواب هو الاصل فيها فلا ينافيه بقاء الجواب فيهما مع انتفاء الشرط في بعض
المواضع والثالث وهو مختار المصنف فاقالا ابن مالك واختاره جماعة من محققي المتاخرين
ايضا انها تفيد امتناع شرطها دائما مثبتا كان او منفيا واستلزامه اى شرطها لجوابها من غير تعرض لنفي
الجواب ولا ثبوته فاذا قلت لو قام زيد قام عمرو فقيام زيد محكوم بانتفائه فيما مضى ويكونه
مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا
تعرض في الكلام لذلك وعبارة ابن مالك في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه
لتاليه قال ابن هشام وهذه اجود العبارات ثم الجواب ان لم يكن له سبب غير ذلك الشرط بحيث لم
يخلفه غيره لزم امتناعه ايضا للملازمة بينه شرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله تعالى في بلعم بن
باعورا ولو شئنا لرفعناه بها فلو هنا دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم
من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا
لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك
لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع
الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس
له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء
المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اى
السموات والارضين ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة
للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف
التعدد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية
العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد
لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي وان كان للجواب سبب غير الشرط لم يلزم امتناعه
ولا ثبوته اذ لا تعرض لها الى امتناع الجواب ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى نحو قول
عمر لو لم يخف الله

عمر لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان
انتفاء العصيان له سببان خوف العقاب وهو طريقة العوام والثاني وهو الحياء مع المهابة والاجلال وهو
طريقة الخواص والمراد ان صهيبا من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف
لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو هنا على انتفاء الجواب هنا لان دلالتها
على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية
لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان
قدم مفهوم الموافقة وتارة يكون بالمساوي كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت ام سلمة لما بلغه تحدث النساء
انه يريد ان ينكحها انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فان حلها
له عليه واله الصلاة والسلام منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبته وكونها ابنة
اخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك
نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع ما حلت لي للنسب فان حلها منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت
لاخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب **تنبيه** اشتهر في كتب العربية نسبة
هذا وهو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه الى عمر بن الخطاب وقال الشيخ بهاء الدين السبكي
في شرح التلخيص وقد نسب الخطيبي هذا الكلام الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم اره في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا
موقوفا لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة التفحص قال الدماميني في التحفة وكذا نسبه العراقي الى
النبي صلى الله عليه وسلم وقد سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم
وقفت في الحلية لابي نعيم الحافظ في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة على حديث رفعه من طريق
عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف
الله ما عصاه **وتختص لو بالماضي** لانها انما تفيد الشرط فيه فلا يكون الشرط والجزاء معها الا ماضيين
في معنيهما وان لا تدخل الا على الماضي **ولو كان مؤكدا** كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون لانه لصدوره
عمن لا يكذب يتحقق الوقوع فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب
التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا فظيعا عجيبا **تنبيه**
اختلف في عد لو المذكورة من حروف الشرط قال الزمخشري وابن مالك لو حرف شرط وابى
قوم تسميتها حرف شرط لان حقيقة الشرط انما يكون في الاستقبال ولو انما هي للتعليق
في المضي فليست من ادوات الشرط قال المرادي في الجنى الداني والاول هو المشهور ولذا سماها
المصنف شرطية والثاني من وجه لو انه تكون حرف شرط في المستقبل **بمعنى ان الشرطية** الا
انها لا تجزم على المشهور كقوله ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض

سبب لغلا صدى صوتي وان كان رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب وقوله لا يلقك
الواجبك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما واذا وليها ماض اول بالمستقبل نحو وليخش الذين
لو تركوا وقول توبة ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة
او زقا اليها صدى من جانب القبر صائح زقا بزاي وقاف صاح والصدى هنا طائر يخرج من رأس
المقتول اذا بلي بزعم الجاهلية ويصحف على كثير فقا بفاء وراء مهملة والصواب ما ذكرناه ومن
غريب ما يحكى ان ليلى الاخيلية هذه مرت بقبر صاحب هذا الشعر فوقفت عليه وسلمت وقالت
لم اعهدك يا توبة كاذبا قالت القائل ولو ان ليلى الاخيلية البيتين وقد سلمت فاين ما قلت
فبينما هم كذلك اذا الطائر كان هناك فاحس بالبعير فعز طائرا يصيح فنفر البعير فسقطت ليلى من عليه
ميتة ودفنت الى جانبه وانكر ابن الحاج مجيئها للتعليق في المستقبل قال في نقده على المقرب
والقاطع بذلك انك لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق
كما تقول ان يقم زيد فعمرو منطلق كما قال بدر الدين بن مالك وعندي انها لا تكون لغير الشرط
في الماضي وما تمسك به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية
سلمت لا حجة فيه لصحة حمله على المضي بكون في بعض المواضع دون بعض فاما الكون فيه قوله تعالى
وليخش الذين لو تركوا الآية اذ لا يستحيل ان يقال لو شارفت فيما مضى انك تخلف ذرية ضعافا
لخفت عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى وما لا يكون منه ذلك قوله وما انت بمؤمن لنا و
لو كنا صادقين لاستحالة ان يراد ولو كنا صادقين فيما مضى ما انت بمصدق لنا لكنا لم نصدق
قال ابن هشام وكونها بمعنى ان قاله كثير من النحويين في نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين
ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبكم
فلو اعجبكم ولو اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا
شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت باطهار واما نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ان
لو نشاء اصبناهم وقول كعب ادعوا واسمع ما لو يسمع الفيل فمن القسم الاول لا من هذا القسم لان المضارع
في ذلك مراد به المضي وتحرير ذلك ان تعلم ان خاصية لو فرض ما ليس بواقع واقعا ومن ثم انتفى
شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصية ان تعليق امر بامر مستقبل
محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال فعلى هذا قوله ولو باتت باطهار يتعين فيه
معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان جوابه محذوف دل عليه شدوا وشدوا
مستقبل لانه جواب اذا واما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال
ولان المقصود تحقيق ثبوت الطهر لا امتناعه واما قوله ولو تلتقي البيت وقوله ولو ان ليلى البيت
تحقيق

فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد تحقق الاخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الاخبار
في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصود فرض هذه الامور واقعة والحكم عليها مع
العلم بعدم وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الآن
او فيما مضى فهي بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او مستقبلا لكن قصد فرضه الآن او فيما
مضى فهي الامتناعية والثالث ان تكون للتمني نحو ليت الا انها لا تنصب ولا ترفع نحو قوله تعالى
لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين اي فليت لنا كرة قيل ولهذا نصب فنكون في جوابها
كما انتصب فافوز في جواب ليت في قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز قال ابن هشام ولا دليل
في هذا الجواز ان يكون النصب فنكون مثله في الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا
وقول ميسون ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف يعني ان يكون منصوبا بان
مضمرة والمصدر المسؤول منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المنصوب المتقدم وهو كرة اي
ليت لنا رجوعا فكوننا من المؤمنين وهل لو هذه قسم برأسها لا تحتاج الجواب كجواب الشرط او
هي الشرطية اشربت معنى التمني او انها المصدرية اغنت عن فعل التمني لكونها لا تقع الا بعده
ثم ثلاثة اقوال الظاهر كلام المصنف الاول قال ابو حيان وهو ظاهر المنقول عن سيبويه ونقل عليه
شيخنا ابو الحسن بن الصائغ وابو ربيع عبيد بن عمر بن هشام الخضراوي في شرح قصيدة ابن دريد
واختار ابو حيان الثاني قال والذي يظهر انها لابد لها من جواب لكنه التزم حذفه لاشرابها
معنى التمني لانه متى امكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان اولى من تكثير القواعد
وادعاء الاشتراك لانه يحتاج الى وضعين والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة انتهى والى
القول الاخر صار ابن مالك وقال انه اعتقد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو
تاتيني فتحدثني فقال ان اراد ان الاصل وددت لو تاتيني فتحدثني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت
ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع
لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت انتهى يعني والله اعلم
فانه يجمع بينهما كما تقول اتمنى لو تاتيني قال الدماميني والظاهر ان هذا الوجه الذي
ابطله هو مذهب الزمخشري فيكون مذهبه ان لو قد ترد مفيدة للتمني بحسب الوضع وما
رده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عنده مجامعها للفعل المغني
تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج
هذا الى ثبوت ان الزمخشري موافق على مجيء لو مصدرية والرابع ان تكون مصدرية بمعنى
نحو ودوا لو تدهن فيدهنون وقد مضت شرحه في باب الموصول فلا يحتاج اليه وانتفى اقتصارا

بمعنى لو على هذه الوجوه الاربعة انها لا ترد بغير ذلك وذكر في التسهيل انها قد تكون للعرض
نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره ابن هشام اللخمي انها تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف
محرق وخرج عليه قوله تعالى ولو على انفسكم وفيه نظر لجواز ان يكون في الموضعين ونحوهما بمعنى ان او
التقليل مستفاد من المقام لا من لفظ لو تتمة تشتمل على مسائل تتعلق بلو الشرطية الامتناعية
احدها انها خاصة بالفعل كما تقدم وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده او
اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدا ما بعده خبره فالاول
كقولهم لو ذات سوار لطمتني والثاني نحو لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما
من حديد والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري واختلف
فيه فقيل هو على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما قيل في قوله فهلا نفس ليلى
شفيعها قيل وهو مذهب الكوفيين وتأوله الفارسي من البصريين على ان حلقي فاعل فعل
محذوف يفسره شرق وشرق خبر مبتدا محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل
اولا والمبتدا اخرا وفيه تكلف وتأوله ابن خروف على اضمار كان الشانية واسمها وجملة
ما بعده لو اسمية خبر كان وقال المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت من
خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقدر ولو القي قلم ورفعه وهما صحيحان والنصب اوجه
بتقدير ولو لابست قلما كما يقدر في نحو زيدا حبست عليه والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى
اي ولو حصل قلم او ولو لابس قلم وجملة الرفع فيكون القيت صفة لقلم ومن الاولى
على كل حال متعلقة بالقيت لا بغيرت لوقوعه في حيز ما النافية الثانية يجوز ان يليها ان كثيرا
نحو ولو انهم صبروا ولو انهم آمنوا وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه
وجمهور البصريين بالابتداء ولا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت
من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن و
قيل الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدا اي ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم
انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت وذهب الكوفيون
والمبرد والزجاج والزمخشري الى انه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها يدل عليه لو
لانها تعطي معنى الثبوت والتقدير ولو ثبت انهم صبروا كما قال الجميع في ولا اكلمه ما ان حراء ان
في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده ان الفعل لم يحذف
بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد ان قاله
ابن هشام في شرح قصيدة كعب قال الزمخشري واذا وقعت ان بعدها وجب كون خبرها فعلا

ليكون عوضا

ليكون عوضا عن الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش
لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم ورده ابن مالك فجعل هؤلاء بانه قد جاء اسما
مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح قال ابن هشام في المغني
قد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لاية
لقمن ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالى
يودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجدت اية الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من
الاولين انتهى قال الدماميني في شرحه هو اللحن وتوجيه لقصور نظر هؤلاء الائمة ويبجح بالاهتداء
الى ما لم يهتدوا اليه ثم بان ان ما اهتدى اليه دونهم ليس بشيء وذلك لان لو في هذه الاية
التي اوردها للبيت تما الكلام فيه للتمني مصدرية او للتمني والكلام انما هو في لو الشرطية قال
الرضي في شرح الحاجبية اما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية
وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم بادون في
الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب انتهى قال السيوطي في الاتقان واعجب من ذلك ان مقالة
الزمخشري سبقه اليها السيرافي وهذا الاستدراك وما استدرك به منقول قديما في شرح الايضاح
لابن الخباز لكن في غير مظنته فقال في باب ان واخواتها قال السيرافي تقول لو ان زيدا قام لاكرمته
ولا يجوز لو ان زيدا حاضر لاكرمته لانك لم تلفظ بفعل يسد مسد ذلك الفعل هذا كلامه وقد قال الله تعالى وان يات الاحزاب يودوا
لو انهم بادون في الاعراب فاوقع خبرها صفة ولهم ان يفرقوا بان هذه للتمني فاجريت مجرى ليت
كما تقول ليتهم بادون انتهى الثالثة جوابها في الغالب اما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخافوا الله لم يعصوه
او ماض مثبت والغالب اقترانه باللام نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا ومن
غير الغالب لو نشاء جعلناه اجاجا او ماض منفي والغالب خلوه من اللام نحو ولو شاء ربك ما فعلوه
ولو شاء الله ما اشركنا ومن غير الغالب قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار
مع الليالي وقد تقترن باذن نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وندر اقترانه بقد او الفاء كقوله
لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا وقوله لو كان قتلي يا سلام فراحة
لكن فررت مخافة ان اوسرا قيل وقد يكون جوابها جملة اسمية مقرونة باللام كقوله تعالى
ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وهو قول الزجاج وقيل الجملة مستانفة
وقيل جواب قسم محذوف مغن عن جوابها وليس جوابها وهو الصحيح وجواب لو محذوف لدلالة
ما بعده عليه وتقديره لاثيبوا وقوله لمثوبة تقديره والله لمثوبة الرابعة يحذف جوابها للدليل وهو

بحث لولا

كثير في القرآن المجيد وعزيز قال تعم ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الاية اي لكان هذا القرآن
قال ابو حيان ويحسن حذفه في طول الكلام الحادي والعشرون لولا حرف بسيط لا مركب
كما اختاره ابن الفلاح في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب وقيل مركب من لو ولا
بريد على ثلاثة اوجه احدها ان يكون لربط امتناع جوابه بوجود شرطه وتختص بالدخول على
الجملة الاسمية على الصحيح كما سياتي نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فافادت لولا ربط
امتناع الاكرام الذي هو الجواب بوجود زيد الذي هو الشرط واما قوله عليه وآله السلام لولا
ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب
والا انعكس المعنى اذ الممتنع المشقة والموجود الامر كذا قال غير واحد قال بعضهم ولك ان تقول
لولا على معناها والممتنع هو الوجوب الذي يطلق عليه الامر والموجود الندب وهو لا يطلق على
الامر حقيقة على الراجح عند اهل الاصول انتهى فان قلت فما تصنع في قوله تعم ولولا فضل الله عليك
ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك فانه وجدا لهم منهم قلت اجيب بان المعنى ولولا فضل الله
ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال وقال البيضاوي لبيان المقصد في جواب
لولا هنا الى نفي همهم بل الى نفي تاثيره فيه وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف خلافا للكسائي
ولا بلولا لنيابتها عنه خلافا لجماعة من المتقدمين ولا بها اصالة خلافا للفراء بل هو مبتدأ مرفوع
بالابتداء وفاقا لسيبويه والجمهور ويلزمهما اي لولا حذف الجزاء كما ذكره الناظم هكذا وقع في نسخة
من هذا المتن والصواب ويجب حذفه منها اذ لا خلاف في وجوب حذفه منها في الصورة والمراد بالكون
الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع
الجواب بمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد
مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى
زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا زيد محسن الي لهلكت
فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر مقيد بالاحسان فلا تحذف الخبر مع لولا اذا كان كونا مطلقا
لانه معلوم بمقتضاها اذ هي دالة على امتناع الوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على
وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود زيد منع من الاكرام
فتعين الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله فان كان الخبر كونا مقيدا
بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه الحديث لولا قومك
حديثوا عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم ويجوز الامران ان علم نحو لولا انصار
زيد حموه الذي هو الخبر وحذفه لفهم معناه من الكلام ومنه قول المعري يذيب الرعب
منه كل غضب

منه كل غضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فلو قيل لولا الغمد لسال لصح وهذا التفصيل مذهب الرماني
وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وقال الجمهور لا يكون الخبر الا كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد
الكون المقيد وجب جعله مبتدأ فتقول في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اي
موجودة وكذا في لولا انصار زيد حموه ما ابقوا وردوا ما ابقوا واوردوا هذا فهو لحنوه ولحنوا المعري وقالوا الحديث مروي بالمعنى
ولحنوا المعري قال ابن هشام وليس التلحين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل
ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او يمسكه جملة معترضة وخرجه بعضهم على ان يمسكه حال من
الخبر المستكن في الخبر اي فلولا الغمد موجود حال كونه يمسكه وقد نقل الاخفش عن العرب انهم لا
ياتون بالخبر وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ ويرده انه لا رابط بينهما تنبيهات
الاول اذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولاي
ولولاك ولولاه خلافا للمبرد قال الشلوبين اتفق ائمة البصريين على انهم يقولون ذلك فانكار
المبرد هذيان ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير واختصت بجره كما اختصت الكاف وحتى بجر
الظاهر ولا جائز ان يكون مرفوعا لان الياء ليست من ضمائر الرفع ولا منصوبا والا لجاز وصلها بنون
الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لاختصاصها
به لكن منع من ذلك تشبيهها بما اختص بالفعل من ادوات الشرط في ربط جملة بجملة فارادوا
التنبيه على موجب العمل فجروا بها المضمر ولا يتعلق بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر
محذوف وقال الاخفش والكوفيون الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المجرور عن
المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا ورد بان انابة ضمير عن ضمير انما وقعت في
الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالاسماء الظاهرة واذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك
وزيد تعين رفعه لانها لا تجر الظاهر الثاني يجوز ان تليها ان الثقيلة والمخففة منها والناصبة
نحو فلولا انه كان من المسبحين للبث لولا ان من الله علينا لخسف بنا ويكأنه ولولا ان يكون
الناس امة واحدة لجعلنا قال في المغني وتصير ان وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا او مبتدأ لا
خبر له او فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في لو الثالث جوابها كجواب لو ان مضارع صيغ
بلم نحو قوله ولولا لم يعرض لاحسابنا حسب او ماض مثبت او منفي بما نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته
ما زكى منكم من احد ابدا وماض مثبت ولم يجيء في القرآن بغير اللام نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته
لمسكم واختلف كلام ابن عصفور في حذفها فمرة قال بانه ضرورة خاص بالشعر ومرة قال بانه
جائز في قليل من الكلام كقوله لولا الحياء وما في الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري
هذا اذا لم يتقدم القسم فان تقدم فلا بد من اللام كقول ابن مالك المرأة والله لولا الله تخشى عواقبه

لو عزع من هذا الشر بجوابه وجاء جوابها مقرونا بقد مع اللام وبدونها كقوله لولا الامير ولولا
حق طاعته لقد شربت دما احلى من العسل وقوله كما فى ثمانين اوفاد وا ثمانية: لولا رجاؤك قد
قتلت اولادي: **الرابع** يجوز حذف جوابها لدليل كما حذف فى قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته
وان الله تواب حكيم اى لهلكتم وفى الديوان المنسوب لامير المؤمنين على عليه السلام: فلم اكن
كالدنيا بها اغتر اهلها: ولا كاليقين استوحش الدهر صاحبه: امر على رسم الغريب كانما: امر على
قبراء مما انا سية فوالله لولا انني كل ساعة: اذا شئت لاقيت امرأ مات صاحبه: قال المصنف رحمه الله
فى الكشكول لجواب لولا محذوف تقديره لما خف حزنى وقد وقع فى شرح الحماسة للتصريح بهذا المحذوف
فى قول نهشل: وهون وجدى عن خليلى انني: اذا شئت لاقيت امرءا مات صاحبه: قال العلامة
وشارح الديوان الفاضل الميبدي جعل لولا فى هذا البيت للتحضيض فخبط خبط عشواء
الثاني ان تكون **للتوبيخ** والتنديم على ترك الشيء **فتختص** بالدخول على الجملة الفعلية المبدوة
بالماضي تقول لولا اكرمت زيدا على معنى انك تلوم المخاطب على ترك الاكرام او توبخه
وتندمه عليه فى الماضي ومثله قوله تعالى لولا جاؤا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين
اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ومنه لولا اذ سمعتموه وقد يكون الفعل مضمرا مدلولا
عليه بما بعده نحو لولا زيدا اكرمته او بما قبله كقوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم:
بنى ضوطرى لولا الكمي المقنعا: اى لولا عددتم قال ابن هشام وقول النحويين لولا تعدون
مردود اذ لم يريدوا ان يحضهم على ان يعدوا فى المستقبل بل المراد توبيخهم على عدوا فى الماضي و
انما قال تعدون على حكاية الحال فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن **والثالث** ان تكون
للتحضيض بمهملة ومعجمتين **والعرض** بفتح العين واسكان الراء المهملتين والفرق بينهما ان
التحضيض طلب بحث وازعاج والعرض طلب بلين وتأدب **فتختص** بالدخول على الجملة الفعلية المبدوة
بالمضارع ولو كان تاويلا اى ما ولا فالتحضيض نحو قوله تعالى لولا تستغفرون اى استغفروه ولابد
مثله لولا انزل عليه ملك فانزل ما ول بالمضارع اى ينزل والعرض نحو لولا تنزل عندنا
فتصيب خيرا ومثله لولا اخرتني الى اجل قريب فاخرتني مؤول بالمضارع اى تؤخرني وانما
اختصت فى ذلك بالفعلية لانها لطلب الفعل وكذا اذا كانت للتوبيخ فى الماضي اذ لا يوبخ على ترك
شيء الا وهو مطلوب فتكون للطلب حكما فاشبهت لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر
به لكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعد مضى وقته مستحيل فلا يكون منها اذا وقع بعدها
الماضي دلالة على الطلب فالجواب انها لا تنفك عن افادة معنى الطلب فى الوقت الذي كان صالحا
وانما وقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب مع ذلك قد ترتب النقص وهنا مضاد كالتوبيخ

واللوم

واللوم على ترك المطلوب وانتفى اختصاصها المذكور فى معنى لولا على هذه الوجوه الثلاثة انما
لا ترد لغيرها وقال الهروي انها ترد للاستفهام وحمل عليه قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب
لولا انزل عليه ملك وما فيه عندي انها بمعنى هلا وجعل منه فلولا كانت قرية آمنت والجمهور لم يثبتوا
ذلك والظاهر انها فى الاولى للعرض وفى الثانية للتحضيض كما تقدم وفى الثالثة للتوبيخ على
ترك الايمان قبل مجيء العذاب اى فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن
الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الاخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس
ويؤيده قراءة ابي فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع **تنبيه** ليس
من اقسام لولا الواقعة فى نحو قوله الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي
لان هذه كلمتان بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف اى لو لم ينازعني شغلي لزرتك وقيل
بل هي الامتناعية والفعل بعدها على اضمار ان المصدرية على حد قولهم تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه قاله فى المغني الثامنة والعشرون **لما ترد** على ثلاثة اوجه احدها ان تكون **لربط مضمون
جملة بوجود مضمون اخرى** فتقتضي جملتين **نحو** قولك **لما قمت قمت** فافادت لما ربط قيام المتكلم
الذي هو مضمون الجملة الثانية بقيام المخاطب الذي هو مضمون الجملة الاولى ويقال فيها حرف
وجود لوجود ووجوب لوجوب والمعنى قريب والمقصود انها تدل على تحقيق شيء لتحقق غيره
فهو واجب اى ثابت او واقع اى موجود **وهل هي ظرف** بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ
قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة **او حرف** يرد لربط ما
مر فيه **خلاف** والقول بالظرفية مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة ورد عليهم
ابن خروف بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب
والواقع فى اليوم لا يكون فى امس واجيب بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون
الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت انى كنت قلته وكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك امس
اكرمتك والقول بالحرفية مذهب سيبويه وقال بعضهم هو الصحيح ويحتج له بامور منها قوله تعالى
فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وقوله تعالى فلما نجاكم الى البر اذا هم يشركون وما بعد
الفاء واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها ومنها اجماعهم على زيادة ان بعدها نحو ولما ان
جاءت رسلنا لوطا فلما ان جاء البشير ولو كانت ظرفا والجملة بعدها فى موضع خفض ب
الاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه **تنبيهات الاول** ظاهر كلام المصنف ان الخلاف
انما هو فى حقيقتها لا فى معناها وليس كذلك فانها عند القائل بالظرفية انما تدل على مجرد
الوقت وعند القائل بالحرفية تدل على الارتباط كما مر وايضا انا اذا قلنا لما جاء زيد جاء

عرو وهو ينتقض هذا اللفظ عند القائل بالظرفية ان وجوده الاول لوجود الثاني بل الثاني وجد
عند وجود الاول وهل ذلك لخبر عنه او بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك
واما القائل بالحرفية فيقول بالسببية الثالث تختص لما هذه بالماضي لفظا ومعنى ويكون
جوابها كذلك اتفاقا نحو فلما نجاكم الى البر اعرضتم وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية
مقرونة باذا الفجائية او بالفاء نحو فلما احسوا باسنا اذا هم منها يركضون فلما نجاهم
الى البر فمنهم مقتصد وابن عصفور كونه فعلا مضارعا نحو فلما ذهب عن ابراهيم الروع
وجاءته البشرى يجادلنا وقيل في اية الفاء ان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد وفي
آية المضارع ان الجواب جاءته البشرى على زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا الثالث
قال في المغني من مشكل لما هذه قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد
شمس وهاشم فيقال اين فعلاها والجواب ان سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهي
بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل قوله اقول وقوله شم امر من قولك شمت
البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شم انتهى قال الدماميني ولا
يخفى انما يحتاج الى الجواب على راي القائلين بان لما حرف شرط واما القائلون بانها ظرف
بمعنى حين فلا يحتاج عندهم الى التقدير بل يجعل متعلقة باقول الملفوظ به ولا حذف اي اقول لعبد
الله حين وهى سقاؤنا انتهى والاولى تفسير وهى هنا بمعنى تخرق وانشق قال في القاموس وهى كوعى
او ولي تخرق وانشق واسترخى رباطه وكان حقه ان يكتب في البيت بالياء لانه فعل ثلاثي من
ذوات الياء لكن كتب بالالف لاجل الالغاز في المزهر معنى البيت اقول لعبد الله لما سقاؤنا
وهى اي ضعف ونحن بهذا الوادي شم البرق على معقبة الطرق بين هاشم لعبد شمس ابعك فهم
والثالث ان تكون حرف استثناء بمنزلة الا الاستثنائية في لغة هذيل حكاه الخليل وسيبويه
الكسائي تدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد
في قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وابو جعفر ان نافية ولما فيه بمعنى الا والمعنى والله
اعلم بالصواب ما كل نفس الا عليها حافظ وقرا ابي مسعود وان منا لما له مقام معلوم
اي الا له وتدخل على الماضي لفظا لا معنى نحو نشدتك الله لما فعلت كذا اي ما اسالك
الا فعلك وتدخل في نشدتك ونحوها فيقال انشدك الله لما فعلت كذا اي سالتك او نشدتك
بالله الا فعلت قال الشاعر قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين غنثت
بالغين المعجمة وبعدها النون ثاء مثلثة من الغنث وهو ان يشرب ثم يتنفس وفيه رد لقول الفرا
وابي عبيدة والجوهري ان ذلك غير معروف في اللغة قال ابو حيان وهي قليلة الدور في
كلام

كلام العرب وينبغي ان لا يتسع فيها بل يقتصر على التراكيب التي وقعت في كلامهم وزعم الجوهري انه
يقال لم يات من القوم لما احد ولم ادر من القوم لما زيدا بمعنى الا احد والا زيدا وينبغي ان
يتوقف في اجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها او سماع نظائرها من لسان العرب والثالث
ان تكون جازمة للفعل المضارع كلم الجازمة لكنها تفترق في الجوازم وتفترقان في خمسة امور احدها
انه لما لا تقترن باداة الشرط لا يقال ان لما تقم ولم تقترن به نحو وان لم يفعل الثاني ان منفي لما متصل بالحال
كقوله فان كنت ماكولا فكن خير اكل والا فادركني ولما امزق ومنفي لم يحتمل الاتصال والانقطاع
كامر ولامتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان
معناه وما قمت عقب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الان الثالث
ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي
مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته غالبا الا ترى ان معنى بل لما يذوقوا عذاب
انهم لم يذوقوه الى الان وان ذوقهم له متوقع بخلاف منفي لم كما تقدم الخامس ان منفي لما جائز الحذف
لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يجبنه اي ولما اكن قبل ذلك
بدءا اي سيدا ولا يجوز حذف منفي لم الا في الضرورة كما قال ابن هشام وعلة هذه الاحكام
كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل الثالثة والعشرون ما ترد على وجهين اسمية وحرفية
فالاسمية ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون موصولة وقد مرت شرحه في باب الموصول
والثاني ان تكون نكرة وهي نوعان موصوفة وتسمى ناقصة وغير موصوفة وتسمى تامة
فالموصوفة اما ان توصف بمفرد نحو قولهم مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وقول الشاعر لما نافع
يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا او بجملة كقوله ربما تكره النفوس من
الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس فحذف العائد هذا هو الظاهر
ويحتمل ان تكون ما كافة ومفعول تكره محذوف اي شيئا وغير الموصوفة تقع في ثلاثة
ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا عند سيبويه وجمهور البصريين وهو الصحيح
كما مر الثاني في باب نعم وبئس على خلاف فيه قال المرادي في الجنى تلخيص القول في ما نعم
وبئس اذا جاء بعدها اسم نحو نعما زيد وبئسما تزويج ولا مهر ففي ما ثلاثة مذاهب احدها
انها نكرة غير موصوفة نصبت على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص
قيل وهو مذهب البصريين قلت ليس هو مذهب جميعهم وثانيها انها معرفة تامة
وهي الفاعل وهو ظاهر قول سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو
احد قولي الفراء وثالثها انها ما ركبت مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع

بعدها هو الفاعل وقال به قوم منهم الفرا واذا جاء بعدها فعل نحو بئسما اشتروا ونعما صنعت
فعشرة مذاهب اولها ان ما نكرة منصوبة على التمييز والفعل صفتها والمخصوص محذوف و
ثانيها ان ما نكرة ايضا منصوبة على التمييز والمخصوص ما اخرى نكرة محذوفة والفعل صفة لها
وثالثها ان ما اسم تام معرفة وهي فاعل نعم والمخصوص محذوف والفعل صفة له ورابعها انها
موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف وخامسها انها موصولة وهي المخصوص وما اخرى
تمييزها محذوف والاصل نعم ما ما صنعت وسادسها ان ما تمييز والمخصوص ما اخرى موصولة
محذوفة والفعل صلة وسابعها ان ما مصدرية والاحذف في الكلام وتاويله نعم صنعك
وان كان لا يحسن في الكلام نعم صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول اظن قيامك وثامنها
انها فاعل وهي موصولة يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص وتاسعها ان ما كافة لنعم كما كفت قل
فصارت تدخل على الجملة الفعلية وعاشرها ان ما نكرة موصوفة مرفوعة بنعم والمشهور من
هذه المذاهب الثلاثة الاول كما نقله الثالث قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد
بالاكثار من فعل كالكتابة مثلا ان زيدا مما ان يكتب اي انه من امر كتابة اي انه مخلوق من
امر ذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى شيء وان وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلة
خلق الانسان من عجل سأريكم جعل لكثرة عجلته كانه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف
تبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء او الامر وان وصلتها مبتدأ او
الظرف خبره والجملة خبر لان قال ابن هشام في المغني ولا يتحصل الكلام معنى طائل على هذا التقدير
والثالث ان تكون صفة لنكرة وتفيد الابهام وتاكيد التنكير ويعبر عنها بالابهامية ويتنوع
على الابهام التعظيم نحو قولهم لامر ما جدع قصير انفه اي لامر عظيم وقصير هذا هو ابن سعد صاحب
جذيمة قيل فيه هذا المثل لما جدع انفه للحيلة في طلب دم جذيمة من الزبا والقصة مشهورة و
التعميم كاعط شيئا ما اي اي شيء كان والتحقير نحو اعطاه نصيبا ما اي حقيرا او النوعية كاضربه
ضربا ما اي نوعا من الضرب ويختلف معناها بحسب المقامات وما ذهب اليه المصنف من ان ما هذه
اسم هو راي قوم من النحويين منهم ابن السيد وابن عصفور واختاره ابن الحاجب والمشهور
انها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل فتكون حرفا لا اسما واختاره ابن مالك وابطل ابن
عصفور زيادة ما في الاوائل والاواخر بانها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يفيد
معنى التعظيم ونحوه وزيف ابن مالك القول بالاسمية بان زيادة ما عوضا عن كان محذوفة في
الكلام ثابت عوضا عن الاضافة وليس في كلامهم نحو اما انت منطلقا انطلقت وحيثما تكن اكن
فزادوها في الاول عوضا عن كان وفي الثاني عوضا عن الاضافة وليس في كلامهم نكرة موصوفة
بجملة

لها جامدة نحو ما الا وهي مرحوفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل اي رجل وطعمت شيئا ما فالحكم عليها
المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه والرابع ان تكون ظرفية وهي
نوعان زمانية وغير زمانية فالزمانية نحو قوله فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم زمن
استقامتهم لكم وغير الزمانية نحو قوله وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومجيئها للزمان اثبته الفارسي
وابو البقا وابن شامة وابن مالك واستدل عليها ابن مالك بقوله فأظلك يا ابن عبد الله
فينا فما ظل الخاف ولا افتقار قال ابن هشام وليس بقاطع لاحتماله للمصدر اي المفعول المطلق
فالمعنى اي كون تكن فينا طويلا او قصيرا انتهى ومن لم يثبت الزمانية حمل الاية ايضا على المفعول
المطلق والمعنى اي استقامة استقاموا لكم فاستقيموا لهم والخامس ان تكون استفهامية بمعنى اي
شيء ويسأل بها عن اعيان ما لا يعقل واجناسه وصفاته واجناس العقلاء وانواعهم وصفاتهم
نحو ما هي ما لونها ما ولاهم وما تلك بيمينك وما الرحمن ولا يسأل بها عن اعيان اولي العلم خلافا لمن
واما قول فرعون وما رب العالمين فانه قاله جهلا ولهذا اجابه موسى بالصفات قاله في الاتقان
ويجب حذف الفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها سواء كان الجار اسما نحو مجيء م جئت و
عن ما لا يلفظ بها وصلا وانما كتبت لاجل انها تجتلب عند الوقف وجوبا حيث يكون الجار لها
الاستفهامية اسما كما هو مقرر في التصريف قال الدماميني في المنهل او كان الجار حرفا نحو فيم و الم
وعلام وقال فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول ثم وربما اشبعت
الفتحة الالف وهو مختص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر واختلف
في علة حذف الالف فقال ابن عقيل وغيره التخفيف لكثرة الاستعمال وقال جماعة علته الفرق
بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون لم
تقولون ما لا تفعلون ويثبت في لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون بما انزل اليك
ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وانما لم ينعكس لان ما الموصولة اكثر فاجري الكثير على الاصل
من الاثبات وقال الرضي ان لما الاستفهامية صدر الكلام ولم يمكن تأخر الجار عنها فقدم
عليها وركب معها حتى يصير المجموع كلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن
مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف الاخر من كم الاستفهامية
مجرورة لكونه صحيحا ولا الاخر للجارية مجرى الصحيح في تحمل الحركات انتهى وثبوت الالف في
هذه الحالة قليل شاذ كقراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون واما قول حسان على ما قام يشتمني
لئيم كخنزير تمرغ في دمان فضرورة والدمان كالرماد وزنا ومعنى ولا يجوز حمل القراءة
المتواترة على ذلك لضعفه ولهذا رد الزمخشري على من زعم ان ما في قوله فبما اغويتني استفهامية

لكنه ناقص هذا حيث جوّز هو كونها فيما غفر لي ربي استفهامية وانما لم تحذف الالف في هذا
لان الالف هنا صارت حشوا فاشبهت الموصولة وما الحرفية نوع على اربعة اوجه احدها
ان تكون نافية شبيهة بليس وتعمل عملها في لغة الحجازيين وقد مضت شرحه في النواسخ والثاني
ان تكون مصدرية وتسمى موصولا حرفيا وهي نوعان زمانية وتسمى ظرفية ووقتية لنيابتها عن ظرف
زمان نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف ونابت عنه ما وصلتها كما جاء في
المصدر الصريح جئتك صلاة العصر وآتيك قدوم الحاج وليس معنى كونها زمانية انها تدل
على الزمان بذاتها لو كانت كذلك لكانت اسما ولم تكن مصدرية وقد زعم ذلك ابن السكيت
وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما ان طر شاربه، والعانسون ومنا المرد والشيب،
فقال معناه حين طر شاربه قال ابن هشام وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية
كقوله ورج الفتى للخير ما ان رأيته، والاولى تقديرها في البيت نافية لان زيادة ان حينئذ
قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة ومن اثبات معنى واستعمال لم
يثبتا وهما كونها للزمان مجردة وكونها مضافا فتأمل انتهى تنبيهان الاول تعبير المصنف بالزمانية احسن
من تعبير غيره بالظرفية لشمولها نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض
اي كل وقت اضاءة والمخفوض لا يسمى ظرفا نبه عليه المغني الثاني لا تشارك ما في النيابة عن الزمان
ان خلافا لابن جني وحمل عليه قوله وتالله ما ان شهلة ام واحد، بأوجد مني ان يهان
صغيرها، اي وقت ان يهان صغيرها وتبعه على ذلك الزمخشري وخرج عليه ان آتاه الله الملك
الا ان يصدقوا اي وقت ان آتاه وحين ان يصدقوا ومعنى التعليل في البيت والآيتين ممكن
وهو متفق عليه فلا معدل عنه وغير زمانية نحو عزيز عليه ما عنتم اي عنتكم وضاقت الارض
عليكم بما رحبت اي برحبها وتوصل الاولى في الغالب بفعل ماض لفظا مثبت كما مر او مضارع
منفي بلم كقوله ولم يلبث الجهال ان يتهضموا، اخا العلم ما لم يستعن بجهول، وندر قوله نطوف ما
نطوف ثم يأوي، ذوو الاموال منا والعديم، ولا يجوز كونها فيه غير زمانية لانه يلزم عليه ان
تكون هي وما بعدها مفعولا مطلقا ولم يثبت ذلك وتوصل الثانية بفعل متصرف غير امر
والاكثر كونه ماضيا ومنه قوله بما لستما اهل الخيانة والغدر، والاصح وصلها مطلقا بجملة
اسمية وفاقا للسيرافي والاعلم وابن خروف وابن مالك كقوله واصل خليلك ما التواصل ممكن
فلانت او هو عن قريب ترحل، وقوله كما دماؤكم تشفي من الكلب، وجعل الجمهور ما في هذا
كافة قال ابن مالك والحكم عليها بالمصدرية اولى لانها اذا كانت مصدرية كانت هي و
صلتها في موضع جر فلم يخرج شيء عما هو له ثابت بخلاف الحكم بانها كافة وزعم السهيلي ان اصلها

مالا بد ان

ما لا بد ان تكون فعلا غير خاص بل مبهما يحتمل التنويع نحو ما صنعت ولا تقول ما جلست ولا ما قعدت
لان الجلوس نوع خاص ليس مبهما فكانه قلت يعجبني الجلوس الذي جلست فيكون آخر الكلام مفسرا
باوله ورد ذلك بقوله تعالى فلا معنى لها ورد بقوله تعالى آمنوا كما آمن الناس وضاقت عليهم الارض
بما رحبت وقول الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي، وكان ذهابهن له ذهابا، تنبيه القول بحرفيتها
هو ما ذهب اليه الجمهور وادعى ابن خروف الاتفاق عليه وليس كذلك بل ذهب الاخفش وابن السراج
الى انها اسم موصول يفتقر الى ضمير عائد عليها اسوة امثالها من الموصولات فاذا قلت اعجبني ما صنعت
فالتقدير الصنع الذي صنعته ورد عليهما بقوله بما لستما اهل الخيانة والغدر، لانه لا يتأتى فيه تقدير
ضمير يعود عليها والثالث ان تكون صلة اي زائدة قال السخاوي من النحاة من قال في حروف
الزيادة اذ جاءت صلة لانها قد وصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة ومنهم من
يقول للتوكيد وابى بعضهم الاصطلاحين ولم يجز فيها ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت لا
لمعنى البتة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زنة
او اعراب لم يكن عند حذفها وقال الاندلسي اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين ومعناه انه يصل
به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في الاستقلال المعنى كذا في الاشباه والنظائر وقال صاحب العباب
تسمى حروف الزيادة الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او استقامة وزن شعر او حسن
سجع او تزيين لفظ او غير ذلك من الفوائد اللفظية وما الزائدة نوعان عوض وغير عوض
فالعوض في موضعين احدهما نحو قولهم اما انت منطلقا انطلقت والثاني نحو قولهم افعل هذا اما
لا فانها عوض عن كان محذوفة وفي لا وما كافة وغير العوض يقع بعد الرافع كقوله شتان زيد
وعمرو وقوله لو بابانين جاء يخطبها، وقل ما انت خاطب بدم، وبعد الناصب الرافع نحو
ليتما زيدا قائم على الاعمال وبعد الجازم نحو واما ينزغنك ايا ما تدعوا اينما تكونوا وقول
الاعشى متى ما تناخي عند باب ابن هاشم، تراحي وتلقى من فواضله ندى، وبعد الخافض حرفا
كان نحو فبما رحمة عما قليل وقوله ربما ضربة بسيف صقيل، بين بصرى وطعنة نجلاء، او اسما كقوله تعالى
ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي وقول الشاعر نام الخلي فما احس رقادي، والهم محتضر لدي
وسادي، من غير ما سقم ولكن شفني، هم اراه قد اصاب فؤادي، وقولهم ولا سيما يوم بدارة جلجل
اي ولا مثل يوم وقوله انه لحق مثل ما انكم تنطقون وقيل الخافض في قول بعضهم ما خلا زيد
وما خلا عمرو بالخفض وهو نادر وبعد اداة الشرط جازمة كانت كما تقدم او غير جازمة نحو حتى اذا
ما جاؤها شهد عليهم سمعهم وابصارهم وبين المتبوع وتابعه في نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج
ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ويؤيده قراءة ابن مسعود بعوضة بدل وقيل ما

اسم نكرة صفة لشيء او بدل منه او بعوضة عطف بيان على ما وزادها الاعشى مرتين
في قوله: اما ترينا حفاة لا نعال لنا * انا كذلك ما نحفى وننتعل * وامية بن ابي الصلت
ثلاث مرات في قوله: سلع ما ومثله عشر ما * عائل ما وعالت البيقورا * وهذا البيت
قال عيسى بن عمر لا ادري ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة الجدب
عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضم ففتح وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا
فيها النار وصعدوا بها الجبال ورفعوا اصواتهم بالدعاء قال اجاعل انت بيقورا مسلعة *
ذريعة لك بين الله والمطر * ومعنى عالت البيقورا ان السنة اثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر
قاله في المغني والرابع ان تكون كافة ولم يجعلها مندرجة تحت الزائدة وان لم يكن لها معنى لان لها
كما قال الرضي تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وحينئذ لدخولها لم يكن له ان يدخله وهي ثلاثة
انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا بثلاثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن
برب ولا تدخل الا على جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله: قلما يبرح اللبيب الى ما * يورث المجد داعيا
ومجيبا * واما قوله: صددت فاطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم * فضرورة
وزعم المبرد ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدا وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة
والثانية الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بان واخواتها كما تقدم وزعم ابن درستويه
وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الاحرف اسم نكرة مبهم بمنزلة ضمير الشان لما فيها من التفخيم
والابهام والجملة بعدها في موضع الخبر عنها ومفسرة لها كالتي بعد ضمير الشان ورد بانها لو كانت
كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشان والثالثة الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف
وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل على الماضي كقوله: ربما اوفيت في علم * ترفعن ثوبي
شمالات لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد تدخل على المضارع نحو
ربما يود وقيل هو مؤول بالماضي وقد تدخل على الجملة الاسمية خلافا للفارسي كقوله: ربما الجامل المؤبل
فيهم * وعناجيج بينهن المهار * والثاني الكاف نحو كن كما انت وقوله: اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد
كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه * وقوله ام تر كلبات العقل يتبع المعنر كما غام الاوم مؤتلفا
وقيل لا تكف الكاف بل ان ما في ذلك مصدرية بالجملة الاسمية الثالث الباء كقوله: فلئن
صرت لا تحير جوابا * لبما قد ترى وانت خطيب * ذكره ابن مالك وان ما الكافة احدثت مع الباء
معنى التقليل كما احدثت في الكاف معنى التعليل في نحو واذكروه كما هداكم قال ابن هشام
والظاهر ان الباء والكاف للتعليل وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من الباء والكاف
يأتي للتعليل مع عدم ما نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات ويكانه لا يفلح الكافرون

وان التقدير

وان التقدير اعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التعليل الرابع من
كقوله: وانا لمما نضرب الكبش ضربة * على راسه تلقي اللسان من الفم قال ابن الشجري والظاهر ان
ما مصدرية وان المعنى مثل خلق الانسان من عجل واما الظروف فاحدها بعد كقوله: اعلاقة
ام الوليد بعدما * افنان راسك كالثغام المخلس * وقيل ما مصدرية قال في المغني وهو الظاهر
لان فيه ابقاءها على اصلها من الاضافة ولانها لو لم تكن مضافة لنونت انتهى وما استظهره
مبني على القول بجواز كون صلة ما جملة اسمية وهو الصحيح كما تقدم والجمهور على خلافه والثاني
بين كقوله: بينما نحن بالاراك معا * اذ اتى راكب على جمله * وقيل في ما هذه غير ذلك كما مر والثالث
والرابع حيث واذ ويضمنان حينئذ معنى ان الشرطية فيجزمان فعلين كما مر في حديقة الافعال
الرابعة والعشرون هل ويقال فيها ال بابدال هائها همزة وهي حرف استفهام موضوع لطلب
التصديق وقيده ابن هشام في المغني بالايجابي قال فلا يكون للتصور ولا للتصديق السلبي
وتبعه على ذلك التقي السبكي في جمع الجوامع وهو كما قال الجلال المحلي سهو سرى اليه من ادخل
لا تدخل على النفي فلا يقال هل لم يقم والصواب انها لطلب التصديق مطلقا اي لطلب الحكم امر
فقام اثبات كما قاله اهل البيان يقال في جواب هل قام زيد نعم او لا وتفترق هل من الهمزة بعشرة
اوجه احدها اختصاصها بطلب التصديق وحده دون التصور والهمزة بطلبها التصديق
والتصور معا كما مر والثاني عدم الدخول على النفي وانما تقع بعده نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون
وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال الشاعر: وهل انا الا من غزية ان غوت
غويت * وان ترشد غزية ارشد * وقال: ليت شعري هل ثم هل آتينهم بخلاف الهمزة فانها تدخل
على العاطف نحو افلم يسيروا افلا تعقلون اثم اذا ما وقع امنتم به وهذا حكم اختصت به الهمزة
دون سائر اخواتها تنبيها على اصالتها في الادوات كهل فلا تدخل على العاطف بل تتاخر
عنه كما هو في جميع اجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فانى
تؤفكون فاي الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم
جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في المواضع المذكورة ونحوها في محلها الاصلي وان
العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف محافظة على اقرار حرف العطف على حاله من غير
تقديم ولا تاخير فيقدرون في افلم يسيروا في الارض وفي افلا تعقلون امكثوا فلم يسيروا
ايجهلون فلا تعقلون قال ابو حيان وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن
هشام يضعفه ما فيه من التكلف وانه غير مطرد والثالث عدم الدخول على الشرط بخلاف
الهمزة بدليل افان مت فهم الخالدون والرابع عدم الدخول على اسم بعده فعل اختيارا في ذلك

استفهام هل

وجب النصب في نحو هل زيدا ضربته لانه هل اذا كان في حيزها فعل وجب ايلاؤها اياه فلا
يقال هل زيد قام الا في ضرورة خلافا للكسائي في تجويزه اياه اختيارا قال الشاعر ام هل كبير بكى
لم تقض عبرته قال ابو حيان ويمتنع ان يكون مبتدأ وخبرا بل يجب حمله على اضمار فعل قال الرضي
وغيره وسبب ذلك ان اصل هل ان يكون بمعنى قد نحو هل اتى على الانسان كقوله اهل عرفت الدار بالغريين
وكثر استعمالها كذلك فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء عنها واقامتها مقامها
وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى وقد مختصة بالفعل فكذلك
هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها بالفعل فاختصت
به فيما اذا كان في حيزها تتمسك عند ذاهلة انتهى بخلاف الهمزة فتدخل على اسم بعده فعل اختيارا
بدليل قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه وتقول ازيد قام على الابتداء والخبر والحادي
تخصيص المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو اتظنه قائما
واما قول ابن سيده في شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم عنه الا مستقبلا فمردود
قال تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا والتاسع عدم دخولها على الشرط بخلاف الهمزة
بدليل قوله تعالى أئنك لانت يوسف والثامن وقوعها بعد ام قال تعالى هل يستوي الاعمى
والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور التاسع ارادة النفي بها في الاستفهام ولذلك دخلت
على الخبر بعدها الا نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والباء في قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم
بخلاف الهمزة والتاسع انها تكون بمعنى قد وذلك مع الفعل وبه فسر جماعة منهم ابن عباس
والكسائي والفراء والمبرد وقوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر وانكره قوم منهم ابو حيان
قال لم يقم على ذلك دليل واضح والعاشر الاختصاص بالايجاب فلا تدخل على نفي لا يقال هل
لم يقم زيد بل هل قام زيد بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب نحو اشهدوا خلقهم والنفي نحو قوله
تعالى الم نشرح لك صدرك الم يكفيكم ان والهمزة في ذلك للانكار الابطالي وهي التي تقتضي ان ما بعدها
غير واقع ومدعيه كاذب ولم يتعرض هنا لانه لا نفي الا في الاثبات والمعنى شرحنا وكفاكم الله والله سبحانه
وتعالى اعلم وهنا انتهى غرض المصنف رحمه الله من هذا التاليف وبانتهائه انتهى غرضنا
من الشرح وقد جاء بحمد الله سبحانه شرحا حافلا وبابراز مخدرات المعاني والفوائد كافلا
ولم الجهد في تحقيق مسائله وتحرير براهينه ودلائله ناسبا كل قول الى قائله وعازيا كل
الى ناقله غير غامط ولا جاحد فضل احد فيغتنم المرء من خط وجد وقد قيل من بركة العلم و
شكره عزوه الى قائله واثبات ذكره وسلكت فيه النهج الذي يرتضيه الفضلاء وان يحظه
الجهلاء واتيت به على الوجه الذي يقصده الماهرون وان انحرف عنه القاصرون غير مبال

باعراض الحاسدين ولا عابئ بانكار المعاندين والمسئول ممن كرمت شيمته وعلت في سوق الا
قيمته ان يغتفر ما يعثر عليه من زلل ويتبرأ مما يراه فيه من خلل وان يعتني باصلاح الفساد وترويج
الكساد والجزء على من لا يضيع لديه عمل ولا يخيب فيه امل الا الدعوة ولا ارجو الا اجره وقد ختم
المصنف رحمه الله كتابه بهذا الدعاء وقع ان شاء الله تعالى موضع الاجابة وقربت سهامه المسددة بالا
لاصابة فقال اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقائق اللطائف واجعل
ما اودعناه في هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم وتقبله منا انك انت السميع العليم
فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين وآله المعصومين صلواتك عليهم اجمعين برحمتك يا
ارحم الراحمين وكان الفراغ من تسويد الاصل صحوة يوم الاثنين سابع شهر شوال سنة خمس وسبعين
وثمانمائة ثامن عشر شهر ربيع الثاني في سنة خمسة عشر وثمانين والف ومن محاسن الاتفاقات
ان سابع شهر شوال هو تاريخ وقد نظمه رحمه الله فقال سابع شهر شوال قد جاء ورد
اكامه وسابع شهر شوال عد تاريخ اتمامه والحمد لله على الاتمام والصلاة على خير الانام محمد
وآله عليهم افضل الصلاة والسلام عفى الله تعالى عنه عمره وكان الفراغ من تبييض هذا
الشرح المبارك مع تشويش البال وكثرة الهم والبلبال وكوني في زمان وبلاد قد كسدت فيهما
سوق الفضل وطلابه وقامت دولة الجهل واحزابه فلم يعرف من العلم الا اسمه ولم يبق منه
الا رسمه ولولا خشية المبالغة قلت الا رسمه صحوة يوم الاثنين لثلاث عشرة من جمادى
الاخرى احدى شهور سنة تسع وسبعين والف احسن الله ختامها
واجمل على احسن نظامها وذلك بالديار الهندية
وانا اسأل الله جل جلاله من فضله وانعامه ودوام
النعمة فقبوله كما من باتمامه وان يجعله
خالصا لوجهه عز وجل ورضوانه
وان ينفع به طالبيه بكرمه و
احسانه وكتبه العبد
الجاني اقل الطلاب
محمد حسين الحسيني
١٢٩١

قال شارح الكتاب كان الله له بلغ املا كان بذي بصيرة قاصرة وعين عن ادراك الحقائق
حاسرة ليتطول لهذا الشرح المفيد ويتكبر هذا الصرح المشيد بتحمل همة الدنية ويحتمل له فكرة

الصدتیه ان یختصر فوائده وینقص من زوائده فیبدد بذلک نظامه ویزیل اتساقه
وانتظامه ویجعله من فوائد طالما سهرت فی تحصیلها اللیالی حتی انتظمت انتظام
شذر اللآلی نعم وربما کان له بذلک غرض آخر یحمله فی الحقیقة غیر
لایتفاخر وهو ان یکون هذا المشار الیه والمتحلی بالاوصاف
المذکورة علیه ذا عجز عن الاستفادة فضلا عن
الافادة فیتیمن بنفسه الامارة بالمحال
من الانتظام بذلک فی سلک
المؤلفین وما علی ان
الکل علی حال
وانا اتوجه
الی الله
ذی الجلال والاکرام واتوسل الیه
بنبیه المطهر وآله علیهم الصلوة و
السلام ان یخلص عمری احضره و
ان یجعله فی کل احواله ولاتیه
وان ینفع غایة امنیته فیه
مسننه وان یحرمه سعادة
نبیه المصطفی حسبنا الله
تعالی وکفی علی
تم

یلوح الخط فی القرطاس دهرا
وکاتبه رمیم فی التراب

هر که خواند دعا طمع دارم
زانکه من بنده گنهکارم

[illegible] بهم بر زنه ۲۲ نظام عجب مکن
که مرا گر [illegible] دادایم بهم بر زنه